

رسائل في اللغة

لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي
(٤٤٤-٥٢١هـ)

قرأها وحققها وعلق عليها

الدكتور وليد محمد السراقبي

تحقيق التراث (١٣)

رسائل في اللغة

لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطليوسي

(٤٤٤-٥٢١هـ)

قرأها وحققها وعلّق عليها

الدكتور وليد محمد السراقبي

تحقيق التراث (١٣)

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٧هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السراقبي ، وليد محمد
رسائل في اللغة لأبي محمد عبدالله بن السِّيد البطليوسي ٤٤٤-٥٢١هـ.
وليد محمد السراقبي.- الرياض، ١٤٢٧هـ
٤٥٤ص؛ ١٩X٢٧ سم (تحقيق التراث؛ ١٣)
ردمك : ٠-٦٠ - ٨٩٠-٩٩٦٠
١- اللغة العربية - مجموعات ٢- اللغة العربية - ألفاظ أ. العنوان
ب. السلسلة
ديوي ٤١٠,٨ ١٤٢٧/٣٩٨٢
رقم الإيداع ١٤٢٧/٣٩٨٢
ردمك ٠-٦٠ - ٨٩٠-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

هاتف ٤٦٥٢٢٥٥ فاكس ٤٦٥٩٩٩٣


بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فردوس لنا كان...

وكان للعالم شمساً نسج من خيوط أشعتها بُرْد حضارته.

إلى روح ابن السِّيد فخر ذلك الفردوس.

المحتويات

المقدمة

عصر ابن السِّيد:

تمتد حياة ابن السِّيد بين عامي ٤٤٤هـ و٥٢١هـ، وهي المدة التي قامت فيها دولتان في بلاد الأندلس، أولاهما: دولة ملوك الطوائف، وتمتد بين ٤٢٢هـ و٤٩٣هـ، وثانيتهما: دولة المرابطين التي استمرت بين عامي ٤٩٣هـ و٥٤١هـ، وهذا يعني أن ابن السِّيد قضى ثلثي حياته تقريباً في عهد ملوك الطوائف، وثلثها الأخير في عهد المرابطين.

عرفت البلاد الأندلسية على المستوى السياسي انقساماً وتمزُّقاً، فغدا لكل منطقة حاكمها، ولكل ولاية أميرها، فكان بنو جَهْور في قرطبة، وبنو عباد في إشبيلية، وبنو الأفطس في بطليوس، وبنو ذي النون في طليطلة، وبنو هود في سرقسطة. وكانت هذه الدويلات في حالة مزرية من الضعف لم تقو معه على الوقوف في وجه هجمات الأعداء الذين اتبعوا نهجاً مخالفاً لنهج المسلمين آنذاك؛ ذلك أنهم اتجهوا إلى توحيد الكلمة، ورصّ الصف، في مقابل نار الخصومات التي كانت متقدة فيما بين ملوك الطوائف(١) ومن علائم ذلك أن (ألفونسو) السادس أصبح - بعد سيطرته على طُلَيْطلة - صاحب المقام الأول في تعيين أمراء الطوائف والتدخل في شؤون ممالكهم، وبلغ أمره من القوة والسيطرة أن خافه المعتمد وزوجه إحدى بناته(٢).

وعرفت البلاد - اجتماعياً - مظهرين متناقضين، أما الأول فهو حالة البذخ والثراء العريض التي كان يعيشها الحكام والأمراء، فالمال يبذل بلا حساب في سبيل إنشاء القصور وتشييد الدور، حتى إن قصور بني ذي النون أصبحت مضرب المثل في جمالها وروعتها. وأما الحالة الثانية فهي حالة البؤس والإرهاق التي تعيش فيهما الرعية، فالحرمان هو القاسم المشترك فيما بينها إلى جانب الضرائب الباهظة التي كانت تثقل كاهلها. وقد كانت هذه الحالة من الإرهاق والتنكيل بالرعية وراء استنجاد الأندلسيين

(١) تاريخ الفكر الأندلسي/١٨، وتاريخ الأدب الأندلسي، عصر الطوائف والمرابطين/ ٨.

(٢) نفسه/ ١٨.

بابن تاشفين ليسير إلى بلادهم ويخلصهم من جور حكامها[١]، وتوجه وفد من البلاد الأندلسية إلى يوسف بن تاشفين واستصرخوه لنجدة بلادهم، فما كان منه إلا أن لبى نداءهم[٢]، وأنزل ملوك الطوائف عن عروشهم واستصدر من الفقهاء فتوى بعدم صلاحيتهم للحكم ووجوب عزلهم، فدخل الأندلس كله تحت إمرته.

وعلى المستوى الثقافي كان الأمر على النقيض من سابقيه، فقد عرف هذا العصر نمواً ثقافياً وعلمياً ليس لهما نظير، فقد كان عصر ملوك الطوائف «عصراً عرفت فيه إسبانيا أكبر إشراق»[٣].

وقد أذكت نيران التنافس فيما بين بلاطات الأمراء الاتجاه إلى تقريب العلماء والمفاخرة[٤] بمن تضمّه بين جنباتها من الأدباء والشعراء، ففي بطليوس نهض بنو الأفطس بالثقافة إلى مستوى رفيع، ونشر بنو ذي النون في طليطلة سلطانهم وطغى التأليف العلمي على غيره، وكان المقتدر والمؤتمن من بني هود في سرقسطة من أنصار العلوم المتجردين لرعايتها، ولا سيما الفلسفة والرياضيات[٥] واكتملت في هذا العصر معالم الدرس اللغوي والنحوي حتى أصبح علماء الأندلس ينافسون علماء المشرق في هذا المجال، فظهر في هذا العصر كل من الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) وابن سيده (ت ٤٨٥هـ) وابن سِراج (ت ٤٨٩هـ) وأبي الوليد الوقّشي (ت ٤٨٩هـ)، وانتشرت إلى جانب ذلك المدارس اللغوية، وعظم الاحتفاء بكتاب سيبويه، وكتب المبرد، وابن السرَّاج، والزجاجي، وغيرهم.

وقد حدا هذا الانشغال بالدرس النحوي بابن حزم إلى التقليل من شأن التعمّق فيها، فعدَّه فضولاً لا طائلَ تحته إلا إذا كان الدارس يريد الزيادة على ما أحكمه سيبويه، ولذا

---

(١) عصر الطوائف: ٤١، ٤٣.

(٢) تاريخ الفكر الأندلسي/١٨.

(٣) أدب الأندلس وتاريخها: ١٢، ١٣ (نقلاً عن: أبو الحسين ابن الطراوة: ٩).

(٤) ظهر الإسلام ١/٣٨.

(٥) تاريخ الفكر الأندلسي: ١٦، ١٧.

رأى أنّ المرء يكفيه الإلمام الأولي بهذا العلم بالاعتماد على كتب مبسّطة في ذلك، كالواضح للزُّبيدي، أو الموجز لابن السرّاج ... والغريب المصنف لأبي عبيد، ومختصر العين للزُّبيدي، وإلا «فالاشتغال بغير هذا العلم أولى وأفضل»[(١)] لأن في علم اللغة والنحو «مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم»[(٢)].

ولم يكن عصر المرابطين بأقل من عصر الطوائف شأناً علمياً كما حاول أن يصوره دوزي؛ ذلك أن مستوى التطور العلمي والأدبي قد بلغ الذروة في هذا العصر، فظهر الفتح بن خاقان ناقداً، وابن بشكوال والضبي مؤرخين، وابن باجّة وابن رشد وابن السيد فلاسفة، حتى إن «التيار الفلسفي لم يتوقف عند حدود عهد ملوك الطوائف»[(٣)]، فكان ابن باجة ممثلاً لهذا العصر في العطاء الفلسفي على الرغم من أن الدولة المرابطية مصبوغة بصبغة الدين، فلم يكن أمير من أمرائها يقرب في بلاطه إلا من أتقن علم الفروع، أي فروع المذهب المالكي[(٤)].

إلا أن هذا العصر شهد هجرة عدد من علماء اللغة والنحو لما رأوه من إعراض الدولة عنهم، وفقدهم ما كانوا يجدونه من تشجيع أمراء الطوائف[(٥)] وإعلاء شأنهم، وتقديمهم على مَنْ عداهم.

مولده ونسبه:

يعود أبو محمد عبد الله بن السيد في أصله إلى مدينة (شِلْب)[(٦)] المعروفة بجمالها ورونقها، فهي «بيضته، ومنها كانت حركته ونهضته»[(٧)]، ثم انتقل إلى

---

(١) رسائل ابن حزم / ٦٤، ٦٥.

(٢) رسائل ابن حزم / ٦٤، ٦٥.

(٣) نفسه / ٢٢.

(٤) تاريخ الأدب الأندلسي: عصر الطوائف والمرابطين / ٦٩.

(٥) ابن الطراوة / ١٤.

(٦) شِلب مدينة إلى القرب من قرطبة، ذات جمال وبهاء، قال فيها ياقوت: «بلغني أنه ليس في الأندلس بعد إشبيلية مثلها». معجم البلدان (شَلْب ٣ : ٣٥٨).

(٧) نفح الطيب ١/ ١٨٥.

(بَطَلْيوس)[1] ولازمها، حتى عُرِف بالنسبة إليها، ثم طوّف في البلاد الأندلسية حتى حطّ عصا الترحال في (بَلَنْسية)، وفيها توفي سنة ٥٢١هـ.

أخذ العلم عن جملة من علماء عصره المشاهير، ومنهم:

١- المقرئ علي بن أحمد بن حَمْدون البَطَلْيوسي[2].

٢- عاصم بن أيوب البَطَلْيوسي[3].

٣- عبد الدائم القيرواني[4].

٤- الفتح بن خاقان[5].

تبوَّأ ابن السِّيد مكانة مرموقة في عصره؛ فكان أحد أعلامه الذين برعوا في علوم كثيرة كالأدب واللغة، والنحو، والفلسفة، حتى غدا ندّاً لابن باجة في الفلسفة[6]. وكان إلى جانب ذلك شاعراً متفنناً في صناعة الشعر، وشاعراً حكيماً[7]، وله علم واسع بالأدب واللغة وتبحُّر فيهما وتقدُّم في معرفتهما وإتقانهما[8]، حتى غدا فخر الجزيرة الأندلسية، ولقِّب بالأديب، «ولا يلقَّب أحد ببلد إلا النحوي الأديب»[9]، وأفرد فيه الفتح بن خاقان - وهو أستاذه كما رأينا - كتاباً ضمنه أخباره وسيرته[10]،

---

(١) بَطَلْيوس - بفتح الباء والطاء وسكون اللام وضم الياء -: إحدى مدن الأندلس الكبرى الواقعة على نهر آنة غربي قرطبة، وقد نسب إلى هذه المدينة كثيرون. معجم البلدان (بَطَلْيوس ١/٤٤٧).

(٢) ترجمته في: كتاب الصلة (ترجمة ٨٩١).

(٣) انظر ترجمته في كتاب الصلة (ترجمة ٨٦٦)، والبلغة/١٠١، ومعجم المؤلفين ٤/٥١.

(٤) ترجمته في إنباه الرواة ٢/١٥٨، وبغية الوعاة ٢/٧٥.

(٥) الفتح بن خاقان القيسي: مؤرخ أصله من إشبيلية، عرف بكثرة ترحاله، قتل في مراكش بإيعاز من يوسف بن تاشفين سنة ٥٣٥هـ، من آثاره: قلائد العقيان، ومطمح الأنفس، وهما مطبوعان. ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/٢٣، والأعلام ٥/١٣٤.

(٦) انظر: تاريخ الفكر الأندلسي /٣٣٤ و٣٣٥، وتاريخ الفكر العربي/ ٦٠٣.

(٧) تاريخ الفكر العربي/ ٦٠٤.

(٨) تاريخ الفكر الأندلسي/ ٣٣٤.

(٩) إنباه الرواة ٢/٣٥٨.

(١٠) نقله المقَّريّ في كتابه (أزهار الرياض): ٣/١٠١-١٤٩.

وأشاد بمكانته المرموقة وأعلى من شانه، فقال فيه: «وكان له في دولته مجالٌ ممتدٌّ ومكان معتد»(١). وقال فيه ابن خلكان: «... كان عالماً بالآداب واللغات، متبحراً فيهما مقدّماً في معرفتهما وإتقانهما... وكان الناس يجتمعون إليه ويقرؤون عليه ويقتبسون منه، وكان حسنَ التعليم، جيد التفهيم، ثقة ضابطاً... وبالجملة فكل شيء يتكلّم فيه فهو في غاية الجودة»(٢). وقال أيضاً: «وهو مجيد في كل ما يصنعه»(٣)، فحريٌّ بمن اجتمعت فيه كل هذه الصفات أن يكون فخر البلاد الأندلسية كما يقول ابن سعيد المغربي(٤)، وأن يكون نحوي زمانه وعلامته كما يشهد بذلك المقَّري(٥).

آثاره:

امتدت حياة ابن السّيد على مدى سبع وسبعين سنة كانت حافلة بالعطاء، والمشاركة في شتَّى المعارف والعلوم لعصره، وكان لهذه الأرضية العلمية الصلبة أثرها الكبير في غزارة الإنتاج الذي خلفه ابن السِّيد في مجالات متعددة، من أدب، ونحو، ولغة، وفقه، وفلسفة، ومنها:

١- أبيات المعاني: من كتبه التي لم تصل إلينا، ذكره البغدادي في خزانته، ونقل عنه في مواضع عدّة(٦)، وذكره مرّة واحدة في شرح الشافية له أيضاً(٧).

٢- إصلاح الخلل الواقع في الجمل(٨).

٣- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب(٩).

---

(١) تاريخ الفكر الأندلسي: ٣٣٤.

(٢) وفيات الأعيان ٣/٩٦.

(٣) وفيات الأعيان ٣/١٨٢.

(٤) المغرب في حلى المغرب ١/٣٨٥.

(٥) نفح الطيب ١/١٨٥، والبلغة /١١٤، وبغية الوعاة ٢/٥٥.

(٦) هي: ٢/٤٤٦، ٤/٤١٤، ٥/١٤٨، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٦، ٢١٠، ٧/٢٨٩، ٤٥٥، ٥٠٩، ٨/١٥، ٢٠٣، ٩/١٢٥، ١٦٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ١٠/٤١٣، ٤٣٩، ٤٤٠، ١١/٤١٥، ٤١٨.

(٧) شرح شواهد الشافية /٣٠.

(٨) صدر بتحقيق د. سعود عبد الكريم، العراق، وصدر أيضاً بتحقيق د. حمزة النشرتي، الرياض، سنة ١٩٧٥م.

(٩) صدر في ثلاثة أجزاء عن الهيئة المصرية للكتاب بتحقيق مصطفى السقا ود. حامد عبدالمجيد، سنة ١٩٧٠م.

٤– التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة[١].

٥– الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة[٢].

٦– الحلل في أبيات الجمل[٣].

٧– ذكر الفروق بين الأحرف الخمسة[٤].

٨– رسائل ابن السِّيد: وهو هذا الكتاب الذي نحققه، وستكون لنا وقفة مفصلة عنده.

٩– شرح إصلاح المنطق[٥].

١٠– شرح الجمل للجرجاني[٦].

١١– شرح ديوان المتنبي: من كتبه المفقودة، ويبدو أنه كان موجوداً في زمن البغدادي، فقد نقل عنه في مواضع عدة[٧].

١٢– شرح سقط الزند[٨]: قال ابن خلكان: «وهو أجود من شرح أبي العلاء صاحب الديوان الذي سماه: ضوء السقط»[٩].

١٣– شرح الفصيح[١٠].

---

(١) صدر أول مرة في القاهرة سنة ١٣١٥هـ، ونشره د. محمد رضوان الداية سنة ١٩٨٧م عن دار الفكر، وصدر مرة ثالثة سنة ٢٠٠٣م عن دار الفكر أيضاً.

(٢) نشره آسين بلاثيوس مع ترجمة إسبانية له سنة ١٩٤٠م، ونشره عزة العطّار سنة ١٩٤٦م.

(٣) صدر عن مكتبة المتنبي بتحقيق الدكتور مصطفى إمام، القاهرة، ١٩٧٩ م.

(٤) صدر مرتين: الأولى عن مكتبة المتنبي في القاهرة سنة ١٩٨٣ م بتحقيق د. حمزة النشرتي، والثانية في العراق بتحقيق د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٥م.

(٥) خزانة الأدب: ٧/٣٥٣، ٣٥٤/ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١ –٣٦٥.

(٦) والجمل كتاب مختصر يسمى الجرجانية، كشف الظنون ١/٦٠٢.

(٧) قال ابن خلكان: «وسمعت أنه شرح ديوان المتنبي، ولم أقف عليه»، وفيات الأعيان ٣/٩٦.

(٨) طبع في القاهرة باعتناء لجنة التأليف والترجمة والنشر في دار الكتب المصرية بإشراف د. طه حسين وأحمد أمين.

(٩) صدر كتاب (ضوء السقط) عن المجمع الثقافي بأبو ظبي، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، بتحقيق بنحامي فاطمة.

(١٠) ذكره السيوطي في المزهر في علوم اللغة ١/٢٠١ ونقل عنه في المواضع الآتية: ١/٢١٥، ٢٢٤، ٢٧٢، ٣٠٨، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٩، ٢/٩٣، ١٠٧، ١٩٥، ٢٠١. انظر هذه الإحصاءات في مقدمة تحقيق: إسفار الفصيح ١/٣٦، ٣٧.

١٤- شرح الكامل: وهو من كتب ابن السيد المفقودة، وقد ذكره البغدادي في كتابيه خزانة الأدب(١) وشرح شواهد الشافية(٢).

١٥- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء(٣).

١٦- المثلث(٤).

١٧- المسائل المنثورة(٥).

١٨- المسائل والأجوبة(٦).

موضوع الكتاب:

يعالج ابن السيد في هذا الكتاب جملة من القضايا الأدبية، واللغوية، والنحوية، والفلسفية، معالجة تقوم على الاستقصاء والتعمق، والمناقشة والأخذ والرد.

يبدأ المسألة بعرض سؤال السائل عرضاً مكثفاً، ثم ينتقل بعدها إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة كافة، فيقسمها إلى أبواب أو فصول بحسب عدد الأسئلة، ويعرض لآراء الأئمة من علماء اللغة والأدب والنحو عرضاً مجملاً، ثم يناقشها رأياً رأياً.

---

(١) المواضع هي: ١/٢٣، ٢٧، ٣٤٢، ٢/٢٤، ٢٨، ٣٧٤، ٤/٢١٧، ٥/٣٩، ١١٤، ٣٨٩، ٣٩٠، ٦/٣٤٣، ٣٦٦، ٣٦٧، ٥١٩، ٥٢١، ٧/١٣٤، ١٦٦، ٢٨٣، ٨/٢٠٤، ٣١٢، ٩/٧٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٥٧٧، ١٠/٦، ١٥٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣٩، ٣٦١، ٣٦٩، ٤١٨.

(٢) المواضع هي: ٣١، ٣٥، ٧٥، ٧٧. وكان يكتفي بقوله: «وقال ابن السيد فيما كتبه عن الكامل».

(٣) وهو شرح للزوميات التي قام ابن السيد باختيارها، وهو مطبوع بتحقيق د. حامد عبد المجيد، وصدر الجزء الأول منه عام ١٩٧٠م.

(٤) حققه صلاح مهدي الفرطوسي، وصدر في بغداد سنة ١٩٨١م.

(٥) ذكر محقق الاقتضاب ١/١٧: «بهذا ذكر في أزهار الرياض، وكشف الظنون، وبغية الوعاة. وذكر ابن قاضي شهبة كتاباً شبيهاً بهذا الاسم وهو: مسائل منثورة مشهورة غريبة، ولا ندري إذا كان الكتابان كتاباً واحداً أو كتابين مختلفين». أقول: ولا أستبعد أن يكون هو هذا الكتاب الذي نحققه، ولكن لا أملك الأدلة التي تقطع الشك باليقين.

(٦) وهو غير الكتاب الذي بين أيدينا. وقد حققه د. محمد سعيد الحافظ رسالة للدكتوراه من جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧م، وقد علمت بأخرة أنَّ أخي الفاضل الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي - وهو الخبير بنحو الأندلس ورجاله، والمتمرِّس باستخراج درر آثارهم - قد نهد لتحقيق الكتاب على نسخ خطية كثيرة، فله مني الدعاء بالتوفيق.

ينصّ ابن السيد في أثناء عرضه الآراء ومناقشتها على المصادر التي نقل عنها سواء أكانت كتباً، مثل معجم العين، وكتاب سيبويه، ونوادر أبي زيد، والكامل للمبرد، وكتاب الحروف للفارابي، أو أقوال علماء، كعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عبيدة، والخليل، ويونس، وأبي زيد، والكسائي، والفراء، ومعاذ الهراء، وصاعد البغدادي، من اللغويين والنحاة، وأرسطوطاليس وأفلوطين، وابن الصائغ (المعرف بابن باجَّة) وغيرهم من الفلاسفة.

وهو إلى جانب ذلك لا يطلق أقواله وآراءه جزافاً من دون أن يعضدها بجملة من الشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية، والنثرية، ففي مناقشة مسألة (ربّ) وحدها بلغ عدد شواهده على النحو الآتي:

١- خمس آيات قرآنية.

٢- ٦٩ بيتاً من الشعر تعود إلى عصور مختلفة (جاهلية، وإسلامية، وأموية، وعباسية).

٣- أربعة أقوال من كلام العرب.

٤- ست عبارات يتداولها النحاة في كتبهم.

والكتاب - في الجملة - يكشف عن شخصية ابن السيد العلمية التي تتسم بجملة من الصفات، منها:

١- سعة الرواية.

٢- الدقة والموضوعية.

٣- لإحاطة والشمول.

٤- الالتفات إلى مقاصد المتكلم من دون التعويل على الأصول الصناعية فحسب.

٥- الذهنية العلمية النقدية.

النسخ الخطيَّة:

تقع النسخة الخطيَّة الأولى في ثمان وسبعين ورقة، في كل ورقة ٢٥ سطراً، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة. يضم هذا المجموع ثماني عشرة رسالة في الأدب، واللغة، والنحو، والفلسفة، وهي - وفق ترتيب ورودها في الكتاب -:

١- جواب اعتراض ابن العربي على شرح ابن السيد لديوان أبي العلاء المعري.

٢- رسالة في الفرق بين الاسم والمسمَّى.

٣- رسالة في تحقيق معنى لفظ (رب).

٤- في الوقف على (الولاية) في قوله تعالى: «الولاية لله الحق».

٥- في تحقيق المثال المشهور: ضربَ زيدٌ عمراً.

٦- في قوله تعالى: «فأنساهُ الشيطانُ ذكر ربه».

٧- في تحقيق الدواءِ المعروف بـ«حَبّ الملوك».

٨- في الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل.

٩- في تحقيق معنى بعض الأبيات.

١٠- في تحقيق بعض الأمثال والأبيات.

١١- في تحقيق بعض الأبيات.

١٢- في بيان مسألة وقع النزاع فيها بين المصنف وابن الصائغ.

١٣- في تحقيق أن لفظ (أمهات) جمع ما هي.

١٤- في قوله تعالى: «يستفتونك».

١٥- في تحقيق قوله تعالى: «الله نور السماوات والأرض».

١٦- في قوله تعالى: «شهد الله أنه لا إله إلا هو».

١٧- في تحقيق أقوال الحكماء: إن ترتيب الموجودات عن السبب الأوَّل.

١٨- في تحقيق تصحيحِ عطف جملة التصليه على جملة الحمد له.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي واضح، إلا أنَّ طمساً أصاب بعض الكلمات بتأثير الرطوبة، وطمست بعض الكلمات عند مفصل الكتاب، ولعل هذا عائد إلى التصوير. والنسخة من محفوظات مكتبة تشستربتي برقم (MS ٤٣٢٥)، وتحتفظ المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسخة فلمية عنها برقم (١٤٣٢٥/ف). والنسخة وقف من محمد الكفوي على علماء الأزهر وطلبة العلم فيه ومقرّه برواق الأروام وعليها عدّة تمليكات أحدها باسم محمد الكفوي جاء فيه: «تمّ من نعمه سبحانَه على عبدهِ محمَّد الكفويّ»، والآخر باسم أحد طلاب الجامع الأزهر أيضاً، جاء فيه: «من نعم الله سبحانه على أفقر الطلاب... محمد بن إبراهيم بن أحمد

الصادق . . . النقشبندي اغفرِ اللهمَّ له ولوالديه وكن بفضلك له ولا تكن عليه، ومتِّعه بمطالعته وانفعه به وسائر ما لديه من الكتب العلمية بالنبي وآله . . » .

وجاء على الورقة الأولى : « هذه مجموعة تشتمل على ثمانية عشر مصنّفاً من مصنفات العالم النحرير الفاضل الكامل صاحب التقرير والتحبير، الفقيه النحوي إمام العصر في المغرب، خاتمة المحققين أبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي المغربي، رحمة الله عليه رحمة واسعة، وأفادنا الله من بركاته وأعاد إلينا من موائد فوائده وفهَّمنا دررَ زوائده » . وليس في النسخة اسم للناسخ ولا تاريخ للنسخ ولا مكانه، ويظهر من الرسالة الأولى أن هذه النسخة مقروءة على المؤلف، فقد جاء فيها : « أخبرني الفقيه النحوي أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي بهذا الجزء قراءة مني عليه » . ولعل هذه القراءة تخصّ الرسالة الأولى فحسب .

أمَّا النسخة الثانية فهي النسخة الخطيّةَ من كتاب « المسائل والأجوبة » لابن السِّيد نفسه، وهو غير الكتاب الذي نحقِّقه؛ ذلك أن الأخير يضم تسعاً وأربعين مسألة ناقشها ابن السيد وأجاب عنها، وتقع في ١١١ ورقة تحتفظ بها مكتبة الإسكوريال برقم ١٥١٨، وتحتفظ المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسخة فلمية عنها برقم (٦٠٣٩)، وهي مكتوبة بخط أبي سعيد مخلوف بن محمد بن علي، وعدد أسطرها واحد وعشرون سطراً وفي كل سطر بين ٨–١٢ كلمة، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ٦٣١هـ، وعليها تملك باسم محمد بن إبراهيم اليزْناسنيّ[١] (ت ٧٧٥هـ أو ٧٩٥هـ)، وسند رواية هذا الكتاب وغيره من كتب ابن السيد، وتاريخ التملك هو سنة (٧٧٧هـ)، وقد رمزت لها بالرمز (ب) .

تبدأ هذه النسخة بقوله : « بسم الله الرحمن الرحيم . . . الحمد لله الذي أسبغ علينا النعم، وعلَّمنا ما لم نكن نعلم، وصلى الله على سيِّدنا محمد وسلَّم . غرضي من هذا الكتاب . . . » . وتحسن الإشارة إلى أن كثيراً من المسائل التي بين أيدينا تلتقي مع المسائل التي عرض لها ابن السيد في هذه النسخة .

---

(١) انظر ترجمته في : جذوة الاقتباس في ذكر من حَلّ من العلماء مدينة فاس ١ /٨٧، ودرة الحجال ١ / ١٨١ و١٨٢ .

أما النسخة الثالثة فهي من محفوظات مكتبة شستر بتي برقم (٣١٩٠ MS)، وتقع في (١١٧) ورقة مكتوبة بالخط الأندلسي، ومقياس الورقة ٢٦X ١٧ ،٢، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً، وفي كل سطر (١٢-١٤) كلمة، وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ج).

تبدأ هذه النسخة بما يأتي :« سفر فيه . . . في فنون من العلم مختلفة سئل عنها وأجاب الفقيه الإمام أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي – رحمه الله تعالى »، وعلى الورقة الأولى فهرس بالمسائل التي يضمها السفر، وتملك باسم محمد الحفناوي. وتنتهي هذه النسخة بالآتي : « تم جميع الكتاب والحمد لله الباقي على كل حين، وصلَّى الله على سيدنا محمد الكريم وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً » . وقد أُعطِيَتِ المسائلُ فيها أرقاماً متسلسلة، وبلغ عدد المسائل فيها (٧٢) مسألة، وليس فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولا مكانه، ويقدر أنَّها مكتوبة في القرن الثامن الهجري، وقد طمست مواضع كثيرة منها.

عملي في الكتاب :

كان اعتمادي في تحقيق هذا الكتاب على النسخة الأولى التي تقدَّم وصفها من قبل فجعلتها أصلاً، وعضدتها بالنسختين (ب) و(ج) من كتاب (المسائل والأجوبة) فاعتمدت عليهما في تحقيق المسائل التي تشترك فيها النسخة الأولى (الأصل) مع النسختين الخطيتين (ب) و(ج)، إلى جانب الرسالتين اللتين نقلهما السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر)، ج٣ / ٥٥٦-٥٧٩ عن إحدى نسخ كتاب (المسائل والأجوبة) لابن السِّيْد نفسه، وهما الرسالتان : السادسة عشرة، والثامنة عشرة، إلى جانب النسخة المطبوعة قديماً[١] من كتاب (الحدائق العالية) فيما يخص المسألة السابعة عشرة، وقد رمزت له بالحرف (ح).

وكان عملي في هذا الكتاب قائماً على :

– قراءة النص قراءة متأنية وكتابته وفق القواعد الإملائية المتعارف عليها.

– تخريج الآيات القرآنية في المتن بكتابة رقم السورة فرقم الآية.

- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة.
- تخريج الأبيات الشعرية اعتماداً على دواوين أصحابها أولاً، ثم كتب الأدب واللغة والنحو ثانياً.
- تخريج الأقوال النثرية وعبارات النحاة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.
- إضاءة النص بالتعليقات اللازمة .
- عزو الآراء إلى أصحابها وتخريجها من آثار أصحابها ما أمكن ذلك.
- التعريف بالأعلام الذين وردت أسماؤهم في النص.
- التعريف بالمصطلحات الفلسفية اعتماداً على المظان الموضوعة في هذا الباب.

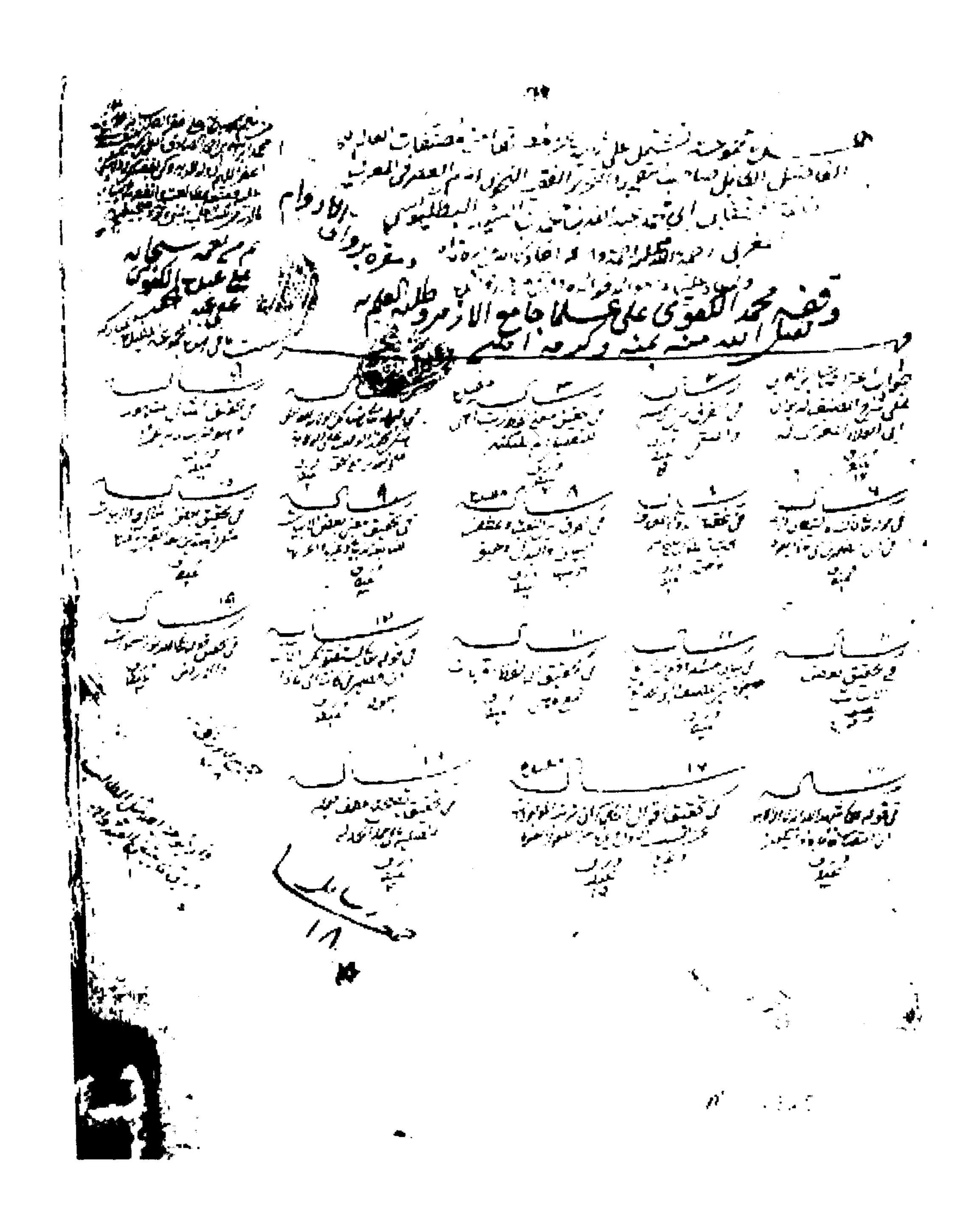
وإنني - إذ أقف بهذا العمل عند نهايته وأنا لا أضمن له القبول بَلْهَ الإعجاب، لأحمد الله - جلَّ وعلا - على ما أفاء عليَّ من نعمة، وما أمدَّني به عون، في إنجاز هذا السفر، وأتقدم بالشكر الذي لا ينقضي إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ولست أنسى بالشكر والتقدير والامتنان الأخ الأستاذ سعيد غانم، الذي أبى إلا أن يجعلني أسير أريحيَّته وأخلاقه، فقد حنا على هذا الكتاب، وأولاه من الاهتمام ما لا يخفى، ووهبه من نفاذ بصره وبصيرته ما لا ينكره إلا جاحد أو مكابر، فله مني الشكر ممزوجاً بأريج الدعاء بالتوفيق.

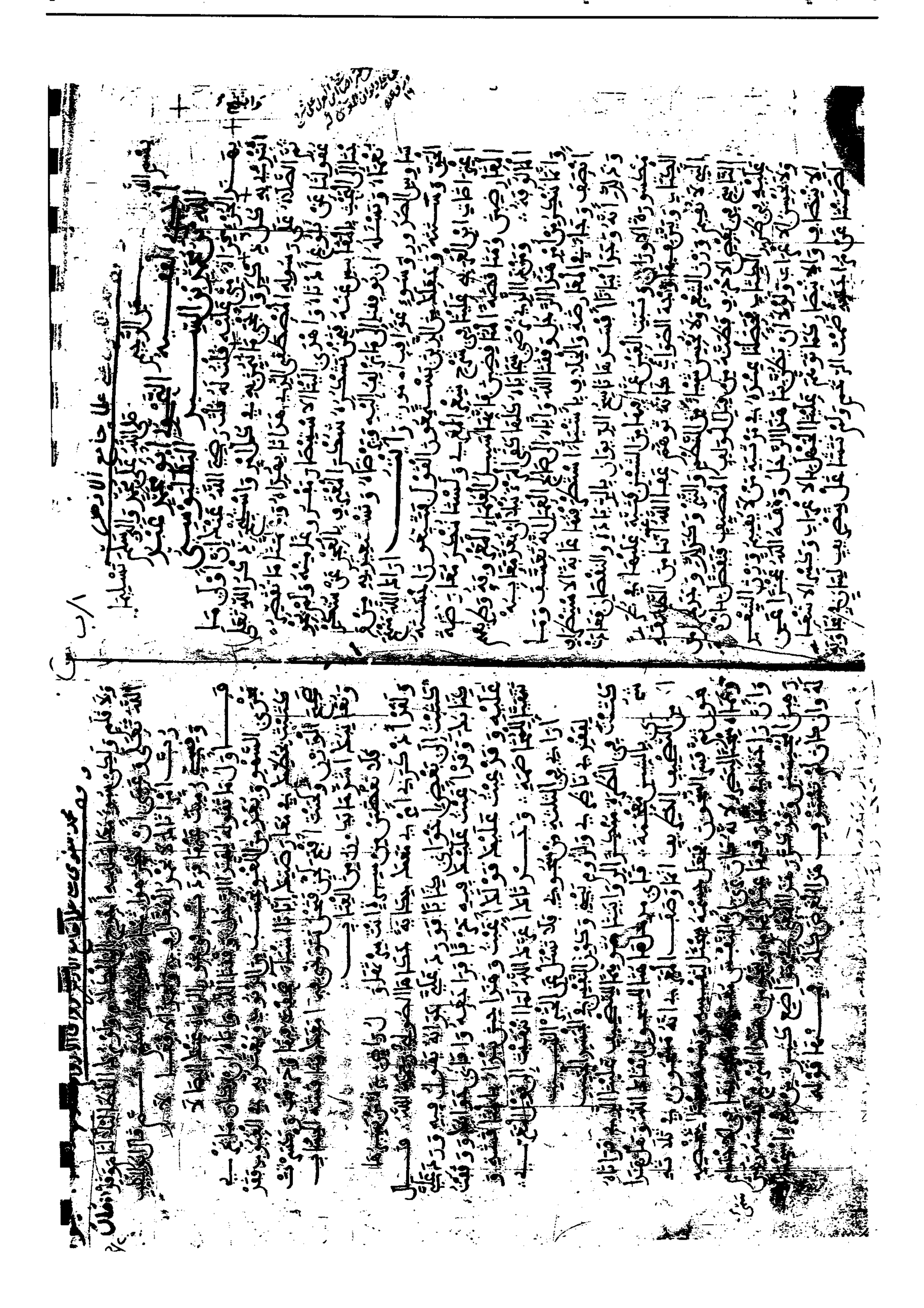
وللأخ الأستاذ إبراهيم باجس عميق شكري وامتناني، فقد بذل عظيم خبرته وثاقب تجربته في صنع الفهارس الفنية للكتاب فأسدى إليه وإلى القارئ الكريم خدمةً جُلَّى.

وأخيراً أتوجه بالشكر والتقدير والاعتراف بالجميل إلى كل مَنْ كانت له يد في إنجاز هذا العمل وإخراجه إلى الوجود، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

الرياض ٢٩ / صفر ١٤٢٧هـ
٢٩ آذار / مارس ٢٠٠٦م



صورة فهرس الرسائل في المخطوط الأصلي



صورة الورقة من الرسالة الأولى من نسخة شستربتي ٤٣٢٥ (الأصل)

ليت للبس من أجل ما كتمته وإنما منعوه لأن ليت مع ما بعدها لا
تبرأ فلم نبوله لفظا ولا تقديرا ولو كان لليت ومعمولها موضع
وعطف عمرو عليه لم يكن عطف جمل على جمل كما توهمت وإنما
كان يكون عطف مفرد على مفرد لأن التمني إنما كان يعامل اللفظ دون
الموضع لو كان هنالك موضع. والوجه الثاني أن قولنا ليت زيدا
قائم وعمرو لا يقدر جملتين إنما يقدر جملة واحدة لأن الجزء الذي كان
يتمم الجملة الثانية سقط استغناء بتمم الاسم الأول ولو قلت
ليت زيدا قائم وليت عمرا قائم لكانتا جملتين وهذا كقولك قام
زيد وقام عمرو فيكون الكلام جملتين فإذا قلت قام زيد وعمرو
كان جملة واحدة ويدل على ذلك أن النحويين يجيزون مررت برجل
قائم زيد وأبوه ولا يجيزون مررت برجل قائم زيد وقائم أبوه
لأن الكلام الأول جملة واحدة فاكتفي منها بضمير واحد يعود
إلى الموصوف والثانية تجري مجرى جملتين فلا بد في كل واحد
منهما من ضمير وكذلك يجيزون زيد قام عمرو وأبوه ولا يجيزون
زيد قام عمرو وقام أبوه لتعري الجملة الواحدة من ضمير
يعود إلى المبتدأ ٥

تمت المسألة والحمد لله حق حمده وصلى الله
على محمد وآله وسلم وشرف وكرم وبتمامها تم الجميع

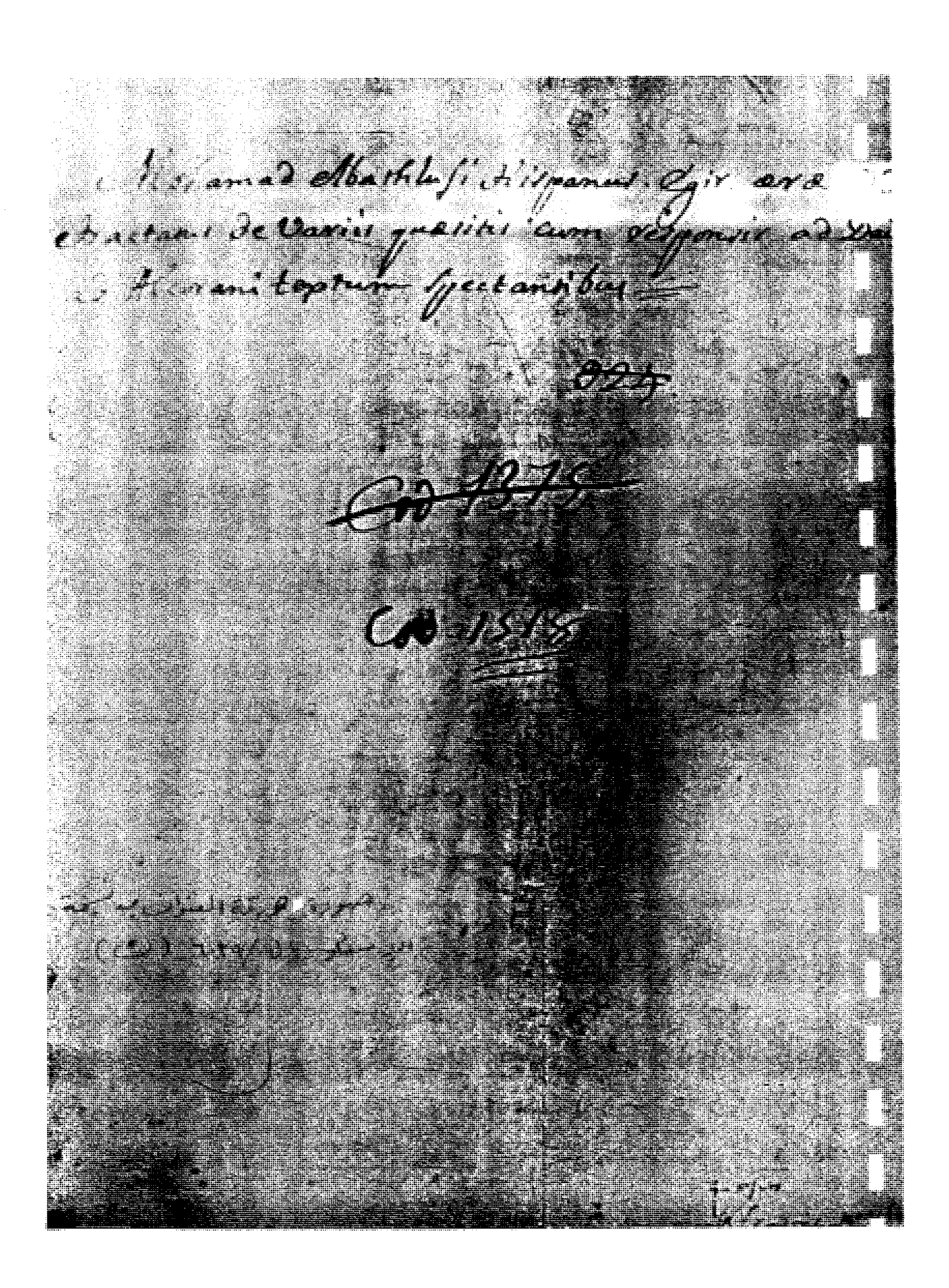
صورة المسألة الأخيرة من نسخة شستربتي ٤٣٢٥ (الأصل)

صورة الورقة الأولى من نسخة الإسكوريال رقم ٦٠٣٩، وفيها سند رواية الكتاب، ورمزها (ب)

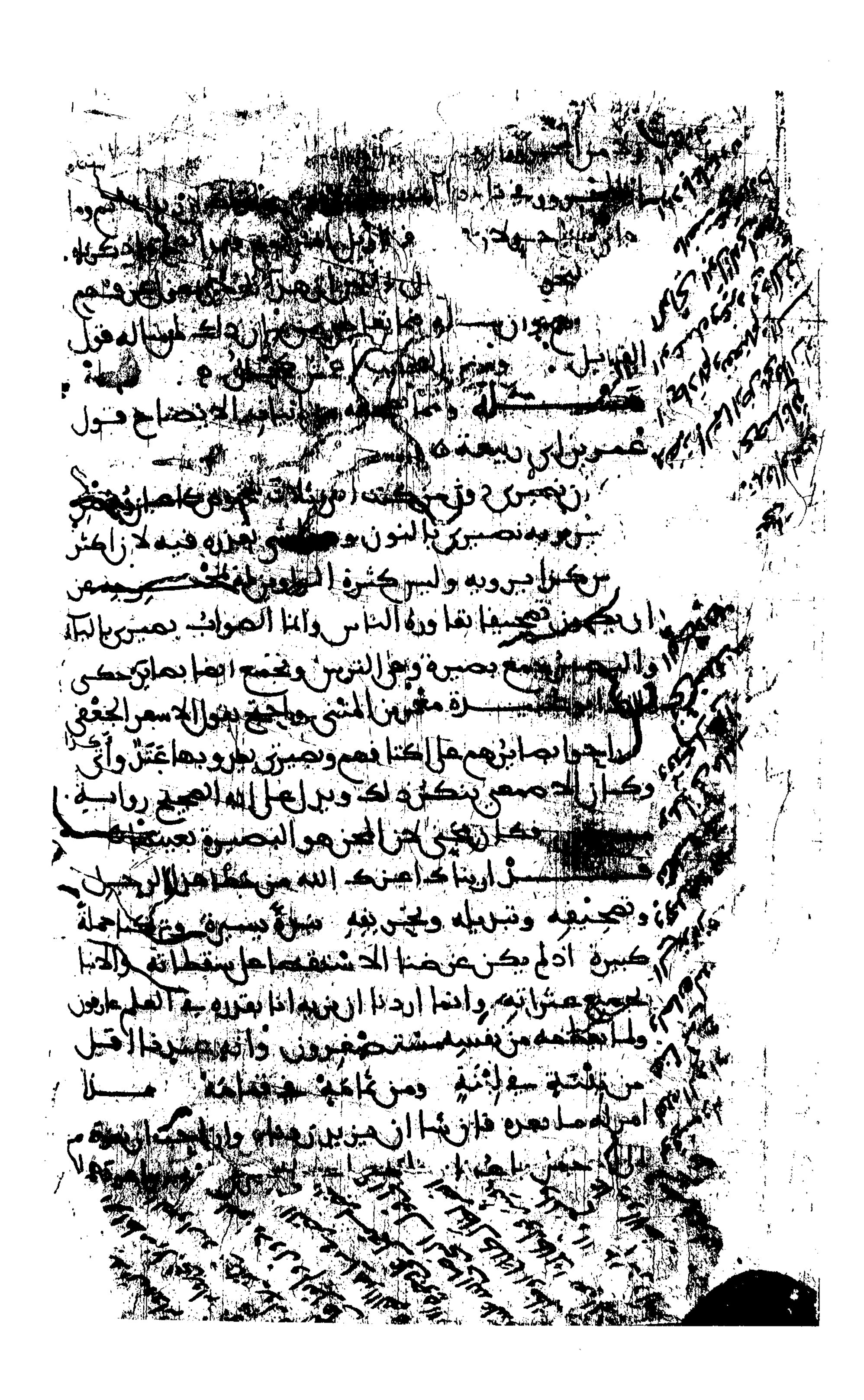
صورة الورقة الأخيرة من نسخة الإسكوريال (٦٠٣٩) ورمزها (ب)



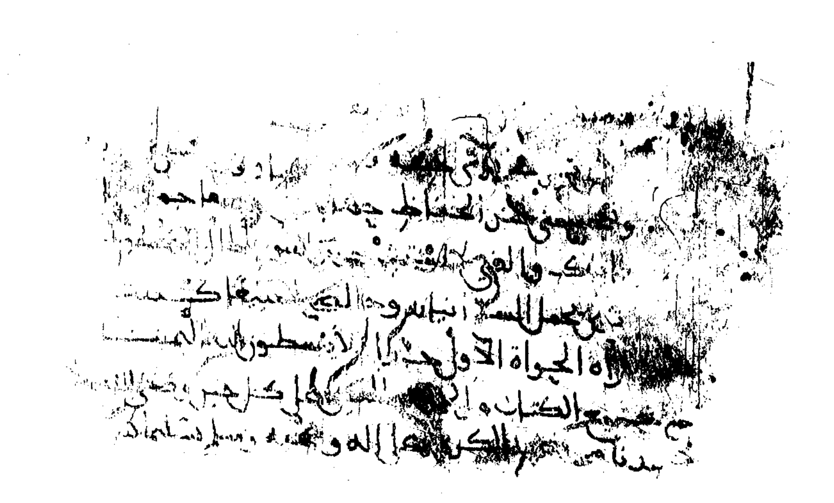
صورة الورقة الأولى من نسخة الإسكوريال (٦٠٣٩) وفيها فهرس بالمسائل التي يتضمنها الكتاب (ب)



صورة ورقة العنوان من نسخة الإسكوريال (٦٠٣٩)، ورمزها (ب)



صورة الورقة الأولى من نسخة شستربتي (٣١٩٠) وفيها فهرس المسائل، ورمزها (ج)



صورة الورقة الأخيرة من نسخة شستربتي (٣١٩٠)، ورمزها (ج)

التحقيق

الرسالة الأولى*

جواب اعتراضات ابن العربي

على شرح ابن السيد البطليوسي لديوان أبي العلاء المعري

* نشرت في مجلة عالم المخطوطات والنوادر، مج٩، ع١، ١٤٢٥هـ. ثم وقفت على هذه الرسالة منشورة سنة ١٩٥٥م باسم (الانتصار ممن عَدَل عن الاستبصار)، بتحقيق الدكتور حامد عبدالمجيد، وله حجته في ذلك، وله السبق في نشرها.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

صلّى اللّه على محمد وآله وسلّم تسليماً

أَخْبَرني الْفَقيهُ النَّحْويُّ أبو مُحَمَّد عبدُاللّه بنُ مُحَمَّد بنِ السِّيدِ البَطَلْيوسيّ بهذا الجُزْءِ قراءةً مني عَلَيْه، قلتُ/ / لَهُ: قلتَ - رَضِيَ اللّه عَنْكَ -: إنّ أوْلى مَا ابتُدئَ به [١/ب] كلُّ ذكر وافْتُتِحَ، وأَحْجَى ما تُيمِّنَ بهِ في كلِّ أمرٍ واستُنْجحَ، ذكرُ اللّه تَعالى، ثُمَّ الصلاةُ على رَسولِه المصْطَفَى الّذي هَدَانا بهداهُ، وعلَّمَنا ما تَقْصُرُ عُقُولُنا عنْ بلوغِ أَدْنَاهُ، وأَهْدَى إِلَيْنا الاسْتبْصَارَ مفروغاً منه، ولم يُحْوِجْنَا إلى البحْثِ بالمقاييسِ عَنْه، نَشْكُرُهُ شُكْرَ المعْترفِ بالعَجْزِ عنْ شُكْرِ نُعْمَاهُ، ونَسْأَلُه أنْ يوفِّقَنا إلى ما يُزْلِفُ إِلَيْه ويَرْضَاهُ، ونَسْتَعيذُ بهِ منْ وَسَاوِسِ الصُّدُورِ، وسوءِ عَوَاقبِ الأُمُورِ.

رأيتُ - أَرَاكَ اللّهُ منْهجَ الحقِّ وسَنَنَه، وجَعَلَكَ منَ الَّذينَ يَسْتَمعونَ القَوْلَ فيتبعون أَحْسنهُ، اعتراضاتِ ابن العَرَبيِّ(١) عَلَيْنا في شَرْحِ شِعْرِ المعرِّي(٢)، ولَسْنَا نُنْكرُ مُعَارَضَةَ المعَارِضينَ، ومُنَاقَضَةَ المنَاقِضِينَ، فإنَّها سبيلُ العُلماءِ المعروفة وطريقُهُمُ المأْلُوفَة:

[الطويل]

ومَنْ ذَا الَّذي تُرضَى سَجَايَاهُ كُلُّها
كَفَى المرءَ نُبْلاً أنْ تُعَدَّ مَعَايبُهُ(٣)

وإنَّما نُنْكرُ منْ أَمْرِ هذا الرجل - وفَّقَنا اللّه وإيَّاه إلى صَالحِ العَمَل - أنَّه تَعَسَّفَ ومَا

(١) هو محمد بن عبد الله المعافريّ الإشبيلي، أبو بكر بن العربي: حافظ للحديث، ولد في إشبيلية، وارتحل إلى الشرق، وبرع في الأدب، له: أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وقانون التأويل، وغيرها. وهو غير محيي الدين بن عربي. الأعلام ٦: ٢٣٠.

(٢) أحمد بن عبدالله بن سليمان التّنوخي المعري: شاعر وفيلسوف، ولد في معرة النعمان سنة ٣٦٢هـ، وتوفي فيها سنة ٤٤٩هـ، ترجمته في: بغية الوعاة ١: ٣١٥، والأعلام ١: ١٥٧.

(٣) ينسب البيت إلى بشار بن برد وإلى يزيد بن محمد المهلبيّ (ت ٢٥٩هـ)، وهو في ديوان بشار=

أَنْصَفَ، وجَاءَ في المعَارضَةِ والخلافِ، بأَشْياءَ اسْتظرفْتُهَا غايةَ الاسْتظرافِ. وذَلك أنَّهُ وَجَدَ أَبْيَاتاً أَفْسَدَهَا نَاسخُ الدِّيوَان، بالزِّيادَةِ والنُّقْصَان، فَعَادتْ مَكْسورةَ الأوزان، ونَبَت العَيْنُ عَمَّا فيها منَ الشَّيْنِ، فنبَّهَ عَلَيْها في طُرر الكتَاب، وبيَّن فيها وَجْهَ الصَّواب. كَأنَّهُ تَوَهَّمَ – عَفَا اللّه عَنْه – أَنَّنَا منَ الطائفةِ الّتي لا تُقيمُ وَزْنَ الشِّعْرِ، ولا تُحْسنُ شيئاً من النَّظْم والنَّثْر.

وكَذلكَ وَجَدَ خَطَأً منَ النَّاسخِ في بَعْضِ الأَحْرفِ، فَظَنَّه منْ قِبَلِ المؤلِّف المصنِّف، فَتَفَضَّلَ بأنْ نبّهَ عَليه في طُرَرِ الكتاب، فَحَصَلْنَا عنْدَهُ في مَرْتبةِ من لا يُقيمَ وزنَ الشِّعْرِ ولا يُحْسنُ الإعْرابِ. ولولا أنْ يَظُنَّ بنا هذا الرجلُ – وفقهُ اللّه – عَجْزاً عنِ الانتصَافِ والانْتِصَارِ، كَمَا تَوَهَّمَ عَلَيْنا الجَهْلَ بالإعرابِ وكَسْرَ الأشْعار، لَصَمَتْنا عنْ مُرَاجعته صَمْتَ الرّخَمِ، ولَمْ نَتَشَاغلْ بتصريفِ لسانٍ في مجاوبةٍ // ولا قلَمٍ. ولكنَّ سُوءَ معامَلته [٢/أ] أَحْوجَ إلى الكلام، ولو تُرِكَ القطا لَيْلاً لنامَ. وقَدْ قَالَ اللّه تَعَالى: ﴿**وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾ [البقرة ٢ : ٢١٦] ثُمَّ قالَ أبو الطيِّبِ(١):

[الخفيف]

رُبَّ أَمْــرٍ أَتَاكَ لا تَحْمَـــدُ الفُــعْـــ ـــعَـــالَ فيه وتَحْمَـــدُ الأَفْعَـــالا

وقِـــسِيٍّ رَمَـــيتُ عَنْهَـــا فَـــرُدَّتْ في نُحُـــورِ الرُّمَـــاةِ عَنْهـــا النِّصَـــالا

فأوّل ما نقولهُ لهذا الرجُلِ – وفَّقَنَا اللّه وإيَّاهُ –: إنْ كانَ ما يَجْري مَجْرى السَّهْوِ ويُعَدّ منَ اللغْو، يُحْسَبُ منَ الذّنوب، ويُعْتَدّ به في العُيُوب، فَقَدْ كَتَبْتَ بخطِّكَ في معارضَتكَ إيّانَا أَشْياءَ صحَّفتَ فيْها وحَرَّفْتَ، وكَسَرتَ صحيحَ الوَزْن، ولَحَنْتَ أَقْبحَ لَحْنٍ، فَنحْنُ نتوخّى فيها مَعَكَ مناقَشةَ الحِسَاب، ونُعَاتِبُكَ أشد ما يكونُ منَ العِتَاب:

= ق٥٥، ب ١٤ (ط. محمد بدر الدين العلوي)، وليس في ديوانه (ط. محمد الطاهر بن عاشور)، وهو في: مغني اللبيب: ١٣.

(١) البيتان في ديوانه ٣/ ٢٥٨ من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ويذكر نهوضه إلى ثغر الحدث سنة ٣٤٤هـ.

[الطويل]

فَـلا تَغْـضَـبَنْ مِنْ سِـيـرَةٍ أَنْـتَ سِـرْتَهـا

وأوَّلُ رَاضٍ سِـيْـرَةً مَنْ يَسِـيـرُهَا(١)

ولقد أذْكَرني أَمْري مَعَك حِكَايةً حَكَاهَا الصُّوليّ(٢) – رَحِمَهُ اللّه – قالَ: كَتَبْتُ إلى بعض إخْواني كِتَاباً، فَوَردَ عليّ جوابُه يَقُولُ فيه: وَرَدَ عليَّ كتابُكَ وقدْ أَعَبْتُ عَلَيْكَ حَرْفاً فَرَاجعْه. وَافَاني جَوابُك وَوَقَفْتُ عَلَيْه، وقدْ عِبْتُ عليك قولك «أَعَبْت»، وهذا حِيْنَ نَبْدأُ للمنَاقَشَة، ونَتَهَيَّأ للمُخَاصَمة».

وَجَدْنَاكَ – أعزَّكَ اللّه – لمـّا انْتَهيْتَ إلى قَوْل المعريّ(٣):

[الوافر]

أُراني في الثَّـلاثَة مِنْ سُـجُـوني

فَـلا تَسْـأَلْ عنِ الـخَـبَـرِ النَّـبِـيث

لِفَـقْـدي نَاظِري ولُزومِ بَيْـتي

وكـوْنِ النَّفْس في الـجَـسَـدِ الـخَـبِـيث

كتبت في الطُّرَّة مُنْكراً لِروايتنا، مُتَوهِّماً للتَّصْحيف عَلَيْنا الّذي قَرأْناهُ: «شُجُوني» – بالشِّين المعْجَمَة – فأيُّ مدْخَل هَهنا لـ «الشُّجون» – أَبْقَاكَ اللّهُ –؟! وهَلْ هَذا إلا من التَّصْحيفِ الطَّريفِ؟! إنَّما وَصَفَ المَعرّيُّ أنَّه مَسْجونٌ في ثَلاثَةِ سُجُونٍ، ثُمَّ فَسَّر

(١) البيت لخالد بن زهير، ونسبه ابن برِّي إلى خالد ابن أخت أبي ذؤيب الهذلي وكان أبو ذؤيب يرسل به إلى محبوبته فأفسدها عليه فعاتبه أبو ذؤيب فرد عليه خالد بأبيات منها الشاهد. والبيت في لسان العرب (سير)، وروايته:

«فلا تجْزعنْ... فأوّل....» – السيرة: المنهج والطريقة.

(٢) إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول، أبو إسحق، ولد في بغداد، وأصبح كاتباً للمعتصم بالله والواثق والمتوكل. توفي سنة ٢٤٣هـ. له جملة من الآثار المطبوعة والمخطوطة. ترجمته في: الأعلام ١: ٤٥.

(٣) البيتان في اللُّزوميات ١: ٢٤٩ (ط. دار صادر) – النَّبيثُ: العَيْب الظَّاهر. يقال: ينبثُ فلان عن عيوب الناس، أي يُظْهرها.

السُّجُونَ فَجَعَلَ جِسْمَهُ سِجْناً لنفْسِه، وَبيتَه سِجْناً لشَخْصِه، وَعَماهُ سِجْناً لِبَصَرِه، لأنَّه كانَ يَرى أنَّ النفْس مُعَذبة بكَوْنِهَا في الأجسام، وأنَّ رَاْحَتَهَا فِي مُفَارَقَتِها عِنْد الحِمَامِ. وبنَحْوٍ من هذا المَنْزِع سَمَّى نفسَه رَهِين المحبسَيْن.

وقد كرَّرَ هذا المعنى في مواضِعَ كثيرةٍ منْ شعرهِ اسْتِحْسَاناً له، وإنْ لم يَسْتَوْفِ هذا الغرضَ كلَّه. فمِنْها قوله(١):

[الطويل]

[٢/ب] / /أَتَحْـــدثُ للأرْواحِ راحَـــةُ مُطْلَقٍ

إذا فَـارقَتْ، إنَّ الـجُـسُـومَ سُـجُـونُ؟

ومنها قوله(٢):

[الوافر]

أَتَأسَى النَّفسُ للجُـــثْــمــانِ تَبْلَى

وهلْ يأسى الـحَـيــا لِفِــراقِ دَجْنِ

وَمَـا ضَـرَّ الـحَـمـامـةَ كَـسْـرُ ضَنْكٍ

منَ الأقْــفــاص كــانَ أَضَــرَّ سَـجْنِ

وَوَجْدَنا منْ لحنِكَ وتصحيفكَ أَنك لمّا وَصَلْتَ إلى قَوْلِ المعرِّيِّ(٣):

[الطويل]

ولولا حِـفَـاظي قُلْتُ للمَـرْءِ صَاحِبي:

[بِسَـيْـفِكَ](٤) قـيِّـدْها فَلَسْتُ أُبالِي

---

(١) شرح المختار من اللزوميات ٢: ١٦٧.

(٢) اللزوميات ٢: ٣٨٨، ورواية الأوَّل:

«..... وهل أسى الحيا لفراق دَجْن».

(٣) سقط الزند ٣: ١١٧٠، ق ٥٨، ب٧.

والحِفَاظ: رعاية الصحبة.

(٤) ساقط من الأصل والتكملة من سقط الزند.

أنكرتَ قَوْلَنا وكتبتَ في الطُّرَّة قول ابنِ مُقْبل[١] أقْعدُ به[٢]:

[البسيط]

يا صَاحِبَيَّ على ثأْدٍ[٣] سَبِيْلُكُمَا
عِلماً يقِيْناً ألمَّا تَعْلَما خَبَري؟
إنّي أُقَيِّدُ بالمأثورِ راحِلَتي
ولا أُبالي ولَوْ كنَّا عَلَى سَفَرِ

فاسْتَطْرَفنا ما كتبتَه جداً، لأنَّك أرَدْتَ أنْ تُخَطِّئنا منْ وَجْهٍ واحدٍ فأخطأْتَ أنتَ منْ أربعةِ وجوهٍ: أَحَدُها: أنَّك كتبت «ثأْد» بدالٍ غيرِ معجمة، وهمزتَ الألف، وإنما هو «ثَاجٌ» – بالجيمِ غيرُ مهموزٍ، وهو ماءٌ لخَثْعمَ[٤]. وفيه قولُ الشَّاعرِ[٥]:

[البسيط]

يا دارَ مَيَّةَ بالخُفَّيْنِ مِنْ ثاجِ
سُقيتِ أَخْلاف هَامي الوَدْقِ ثجَّاجِ[٦]

---

(١) هو تميم بن أُبيّ بن مقبل، من بني عجلان، شاعر مخضرم، توفي سنة ٣٧هـ، له ديوان شعر حققه ونشره المرحوم الدكتور عزّة حسن. ترجمته في: الأعلام ١: ٨٧، ومقدمة تحقيق ديوانه.

(٢) البيتان في ديوان تميم: ٧٧، ق ١٠، ب ١٨ – ١٩، والرواية فيه:

يا جارتيَّ على ثأْجٍ طريقُكما ... سَيْراً حثيثاً ألَما تَعْلما خبري؟
إني أقيِّدُ بالمأثورِ راحلتي ... ولا أبالي ولو كنَّا على سفرِ

وهما أيضاً في شروح سقط الزند ٣: ١١٧٠، ١٧٧١، وشرح الحماسة للتبريزي ٤: ١١٣ (ط. بولاق)، ومعجم ما استعجم ١: ٣٣٣، ومعجم البلدان (ثاج) ٢: ٧٠ – المأثور: السيف، سمّي به لأجل إثْره؛ أي فرنْده. وقيل هو السيف الذي به أثر؛ أي ثَلْم. أقيدها: أضربُ عراقيبها. قال الخوارزمي في شرحه البيت: «وقد ملّح في استعارته التقييد للعرقبة وأحسن حين قدّم قوله: بسيفك على قيّدها ليعلم في أوّل الأمر أنه يريد بالتقييد العرقبة». سقط الزند ٣: ١١٧١. وثأج، وثاج: ماء لبني الفَزَع من خثعم من مياه بيشة، وقيل: هو في ناحية اليمامة. معجم ما استعجم ١/٣٣٣ (ثاج).

(٣) الثَّأْد: القُرُّ والنّدى، والثاد: النبات الناعم الغض.

(٤) خَثْعم: قبيلة من معد وهو خثعم بن أنمار، وقيل: خثعم اسم جبل سميت به القبيلة. جمهرة أنساب العرب: ١٠، ٣٨٧.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) ثجَّاج: كثير الماء.

والوجْهُ الثَّاني: أنَّك كتبتَ «ياصَاحِبَيّ» وإنَّما هو «يا جَارَتَيَّ»، كذا في شعر ابن مقبل. ويدُلُّ على صِحَّة ذلكَ قوله قبلَ البيتِ(١):

[البسيط]

قالتْ سُلَيْمى ببطْنِ القَاعِ مِنْ سُرُعٍ(٢)　　لا خَيْرَ في العَيْش بَعْدَ الشَّيْبِ والكِبَرِ

واسْتَهْزأتْ تِربُها(٣) مِنِّي فَقُلتُ لها　　ماذا تَعيبانِ منِّي يا ابنَتْي عَصَرِ

لَوْلا الحَيَاءُ وباقي الدِّين عِبْتُكُمَا　　بِبَعْضِ ما فِيكُمَا إذْ عِبْتُما عَوَرِي

ما أَنْتُما والَّذي خَالَتْ حُلُومُكما　　إلا كَحَيْرانَ إذْ يسري بلا قَدَرِ

ثم قال: يا جَارتيَّ، وعَنَى بالجارَتَيْن سُلَيْمى وتربَها المتقدّمتيْ الذِّكْرِ.

والوجهُ الثَّالثُ: أنَّكَ قُلتَ: «ولَوْ كُنَّا على سَفَري»؛ فأثبتّ ياءً بعدَ الراءِ وكأنَّكَ توهمت أنَّه أضافَ السَّفَرَ إلى نفْسِه، وتأنَّقتَ في تَعْريقِ اليَاءِ غايةَ التأنُّقِ لِيَتَحقَّقَ خَطَؤكَ غَايَةَ التَّحقُّقِ. وليسَ بعْد هذه الرَّاءِ إلا ياءُ الإطْلاق، وهي ياءٌ تُزَادُ بعْد حرفِ الرّوِيّ للتَّرنّم إذا كانَ مكْسوراً، كَمَا تُزادُ بَعْده واوٌ إذا كانَ مَضْمُوماً وألفٌ إذا كانَ مَفْتوحاً. ولا تُصَوَّرُ // [في](٤) الخطِّ من هذه الأحرفِ الثَّلاثة إلا ألفٌ، وسبيلُها سبيلُ التَّنوينِ، نَحْوَ قولِ جريرٍ(٥): [٣/أ]

---

(١) ديوان تميم: ٧٦ – ٧٧، والبيتان الأول والثالث في معجم البلدان (أسن، وني)، والأول في معجم ما استعجم للبكري/ ٧٣٥، ومعجم البلدان (سرح، سرع) واللسان (أنس، أسن). والبيت الثالث في اللسان (بعض).

(٢) سُرُع: موضع في البحرين.

(٣) التِّرب: المساوي في السن.

(٤) ساقطة في التصوير، ولعلها ضرورية للسياق.

(٥) ديوان جرير: ٨١٣.

[الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَـــاذِلَ والعِـــتَــــابَا
وقُـــولي إنْ أَصَـــبْتُ: لَقَـــدْ أَصَـــابَا

والوجهُ الرَّابع: أنَّك قُلْتَ: معْنى بيت ابن مُقْبل: «أَقْعدُ» بمعْنى بَيْت أبي العَلاء. وهو لا يُشْبِهه إلا في ذكْر التَّقْييد بالسَّيف لا غيرُ؛ لأنَّ ابنَ مقْبل أرادَ أن يُعَرْقِبَها للأضياف جوداً وكَرَماً، وأرادَ المعرِّيّ عَرقَبَتها ضَجَراً منْ نزاعها إلى أَوْطانها وتبرماً. وإنَّ غَلَطَك في هذا لَعَجيبٌ، لأنَّ الشعر يدلُّ على ما قُلْناهُ دلالَةً لا تخْفى عَلَى متأمِّلٍ.

ووَجَدْناكَ منْ خَطَئكَ أنَّك لمّا وَصَلْتَ إلى قَوْله(١):

[الطويل]

فلولاكَ بعْـــدَ اللّه مَـــا عُـــرِفَ النّدَى
ولا ثارَ بيْنَ الخـــافـــقَـــيْن قَـــتَـــامُ

أنكرتَ قَوْلَنا: إن الخافقَيْن هُمَا المشْرقُ والمغْربُ، وكتبتَ في طُرَّة الكتَاب، لتُعْلمَنا بوجْه الصَّواب: المعْلُوم أنّ «الخافقان»: جانبا الأرض من الهواء، فأردتَ أنْ تخطِّئَنَا منْ وجهٍ واحد فأَخْطأتَ أنتَ منْ ثلاثة أَوْجُه، أحدُها: أنْكَ رَفَعْتَ «الخافقَين» وهما منصوبان بـ«أنّ»، ثُمَّ صحَّحتَ عليها فكانَ تَصْحيحُكَ على اللحْن أشدَّ منَ اللحْن. والوَجْهُ الثَّاني: أنَّكَ جَعَلْتَ قولَنا غَيْرَ معروفٍ وقولَكَ هوَ المعروفَ. وهذا من المقلوب الذي قلناه نَحْنُ هو قَوْل يعقوب بن السكِّيت(٢) في إصلاحِ المنطق(٣). وقالَ مثلَه أيضاً في كتابه «المُثنّى والمُكنّى والمبنَّى»(٤). وكذلكَ قالَ أبو عبيد(٥)وأبو حاتمٍ(٦).

(١) سقط الزند: ٦١٧، ق ١٨، ب ٣١. القَتَام والغُبار واحد.

(٢) يعقوب بن السكِّيت (١٨٦ -٢٤٤هـ): لغوي أصله من خوزستان، كان مؤدباً لأولاد المتوكل من أهم كتبه: إصلاح المنطق وغيره. بغية الوعاة ٢: ٣٤٩، والأعلام ٨: ١٩٥.

(٣) إصلاح المنطق: ٣٩٧.

(٤) ورد عنوان الكتاب عند السيوطي «المثنّى والمكنّى والمبنّى والمؤاخَى والمشبَّه والمنحَّل». وفي المزهر أقسام من الكتاب. انظر: ابن السكِّيت اللغوي: ١٠٤ - ١٠٥، ولأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ) كتاب «المكنّى والمثنّى». انظر مقدمة تحقيق إسفار الفصيح: ١١٩.

(٥) هو القاسم بن سلام الهروي (١٥٧ - ٢٢٤هـ): عالم بالحديث والأدب له كتب كثيرة، أهمها: غريب الحديث، وغريب المصنَّف. بغية الوعاة ٢: ٢٥٣، والأعلام ٥: ١٧٦.

(٦) سهل بن محمد السجستاني (.... - ٢٥٥هـ): عالم باللغة والشعر والعروض. من كتبه: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية وغيره. بغية الوعاة ١: ٦٠٦، الأعلام ٨: ١٤٣.

وكَذلكَ قالَ الأصْبَهانيّ(١) في كتابِ «أَفْعلُ مِنْ كَذَا»(٢)، وقولُك هُو الَّذي ليسَ بمشهورٍ لا قولُنا.

والوجهُ الثَّالثُ من خَطئكَ في هذهِ المسْألة: أَنَّك رأيتَ شَيْئاً ولم تُحْسنِ العِبَارةَ عنْه، أو رأيتَه في كتابِ مَنْ لمْ يُحْسِنْ إيرادَه فحكيتَ قَوْلَه.

وحقيقةُ هذا - أبقاكَ اللّه - أنَّ هذه المسألةَ منَ المسَائِلَ الَّتي أنْكَرَها بَعْضُ اللغويين عَلَى يعقوبَ وقالَ: لا يَصحُّ أَنْ يُقَال للمَشْرِق والمغْرِب: خَافِقَان، لأنّ الخافقَ هُوَ [الهواء](٣) المتحرِّكُ المضطربُ، والمشْرِقُ والمغْرِب لا يُوْصَفان بالاضْطراب، إنَّما يضْطَرِبُ الهواءُ فِيْهِما أوَّلَ اللّيل والنهار، فإنَّما ينبغي أنْ يُقالَ لَهُما: مَخْفِقَان لا خَافقان، كَمَا يُقَالُ لموْضعِ الضَّرْب: مَضْرِب، ولموْضعِ الغَرْسِ: مَغْرِس، وهكذا يُقَالُ للقَفْر / / الَّذي [٣/ب] يخْفِقُ فيهِ السَّراب. قال رؤبة(٤):

[مشطور الرجز]

ومَخْفِقٍ مِنْ لُهْلُهٍ ولُهْلُه

وَهَذا الَّذي قالَه هذا المعْتَرِضُ على يَعْقُوبَ حَكَاه مِنْ وجْهَيْن: أحدُهما: أنَّ يَعْقُوبَ لم يَقُلْه وَحْدَه، بل قالَه جماعةٌ غيرُ يَعْقُوبَ. والثَّاني: أنَّ العَرَبَ قدْ تأتي بالمفْعُولِ بهِ والمفْعُولِ فيه على صِيغةِ فاعلٍ، كَقَولهم(٥): مَاءٌ دافِقٌ، وعِيْشَةٌ راضِيَةٌ،

---

(١) هو حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠ هـ). أهم كتبه: الأمثال السائرة، والتنبيه على حدوث التصحيف.

(٢) صدر الكتاب مرتين، الأولى بتحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢. والثانية بتحقيق د. فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م. والقول في الأمثال السائرة ٢: ٥١٥، تح د. عبد المجيد قطامش و٤٤٦ تح د. فهمي سعد.

(٣) زيادة ضرورية للسياق.

(٣) ديوان رؤبة: ١٦٦، ب ٣٤، واللسان (لهله) مع بيتين آخرين. واللُّهْلُهه: الأرض الواسعة يضطرب فيها السراب. القاموس المحيط (لهله).

(٤) الكتاب ١: ٣٣٧، ٤٠١، والفصوص ٢، ٢٣، واللسان (دفق)، وخزانة الأدب ١: ٤٤٦، قال الفراء: «معنى دافق: مَدْفوق... وأهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرٌّ كاتم، وهمٌّ ناصِبٌ، وليلٌ نائمٌ. وقيل: ماء دافق: أي ذو دفق، وسرٌّ كاتم؛ أي ذو كتمان». معاني القرآن ٣: ٢٥٥.

وسِرٌّ كَاتِمٌ، ونهارك صَائِمُ، وليلُكَ قائِم[1]. ولو جمع هذا النوع لجاء منه جزء ضخم، فمنه قول جرير[2]:

[الطويل]

لَقَدْ لمتِنا يا أمَّ غَيْلانَ في السُّرَى
ونِمْتِ ومَا لَيْلُ المَطِيِّ بنائِمِ

وقال عَلْقَمةُ:

[الطويل]

فظلَّ الأكُفُّ يخْتَلِفْنَ بخَانِدٍ
إلى جُؤْجُؤٍ مِثْلِ المَدَاكِ المخَضَّبِ[3]

وَوَجَدْناكَ – أبْقاكَ اللّه – لـمَّا انْتهَيْتَ إلى قولِ المعَرِّيّ:

[البسيط]

وغَيَّضَ السَّيْرُ عَيْنَيْهَا فَلَوْ وَرَدَتْ
نطَافَها الطَّيرُ لَمْ تَشْرَبْ بِلا شَطَنِ[4]

أنكرتَ «النِّطافَ» وكتبتَ في الطُّرَّة: «جَميمَها» روايتُه وصَوابُه. ونحن نَقُولُ: بَلْ هذا انْقلابُ مَعْناهُ وفَسَادُهُ. أيُّ مَدْخَل للجميم في هَذَا الموضوع؟ وإنَّما المشْهورُ في الجميمِ أنَّهُ منَ صفةِ النَّباتِ لا مِنْ صِفَةِ الماءِ. قالَ أهْلُ الُّلغةِ[5]: تُسَمَّى البُهْمَى قَبْلَ

---

(١) في الكتاب ١: ١٦٠: «نهارُه صَائِمٌ وليلُه قائِمٌ».

(٢) ديوان جرير: ٩٩٣، ق ٤٧، ب: ٦، والكتاب ١: ١٦٠، وخزانة الأدب ١: ٤٤٦.

(٣) ديوان علقمة: ٩٧، ق٣، ب٤١ – الخاند: النضيج من الشواء. الجؤجؤ: مجتمع الصدر. المدَاك: صخرة يسحق عليها الطيب. قال الأعلم: «شبه الصدر وما عليه من الودك به إذا خُضِب بالطيب». شرح الديوان: ٩٨.

(٤) اللزوميات ٢: ٣٧٩، وروايته «.... جميمها الطير...».

(٥) البُهمى: نبت تجده الغنم وجداً شديداً مادام أخضر، فإذا يبس هرَّ شوكه وامتنعَ. يقولون للواحد: بُهْمى، والجمع: بُهْمى. وقال قوم: الواحدة بُهماة. اللسان (بهم). وقال ابن السكّيت: «وأرض مُبْهِمة: كثيرة البُهمى». إصلاح المنطق: ٣٦٧، وانظر أيضاً: ٣٨٢.

انْعقادِ ثَمَرتها جَمِيْمَاً[١]، فإذا انْعقدتْ ثَمرتُها فَهي بُسْرَةٌ[٢]، فإذا صَارتْ كالَّلوْزة قيلَ لها: صَمْعاءُ[٣]، وأنشدوا:

[الطويل]

رَعَتْ بارِضَ البُهْمَى جَمِيْمَاً وبُسْرَةً
وصَمْعاءَ حتَّى أثْقَبْتَها نِصَالُها[٤]

فأيُّ مَدْخَلٍ لهذا في هذا الموضع؟

وإنْ كُنتَ ذَهبْتَ إلى أنَّ الجميمَ هو الماءُ المجْتَمعُ بمنْزلةِ الجُمَّة والجِمَام فَذاكَ خَطَأ أيضاً، لأنَّ الماءَ لا يُسَمَّى بهذا الاسم إلا إذا جُمّ وكَثُرَ لعَدَم الاسْتِسْقاء منْه، وعينُ الإبل عنْد الغُؤور لا تُشَبّه بالماءِ الكثير، إنَّما تُشَبَّه بالثَّمد منَ الماء، والنِّطافُ: البقايَا منْه؛ ولذلكَ قَالَ المَعريُّ في قصيدةٍ أخرى:

[الطويل]

كأنّا تَوَقَّتْ وِرْدَنا ثَمْدَ عَيْنِها
فَضَمَّ إِلَيْهِ ناظريها جبينُها[٥]

فذكر الثّمد وهو كالنّطفة.

(١) الجميم: النبت الذي طال بعض الطول ولم يتمّ..... نبت يطول حتى يصير مثل جمة الشعر. اللسان (جمم).

(٢) البُسْرة: الغضّ من البُهْمى. اللسان (بسر).

(٣) الصَّمعاء: الأذن الصغيرة اللطيفة المنضمة إلى الرأس. والصمعاء: البُهْمى إذا ارتفعت قبل أن تتفقأ. وبُهمى صَمعاء: غضة لم تتشقّق. التاج (صمع).

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه: ٥١٩، واللسان (بسر). ورواية اللسان (جميعاً) وهو تصحيف. (آنفتها) بدل (أثقبتها). آنفتها: جعلتها تشتكي أنوفها. البارِض: ما طلع من النبت وهو للبُهمى وغيره.

(٥) ق ٤٠، ب ١٢، ص: ٨٩٦. والضمير في إليه يعود على الجبين. والمراد: حصَّن الجبين ناظريها، يصف عينيها في جبينها. والثَّمَد: الماء القليل. والمراد أن عيونها غارت من الجهد وطول السفر، فكأنها خشيت أن تشرب ماء عيونها فلذلك غارت. قال البطليوسيّ: «وهذا معنى لا أحفظ لغيره فيه شيئاً». سقط الزند ٢: ٨٩٧.

وقال القُطَاميّ(١):

[البسيط]

خُـوْصَـاً تُديرُ عُـيْـوناً مَـاؤهَا سَـرِبٌ
عَلَى الـخُـدودِ إذا مَـا اغْـرَوْرقَ المقَلُ
لواغبَ الطّرفِ منْقـوباً حَـواجِـبُـهـا
كـأنَّهـا قُلُبٌ عَـادِيَّةٌ مُكُلُ //

[٤/أ]

فَشبّهَ عيونَ الإبلِ حينَ غَارتْ بآبارٍ قديمةٍ جفَّ مَاؤهَا.

وقال العجَّاج(٢):

[الرجز]

كَـأنَّ عَـيْنَيْـه منَ الغُـؤُورِ
قَلْتَـانِ في جَـوفِ صَـفَـاً مَنْقـورِ
أذاكَ أَمْ حَـوْجَلَتَـا قَـارورِ
غُـيِّـرتا بالنَّضْحِ والتَّـصْـيـيـرِ

وقَالَ الشَّمَّاخ – ووَصفَ حَميرَ وحْشٍ –(٣):

[الطويل]

فظلَّتْ بأَعْـرافٍ كَـأَنَّ عُـيْـونَهـا
إِلَى الشَّـمْسِ هَلْ تَرْنو – رُكيٌّ نَوَاكِـزُ

---

(١) البيتان من قصيدة للقطامي في مدح عبد الوارث بن الحكم بن أبي العاص، وهما في ديوانه: ٢٦. الخَوَص: ضيق العين وصغرها وغؤورها. وقيل: أن تكون إحدى العينين أصغر من الأخرى. مُكُل: قليلة الماء. السَّرِب: السريع النزول. اللواغب: العطشى. القُلُب: جمع قليب، وهو البئر القديمة.

(٢) الأبيات ٥٢ – ٥٥، من الأرجوزة ١٩، ديوان العجاج ١: ٣٤٦، وهما في شروح سقط الزند ٢: ٨٩٦. القَلْتان: مثنّى القَلْت، وهو النُّقْرة في الجبل يجتمع فيها ماء المطر.

(٣) ديوان الشماخ: ١٧٦، ق ٨، ب ٧، ورواية الديوان:

فظلَّـتْ بميـؤودٍ كأنَّ عيونهـا　　إلى الشَّمْس هل تدنو – ركيٌّ نواكزُ

وهو في: شروح سقط الزند ٤: ١٥٠٢، ١٥٥٢: «وظلَّت بأجمادٍ....»، وفي شروح سقط الزند ١: ٣١١، ورسائل أبي العلاء: «وظلت بأُبليٍّ....». رُكيّ: جمع ركيَّة، وهي البئر. نواكز: جمع ناكزة، وهي الغائرة.

وَوَجَدْناك لمّا وصلْتَ بالمطالعةِ إلى قَوْلِ المعَرّي(١):

[الطويل]

ثـلاثـةُ أيَّـامٍ هِـيَ الـدَّهْـرُ كُـلُّـه
ومَـا هُنّ غـيـرُ اليـومِ والأمْسِ والغَـدِ

وجدت «غير» في البيت مرفوعاً فأثبتَّه في الطرَّة منصوباً، وضبطتَ النَّصْبَ ضَبْطاً مُحْكَماً، فما الَّذي حاولتَه بما فعلتَ؟ أَحَسِبْتَ أنَّ الرفع لا يجوُز أم أردتَ أن «ما» يجوز نصب خبرها ورفعه؟ إن هذا لمن أعجب الأعاجيب.

ولقد أحْسنَ القائلُ إذْ يقولُ(٢):

[الطويل]

وهُلْكُ الفَـتَى ألا يُـراحَ إلى النّدَى
وألا يَرَى شَـيْـئاً عَـجِـيـباً فـيَـعْـجَـبَا

وَوَجَدْنَاك لـمّا وَصَلْتَ بالمطالعةِ إلى قوله(٣):

[الطويل]

ولم يَثْبُتِ القُطْبَانِ فِيْهِ إلا تحيُّراً
ومـا تِلْكَ إلاّ وقـفـةٌ عَنْ تَبَلُّدِ

لَمْ تَرْضَ بقولنا الَّذي قُلْناه، وكَتَبتَ: ما لَنا ولهذا الاقْتحام؟! وما أرادَ أن يصفَ طولَ اللَّيلِ وثبوتَ النَّجْمِ بِثُبوتِ القُطْبَيْن وعدمِ الحَرَكة؛ كما قال الكندي(٤):

(١) سقط الزند ١: ٣٥٠، ق ٨، ب ٣.

(٢) البيت لعليِّ بن الغدير الغنويِّ، وهو في: الفاضل/ ٦٨، وأخبار أبي القاسم الزجّاجي/ ٩٢، وأمالي القالي ٢/ ١٨١.

(٣) شروح سقط الزند، ق ٨، ب ٣٧، ج ١: ٣٧٨.. وقد علّق البطليوسي على البيت بقوله: «ليس ثبات القُطْبين في هذا الخرق عن اختيار منهما وموافقة لهما ولكنها وقفة من حار وتبلد من طول هذا القفر، وتعذر المخلَص منه لمن حَصَل فيه». والقُطْبان هما: قطب الجنوب وقطب الشمال. والتبلُّد: عجز الإنسان عمّا يريد.

(٤) الكندي: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، والبيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ٢: ٢٤٣. ومصام الفرس ومصامته: موقفه.

[الطويل]

كَـأَنَّ الثُّـرَيَّا عُلِّقتْ في مَـصَـامِـهَـا
بِأَمْــراسِ كُــتّــانٍ إِلى صُمِّ جَنْدلِ

فما هذه الغَفْلة الشديدة؟! وهَلا تأمّلتَ ما تَقُوله تأمّلَ مَنْ يفكّرُ في انتقادِ المنتقدينَ واعْتراض المعْتَرضين؟

هَذَا الكَلاَمُ فيه خَطَأ مِنْ وجْهَيْن: أَحَدهما: مِنْ جهةِ تَنْظير بيتِ المعَرِّي ببيتِ الكِنْديِّ وغَرَضُ الشاعرَيْن مختلفٌ، وإِنْ كانَ بين البيتَيْن بعضُ المنَاسَبة، لأنّ الكِنْديّ إِنَّما أرادَ وَصْفَ طول الَّليلِ وثباتَ النُّجوم، ولمْ يتعرض لذكر قطب ولا وصف قفر، والمعري لم يقصدْ في بيته إلى ذكر نجوم ولا وَصْف لَيْل، وإِنّما وصَفَ قفراً مخُوفاً يفزعُ منْهُ كلُّ من يمرُّ به مِنْ هَوْله. فعظَّمَ أمْره بأنْ ذكَرَ أنَّ ثباتَ القُطْبَيْن فيه ليسَ باختيارٍ منْهُما وإِنَّما هو مِنْ أجْلِ / / أنَّهما فَزِعا مَنْ هَوْلِ هذا القَفْرِ فَوَقَفا وقفةَ حائرٍ. ألا تَرَى أنَّ قبلَه: [٤/ب]

[الطويل]

بخَـرْقٍ يُطيلُ الجُنْحُ فـيـهِ سُـجُـودَهُ
وللأَرض زي الراهب المتَـعَـبِّـدِ(١)
وَلَوْ نَشَــدتْ نَعْــشَــاً هُنَاك بَنَاتُهُ
لَماتَتْ ولَمْ تَسْمعْ لهُ صَوتَ مُنْشدِ(٢)
وتَكْتمُ فِيهِ العَاصِفَاتُ نُفُوسَها
فَلَوْ عَصَفَتْ بالنَّبْتِ لَمْ يَتَأوَّدِ(٣)

(١) شروح سقط الزند، ق ٨، ج ١: ٣٧٦ - الخَرْق من الأرض: الفلاة الواسعة تنخرق فيه الريح. والجنحُ: الليل، وهو بضم الجيم وكسرها. وللأرض زيّ الراهب: أي أنها سوداء، والمراد به شدة الظلمة.

(٢) النَّعْش: كواكب شبِّهت بحملة النعش في تربيعها: يقال لإحداهما: بنات النعش الصغرى وللأخرى بنات النعش الكبرى.

(٣) يريد بها أنها أرض مخوفة لا يقدم أحد فيها على رَفْع صَوْته ترفقاً عَلَى نَفْسه، فإذا مرّت بها الرياحُ العاصفات خفضت أصواتها.

وقَدْ يَسْتَحْسنُ هذا المعْنَى ويُصرِّفهُ في شِعْره كثيراً كقوله(١):

[الطويل]

كَأنَّ الصَّبَا فِيه تُراقِبُ كَامناً
يَسُورُ إلَيْها مِنْ خِلال إكَامِه(٢)
يمرُّ بهِ رأدُ الضُّحى مُتَنكّراً
مَخافَةَ أنْ يغْتَالَه بقَتَامِه(٣)
بلادٌ يَضِلُّ النَّجْمُ فِيْهَا سَبِيلَهُ
ويثني دُجَاها طَيْفُها عَنْ لمامِه(٤)

وإنَّما عَرَضَتْ لكَ هذهِ الشُّبْهة فيه لذكْره الجُنْحَ وسجودهِ فَحَسبْتَه يَصِفُ لَيْلاً، وإنَّما يَصِفُ قَفْراً، وجَعَلَ مِنْ جُمْلةِ هَوْلهِ طُولَ لَيْلِه، وليسَ يوجِبُ ما عَرَضَ مِنْ وَصْف الّليل في وَصْف القَفْر أنْ يُقَال: إنَّه وَصَف لَيْلاً. كما أنَّ ذِكْرَه ضلالَ النَّجْم عَنْ سَبيلهِ وصَرْف دُجَا هذهِ البلاد الطَّيْفَ عَنْ لمامِه لا يُوْجِبُ أَنْ يُقَالَ: وَصَفَ الَّليْل والنُّجُومَ، فهذا أَحَدُ الخَطَأَيْنِ.

وأمَّا الخَطأُ الثّاني فَقَوْلكَ: إنّه أرادَ ثُبُوتَ النُّجُومِ لثُبوتِ القُطْبَيْن؛ لأنَّ ثُبُوتَ القُطْبَيْن لا يُوجِبُ ثُبوتَ النُّجوم؛ لأنَّها أبداً ثابتَةٌ والفَلَكُ دائرٌ، والنُّجُوم طالِعةٌ وغَاربةٌ، وهَذَا كَلامُ مَنْ لا يُحْسِنُ عِلْمَ الهَيْئة.

ورأيناكَ لمَّا وَصَلْتَ إلى قولِ المعَرِّي(٥):

---

(١) شروح سقط الزند: ق ١٥.

(٢) يسور: يثب إليه. الإكام: الأرض المرتفعة.

(٣) القَتَام: الغبار. رأد الضحى: ارتفاعه. والبيتُ في وَصْف القَفْر بكثرة ما فيه من الغبار والحر؛ لأنّ القفار التي يكثر فيها الغبار تبدو فيها الكواكب صغاراً لا تكاد ترى.

(٤) أي أن النجم لا يهتدي فيها لشدة الظلمة. الِّلمام: الزيارة الخفيفة.

(٥) اللزوميات ٢: ٣٤٨. الفَتَيان: الليل والنهار. الونْيةُ: المرة من الونْي، وهو الفتور.

[الخفيف]

فَلَكٌ دائرٌ أبى فَــتَـيَــاهُ
وَنيــةً، أو يفــرِّقَ الفــتَـيَــان

كتبت في الطرَّة: «يفرِّقُ» بالرَّفعِ، فما هذا الغَلَطُ؟ أَلَيْستْ «أوْ» هذه هيَ الَّتي(1) تَنْصِبُ بَعْدها الفعْلَ المضارعَ في نَحْو قولك: لألزمنَّك أوْ تَقْضيني حقّي، ولأسيْرَنّ(2) في البِلاد أوْ أستغنيَ، وقَولُ امْرئ القَيْس(3):

[الطويل]

فَــقُلْتُ له: لا تَبْكِ عَــيْنُكَ إنَّمَــا
نُحَــاوِلُ مُلْكاً أوْ نَمُــوتَ فَنُعْــذَرا

وكذلك رَأيْناكَ لـمَّا وَصَلْتَ بالنَّظَرِ إلى قَوْلِ المعَرِّي(4):

[الخفيف]

فَكَأنّي مَــا قُلْتُ والَّليلُ طِفْلٌ
وَشَــبَابُ الظَّلْمَــاءِ في العُنْفُــوان
لَيْلَتي هــذهِ عَروسٌ مِــنَ الزِّنْجِ عَلَيْها قلائــدٌ مِــنْ جمَــان

[5/أ] / / كَتَبْت في الطُّرّة: «صَوَابُه وروايته: والبَدْر طِفْلٌ»، وحَكَيْتَ عَنْ شَيْخكَ أنَّه فسَّرُه فَقَالَ: يَعْني أوّلَ الشَّهْر. وَقَدْ رأيتُ هذه الرواية في بعض نُسخ «السِّقط» فَلَمْ أُعرجْ عَلَيْها وَأنْزلتُها منزلة الغلط؛ لأنّهُ كَلامٌ مُتَناقِضٌ، وذَلك أنّه لا يَصحُّ أنْ يُوصَفَ بالطُّفوليَّة إلا الهلالُ، لأنّه في أوَّلِ نَشْئه. وأمَّا البَدْر فلا يَجبُ أنْ يُقَال له: طفْلٌ، لأنَّ اسمَ البَدْر إنَّما يَقع في حال تمامه وامْتلائه. فَمَن سَمَّى البَدْرَ طِفْلاً كَانَ كَمَنْ سَمَّى الكَهْلَ صَبيّاً، والتامَّ ناقِصاً، فَلاَ يَصحُّ أنْ يُسَمَّى البَدْرُ طِفْلاً ولا هِلالاً، كَمَا لا يصحُّ أنْ

---

(1) مطموسة في الأصل.

(2) طمس بعض الكلمة في الأصل.

(3) ديوان امرئ القيس: 425.

(4) شروح سقط الزند: ق 14، ب 6 – 7، ج 1 428، وروايته «.... والبَدْر...» – العنفوان: أول كل شيء ومقدَّمه. قال البطليوسي 1: 429: «وجعل الليل في هذا الموضع طفلاً لاقتباله، وقد جعله في موضع آخر كهلاً لما فيه من النجوم الشبيهة بالشيب».

يُسَمَّى الهِلالُ بَدْراً. وأمَّا اللَّيْلُ فإِنَّهُ يشَبَّه في أَوَّلِ انْبعاثِه بالطِّفْلِ، وفي حينِ انْتِصَافه واسْتِحْكامِ ظَلامه بالكَهْلِ، وفي حَالِ إِدْباره بالشَّيْخِ، وفي ذلك كثيرٌ منَ الشِّعرِ.

فَمِنْ مليحِ ما جَاء في ذلك قولُ أبي فِراسٍ(١):

[الطويل]

لَبِسْنَا رِداءَ اللَّيْلِ واللَّيْلُ راضِعٌ
إلى أنْ تَردَّى رأسُهُ بمشيبِ

فَجَعلَ اللَّيلَ في أوّله كالطِّفْلِ الرَّاضعِ، وفي آخره كالشَّيخ الأشيب.

وَقَدْ وَصَفه أبو العلاء بالاكْتِهالِ في قصيدةٍ أُخْرى فقال(٢):

[الطويل]

مِنَ الزنْجِ كَهْلٌ شَابَ مَفْرقُ رَأْسِهِ
وأوثِقَ حتَّى نَهْضُهُ مُتَثَاقِلُ

وقَدْ أَلْممْتُ ببعضِ هذا المعنى اسْتِحْسَاناً له فقلتُ(٣):

[الطويل]

ترَى ليْلنا شَابَتْ نَواصِيه كِبْرةً
كَمَا شبتُ، أَمْ في الجوِّ رَوْضُ بهارِ؟
كأنّ الليالي الشُّفْعَ في الأُفْقِ جُمّعتْ
ولا فَضْلَ فيما بَيْنَها لنَهَارِ

ومما يدلُّ على أنَّ ذِكْر البَدْر هُنَا غَلَطٌ خُرُوجُه منَ التَّشْبيه المذكور في البَيْت الَّذي بَعْدَه؛ لأنه شَبَّه الليلةَ بسَوْداءَ، وشبَّه النُّجومَ بقلائد الجُمَان ولمْ يُشَبِّه البَدْرَ ولا الهِلالَ بِشَيْء.

ورأيناكَ قَدْ زدتَ في القَصِيدة المهموزةِ بَيْتاً فاسدَ الوزْن، وهو(٤):

---

(١) ديوان أبي فراس: ٣٩.

(٢) شروح سقط الزند، ق ١٦، ب ٣٣، ق ٢: ٥٤٥.

(٣) البيتان في مجموعه الشعري، ق٢٢، ص١٠٦، مجلة المورد، مج٦، ع١، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

(٤) اللزوميات ١: ٤٨، والرواية: «أنت يا آدم......» – السِّرب: القطيع من النساء والظباء – حواء: من اختلط بياضها بسواد.

[الخفيف]

أنــتَ يا آدَ ! آدمُ الـسربِ حَـوَّاؤُكَ فيه حَـوَّاءُ أَوْ أَدْمَـاءُ

وهذا البيتُ إنَّما أسْقطْناهُ منَ الشعْرِ متعمِّدين لإِسْقَاطه لما فيه منَ الاسْتِخْفاف بآدم – صلَّى اللَّه عليه – وهكذا فَعَلْنَا بكثير منْ شعْره، وإنَّما ذَكَرنَا منْه مَا لَهُ تأْويلٌ حَسَنٌ، فكيفَ أَفْسَدْتَ عَلَيْنا الكتَابَ بإثباته / / فيْه وكانَ يجبُ أَنْ تَتنزَّه عنه كما تنزَّهنا؟ [٥/ب] وقوله: « يا آدَ ! » أرادَ: يا آدمُ فرخَّمَهُ. وأمّا مَعْناهُ فَلا حَاجَةَ بنَا إِلى ذِكْرِه، فاذكره أنْتَ إنْ شئْتَ كَمَا أَلْحقْتَهُ.

ورَأَيْناكَ لـمَّا وَصَلْتَ إِلى قوله(١):

[الخفيف]

هـذه الشّـهْب خِلتُهَـا شبَـكَ الدَّهْـرِ لَهَا فَـوْق أهله إلْماءُ

وقرأتَ تَفْسيرنَا لهُ فَوَجَدْتَنَا قَدْ قُلْنا: إنَّه أراد أنَّ الفلكَ مُحيط بالخَلْق والخَلقَ في قَبْضَته لا يقْدرون عَلَى الخروجِ منْه، فَكَأنّه لما فيْه منَ النُّجوم المشْتَبكة شَبَكَةٌ أَرْسَلَهَا قَانصٌ عَلَى صَيْد فَهُو يضْطربُ فيها ولا يَقْدرُ على التخلُّص منْها، فَحَمَلَكَ قلّةُ التثبُّت عَلَى أنْ كَتَبْتَ في الطُّرّة: هذا اللفظُ لا يُطْلَقُ إلا على اللَّه – تَعَالى – ونَسيت قول اللَّه – عزَّ وجل –: ﴿ **يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا لا تَنفُذُونَ إِلاَّ بِسُلْطَانٍ** ﴾ [الرحمن ٥٥: ٣٣] فَوَصفَ تَعَالى أنَّ الخلْقَ في قَبْضَةِ الفَلَكِ لا يَقْدِرونَ عَلَى الخُرُوجِ منْه، فَلَمْ يزِد الشَّاعرُ عَلَى مَعْنى الآية أكْثَرَ من تشبيه الفَلَكِ بالشَّبكَةِ. فإنْ أَنْكَرْتَ أنْ يكونَ الفَلَكُ هو السَّمَاء بعينها أوجدناك. ذلك في القرآن العزيز، قال اللَّهُ – جلَّ منْ قائل –: ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا** ﴾ [الفرقان ٢٥: ٦١] وقال تَعَالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا * وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا** ﴾ [نوح ٧١: ١٥– ١٦] فذكر في هاتين الآيتَيْن العَزيزتَيْن أنّ الشَّمْسَ والقَمَرَ في السَّماء. ثم قَالَ في آية أُخْرَى: ﴿ **لا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾ [يس ٣٦: ٤٠] فَنَتَجَ

(١) اللزوميات ١: ٤٧، ب ١٠ – الإلماء: أنْ يلقي الصياد شبكته على صيده.

من مَجْموع هذه الآياتِ أنَّ الأفلاكَ [هي](١) السموات.

ولـمَّا وَصَلْت إلى قوله(٢):

[الطويل]

وإنِّي لمثْـــــرٍ يا بْن آخِـــــرِ لَيْلَةٍ
وإنْ عَـــزَّ مـــالي فـــالقُنُوعُ ثراءُ

وَجَدتَ الناسخَ قدْ عظَّم الراءَ فصارتْ كالنُّون، فنَبَّهتَ عَلَيه في الطُّرَّة أنَّها «مُثرٍ» لا «مثن». فَهَلا تَأَمَّلْتَ - أبقاكَ اللّه - الشَّرْحَ فيكونَ لكَ فيه كَافٍ ومُغْنٍ؟! ولكنْ صَدَقَ اللّهُ - تَعالى - إذْ يقول: ﴿خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء ٢١: ٣٧]، وكذا فَعَلتَ في مواضعَ كَثيرةٍ كَتَبْتَ في الطُّرَّة ما كُنْتَ غَنيًّا عَنْ كتابتهِ// لَوْ تَأَمَّلْتَ الشَّرْحَ كفعْلكَ حينَ وَصَلْتَ بالمطالعةِ إلى قَوْلِ المعَرِّي(٣): [٦/أ]

[الرجز]

بـاللّـهِ يا دَهْرُ أذِقْ غُـــــرَابَهـــــا
مَـــوْتاً مِنَ الصُّـــبْحِ ببـــازٍ كُـــرَزِ

فإنَّكَ وَجَدْتَ الباءَ منْ «بازٍ» قَدْ سَقَطتْ عليها نُقْطةٌ فتوهَّمتَ أنَّا رَوَيْناه: «ناز» - بالنون - فكتبتَ في الطُّرَّة: «صَوَابُهُ ببـاز». فهلا قَرأتَ الشَّرحَ فَوَجَدْتَ كلامَنا على البازيِّ، وتمثيلنا هَذَا البيتَ بقولِ تميمٍ(٤) بنِ المعزِّ؟:

---

(١) كلمة مطموسة، والتكملة عن الانتصار.

(٢) شروح سقط الزند، ق ١٠، ب ٥، ج ١: ٣٩٤. وراويته: «وإن عزّ مال ....». والمراد: يا ابن آخر ليلة من ليالي الطهر. يقال: إن المرأة إذا حملت بالولد في آخر ليلة من طهرها كان مذموماً ويقال فيه: حملته أمه تضعاً ووضعاً. وإذا حملته في أول الطهر كان محموداً. والقنوع: القناعة. والمثري: المكثر من المال.

(٣) شروح سقط الزند، ق١٤، ب١٤؛ ص٤٢٣، وهو في ٣: ١٢٨٤، ٤: ١٤٨٢.

(٤) هو تميم بن المعز بن المنصور بن القائم بن محمد المهدي، ولد في تونس سنة ٣٢٧هـ، وتوفي سنة ٣٧٥هـ عن ثمانية وثلاثين عاماً. وفيات الأعيان ١/ ٣٠١-٣٠٣.

[الخفيف]

وكَــأنَّ الصَّــبَــاحَ في الأفْقِ بازٍ
والدّجَى بَيْن مِــخْلَبَيْــه غُــرَابُ(١)

ما هذا الحَيْف – أبقاك اللّه – في الحُكْم، والميلُ إلى حَيز الظّلْم؟ أظَنَنْتَنا جُهّالاً بهذا القَدْرِ، كما توهَّمت أنّنا ممن يكْسِر وَزْنَ الشعْر، هلا دلَّكَ كِتَابُنا هذا على أنَّ لَنا حَظّاً مِنْ كثيرٍ من العلوم، وتَصرّفاً في الحديثَ منْها والقَديم؟ وقد ضَمّنّا مَعْنى بيت المعَرِّي في شعر صَنَعْنَاه أيَّامَ الصِّبا، وقبل أنْ يعِظَنَا واعظُ النُّهَى، ونَحْن نَسْتَغفِرُ اللّهَ منْه، ونسأله التجاوزَ عنْه، وهو(٢):

[الكامل]

يارُبَّ لَيْلٍ قَــدْ هَتَكْتُ حِــجَــابَهُ
بمدَامَــةٍ وقَّــادَةٍ كَــالْكَوكَبِ
يَسْعَى بِها أحْوى الجُفُونِ كَأنَّها
مِنْ خَده ورُضَابِ فَيه الأشْنَبِ(٣)
بَدْرانِ: بَدرٌ قَــدْ أمِنْتُ غُــرُوبَه
يَسْعَى بِبَــدْرٍ جَــانِحٍ للمَــغْــرِبِ
فــإذا نَعِــمْتَ بَرَشْفِ بَدْرٍ غَــارِبٍ
فَــانَعمْ برشْــفَــة طَالِعٍ لَمْ يَغْــرُبِ
حــتّى تَرَى زُهْرَ النُّجُــومِ كَــأنّهــا
حَــوْلَ المجَــرَّة رَبْربٌ في مَــشْــرَبِ(٤)

---

(١) البيت في ديوانه: ٧٠.

(٢) روى المقَّري هذه الأبيات منسوبة إلى علي بن السِّيد أخي ابن السيد، مع شيء من التغيير. نفح الطيب ٤: ٧٢. ونسبها المقَّريُّ في ١/٦٤٦ إلى ابن السِّيد نفسه، وهي في مجموع شعره، ق٧، ب١-٦، ص٩٩.

(٣) الأحْوى: الحوَّة: حُمْرة ضَاربة إلى السَّواد. والأشْنَب: برد الفَم والأسْنانِ، ويقال: الشَّنَبُ: حَداثة الأسنان وطراءتها، وقيل: صفاؤها ونقاؤها.

(٤) الربرب: القطيع من الظباء.

والليلُ مُنْحَفِزٌ يَطِيْرُ غُرَابُه
والصُّبْحُ يَطْرُدُهُ ببازٍ أَشْهبِ

ورَأَيْنا لكَ - أبقاكَ اللَّهُ - تَصْحيفاً طَريفاً في قَوْل المعَرِّي(١):

[الطويل]

تَحَلَّيْ بأَسْنَى الحَلْي واجتلبي الغِنَى
فأفضلُ مِنْ أمثالِك النَّفَرُ الشُّعْثُ(٢)
يَسيرونَ بالأَقْدامِ في سُبُلِ الهُدَى
إلى اللَّهِ حَزْنٌ ما تَوَطَّأْنَ أو وَعْثُ(٣)
ومَا في يدٍ قَلْبٌ، ولا أَسْؤُقٍ بُراً
ولا مَفْرقٍ تَاجٌ ولا أُذُنٍ رُعْثُ(٤)

ثم كتبت عَلَيْه: «هَذَا وَهْمٌ»، وصَوابهُ: «واجْتَنبي الغِنَا». وكتبت على الحَلْي: «الخلق»، وكتبت: المعْنَى مَفْهومٌ وعَليه يَدُلُّ ما بَعْدَه وخاصَّةً الثَّالثَ منَ الأَبْيات. وليس لِذكْر الخَلْق واجْتِنَابِ الغِنَى مَدْخَلٌ في هذا الشعْرِ، ولا عُلِمَ كَيْفَ قَامَ ببالكَ أنَّ البيتَ الثَّالثَ يدُلُّ عَلى استِحالة ذكْرِ التَّحَلِّي بالحْلي // واجْتلابِ الغنَى في البيت [٦/ب] الأول؟ إلا أنْ تكونَ تَوَهَّمتَ أنّه نفَى القَلْبَ و«البُرا» والتاجَ والرُّعثَ عن المرْأة المخاطَبة، ولَيْسَ كَذَلكَ، وإنما نَفَى هذه الأصناف مَنْ الحلْي عن النَّفَر الشُّعْث، وأرادَ بهم الحجّاجَ فقالَ: الحُجَّاجُ الشُّعْثُ الذين لا يَسْتعْملون شَيْئاً مِنْ أصْنافِ الحَلْي زَهَادةً في الدُّنيا، وانْقِطَاعاً إلى اللَّهِ - تَعَالَى - أَفْضَلُ منكَ ومِنْ أَمْثَالِكَ مِمَّنْ يَتَحلَّى بالحَلْيِ، ويَجْتَلبُ أخْلافَ الغِنَى، ويظُنّ الفَضْلَ في ذَلكَ.

وكَذَلكَ فَعَلْتَ في قَوْل المعَريّ(٥):

---

(١) اللزوميات ١: ١٨٦، ب ٣ - ٥.

(٢) الشُّعْثُ: مفردها أشْعث، وهو الَّذي لم يتعهَّد شَعْره بالدُّهْن، والمراد هنا: الحجاج المحرمون للحج.

(٣) الحزن: ما غلظ من الأرض. الوَعْث: الليِّن من الأرض حتى تسوخ فيه القدم.

(٤) القُلب: الأساور. الأسْؤق: جمع ساق. والرُّعث: القرط.

(٥) اللزوميات ١: ١٠٢.

[البسيط]

يَا راعيَ المِصْـرِ مَـا سَـوَّمتَ في دَعَـةٍ
وعِـرسُكَ الشَّـاةُ فـاحْـذرْ جَـارَكَ الذِّيبَـا

كَتَبْتَ مكَان في «دَعَةٍ» في «رَغَدٍ»، وليسَ للرَّغَدِ هَنا مَدْخَلٌ، إنَّما هُوَ تَصْحيفٌ تَصَحّف مِنَ (الدَّعَة). ومَعْنَى الشِّعْر يَقْتَضِي «الدّعة»، لأنَّه يَقُولُ: يا رَاعيَ المِصْر! أراكَ تُرْسِلُ شَاتَكَ وتَظُنُّ أنَّكَ في أَمْنٍ من الذئاب فكُنْ عَلَى حَذَرٍ وخَوْفٍ لا عَلى دَعَةٍ وأمْنٍ، فَإنَّ جَارَكَ ذئبٌ يأكُلُها إنْ كَانَ منْكَ لَهَا تَسيّبٌ. وأمَّا قَوْلُ المعرِّي(١):

[الكامل]

هَجَـــرَ العِــــراقَ تَطَرّباً وتَـغَـــرّباً
لِيَــفُـــوزَ مِنْ سِــمْط العُــلا بغِـرَابه

فإنِّي رَأَيْتكَ قدْ أَنْكَرتَ كَسْرَ (الغين) من «غِرابٍ» ومَا فَسّرناه، وكَتَبْتَ في الطُّرّة: هُوَ ضَرْبٌ من الحَلْي: فليتَكَ إذْ كَتَبْتَ هذا زِدْتَ أنَّه مَضْمُومُ الغَين فَيَسْلَم اعتراضُكَ مِنَ الخَطأ. ولكنَّكَ شَرَحْتَ «الغِرَاب» المكْسُوَر الغين بأنَّه نَوْعٌ مِنَ الحلْيِ فلَمْ يقُمْ اعْتراضُكَ بخَطَئِكَ. وهذا النَّوْع منَ الحَلْي إنَّما يُقَالُ لَه: غُرابٌ – مَضْموم الغَين – وصُورتُه صُورة «الغراب» كما قالوا لِنَوْعٍ منْه: «أرْنَب» لكونه على شكل الأرنب، ولنوع منه: «نَخْلٌ» لكونه على شكل النخل، قالُ رؤْبة(٢):

[مشطور الرجز]

وعُلِّقَتْ مِنْ أرْنَبٍ ونَخْلِ

وقد أُولعَ النَّاسُ بروايته مَضْمومَ الغَين وعنْدَنا فيه روايةٌ صَرَفَتْنَا عنْ ذلك. أَخْبرنا أَبو الفَضْل البَغْداديّ(٣) شيْخُنا في شِعْر أبي العَلاءِ، قال: جَرَى بَيْني وبَيْن رَجُلٍ ببغدادَ

(١) شروح سقط الزند: ق ٢٨، ب ١٣، ج ٢: ٧٢٣ – السمط: ما يعلّق من القلادة على الصدر. والغِراب: جمع غريب أو غريبة.

(٢) ديوان رؤبة: ق ٤٩، ب ١٠٠، ص١٣٠.

(٣) وهو محمَّد بن أبي سعد بن أحمد بن الحسن بن علي البغدادي: من بيت علم وإسناد كان شيخ أصبهان، ولد سنة ٤٢٣هـ، وتوفي سنة ٤٨٠هـ في بغداد. ترجمته في: المنتظم ٩: ٤٢، وسير أعلام النبلاء ١٨: ٥٣٢.

تشاجُرٌ في هَذَا البَيْتِ فَضَمَّ «الغَين» وأبيتُ أنا إلا كَسْرها، وقُلْتُ لَه: ليسَ للغُراب الَّذي يُرادُ به الحلْي مِنَ الفَضيلة ما يُوجِبُ تَخْصيصَه بالذِّكْر // وإنَّما الوَجْه بـ«غِرابه» [٧/أ] -مكسور الغين- أيْ أنَّه فَازَ بالغَريب مِنَ الحَلْي الذي لا نظيرَ لَهُ فيكونُ جمْع غَريبٍ أو غَريبةٍ، وهو مدح لأنَّه يَدْخل في كُل حَلْي نَفيس. فَذكَر أنَّه بالضَم، رواهُ عَن المعرِّيِّ. قال: فَلَمَّا لَقِيتُ المعَرّيَّ أَخْبَرتُهُ بما جَرَى فَقَالَ: أنَا مَسْرورٌ لحُسْن فَهْمِكَ، بُورِكَ فيكَ! الكَسْر أَفْخَم للمَعْنَى وأمْدَحُ لِلْفَتَى، فلا تروهِ عَنِّي إلا هَكذا.

ورأيناك لما انتهيت إلى قول المعري(١):

[الطويل]

وإنْ يكُ وَادينا مِنَ الشِّعْرِ وَاحِداً
فَغَيْرُ خَفيٍّ أَثْلُه مِنْ ثُمَامِه

أنكَرْتَ «الأَثْلَ» وعوّضتَ منه «النَّبْت»، وهَذَا تَصْحيفٌ؛ لأنّ الثُمام نَوْع منَ النَّبْت. وإنَّما كانَ يصحّ ما ذَكَرْتَ لَوْ كَانَ النبتُ اسْماً واقعاً عَلَى غيرِ الثُّمام. وإنَّما يَسْتقيمُ الذي قَصَدَه بذِكْر «الأَثْلِ»؛ لأنه قالَ للمَمْدوحِ: «مَنْزلةُ شِعْركَ مِنْ شِعْري في الفَضْل كَمنْزِلة «الثُمَامِ» من «الأَثْلِ»؛ لأنَّ «الأَثْل» شَجَرٌ قَوِيٌّ، و«الثُمامُ» شَجَرٌ ضعيفٌ».

وكَذَلكَ لَمَّا وَصَلْتَ إلى قَوْلِ المعريّ(٢):

[الرجز]

مَتَى يقُولُ صَاحِبي لِصَاحِبي
بَدَا الظَّلامُ مُوجِزاً فَأَوْجِزِ(٣)

ذَكَرْتَ أنَّ الصَّوابَ «بَدَا الصَّبَاحُ»، وهو خَطَأ؛ لأنَّه قدْ ذَكَرَ الصَّبَاحَ في البَيْتِ الَّذي

(١) شروح سقط الزند: ق ١٥، ب ٣، ج ٢: ٤٧٤، والرواية فيه: «.... نبته من ثُمامه». الأثل: شجر قوي، وقيل: يقال له الطرفاء. والثُّمام: شجر ضعيف يسمّى الحَلفاء.

(٢) شروح سقط الزند ٢: ٤٧٥.

(٣) شروح سقط الزند: ق ١٣، ب ٩، ج١: ٤٢٠، وروايته: «.... بدا الصباح.....». قال البطليوسي: «إنما قال صاحبي لصاحبي؛ لأن العبارة جرت من الشعراء بأن يصف الشاعر منهم أن له صاحبين». شروح سقط الزند ١: ٤٢٠.

بَعْدَه، وَهُوَ قَولُه(١):

[الرجز]

وَيَطْلعُ الصُّبْحُ وفَوقَ جَفْنِه
مِن النُّجُومِ حِلْيَةٌ لم تُخْرَزِ

وإنَّما أرادَ إِشْرافَ الظَّلام على الذهاب وأَخْذَه في الانْحِفَازِ، فَلِذلكَ اسْتَعارَ لَه لَفْظةَ الإيجاز. ونحوٌ مِنْه قَولُه في قصيدةٍ أُخْرى(٢):

[الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدِي والليْلُ يَبْكي تأسّفاً
عَلَى نَفسِه والنَّجْمُ في الغَرْبِ مَائِلُ

فَوَصفه الَّليلَ بالبُكَاءِ على نَفْسه نظيرُ وَصْفه بالإيجازِ.

وكذلك لمَّا وَصَلْتَ إِلَى قَوْله(٣):

[الكامل]

عَنْ لاعجٍ باتُوا بِرَمْلةِ عَالجٍ
في رَبْوتي عَوْدٍ كَظَهْرِ الفالجِ

ذكَرتَ أنَّك رَوَيْتَه عَنْ شيخك أبي زكَريًا: «رَبْوتي عورٍ» والأمر في هَذَا أَمَمٌ؛ لأنَّهُ [٧/ب] يَحْتَمِلُ الوجْهَيْنِ ولَيْسَ كالتَّصْحيفات المتَقَدِّمة. // ومَا رَوَيْنا عَنْ شَيْخنا أبي الفَضْلِ البَغْداديّ وعَبْد الدَّائِم القَيْرواني: إلا «رَبْوَتَي عَوْدٍ»، والعَوْدُ: الطَّريقُ القَديمُ، شُبِّهَ بالعَوْد من الرِّجال والإبلِ وهُو الكَبيرُ المسنّ، قال الراجز(٤):

(١) شروح سقط الزند: ق ١٣، ب ١٠، ج ١: ٤٢٠.

(٢) شروح سقط الزند: ق ١٦، ب ٢٥، ج ٢: ٥٣٨. قال البطليوسي: «وصفه الليل بأنه يبكي على نفسه تأسفاً من بديع الاستعارة ومليح الإيماء والإشارة وذلك أن الليل لما كان قد أشرف على الزوال والنهار قد أخذ في الإقبال شبّه بالذي أشرف على حتفه فهو يبكي على نفسه». شروح سقط الزند ٢: ٥٣٩.

(٣) اللزوميات ق ٢٩، ب ١، ج ١: ٢٠٥، ورواية الأصل: «عن عالجٍ.... العالج» - اللاعج: الحزن والوجد. والعالج: رملة بين ديار بني كلب. العَوْد: الطريق القديم. الفالج: الجمل ذو السنامين.

(٤) الرجز في شروح سقط الزند ٣: ١١٧٨، واللزوميات ٢: ٢٠٥، واللسان (عود).

[مشطور الرجز]

عَوْدٌ عَلَى عَوْدٍ عَلَى عَوْدٍ خَلَقْ

أيْ: شَيْخٌ مُسِنٌّ عَلَى جَمَلٍ مُسِنٍّ عَلَى طَرِيقٍ قَدِيمٍ. وَوَصْفُ الطريقِ بالسِّنِّ إشارةٌ إلى قدَمِه وبِلاه مِنْ كَثْرةِ سُلُوك السَّالكِينَ لَهُ، وما الَّذي أفَدتَنا - أعزَّكَ اللَّه - أنْ كَتَبْتَ عَلَى قَوْلِ المعَرِّي حِيْنَ وَصَلْتَ إليهِ(١):

[الطويل]

بِأَشْنَبَ مَـعْـسُـولِ الغَـرِيزَةِ مُـقْـسِمٍ
لِسَـائِفِـهِ إنَّ القَـسِـيْـمَـةَ مِـتْـفَـالُ

إنَّ مِعْطاراً أَشْبُه مِنْ «مَعْسُولٍ»، ونَحْنَ قُلْنا في شَرْحِهِ: إنَّ مِعْطاراً أَحْسَنُ لما فِيه مِنَ الطباق، وهلا تَأَمَّلْتَه فَلا تَحْتَاجُ إلى تَكَلّفِ ما كتبته؟ إنَّما يسْتَدرك عَلَى المؤلف ما غَلطَ فِيه أَوْ غَفل عَنْ ذِكْرِه.

وكَذَلِكَ لما وصَلْتَ إلَى قَوْلِه(٢):

[الطويل]

طَوِيتَ الصِّـبَـا طَيَّ السِّـجِلِّ وَزَادَنـي
زمـانٌ لَـهُ بـالشَّـيـبِ حُكْمٌ وإسْـجَـالُ

أنْكَرْت (زَادَني) - بالدَّالِ -، وكَتَبْت (زَارَني) - بالرَّاء - وما نَعْرِفُه إلا «زَادَني» - بالدَّال - ومَعْناهُ صَحِيْحٌ. إنَّما أرادَ بِه طَوى ثَوْبَ صِبَاهُ في حَالِ الصِّغَر، وزادَه رغبةً في طَيِّهِ الشَّيْب الواردُ عَلَيْه عِنْدَ الكِبَرِ(٣) فَعَفَّ في حَالَتَي صِغَرِه وكِبَرِه وامْتَنَعَ مِنْ نَيْلِ

(١) شروح سقط الزند: ق ٥٩، ب ٢٤، ج ٣: ١٢٣٧، والمِتْفال: ضدُّ المعطار، وهي التي لا تستعمل الطيب. والقسيمة: جَوْنَة العطر. والأشْنب: فَمُها، وهو عطر بالطبع. والغريزة الطيب مستعمل. السافّ: الشامّ، وسافَ الشيءَ إذا شمَّه.

(٢) شروح سقط الزند: ٥٩، ب ٣، ج ٣: ١٢٥٢، وروايته: «... وزارني...». الإسجال: مصدر أسجل إذا عقد سجلاً. السجل: الكتاب، والكاتب أيضاً.

(٣) الكلمة غير واضحة وهي منسجمة مع السياق.

لذَّاته وَوَطَرِه، وهَذَا مَعْنًى حَسَنٌ، لأنَّ النُّسُكَ المحمُودَ أنْ يَعفَّ الإنسانُ وسربال شَبَابه جَديدٌ ومَحْبوبُهُ مُطَاوِعٌ لَهُ عَلَى ما يريد، وذكر هذا في موضع آخر فقال(١):

[الطويل]

تنسَّكتُ بَعْدَ الأرْبَعينَ ضَرُورَةً
وَلَمْ يَبْقَ إلا أنْ تَقُومَ الصَّوارِخُ

وكَيْفَ تُرَجِّي أنْ تُثَابَ وإنَّمَا
يُفَضَّلُ نُسْكُ المرءِ والمرءُ شَارِخُ(٢)

ونَحْو قَوْلِ أبي فِراس الحمْداني(٣):

[الطويل]

عَفَافُك غيٌّ إنما عِفَّةُ الفَتَى
إذا عَفَّ عَنْ لذَّاتِه وَهْوَ قَادِرُ

وقال أبو الطيِّبِ المتنبِّي(٤):

[الطويل]

يَرُدّ يداً عَنْ ثَوبِهَا وَهْوَ قَادرٌ
ويَعْصِي الْهَوَى في طَيْفِها وهْو راقِدُ

---

(١) شرح المختار، ق٢٩، ب١-٢، ج٢، ص١٣١.

(٢) الشارخ: الشّابّ.

(٣) ديوان أبي فراس: ١١٩، وشرح المختار / ١٣١.

(٤) ديوان المتنبي ١ : ٣٩٠. وهو منْ قصيدة يمدحُ بها سَيْفَ الدَّوْلَة الحَمْداني مطلعها:

عواذلُ ذات الخال فيَّ حواسد ... وإنَّ ضجيعَ الخَوْد منِّي لماجدُ

وقد علَّق ابن جنِّي على البيت بقوله: لو قدر على أن يقول موضع قادر: يقظان أو مستيقظ لكان أجود في الصناعة، ولكنَّه لم يقدر. وردَّ أبو الفضل العروضي على ابن جني هذا النَّقْد فقال: «وهذا النقد غير جيد؛ وذلك أنه لو قال: يقظان أو ساهر لم يزد على المعنى أنه تركها صلف نفس وحفظ مروءة لاعن عجز ورهبة...». نقلاً عن حاشية ٣، ج ١، ص٣٩٠ من شرح البرقوقي على ديوان المتنبي.

[٨/أ] // وَرَأَيْنَاكَ – أعزَّكَ اللَّه – لما أَنتَهَى بكَ النَّظَرُ إلى قوله(١):

[الطويل]

فَذكَّرني بَدْرَ السَّماوة بَادناً
شفاً لاحَ مِنْ بَدْرِ السَّماوة(٢) بالِ

أَنْكَرْتَ «السَّمَاوةَ» الثانيةَ وكَتَبْتَ: «السَّمَاءَة» – بالهَمْز – فَلِمَ أَنْكَرْتَها عَلَيْنا؟ أَحَسِبْتَ أَنَّها لا تُقَال أَمْ حَسِبْتَ أَنَّها أَلْيَقُ بالبَيْت؟ وكلا الأمْرَيْن لَنَا الظُّهورُ عَلَيْكَ؛ لأنَّ أَهْلَ الُّلغَة حَكَوا أنَّه يُقَالُ: سَمَاءٌ وسَمَاءَةٌ – بالهَمْز – وسَمَاوة بالواو، وسَمَاة على وزن «قَطَاة». فَمَنْ قالَ: سَمَاءة فَهَمَز بَنَاها عَلَى سَمَاء كما هُمِزَت السَّماءُ. ومَنْ قالَ: سَمَاوةٌ – بالواو – بَنَاها عَلَى الفِعْل الَّذي هو سَمَا يَسْمُو، وهذا كَمَا يُقَال: امرأةٌ سقَّاءَة وسقَّاية فَمَن هَمَز بَنَاها عَلَى سَقَّاءٍ ومَنْ لَمْ يهمِزْ بَنَاها عَلَى سَقَيْت، فهذا مَا فِيْها مِنْ طَرِيقِ الُّلغَة.

وأمَّا مِنْ طَرِيقِ التَّرْجِيح بَيْن اللفظَتَيْن؛ فإِنَّ السَّمَاوةَ أَحْسَنُ لوَجْهَيْن: أَحَدُهُما: أنَّه أَفْصَحُ اللغتَيْن، لأنَّها أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً، وأَوْسَعُ مَجَالاً. ويدلُّ عَلَى ذلكَ أنَّهُم قَالُوا في الجمْع: سَمَاواتٌ، وبذلكَ قرأ القُرَّاءُ ولا يكَادُون يقولونَ: سَماءَات.

والوجْهُ الثَّاني: أنَّها أَلْيَقُ بالبَيْتِ لما تقدَّمَ في صَدْرِه مِنْ ذِكْرِ السَّمَاوةِ الأُخْرَى، فأَفسَدْتَ عَلَى الرَّجُل التجْنيسَ الَّذي جَرَى إِلَيْه، وحَامَ فكرُهُ عَلَيْهُ، فَمَا هَذَا الخلافُ والعنَادُ؟! وأينَ النَّظرُ الحسَنُ والانتقادُ؟!

وَرَأَيْنَاكَ – أعزَّكَ اللَّه – لـمَّا وَصَلْتَ إلى قَوْلِ المعرِّي(٣):

[الوافر]

ذَكيٌّ(٤) القَلْبِ يَخْضِبُها نَجِيْعاً
بِما جَعَلَ الحَرِيرَ لَهَا جِلالاً

(١) شروح سقط الزند: ق ٥٨، ج ٣: ١١٩٧، وروايته: «السماءة». والسَّماوة: يقال لها سماوة كلب. وبدر السَّماوة: المحبوبة، والسَّماءة: السَّماء. وشفا الشيء: بقيّته. البادن: السمين العَبْل الجسم.

(٢) قال الخوارزمي: «قال الفراء: السَّماء كأنها جمع سماوة وسماءة».

(٣) شروح سقط الزند: ق ١، ب ٢٥، ج ١: ٦٠، وهو كذلك في ٢: ٦٤٠.

(٤) ذكيّ القلب: متوقد القلب. النجيع: الدم الطري. الجلال: يكون للواحد والجمع.

قَرأْتَ شَرْحَنا للبيتِ قراءة منْتَقد، وَتَتبَّعْته تَتبُّع طالِب للعثرات مجتهد، فَوَجَدْتَنا قَدْ قلنا: إنّ هذهِ البَاء تُسَمّى باءَ الجَزاءِ وبَاءَ البدل وباء العوض، فَكَتَبْتَ في طُرَّة الكتاب مُتوهِّماً أنّكَ ظفرْتَ بتَمْرة – الغُراب: أيْن(١) الجزاءُ؟ وإنَّما المعْنَى أنّه أكْرمَها بأنْ صَيَّرَ جِلالَها حَريراً اسْتَجازَ أن يَتْعبَها في الحَرْبِ حتَّى تَخْتَضبَ بالدَّمِ.

وقَدْ أَخْطَأْتَ – أبقَاكَ اللّه – مِنْ وَجْهَيْن: أَحَدُهُما: أنّا لم نُرِدْ أَنَّ هَذه البَاءَ تَكُونُ بِمَعْنَى الجزاءِ في كُلِّ مَوْضعٍ(٢)، وإنَّما أَرَدْنَا أن نُبَيِّن مَواضِعَها مِنْ كَلامِ العَرَبِ(٣). والثَّاني: أنَّ هذا البيتَ لا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يكونَ فيه مَعْنَى الجزاءِ مُضَمَّناً عَلَى وَجْهٍ // [٨/ب] نَذْكُرُهُ. أمَّا كَوْن هذه الباء بِمَعْنَى الجزَاءِ فكَقَوْلِ العَرَبِ: هذه بتِلْكَ والبادِئُ أَظْلَمُ(٤)، وَقَوْلِ اللّهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج ٢٢: ١٠] وكَقَوْلِهم في المثل السائر: «يومٌ بيوم الخفضِ المجوّر»(٥).

وأمَّا كَوْنها بمعْنَى العِوَضِ والبَدَل، فكَقَوْلِ طَرَفَةَ(٦):

[الطويل]

بما قَدْ أرى الْحيَّ الجَميعَ بغِبْطَةٍ　　إِذِ الْحَيُّ حيٌّ والحُلُولُ حُلُولُ

وقَوْلِ الآخَرِ(٧)

---

(١) طمس بعض الكلمة ولعل الصواب ما أثبته!

(٢) طمس بعض الكلمة.

(٣) كتبت هذه الكلمة في النسخة الخطية على نحو تقرأ عليه: «العرا»، ولست أجد لها مناسبة هنا.

(٤) ومنه قول أبي سفيان عند هزيمة المسلمين في أحد: «يوم بيوم بدر».

(٥) مثل أول من قاله الفرزدق، وهو في مجمع الأمثال ٢: ٤٠١ رقم ٤٥٨٩، والمستقصى ٢: ٣٨٨ رقم ١٤٢٧، وتتمته: «وهذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو؟» وبرقم ١٤٢٨ وتتمته: «والبادي أظلم»، وهما مثلان يضربان في المجازاة، وفي ديوان طرفة: «هذا بذلك»، وفي شروح سقط الزند ١: ٦٠، ٢: ٦٤٠: «هذا بذاك».

(٦) ديوان طرفة: ٨٢.

(٧) البيت لمطيع بن إياس في أمالي القالي ١ / ٢٧١، وهو في: شروح سقط الزند ١: ٦١، بلا نسبة.

[الخفيف]

فَلَئِنْ كُنْتَ لا تحـيْـرُ جَـوَاباً
لَبِـمَـا قَـدْ تُرَى وأَنْتَ خَطِيْبُ

وأمَّا تَضَمُّن بيتِ أَبي العَلاء لمعْنَى الجزاء؛ فَوَجْهه أنْ يكونَ منَ المقْلوب، وقَدْ أرادَ أنَّهُ جَعَلَ لها الحريرَ جلالاً لما يَخْضِبها نَجيْعَاً؛ أي: أنه يُحْسِنُ إليها مَجَازاةً عَلَى اخْتِضَابها بالدمِ في مُحَارَبَةِ أَعْدائه. والقَلْبُ كثيرٌ في الكَلام المنْثُور والشّعْرِ المنْظُوم، كَقَوْلِهِمْ: أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوة في رَأْسي، وأَدْخَلْتُ الخاتم في إصْبَعي، وإنَّما الوَجْه: أَدْخَلْتُ رَأْسي في القَلَنْسُوة، وإصْبَعي في الخَاتم. وكذلك يَقُولونَ: أُعْطِيَ دِرْهمٌ زَيْداً، والوجه: أُعْطِي زيدٌ دِرْهَماً. ومِنْه قَوْل الفَرَزْدَق(١):

[الخفيف]

غَـدَاة أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْـرمَ طَعْـنَةٌ
حُـصَينٌ عَـبيطات السَّـدائفِ والخَـمْـرُ

وقد جاء المعري بهذا المعْنَى غَيْرَ مقْلوبٍ في قَصِيدةٍ أُخْرى:

[الطويل]

غَـذَاهُنَّ مُـحْـمَـرُّ النَّجـيـعِ قَـوارِحَـاً
بِمـا قَـدْ غَـذَاهُنَّ الضَّـرِيبُ مِـهَـارَا

كَذَلكَ وَقَعَ في بَعْضَ نُسَخ «سقْط الزَّنْد»، وفي بَعْضِها «كَمَا». وقَدْ يُمكنُ أَنْ يُظَنَّ بيتُ المعَريّ غَيْرَ مَقْلوبٍ فيكونَ قَدْ أرادَ أنّ الـخَيْلَ تختضبُ بالنَّجيعِ في مَرْضَاته مُكَافَأةً لَهُ عَلَى إِحْسَانِه إليها، فَيكُونَ كَقَولِ مالكِ(٢) بنِ نويرةَ(٣):

[الطويل]

(١) ديوان الفرزدق ١: ٢٨٣.

(٢) شروح سقط الزند: ق ١٩، ب ٣٣، ج ١: ٦٤٠، وروايته: «... الحليب...». والضريب: اللبن الذي يخلَط حامضه بحلوه، وثخينه برقيقه.

(٣) البيت لمالك بن نويرة، وهو في شعره: ٦٩ وتخريجه ثمة. وعزاه أبو الفرج في الأغاني ١٤/ ٦٦ إلى متمم بن نويرة.

جَـزَاني دَوَائِي ذُو الـخِـمَـارِ وصَنْعَـتي
بما بَاتَ أطْواءً بَنيّ الأصَـاغِـرُ

ورَأَيْناكَ - أكْرمَكَ اللّهُ - لما انْتَهَيْتَ بالقراءة إلى قَوْلِ المعَرّي(١):

[الطويل]

ومَـازالتِ الحُـمْـرُ الرُّواهنُ(٢) للقـرَى
تُكَشِّفُ غُـمَّـاتِ الوُجُـوهِ القـواتمِ(٣)

كَتَبْتَ في الطُّرّة: «الصواب: الزواهرُ»، وهذه لفْظَةٌ وَجَدْنَاها مُفَسَّرةً عنِ المعَرِّي أنَّها الثابتَةُ المقِيْمةُ، كَمَا قَالَ الشَّاعرُ / / : [٩/أ]

[مشطور الرجز]

والـمَاءُ والخُبْز لَهُمْ رَاهِنُ(٤)

وقوْلُه: «للقِرَى» يبين ذلكَ، أيْ أنّها محْبوسةٌ للقِرَى وَقْفٌ عَلَيْه، كَمَا قَالَ الشَّاعرُ(٥):

[الطويل]

حَـبَـسْنا فـلمْ نَسْـرحْ - لِكَيْلا يَلُومَنـا
لِنَفْـرِيَه صَـبْـراً - مُـعَـوَّدةَ الحَـبْسِ

وقَوْلُ الآخَرِ(٦):

[الطويل]

وأَمْـوالُنا وَقْفٌ عَلَى مُـبْـتَـغي القِـرَى
رَوَاهِنُ للمُـسْـتَـنيـخينَ وللجُـمَـمْ

---

(١) طمس جزء من الكلمة.

(٢) كررت كلمة الروامي مرتين وبذلك يختل وزن البيت.

(٣) طمس جزء من الكلمة.

(٤) اللسان (رهن)، وروايته:

الخبز واللحم لهمْ راهنٌ		وقهوةٌ راووقها ساكبُ.

وطعام راهن: مقيم.

(٥) البيت لمنصور بن مسجاح، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي / ١٦٧٤.

(٦) لم أقف عليه.

والمسْتنيخُونَ: الَّذين يُنْيخونَ باللَّيْل إذَا لَمْ يَعْلمُوا أيْنَ الحَيُّ لِتُجيبَهُم الكِلابُ فَيَهْتَدوا بها. والجُمَمُ: جَمْعُ جُمَّة، وهُمُ القَوْمُ يَسْألون العَوْنَ في الديات.

ولـمَّا وَصَلْتَ إلَى قَوْل المعرِّي(١):

[الوافر]

زَمَانٌ لا يَنَالُ بَنُوْه خَيْراً
إذَا لَمْ يَخْلِطوهُ بِالتَّمَنّي

أنكرتَ «يَخْلطُوه» وكَتَبْتَ «يَلْحظُوهُ» و«الخلْطُ» بهذا البيْتِ أليقُ مِنْ «اللَّحْظ»؛ لأنَ التَّمني ههنا إنما هو «الكَذِبُ» فأرادَ أنَّ الزَّمانَ لا يَصِلُ بَنُوهُ إلى الخَيْرِ الَّذي يُؤَمِّلونَهُ حتَّى يمْزِجُوا البَاطِلَ بالحقِّ، ويخلِطوا الكَذِبَ بالصِّدْق. وقد أَوْضَحَ المعَرِّيّ هذا المعْنَى في مَوْضعٍ آخرَ مِنْ شِعْره فقال(٢):

[الوافر]

تَعَالَى اللَّه فَهْوَ بِنَا خَبِيرٌ
قَدِ اضْطرَّتْ إلى الكَذِبِ العُقُولُ
تَقُولُ عَلَى المجَازِ وقَدْ عَلِمْنَا
بأنَّ القَوْلَ لَيْسَ كَمَا تَقُولُ

وَقَالَ آخرُ(٣):

[الطويل]

تَخَلَّقْ مَعَ الأقْوَامِ إنْ رُمْتَ وُدَّهُمْ
بِصِدْقٍ وكِذْبٍ خِفْيَة وَعَلانيَهْ
فَإنَّ منَ الأقْوامِ مَنْ إنْ صَدَقْتَهُ
طَوَى لكَ حِقْداً أوْ رَمَاكَ بِداهِيَهْ

(١) اللزوميات، ق ٨٦، ب ١٢، ج ٢: ٣٨٥، وروايته: «..... إذا لم يلحظوه بالتمني».

(٢) اللزوميات ق ٢٣، ب ١ - ٢، ج ٢: ١٨٥، وشرح المختار، ق٧٢، ب١-٢، ج١، ص٢٠٧.

(٣) البيتان بلا نسبة في: شرح المختار ١: ٢٠٧.

وَرَأَيْنَاكَ لـمَّا انْتَهَيْتَ إلى قَوْلِ المعَرِّي(١):

[البسيط]

وقَــدْ تَبَــيَّن قَــدْري أنَّ مَــعْــرِفَــتِي
أبا الرِّضَـا سَـوْفَ تُرْضِـيني عَنِ القَـدَرِ

ذَكَرْتَ أنَّ شيْخَكَ أبا زكَرِيّا إِنَّما قَرَأَهُ عَلَى المعَرِّي: «مَنْ تَعْلَمِينَ سترضيني عن القدر». ومثل هذا – أبقاك اللّه – لا يعدّ خطأ، إنما هو لفظ قاله أبو العلاء ثم غيَّره، كما غيَّر كنية الممدوح الذي مدحه(٢):

[البسيط]

أَبَا فُـلانٍ دَعَـاكَ اللّه مُـقْـتَـدِراً
أَبَا المكَارِمِ وابنَ الصَّـارِمِ الخَلِس

وكَذَلكَ فَعَلَ بأشْياءَ كثيرةٍ من شِعْرِه في آخر عُمُرِه؛ فَمنها أَشياء أَسْقَطَها بالجُمْلةِ، ومنْها مَا ذَكَر بعضَه وحَذَفَ بعْضَهُ، ومنْها مَا غيَّر لفظَه إلى لَفْظٍ آخَر اسْتِقْبَاحَاً له، كَقَوْله في رِثَاءِ أبيه(٣) // : [٩/ب]

[الطويل]

رآها سَلِيْلُ الطِّينِ والشَّـيْبُ شَـامِلٌ
لَهَـا بالثُّـرَيّا والسِّـمَاكَـيْنِ والوَزْنِ

(١) شروح سقط الزند، ق٨، ج١: ١٣٥، ب٢٣، ورواية عجزه:
«....... مَنْ تَعْلَمين سَتُرْضيني عن القدر».

(٢) شروح سقط الزند: ق ٢٧، ب ٢٩، ج ٢: ٧١١. ابن فلان: مجاز يراد به المصاحبة الملازمة. والعرب تقول: فلان ابن الليل، وأخو الحرب، والمراد أنه ملازم له غير منفك عنه. وقوله أبا فلان: كناية عن الممدوح بهذا الشعر. شروح سقط الزند ٢: ٧١٢.

(٣) شروح سقط الزند،ق٤١،ب١١، ج٢/ ٩١٣. سليل الطين: آدم عليه السلام. الوزن: الميزان، أو كوكب يماني. وفي قول العرب: حضار والوزن محلفان، وهما نجمان يطلعان قبل سهيل ومطلعهما قريب من مطلعه، فيظن الرائي لهما أنّه سهيل. السماكان: نجمان يسمّى أحدهما الرامح والثاني الأعزلَ.

زَمَـــانَ تولَّتْ وَأْدَ حـــوّاءَ بِنْتُـــهَـــا
وكَـمْ وأَدَتْ مِنْ قـــبلِ حَـــوَّاءَ مِنْ قَــرْنِ

هَكَذا قالَ أوَّلاً – فيما أخْبرنا أبو الفَضْل البَغْداديّ، ثُمّ عوَّضَ منه: «في إِثْر حَوَّاءَ».
ورَأَيْناكَ أَيْضاً لـمَّا انْتَهَيْتَ إلى قَوْله(١):

[الوافر]

بِـوَقْتٍ لا يُـطِيـقُ الَّلـيْـثُ فِـــيْـــهِ
مُـــسَـــاوِرَةً، ولا الأَيْـمُ اخْـــتِـــيَـــالا

ذَكَرْتَ أَنَّكَ رَوَيْتَه عَنْ شَيْخِكَ أبي زكَرِيّا: «ولا السِّيْدُ». وما ثَبَت في أصْلِنَا الَّذي رَوَيْنَاه إلا «الأيمُ»، ومثْلِ هَذَا الخلاف لا يُلْتَفَتُ إِلَيْه.
ورَأَيْناكَ لـمَّا وَصَلْتَ بالتَّصفّحِ والنَّظرِ إِلَى قَوْلِه(٢):

[البسيط]

والعَــيْش أيْنٌ وفي مَــثْـوَى امْـرِئٍ دَعَــةٌ
واللَّه فَـــرْدٌ وشُـــرْبُ الموْتِ مُـــشْـــتَـــرَكُ

ذَكَرْتَ أنَّ الصَّوابَ: «مَيْنٌ» لا «أينٌ». وَهَذا بيْتٌ وجَدْنَاهُ في بعْضِ كُتُبِ الشَّيخِ كَمَا ذكرتَ، ووجَدْنَاه في بعْضِها كَمَا ذَكَرْنا فاخترْنا «الأيْنَ» على «الميْن» ورَأَيْناهُ أليقَ بذِكْرِ المثْوى والدَّعَةِ. وإنما معْناهُ أنَّ عَيْش الفتَى كأنَّه وَطَنٌ لَهُ قَدْ تودّعَ فيهِ وسَكَنَ كأنَّهُ مِنْ فراقِه قَدْ أَمِنَ ولَمْ يفكِّر في أَنَّ كُلَّ سَاكِنٍ في مَنْزل فلا بُدَّ لَهُ أنْ ينتقلَ عَنْه، وأَنَّ شُرْبَ الموْتِ مشْتَرَكٌ بيْنَ الخَلْقِ لا بدَّ لَهُمْ منْهُ. وَهذَا معْنىً نَظَر فيهِ إلى قولِ أبي الطِّيبِ المتنبِّي(٣):

[الطويل]

ذرِ النفسَ تأخذْ وُسْعَهَا قَبْلَ بَيْنِها
فَـمُـفْـتَـرِقٌ جَـارَانِ دَارُهُمَـا الـعُـمْـرُ

---

(١) شروط سقط الزند، السفر الثاني، القسم الأول، ب ٧٩، ج ١: ١١١. والأيم: الحيَّة، وكذلك الأَيْن. والمساورة: المواثبة.

(٢) اللزوميات ق ١١، ب ٨، ج ٢: ١٥٠، وشرح المختار، ق٦٨، ب٨، ج١، ص١٩٦.

(٣) ديوان المتنبي ٢: ٢٥٢، وشرح المختار ١/ ١٩٨.

فَجَعلَ أبو العَلاءِ العَيْشَ للإِنْسَانِ وَطَناً كَمَا جَعلَ الـمُتنبِّي العُمْرَ داراً، فَلاَ يُقَالُ في هذا تَصْحِيف وتحْتَهُ معْنَى شَرِيفٌ، والمَيْن أَوْلى بأن يكونَ تصحيفاً؛ لأَنَّ المثْوَى والدَّعَة لا يلتئِمَان بالمين كالتئَامِهِمَا بـ« الأَيْن ».

ورَأَيْناكَ – أَبْقَاكَ اللَّه – قد قلْتَ في قَوْل المعرِّي(١):

[الوافر]

عَـفَا أَثَري الزَّمَانُ ومَا أغـبَّتْ
ضِبَاعٌ في المحلَّة تَعْتَفِيْني

إنَّه أَرادَ: ضِبَاعٌ في مَنْزِلي تَأْخُذُ عَفْوي ولَمْ تَرْضَ قَوْلنا: إنَّ مَعْناه: « تَقْصِدُني في »، وهَذَا خَطَأ منْ وَجْهَيْن: أَحدُهُما: أنَّه لا يُقَالُ: اعْتَفَيْتُ الرَّجُلَ إِذَا أَخذْتُ عَفْوَه، وإنَّما يقال عَفَوته واعْتَفَيْتُه: إذا قَصَدْتَهُ. والخطَأ الثَّاني: أنَّ هَذَا / / التَّفْسيرَ لا يُوافقُ معْنى الشِّعْر؛ لأنَّ المعرِّي إنـمَّا أَرَادَ أَنَّهُ فَرّ منَ النَّاس واسْتَتَر في مَنْزله، وإِذَا هُمْ – مع ذلك – واصلون إليْه، مقْتَحِمُون عَلَيْه. ويَدُلُّ عَلَى ذَلكَ قَوْلُه قبْلَ هذا البيت(٢): [١٠/أ]

[الوافر]

قَـدِ اسْتَخْفَيْتُ كَـالجَسَدِ الموارَى
ولَكنَّ الطَّوائفَ تَخْتَفِيْني

ومعْنى « تَخْتَفيني »: تَسْتَخْرِجُني، فَكَيفَ توهَّمتَ أنَّه أراد ضِبَاعاً في مَنْزله تأخُذُ عَفْوَه؟ وأينَ النقْد الحسنُ والذِّهْنُ الذهنُ؟! هَيْهَاتَ ضَاعَ ضَيْعَةَ هَبُّودٍ ونَام نَوْمَةَ عَبُّودٍ!

وَهَكَذَا رَأَيْناكَ قَدْ قلْتَ في قَوْله:

[الطويل]

لَقَـدْ مَسَخَتْ قَلْبي وَفَـاتُكَ طَائراً
فَـأَقْسَمَ ألا يَسْتَكِنَّ عَلَى وَكْنِ

أنَّ الصَّوابَ: « لَقَد مسختْ مني »، وإنـمَّا هو تَصْحِيفٌ تَصَحَّفَ، ولَفْظ تحرَّفَ. إنـمَّا

---

(١) اللزوميات: ق ٨٩، ب ٥، ج ١: ٣٨٩.

(٢) اللزوميات ٢: ٣٨٩، والرواية فيه: « ولكن الطوارق تختفيني ».

أرادَ الشَّاعر أنَّ قلبَه لا يَسْتقرّ خَفَقَانُه، كَمَا قَال عُرْوَةُ بنُ حِزامٍ(١):

[الطويل]

كَـــأنَّ قَطَاةً عُلِّقَتْ بِجَنَاحِـــهَـــا
عَلَى كَـبِـدي مِنْ شِـدَّةِ الـخَـفَـقَـانِ

وقَال المجْنُون(٢):

[الطويل]

ودَاعٍ دَعَـــا إِذْ نَحْن بالخَــيْف مِنْ مِنىً
فَــهَــيَّج أحْــزانَ الفُــؤادِ ومَــا يَدْرِي
دَعَـــا باسْمِ لَيْلَى غَــيْــرَها فَكَأنَّمَـــا
أطارَ بلَيْلى طائراً كَـــانَ في صَـــدْري

وَهَذا كَثيرٌ في الشعرِ جداً، ومنْه قَوْل بَشَّارِ بنُ بُرْد(٣):

[الوافر]

كَـــأنَّ فُــــؤادَه كُـــرةٌ تَـنـزَّى
حِـــذارَ الـبَـينِ لَوْ نَـفَـعَ الحِـــذَارُ

وَرَأَيْناكَ لـمَّا وصَلْتَ بالقراءةِ والتَصفّح إِلىَ قَوْلِه(٤):

[البسيط]

فَـــإنْ رَأَيْتَ ولِيْـــداً والنَّوى كَــثَبٌ
يومَ القِــيَــامَــةِ لَمْ أعْـدِمْـهُ تَبْكِيْـتَـا

(١) ديوان عروة بن حزام: ١٣، ٣٢، وتاريخ ابن عساكر ٤٧ : ٢٢٨.

(٢) ديوان مجنون ليلى: ١٦٢.

(٣) ديوان بشار بن برد ٣: ٢٢٤، وروايته:

كأنَّ فؤادَه ينْزى حذاراً   حذار............

وانظر اختلافات الرواية في هوامش ص٢٢٤.

(٤) سقط الزند، السفر الثاني، القسم الرابع، ق: ٦٧، ب ٤٦، ص: ١٦٠٢، وروايته:

«فإنْ لقيت.....   قذف....»، وهو في شرح المختار، ق٢٠، ب١، ص١١٧١ . التبكيت: قطع الإنسان بالاحتجاج والمناظرة حتى لا يقدر على الجواب.

ذكرت أن رواية شيخك «قَذَفٌ». وَهَذا مِنَ الألْفَاظِ التي[1] ذُكِر أنَّ المعَرِّيَّ غيَّرَها في آخر عُمُره لما فيْها مِنْ قبيحِ التَّأْويل، والقَال والقِيل؛ لأنَّ الكَثَبَ: القُرْبُ، وهو الشيء القريب أيضاً، والقَذَف: ضِدُّه؛ فإذا قالَ: والنَّوى كَثَبٌ؛ فإنَّ فيْه تقريبَ الأمَدِ، وأنَّ هَامَةُ اليْوم أو الغد، وإذا قالَ قَذَفٌ، ففيه اسْتِبْعادٌ ليومِ القيامة.

وَرَأَيْناكَ لـمَّا وصَلْتَ إلى قَوْله[2]:

[البسيط]

لا يرهَبُ الموْتَ مَنْ كَانَ امْرأً فَطِناً
فَإنَّ في العَيْش أَرْزاءً وأَحْدَاثا؟

وجَدْتَنَا قدْ فَسَّرْنَاهُ بما يُطَابِقُ غَرَضَه وفَحْوَاهُ فقُلْنا: يَقُولُ: لا يُحِبُّ العَيْشَ ويَكْرَه الموتَ إلا رجُلٌ لا يفْهَمُ حقائقَ الأُمور. وأمَّا مَنْ فَهِمَ الحَقائقَ فإنَّه يَرَى/ / أَنَّ الموْتَ خيرٌ لَهُ مِنَ الحَيَاة، وهُوَ نَحْو من قول اللَّه – عزَّ وجلَّ –: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجمعة ٦٢ : ٦] فَأَخْبَرَ أَنَّ أولياءَ اللَّه يُحِبّون الموتَ وَيَتمنَّونَه، فَكَتَبْتَ في الطُّرَّة: هَذَا وَهْم قَبيحٌ، هَذه مُعْجزةٌ لرَسول اللَّه – صَلّى اللَّهُ عَلَيْه وسَلَّمَ – ذَكَرَها اليَهُودُ فَمَا مِنْهم أَحَدٌ تجرَّأ أَنْ يَتَمَنَّى الموْتَ، وَلَوْ تمنَّوهُ أَوْ تَمنَّاهُ أَحَدُهُم لـمَاتَ، وهذا اعْتِراضٌ طَرِيفٌ، مَتَى أَنْكَرْنَا أَنَّه مُعْجِزةٌ للنبيِّ – صلَّى اللَّه عَلَيْه وسَلَّم – وَما الَّذي أَدْخَل ذِكْر المعْجزَة فيما نَحْن بسبيله؟ [١٠/ب]

وإنَّما قُلْنا: إنّ في ضِمْن هَذَا الكلام إخْباراً بأنَّ أوْلَياءَ اللَّه يُحِبُّون لقَاءَهُ، وهَذَا مَا لا يُنْكرُهُ مُسْلِمٌ، ولَوْ لَمْ تَكُنْ هَذه صِفَةً مِنْ صِفَات أَوْلِيَاء اللَّه لـمَا قَامَتْ بهَذَا حُجَّةٌ عَلَيْهم، ولَكنَّهم لـمَّا ادَّعَوْا أنَّهم أَوْلياءُ اللَّه قِيلَ لَهُمْ: فَتَمَنَّوا الموتَ كما يَتَمَنَّونه لِتَصحّ دَعْواكُمْ. ولكنْ مَنْ يَعْتَقِدُ أنَّ النَّفْسَ عَرَضٌ تَنْحَلّ بانْحِلال الأَجْسَامِ لا يَتَمَنَّى لِقَاءَ الحِمَامِ، وإنَّما يَتَمَنَّى لِقَاءَه مَنْ هُوَ واثِقٌ ببقَاء نَفْسه بعْد هَلاك جسْمه، وَهُوَ خَفيْفُ الظَّهْر من الآثامِ والأَوْزار؛ فإنَّه حِينَئذٍ يَقُول مَا قَالَهُ بَعْضَ الفُضَلاءِ الأَبْرار[3]:

---

(١) في الأصل «الذي»، ولعله خطأ من الناسخ.

(٢) اللزوميات: ق ٧، ب ١، ج ١ : ١٨٨.

(٣) الأبيات للإمام علي – كرم اللَّه وجهه – وهي في ديوانه: ٢٨٤، وشرح نهج البلاغة لابن أبي=

[الطويل]

جَـزَى اللَّه عَنّا الـمَـوْتَ خَـيْـراً فـإِنَّه
أَبَـــرُّ بِـــنَـــا مِـــنْ كُـــلِّ بَـــرٍّ وأَرْأفُ

يُعَـــجِّل تَخْليصَ النُّفُـــوس مِنَ الأَذَى
ويُدْنـي مِنَ الـدَّار الَّتي هـي أَشْـــــرَفُ

وفي قوله تعالى: ﴿ولا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة ٦٢ : ٧] نَبأٌ كافٍ، وإِيْضَاحٌ لِهَذَا شَافٍ.

فإن قيل: فكيف كَره الأنبياءُ والفُضَلاءُ الموتَ مَعَ معْرِفَتِهِمْ بفضيلة الدار الآخرة، وما يَصيرونَ إِلَيْه منَ الدَّرجَات العالية؟ فالجوابُ: أَنَّ كَرَاهِيَّتَهم للْمَوْت لَيْسَتْ مِنْ أَجْلِ(١) رَغْبَتِهِمْ في الدُّنْيا، وإِنَّما ذلكَ لأَمْرَيْن: أَحَدُهُما: مَا يُلاقوْنَ مِنْ غُصَص الـمَوْت وأَلمه وسَكَراته وغُمَمه. والثَّاني: أَنَّ في بَقَائِهم صَلاحاً للعَالَم، وكَفَّاً لَهُمْ عَنَ التَّعَدِّي والتَّظالُم، فَهُمْ يُحِبُّونَ أَنْ يُمَدَّ لَهُمْ في البَقَاءِ لَيَسْتكْثِروا مِنَ الأَعْمالِ، ويَهْتَدِيَ بِهِم أَهْلُ الزَّيْغ والضَّلال، فَتكثُرَ حَسَنَاتُهُمْ وتَعْلُو دَرَجَاتُهمْ.

[١١/أ] وقدْ قالَ رسولُ اللَّه - صَلَّى اللَّه عَلَيْه وسَلَّمَ -: «لأَنْ يَهْدِيَ اللَّه - تَعَالى - بك // رَجُلاً وَاحداً خَيْرٌ مِمَّا طَلَعتْ عَلَيْه الشَّمْسُ»(٢).

ولـمَّا وَصَلْتَ إِلَى قَوْله(٣):

[الكامل]

لَمْ يَسْـتَـرِيحُـوا مِنْ شُـرور زَمَـانِهِـمْ
إِلا بِـنَـقْـلِـهِـمُ إِلَـى الأَجْــــــدَاثِ

= الحديد: ٨/٢٩٢، ومدارج السالكين ٢/٢٧٥.

(١) الكلمات مطموسة واجتهدت في قراءتها وتبيّنها.

(٢) الحديث في صحيح البخاري: ٣٠٠٩، كتاب الجهاد والسِّيَر، باب (أفضل مَنْ أسلم على يد رجل) وروايته: «لأَنْ يهديَ الله بك رجلاً خيرٌ لك من ان يكون لك حمر النَّعم».

وانظر: صحيح البخاري: ح ٢٩٤٢، كتاب الجهاد والسير، باب (دعاء النبي - صلّى الله عليه وسلّم - الناس إلى الإسلام والنبوة)، وفتح الباري ٦: ١٣٠.

(٣) اللزوميات ١: ١٨٩، وشرح المختار ١: ١١٨، ورواية الصدر فيه: «ديارهم».

كَتَبْتَ في الطُّرَّة: «دِيارُهُم أَشْبَهُ». فَلَيْتَ شِعْري! فَمَتَى صَارتْ نِسْبَةُ الشَّرِّ إلى الدِّيَار عِنْدكَ أَحْسَنَ مِنْ نِسْبَتِه إلى الزَّمَانِ؟! وما هَذا الانْتِقَادُ الَّذي يَنْبَغِي أن يُكْتَبَ في الحَدَق والأَكْبَاد؟

ولمَّا وَصَلْتَ إِلَى قَوْلِه(١):

[الوافر]

كَأَنَّ الرَّكْضَ أَبْدَى المَحْضَ مِنْهُ
فَمَجَّ لَبانُه لَبَناً صَرِيْحَا

وَجَدْتَنَا قَدْ قُلْنا في شَرْحِه «إنَّمَا هَذا؛ لأنَّ عَرَقَ الخَيْل إِذَا جَفَّ عَلَيْهَا ابْيَضَّ»، وأَنْشَدْنَا بَيْتَ الغَنَويِّ يَصِفُ الخَيْلَ(٢):

[الطويل]

كَأنَّ يَبِيْسَ الماءِ فَوْقَ مُتُونِها
أَشَارِيرُ فَلْحٍ فِي مَبَاءةِ مجْرِب

[الوافر]

وأَنْشَدْنَا شاهداً آخر عَلَى ذلكَ قولَ بِشْرٍ(٣):

تَراهَا مِنْ يَبِيْسِ المَاءِ شُهْباً
مُخَالِط دِرَّةٍ مَنْهَا غِرَارُ

كَتَبْتَ في الطُّرَّة: فلِمَ احْمرَّ عَرَق فرس الكندي مع كُمْتَتِه؟ فَمَا هذه

---

(١) شروح سقط الزند: ق ٥، ب ١٩، ج ١: ٢٥٤. الصريح من اللبن: الذي لم يخالطه ماء، والصريح من اللبن أيضاً: ما سكنتْ رغوته.

(٢) ديوان طفيل ق ١، ب ٢٧، ص٢٤، وشروح سقط الزند ١: ٢٥٤. والأشارير: القطع. مباءة الإبل: مبركها. المجْرِب: الذي أصاب الجرب إبله.

(٣) هو بشر بن أبي خازم الأسدي، والبيت في ديوانه: ق ١٥، ب٤٨، ص٧٥، وشروح سقط الزند ١: ٢٥٤، والمعاني الكبير ١: ١٠، واللسان «يبس» - يَبيس الماء: العرق الذي يجف. الشُّهْب: جمع الأشْهب والشَّهْباء وهو الأبيض والبيضاء. والمراد أنَّ العَرق يجفُّ عليها فتبيضُّ. والدرة: درة العرق، وهو خروجه من الفرس. الغرار: قلة الدرة وانقطاعها.

الأُعْجوبةُ – أبْقَاكَ اللّه – مَتَى وَصَفَ الكِنْديُّ قطّ عَرَقَ فَرَسِه أنّه أَحْمَرُ؟! إنَّما قَالَ(١):

[الطويل]

كَأَنّ دِمَاءَ الهَادِيَاتِ بِنَحْرِهِ
عُصَارَةُ حِنّاءٍ بِشَيْبٍ مُرَجّلِ

فشبَّه حُمْرَةَ دم الصَّيْد عَلَى صَدْرِه بِحُمْرَة الحنَّاء عَلَى الشَّيْب، فانْتقَدَ هذا عليه بعض أَصْحاب المعَاني وقالُوا: إنَّما كَانَ يَصِحّ تشبيهُ حُمْرَة الدَّمِ عَلَى صَدْرِه بِحُمْرَة الحنَّاء على المشيبِ لَوْ كانَ الفرَسُ أَشْهَبَ. وقَدْ ذكَر أنه كان كُمَيْتاً في قوله(٢):

[الطويل]

كُمَيْتٌ يَزِلُّ اللّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِه
كَمَا زلّتِ الصَّفْوَاءُ بالمتَنزَّلِ

فإذا صَحّ أنَّه كَان كُمَيْتاً بَطَلَ التَّشْبيهُ. فَقَال آخرونَ: إنَّما قَالَ هذا لأنّ الفَرَسَ عَرِقَ ويَبِسَ العَرَقُ عَلَى صَدْرِه فابْيَضَّ فَصَارَ لذَلكَ كالأَشْهَب، كما قَال بِشْرٌ(٣):

تَرَاهَا مِنْ يَبِيْسِ المَاءِ شُهْبَاً

فَرَدَّ عَلَيْه آخَرونَ فَقَالوا: قَدْ وَصَفَ امرؤُ القَيْس فَرَسَه بأنَّه لَمْ يَعْرقْ في قَوْلِه(٤):

[الطويل]

ولَمْ يُنضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

فَبَطَلَ ما اعْتَذرتُم به، فَردّ عَلَيْهِمْ خُصَمَاؤُهم بأنْ قالوا: لَمْ ينف عنه امرؤُ القَيْسِ العَرَقَ في جَميعِ الأَوْقَات، لأنَّ ذلكَ عَيْبٌ في الفَرَسِ، وإنَّما وَصَفَ أنَّه صَادَ قَبْلِ أَنْ يَعْرَقَ، وهذا لا يُبْطِلُ // أَنْ يكُونَ [قد] عَرِقَ، والدَّليلُ عَلَى أنَّه عَرِق بَعْدَ الصَّيْدِ قَوْلُه(٥): [١١/ب]

---

(١) ديوان امرئ القيس ١: ٢٦٦ – الهاديات: المتقدمات من الإبل. المرجل: المسرح.

(٢) نفسه ١: ٢٤٩ – الكميت: الأحمر الذي داخله السواد. الحال: موضع اللبد.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) بعض بيت لامرئ القيس، وتمامه:

فعادى عداء بين ثور ونعجة		دراكاً، ولم ينضح بماء فيغسل

(٥) ديوان امرئ القيس ١: ٢ – الطِّرْف: كل شيء كريم من الفرس، والأنثى: طرفة.

[الطويل]

وَرُحْنَا وراحَ الطِّرْفُ ينْفُضُ رَأْسَهُ
مَتَى مَا تَرَقَّى العَيْن فِيْه تَسَّهلِ

[وهذا إِفْصَاحٌ بأنه إنما نَفَى عنه العَرق في وقت الصيد وقبله، ولَمْ يَنْفِه بعده](١).

واختَلَفَ أَصْحَابُ المعَاني في اخْتِضَاب صَدْرِه بالدَّم على أي جِهَةٍ كَانَ؟ فَقَالَ بعْضُهم: أرادَ أنَّ راكبه لمَّا طَعَنَ الثَّورَ أو النَّعْجَةَ ثارَ الدَّمُ منَ الطَّعْنة إِلَى صَدْرِه فاخْتَضَبَ به. وقال آخرون: بَلْ كانُوا يخْضبُون قوائمَ الفَرَسِ أَوْ صَدْرَه بدمِ صَيْدِه ليَعْلَمَ مَنْ يَراهُ أنَّه قَدْ صَادَ، واحتّجوا بقَوْلِ امرئِ القَيْس(٢):

[الطويل]

وَقَامَ طُوَالُ الشَّخْصِ إِذْ يخْضِبُونَهُ
قِيَامِ العَزِيزِ الفَارسيِّ المنَطَّقِ

وقال زُهَيْر(٣):

[الطويل]

فَرُحْنَا بِهِ ينْضُو الجِيَادَ عَشِيَّةً
مُخَضَّبَةً أَرْسَاغُهُ وعَوَامِلُهْ

ورَأَيْناكَ لـمَّا وَصَلْتَ إِلَى قَوْلِ المعَرِّي في هذهِ القَصِيدَةِ(٤):

[الوافر]

ويُوشَعُ رَدّ يُوحَاً بَعْضَ يومٍ
وأَنْتَ مَتَى سَفَرْتَ رَدَدْتَ يُوحَا

وَجَدْتَ في الشَّرْحِ أنَّ بَعضَ النسَّابينَ ذَكَر أَنَّ يُوشَع ابنَ أُخْت مُوسى - صلَّى اللّه عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ - فَكَتَبْت في الطُّرَّةِ: إِنَّما هُوَ عَبْدُ مُوْسى في كِتَابِ اللّه تَعَالى. وهَذَا

(١) ساقط من الأصل، والتكملة عن الانتصار/٣٧.

(٢) البيت في ديوان امرئ القيس: ٦٣٨، ق ٣٤، ب ٣١ - المنطَّق: ذو المنطقة. العزيز الفارسي: شبّهه بالرئيس من الفرس المعظم عندهم.

(٣) البيت في ديوانه: ق٣، ب٢٨، ص٥١.

(٤) البيت في: شروح سقط الزند، ق٥، ب٥٢، ج١، ص٢٧٨.

شَيْء لا يَلْزَمُنَا؛ لأنَّا لَمْ ننكِرْ أنَّه كَانَ فَتَى مُوسَى، وإنَّما حَكَيْنا مَا قَالَهُ النسَّابوَن: فإنْ كَانَ ما قالوهُ صَحيحاً فَلَيْس في كَوْنه عَبْدَ موسى وفَتَاهُ ما يُنَاقِضُ ذلكَ ويَأْبَاهُ؛ لأَن العَبْدَ يُسَمَّى به غَيرُ المَمْلُوكِ، وذلكَ مَعْروفٌ في الُلغةِ، كقولِ الشَّاعِرِ(١):

[الوافر]

نَعَى النَّاعي الزُّبَيْـرَ فَـقُلْتُ تَنْعِي
فَـتَى أَهْلِ الحِـجَـازِ وأَهْلِ نجـدِ

خَـفِـيفَ الحـاذِ، نَسَّـالُ الفَـيَـافِي
وعَـبْـداً للصَّـحَـابةِ غَـيْـرَ عَـبْـدِ

ورَأَيْناكَ لـمَّا انْتَهيتَ إلَى قَوْلِ المعَرّيِّ(٢):

[الوافر]

أَفَـوْقَ البَـدْرِ يُوْضَعُ لِيْ مِـهَـادٌ
أم الـجَـوْزاءُ تحتَ يَدي وِسَـادُ؟

عارضتنا في شَرْحِه في مَوْضِعَيْن، أَحَدُهُمَا: أَنَّا قلْنَا: إنَّ هَذا اسْتِفْهَامٌ يسْتَدْعى به تَقْريرُ المخاطبِ عَلَى أَمْرٍ قَدْ ثَبَتَ وعُرِفَ، والمرادُ أنْ ينبه عَلَى أمْرٍ يُتَوقَّع أنْ يكونَ يُنْكِرهُ، أَوْ قَدْ غَفَلَ عنْهُ، وأن يُجْعَلَ توطِئةً ومقدِّمةً لأمْرٍ يُرادُ إنْتَاجُهُ منْهُ، فَكَأَنَّه قَالَ: أَلَسْتُ قَد اتَّخذْتُ البدْرَ مِهاداً؟ / أَلَسْتُ قَد اتّخذْتُ الجَوْزاءَ وسَاداً، فَلَمْ ترضَ بقَوْلنَا، وَأَنْكَرْتَ دُخُولَ «أَلَسْتُ» هَهنا، وما ذكَرْناهُ منْ معْنى التَّوطِئة والمقَدّمةِ(٣)، وكَتَبْتَ في الطُّرَّة: [١٢/أ]

(١) البيتان في حماسة أبي تمام، حماسة رقم ٣٤٢، وفي شرحها للأعلم ١: ٥٠١، وشرحها للخطيب التبريزي ١: ٤٠٧، وبلا نسبة في شرح المرزوقي ٢: ٩٨١، ق ٣٤١، والثاني في اللسان (حوذ). ونُسبا إلى كعب بن زهير وليسا في ديوانه.

الحاذ: الحال، والمراد: خفيف الحال من المال، وأصل الحاذ: طريقة المتن من الإنسان. والحاذات: أدبار الفخذين، وقيل هو الظهر. النسَّال: قطّاع الفيافي مسرع فيها. عبد للصحابة: هو كريم الصحبة، حسن التوفّر على الرفاق.

(٢) البيت في: شروح سقط الزند، ق٦، ب١، ج١، ص٢٨١.

(٣) شروح سقط الزند: ب ١، ج ١، ص٢٨١.

هو اسْتِفْهَامٌ فيه معْنَى التعجُّب من إعْجَابه بنفْسه، ولا يقدَّرُ بـ«لَيْسَ»، وهي من حُروفِ النَّفيِ. ولو تأمَّلْتَ - أبْقاكَ اللَّهُ - حقَّ التأمُّل لرأيتَ أنَّك لم تأتِ بشَيءٍ غير ما قلناهُ؛ لأنَّ التَعجّبَ مضمَّنٌ فيما ذكرناهُ، ولمْ نُردْ أنَّ لفظَ البيتِ كَما هو يقدَّرُ بـ«ليس»، إنَّما أرْدنا أنَّ المعنى راجعٌ إلى ذلك. وبَيَانُ هذا أنَّ حَرْفَ النفْي إذا دَخَلَ عليه حَرْفُ الاسْتفْهام دَخَلَ الكلامَ معْنى التَّقْرير واستدْعاء ما عند المخاطب من إثبات لما يقرِّرُ أو يكتُمُ، والشيءُ المسؤولُ عنه ثابتٌ في نفْسه، ولكنْ يُتَوقَّعُ من المخاطَبِ أنْ يُنكرهُ. فإذا قلتَ لمنْ تخاطبهُ: ألم أحسنْ إليك؟ فمَعْناه: أتقولُ: إنِّي لم أُحْسنْ إليك؛ فلذلك يقول هو في جَوابه: «بلى» دون «نَعَم»؛ ليحقِّق الإحسانَ ويعترفَ به. ولو قال: نَعَم لحقَّقَ النَّفْي وكانَ معْناه: نَعَمْ، لم تحْسنْ إلي. فإذا اعْتَرفَ بإحْسانكَ إليه قُلْتَ له حينئذ فلم لم تَشْكرْ ذلك؟ فتنتجَ لهُ من التقرير اسْتحْقاقَ الملامة واسْتيجابَ العقوبة، ويتضمَّن الكلامُ معنى التَّعَجُّب للسَّامعين من سُوءِ معامَلته إيَّاكَ مع إحْسانه إليك، وتَوَالي أيَاديكَ لديه.

وكذلك لو قلت له: ألستُ قد أحْسنتُ إليك؟ لأفادَ ذلك المعنى بعينه. فلمَّا كانَ غَرَضُ المعرِّي أنْ يعجب المخاطَبين ويقدِّمَهم على مَرْتَبته في الشَّرف آل معنى كَلامه إلى معْنى قول من يقولُ: ألست قد اتَّخذْت البدرَ مِهاداً؟ ألستَ قد اتَّخذت الجوزاءَ وِساداً؟ فظهر كلامُهُ راجعاً إليه وإنْ كان ذلك غيرَ ظاهرٍ فيه. ومن هذا الباب قولُ جريرٍ(١):

[الوافر]

أَلسْتُمْ خَيْرَ منْ ركِبَ المطايا
وأنْدى العَالَمينَ بُطونَ راحِ

هو تَقْرير وتعجُّب معاً. فقال له عبدُ الملك بن مروانَ(٢): بَلَى. نحن كذلك. ولو قال جرير: أَنتُم خَيْرُ من ركبَ المطايا لكانَ جوابهُ: نَعَم. نحن كذلك، والمعنيان

(١) ديوان جرير: ٨٩، ب ١٥، وشروح سقط الزند ١ : ٢٨٠.

(٢) عبد الملك بن مروان، أبو الوليد: من خلفاء بني أمية، نشأته في المدينة، استعمله معاوية عليها، وهو ابن ست عشرة سنة، كان متعبداً، ناسكاً، ضابطاً للأمور. سير أعلام النبلاء ٤ /٢٤٦، والأعلام ٤ : ١٦٥.

راجعان إلى غَرضٍ وَاحدٍ، وإن اخْتَلفَ الجوابانِ واللفْظانِ.

فهذا الجوابُ عن اعْتراضكَ الأوّل. وأما اعتراضُكَ الثاني فإنَّا قلنا في الشرح: إنَّما / / خُصَّ البدرُ وقدْ كانتِ الشَّمسُ أنوه في الذكرِ، وأعظمَ في الفخْرِ؛ لما أرادَ منَ التَّصاعُدِ منْ أوَّل مرتبةٍ في الفخْرِ إلى آخر مرتبةٍ فيه. فذكَر البدرَ الذي هو أقربُ الكواكبِ إلينا، ثم تَصَاعد إلى الجوزاءِ التي هي في الفَلكُ الثَامن، وهي أرفع مراتبِ الكواكبِ، فكان أن أخذ بطرفَي الفخْر. [١٢/ب]

وتكلَّمنا على تخْصيصه الجوزاءَ دونَ سائرِ الكواكبِ الثانية، لئلا يَطولَ ذكْرُه فعارضْتَنا بأنْ كَتبتَ في الطرّة: لا، إنَّما ذَكَر البدرَ لأجل ذِكْره الجوزاءَ، والليلُ يجْمعهُما. ولَوْ ذَكَر الشمسَ مع الجوزاءِ لافترقَا له وافْترقَ المعْنى. وهَذَا الَّذي قلتَه – أبقاكَ اللَّه – معنى آخرُ ممكنٌ أنْ يقالَ. غيرَ أن الَّذي أوْمأنَا نحن إليه، ونبَّهنَا عليه أَحْسنُ معنى، وألطفُ مَغْزًى. والشعراء يسْتعملون التَّصاعدَ من الأدنى إلى الأعلى مبالغةً في المعاني، فتقول: هو كَوكبٌ، بل هو بَدرٌ، بل هو شَمسٌ، فيكونُ أبلغَ من قولهم: هو شَمسٌ دون أن يذكر البَدْرَ والكَوْكَبَ. وأما اعتراضُك بأنه لو ذَكرَ الشَّمْسَ مع الجوزاء لتناقضَ الكلامُ؛ لأَنَّ الشَّمْس تطلُع بالنَّهار، والجوزاءُ باللَّيْل، فكلامٌ غيرُ صحيحٍ(١)؛ لأنَّ الجوزاءَ طالعةٌ بالنَّهارِ مع وجود الشمس كطُلوعها مع وُجودِ القَمَر، وإنْ كانتْ تمتنعُ من رؤيتها الأبصارُ؛ لأن نورَ الشَّمْس يغلبُ جميعَ الأنْوارِ، وكيفَ تنافرها الشَّمس وهي من بُرُوجها ومنْ أوجها؟ وأمَّا قولك: والليلُ مَجْمعُها؛ فكلام طريف؛ لأن الموضع الذي فيه الشَّمْسُ والجوزاء لا يصل إليه الليلُ والظَّلْماءُ، كما يصل اللَّيلُ إلى موْضع البدر، ونحن نُمسكُ ههنا عن الكلام، ونقْبضُ عنان العلم تَأدّباً، كقولِ المتنبِّي(٢): [المنسرح]

أبلغُ مَا يُطْلَبُ النَّجاحُ به الـ
ـقَصْدُ وعنْد التَّعَمُّقِ الزَّلَلُ

(١) الكلمة مطموسة في المخطوطة.

(٢) ديوان المتنبي ٣: ٣٣٦، وروايته: «.. والطبع...».

وَرَأَيْناكَ – وفَّقنا اللّه وإيَّاك – لـمَّا وَصَلْتَ إلى قول المعرِّي(1):

[الطويل]

فَبُـعْـداً لِهَـذا الـجِـسْمِ يا روحُ مَـسْلَكاً
وبُعْـداً لـهـذا الرُّوحِ يا جِـسْم سـالـكاً
تَوَاصَلْتُـمـا فـاسْـتَـحْـدَثَ الوَصْلُ مْنكمـا
عَـجَـائـبَ كـانـتْ للرِّجـالِ مَـهَـالِكَا

[13/أ] // فأنكرتَ علينا في بعض كَلامنا أنَّ الرُّوحَ طَاهر شَريفٌ، والجسمَ دونَه مَواتٌ لا يقَعُ عليـه تَكْليفٌ، وكَتَبتَ في الطَّرّة: صوابه: مَـوْجـودٌ شَـريف، وكَـيف حـدثت باقترابهما خطيئة، وهو قول بقدم الأَعْراضِ، أو مَجَاز لا يَعدمُ انتقاضاً(2).

وهذا كـلامٌ أوَّلُ ما يُنْتـقـدُ منْه فَسـادُ الإعرابِ بتَـركِ نصْبِ «الانتـقـاض» ووجْـهُـهُ الانتصابُ. وبعد ذلك نقول: كـيفَ أنكَرْت قولنَا: إنَّ الروحَ طاهرٌ شريفٌ، وقـد طهره اللّه – تَعالى – وشرفهُ وكرَّمَه على النفس، وقدَّمه في القرآن المنزَّل علينا، وفي كـتبه المتقدِّمة لنا؟ أما في كـتابنا العزيز فإنَّه نَسبَ الشرَّ إلى النفْس فقال: ﴿**إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**﴾ [يوسف ١٢: ٥٣]، ولم يقُل إن الرّوحَ لأمارة بالسوء وذكَر أن النفْسَ هي المُثَابة المُعَاقبةُ فقال تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾ [المدثر ٧٤: ٣٨]، وقال عزَّ من قائل: ﴿**أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ**﴾ [الزمر ٣٩: ٥٦]. ولم يقل في الرّوحِ شَيئاً من هذا، بل قدَّسه وشرَّفه بأن أضافَه إليه فقال في آدم – عليه السلام –: ﴿**وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي**﴾ [الحجر ١٥: ٢٩]، ولم يقل: ونفخْتُ فيه من نَفْسي. وقـد أجمعَ المسلمونَ على الاستعاذة باللّه من شرورِ أنْفسهم لا من شُرورِ أرْواحهم، فهذا ما في كتابنا العزيز، وملتنا الحنيفيَّة التي شرَّفنا اللّه بها.

وأما فـي مِلَلِ غيـرِنـا؛ فـذكَـر وهْـب بن مُنبِّـه(3) أنَّه وجـد فـيـمـا قَـرأَهُ من

(1) اللزوميات ٢: ١٥٤.

(2) في الأصل: «انتقاض»، وسينبه المؤلف عليها في الفقرة التالية.

(3) هو وهب بن منبّه الصنعاني، أبو عبدالله (ت ١١٤هـ): مؤرخ، عارف بالإسرائيليات، معدود في التابعين، ولادته ووفاته في صنعاء. ترجمته في: الأعلام ٨: ١٢٥.

التوراةِ وكُتبِ اللّه المنزلة انَّ اللَّهَ - تَعَالى - قال: إنِّي خلَقتُ آدمَ وركَّبت بدنَهُ من أَرْبَعة أشياءَ، ثـم جَعَلتُها وراثةً في وَلدهِ وذريَّته، تنْشأُ في أجْسادِهمْ وينمُون عليها إلى يوم القِيَامةِ؛ وذلك أني ركَّبتُ جَسَدَه من رطْب ويابسٍ، وسخنٍ وباردٍ؛ وذلك أني ركَّبتُه من ترابٍ وماءٍ، ثم نفخت فيه نَفْساً وروحاً، فيُبوسة جَسده من التّراب، ورُطُوبتُه من الماءِ، وحرارتهِ من النفْس، وبرودته من الرّوح، وذَكَرَ كَلاماً طَويلاً قال فيه: فَمن النفْسِ تكونُ حدّته وخفّتُه ولَعبه ولَهْوه، وضَحكُه وسَفَهُه، وخداعُه وشُكْرهُ، وعنفه وخَرَقُه. ومنَ الرُّوح يكونُ حلْمهُ وَوَقارُه، وعَفَافُه وحَيَاؤُه، ونَقَاؤه وصَفَاؤه، وكَرَمُه وصِدْقه، ورِفْقُه وصَبْره، فَنَسبَ إلى النفْس الأمورَ المذْمومةَ، وإلى الروح الأمورَ المحمودَةَ. // [١٣/ب] فَصَارت الرّوح بظاهرِ ما ذكَرْناه أشرفَ من النفْسِ، وذلك خلافُ ما يقوله المتَفَلْسِفون؛ لأن النفْس عندهم أشرفُ منَ الرُّوح، فكان الشيء المسمَّى في الفلسفة نفْساً هو المُسمَّى في الشرائع روحاً. وهذا مَجَال ضيِّق لم يكنْ بنا حاجَة إلى الخوْضِ فيه لولا ما رَأَيناهُ من إنكارِك علينا وصْفَ الرّوح بالطَّهارة. وكذلك توهّمك أن فيما قاله المعرِّي، القول بقدم العَرض تَوَهُّم فاسدٌ، وكلامُكَ فيه منْتَقضٌ.

وَرَأَيْناكَ - وَفَّقنا اللّه وإيَّاكَ - قَدْ قلت: إن تَفْريقَنا بين الزَّمان والدَّهر تحكُّمٌ، وإنَّ لكَ في ذلك تَحْقيقاً ذكرتَه في كتاب «المقْسط»، فليتَنا رَأَيناه حتى نَرَى ما قلت في قول اللّه - عزَّ وجل -: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج ٢٢: ٤٧] وقوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج ٧٠: ٤] فمن أي قِسْم يُعَدُّ هذان اليوْمَان؟ أمنْ قِسْم الدَّهر أم من قِسْم الزَّمان؟ ووجدنا النبي - صلى اللّه عليه وسلم - قَدْ ذَكرَ الدَّهْر في قوله: «لا تَسبوا الدَّهْر فإن اللّه هو الدَّهْر»(١)، ولم يذكر الزمان.

وكذلك قالت العَربُ للذي يقول بالدَّهْر: «دَهْري» بفَتح الدَّال، وللمسنِّ: «دُهْريّ» بضم الدَّال، ولم يقولوا: «زَمَنيّ». وقالوا: لا أَفْعَلُه دَهْرَ الدَّاهرين، ولم يقولوا زَمَن الزَّامنين، ولا زمن الزَّمنين. ولعلَّ كتابَ «المقْسطِ» سَيقَعُ إلينا فنرى ما تَضمَّنهُ إن شاءَ اللّه.

---

(١) الحديث في فتح الباري ١٠/ ٤١٥، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٦٢، حديث رقم ٥٣٢.

وَرَأَيْناكَ – وَفَّقَنا اللّه وإيَّاكَ – قَدْ أنكرتَ علينا قولنا: إن المعرِّيَّ كانَ لا يَرى أكْلَ اللَّحم، ويعتقدُ أن ذبحَ الحيوانِ من الظُّلْم. وذكَرت أنه إنَّما كانَ يمتنعُ من أكْلِه لعلَّة بجسْمه. ويدُلُّ على خلاف ما قلته استفاضَةُ الخبر بذلكَ عنه، وما في شعْرِه منه. بَلْ كان يغلو في ذلك ويُفْرطُ، حتى إنه كانَ ينكِر أكْلَ البيضِ واللَّبن ونحوهما مما يختصٌّ بالحيوان كقوله في صِفة الدِّيكِ – وهي قصيدة قد أنْشَدنَاها وَشَرَحْنَاها – أولها(١):

[الطويل]

أيا ديكُ! عـدّتْ من أياديكَ صَيْـحـةٌ
بَعْـثـتَ بهـا مَـيْتَ الكَرَى وهو نائمُ

يقول فيها مخاطباً الديك:

ولو كُنْتَ لي مـا أُرْهِفَتْ لك مُـدْيةٌ
و لا رامَ إفطَاراً بـأكْلِـكَ صَـائِمُ
ولم يُغْلَ مَـاء كَي تُـمَـزَّقَ حِلْيـةٌ
حَبَـتْكَ بأَسْناها العُـصُورُ القـدائمُ // [١٤/أ]
ولا عمْتَ في الخَمْرِ التي حَالَ طعمُها
كـأنَّك في غَمٍّ من السَّـيْل غـائمُ

وكقوله وهو يخاطِبُ الحَمَامة:

[الطويل]

أعِكْرِمَ(٢)! إنْ غنَّيتِ أَلْفَـيت نَادباً
فـلا تَتَـغنَّي في الأَصَـائل عِكْرِمَـا
بنظْمٍ شَـجَـا في الجـاهليَّـة أهلَهـا
وراقَ مع البَـعْثِ الحَنيفَ المخَضْـرَمَـا
وقـد هاجَ في الإسْـلام كلّ مـولَّدٍ
وأطربَ ذا نسْكٍ وآخـرَ مُـجْـرِمَـا

(١) اللزوميات ٢: ٢٦٨.

(٢) اللزوميات ٢: ٢٩٤. العكرمة: الحمامة، وأجراها مجرى العلم فرخَّمها.

لكِ النّصْحُ مِنّي لا أُغـاديك خـاتلاً
بمَكْرٍ ولكنّي أُغـاديكَ مُكْرِمَـا
إذا ما حذرتِ الصقر يَوْماً فَحَاذري
أخا الأُنْسِ أيَّامَاً وإنْ كَانَ مُحْرِمَا
يَصُوغُ لكِ الغَاوِي قلادةَ هَالِكٍ
منَ الدم تجني وَجْدكِ المتَضَرِّمَا
وكمْ سَحَتَتْ كَفَّاهُ مثلَك في ضُحَىً
شَبِيْبَتَها إذْ لمْ ترَ الدهرَ مُهْرِمَا
وراعَ بقصٍّ منْ جَنَاحَيْكِ آمناً
فَظَلَّ على الرِّيشِ النُّهوضُ مُحَرَّمَا
وقد يُبْرِمُ الحينَ القضاءُ بناشئٍ
يُرَاوِحُ خَيْطاً شَدَّه بكِ مُبْرَمَا
كَمَا قَيَّضَ السُّلْطانُ حَلَّ جُناته
لِيَقْتصَّ منْهُ، أَوْ لِيَغْرَمَ مَغْرَمَا
فزوري وَبارَ القفرِ منْ كلِّ وَابِرٍ
وإلا فرُومي خَلْفَ ذلكَ مَخْرَمَا
بحيثُ تُوَافِينَ الصَّحَابيَّ مُعْوِزاً
منَ الناسِ، والماء السمائيَّ خِضْرِمَا
وحُلِّي ثِقَافي إنْ أَطَقْتِ بُلُوغَه
فأَفْني لديه عُمْرَكِ المتَصَرِّمَا

وكقولهِ يُنْكرُ أَكْلَ البَيْضِ في قصيدة قَدْ أَنْشَدَها(١):

[الوافر]

وَمَا الظَّبَيَاتُ منّي خَائِفَاتٍ
أَرُحْنَ مَعَ الأَصَائِلِ أَمْ رَبَضْنَهْ

(١) اللزوميات: ٣٥٨.

فَــــلاَ تَـأْخُـــــذْ ودائعَ ذات رِيْـشٍ
فَـــمَـــالك أيُّهــا الإنْسَـــان بَضْنَـهْ

وله أشْعارٌ كثيرةٌ في مثْل هذا المنزع.

وأخبرني أبو الفَضْل البَغْداديّ: سَمِعْنا في شعْره: لـمَّا مرض أبو العَلاءِ مرضه الَّذي ماتَ فيه، وكانَ ذلكَ في سنة ثمانٍ وأربعين وأربعمائة، وكانَ قَد بَلَغَ ستاً وثمانين سنة، ودَخَل عليه الطَّبيبُ وَرَأى ما به منَ الضَّعْف، فلمَّا خَرَج قال لأَهْله: لو أكل الَّلحْم لرجعتْ إليه قُوّته وتماسكَتْ، وإلاَّ فَهُو هَالكٌ، فَسهَّلوا عليه ذلك فأُخْبَر بما ذَكَر الطَّبيبُ وقيل له: ما عليك في أكْل الَّلحْم حتى تَتَراجع قوّتكَ ثم تستمرَّ بعد ذلك على مذْهَبكَ؛ فأنزل ذلك منزلةَ أكْل الميْتة عنْدَ الضَّرورة، فأجاب // إلى ذلك، ثم سَمعَ صوتَ دجاجةٍ تسْتغيثُ، فقال: ما لها؟! قالوا نُريد ذَبْحَها، ويُصنعُ لك منها طَعامٌ. فقال: ناولوني إياها، فأخَذَها ولـمَسَها، فوجدَها تَرْعُدُ، وقَلْبُها يخفقُ. فقال: إن لم تبقَ نفْسي في جِسْمي إلا بَهلاك هذه النفْس، فَلاَ أَبْقَاها اللَّه! خَلُّوا عنها. [١٤/ب]

وهكذا رأيناك قد أنْكرت علينا قولنا: إنَّ ذا النُّون الأَخْميميَّ الزاهدَ منَ الباطنيَّة. وقلت: الباطنيَّة لفظة تَقعُ على الزَّنادقة و«ذو النون»رَجُلٌ فاضلٌ، وهذه اللفْظة لا تقعُ على الزنادقة فقط، كما قلت، بل هي في الحقيْقة لفظة يَصحّ أن يُسمَّى بها كل من خَالفَ الظَّاهريَّة. إلا أنَّ هذه اللفْظةَ جُعلتْ لَقَباً للقرامطة والإسماعيْليَّة وغلبتْ عليهم. وهمْ قَوْم يُظْهرون محبَّةَ علي - رضي اللَّه عنه - والتَّشيّع له ويزْعُمون علم الباطن وأسرارَ القُرآن والشَّريعة، وَيقْسمون الأشياءَ إلى ناطقٍ وصَامت، والأدوار: دورَ سَتْر ودَوْر كَشْف، ولهم مذاهبُ سخيفة. ولأبي بكر الباقلانيّ كتابٌ في الردِّ عليهم(١).

وقد نزَّه اللَّه - تعالى - ذا النون عَنْ أن يكونَ منهم؛ فإنَّ كُفْرَ هذه الفرقَة لا يخْفى على من له أدْنَى بَصَر. وإنما أردنا بقولنا المذْكور أنه كان ممَّن يقولونَ بالباطن مع قوله بالظاهر، وكانت له مُشَارَكَةٌ في العلوم القديمة مع خَيْره وفَضْله. والصُّوفية كُلها تقول بالباطن، إلا أن منهم من كان يُفْرطُ في ذلك إفْراطاً يخْرجُه إلى الكُفْر، نَعُوذُ باللَّه من الخذْلان.

(١) محمد بن الطيب البغدادي، كان مضرب المثل في الذكاء والفهم، وإماماً ثقة بارعاً، له كتب في الرد على المعتزلة والخوارج وغيرهم. توفي سنة ٤٠٣هـ. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩٠-١٩٣. واسم كتابه: «كشف الأسرار وهتك الأستار». انظر: البداية والنهاية ١١/ ٣٥٠، وإعجاز القرآن للباقلاني: ٤٣، ٤٤.

وَرَأَيْناك – وفَّقنا اللّه وإيَّاكَ – قد عارضَتْنَا في أشْياءَ من العُلوم النظريَّة: مِثْلِ مخالفتكَ لنا في الدَّهْرِ والزَّمانِ، وإثْبات إرادةِ الإنْسَانِ، وقولنا إنّ النَّفْسَ جوْهرٌ باقٍ لا يهلكَ بهَلاك الأجْسَامِ ونحو هذا ممَّا يمتدُّ فيه باعُ الكَلامِ، كأنَّك نَقِمْتَ علينا أنْ لم نقْتَصِر في هذه الأمور النَظريَّةِ على مذْهب الأشْعَريَّة، ولو شِئْتَ لأجَبْناك عنها كما فَعَلْنا بالأمور الأدبيَّة فاستْدللنا(١) ببعضٍ على بعض.

واعلمْ بأنَّ اتباعَ النَّاسِ على آرائهمْ ليسَ بواجبٍ ولا فَرْضٍ، ولا سيَّما بمنْ ينزِّه نفسَهُ عن أن يكونَ من أَهْلِ التَّقْليد الذين يُنَادُوْن // من مكَانٍ بعيد. وليسَ إمْسَاكُنا عن القَوْل في هذه الأشْياء والخَوْضِ فيها جهْلاً منَّا بأغراضِهَا ومَعَانيها، ولكنَّها أمورٌ نكْتَفي بالإشارةِ والتَّلْويحِ عن الإبانةِ والتَّصْريحِ، فَنَحنُ نَطْويها على غرِّها، مخافةَ أن تدنِّسَنا بعرِّها(٢)، وليسَ يخْفَى التعَسُّفُ والإنْصافُ، ولا يَعْلمُ ما في الخُفِّ إلا اللّه والإسْكَافُ. [١٥/أ]

وكذلكَ رأَيْناك قد عِبْتَنا بذكْرِنا في هذا الشرح بعْضَ الفَلاسفة المتقدِّمين من الطَّبيعيّينَ والإلهيِّين، وذلكَ أَمْرٌ قد اضْطرْرنا إليه؛ إذْ كانَ شعْر هذا الرجُلِ يَبْعثُ عليه، لأنَّه سَلَكَ بشعْره غير مَسْلك الشُّعراء، وضَمّنهُ نُكتَاً منَ المذاهب والآراءِ، وأرادَ أن يُريَ النَّاسَ معرفَته بالأخْبارِ والأنْسَابِ، وتَصرّفهُ في جَميع الآدابِ. ولم يَقْتصرْ على ذكْرِ مذاهبِ المتشرِّعين حتى خَلَطها بمذاهب المتَفَلْسفين؛ فتارةً يُخرِجُ ذلكَ مَخْرجَ مَنْ يردُّ عليهم، وتارةً يخرجُهُ مَخْرج مَنْ يميلُ إليهم، وربَّما صَرَّح بالشيءِ تَصْريحاً، وربما لوَّحَ به تَلْويحاً. فمن تَعَاطَى تَفْسير كلامه وشِعْره، وجَهلَ هذا من أَمْرِه، بَعُدَ عن معرفة ما يومئُ إليه، إنْ ظنّ أنَّه عثَر عليه؛ ولهذا لا يُفَسَّرُ شِعْرُه حقَّ تَفْسيره إلا من له تَصرّفٌ في أنْواع العُلُوم، ومُشَارَكَةٌ في الحديثِ منْها والقديمِ، فَلَمْ يكن بدٌّ من ذِكْر المعَاني التي أَوْمَأ إليها، وحَامَ فكْرُه عليها، كمثل ما أنشدناه من قوله(٣):

---

(١) طمس الجزء الأخير من الكلمة، ولعلَّ الصواب ما أثبته.

(٢) الغرّ: الخداع، أو كل كسر مثنٍّ أو في ثوب أو جلد. والعَرّ: الجَرَبُ، ورجل عَرٌّ: أجرب. القاموس المحيط (عَرر، غرر).

(٣) الأبيات في شرح المختار، ق٣٨، ب١-٣، ص١٤٢ و١٤٣. المبتزّ: الكوكب الذي يستولي على الدرجة الطالعة من نصبة ولادة المولود. الكُذْخَذاه: دليل عمر المولود. الهَيْلاج: دليل عمر المولود في حياته من فقر وغنى. اليَنَم: نبت أغبر تسمن عليه الإبل. الخذو: الاسترخاء في النبت والأذن. النصبة: هيئة الفلك التي يكون عليها حين أخذ الارتفاع.

[السريع]

أَزْرَى بكَ المُبْتزُّ يا بائِسَاً
وخَالفْتَ هَيْلاجَكَ الكُذْ خُذَاهْ
فَطَالَ منْكَ العُمْرُ في شِقْوةٍ
كالينَمِ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ خَذَاهْ
كأنَّما النَّصْبةُ قد أَوْمَأتْ
للفَقْرِ والبُؤْسِ وقَالَتْ: خُذَاهْ

فهذه قطعة لا تَبينُ إلا بذكْرِ مذاهبِ المنجِّمين.

ونحو قوله[1]:

[السريع]

شَكْلٌ غَدَا يَجْذبُه شَكْلُه
كالأَرْقَمِ المرْهوبِ من مُنْكَزِهْ
تَشَاكَلا في البَرْد فاسْتَجْمَعا
والبَرْدُ يُدْني الشَّيء منْ مَرْكَزِهْ

وهذه القطْعةُ لا تَبين إلا بذكْرِ مذَاهبِ الطَّبيعيِّينَ.

ونحو قوله[2]:

[البسيط]

يا ليتَ شِعْري! وهَلْ لَيْتٌ بنافعةٍ
ماذا وَرَاءَك أمْ مَا أنْتَ يا فَلَكُ؟
كَمْ خَاضَ في أمركَ الأقوامُ واجْتَهَدُوا
قِدْماً، فَمَا أَوْضَحُوا حَقّاً ولا تَرَكُوا

---

(١) البيتان في: شرح المختار، ق٤٠، ب١ و٢، ص١٤٥. الأرْقم: نوع من الحيَّات. المرهوب: المخوف. المنْكَز: اللذع.

(٢) لم أقف على الأبيات في آثاره، وذكرت منسوبة إليه في: مجلة رسالة الإسلام، ع٥٩، ص٧٣.

شَـمسٌ تَغِـيبُ ويقْـفُـو إثْرَهَا قَـمَـرٌ
ونُورُ صُـــبْحٍ يُوافي بَعْــدَهُ حَلَكُ / /

[١٥/ب]

طَحَنتَ طَحْنَ الرّحَى من قَـبْلنا أُمَـمـاً
بـانُـوا ولـم يَـدْرِ خَـلْـقٌ أيَّـةً سَـلَـكُـوا

وقــال: إنَّكَ طَبْعٌ خَــامِسٌ نَفَـــرٌ
عَـمْـري لقـدْ زَعَـمُـوا بُطْلاً وقد أفِكُوا

رامُـوا سَـرائرَ للرحْــمَنِ حَـجَّـبَـهـا
مَـــا نـالَـهـنَّ نـبـيٌّ، لا، ولا مَـلَـكُ

فهذه قِطْعةٌ تحْوج إلى ذكْر الفلاسِفَة فِي الـخَلاء والملاءِ، وتنازعهم في الفَلَكِ، هل هو من الطَّبائع الأرْبَعِ أو طبيعةٌ خامِسَة.

وكذلك قوله(١):

[الطويل]

وقَــالَ أناسٌ مــا لأمْــرٍ حَــقِــيْـقَــةٌ
فـمـا أثْبَـتُـوا يومْـاً شَـقَـاءً ولا نُعْـمَى

فهذا بَيْتٌ يُحْوِجُ إلى ذكْر مذاهِبِ السُّوْفَسْطائِّيين.

وكذلك قوله(٢):

[الطويل]

وشَكَّكَ في الإيْجَـابِ والنَّفْي مَـعْـشَـرٌ
حَيَارَى جَرَتْ خَيْلُ الضَّلالِ بهمْ سُعْمَا

ففي هذا إشَارةٌ إلى اخْتلافِ الفَلاسفةِ في إثْباتِ الهُويَّة ونفْيها، وهي من العِلْم الإلهي

---

(١) البيت في: شرح المختار، ق٧٨، ب٥، ٢٢٠/١. قال ابن السِّيْد تعليقاً على البيت: «هذا قول السُّفْسَطائيَّة الذين يبطلون الحقائق، ويقولون بتكافؤ الأدلة». شرح المختار/ ٢٢٠١.

(٢) البيت في: شرح المختار، ق٧٨، ب٥، ١ج/ ٢٢١. السُّعْم: السريعة، ويريد أن جماعة من الفلاسفة تشعَّبت آراؤهم في النفس والإيجاب، فأبطل بعضهم النفي وأثبت الإيجاب، وأثبت بعضهم الإيجاب وأبطل النفي.

ذَكَرها أرُسْطَاطاليس في كتابه (في ما بعْدَ الطَّبيعة) فلا بُدَّ فيها من ذكر المتَفَلْسفين المتنازِعين في هذه المسْألة، كَأرُسْطَاطَاليسَ، وأقْراطِيسَ، وديوجَانيسَ، [وزَينون وأركفانيس][(١)] ونحوهم. وهذه مَسْألة لم يتكلَّم فيها أحَد عَلِمْناه منْ متكلِّمي المسْلمين.

ونحو قوله[(٢)]:

[الطويل]

مَكَانٌ ودهرٌ أحْرَزا كلَّ مُدْرَكٍ
وَمَا لَهُما لَوْنٌ يُحَسُّ ولا حَجْمُ

فهذه إشارة لا يفْهمها إلا من رأى اختلافَ النَّاسِ في المكَانِ والزَّمانِ[(٣)]، وما حقيقة كلٍّ واحدٍ منها.

وكذلك قوله[(٤)]:

[الطويل]

ونحْنُ غُواةٌ يَرجمُ الظَّنَّ بَعْضُنا
ليُعْلَمَ مَا نورُ الكَواكبِ والرَّجْمُ

فهذا بيت يحوج إلى الكلام في الآثار العُلْوية واختلاف النور[(٥)] في الكَوَاكبِ، هل هو ذاتيٌّ لها أمْ مُسْتعارٌ من نُورِ الشَّمْسِ.

وكذلك قَوْله[(٦)]:

[الوافر]

لَنَا شَرَفٌ يُنيفُ عَلَى الثُرَيّا
وتَغْشَى دونُه الحَدَقُ الجُحَاظُ

---

(١) زيادة عن الانتصار/ ٤٩.

(٢) البيت في اللزوميات ق٣، ب١، ج٢/ ٢١٨، وشرح المختار، ق٩٠، ب، ١/ ٢٥٨١.

(٣) طمس بعض الكلمة.

(٤) اللزوميات، ق٣، ب٢/ ٢١٨٣.

(٥) طمس بعض الكلمة.

(٦) شرح المختار، ق٤٦، ب١-٣/ ١٥٨١. أناف: أشرف. الجحاظ: البارزة. حرام: هوحرام بن عثمان أحد وضاعي الحديث. والوُحاظي: هو أبو سعيد الوُحاظي، وهو من وضّاعي الحديث أيضاً. انظر: شرح المختار١/ ١٥٦، ح١.

الأشكال: الأشكال المنطقية التي تدور عليها المقاييس، وهي ثلاثة عند المناطقة.

كَــشَــالِثَــةِ الدَّوائرِ لا حَــرَامٌ
رَوَى فــيــهــا المـحَــالَ ولا وُحَــاظُ
وأنــتَ كَــــرابعِ الأشْكَالِ يُـؤْبـى
وتُـنْكِرهُ المسَـــامِعُ واللِّحَـــاظُ

فهذهِ القطْعةُ فيها إِشَارةٌ إلى عُلُوم شتَّى، فقوله: «كثالثةِ الدَّوائر» يَتعلَّق بعلم العَروض، وقوله: «ولا حَرام روى فيها المَحَال ولا وُحَاظ» يتعلَّق بعلم رجال الحديث، و«أنتَ كَرابعِ الأشْكالِ» يتعلق بعلم المنْطق. // [١٦/أ] فَمِثْل هذا لا يَفْهَمُه ولا يقْدرُ على تَقْسيمهِ إلا من له بَصَر بهذهِ العُلُومِ الثَّلاثةِ، وقد جَمَع فيها بينَ عُلومٍ حديثةٍ وعلوم قديمةٍ، ولا بدَّ في مثْل هذا من ذكْر الأشْكَال المنْطقيَّة الَّتي يدوْر عليها البرهانُ المْنطقيّ وهي على مَذْهبِ أَرُسْطاطالِيْسَ إمام هذهِ الصِّناعة ومَذْهب جميعِ أهل المنْطقِ، وهي ثلاثةٌ إلا جَالينوس فإِنَّه زَادَ فيها شَكْلاً رابعاً وظَنَّ أنه قد أَتَى بزيادةٍ، والَّذي توهَّمَهُ مُضَمَّن في الأشكال الثلاثة.

ونحو قوله(١):

[الوافر]

مَــقَــالٌ كــالأئِمَّــةِ عنْدَ قَــوْمٍ
رَأوا منْهم عَليَّــاً والحُــسَــيْنا

وقوله(١): أَحَدُ الخَمْسةِ الَّذينَ هُمُ الأغْـ.. ـراضُ في كُلِّ مَنْطقٍ والمعَانِي.

وقوله(٢):

(١) شروح سقط الزند، ج٢،ق١، ص٤٤٥. ومراده بالخمسة: النبي محمد ﷺ وعلي، والحسن والحسين وفاطمة، رضي الله عنهم أجمعين.

وفي هذا البيت إشارة إلى قول أحد شعراء الشيعة:

تولَّيتُ بعْد اللهِ في الدِّين خمْسة نبيّاً وسِبْطَيْه وشَيْخاً وفاطِما

انظر: شرح المختار /١٦٦. ويسمَّى القائلون بذلك المخمِّسة.

(٢) اللزوميات، ق٥٥، ب٧، ج٢/٣٠٣، والرواية فيه: «لاتعش...».

[الخفيف]

لا تَكُنْ مُـــجْـــبِـــراً ولا قَـــدَرِّياً
واجْـــتَـــهِـــدْ في تَوَسُّطٍ بَيْن بَيْنا

وقوله(١):

[الخفيف]

مُـــغِـــيْـــرِيَّة ورزَامِـــيَّـــةٌ
وبُتْـــرِيَّة كلُّهُمْ قَـــدْ لَغَـــا
وعُـــتْـــبِـــيَّـــة ومـــيْـــمّـــيَّـــةٌ
أطاعَتْ شَـــيَـــاطينهـــا النَّزَغَـــا
وقَـــالُوا سِـــوَانا حِـــمَـــارِيَّة
وكلُّهـم مـــثْلَ شَـــاءٍ ثَغَـــا

فهذهِ الأبْياتُ تحوجُ إلى ذكْرِ فرقِ الشِّيعةِ كالقطعيّة والمغيريَّة والرزاميَّة، والبَتْرِيَّة، والعُتْبيَّة، والميميَّة، والغُرابية، والصالحيّة، والسبئية، و[المخمسة](٢)، وتُحوِجُ إلى ذكْرِ الجَبْرِيَّة والقدريّة(٣).

وكذلكَ قَوْله(٤):

[الطويل]

وقَـــال بأحْكَامِ التَّنَاسُخ مَـــعْـــشَـــرٌ
غَلَوا فَأجَازُوا النَّسْخَ في ذَاكَ والرَّسْخَا

---

(١) شرح المختار، ق٤٩، ب١-٣، ج١/ ١٦٣.

(٢) التكملة عن الانتصار/ ٥١. وهذه أسماء فرق من فرق الشيعة. انظر: شرح المختار ١/ ١٦٤، والغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية ٣٠، ١٠٤، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٠٦.

(٣) هما فرقتان من فرق المعتزلة.

(٤) اللزوميات، ق٤، ب٥، ١/ ١٨٩، وشرح المختار، ق٣٠، ب٥، ١/ ١٣٣.

فهَذَا البابُ لا يفْهمُه ولا يُفَسّره إلا من عَلمَ مذاهبَ القائلينَ بالتَّناسخ، وقولهم: إنه أربعة أنواع: نُسُوخ ومُسُوخ وفُسُوخ ورُسُوخ[١]، وله أَيْضاً أشْعَارٌ في مُنَاقَضةِ الأشْعريّة لم نرَ لذكْرها وَجْهاً، ولأجل هَذا صَار شعْرُ هذَا الرجُل ديوانَ علوم، من حَديثٍ وقديمٍ، وإنَّما تَكلفنْا شرْحَه لـمَّا رأيْنا النَّاس يخْبِطونَ فيه العَشْواءَ، ويُفَسّرونه بغَيرِ الأغْراضِ التي أراد والأنْحَاء.

ولو اسْتقبلنا من الرأي فيه ما اسْتَدْبرناه لما تعرَّضْنَا للكلامِ في شعْرِهِ ولا شَرَحْناه، لقُبح ذكْره، ولما نُعِيَ عَلَيْنا منْ تفْسيرِ شعْرِه، ولكنْ سَبَقَ السَّيفُ العَذَل، وخُلِقَ الإنْسانُ من عَجَل، ولو تكلّف[٢] غيْرُنا منْ شَرْحِه ما تَكَلَّفْناهُ لقَصَّرَ عن مَدَانا الَّذي بَلَغْناهُ، // [١٦/ب] ولأَكْثَر تصحيفَه وتَحْريفَه، ولم يبْلُغْ مُدَّنا فيه ولا نَصيفَه، ونحن نَسْتَعيذُ[٣] باللَّه من الزَّلَل، ونَسْأَلُه التَّوفيقَ لصَالِحِ العَمَل، إنَّه المرجُوّ والمؤمَّلُ، وهو حَسْبُنا ونعْمَ الوَكيلُ.

[كَمُل الجزءُ والحمْدُ للَّهِ ربِّ العَالمينَ[٤]، وصلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبيِّ الكَرِيمِ وعَلَى آلِهِ وذريَّتِهِ أَجْمَعيَن وسلَّم تسْليماً كثيراً إلى يوم الدين][٥].

---

(١) النسوخ: ما ينسخ في أجساد الآدميين، كانتقال الروح من جسد إنسان إلى آخر. والفسوخ: النقل من أرواح الآدميين إلى البهائم والطيور. والمسوخ: ما يمسخ في دواب الأرض كالأفاعي وغيرها. والرسوخ: ما يمسخ في أنواع النبات والشجر.

(٢) طمس بعض الكلمة.

(٣) طمس بعض الكلمة.

(٤) ليس في الانتصار.

(٥) زيادة عن الانتصار/ ٥٢.

الرسالة الثانية *

الفرق بين الاسم والمسمَّى

* نشرت هذه الرسالة أوَّل مرَّة في مجلة مجمع اللغة العربية، مج٤٧، ج١، ١٩٧٢م، بتحقيق أحمد فاروق. ثم نشرت بتحقيقي على نسخة خطية واحدة – ولم أكن على علم بالنشرة الأولى – في مجلة التراث العربي، ع٩٦، ٢٠٠٤م. وعلمت من الأستاذ الدكتور صلاح كزارة – حفظه اللّه – أنها نشرت في مجلة (ZAL) الألمانية، ولم أقف عليها.

بِسْمِ اللَّه الرحْمَنِ الرحيمِ

صلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّدٍ النبيِّ الكَريمِ وآلِهِ

مَسْأَلة تَتَّصِلُ بهذا الكِتَاب

قال الفَقيه النَّحْويُّ أبو مُحَمَّدٍ عبداللَّه بنُ مُحَمَّد بنِ السِّيْد البَطَلْيوسِيّ - رَحِمَهُ اللَّه -:
الحَمْد للَّه الَّذي منَّ علينا بالهُدَى وأنْعَمَ، وعلَّمَنا ما لم نكُنْ نَعْلَمُ، وصلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّد وآلِهِ وسَلَّم: سألتني - أعزَّكَ اللَّه بالتَّقْوى، وجَمَع لك خَيْرَ الآخرة والأُولَى - عمَّا كَثُرَ فيه خَوْضُ الخائضِينَ من أَمْر الاسْم والمُسَمَّى، وقلت: كَيْفَ يصحُّ أنَّ أَحَدَهُمَا هو الآخَرُ، وذلكَ مُحَالٌ في الظاهِر، لأنَّ العبارةَ غَيْر المعَبَّر عنه باتّفاقٍ؟ ولو صَحَّ أن يكُونَ الاسْمُ هو المسَمَّى لوجَبَ أن يَرْوَى من قَالَ: ماءٌ، ويشْبعَ منْ قال: طَعَامٌ، ويحتَرِقَ من قال: نَارٌ، ويموتَ منْ قالَ: سُمٌّ، كما قالَ ابنُ جِدَارٍ(١):

[المخلَّع]

هَيْهاتَ يا أُخْتَ آل بَمٍّ غَلطْت في الاسْمِ والمُسَمَّى

لو كَانَ هذا وقيلَ: سُمٌّ ماتَ - إِذْنْ - منْ يقولُ: سُمَّا

ولَعَمْري! لقد جرْت في القَضيَّة، وملْتَ مع العَصَبيَّة، فإنِّي لا أَعْلَمُ أَحَداً من أَصْحابنا قال: إنَّ العبَارةَ هي المعبَّرُ عنه، فيلزمُ من قولِهِمْ ما أَرَدتَ أن تَقُول. وإنَّما قالوا: إنَّ الاسْم هو المسمَّى على وجْهٍ غير الوجْه الَّذي ذَهَبْتَ إليه، حَسَبَ ما تراهُ من كتَابنا هذا وتَقفُ عليه.

وقد تأمَّلْتُ القولَيْن على شِدَّة ما بينَهما من التَّبَايُنِ والتَّنافُر، فَوَجَدْتُ كلَّ واحدٍ منْهما [يصحُّ](٢) من وجه غير الوجه الذي يصحُّ منه الآخر، وقسَّمْتُ الكَلامَ في ذلكَ على // أربعة أبواب: [١٧/أ]

الأولُّ منها: أَذْكُرُ فيه كَيْفَ يكونُ الاسمُ غيرَ المسَمَّى. والثَّاني: أَذْكُرُ فيه كَيْفَ يكونُ الاسْمُ هو المُسَمَّى. والثالثُ: أذكر فيه كَيْفَ يكونُ المسَمَّى هو التَّسْمية.

(١) هو جعفر بن جدار كاتب الأمير والكاتب ابن طولون (٢٧٠هـ). والبيتان من قصيدة طويلة له في العقد الفريد ٥/ ٣١١-٣١٣. وبمّ: بلدة في كَرْمان من بلاد فارس. معجم ما استعجم ١/ ٢٧٩ (بمّ).

(٢) قدر كلمة مطموسة في التصوير، ولعلَّ الصواب ما أثبتّه.

والرابعُ: أَذْكُرُ فيه كيفَ يكُونُ الشَّيءُ الوَاحدُ مُسَمًّى منْ جهَةٍ وتَسْمِيَةً من جهةٍ أُخْرى. وأنا أَسْأَلُ اللّهَ العَوْنَ على ما أَنْويه، والتَّجاوزَ عمَّا عَسَى أن يقَعَ من الخَلَلِ فيه، إنَّه وَليُّ الفَضْلِ ومُسْديه، لا ربَّ غيرُه.

البَابُ الأوَّلُ

(في تَبْيين كيفَ يكونُ الاسْمُ غيرَ المسَمَّى)

هَذَا النَّوع أشْهرُ الأنواع الأربَعَة عنْدَ الجُمْهور؛ فلذلكَ قدَّمْنَا القَوْل فيه. اعْلَمْ أنَّ الاسْمَ الَّذي يُقَالُ: إنَّه غَيْرُ المسَمَّى هو الاسْمُ الَّذي يُرادُ به التَّسْميةُ والعبَارَةُ عن المعْنَى الَّذي يَرُومُ المتكلِّم تقريره في نفْس مَنْ يُخَاطِبُه، وهذا الاسْم هو المرادُ بقولهم للرجل: ما اسْمُكَ؟ وعرِّفْني باسْمك لأنَّه لَيْسَ يريدُ أنْ يُعْلمه بذاته ما هي؟ وإنَّما يلْتَمسُ منه أن يُعْلمَهُ بالعبَارة المعبَّر بها عنه، المشَارِ بها إلى ذاته، وكذلك قولُهم: مَحَوتُ اسمَ زَيْدٍ من الكتاب، وأَثْبَتُّ اسمَه في الدِّيوان، فالاسْم في هذا كلِّه غَيْر المسمَّى اضطراراً، لأنَّ اللفظةَ لَيْست الشَّخْصَ الواقعَ تحْتَها. والاسْمُ والتَّسميةُ في هذا الكتَاب لَفْظان مُترادفَان عَلَى معنى واحد، كما يُقَال: سَيْف، وحُسَام، وصَمْصَام. والاسم هَهنا - وإنْ كانَ يُفيد ما تُفيدُه التَّسمية - فبينَهُما فرقٌ؛ وذلكَ أنَّ التَّسْميةَ مَصْدرٌ منْ قولك: سمَّيْتُه أُسمّيه تَسْميةً، فأنا مُسَمٍّ، وهو مُسَمًّى. كذلك: سوَّيْتُه أُسَوِّيه تَسْويةً، فأنا مُسَوٍّ، وهو مُسَوًّى. والاسمُ ليْسَ بمصْدَر، لأنهُ يُرَادُ به الألفاظُ المعبَّرُ بها عن الأشْياء، كـ «زَيْدٍ» و«عَمْروٍ»، «جَوْهرٍ»، و«عَرَضٍ». يدلُّكَ على الفَرْق بينَهُما أنَّ التَّسْميةَ تعْمَلُ عَمَلَ الفعْل والاسم لا يعْملُ عَمَلَ الفعل. أَلا تَرىَ أنَّك تَقُول: عَجبْتُ من تَسْميةِ «زيد» ابنَه كَلْباً، كَمَا تقول: عجبت من تسوية زيد الثَّوب، ولا تقول: عجبْتُ من اسْم زيدٍ ابنه كلْباً كما تقول: عجبْتُ منْ قَوْت زَيْدٍ عيالَه - بفتح القاف - فإنْ ضَمَمْتَ «القاف» لم يجُزْ، لأنَّ القَوْت - بفتح القاف - مصْدر قاتَه، يقُوتُه، قَوْتاً، والقُوتُ - بضمٍّ // القاف -: الطَّعَامُ نَفْسُه، فَجَرى مَجْرى [١٧/ب] الاسْم في الامْتنَاع من العَمَل، لأنَّه نَوْع من أنواعِ الاسْم.

فَممَّا جاءَ من هَذَا الباب قولُه تَبَاركَ وتَعَالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف ١٠: ١٨٠]. يريدُ التسميات. ومن ذلك قولُه صلَّى اللّه عَلَيْه وسلَّم(١): «للّه

---

(١) صحيح البخاري بشرح الكرْماني١٢/ ٥٦، ٢٥/ ١١١، الحديث رقم٢٥٤٩، و٦٩٤٣، والجامع الصغير، الحديث رقم٢٣٦٦، و٢٣٦٧، و٢٣٦٨، وهداية الباري ١/ ٢٠٠.

تسعةٌ وتِسْعون اسْماً، مَنْ أحْصَاها دَخَلَ الجنَّة». ولو كَان الاسْمُ – ههنا – المسمَّى لكانَ اللَّه تِسْعةً وتِسْعينَ شَيْئاً، وهذا كفرٌ بإجماع.

ومنْ هَذَا البابَ قَوْلُ عائِشة للنبيِّ – عَلَيه السَّلام –: «واللَّهِ – يا رَسُولَ اللَّهِ: ما أهجُرُ إلا اسمَك»(١).

ومنه قَوْلُ النَّابغةِ:

[الكامل]

نُبِّـئتُ زُرْعَـةَ والسَّفـاهةُ كَـاسْـمِـهـا
يُـهْـدي إِلـيَّ غَـرَائـبَ الأشْـعَـارِ(٢)

ومنه قَوْلُ الرَّاجز(٣):

[الرجز]

سَـمَّـيـتُـهَـا إِذْ وُلِدتْ تموتُ(٤)

وقولُ الآخَرِ(٥):

[الطويل]

وسمَّـيـتُـهُ يحْـيَى لِيَـحْـيـا فلمْ يكُنْ
لِردٍّ قَـضَـاءِ اللَّه فـيْـه سَـبِـيْـلُ

ولو كَانَ الاسْمُ – هنا – هو المُسَمَّى، لَوَجَبَ أنْ يموتَ مَنْ سمِّي «يموتُ»، ويَحْيَا من سمِّي «يحيى».

ومنه قَوْلُ عليٍّ – رَضِيَ اللَّه عنه –:

---

(١) مسند أحمد ٦/ ٥١، وصحيح مسلم٤/ ١٨٩٠، الحديث رقم ٢٤٣٩.

(٢) ديوان النابغة الذبياني: ٩٧، وروايته: «..... يهدي إليَّ أوابدَ......». والمثبت رواية الأصمعيّ وأبي عبيدة. وزُرْعة: هو زُرْعة بن عمرو بن خُوَيلد. قال ابن السكِّيت: «والسَّفاهة كاسمها: اسمُ السفاهة قبيحٌ، وهي قبيحة كاسمها».

(٣) يدعى الراجز أبا فرعون، ولم أقف على ترجمة له، وقد ذكره صاحب تاج العروس (موت).

(٤) البيت أحد ثلاثة أبيات في: جمهرة اللغة ٢: ١٦ (ربت، زمت) وتاج العروس (موت) – تموت: امرأة سمَّاها أبوها بذلك.

(٥) البيت لمحمد بن عبدالله بن كناسة الأسديّ، وهو في: الصناعتين: ٣٦٠، والإشارات والتنبيهات: ٢٩٠ مع اختلاف يسير في رواية عجزه، ومعاهد التنصيص ٣: ٢٠٨ مع اختلاف في الرواية أيضاً.

[الرجز]

أَنَا الَّذي سمَّتنِ أُمِّي حَيْدَرَهْ(١)

وهَذَا النَّوْعُ كثيرٌ في القُرآنِ، والحديثِ، وكلامِ العرب، يُغْني ما ذكرْناهُ عن الإكْثَارِ فيه.

الباب الثاني

(في تبيينِ كيفَ يَصحُ أنْ يُقَال: إنَّ الاسْمَ هو المسمَّى)

اعلمْ أنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُقَال: إنَّ الاسْمَ هو المسَمَّى على معنى [أنَّ](٢) العبَارةَ هي المعبَّرُ عنْه، وأنَّ اللفْظَ هو الشَّخْص، فإنَّ ذلكَ مُحَالٌ لا يُتَصَوَّرُ في الذِّهْنِ، وإذا ثَبَتَ هَذَا سَقَط اعْتراضُ مَنْ قَالَ: إنَّه يَلْزَمُ منْ ذلكَ أنْ [يَحْتَرقَ](٣) فَمُ مَنْ قالَ: نارٌ، ويشبَعَ من قال: طَعَام، وصحَّ أنَّ الاعْتراضَ جَهْلٌ منه أو مُغَالَطَة. ولكن يُقَال: الاسْمُ هو المُسَمَّى على مَعَانٍ ثلاثةٍ: منها ما يَجْري مَجْرى المجَاز، ومنْها ما يَجْري مجْرى الحقيقة.

الأوَّل منها: أنَّ [العلَّة](٤) التي أَوْجبتْ وَضْعَ الأسْماءِ على المسَمَّيات إنَّما هي مَغيبُها عَنْ مشاهدة الحواس لها. ولو كَانَت الأشْياءُ كلُّها بحَيْث تُدْرِكُها الحَواسُّ لم يُحْتَجْ [إلى](٥) الأَسْماءِ، ولكنْ لمَّا لم تمكنْ مُشَاهَدة الأشْياءِ كلِّها احْتَاجَ مَنْ شَاهَدَ [شيئاً](٦) // أنْ يخبِرَ عَنْه مَنْ لمْ يُشَاهِدْه، فأَوْجَبَ ذلك وَضْعَ الأسْماءِ باتّفَاقٍ، أو [١٨/أ]

---

(١) صدر بيت لعلي – كرَّم الله وجْهه – وعجزه:

.... أضربُ بالسيفِ رؤوسَ الكَفَرهْ

والبيت في تهذيب اللغة ٤: ٤١٠، والصحاح (حدر)، وشرح ديوان الحماسة: ١١٥، ٢٩٧، ٤٠٧، ٦١١، ٦٤٢، ٨٦٩، ١٠٧٨، والاقتضاب: ٣١٥، والأمالي الشجرية ٢: ١٥٢، والروض الأُنف ٢: ٢٤٢، والتذييل ١/ ٢٢٧/ ب، وهمع الهوامع ١: ٨٦، وخزانة الأدب ٢: ٢٥٣، ونتائج التحصيل ٢: ٧٦٨، والدرر اللوامع ١: ٨٦. وصدره في شرح الجمل ١: ١٨٩، وشرح الكافية: ٢: ٤٣. وكتب البيت في الأصل «سمتني»، بالياء، وبه يختل وزن البيت.

(٢) الكلمة مطموسة في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٣) الكلمة مطموسة في الأصل، وهي مفهومة من السياق.

(٤) الكلمة مطموسة في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٥) الكلمة مطموسة في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٦) الكلمة مطموسة في الأصل، والسياق يقتضيها.

لمعْنى آخَرَ على الخلاف في ذلكَ، فقيلَ: رجلٌ، وفَرَسٌ، وحِمَارٌ، ونحو ذلكَ. فَصَارتْ هذه الأسْماءُ تَنوبُ في تَصوّر المعَاني في نُفُوس السَّامعين مَنابَ المسَمَّيات أنْفُسِها لو شاهَدوها. فإذا قَالَ القَائلُ: رَأَيْتُ جَمَلاً، تُصورّ منْ هذا الاسْمِ في نفْس السَّامعِ ما كان يُتَصَوّر منَ الـمُسَمَّى الواقعِ تحتَه لو شَاهَدَهُ. فلمَّا نابَ الاسمُ منْ هذا الوجْه مَنابَ المسمَّى في التصوُّر، وكان المتصوَّر من كلِّ واحدٍ منْهُما شَيْئاً واحداً، جَازَ منْ هذا الوجْه أنْ يُقَال: إنَّ الاسْم هو المسَمَّى على ضَرْبٍ منَ التّأويل، وإنْ كنَّا لا نشُكُّ في أنَّ العِبَارةَ غَيرُ المعبَّرِ عَنْهُ، فَهَذا وَجْه.

والوجْهُ الثَّاني: أكْثرُ ما يُتَبيَّنُ في الأسْماءِ الَّتي تُشْتقّ للمُسَمَّى من مَعَانٍ مَوْجُودة فيه، قائمة به، كقَوْلنا لمنْ وُجدَتْ فيه الحَيَاةُ: حَيٌّ، ولمنْ وُجدَتْ فيه الحَركَةُ: مُتَحرِّكٌ، ونَحْو ذلك. فالاسْم في هذا النَّوعِ لازمٌ للمُسَمَّى، يرتَفعُ بارْتِفَاعه، ويوجَدُ بوجُوده. ألاَ تَرَى أنَّ الحَيَاةَ إذا بَطَل وجُودُها من الجِسْم بَطَل أنْ يُقالَ له: حَيٌّ، وإذا بَطَل أنْ يقَال له: حيٌّ بَطَل أن تكونَ به حَيَاةٌ؟! وكذلك إذا بَطَل وجُود الحَركَةِ في الجِسْم بَطَل أنْ يقَال له: مُتَحرِّك، وإذا بَطَل أن يُقَال له: مُتَحرِّك بَطَل أن تكونَ فيه حَركَةٌ؟ فيجوزُ من هذا الوجْه أيضاً أنْ يُقَالَ: إنَّ الاسْمَ هو الـمُسَمَّى، إذا كانَ يُوْجَد بوجُوده، ويرتَفعُ بارْتفاعه على ضَرْبٍ منَ التَّأْويل، وإنْ كنَّا لا نَشُكُّ أَنَّ العبَارةَ غَيْرُ المعبَّرِ عنه.

والوجْهُ الثَّالثُ: أنَّ العَرَبَ قَدْ تذْهَبُ بالاسْمِ إلى المعْنَى الواقعِ تَحْتَ التَّسْمِيَة، فيقولونَ: هذا مُسَمَّى زيد، [أي](١) هذا الـمُسَمَّى بهذه اللفْظَة الَّتي هي: الزايُ، والياءُ، والدَّالُ.

ويقولونَ في هذا المعنى: هذا اسْمُ زَيْدٍ، فَيَجْعَلونَ الاسْمَ والـمُسَمَّى في هذا البابِ مترادفَيْنِ عَلَى المعْنَى الواقعِ تَحْتَ التَّسْمية، كما جَعَلوا الاسْمَ والتَّسْمية في البَاب الأوَّل مترادفَيْن عَلَى العِبَارة. وهذا بابٌ طريف(٢) منْ كَلامِ العَرَبِ يَحْتَاجُ إلى فَضْل نَظَر، ويجيءُ في كَلام العَرَب على ضرْ(٣) بَيْن: أَحَدهما: صُرِّحَ فيه بلفْظ الاسْمِ حتَّى بانَ لمتأمِّله. والثاني: لَمْ يُصَرَّحْ / / فيه بلفْظِ الاسْمِ، ولكنَّه مَوْجُودٌ من طَريقِ المعْنَى. [١٨/ب]

(١) زيادة عن طبعة المجمع.

(٢) طمس نصف الكلمة في الأصل المخطوط.

(٣) طمس نصف الكلمة في الأصل المخطوط.

فممَّا صُرِّحَ فيه بلفظِ الاسْمِ قولُ ذي الرِّمَّة(١):

[البسيط]

كـأنَّهـا أمُّ سَـاجي الطَّرْفِ أَخْـدَرَها
مُـسْـتـودَعٌ خَـمَـرَ الوَعْـسَـاءِ مَـرْخُـومُ
لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلا مـا تَـخَـوَّنَهُ
داعٍ يناديه باسْمِ الـمَـاءِ مَـبْـغُـومُ

وَصَفَ غَزَالاً اسْتَوْدَعَتْه أمُّه في الخَمَر، وهو كلُّ ما يُواري الإنْسَانَ من شَجَرٍ وغيرِه.

والوَعْسَاء: رَمْلَة ليِّنة. ومَرْخُوم: مَحْبوبٌ، يقال: أَرْخى عليه رَخْمَتَهُ أي: مَحَبَّته.

يقول: هو نَائمٌ في الخَمَر، لا ينتَبهُ من النُّعَاسِ إلاَّ إذا تَقفَّزته أمّه للرَّضَاع فصَاحَتْ به: يا ماءُ، وهو حكايةُ صَوْتِ الظَّبي. ويَعْني بالدَّاعي أمَّه. والبُغَام: صَوْتُ الظَّبْي. يقال: بَغَمت الظبْيةُ فَهْي باغِمَةٌ، والمدْعوّ به مبْغُومٌ به، فتقديره: يُنَاديه بِـمُسَمَّى الماء، أي: بالصَّوت المسمَّى بـ «مَاء»، فَوضَعَ الاسْمَ مَوْضِعَ المُسَمَّى، وصَارت الفَائدَةُ منْ قوله: يُنَاديه باسْم الماءِ ومنْ قوله: بالماءِ واحدَةً.

وقَدْ بَيَّن ذُو الرمَّة [ذلك](٢) في قصيدة أُخْرى فقال:

[الطويل]

فَـنَـادَى بِـهِ مـــاءٍ إذا ثَـارَ ثَـوْرَةً
أُصَـيْـبحُ نوَّامٌ يَقُـومُ ويُخَـرقُ(٣)

---

(١) البيت الأول هو البيت الخامس عشر من قصيدته المشهورة:

أأنْ ترسَّمت مِـن خرقاء منزلةً ماء الصَّبابة من عينيك مسجومُ

وهو في ديوانه ١: ٣٨٦. والبيت الثاني هو البيت الثامن عشر منها، وهو في شرح المفصل ٣: ١٤، وصدره في بدائع الفوائد ١: ٢٢، وعجزه في ١: ٢٠ ونسب إلى الأعشى، وهو في كتاب الشعر: ٣٠، والخصائص ٣: ٢٩، والإفصاح: ٨١، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٤١٨، والشيرازيات ١٥٠ / ب. الساجي: الساكن. أخْدَرها: حبسها مع ولدها. شبَّه المرأة بظبية أقامت على ولدها وتركت أُلأفها. يَنْعش: يرفع. تخوَّنه: تعاهده.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ديوان ذي الرمة، ق ١٣، ب ٣٩، ص٤٨٢، ورواية الديوان:

«......... أصيبح أَعْلى نقبة اللَّونِ أطرقُ». وهو في المخصَّص ٨: ٢٧، وشرح المفصل ٣:=

يريد بقوله: فَنَادى به مَاء ما أَرَادَ بقَوْله: يُنَاديه باسْم الماءِ سواءً ونحو من ذلك.
أيضاً قَولُ ذي الرمَّة يصِفُ إبلاً تَشْرَبُ الماءَ في الحَوْضِ:

[الطويل]

تَـداعَينَ باسْـمِ الشِّـيبِ في مُـتَـثَلِّمٍ
جَـوَانِبُـهُ مِنْ بَصْـرةٍ وسِـلامِ(1)

و«شِيبٌ»: صَوْتُ مَشَافِرِ الإبلِ إذا شَرِبَت الـمَاءَ، فمَعْنَى تَدَاعَتْ باسْم الشِّيب: تَدَاعَيْنَ بمسمَّى الشِّيب؛ أي: بالصوت الـمُسَمَّى شِيْباً.
وقد بيَّن ذلكَ الراعي بقوله:

[الطويل]

إذا مَـا دَعَـتْ شِـيْـبـاً بجَنبيْ عُنَيْـزةٍ
مَـشَـافِـرُها في مَـاءِ مُـزْنٍ وبَاقِلِ(2)

فَصَارَ قولُ الرَّاعي: إذا مَا دَعَتْ شِيْباً، وقولُ ذي الرمَّة تَدَاعين باسْمِ الشِّيْبِ يرْجعانِ إلى مَعْنَىً واحدٍ.
ومنْ هذا البابِ قَولُ لَبيدٍ:

[الطويل]

إلى الحَـوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّـلامِ عَلَيْكُمـا
ومَنْ يبْكِ حَـوْلاً كَامِـلاً فَقَـد اعْتَـذرْ(3)

= 14، كتاب الشعر: 30، وصدره في الخزانة 4: 345. والأُصَيْبح: الغزال الصغير. نادى به ماءٍ: حكى صوت الظبية: ماءْ ماءْ. والضمير في نادى عائد إلى الخِشفِ. النُّقْبة: اللون. والأطرق: الضَّعيف اليدين.

(1) ديوان ذي الرمة، ق 33، ص 1070، وكتاب الشعر: 35، والشيرازيات/ 142 أ، / 150 ب، وشرح المفصل 3: 14. والخزانة 1: 151. تداعين: أراد بها الإبل. باسم الشِّيب: صوت مشافر الإبل عند الشرب. المتثلِّم: الحوض المتكسِّر. البَصْرة: الأرض الرخوة لا حجارة ولا طين فيها، ويقال لها: كذَّان. سِلام: حجارة، الواحدة: سَلِمة.

(2) البيت في ديوان الراعي، ق 57، ب 15، ص 208، وروايته: «إذا ما دعتْ....».
وانظر تخريجه ثمة. وهو في كتاب الشعر: 34، وشرح المفصل 3: 14 من غير نسبة. والشِّيب: حكاية صوت جذب الإبل الماء.

(3) ديوان لبيد، ق 28، ب 7، ص214، وتأويل مشكل القرآن: 198، ومجاز القرآن 1: 16،=

تَقْديرُه: إلى الحَول، ثم مُسَمَّى السَّلامِ عليكما؛ أي: ثُمَّ الشَّيْءُ المسَمَّى سَلاماً عليكما، فصارتِ الفَائِدَةُ منْ قَوْلِه: ثُمَّ «اسْمُ السَّلامِ عليكما» مثلَ الفَائِدَةَ منْ قَوْل جَرير:

[الكامل]

يا أُخْتَ ناجِيَةَ السَّلامُ عَلَيْكمُ

قَبْلَ الرّحيلِ وقَبْلَ لَوْمِ العُذَّلِ(١)

[١٩/أ] // فالاسْمُ في هذه المواضِع هُوَ المُسَمَّى بعَيْنِه، وهما مُترادِفانِ على مَعْنى واحِدٍ، كما كَانَ الاسْمُ والتسْمِيةُ في البابِ الأوَّلِ.

وقد تأوَّلَ الناس في هَذه الأبْياتِ تأويلَيْن غير التَّأويلِ الَّذي ذَكَرْنَا: أحدهما: تأويلُ أبي عُبَيْدة مَعْمرِ بنِ المثنَّى(٢)؛ وذلك أنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إلى أنَّ الاسْم في هذهِ المواضِعِ زَائدٌ(٣)، والتَّقْديرُ عِنْدَه: تداعَيْن بالشِّيبِ وَداعٍ يُنَادِيْه بالماءِ وإلى الحَوْل، ثم السَّلامُ عليكما. والتَّأويلُ الثاني: حَكَاهُ ابنُ جِنّي(٤) عن أبي عَليٍّ الفَارسيّ، وهو أنّه كَانَ

= والخصائص ٣: ٢٩، والمفصَّل ٤٨، ومعاني القرآن ١: ٤٤٨، والمنصف ٣: ١٣٥، وتفسير القرطبي: ٢٠: ١٣، صدره فقط، وشرح المفصل ٣: ١٣، وبدائع الفوائد ١: ٢٠، وشرح الأشموني ٢: ٢٤٣، وهمع الهوامع ٢: ٤٩، ١٨٥.

(١) البيت السادس من قصيدة لجرير في ديوانه: ٩٣٩ وروايته: «يا أم.... قبل الرواح....».

(٢) مَعْمر بن المثنى، أبو عبيدة: من أئمة اللغويين، ولد في البصرة، وقرأ عليه هارون الرشيد شيئاً من كتبه. توفي سنة ٢٠٩هـ. بغية الوعاة ٢: ٢٩٤ و٢٩٥، والأعلام ٧: ٢٧٢.

(٣) يفهم ذلك من قوله في تفسير البسملة ١: ١٦: «بسم الله: إنَّما هو بالله، لأنَّ اسم الشيء هو الشيء بعينه». وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١: ٩٨. ونقل عن قطرب أن زيادة «اسم» هنا لإجلال ذكره تعالى وتعظيمه. وقال الأخفش: «اسم صلة زائدة زيدت ليخرج بذكرها من حكم القسم إلى قصد التبرّك، لأن أصل الكلام: بالله». معاني القرآن ١: ١٤٧. وقد خطأ المبرد أبا عبيدة، وقال: «والذي عندنا أنّ لبيداً أراد بقوله: «اسمُ السلام»: اسم الله – عز وجل – فقال الواسطي: السَّلام عندي هاهنا هو اللفظ الموضوع لتقضى الأشياء فتختم بها الرسائل والخطب والكتب والكلام الذي يستوفي معناه فليس لها مسمى غيرها، وهو مثل: حسب، وقط، وقد، الموضوعات لتقضى الأشياء وختم الكلام، فهي اسم لا مسمى له غيره». منتخب القبس/٥٩أ [عن مجاز القرآن ١: ١٦، ح ١].

(٤) الخصائص ١: ٣٠. قال ابن جني: «فأبو عبيدة يدَّعي زيادة (ذي) و(اسم)، ونحن نحمل الكلام=

يحمل هذه الأبياتَ على حَذْفِ المضَافِ وإقَامة المضَافِ إليه مُقامهُ، والتقْديرُ عنْدَه يناديه بِاسْم مَعْنى الماءِ، واسْمُ مَعْنى الماء هو الماءُ بعينه[1]. وكذلك تَداعَيْن باسْم الشّيبِ، أي باسْم مَعْنى الشّيبِ، واسْمُ مَعْنى الشّيبِ هو الشّيب بعينه. وكَذلكَ قَوْلُ لَبيدٍ: ثمَّ اسْمُ السَّلام تَقْديرُه عنده: ثُمَّ اسْمُ معْنى السَّلامِ، واسْمُ معْنى السَّلامِ هو السَّلامِ بعَيْنه، فتأوَّلها أبو عُبَيْدةَ على أنَّ في الكَلام زيادةً، وتأوَّلها الفَارِسيُّ أنَّ في الكَلامِ حَذْفاً، وهو ضدُّ قَوْلِ أَبي عُبَيْدةَ. والقَوْلُ الأول لا يوجبُ في الكَلامِ حَذْفاً وهو ضدُّ قَوْلِ أبي عُبَيْدةَ، والقَوْل: [الثَّاني لا يُوْجِبُ][2] زيادةً ولا حَذْفاً، فَهْو أَوْلَى بالتَّأْويل. فمما يمكنُ أنْ يُتَأوَّلَ على هذا قَوْلُه تَعَالَى: ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى**﴾[3] [الأعلى ٨٧: ١]، تَقْديرُهُ: سبِّحْ مُسَمَّى ربِّكَ، وكَذَلكَ قولُه تعالى: ﴿**مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا**﴾ [يوسف ١٢: ٤٠]، أي: مسمَّياتٍ[4].

وإنَّمَا قلْنا: إنَّ هاتَيْن الآيتَيْن يُمْكنُ تأويلُهُمَا على هَذا، ولم نَقُل: إنَّه لا يَجُوزُ غيرُ ذلك؛ لأنَّه يُمْكنُ تأويلُهُمَا على أنَّ الاسْم غَيْرُ المُسَمَّى، لأنَّ التَّسْبيحَ في الُّلغَة هو

= على أن هناك محذوفاً. قال أبو علي: وإنما هو على حد حذف المضاف، أي: ثم اسم معنى السلام عليكما، واسم معنى السلام هو السلام، فكأنه قال: ثمَّ السلام عليكما. فالمعنى – لعمري – ما قاله أبو عبيدة ولكنه من غير الطريق الذي أتاه هو منها، الا تراه هو اعتقد زيادة شيء، واعتقدنا نحن نقصان شيء؟!». وانظر: شرح المفصل ٣: ١٣ – ١٤.

(١) كتاب الشعر: ٣٣. وجعل أبو علي الاسم هو المسمَّى من باب الاتِّساع، لمصاحبته له، وكثرة الملابسة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق، ويبدو أنها طمست في التصوير.

(٣) نقل القرطبي عن ابن عباس والسُّدّي أن معنى «سبِّح اسمَ ربِّك الأعلى»، أي: عظم ربَّك الأعلى. وقال: «والاسم: صلة، قصد بها تعظيم المسمَّى». الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ١٣. وقال أبو حيان في البحر ١: ١٦: «وقد تأوَّل السُّهَيْليّ – رحمه الله – قوله تعالى: (سبِّح اسمَ ربِّك) بأنه أقحم الاسم تَنْبيهاً على أن المعنى سبِّح ربَّك واذكر بقلبك ولسانك حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان، لأنَّ الذكر بالقلب متعلَّقه المسمَّى المدلول عليه بالاسم، والذكر باللسان متعلّقه اللفظ». انظر: نتائج الفكر: ٤٥.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٩: ١٩٢. قال: «أي ما تعبدون إلا أصناماً ليس لها من الإلهية شيء إلا الاسم، لأنها جمادات».

التَّنزيه[١]، واسْم اللَّه الَّذي هو عِبارةٌ عنْه ينْبَغي أن يُنزَّه ويُكرَّم فلا يُذْكَر في المواضعِ الَّتي لا يَليقُ ذكْرُه فيها. ويكونُ التقديرُ في الآية الثانية إلا [أ][٢] صْحابَ أسْماءٍ، فحُذفَ المضَافُ، فهذا هو النَّوْعُ الذي صرَّحتْ فيه العرب، [بـ][٣] وَضْع الاسْمِ مَوْضعَ المسَمَّى. وأما النَّوع الثَّاني الَّذي لم يُصرَّح فيه بذكْر الاسْم إلا أنَّه مَوْجودٌ من طريق المعْنى، فمنْه قولُهم: «كَتَبْتُ اسْمَ زَيْدٍ»، فَلَيْسَ المرادُ أنَّه كَتَبَ اسمَ هذه اللَّفْظَةَ الَّتي هي الزَّاي والياءُ / / والدَّال، إنَّمَا يريدُ أنَّه كَتَبَ هذه اللَّفْظَةَ الَّتي هي المُسَمَّى الواقعُ تحتَها، فأقامَ اللَّفْظَةَ التي هي الاسم مقامَ المعْنَى الواقِع تَحْتَها، ولا يَصحّ تَأْويلُه إلاَّ على ذلك. وإن لم تقُلْ ذلكَ لزمكَ أنْ تجعَلُ للتَسْمية تَسْميةً، وللعبَارة عبَارةً. [١٩/ب]

وكذلكَ قولُهُمْ: «رأيتُ زَيْداً»، إنَّمَا يُريدُون رَأَيْتُ المعْنى الواقعَ تَحْتَ هذه اللَّفْظَة، وعلى هذا مَجْرى كَلام العَرَبِ وغَيْرهم. فلمَّا كانَ المُسَمَّى من هذه الجهة لا سَبيلَ إلى تصويره في نَفْسِ مَنْ تُخَاطبُه إلا بواسطة اسْمه، جَازَ من هذه الجهَة أنْ يُقَالَ: إنَّ الاسْمَ هو المُسَمَّى، وإنْ كَانَ العلْمُ محيطاً بأن اللَّفْظَ لَيْسَ المعْنَى الواقعَ تَحْتَه.

ومما أَضَافوا فيه المُسَمَّى إلى اسْمه الَّذي يُرادُ به التَّسْميةُ والعبَارةُ، وإنْ كَانُوا لَمْ يُصَرِّحوا فيه بالمُسَمَّى، ما حَكَاهُ ثعلبٌ[٤] عن ابْنِ الأَعْرابيِّ[٥] في قَوْلهمْ: «هَذَا ذو زَيْدٍ»[٦]، أي: صَاحِبُ هذا الاسْمِ. فهذا كقولهم: هو مُسَمَّى زَيْدٍ، أي: المُسَمَّى

---

(١) جاء في تاج العروس: «التسبيح: التنزيه. وقولهم: سبحان الله، بالضم: معناه تنزيهاً لله من الصاحبة والولد .... وقال الزجّاج: سبحان في اللغة: تنزيه الله عزّ وجلّ عن السوء». التاج (سبح).

(٢) طمس بعض الكلمة.

(٣) مطموسة في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٤) ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى الملقَّب بـ (ثعلب): إمام النحو الكوفي، كان ثقةً حجةً في العربية، عارفاً بالقراءات، توفي سنة ٢٩١هـ، من آثاره: فصيح ثعلب، ومجالس ثعلب. البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ٣٤، ترجمة: ٦٣. وانظر: مصادر ترجمته ثمة.

(٥) هو محمَّدُ بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي: نحوي لغوي، قرأ على المفضل الضبي، وسمع كثيراً من أعراب بني أسد وعقيل، وروى عنه ابن السكيت وثعلب وغيرهما. ولد سنة ١٥٠هـ وتوفي سنة ٢٣١هـ. ترجمته في البلغة: ٢٢٢، برقم: ٣١٨. وانظر: مصادر ترجمته ثمة.

(٦) قال المرتضى: «وقال ابن جني: وروى أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب عن العرب: هذا ذو زيدٍ، ومعناه: هذا زيدٌ، أي: هذا صاحب الاسم الذي هو زيد». الخصائص ٣: ٢٧، والتاج (ذو) ٤٠/ ٤٢٨.

بهذهِ اللفْظَة فَأَجْرَوْه مجرى قَوْلهم: «هذا ذُو مَالٍ». وعلى هذا قولُ الكُمَيْت:

[الطويل]

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ
نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ(١)

يريدُ المسمَّيْنَ بآل النَّبِيِّ.

ومثلهُ قَوْلُ الأَعْشى:

[البسيط]

فَكَذَّبوها بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهَا
ذُو آلِ حَسَّان يُرْدي الموْتَ والشَّرَعَا(٢)

أي: صبَّحَهُم المْسمَّون بـ(آلِ) حَسَّان.

ومثله قول جميل:

[الطويل]

بُثَيْنَةُ مِنْ آلِ النِّسَاءِ وإِنَّمَا
يَكُنَّ لأَدْنَى لا وِصَالَ لغَائِبِ(٣)

---

(١) البيت للكميت، وهو في شرح هاشميات الكميت ب ١٩، ص ٥١، والمحتسب ١: ٣٤٧، والمخصص ١٦: ٤٥، وشرح المفصل ١: ٣٤، ٥٤، ٣: ١٢، ١٥، والخصائص ٣: ٢٧، وفرائد القلائد ٣: ١١٢، وخزانة الأدب ٤: ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، واللسان والتاج (ظمأ، لبب، ذو، نسا). ذوو آل النبي: أي العلماء منهم وأصحاب الرأي. وأجاز أبو رياش القيسي أن يكون ذوو آل النبي وصلاً للكلام على حدّ قولهم: هذا ذو رجلٍ. تطلّعت: أشرفتْ. وقيل: إن المراد يا أصحاب هذا الاسم الذي هو ذوو آل النبي. انظر: تاج العروس (ذو) / ٤٠ ٤٢٩.

(٢) ديوان الأعشى: ق ١٣، ب ٢٠، ص١٥٣، والخصائص ٣: ٢٧. يزجي: يدفع ويسوق. والشَّرَع: مفردها شِرْعة، وهي الوتر الرقيق. وذو آل حسّان: أي الجمع الذين اطلق عليهم هذا الاسم، وهو: آل حسان. والبيت شاهد على إضافة الاسم الى المسمى.

(٣) البيت في الصاحبي: ٤٣٤ بلا نسبة، والخصائص ٣: ٢٧ ونسبه إلى كثيّر، ونقله محقق ديوان كثير في تخريجه قصيدة على هذا الروي، وقال: «وهو قد يقع بعد البيت ٦». وليس في ديوانه، ونسبه أبو حيَّان في البحر المحيط٢ / ٢٦٢ إلى جميل بثينة.

يريد: المُسَمَّيات بالنِّساء، فهذا كُلُّه شَبيهٌ بقوله تَعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾(١) أي سبِّحْ مُسَمَّى هذه اللَّفْظَة الَّتي هي الرَّبُّ، ومُسَمَّاها هو اللَّه [تعالى](٢).

وقد احْتَجَّ كَثيرٌ من أَصْحَابِنَا - رَحِمَهُم اللَّه تَعَالى - على أنَّ الاسْمَ هو المُسَمَّى بقولِ سيبَويه في كتابه: «وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ(٣) أُخذَتْ منْ لفظ أَحْدَاث الأَسْمَاء»(٤). وردَّ هذا كَثير من المتَكلِّمين وقالوا: هذا الكَلام ليْسَ فيه دَليلٌ قَاطعٌ على ما قالوه؛ لأنه يمكِنُ أن(٥) يُريدَ بالأسْماء: المُسَمَّيات، كما قلنا في هذا البَاب. ويمكنُ أن يريدَ أصْحابَ الأَسْماء فَحَذفَ المضَافَ وأقامَ المضَافَ إليه مُقَامَه. والذي // عندي في ذلك [٢٠/أ] أنَّ سيبويه لا يُنْكِر أنْ يكونَ الاسْمُ هو المسمَّى من جهة، ويكون غيرَه من جهة أخرى على ما قدَّمْنَا ذكره. وقد جَاء في كتابه الأمْران مَعاً فقال في آخر باب الفَاعِل الَّذي لم يَتَعدَّه(٦) فعْلُه إلى مَفْعول: «فالأسماء المحدَّثُ عنها، والأَمْثلةُ دليلٌ(٧) على ما مَضَى، وما لمْ يمضِ من المحدَّث به عن الأَسْماء، وهو الذّهابُ، والجُلوسُ، والضَّرْبُ. وليستْ الأمثلةُ بالأَحْداثِ، وما(٨) تكونُ(٩) فيه الأَحْداثُ ومعْنَى الأَسْماءِ»(١٠). فَظَاهِرُ كَلامه

---

(١) سبق تخريجها.

(٢) طمس أكثر الكلمة في الأصل المخطوط.

(٣) طمس بعض الكلمة في الأصل المخطوط.

(٤) الكتاب ١ : ١٢. قال ابن قيم الجوزية: «......... الاسم غير المسمى. وقد صرَّح بذلك سيبويه. وأخطأ من أضاف إليه غير هذا وادَّعى أن مذهبه اتحادهما. والذي غرَّ من ادّعى ذلك قوله: «الأفعال أمثلة....» وهذا لا يعارضُ نصَّه قبل هذا، فإنه نصَّ على أنَّ الاسمَ غير المسمَّى، فقال: الكلم: اسم وفعل وحرف» فقد صرّح بأن الاسم كلمة فكيف تكون الكلمة هي المسمَّى والمسمَّى شخص. ثم قال بعد هذا: تقول سمَّيتُ زيداً بهذا الاسم كما تقول علّمته بهذه العلامة. وفي كتابه قريب من ألف موضع أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمَّى».. بدائع الفوائد ١ : ١٦، وهو مأخوذ عن السهيلي في: نتائج الفكر: ٤٠.

(٥) سقطت الكلمة من الأصل المخطوط.

(٦) في الأصل: «يتعدّ»، والتصحيح عن الكتاب ١ : ٣٣.

(٧) في الكتاب ١ : ٣٤: «دليلةٌ».

(٨) في الكتاب ١ : ٣٤: «ولا ما يكون».

(٩) في الكتاب ١ : ٣٤: «تكون منه».

(١٠) في الكتاب ١ : ٣٤.

هذا أنّه أَوْقعَ الأَسْماءَ مَوْقع المُسمَّيات، لأنَّ الألفاظَ لا يُحَدَّثُ عنْها، ولا تُوصَفُ، بأنَّ الأَحْداثَ تَكُونُ منها، فهذا ما قاله في هَذَا الكتَاب. ثم قالَ في باب(١) تَسْمية الحُروف بالظُّروف وغيرِها من الأَسْماء: «وتقولُ إذا نَظَرْتَ في الكتَاب: هذا عَمْرو، وإنَّما المعْنَى هذا اسْم عَمْرو، وهذا ذِكْرُ عَمْرو ونَحْو هذا، إلا أنَّ هذا يَجُوز على سَعَة الكلام كما تقولُ: جَاءت القَرْيَةُ، وإنْ شئْتَ قلتَ: هذه عَمْرو، أَيْ: هذه الكَلِمَةُ اسْمُ عَمْرو»(٢).

فهذا نصٌّ جليٌّ بأنَّ الاسْم قد يكونُ عنْدَه غيرَ المسمَّى، فقدْ ظَهَر ممَّا أوردَناهُ من كَلامه أن الاسْمَ عنده قَدْ يكونُ المُسَمَّى وقد يكونُ غيرَه على ما تقدَّم من قولِنَا، وباللَّه التَّوفيق.

الباب الثالث

(في تبيين: كيف يكون المسمَّى بمَعْنى الاسْم الَّذي يُرَادُ به التَّسمية؟)

هذا البَابُ(٣) يُنْكِرُه أَكْثرُ مَنْ يَسْمَعُه ممَّن لم يَتَميَّز في مَعْرفة كَلام العَرَبِ حتى يتبيَّنَ له وجْهُهُ، وهو شَيْءٌ يَخُصُّ اللغةَ العَربيَّة، ولا يَكَادُ يُوْجَدُ في شَيْء من سائرِ الأَلْسِنة(٤)، ولا غَنَاء له في الغَرَض الَّذي يقْصدُه المتكلِّمون في الاسْم والمُسمَّى. وإنَّما ذكرنا هذا وشبهه لنَسْتوفيَ الكَلامَ في هذا الشَّيْء(٥) الَّذي قَصَدْنَاه.

اعلمْ أنه لا خِلافَ بين البَصْريِّين والكُوفيِّين - فيما أَعْلَمُه - أنَّ كُلَّ فعلٍ تَجَاوز ثَلاَثةَ أَحْرف فإنَّه يَجُوز أنْ يأتيَ مَصْدرُه على مِثالِ مفْعوله قياساً مُطَّرداً(٦)، كقولك:

---

(١) الكتاب ٣: ٢٦٧ - ٢٨٠.

(٢) الكتاب ٣: ٢٦٩.

(٣) طمس الجزء الأخير من الكلمة.

(٤) الألسنة: جمع لسان، ويجمع على ألسنة ولُسْن، ويراد به: آلة القول. ويطلق أيضاً اللسان على اللغة، ويجمع على السنة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم ١٤: ٤]، أي بلغتهم. انظر: تاج العروس (لسن) ٣٦/ ١١٣.

(٥) طمست الكلمة في الأصل المخطوط.

(٦) الكتاب ٤/ ٩٥: «فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضمّون أوّله كما يضمّون المفعول... يقولون للمكان: هذا مُخْرَجُنا ومُدْخَلنا، ومُصبحُنا ومُمسَانا، وكذلك إذا أردت المصدرَ...». وانظر: شرح المفصل ٦: ٥٣، والخصائص ١: ٣٦٧.

انْطَلَقَ انْطلاقاً، ومُنْطَلَقٌ، والمفْعُول: مُنْطلَقٌ به، وأَدْخل إدْخَالاً ومُدْخلاً، والمفْعُول مُدْخَل، ومَزَّقته تَمْزيقاً ومُمَزَّقاً، وسرَّحته تَسْريحاً ومُسَرَّحاً. قال اللّه تعالى: ﴿ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا ﴾(١) [النساء ٤ : ٣١] وقال: ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ ﴾(٢). وقالَ تَعالى: ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾(٣).

وقالَ جَرِيرٌ:

[الوافر]

ألمْ تَعْلمْ مُسَرَّحيَ القَوَافي
فَلا عيّاً بِهنَّ ولا اجْتِلاَبا / /(٤) [٢٠/ب]

وقال القُطَامي:

[البسيط]

ما اعْتادَ حُب سُلَيْمَى حينَ مُعْتادِ(٥)

وقالَ النابغة:

(١) النساء ٤ : ٣١. قرأ أبو عمرو وأكثر الكوفيين «مُدْخلاً» بضمِّ الميم فيكون مصدراً بمعنى الإدخال، ويكون المفعول محذوفاً، والتقدير: وندخلكم الجنة إدْخالاً. ويحتمل كونه بمعنى المكان فيكون مفعولاً. وقرأ أهل المدينة بفتح الميم فيكون مصدر (دخل)، ويجوز أن يكون اسم مكان ويكون منصوباً على أنه مفعول به، وتقديره: وندخلكم مكاناً كريماً وهو الجنة. الجامع لأحكام القرآن ٥ : ١٦١. وانظر: حجة القراءات: ١٩٩ — ٢٠٠، والدر المصون ٣ : ٦٦٥.

(٢) يونس ١٠ : ٩٣، والآية بتمامها: ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾.

(٣) سبأ ٣٤ : ١٩، والآية بتمامها: ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾.

(٤) ديوان جرير، ق ١٩، ب ٢٣، ص ٦٥١ وروايته: «ألم تُخبر بمسرحي»، والكتاب ١ : ٢٣٣، وتحصيل عين الذهب ١ : ١١٩، ١٦٩، والكامل: ٢٦١، والمقتضب ١ : ٧٥، ٢ : ١٢١، والخصائص ١ : ٣٦٧، والأمالي الشجرية ١ : ٤٢، واللسان = (جلب). ومُسَرَّحي: تسريحي. قال ابن الشجريّ: «.... إذا بنوا المُفْعَل بمعنى المصدر مما جاوز الثلاثة جاؤوا به على صيغة اسم المفعول، فقالوا: أكرمته مُكرَماً، ودحرجته مُدَحْرجاً.... قال جرير: [البيت]». الأمالي ١ : ٤٢. والكامل: ٢٦١.

(٥) ديوان القطامي: ٧٨.

[الوافر]

فَـــأَضْـــحَى فـي مَـــداهِـنَ بارِداتٍ
بِمُنْطَلَقِ الجَنُوبِ على الجِـــيَـــامِ(١)

وقالَ آخرُ:

[الطويل]

أُقَـــاتِلُ حَـــتَّى لا أرى لي مُـــقَـــاتَلاً
وأنْجُـو إذا غُمَّ الجَـبَـانُ منَ الكَرْبِ(٢)

ويُرْوى عن أبي حاتم أنه قال: قَرأتُ على الأصْمَعِيِّ شِعْرَ العجَّاج فلما انْتهيتُ إلى قوله:

[الرجز]

جَـأْبٌ تَرَى بِليْتِـهِ مُـسَـحَّجـا(٣)

ردَّ عَلي فقالَ: تَليله، قلت له: ما قرأتُ على أبي زيد إلاَّ هكذا. فقال: وما يكون «مُسَحَّج»، فقلت له: مَصْدر: فقال: هذا لا يجوز. فقلت له: ألمْ يقُلْ جرير:

[الوافر]

ألـم تَـعْـلـمْ مُـسَـرَّحي القَـوافي؟

فكأنه أرادَ تقليلَ ذلك وإنْكَارهُ. فـقلتُ له: قـد قـالَ اللّه - تَبَـاركَ وتَعَـالَى -:

---

(١) ديوانه ق ٣٠، ب ١٤، ص١٦١، ورواية الديوان: «فأضحت الجَهام» - المداهن: مناقع الماء في الصفاة. الجهام: الغيم الخفيف الذي سقط ماؤه. منطلق الجنوب: ممرّ ريح الجنوب.

(٢) نسب البيت إلى كل من مالك بن أبي كعب، وإلى ابنه كعب بن مالك، وهو في شعر مالك: ١٨٤، وهو في الكتاب ٤: ٩٦ منسوباً إلى مالك بن أبي كعب، وتحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ٢: ٢٥٠، وحماسة البحتري ٤٢، والأشباه والنظائر للخالديين ١: ١٧، والمقتضب ١: ٧٥، والخصائص ١: ٣٦٧، ٢: ٣٠٤. وشرح المفصل ٦: ٥٠، ٥٥، واللسان (قتل) - المُقَاتل: القتال قال الأعلم: «الشاهد فيه: (مُقَاتلاً) يريد قتالاً فبناه بناء المفعول، ويجوز أن يريد اسم الموضع، لأن المصدر والمكان يجريان على بناء واحد فيما جاوز الثلاثة». وانظر: شرح المفصل ٦: ٥٥.

(٣) ديوان العجّاج، ق ٣٣، ب ٧٩، ج ٢: ٥٣، وروايته: «.....تليله» وهو في الخصائص ١: ٣٦٦، والمزهر ٢: ٣٧٥ - ٣٧٦، واللسان (سحج). الجأب: الغليظ. والتليل: العنق، والليت: العنق أيضاً. مسحَّجاً: مقشّراً، يريد أن عنق حمار الوحش مقشَّر من كثرة قتاله الحمر الأخرى، ورواية الأصل (قليله)، وهو تصحيف (بليته).

﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ ٣٤: ١٩]، فَسَكَتَ[١]. وإنَّما أُوتيَ الأَصْمَعيُّ من ضَعْفِه في صِناعةِ النَّحْوِ، فقالَ على قِياس ما ذَكَرْناه: سَمَّيْتُه[٢]، أُسَمِّيه تَسْميةً ومُسَمّى، كما تقول: سوَّيْتُ الشَّيءَ أُسوِّيه تَسْويةً ومُسَوّى. وتقول: أعجبني مُسَمَّى ابنك عَمْراً، كما تقول: أعجَبَني تَسْميةُ ابنك مُحَمَّداً، فيكونُ الاسْمُ والمسَمَّى والتَّسْميةُ في هذا الباب ثلاثةَ أسْماءٍ مُتَرادِفة على مَعْنَى وَاحدٍ. ومن هذا البابِ قولُ الشَّاعرِ:

[الطويل]

فَلَوْ كَانَ في لَيْلى شَداً منْ خُصُومةٍ
لَلوَّيْتُ أَعْناقَ الخُصومِ الملاوِيا[٣]

يريد بالملاوي جمع «مُلَوًّى»، وهو مَصْدرٌ بمعْنَى التَّلْوِيةِ، كقوله: المسوَّى بمعْنَى التَّسْويةِ، وباللَّهِ التَّوفيقِ.

الباب الرابع

(في تبيين: كيف يكونُ الشَّيءُ الوَاحِدُ مُسَمًّى منْ جِهَةٍ وتَسْمَيةً من جِهَةٍ أُخْرى؟)

اعْلَم أنَّ قولَنا: اسمٌ، لَفْظَة تَجْري مَجْرى الجنْس والنَّوع، لأنَّها تَقَعُ على جَميع الأَلْفَاظِ الَّتي يُعبَّر بها عنِ المعَاني كَجَوهَر[٤]، وعَرَضٍ[٥]، ورجُلٍ، وفَرسٍ، وزَيْدٍ،

---

(١) انظر الخبر مع بعض التصرّف في: الخصائص ١: ٣٦٦ – ٣٦٧، والمزهر ٢: ٣٧٥– ٣٧٦، واللسان (سحج).

(٢) تفرد ثعلب بحكاية: «سمَّوته». اللسان (سمو).

(٣) تهذيب اللغة ١٣: ٤٧، واللسان (سدا) بلا نسبة، ونسبه ابن برِّي إلى مجنون ليلي وليس في ديوانه، وهو في ديوان قيس بن الملوَّح: ٣١٣، والتاج (شدا) صدره فقط.. وينشد البيت برواية: «الشّدا» و«الشذا». قال ابن منظور: «وأكثر الناس على أنه بالدال» – الشَّدا: الحدّ، الشدا: بقية الشيء، أو الشيء القليل. اللسان (شدا). وقال الزبيدي: «والشّدا:... حدّ كل شيء، لغة بالذال المعجمة أيضاً». التاج (شدو) ٣٨/ ٣٥٧.

(٤) الجوهر: يراد به الحقيقة والذات الموجودة القائمة بنفسها والماهيّة والحقيقة، ويقابله العَرَض، وهو الشيء الخارج من الحقيقة. وينقسم الجوهر إلى جوهر قديم، كالجوهر المجرَّد، وجوهر حادث، كالجوهر المادي. ويطلقه الفلاسفة بمعنى الموجود الذي يقومُ بنفسه. ومعنى القيام بنفسه أن يصحّ وجوده من غير محل يقوم به. كشاف اصطلاحات الفنون/ ٦٠٢، والكليات ٢: ١٦١.

(٥) العَرَض: معنى زائد على الذات، وهو ما لا يقوم بذاته، وهو الحالُ في الموضوع فيكون أخص من مطلق الحالِّ. الكليات ٣: ٢٢٩ – ٢٣٠.

وعَمْرو. كل واحد من هذه الألفاظ يقال له: اسمٌ، وهو تسميةٌ لما تحته من مَعْناه، فيكونُ بإضافته إلى الاسْم الَّذي فوقه مُسَمّى، ويكونُ بإضَافَته إلى المعْنَى الَّذي تَحْتَه تَسْميةً واسماً.

[٢١/أ] ومثال ذلك قولنا: «زَيْدٌ»، و// «إنْسَانٌ»، و«حيٌّ»، فإنَّك تَجدُ الإنْسانَ الَّذي هو واسطَةٌ بين «زَيْد» أو«الحَيّ» مُسَمَّى إذا كانَ يُقَال عليه: الحَيُّ، واسْماً إذا كان يُقَالُ: «زيدٌ»، وتجد «زيداً» و«الإنْسَانَ» – وإنْ كان أحدُهُما مُسَمَّى والآخَرُ اسْماً له – قد تَسَاويَا في أنَّهما مُسَمَّيان للحَيِّ إذا كانَ (الحيُّ) يُقَالُ على كلِّ واحدٍ منْهُمَا. وتجد الحيَّ الَّذي هو اسْمٌ للإنْسان، والإنْسَانَ الَّذي هو مُسَمَّى له قد تَسَاوَيَا في أنَّهمَا اسْمان لزيد، فَيَجُوزُ من هَذه الجهة أيْضاً أن يُقَال: إنَّ الاسْمَ هو المُسَمَّى على ضَرْبٍ من التَّأويل، وإنْ كانَ غيرَهُ منْ جهةٍ أُخْرى.

فهذا ما حَضَرني – أعزَّكَ اللَّه – من القَوْلِ في الاسْم والمسَمَّى. وأما الثَّمرَةُ والنَّتيجةُ منْ معْرفة الاسْم هل هو المُسَمَّى أو هُو غَيْرُه؟ فإنَّا أضربْنَا عن الخَوْضِ فيه لأنَّ غَرضَنا في هذه المقالة إنَّما كان تبيينَ كيفَ يُقَال: إنَّ الاسْمَ هو المسَمَّى، وكيفَ يُقَالُ: إنَّه غيرُه، وأنَّ كلَّ واحدٍ من القولين صَحيحٌ. ونحْنُ نحْمَدُ اللَّهَ – تَعَالَى – على نِعَمِه، ونَسْأَلُه المزيدَ من قِسَمِه، لا ربّ غيرُه، ولا مَعْبودَ سواهُ.

تمت المقالةُ في الاسم والمسمَّى والحَمْدُ للَّه رَبِّ العَالَمين، وصَلَواتُه عَلى مُحَمّدٍ.

الرسالة الثالثة

في تحقيق معنى لفظ (رب)

بسم الله الرحمن الرحيم

صلَّى الله على مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسلَّمَ أَفْضَلَ التَّسْليمِ

[. . . . .](١) المؤلفُ بهذا الكتابِ قراءةً منِّي عليهِ

قلتُ له:

قلتَ(٢) - رَضَيَ اللَّه عنْك -: سَأَلْتَ - أدامَ اللَّهُ عِزَّك(٣)، وحَرَسَ على النُّوبِ حَوْزَتَكَ، وملَّكَك [نوا](٤) صيَ النِّعَم، وبلَّغَكَ أَقَاصِي الهِمَمِ - عن قَوْلِ النَّحويين: إنَّ (رُبَّ) للتَّقْليل، وقلْتَ: كَيْفَ يَصِحّ ما قَالُوهُ(٥)، وكَلام العَرَبِ المَنْظُومُ والمَنْثُورُ(٦) يَشْهَدُ بضدِّ ما زَعَمُوهُ؟ لأنَّ القَائل إذا [قَالَ: رُبَّ عالمٍ](٧) لَقِيْتُ(٨)، ورُبَّ طَعَامٍ [طيِّب](٩) أكَلْتُ(١٠)؛ فإنَّما غَرَضُه أنْ يكثر مَنْ لَقِيَهُ منَ العُلَماءِ(١١) وما أكَلَهُ من الطعام الطيِّب؟ وكذلك قول امرئ القيس(١٢) / / : [٢١/ب]

(١) كلمة لم أستطع تبيُّنها، ورسمها يوحي بأنها «خبرني».

(٢) في ب: «قال الشيخ رضي الله عنه».

(٣) في ب: «أعزَّك الله، ويسرنا - وإياك - لما يرضاه»

(٤) مطموسة في الأصل.

(٥) مطموسة في ب.

(٦) «المنظوم والمنثور» مطموس في ب.

(٧) ما بين حاصرتين مطموس في ب.

(٨) في م، ب «لقيته».

(٩) زيادة من ب.

(١٠) في ب، م «أكلته».

(١١) في م: «للعلماء».

(١٢) البيت في ديوان امرئ القيس ١: ١٧٨ بشرح أبي سعد السكَّري (ت ٢٧٥هـ)، وشرح القصائد العشر: ٣٣، ب ١٠، وجمهرة أشعار العرب: ب١٤، ج١، ص٢٤٨. دارة جلجل: اختلف المؤرخون فيها، وذكروا فيها أقوالاً كثيرة، والمراد بالدارة: رملٌ مستدير في وسطه فجوة. ودارة جلجل هذه معروفة حتّى اليوم، وتعرف بدارة جَلاجل، وهي دارة واسعة تحفّ بها الجبال، وتتبع إدارة الدواسر، وفيها غدير تدفع فيه السيول، ولذا سماها بعضهم غدير جَلاجل أو دارة جَلاجل. معجم الأماكن الواردة في المعلقات العشر، ص١٨٨ - ١٩١، والخزل والدأل ١ / ١٧٠.

[الطويل]

أَلا رُبَّ يَـوْمٍ لَـكَ مِـنْهـنّ صَـــالِحٍ
ولا سِـــيــمَـــا يـومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

وقَالَ الأَعْشَى(١):

[الخفيف]

رُبّ رفدٍ هَرَقْتَـهُ ذلكَ اليَـومَ وأَسْـرى مِـن مَعْشَـرٍ أَقْتالِ

لا يَليقُ بِهما التَّقْليلُ؛ لأنَّ بيْتَ امرئ القَيْسِ بَيْتُ افْتِخَار بكثرة الأيَّام الصَّالحة الَّتي تنعَّم فيها بالنِّساءِ، وأنَّ يومَ (دارةِ جُلْجُل) كانَ أَجَلَّها وأحْسَنَها. وبَيْت الأعْشَى بيتُ مَدْحٍ، ولم يمْدَح الَّذي مَدَحَهُ بأنَّه أراقَ رِفْداً واحداً.

ومِثْل هذه(٢) الأَبيْاتِ - أدامَ اللَّهُ عِزَّك(٣) - حَمَلَ القائلينَ على أنْ يقُولوا: إنَّ (رُبَّ) للتَّكْثيرِ، مع أنَّ(٤) سِيْبَوَيْهِ قالَ في بَابِ (كَمْ)(٥): «ومَعْناهَا كَمَعْنى(٦) رُبَّ»، فَتَوهَّموا أنَّ مَذْهبَه أنَّها للتَّكْثير.

(١) ديوانه، ق١، ب٧١، ص٦٣، وهو في الإيضاح: ٢٥٢، ومجاز القرآن ١/ ٢٩٩، والمفصَّل ١٥٦، وشرح المفصّل ٨/ ٢٨، وشرح الجمل ١/ ٥٠٣، والبسيط/ ٨٦٥، ومغنى اللبيب/ ٨٦٤، وهمع الهوامع ١: ٩، وخزانة الأدب ٤: ١٧٦، والمقاصد النحوية ٣: ٢٥١، ونسبه إلى أعشى هَمْدان وليس في ديوانه. ويروى: «أقيال» - الأَقْيال: جمع قيل و(مِنْ معشر): صفة (أسرى) لأنه مجرور (ربّ) لعطفه على مخفوضها. ونقل ابن أبي الربيع عن الفارسي إجازته أن يكون (من معشر) متعلّقاً بـ (أسرى) نائباً مناب الصفة لإفادته ما تفيد الصفة. البسيط/ ٨٦٦، وشرح الجمل ١/ ٥٠٣ من غير عزو إلى الفارسي.

(٢) طمس بعضها.

(٣) في ب: «أعزك الله».

(٤) مطموسة في الأصل.

(٥) الكتاب ٢: ١٥٦.

(٦) في الكتاب ٢/ ١٥٦: «معنى ربَّ». وانظر موارد المسألة في: الكتاب ٢: ١٥٦، ٣: ١١٧، والمقتضب ٤: ١٣٩، والأصول ١: ٤١٦، والمسائل البغداديات: ٢٣٩، والإيضاح: ٢٥١، والأزهية في علم الحروف: ٢٥٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٣: ١٧٢ - ١٧٣، ٥: ٧٤، وشرح الكتاب ١: ١٣٧ - ١٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٠، والمقرّب ١: ٩٩، وشرح المفصَّل ٨: ٢٦، والإنصاف: ٨٣٢، وحروف المعاني: ١٤، واللمع: ١٥، والمقتصد ٢: ٨٢٨، ومعجم مقاييس اللغة (ربّ)، والصاحبي:=

وقَدْ كَانَ أَشْكَلَ عليَّ من أمْرِها قبْل فَوْتي في هَذه الصِّنَاعَة ما أشْكَلَ عَليك، وحَسِبتُ أنَّ أبا القَاسِم الزجَّاجيَّ[1] وأبا جَعْفر النَّحَاسَ[2] ونَحْوَهما من صِغار النَّحْويِّين غَلطُوا في ذلكَ، فَجَعلتُ أبْحَثُ عمَّا قَاله فيها جلَّة[3] النَّحْويِّين، فَوَجَدْتُ كُبَراءَ البَصْرِيِّين ومَشَاهيرَهم مُجْمِعينَ على أنَّها للتَّقْليل[4]، وأنَّها ضِدّ (كَمْ) في التَّكْثير؛ كالخَليلِ، وسِيْبَوَيْهِ، وعِيْسى[5] بن عُمَر، ويُونُسَ[6]، وأبي زَيْدٍ الأَنْصَاريِّ[7]،

= ٢٢٨، والأمالي الشجرية ٣/ ٤٦ – ٤٩، ٢/ ٥٦٥، ١: ١٧٩، والمفردات: ٢٧٠، والجنى الداني: ٤٤٠، ومغني اللبيب: ١٨٠ وما بعدها، والدر المصون ٤: ٦٠٢، ٧: ١٣٧، وارتشاف الضرب: ١٧٣٨، والمساعد ٢: ٢٩٥، وهمع الهوامع ٢: ٢٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢: ٢٢ وما بعدها.

(١) عبد الرحمن بن إسحاق: تلميذ أبي إسحاق إبراهيم الزجاج، وإليه نُسب، قرأ على أبي جعفر الطبري، وروى عن ابن دريد، ونفطويه، وابن السرَّاج، مات بطبرية سنة ٣٤٠هـ. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٥: ٤٧٥ (ت ٢٦٨هـ)، وبغية الوعاة ٢: ٧٧، ترجمة ١٤٧٩م.

(٢) أحمد بن إسماعيل المصري، رحل إلى بغداد وأخذ عن الزجّاج، قال الذهبي عنه: «كان من أذكياء العالم». مات غرقاً في النيل سنة ٣٣٨هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥: ٤٠١ ترجمة (٢٢٢)، وبغية الوعاة ١: ٣٦٢ (ترجمة ٧٠٣).

(٣) طمس بعضها.

(٤) المصدر السابق.

(٥) أبو عمر الثقفي، أخذ عنه الخليل والأصمعيّ، وأخذ القراءة عن عبدالله بن إسحاق، نحوي بصري ثقة. قال الذهبي «وأراه وهماً، فإن سيبويه جالسه، وأخذ عنه، ولعله بقي إلى بعد الستين ومئة» توفي سنة ١٤٩هـ. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٧: ٢٠٠ (ترجمة:٢٠)، وبغية الوعاة ٢: ٢٣٨، ترجمة رقم ١٨٨٠.

(٦) أبو عبد الرحمن البصري الضّبيّ ولاءً؛ أخذ عن حمّاد بن سلمة وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، توفي سنة ١٨٠هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء ٨/ ١٩١ (ترجمة ٢٩)، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٥، (ترجمة ٦: ٢٢).

(٧) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري: لغوي حافظ، روى عن أبي عمرو بن العلاء، ورؤبة بن العجاج، وأبي حاتم السجستاني وغيرهم. من تصانيفه: خلق القرآن، والنوادر، والمطر، توفي سنة ٢١٥هـ. ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٥٨٢.

وأبي عَمْرو بن العَلاء(١)، والأَخْفش سعيد بن مَسْعَدة(٢)، والمازني(٣)، وأبي عُمَر الجَرْمي(٤)، وأبي العَبَّاس المبرِّد(٥)، وأبي بَكْر بن السَّرَّاج(٦)، وأبي إسْحَاقَ الزجَّاج(٧)، وأبي علي الفَارسي(٨)، وأبي الحَسَنِ الرمَّاني(٩)، وابنِ جنِّي(١٠)،

---

(١) اسمه زَبَّان، ولد سنة ٧٠هـ، واشتهر بالقراءة فكان أعلم الناس بالقراءات والعربية. مات سنة ١٥٧هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء ٦: ٤٠٧ - ٤١٠ (ترجمة ١٦٧)، وبغية الوعاة ٢: ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) إمام في النحو، أخذ عن الخليل، ولزم سيبويه. قال عنه ثعلب: كان أوسع الناس علماً. توفي سنة ٢١٠ هـ ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٠٧ -٢٠٨، (ترجمة:٤٨)، وبغية الوعاة ١: ٥٩ (ترجمة ١٢٤٤).

(٣) هو بكر بن بقية، أبو عثمان المازني: إمام في العربية، واسع الرواية، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وروى عنه المبرد وجماعة، من آثاره: التصريف، وعلل النحو، والقوافي، وما تلحن فيه العامة. توفي سنة ٢٨هـ. ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٤٦٦.

(٤) صالح بن إسحاق الجرمي، أخذ العربية عن الأخفش، ويونس، وأبي عبيدة وكان أثبت القوم في كتاب سيبويه، وكان ورعاً. توفي سنة ٢٢٥هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٦١ - ٥٦٣ (ترجمة ١٩٣)، وبغية الوعاة ٢: ٨، ٩.

(٥) محمد بن يزيد الأزدي: أخذ عن المازني والسجستاني، وأخذ عنه نفطويه والصّولي، وغيرهما، وكان إماماً في النحو، فصيحاً. توفي سنة ٢٨٦هـ. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٣: ٥٧٦ - ٥٧٧ (ترجمة ٢٩٩)، وبغية الوعاة ١: ٢٦٩ (ترجمة ٥٠٣).

(٦) محمد بن السَّرِيّ: أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والرماني، وغيرهما، توفي سنة ٣١٦ هـ. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٤: ٤٨٣، ترجمة (٢٦٨)، وبغية الوعاة ١: ١٠٩ (ترجمة ١٨١).

(٧) إبراهيم بن محمد بن إسحاق الزجاج: لازم الرشيد فعلّمه، وكان من ندماء المعتضد، وأخذ عنه أبو علي الفارسي وغيره. توفي سنة٣١١هـ ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤: ٢٠٩، (ترجمة ٢٠٩)، وبغية الوعاة ١: ٤١١ (ترجمة ٨٢٥).

(٨) الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسي: قرأ على الزجاج ومَبْرمان وابن السرَّاج، واتصل بسيف الدولة الحمداني، وتخرَّج به أئمة أهمهم ابن جني، وعلي بن عيسى الرّبعي، وتوفي سنة ٣٧٧هـ ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦: ٣٨٩ - ترجمة ٢٧١)، وبغية الوعاة ١: ٤٩٦ -٤٩٨.

(٩) علي بن عيسى الرمّاني، أخذ عن الزجاج وابن دريد، وصنف في موضوعات مختلفة، وكان أبو حيان التوحيدي يعلي من شأنه .توفي سنة ٣٨٤هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦: ٥٣٣ (ترجمة: ٣٩٠) وبغية الوعاة ٢: ١٨٠، ١٨١.

(١٠) في ب: «الجنيبي»، وفي م: «جنيي». وهو أبو الفتح عثمان بن جني: لازم أبا علي الفارسي طويلاً، وقرأ على المتنبي ديوان شعره، وتخرج به كثيرون. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧: ١٧ - ١٩ (ترجمة ٩)، وبغية الوعاة ٢: ١٣٢ (ترجمة ٦٢٥).

والسِّيرافِيّ(١). وكذلك جِلّةُ الكُوفيِّين، كالكِسائي(٢)، والفَرّاء(٣)، ومُعَاذٍ الهرَّاء(٤)، وابن سَعْدانَ(٥)، وهِشَامٍ(٦)، ولم أجدْ لَهُم مُخَالفاً في ذلك إلاّ صَاحبَ كتاب (العَيْن)(٧)؛ فإنّه صرَّحَ بأنَّها للتَّكثير، ولم يذكُرْ أنَّها تجيءُ بمعْنَى التَّقْليل، وهَذَا منْ أَطْرفِ شَيء، لأنَّ (ربَّ) قد كَثُر اسْتَعْمَالُها في مَواضِعَ [لا يَسُوغ](٨) التَّكْثيرُ فيها(٩)، سنذكُرُها إذا انْتَهَيْنا إلَيْها إنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) الحسن بن عبدالله بن المزربان: نحوي من رؤساء البصريين، أخذ اللغة عن ابن دريد، والقراءات عن ابن مجاهد، وكان ديِّناً وَرِعَاً، لا يأكُل إلا من كَسْب يدِه. توفي سنة ٣٦٨هـ. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦: ٢٤٨. (ترجمة ١٧٤)، وبغية الوعاة ١: ٥٠٧ (ترجمة ١٠٤٧).

(٢) علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن الأسدي: جالس الخليل، وكان عالماً بالنحو، وعمل مؤدباً لأولاد الرَّشيد، أخذَ القراءةَ عن حَمْزة ثم اختارَ له قراءةً، توفي سة ١٨٩هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ١٧١ (ترجمة ١٧٠١)، وتاريخ العلماء النحويين ٢٢١.

(٣) يحيى بن زياد بن عبدالله الكوفي، صَحِبَ الكسائي فَرَوىَ عنْه، وتولّى تعليمَ المأمونِ. قال بعضهم: الفراء أمير المؤمنين في النحو، توفي سنة ٢٠٧هـ. ترجمته في: تاريخ النحويين: ١٨٧ – ١٨٩، وسير أعلام النبلاء ١: ١١٩ – ١٢١.

(٤) أبو مسلم الهراء الكوفي، نقلت عنه بعض القراءات، وكان أستاذ الكسائي توفي سنة ١٨٧هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء ٨: ٤٨٢ (ترجمة ١٢٧)، وبغية الوعاة ٢: ٢٩٠ (ترجمة ٢٠٠٦).

(٥) محمد بن سَعْدان الضرير، روى عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، كان ثقة، وكان يَقْرأ بقراءة حمزة الزيات، ثم اخْتار له قراءة مستقلة، وهو من نحاة الكوفة. توفي سنة ٢٣١هـ. ترجمته في معجم الأدباء ٦: ٢٥٣٧، (ترجمة: ١٠٥٠)، وبغية الوعاة ١: ١١١ (ترجمة: ١٨٢).

(٦) هشام بن معاوية، أبو عبدالله الضَّرير: نحوي كوفي، شهر بصحبته الكسائي وعنه أخذ النحو. توفي سنة ٢٠٩هـ. ترجمته في: معجم الأدباء: ٢٧٨٢، (ترجمة ١٢٠٨)، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٨، (ترجمة ٢١٠١).

(٧) هو الخليل بن أحمد، ولم أقف على رأيه في معجم العين، ولعلَّ ذلك مفهوم من قوله: «رُبَّ: تقع على واحد بمعنى الجمع». مختصر العين ٣/ ١٢٠٩. وبرأي الخليل قال سيبويه، وابن درستويه، وابن الطراوة. انظر في ذلك على التوالي: الجنى الداني: ٤٤٠، ومغني اللبيب: ١٨٠ والمساعد ٢: ٢٨٥، وارتشاف الضرب: ١٧٣٧، وهمع الهوامع ٢: ٢٥، والذي أراه أنسب الآراء هو رأي أبي حيان، فقد ذهب إلى أنها لا تدل على تقليل أو تكثير، ولكنَّ ذلك يُستفاد من السياق.

(٨) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ب.

(٩) وقد أنكر الزجاج دلالتها على التكثير أصلاً، وعدَّ القول بذلك خروجاً على الوضع اللغوي؛ لأنَّ حروف المعاني يلتزم فيها أصل وضعها، و(ربَّ) موضوعة أصلاً للتقليل، فهي على العكس من (كم) الموضوعة في الأصل للدلالة على التكثير. معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٧٣.

وَرَأَيْتُ الفَارابيَّ(١) قَدْ ذَكَر في كتَابِ (الحُروف)(٢) أنَّها تكونُ تَكْثيراً وتَقْليلاً(٣) و[رَأَيْتُ](٤) قَوْماً من نَحْويِّي زمانِنا(٥) هَذَا ومَنْ قَرُبَ زمانُه منْ زَمَانِهِمْ يعتقدون أنَّها للتكثيرِ مِثْلَ (كَمْ)، وكأنَّهم يَعْتَقدو[نَ](٦) أنَّ النَّحْويين المتقدِّمين غَلطُوا فيها، ورأيتُهم يَتعَلَّقون بالمواضِع التي ظَاهِرُها التَّكْثيرُ، ويُغْفِلونَ المواضِعَ الَّتي لا تَحْتَمل(٧) إلا التَّقْليلَ. وَرَأيْت(٨) قَوْماً(٩) منْهم // يحْتجُّون بقَوْل سِيْبَوَيه في (كَمْ)(١٠): «إنَّ مَعْناهَا كَمَعْنَى(١١) ربَّ)». وقَدْ يَتَعَيَّن على المنْصِفِ إذا رَأَى(١٢) رأياً يُخَالِفُ ما رآهُ المبرِّزون في صَناعةٍ من الصنائع أن يَتَّهِمَ رأْيَه، ولا يَتَسرَّع إلى تَخْطِئتهِمْ، وإنَّما ينْبغي أن يلتَمِسَ مَعْرِفَةَ حقيقة ما قَالوهُ، فَلَسْنَا نَشُكُّ في أنَّ الخَليلَ وجَميعَ من سَمَّيْناهُ من البَصْرِيِّين والكُوفِيِّينَ قد رَأَوا الأبْياتَ الَّتي ظَاهِرُها التَّكْثيرُ، كما رآها هؤلاءِ المعْتَرِضُون عليهم؛ لأنَّها كثيرةٌ جِداً. ولَيْس مَجيئُها للتَّكثيرِ شَاذّاً قَليلاً فيتوهَّم أنَّه غابَ عنْهم لِقلَّتِه، بل تَكادُ [٢٢/أ]

---

(١) هو محمد بن طَرْخان بن أوزلغ: فيلسوف حكيم، لقي يونس بن متّى وأخذ عنه، ورحل إلى مصر، ثم استقر في دمشق حتى توفي فيها سنة ٣٣٩هـ وله ثمانون سنة. ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥: ٤١٦ – ٤١٨ (ترجمة: ٢٣١)، والوافي بالوفيات ١: ١٠٦ – ١١٣، وشذرات الذهب ٢: ٣٥٠ – ٣٥٤.

(٢) لم أقف على قول الفارابي في كتابه المذكور، وقد حرِّف الاسم إلى الفارسي في كل الكتب التي جاءت بعد ابن السِّيْد.

(٣) في ب: «تقليلاً وتكثيراً» بتقديم الثانية على الأولى.

(٤) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ب.

(٥) يريد بهما ابن الباذش وابن طاهر الإشبيلي. ارتشاف الضرب: ١٧٣٨، ومغني اللبيب ٢: ٤٤٢. قال ابن طاهر: «وهي لمبهم العدد، فتكون تقليلاً وتكثيراً». وهو قول الكوفيين.

(٦) طمس الحرف الأخير منها.

(٧) في ب: «لا تحمل».

(٨) طمست الهمزة في (ب).

(٩) طمست ميمها الأخيرة في الأصل.

(١٠) الكتاب ١: ٢٩١ (ط. بولاق)، و٢: ٤٥٦ (ط هارون).

(١١) في الكتاب: «معنى ربَّ».

(١٢) طمس الحرف الأخير منها.

المواضعُ الَّتي ظَاهِرُها الكَثْرة تكونُ موازنةً للمَواضعِ الَّتي تَقَعُ فيها للقلَّة[١].

ففي[٢] اتِّفاقِ جَميعِ منْ ذكَرْناهُ على أن أَطْلَقوا[٣] أنَّ (رُبَّ) للتَّقْليل و(كَمْ) للتَّكْثير دليلٌ على أنَّ لهم في ذلك غَرَضاً ينْبغي أن يُعلَمَ ويوقَفَ عليه، وكذلكَ قَوْلُ سيبَويهِ: «إنَّ (كَمْ) مَعْناها كَمَعْنَى ربَّ[٤]» لا دليلَ فيهِ على أنَّها عنْدَه للتَّكْثيرِ من ثلاثة أَوْجهٍ:

أحدها: أنَّ سيبَويهِ لم يُنَازعْ غيرَه في قَولِهِمْ: إنَّ (ربَّ) للتَّقْليل، و(كَمْ) للتَّكْثير.

والثاني: أنَّ سيبَويهِ إذا تكلَّمَ في الشَّواذِّ في كِتَابه فمنْ عَادَته في كثيرٍ منْها أنْ يقولَ: «وربَّ شيءٍ هَكَذَا»؛ يريد أنَّه قليلٌ نادرٌ، كقوله[٥] في بابِ (ما) وقد أنْشَدَ بيتَ الفَرَزْدقِ:

[البسيط]

فأصْبحُوا قَدْ أعَادَ اللّهُ نعْمَتَهم

إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذ ما مثْلَهُمْ بَشَرُ[٦]

«وهذا لا يَكَادُ يعْرفُ، كما أنَّ (لاتَ حينَ مناصٍ) [ص٣٨: ٣] كذلك، وربَّ شيءٍ هَكَذَا، وهو كقول بعْضِهم: هَذه مِلحَفَةٌ[٧] جَديدَةٌ، في القلَّة[٨]». فكيف

---

(١) في ب: «القلّة».

(٢) في م: «فهذا».

(٣) في الأصل: «أصل» وفي ب: «أصلوا»، ولعلَّ الصواب ما أثبته.

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٦.

(٥) الكتاب ١: ٦٠.

(٦) البيت في ديوان الفرزدق ١: ٢٢٣، والكتاب ١: ٦٠، وشرح أبيات سيبويه ١: ١١٨، والمقتضب ٤: ١٩١، وتحصيل عين الذهب: ٨٥، وأسرار العربية: ٢٤٦، وشرح شواهد المغني: ٨٤، وشرح الأشموني ١: ٢٣٠، وخزانة الأدب ٢: ١٣٠ (ط. بولاق). والشاهد فيه نصب خبر (ما) مقدماً على اسمها.

(٧) أي أنَّ بناء (فَعيل) مشترك بين التذكير والتأنيث، والأصل في هذا البناء أن تلحقه تاء التأنيث إذا ذُكر موصوفه. والعلة في ذلك أنه يشبه المصادر الواقعة على الأجناس، وأنه أشبه (فعولاً) ذلك أنه صفة مثله وثالثه حرف مد. شرح التصريح ٢: ٦٧. وانظر ٢: ٨٠.

(٨) الكتاب ١: ٦٠.

يُتوهَّم عليه أنَّه أرادَ بقَوْلِه: إنَّ مَعْنى (كَمْ) كَمَعْنَى (ربَّ) أنَّها مثْلُها في الكَثْرة، وهو يسْتَعْمِلُها في كَلامه، وما يَتَكلَّم[1] عليه من مَسَائلِ كِتَابه بضدِّ ذلك؟

والوجْهُ الثَّالثُ: أنَّ كلَّ مَنْ شَرَحَ كتابَ سِيْبَويه لـم يَقل أحَدٌ منْهم: إنَّ سِيْبَويه أرادَ بهذا الكَلام أنَّ (رُبَّ) للتَّكْثيرِ. وقد فَسَّر أبو عليٍّ الفارسِيُّ هذا الموْضعَ فقال[2]: «إنَّما قال: إنَّ مَعْنَى (كَمْ) كَمَعْنَى (رُبَّ) لأنَّها تُشَارك (ربَّ) في أنَّهما يَقَعَان صَدْراً[3]، وأنَّهمَا لا يَدْخُلانِ إلا على نَكرةٍ، وأنَّ الاسْمَ المنكورَ[4] الواقعَ بعْدَهما يَدُلُّ على أكْثَرَ منْ واحِدٍ، وإنْ كانَ الاسْمُ/ / الواقعُ بعْدَ (كَمْ) يَدُلّ على كَثيرٍ، والاسْمُ الواقعُ بعْدَ (ربَّ) يَدلّ على قَليلٍ، فَيَخْتَلفَان في هذا الوَجْه، ويخْتَلفَان في أنَّ (كَمْ) اسْمٌ، و(رُبَّ) حَرْفٌ[5]». وكَذَا قَال ابنُ دَرَسْتَوَيْه والرمَّاني وغَيرُهما في شَرْح هذا الموضعِ من [٢٢/ب]

(١) في م: «يستعمله»، ولا وجه له.

(٢) التعليقة ١: ٣٠٠ بتصرف. وانظر: الأصول ١: ٣١٧ - ٣١٨.

(٣) انظر: حروف المعاني للزجاج: ١٤، ومعاني الحروف للرمَّاني: ١٠٧، والتعليقة ١: ٣٠٠، وشرح اللمع: ٥١٣، ومغني اللبيب: ١٨١، والجنى الداني: ٤٢٨.

(٤) في التعليقة: «النكرة».

(٥) الكتاب ٢: ١٦١. وذهب الكسائي والكوفيون والسُّهيلي وابن الطَّراوة إلى أنَّها تكُون اسْماً؛ ذلك أنَّها في التقليل نظير (كم)، و(كم) اسم بإجماع، واستدلوا على ذلك بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إنْ يقتُلوك فإنَّ قتلَك لم يكن عاراً عليكَ وربَّ قتلٍ عارُ

فجعلوا (ربَّ) مبتدأ و(عارُ) خبره.

ونقل ابن الطراوة عن الفراء وجماعة أنَّ (ربَّ) اسم معمولة لجوابها، فهي تشبه (إذا) و(حين) من الظروف. وجعل ابن الطراوة - تبعاً لهذا - لـ(ربَّ) عدّة مواقع من الإعراب؛ فهي معمولة لجوابها كـ(إذا) فيُبتدأ بها، وتقع مصدراً، نحو: ربَّ ضربةٍ ضربتُ، وظرفاً نحو: ربَّ يومٍ سرتُ، ومفعولاً نحو: ربَّ رجلٍ ضربت. وأنكر جامع العلوم راي الكوفيين وما استدلوا به، فحكمهم على (ربَّ) بالاسمية باطل؛ ذلك أنَّهم انطلقوا في ذلك من أنها نقيضة (كم) في الدلالة على العدد والكثرة، فكذلك نقيضتها (ربَّ) تدل على العدد والكثرة. وردَّ هذا بأنَّ الحكم على (كم) بالاسمية عائد إلى قبولها حرف الجر، و(ربَّ) ليس فيها ذلك. انظر الخلاف في المسألة في: شرح اللمع: ٥١١، وأمالي السهيلي: ٧١، والإنصاف م ١٢١، وارتشاف الضرب: ١٧٣٧، والجنى الداني: ٤٣٩، والمساعد ٢: ٢٨٤، وهمع الهوامع ٢: ٢٥. وانظر رد جامع العلوم في: شرح اللمع: ٥١١.

كَلام[١] سِيْبَوِيه[٢]. وإن كانت المَوَاضِعُ الَّتي ظَاهِرُها التَّكْثيرُ عنْد هؤلاءِ توجِبُ[٣] أنَّها للتَّكْثيرِ. فَقَد يَجِب أنْ تكونَ المواضِعُ الَّتي ظَاهِرُها التَّقْليلُ تُوْجِبُ[٤] أن تكونَ للتَّقْليلِ، فلا[٥] أقل من أن يَتَعادل الأمرانِ عنْدهُم، فَيَقولوا[٦]: إنها تكُونُ تَقْليلاً وتَكْثيراً، كما قال أبو نَصرٍ الفَارابي.

وأنا أُؤَصِّل في (ربَّ) أصلاً ينْبني تفريع مسائِلِهَا عليه، وأصرِّحُ[٧] بما أشارَ أهلُ هذه[٨] الصناعة المتقدِّمونَ إِلَيْه، إنْ شاءَ اللَّهُ.

باب

(الكَلامُ في ربَّ وحَقِيْقَةِ وضْعِها)[٩]

اعلم أنَّ (ربَّ) و(كَمْ) بُنيَا على التَّناقُضِ[١٠] في أَصْل وضْعِهِمَا ؛لأنَّ أَصْلَ[١١] وَضْع (ربَّ) للتَّقْليلِ، وأصْلِ وَضْع (كَمْ) للتَّكْثيرِ، هذه حقيقةُ وضْعِهِمَا[١٢]، ثُمَّ يَعرِضُ لَهُما المجازُ للمُبَالغةِ وغَيْرِهما من الأغْراضِ، فَتَقَعُ[١٣] كلُّ واحِدةٍ[١٤] منْهما

---

(١) طمس أكثر الكلمة في الأصل.

(٢) انظر شرح السيرافي ٢/ ق ١٢٦.

(٣) في الأصل: «يوجب».

(٤) في الأصل: «يوجب».

(٥) في م: «ولا».

(٦) في م: «فيقول».

(٧) في ب، م: «يصرح».

(٨) ليست في (ب).

(٩) نقل أبو علي القيسي في كتابه (إيضاح شواهد الإيضاح) ج ١، ص٢٨٩ - ٣٠٦، هذا الباب مع إغفال بعض الشواهد، وقد استعنت به في تقويم النص الذي بين أيدينا.

(١٠) ليست في (ب).

(١١) طمس بعضها في الأصل.

(١٢) طمس بعض الكلمة في الأصل.

(١٣) في م: «فيقع».

(١٤) في م: «كل واحد».

موقع صَاحِبتِهَا مع[1] حفْظِها لأصْل وضْعها، وهذه[2] سَبيلُ المجَاز؛ لأنَّه عَارضٌ يعْرِضُ للشَّيء فيُستعارُ في غَيْر مَوْضعه، ولا يُبْطِلُ ذلكَ حَقيقته التي[3] وضِعَ عليها. ومثال ذلك: المدْحُ والذمُّ، فإنَّهُما[4] وضعَا على التَّناقُض في أصْل وَضْعهما، ثمّ يعْرِضُ لَهُما المجازُ [لأنَّه عارضٌ يعْرِضُ][5] فيُسْتَعْمَلُ الذمُّ مكانَ[6] المدْحِ[7]، كقول القائل: أخْزاهُ اللَّه ما أشْعَرهُ ولَعَنَه اللَّه ما أفْصَحَهُ! وقَدْ يُسْتَعْمَلُ[8] المدْحُ مكانَ[9] الذمِّ فيُقالُ للأحْمقِ: «يا عَاقل!»[10]، وللجاهلِ: «يا عَالمُ!»، وللبَخيل: «يا جوادُ!». وذلك على سَبَيلِ الهُزْءِ. قال[11] اللَّه تَعَالى حِكَايةً عن قوْم (شُعَيبٍ) أنَّهم قَالوا له: ﴿**إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ**﴾ [هود ١١: ٨٧] وقال في فرعون[12]: ﴿**ذُقْ إِنَّكَ**[13] **أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**﴾ [الدخان ٤٤: ٤٩].

ومثلُه قَوْلُ الشَّاعِرِ[14]:

[المتقارب]

وقُلْتُ لِسَيِّدنا: يا حَكيـ
ـمُ إنَّكَ لمْ تأسُ أَسْواً[15] رَفِيْقَاً[16]

(١) في م: «ولا يبطل ذلك حقيقته التي وُضع عليها».

(٢) في م: «هذا».

(٣) مطموسة في (ب).

(٤) في م: «وإنهما».

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من (ب).

(٦) طمس معظمها.

(٧) مطموسة في ب.

(٨) في ب، م: «ويستعمل».

(٩) مطموسة في ب.

(١٠) انظر: الصاحبي/ ٤٢٩.

(١١) في م: «وقال»، والكلمة مطموسة في ب.

(١٢) في م: «الفرعون».

(١٣) «ذق إنك»: مطموستان في الأصل وب.

(١٤) البيت أحد أربعة أبيات تنسب إلى شُتَيْم بن خويلد الفزاري، وهو في: البيان والتبيين ١/ ١٨١-١٨٢، والحيوان ٣/ ٨٢، ٥/٥١٧، والصاحبي/ ٤٤٩. لم تأس: لم تداوِ.

(١٥) في م: «سوءاً».

(١٦) معظم البيت مطموس في ب.

وقالَ بعْضُ شُعَراءِ اليمن(١) يُخاطبُ جَرِيْراً:

[البسيط]

أَبْلغْ كُلَيْباً وأَبْلغْ(٢) عَنْكَ شَاعِرَها
أَنّي الأَغَرُّ وأَنّي زَهْرة اليَمَنِ//

[٢٣/أ]

فَأَجَابهُ جريرٌ يقولُ(٣):

[البسيط]

أَلمْ تَكُنْ في وُسُومٍ قَدْ وُسِمْتَ بِهَا
مِنْ حَانَ مَوْعِظةٌ يا زَهْرَةَ اليَمَنِ؟!

فَسَمَّاه (زهرةَ اليَمَن) حكايَةَ لقَوْله وهُزْءاً به.

وكَذَلكَ التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ نَقِيضَانِ في أَصْلِ وضْعِهِمَا، ثمَّ يلحقُهُما المجازُ فيقَعُ كُلُّ واحدٍ منْهُمَا موْقع الآخَرِ(٤)، معَ حفْظِهِ لأصْله الَّذي(٥) وُضِعَ عليه، فيقولونَ للرَّجل: عَلاّمة، ونَسّابة، ويرون أَنَّه أَبْلَغُ من قَوْلهم: عَلاّمٌ ونَسّابٌ. ويقولون: امرأةٌ طاهِرٌ وعَاقِرٌ وحَاسِرٌ(٦)، ويرون ذلك أَبلغَ من التَّأْنيثِ لو جَاؤُوا به هَهنا(٧). ووَجْه المبالغة عنْدَهم في هذا أَنَّ النَّقيضَين إنَّما بيْنَهُما حَدٌّ يفْصِل بعَضَهُما منْ بعْضٍ، فإذا زَادَ أَحَدُهُما على(٨) حَدِّه انْعكس إلى ضِدّه؛ لأنَّه لا مذهبَ له يَذْهبُ إليه إذْ لا واسِطَةَ بينَهُما، ولِهَذا(٩)

(١) لعلَّه زهرة القناني أحد بني الحارث بن كعب بن مذحج، والبيت في الصاحبي/ ٢٩١، والبحر المحيط ٨/ ٤٠.

(٢) «أبلغ كليباً وأبلغ»: مطموسة في ب.

(٣) ديوان جرير، ق ٢٥٨، ج ٢، ص٧٤٦، ورواية الديوان:
«ألم يكن.......... زهرة اليمن؟».

(٤) في ب، م: «صاحبه».

(٥) مطموسة في ب.

(٦) كذا في الأصل، وفي إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩٠، وأرى أنه الصواب.

(٧) في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩٠: «هنا».

(٨) في م: «في».

(٩) في م: «ولذلك».

قال الشَّاعر(١):

[المتقارب]

وشَـــرُّ الشَّـــدائدِ مَـــا يُضْـــحِكُ

وقال أبو الطيِّبِ المتنبّي(٢):

[الكامل]

وَلَـجُـدْتَ حـتَّى كِـدْتَ تَبـخَلُ جَـائلاً
لـلمُـنْـتَـــهـى، ومـنَ السُّـــرورِ بُـكَاءُ

[وقال أبو العَلاءِ المعرِّي(٣):

[الطويل]

فَقَد(٤) تَدْمعُ العينَان من شدَّة الضِّحْك](٥)

وعَلَى هذه(٦) السَّبيل(٧) من المجَاز يضَعُون النّفْي مَوْضِعَ الإيْجاب، والإيجابَ مَوضِعَ النفْي، ويُخْرِجونَ الواجبَ بصُورة المـْكِنِ والممْكنَ بصورة الواجِب، وغير ذلك من المجازَات الَّتي تكثُر إنْ ذَكَرْنَاها، وتُخرجُنا عن الغَرَضِ الَّذي نَحْن بصدَده وقاصدونَ نحو مقْصده. فكَمَا أنَّ وقوعِ بعْض(٨) الأشْياءِ مَوْقعَ بعْضٍ لا يُبْطِلُ أَصْلَ وَضْعها، فكَذَلكَ وقوعُ (رُبَّ) في مَوْقع (كَمْ) ووقوعُ (كَمْ) موقِعَ (رُبَّ) لا يُبْطِل أصْل وضْعِهما على

(١) عجز بيت لعمارة بن عقيل، وصدره:
ضحكت من البين مستعبراً
وهو في المحب والمحبوب ٢/ ١٦٤ مع بيت آخر، ونسبه أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال ١/ ٥٥٤ إلى أبي دلف العجلي ضمن ثلاثة أبيات. ولم أقف عليها في مجموع عمارة بن عقيل الشعري.

(٢) ديوانه بشرح البرقوقي، ج ١، ص١٥٣ – جائلاً: متحوِّلاً – المنتهى: الانتهاء.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره:
فلا تَحْسبوا دمعي لوجدٍ وجدتُه
وهو في شروح سقط الزند/ ١٦٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩١.

(٤) في الإيضاح ١/ ٢٩٠: «وقد...».

(٥) ما بين حاصرتين ليس في ب.

(٦) في الإيضاح ١/ ٢٩٠: «وعلى هذا....».

(٧) في م: «وعلى الثاني هذا السبيل».

(٨) في م، ب والإيضاح ١/ ٢٩١: «بعض هذه».

ما نذْكُرهُ(١) بَعْدُ(٢)، إنْ شَاءَ اللَّهُ(٣).

باب
(المواضعُ الَّتي تَقَع فيها (رُبَّ) للتَّقْليلِ والتَّخْصيصِ على حقيقةِ وضْعِها)(٤)

فَمِن(٥) ذلك قَولُ العَرَب إذا(٦) مَدَحُوا الرَّجُلَ: «رُبَّهُ رَجُلاً»(٧) وهو شَبِيهٌ(٨) بقولهم: «لله درُّه رَجُلاً!»(٩) وهذه مَسْألة قد اتَّفق عَلَيها البَصْريونَ والكُوفيّون قاطبةً، ونَصَّ عليها سِيْبَوَيه في كِتَابِهِ(١٠)، وهذا تَقْليلٌ مَحْضٌ لا يُتوهَّم فيه كَثْرةٌ؛ لأنَّ الرَّجُلَ

---

(١) في م: «تذكر».

(٢) ليست في م، ولا في الإيضاح.

(٣) في ب، م: «إن شاء الله تعالى»، وفي الإيضاح ١ / ٢٩٠: «إن شاء الله».

(٤) عنوان لباب ليس في الإيضاح.

(٥) في الإيضاح ١ / ٢٩١: «فمن المواضع التي....».

(٦) ما بين حاصرتين ليس في الأصل.

(٧) «قول.... إذا»: مطموس في ب.

(٨) الكتاب ٢: ١٧٦، والأزهية: ٢٦١، والأغفال ٢: ٣٣٢ – ٣٣٣.

(٩) ينقسم ما تدخل عليه (ربَّ) قسمين: اسماً ظاهراً منكوراً، أو ضميراً، ويشترط في هذا الضمير الإبهام، والتفسير، وأن يكون المفسِّر نكرة متأخرة عن الضمير، وأن يلزم الإفراد والتذكير استغناء بتثنية مفسِّره وجمعه وتأنيثه، نحو: رُبَّ رجلين، ورُبَّه رجالاً. انظر: الجنى الداني: ٤٢٤.
ولـمَّا كان من أصولهم أنَّ (رُبَّ) لا تعمل في المعرفة، اختلفوا في مدخولها إذا كان ضميراً؛ فذهب الفارسي إلى أنه معرفة، وتابعه على ذلك كثير من النحاة... وذهب الزمخشري وابن عصفور وغيرهما إلى أنه نكرة. وذهب الفارسي في موضع آخر إلى أنه معرفة جرى مجرى النكرة، وبه قال ابن جنِّي، وعلَّة ذلك أمران، الأول: أنه إضمار على غير تقدُّم ذِكْر وتفسيره بمثابة الوصف له، وهذا ما أخرجه عن حكم الضمير. والثاني: أنه غير معيَّن. انظر الإيضاح: ٢٥٣ والخصائص ٢: ٢٠، والأزهية: ٢٦١، والمفصَّل: ٥٤، والمقرَّب: ٢١٩ – ٢٢٠، وشرح الجمل ١: ٥٠٤، والجنى الداني ٤٢٥: ٤٥٠، وارتشاف الضرب: ١٧٤٧، وشرح الأشموني ١: ٢٠٧. وجعل أبو حيّان الأندلسي دخول (ربَّ) على الضمير وتفسير هذا الضمير بنكرة منصوبة يؤدي وظيفة دلالية وهي المبالغة في المدح أكثر من مجرد دخولها على النكرة فحسب.

(١٠) قال سيبويه: هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، وذلك قولك: ويحَه رجلاً، ولله درُّه فارساً». الكتاب ٢: ١٧٤.

[٢٣/ب] لا يُمْدَحُ بكَثْرة النُّظَراء والأشْباه، وإنّما يُمْدَحُ بقلّة النَّظيرِ أو عَدَمِه // بالجُمْلة؛ ولذلك قالوا في التعجُّب: إنّه ما خَفيَ سَبَبُه خَفَاءً وخَرجَ عن نظَائره. وإنَّما يُريدونَ بقَوْلهم: «رُبَّهُ رَجُلاً» أنّه قَليلٌ غَريبٌ في الرِّجال(١)؛ فكأنَّهم قَالوا: ما أقلَّه في الرِّجَالِ وما أَشَدَّه(٢) فيهم!. ويَدُلُّ على ذلك تَصْريحُهُم في المدْح بلفْظِ القلّة في نَحْو قُولهم: قلَّ مَنْ يقُولُ هذا، وقلَّ مَنْ يَعْلم ذلك إلا زيدٌ، ونحو ذلك. وقال أبو زَيْد الأنصاريّ(٣): (بَيْدَ)(٤) بمعنى (غَيْر) وربَّما كانتْ بمعنى (منْ أَجْل)(٥). وقال أبو عُبَيْدة: «الأُسْدُ توصَفُ بـ (الفَدَعِ)(٦)، وهو أنْ تُقْبل الرِّجلُ الواحدةُ على الأُخْرى، ورُبَّما كانَ الفَدَعُ أن ينقلبَ الرُّسُغُ إلى الجانبِ الوَحْشيِّ، أرادَ أنَّ هذا قَليلٌ، والأوّلُ هو الأكْثَرُ».

وقال أبو العبَّاس المبرِّد في الكَامل(٧): «وكانت الخنْساءُ ولَيْلَى مُبَاينتين(٨) في أشْعارهما لأكثر الفُحُول، ورُبَّ امْرأةٍ تتقدَّمُ في صناعة، وقلَّما يكون ذلك. والجملة ما قال اللّه – عزَّ وجلَّ –: ﴿أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف ٤٣: ١٨] ومما جاءت فيه – (رُبَّ) بمعنى القِّلة قولُ العَرَب: ربَّما(٩) خَانَ الأمين(١٠)، وربَّمَا سَفهَ

(١) في ب: «الرجل».

(٢) في م: «أشدّه».

(٣) «وقال... من أجل»: ليست في م.

(٤) التوضيح: ١٥٤، واللسان (بيد)، ومغنى اللبيب: ١٥٥، والجنى الداني: ٥٥٤، وتاج العروس (بيد) وانظر: شواهد إصلاح المنطق: ٢٨، والصاحبي: ٢١١، والصحاح (بيد). ويقال فيها: مَيْد، وبائد أنهم، وبَيْد اسم ملازم للإضافة إلى (أن) وصلتها.

(٥) مغني اللبيب: ١٥٥، وعليه الحديث: «أنا أفصح من نطق الضاد بيد أني من قريش، واستُرضعت في بني سعد بن بكر». وذهب ابن مالك إلى أنها في الحديث بمعنى غير. مغنى اللبيب: ١٥٥.

(٦) الفَدَع: اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكفّ أو القدم إلى إنسيِّها، أو هو المشي على ظهر القدم، أو ارتفاع أخمص القدم حتى وطئ الأفدَعُ ما آذاه، أو هو عوَج في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها. القاموس المحيط (فدع).

(٧) الكامل: ١٤١٤.

(٨) في الكامل: ١٤١٤: «بائنتين».

(٩) في م: «وربّما».

(١٠) في م: «الأمير».

الحليمُ؛ أيْ أنَّ هَذَا(١) قدْ يكُونُ، وإنْ كانَ الأكثرُ غيرَه، كما قالَ قَيْسُ(٢) بنُ زُهَيْر(٣):

[الوافر]

أظنُّ الحِلْمَ دلَّ عليَّ قَومي
وقَدْ يُسْتَجْهَلُ الرَّجُلُ الحليمُ

وقال سَالِمُ بنُ وابِصَة(٤):

[البسيط]

لا تغترِرْ بصَديقٍ أنْتَ مُمْحِضُه
وخَفْهُ خَوْفَك منْ ذي الغَدْرِ والملَقِ(٥)
إنَّ الزّلالَ، وإنْ أنجاكَ من غُصَصٍ
دأباً، فربَّتما أرداك بالشَّرَقِ

وقال أَعْشَى باهِلة(٦):

[الرجز]

لا يُبْطِرنْ ذامِقَةٍ أحْبَابُه
فَربَّمَا أَرْدَى الفَتَى لُعَابُه

وقال حَاتم الطَّائيُّ(٧):

[الطويل]

وإنّي لأُعْطي سَائِلي ولَرُبَّما
أكلَّفُ ما لا يُسْتَطاعُ فَأكْلُفُ(٨)

---

(١) في م: «هذا».
(٢) طمس أكثر الكلمة في الأصل. وقيس بن زهير: شاعر فارس، كان صاحب رأي تصدر عنه عبس في الحرب، وهو صاحب حرب داحس والغبراء. المؤتلف والمختلف/ ٢٥٥.
(٣) البيت في ديوانه: ٣٣، وشرح الحماسة للأعلم ١: ٣٤٢، حماسية (١٦٥)، وبشرح الخطيب ١: ٣٩٧.
(٤) سالم بن وابصة شاعر تابعي من بني أسد، ولي الرقَّة ٣٠ سنة، ومات في عهد هشام بن عبد الملك. ترجمته في: الإصابة ٢: ٦، والمؤتلف والمختلف ٣٠٣، وشرح أبيات المغني ٣: ٤٧.
(٥) البيتان في: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩٣.
(٦) البيت في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩٣، وليس في ديوانه.
(٧) سقطت الياء من نسخة/ ب.
(٨) البيت في: ديوان حاتم الطائي، ق ٤٢، ن ٨، ص٢٢٤، وهو في أمالي القالي ١: ٢٧٠، والتذكرة ١: ٣٤٢، وخزانة الأدب ١: ٤٩٤.

وقال زُهَيْر(١):

[الطويل]

وأَبْيضَ فـيَّـاضٍ يَداه غَـمَـامـةٌ
على مُـعْـتَـفـيـه مـا تُغبّ فَـوَاضِلُه

وهذه نُصُوصٌ(٢) لا وجْهَ للتَّكْثير فيها(٣)؛ لأنَّه إنما أرادَ بالأَبْيضِ حصْنَ بن حُذَيفة ابن بَدْرِ الفِزاريّ ولم يُرِدْ جَمَاعةً كثيرة هذه صفتُهم، ألا تَرَاه يقُولُ بَعْده(٤):

[الطويل]

حُـذَيفَـة يَنْمِـيْـهِ وبَدْرٌ كِـلاهُمَـا
إلى بَاذِخٍ يَعْلُو عَلَى مَنْ يُطَاوِلُهْ

وقالَ خوَّاتُ بن جُبَيْر الأَنْصاريّ(٥) صَاحبُ ذات النِّحْيَيْنِ(٦):

---

(١) البيت في ديوان زهير، ص١٣٩، والرواية فيه: «... ما تُغب نوافلُه». والرواية المثبتة هنا رواية الأصمعي. الفيّاض: السخيّ. المعتفون: طالبو المعروف. النوافل: العطاء الدائم. تُغِبّ: تنقطع. الفواضل: العطايا.

(٢) في م: «خصوص»، وكذلك هي في الجنى «٤١٩» وقال: «وهذا خصوص لا وجه فيه للتكثير».

(٣) في الأصل: «فيه».

(٤) البيت في ديوان زهير، ص١٤٣. الباذخ: المرتفع.

(٥) هو خوَّات بن جبير بن النعمان بن البُرك الأنصاري، خرج إلى موقعة بدر، فلمَّا كان في الطريق أُصيب بنَصيل حجر فكسر فردّه النبي ﷺ إلى المدينة، وضرب له بسهمه وأجره، فكأنه ممّن حضرها. توفي سنة ٤٠هـ. ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣: ٤٧٧، وسير أعلام النبلاء ٢: ٣٢٩.

(٦) النِّحي والنَّحْي والنُّحي: الزقّ. وقيل: هو مكان للسمن خاصة. قال الأزهري: «والعرب لا تعرف النِّحي غيرَ الزِّق». تهذيب اللغة ٢: ٢٥٣.

وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فلما جاءها خوات يبتاع منها سمناً فساومها فحلَّت نحياً مملوءاً، فقال: امسكيه حتى انظر غيره، ثم جعل بنحي آخر كذلك، فلما شغلها بالاثنين قضى وطره منها، فقال:

وشدَّت يديها إذ أرادت خلاطها ... بنحيين مـن سَمْـن ذَوَي عَجَراتِ

وفيها قيل: أشغل من ذات النحيين. انظر المثل في: كتاب الأمثال: ٣٧٤، والفاخر: ٨٦، المثل رقم ١٤٧، ومجمع الأمثال: ١/٣٧٦، والمستقصى: ١/١٩١، ١٩٦، والنهاية ٢: ٢١١، واللسان والتاج (شرد، نحا).

[الطويل]

وذاتِ عِـيَـالٍ واثِقِينَ بعَـقْلِهَـا
خَلَجْتُ لَها جَارَ اسْتِها خَلَجَاتِ[1]

[٢٤/أ] وإنَّما أراد بقوله: «وذاتِ عيالٍ»[2] ذات النِّحْيَين وَحْدَها، ولم يُردْ أنَّه فَعَلَ هذه // القصَّة مِراراً كثيرة. وكذلكَ قولُه في هذهِ القِصَّةِ:

[الطويل]

وأهْلِ خِـبَـاءٍ صَـالحٍ ذاتُ بينَهم
قـد احْـتَـرَبُوا في عَـاجلٍ أنَا آجلُهْ[3]

فإنما أراد: ما هَاجَ بين حَيِّه وحَيِّها[4] منَ الحرْب بِسببِ[5] هذهِ القِصَّة، ولم يُرد أهْلَ أخبيةٍ كثيرةٍ.

وقالَ صَخْرُ[6] بنُ الشَّريدِ أخُو الخنْسَاءِ:

[الطويل]

وذِي إخْـوةٍ قَطَّعتُ أَقْـرانَ[7] بَيْنِهِمْ
كَـمَـا تَرَكُـوني واحِـداً لا أخَا لِيَـا[8]

إنَّما أرادَ بذي إخْوة[9] هَهُنا دُريدَ[10] بنَ حَرْملةَ المرِّي، وهو الَّذي كانَ قتلَ أخاهُ

---

(١) البيت مع أربعة أبيات أخرى في: مجمع الأمثال ١: ٣٧٧ (المثل رقم ٢٠٢٩).

(٢) مطموسة في (ب).

(٣) البيت في ديوان زهير: ١٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٢٩٤.

(٤) في م: «حبّه وحبّها» وهو تصحيف.

(٥) في م: «فسبب».

(٦) انظر في ترجمته: أسماء المغتالين ٢: ٢٨٩، ٢١٧، والمحبَّر: ٤٦٢، والاشتقاق: ٣٠٩. والبيت في: شرح الحماسة للمرزوقي: ١٠٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٢٩٤.

(٧) في م: «أفران». ورواية الكامل: «أرحام».

(٨) البيت من قطعة من ثمانية أبيات في الأغاني ١٥: ٩٩، وشرح الحماسة للأعلم ١: ٦١٠ - ٦١٢، وبشرح الخطيب التبريزي ٢: ١١٠، والكامل ١٤٢٢.

(٩) ليست في م.

(١٠) في م: «زيد».

معاوية، فلمَّا قَتَلهُ بأخيه قالَ هَذَا الشِّعْرَ. وقَوْلُهُ:

[الطويل]

كَـمـا تَركـوني واحِـداً لا أَخَـا لِـيَـا

يُبْطلُ تَـوَهُّم مَعْنى الكَثْرة ههنا؛ لأنَّ الَّذيـنَ تَرَكُوهُ بلا أَخٍ إنما كَانوا بني حَـرْملةَ ولم يكنْ له أخٌ قُتل غيرُ مُعَاوية وحْدَهُ.

وقالَ بعْضُ شُعَراءِ غَسَّانَ يَصِفُ وَقْعةً كَانَتْ بينهمْ وبينْ مَذْحِجٍ في مَوْضِعٍ يُعْرفُ بالبَلْقاءِ[1]:

[الطويل]

ويَوْمٍ عَلَى البَلْقَـــاءِ لم يَكُ مِـــثْلهُ
على الأَرْض يومٌ[2] في بَعـيــدٍ ولا دَانِ

وأَنْشَدَ سِيْبَويه وغَيْرُه منَ النَّحْويِّين[3]:

[الطويل]

ويوم شَـــهِـــدْنَاهُ سُلَيْــمَــاً وعَــامِــرَاً
قَليلٍ سِـــوَى الطَّعْنِ النِّهَــالِ نَوَائلُهْ[4]

وقال ابن مِخْلاةَ الحمارِ[5] في يَوْم مَرْج راهطٍ[6]:

---

(١) في م: «البقلاء». والبلقاء تأنيث أبلق، وهي أرض ببلاد الشام، وتقع الآن في الأردن. معجم ما استعجم ١: ٢٧٥.

(٢) في م: «قوم».

(٣) البيت في الكتاب ١: ٩٠، وتحصيل عين الذهب: ١٤٧. سُلَيْم: قبيلة سليم بن عكرمة من قيس عيلان. الاشتقاق: ٣٠٧، وجمهرة أنساب العرب ٢٦١. والشاهد فيه: نصب العائد على اليوم تشبيهاً له بالمفعول به اتساعاً.

(٤) في م: «نوافله».

(٥) هو عمرو بن مخلاة الكلبي: من بني جناب بن هُبَل بن كلب، شاعر إسلامي، مدح بني مروان وشارك في معركة مرج راهط. ترجمته في: معجم الشعراء / ٦٨. جمع شعره أحمد محمد عبيد ضمن شعر قبيلة كلب، وصدر عن المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٩٩٩م. وجمعه مرة أخرى قيس كاظم الجنابي ونشره في مجلة العرب، ج ٧، ٨، محرم وصفر ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(٦) مرج راهط: موضع على بعد أميال من دمشق وقعت فيه موقعة بين المروانية، وهم المدّعون من مروان=

[الطويل]

ويَوْمٍ تَرَى الرَّاياتِ فِيْهِ كَأنَّها
حَوائمُ طَيْرٍ مُسْتَديرٌ وواقعُ(1)

فهؤلاء إنَّما وصفوا أياماً مَخْصُوصَةً بأعْيَانِهَا، يُرَى ذلكَ أيضاً إذا نُظر في أَخْبارِ هذه الأشْعارِ الَّتي قِيْلتْ فيها(2).

ومن(3) ذلكَ ما أَنْشَدَهُ النَّحْويُّون [مِنْ قوله](4):

[الوافر]

ونارٍ قَدْ حَضَأْتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ
بِدارٍ مَا أُريدُ بِهَا مُقَامَا(5)

وهذا شِعْرُ مشْهورٌ، ولا مَعْنى فيه للكثرةِ؛ لأنَّه إنَّما وَصَفَ قصَّةً جَرَتْ له مع الحيِّ مرَّة واحدةً.

ونحْن نذكُر أبْياتاً كَثيرة من أشْعَار المحدثين يبين [في](6) جَميْعها أنَّ (رُبَّ) للتَّقْليل، كَثُر اسْتعمالُهم لها، فلمْ يُنْكِرْها أَحَدٌ من العُلَمَاء عليهم فَصَارتْ لذلكَ كأنَّها حُجَّةَ؛ فمِنْ ذلكَ قَوْلُ أبي تمَّامٍ الطائيِّ(7):

= بن الحكم من قبائل كلب، وعنس اليمنيتين، والزبيرية، وهم قيس ومن والاهم، وفيها هزمت القيسية بزعامة زفر بن الحارث. شرح الحماسة ٢ : ٩٨ . والبيت من قصيدة في مجموعه الشعري، ص٣٧٤، مجلة العرب، ج٧، ٨، السنة ٣٧، ٢٠٠٢م.

(١) البيت في: شعره ص٣٧٤، مجلة العرب، ج ٧، ٨، سنة ٣٧، لعام ٢٠٠٢م، وتخريجه ثمة. وهو في شعر قبيلة كلب، ص٢٨٩، وشرح الحماسة للتبريزي ٢ : ٩٨ ضمن قطعة في ستة أبيات.

(٢) «بأعيانها..... فيها» ليس في ب.

(٣) في م: «وذلك».

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من ب.

(٥) البيت لتأبط شراً في ديوانه، ق ١٢، ب ١، ص١٥٤. وتخريجه ثمَّة. والبيت من قصيدة لشُمَيْر بن الحارث الضبي، وهو في شعر ضبَّة وأخبارها، ق ٥١، ب١، ص١٢٩، وتخريجه ثمَّة، وهو في اللسان (حضأ). حضأت: أشعلت. الوهن: بعد منتصف الليل.

(٦) زيادة من ب.

(٧) ديوانه، ق ١٤٥، ب ١، ج ٣، ص٢٣٢.

[الطويل]

عَسَى وَطَنٌ يَدْنُو بِهِمْ ولَعَلَّمَا
وإنْ تُعْتِبِ(1) الأيَّامُ فِيْهِم فرُبَّما

يريدُ: فربما أعتبتْ في بَعْض الأَحْيانِ.

وقال أبو الطيِّب المتنبِّيّ:

[الخفيف]

رُبَّما تُحْسِنُ الصَّنيعَ لَيَاليهِ ولكِنْ تُكَدِّرُ الإِحْسَانا(2)

[٢٤/ب] وقال أيضاً: //

[الكامل]

ولَربَّما أَطَرَ القَنَاةَ بفَارسٍ
وثَنَى فَقَوَّمَها بآخَرَ منْهمُ(3)

وقالَ:

[الطويل]

ويَوْمٍ كَيَومِ(4) العَاشِقِينَ كَمَنْتُهُ
أُراقِبُ فِيْهِ الشَّمْسَ أيَّانَ تَغْرُبُ(5)

وقال يهْجُو كَافوراً:

[الطويل]

وأَسْودَ أمَّا القَلْبُ منْه فَضَيِّق
نَخِيْبٌ، وأمَّا بطْنُه فَرَحِيْبُ(6)

---

(1) في ب: «تعقب».

(2) البيت في ديوانه، ق ٤، ب ٣ ج ٤، ص٢٤٠. الصَّنيع: الإحسان.

(3) التبيان في شرح الديوان: ق ٢٤٩، ب ٣٤، ج ٤، ص١٣٢. الأَطْرُ: عطف الشيء وحنيه. وتأطّر: اعوجّ، وأطرت القوس: حنيتها.

(4) في ب: «كليل».

(5) التبيان ١: ١٧٩، وروايته: «ويومٍ....».

(6) شرح الواحدي على ديوان المتنبي / ٧٠٤، ورسالة في قلب كافوريَّات المتنبي/ ٩ و١١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح / ٢٩٦١. النَّخيب: الجبانُ.

وقَالَ يمدَحُه:

[الطويل]

وأَبْلَجَ يعْصي باخْتِصَاصي مُشِيرَه
عَصَيْتُ بقَصْدَيه مُشِيرِي ولُوَّمي(١)

وإنما عَنَى بالأَبْلجِ (كَافُوراً)(٢)، وبمشِيرِهِ (أَبَا حِنْزابة)(٣) وزيرَه.

وكَذَلكَ قولُه لِسَيْفِ الدَّوْلَةِ(٤):

[الطويلِ]

عَلَينا لَكَ الإسْعَادُ إنْ كَانَ نَافِعَاً
بشَقٍّ قُلوبٍ لا بِشَقٍّ جُيُوبِ

فرُبَّ كَئِيبٍ لَيْس تَنْدَى جُفُونُهُ
ورُبَّ كَثِيرِ الدَّمعِ غيرُ كَئِيبِ

وقد أَوْضَحَ(٥) ما أرادَهُ من التَّقْليلِ هَهنا في موْضِعٍ آخَرَ، فأَخْرجَه بغَيرِ لَفْظ (رُبَّ) وهو(٦):

[الوافر]

---

(١) التبيان، ق ٢٥٢، ب ٣، ج ٤، ص١٤٠. ورواية الديوان: «وأبلخ». قال شارح الديوان: الأبلخ العظيم، وهو من صفة الملوك. أقول: الذي أراه أنها تصحيف «أبلج»، وهو الأبيض، ولعله يسخر من سواده.

(٢) هو كافور بن عبدالله الإخشيدي، يلقب بأبي المسك، دامت إمَارتُه على مصر اثنتين وعشرين سنة، وولي مصر مستقلاً بها مدة سنتين وأربعة أشهر، توفي سنة ٣٥٧هـ، وكان معروفاً بعلو الهمَّة والشجاعة والفطنة. الأعلام ٥: ٢١٦. وانظر: وفيات الأعيان ٤: ٩٩.

(٣) هو أبو الفضل جعفر بن الفضل بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات، المعروف بابن حِنْزابة، كان وزيراً لكافور الإخشيدي مدة إمارة كافور عليها وبعد استقلاله بها. وبعد وفاة كافور وزر لأحمد بن علي بن الإخشيد، وكان محباً للعلماء. توفي بمصر سنة ٣٩١هـ. وفيات الأعيان ١: ٣٤٧. وما بعدها.

(٤) الكلمة مطموسة في ب.

(٥) التبيان، ق ١٧٣، ب ٣٤، ج ٢، ص٣٩٤.

(٦) البيتان في: التبيان، ج ١، ص٥٤.

وفي الأَحْبَابِ مُخْتَصٌّ بوجْدٍ
وآخر يدَّعي مَعَهُ اشْتِرَاكَا

ومِنْ أشْعارِ المحدَثينَ قوله(١):

[الكامل]

الحرُّ طَلْقٌ ضَاحِكٌ ولَرُبَّما
تَلْقَاهُ، وهو العَابسُ المتَجَهِّمُ

وقالَ الآخَرُ(٢):

[مجزوء الكامل]

احْذَرْ عدُوكَ مرَّةً
واحذرْ صَديقَكَ ألفَ مَرَّه
فلربَّمَا انْقَلبَ الصَّدِيـ
ـقُ فكَانَ أعْلَمَ بالمضَرَّه

وقال عَدِيٌّ بنُ زَيْدٍ العِبادي، وقد أَغْفلت ذكره في الشُّعراء المتقدِّمين(٣):

[المديد]

يا لُبَيْنَى أَوْقِدي النَّارا
إنَّ مَنْ تَهْوَيْن(٤) قَدْ حَارا
ربَّ نَارٍ بِتّ أَرْمُقُهَا
تَقْضِمُ الهِنْديَّ والغَارَا

---

(١) البيت لأبي الفتح البستي، وهو في ديوانه، ق ١٧٨، ص٢٨٨.

(٢) البيتان لمنصور الفقيه، وهما في شعره، ق٢، ص٣٤٥، وبهجة المجالس ١/ ٦٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح/ ٢٩٧، وزهر الأكم/ ٣٨٣، ومحاضرات الأدباء ٢/ ١١، ونسبا فيه إلى علي بن عيسى، وهما بلا نسبة في صُبابة المُعاني/ ٢١٨.

(٣) الأبيات في ديوان عدي بن زيد، ق ٢٢، ص١٠٠، ورواية الثالث: «...... عاقدٌ في الخصر زنارا»، وهي في المعيار في أوزان الأشعار/ ٣٤، وشروح سقط الزند/ ١٥٥٦، وإيضاح شواهد الإيضاح/ ٢٩٧.
الهندي: نوع من النبات. يؤرِّثها: يشبّها. التقصار: القلادة، وجمعها: تقاصير.

(٤) في م: «إنّ من تهدين».

عِـنْـدَهَـا ظَـبْـيٌ يُـؤَرِّثُـهَـا
عَـاقِـدٌ في الجِـيْـدِ تَقْـصَـارًا

فَتَبيّن(١) من هَذَا الشِّعْر أنّه إنما أرادَ نَارَ لُبَيْنَى(٢) وحدها.

وقد أَوْضَحَ ذلكَ المعَرِّي بقوله(٣):

[البسيط]

لَيْـسَـتْ كَنَارِ عَـدِيٍّ نار عَـادِيَةٍ
باتتْ تُشَبّ على أَيْدي مَـصَـالِيْـتَـا

ومـا لُبَـيْنَى - وإنْ عَـزَّت بربَّـتِـهَـا
لكنْ غَـذَتهـا رجَـالُ الهِنْد تَرْبِيـتَـا

ومما تأتي فيه (رُبَّ) للتَّقْليل والتَّخْصيص إتْياناً مُطَّرِداً، ويَرَى ذلك من تَأَمَّلَ(٤) الأَشْعَارَ الَّتي في اللغْزِ والأشعار التي يصفُ فيها الشُّعراء أشياءَ مخْصُوصَةً بأعْيانها(٥)؛ فإنَّهم كَثيراً ما يَسْتَعْمِلون في أوائلِهَا (رُبَّ) مُصرَّحاً بها، والواو التي تَنوبُ(٦) مَنَابَها، كقول ذي الرمَّة(٧):

[الطويل]

وجَـارِيَةٍ لَيْـسَتْ من الإِنْس تُشْتَـهَى
ولا الجنُّ قد لاعَبْتُـهـا ومَعِي ذِهْنِي // [٢٥/أ]

---

(١) في م: «مبين».

(٢) في م: «نار تبين وحدها»، ولا معنى لذلك.

(٣) البيتان في شروح سقط الزند ٤: ١٥٥٥ - وعدي: هو عدي بن زيد العبادي. العادية: من يعدون على أرجلهم، أو من يَعْدون من العدوان، وهو الظلم. النار: السيوف. والمصاليت: جمع مِصلات، وهو الماضي في أمره.

(٤) طمس معظم الكلمة.

(٥) طمس معظم الكلمة.

(٦) طمس معظم الكلمة.

(٧) الأبيات في ديوان ذي الرمة ١٧٨٣ - الجارية: بكرة البئر، وسميت بذلك لدوام جريانها ودورانها حول محورها. الذّهن: القوة. قيد شبر: يراد به المحور الذي يدخل في ثقب البكرة. صاحت: صوت صريرها لدى دورانها. أنصتت: هدأت.

فَـأَدْخَلتُ فـيْـهـا قِـيْـدَ شِـبْـرٍ مُـوفـرٍ
فَـصَـاحَـتْ، ولا اللّه مـا وُجِـدَتْ تَزْني

فلمّـــا دَنَتْ إِهْراقَـــةُ الماءِ انْصَـــتَتْ
لأَعْـــزِلَه عَنْهـــا، وفي النَّفْسِ أَنْ أَثْني

وإنما وَصَفَ بَكَرَةً اسْتَسْقَى عليها ماءً.

وكذلكَ قولُ الآخَرِ:

[الخفيف]

رُبَّ سَهْمٍ[1] رأَيتُ في جَوْفِ[2] خُرْجٍ
يَتَـــرامى[3] بموجِـــه الزَّخَّـــارِ

ونَهَـارٍ رَأَيْتَ منْتَصِفَ اللَّيْلِ ولَيْـلٍ رأيتُ نصْـفَ[4] النَّهارِ[5]

وثَلاثينَ أَلْفَ شَـــيْخٍ قُـــعُـــوداً
فَـــوقَ غُـــصْنٍ لا تَنْثَني لانْكِسَـــارِ

يعني بـ(الخُرْج) الواديَ الَّذي لا مَنْفَذَ له، وبـ(النَّهارِ) فرْخَ الحُبَارى، وبالليل فَرْخ الكَرَوان. وبـ(الشَّيْخ) الرَّذاذ الصَّغيرَ من المطر.

وقالَ الأغْلبُ العِجْليُّ[6]، ووَصَف ثَعْلباً أُرْسِلَ عليه كَلْبٌ فَعَقَرهُ[7]:

[الرجز]

---

(١) في ب: «نهر».

(٢) في ب: «جرف».

(٣) مطموسة في الأصل، والتكملة من ب.

(٤) في ب: «وسط».

(٥) في م: «النهار».

(٦) هو الأغلب بن عمرو بن حارثة من بني عجل: راجز مخضرم، نزل الكوفة في جند سعد بن أبي وقاص، واستشهد سنة ٢١هـ في موقعة نهاوند، وهو معدود في المعمَّرين. قال عنه الآمدي: «هو أرجز الرجاز وأرصنهم كلاماً». المؤتلف والمختلف: ٢٣. والأعلام ١: ٣٣٥.

(٧) في الأصل: «كلباً».

وثَعْلبٍ بَاتَ قَريرَ العَيْنِ
لاقَى مَعَ الصُّبْحِ غُرَابَ البَينِ(١)
وقدْ غَدَا مُجْرمِّزَ الشَّخْصَيْنِ
فاسْتَقْبلتْه لحضُورِ الحَيْنِ
طَلعْةُ كَلْبٍ أَغْضَفِ الأُذنَينِ
فَمَرَّ يَهْوِي ثَابتَ السَّاقَينِ
إلى وِجَارٍ بين صَخْرتَيْن
والكَلْبُ مِنْهُ راكِبُ المتنَيْن
فلم يَرُعْهُ غَيرَ رَوْعَتَيْنِ
حتَّى رَأَيتُ شِلْوهُ نصْفَينِ

وقال يَصِفُ صَقْراً:

[الرجز]

يا رُبَّ صَقْرٍ يفْرِسُ الصُّقُورَا
ويَكْسِرُ العِقْبَانَ والنّسُورا(٢)
تَرَى الإِوزَّ منْه مُسْتجيرَا

وقال ابنُ الروميِّ(٣):

[الرجز]

وَرازقيٌّ مُخْطف الخُصُورِ
كَأنَّه مَخَازنُ البلّورِ

وقال أبو الطِّيب، وقد أمرَه أبو العَشَائر أن يَصِفَ بطِّيخةً:

---

(١) الرجز غير موجود في مجموعه الشعري.

(٢) الرجز خلا منه مجموع شعره.

(٣) ديوانه، ق ٧٤٤، ج ٣، ص ٩٨٧، وزهر الآداب ٢ / ٣٤٨ - والرازقي: عنب شهرت به الطائف، ثمره أبيض طويل.

[الطويل]

وســـوداءَ منْظومٍ عَلَيـــهـــا لآلئٌ
لَهَـا صُـورةُ البَطِّيخِ وهْي منَ النَّدِّ(١)

ومن ذلك قوله في نزهة أَمَره أبو علي الأَوْراجيّ بوصْفها:

[الرجز]

ومـنْـــزلٍ لَـيْـسَ لَـنَـا بِمَـنْـــزلِ
ولا لِغَـيـــرِ الغَـــادِيَاتِ الهُطَّلِ(٢)

وكذلكَ قولُه في صفةِ صَيْدٍ شاهدَه(٣) مع ابن طُغْجٍ(٤):

[الرجز]

وشَــامخٍ منَ الجِـبَـــالَ أقْـــوَدِ
مَـردٍ كَـيَـا فـوخ البَـعِـيـرِ الأَصْـيـدِ(٥)

إنَّما أرَاد(٦) مَنْزلاً بعينِه، ويَدُلّ على ذلكَ قولهُ:

[الرجز]

زُرْناهُ للأمـرِ الذي لـم يُعْهَـدِ

[٢٥/ب] كذلك قوله في الُّلعبة التي امْتَحنهُ بها ابن طُغج//:

[الوافر]

وذاتِ غَـدائـرٍ لا عَــيـبَ فِـيْـهـا
سِـــوَى أنْ لَيْسَ تصْـلُح للعِـناقِ(٧)

---

(١) التبيان، ق ٨٢، ت ١، ج ٢، ص: ١٨.

(٢) التبيان، ق ٢٠١، ب ١، ج، ٣، ص: ٢٠١ – الغاديات: السحب. الهطَّل: الكثيرة الماء، ومفردها: هاطلة.

(٣) «شاهده.... طغج» ليس في ب.

(٤) هو محمد بن أبي محمد طُغج بن خاقان، أصله من فَرْغانة، ولي ملك مصر والشام والحجاز وغيرها، توفي سنة ٣٣٤هـ. وشذرات الذهب ٤/ ١٨٨.

(٥) التبيان، ق ٧٩، ب ١ – ٢، ج ٢، ص: ١٣ – الأقود: المنقاد طولاً. الأَصْيد: الذي في خلقه اعوجاج.

(٦) الكلمتان مطموستان في ب.

(٧) التبيان، ١٥٨، ب ١، ج ٣، ص: ٣٥١ – الغدائر: مفردها غديرة، وهي ذؤابة الشعر.

قال البَطَلْيوسي[1]: فهذه المواضعُ كلُّها (رُبّ) فيها للتَّقْليل، وهي كَثيرةٌ جداً، وإنَّما تَخَيَّرتُ منْها أوضَحَها، وهذه حقيقة (رُبّ) ومَوْضُوعُها، وباللَّهِ التَّوْفيقُ[2].

باب

(ذِكْرِ المَوَاضعِ الَّتي وقعتْ (ربَّ) فيها بمَعْنى التَّكْثيرِ على طَريقِ المجَازِ)

إنَّما تَأْتي (ربّ) بمعْنَى التَّكْثير في مُعْظَم أَحْوالِها في المواضعِ الَّتي يُذْهَبُ بها[3] إلى الافْتخَارِ والمبَاهَاةِ، كَقَول القَائل: «رُبَّ عَالِمٍ لَقْيتُ»، و«رُبَّ يَوْمِ سُرُورٍ شَهِدْتُ»، لأنَّ الافْتِخَارَ لا يكونُ إلا بما كَثُر مِنَ الأمور في الغَالبِ مِنْ أَحْوالِها، وقد يكونُ لقاءُ الرجل الواحدِ أَذْهبَ في الفَخْرِ منْ لِقَاءِ الجمَاعةِ، ولكنَّ الأوَّل[4] هو الأَكْثَرُ، فمن ذلك قول امْرئِ القَيْس:

[الطويل]

ألا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهنَّ صَالِحٍ
ولا سِيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

وقوله[5]:

[الطويل]

فإنْ أُمْسِ مَكْروباً فَيَا رُبَّ بُهْمَةٍ
كَشَفْتُ إذا ما اسْودَّ وجهُ الجَبَانِ
وإنْ أُمس مَكْروباً فَيَا رُبَّ قَينة
منعَّمَةٍ أَعْملتُها بِكِرانِ

(١) في م: «قال الأستاذ أعزَّه الله».

(٢) «وبالله التوفيق»: ليس في ب. وفي م: «والله أعلم».

(٣) في م: «فيها».

(٤) طمس بعض الكلمة.

(٥) البيتان في: ديوان امرئ القيس، بشرح محمد بن إبراهيم الحضرمي (ت ٦٠٩هـ)، ق ٧، ص٦٤، وق٨، ص٨٥ – ٨٧.

وقوله :(١)

[الطويل]

وخَــرْقٍ بَعِــيْــدٍ قــدْ قَطَعتُ نيَــاطَهُ
عَلَى ذَاتِ لَوْثٍ سَهْوة المشْيِ مِذْعَانِ(٢)
ومَــجْــرٍ كَــغُــلانِ(٣) الأنَيْــعِم بَالِغٍ
ديارَ العَــــدُوِّ ذي زُهَاءٍ وأرْكَــــانِ(٤)

فهذه مَوَاضع لا يَليقُ بها إلا التكْثيرُ.

وكذلكَ قَوْلُ أبي كَبيرٍ الهُذَليِّ:

[الكامل]

أَزُهَيْــــرُ إنْ يَشِبِ القَــــذَالُ فَــــإنَّه
رُبَ هَيْـضَل مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَـيْـضَلِ(٥)

وكذلكَ قوْلُ أبي العَطَاء السّنديّ(٦) يَرْثي عَمرْو بن هُبَيْرةَ الفَزَاري(٧):

[الطويل]

---

(١) البيتان ٩، ١٥ من القصيدة ٩ في ديوانه، ص٩١، ٩٣. الخَرْق: الواسع من الأرض. النِّياط: ما يتعلَّق به. السَّهْوة: الليِّنة السهلة. المذعان: المذللة. المجر: الجيش الضخم. الغلان: الأودية الكثير الشجر. الأنيعم: تصغير أنعم: موضع بالعالية. زهاء: مقدار. معجم ما استعجم ١ : ٢٠٠.

(٢) طمس بعضها.

(٣) في ب: «كحلان».

(٤) في ب: «أزكان».

(٥) البيت في شرح أشعار الهذليين، ق ١، ب ٥، ج ٣، ص: ١٠٧٠. والرواية في: «.... فإنني...». الهيضل والهيضلة: واحد الجماعة من الناس يغزى بهم. القَذَال: ما بين الأذنين والقفا.

(٦) أبو عطاء السندي: من شعراء الدولتين الأموية والعباسية، تشيَّع لبني أمية وهجا بني هاشم، وكان دميماً أَلْكَنَ يقلب الحاء هاءً والشين سيناً، توفي بعد خلافة المنصور. ترجمته في: معجم الشعراء: ٤٥٦، وخزانة الأدب: ٩ : ٥٤٥.

(٧) قال البغدادي: إنها في رثاء يزيد بن هبيرة أحد ولاة بني أمية المعروفين، كان مع مروان بن محمد، ثم قتله العباسيون سنة ١٣٢هـ. انظر: خزانة الأدب ٩ : ٥٤٠.

فَـإِنْ تُـمْسِ مَـهْـجُـورَ الفِنَاءِ فَـرُبَّـمَـا
أَقَـامَ بِهِ بَعْـدَ الوُفُـودِ وُفُـودُ[1]

وهذا النَّوْعُ في الشِّعْرِ كَثيرٌ جِداً. والفَرْق بينَ هذا البَاب والبَاب الأوَّل، أنَّ الأوَّلَ حَقيقةٌ في (رب)، وهذَا البابُ مَجَاز[2] يَعْرِض لَهَا كَمَا يعْرِضُ للمَدْح[3] أنْ يخْرجَ مَخْرجَ الذمِّ، وللذمِّ أنْ يخْرجَ مخْرجَ المدْحِ، وللتَّذْكيرِ أنْ يخْرجَ مَخْرجَ التَّأنيثِ، وللتَّأنيثِ أن يخْرجَ مخْرجَ التَّذْكير كَمَا ذكَرْنا في البَابِ الأوَّل.

[٢٦/أ] ومن[4] الفَرْق بيْنَهُما، أنّ (كَمْ) يَصْلُح اسْتِعْمالُها في هَذَا البَابِ مَكَان / / (رُبَّ) ولا يَصْلُح ذَلك في البَابِ الأوَّل؛ ولذلكَ تجدُ المعْنَى الواحدَ في هذا البابِ يأتي بلفْظِ التَّقْليلِ مرةً وبلفْظِ التكثيرِ مَرةً، كَقَولِ رَجُلٍ منْ بَني فَقْعس أنْشَدَه[5] أبو تَمَّام في الحَمَاسَة[6]:

[الكامل]

وذَوِي ضِبَـابٍ[7] مظْهِـرِينَ عَـدَاوَةً
قَـرْحَى[8] القُلُوبِ مُعَاوِدِي الإفْنَادِ[9]

---

(١) شعره، ق ١٢، ص٢٨٢، البيت الثالث من قطعة في أربعة أبيات، وهي الحماسية رقم ٢٧٠ في شرح الأعلم الشنتمري ج ١، ص٤٨١ – ٤٨٢، ويتنازع نسبتها كل من أبي عطاء السِّندي ومعن بن زائدة الشيباني يرثي فيها يزيد بن هبيرة الذي سبقت ترجمته.

(٢) في ب: «مجازاً».

(٣) طمس بعض الكلمة في الأصل.

(٤) في م: «من».

(٥) في م: «أنشد».

(٦) شرح الحماسة للخطيب التبريزي ١: ٢١٧ في باب الحماسة، ونسبت إلى مرداس بن خُشَيْش أخي سعْد بن ثعلبة، قالها لرجل من بني فقعس، وهي في شرح الحماسة للأعلم، الحماسية رقم ٤١٣، باب الأدب، ص٦٥٦، وهي بلا نسبة في التذكرة السعدية: ٣٠٠، وهي في شرح الحماسة للمرزوقي / ٢٩٩ و٢٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٠١.

(٧) في م: «طباب». والضِّباب: جمع ضب، والمراد هنا الحقد.

(٨) في م: «مرضى». القرحى: جمع قريح وهو الجريح.

(٩) الإفناد: التفنيد والتخطئة.

نَاسَيْتُهُم بغْضَاءَهُم وتَركْتُهُم
وهُمُ إذا صَرَخ الصَّديقُ أعَادي

وقال رَبيعةُ بنُ مقْرومٍ الضَّبِّي(١) في نَحْوٍ منْ هَذا المعْنَى، أنْشَدَه أبو تمام(٢):

[الوافر]

وكَمْ مِنْ حَامِلٍ لِيْ ضَبّ ضِغْنٍ
بَعِيْدٍ قلبُه حُلْوِ الِّلسَانِ
ولو أنّي أشَاءُ نَقَمْتُ منْه
بشَغْب أو لِسَانٍ تَيَّجَانِ(٣)
ولَكِنّي وصَلْتُ الحَبْلَ منْهُ
مُواصَلةً بحَبْلِ أبي بَيَانِ(٤)

وغَرَضُ الشَّاعِرَيْن في هَذَيْن الشِّعْرَيْن(٥) واحِدٌ. وقَدْ أخْرجَه(٦) أحدُهُما بلفْظ التَّقْليلِ، وأخْرجَهُ الآخَر بلفْظ التَّكثير فَدَلّ ذلكَ على أنَّ (كَمْ) و(رُبَّ) تَتَعاقَبان(٧) على الشَّيْء الواحِدِ في هَذَا البابِ. وربما جَمَعَهُمَا الشَّاعِر في شِعْرٍ واحِدٍ كقول عُمَارَة ابنِ عَقيلٍ(٨):

---

(١) شاعر مخضرم، سجنه كسرى يوم وفد عليه بالجاهلية، وشهد في الإسلام موقعة القادسية وغيرها. الشعر والشعراء ٣٢٦، والأغاني ٢٢: ١٢٧، والإصابة ١: ٥٢٧، والخزانة ٨: ٤٣٨.

(٢) الأبيات من مقطّعة في حماسة أبي تمام ٨٠٠، وشرحها للأعلم برقم ٤٥٢، ص٧٠٢، والأغاني ٢٢: ٩٨.

(٣) البيت الثاني ليس في م. الشغب: الشر واللجاجة. التيَّجان: الكثير الحركة.

(٤) أبو بيان أحد أقرباء الشاعر.

(٥) في م: «الشاعر في هذا الشعر».

(٦) في م: «أخرج».

(٧) في م: «يتعاقبان».

(٨) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي: شاعر أعرابي من شعراء الدولة العباسية، كان يأتي إلى الحواضر فَيَتلَقفون عنه شعر جدِّه جرير، ويأخذون عنه اللغة: طبقات الشعراء ٣١٦، ومعجم الشعراء: ٧٨، وتاريخ بغداد ١٢: ٢٨٢، والأغاني ٢٤/ ٢٤٥. والأبيات في ديوانه/ ٩٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٢، وتنسب إلى أبيه عقيل.

[الطويل]

فَـإِنْ تَكُـنِ الأيَّامُ شَـيَّـبْـنَ مَـفْـرِقِي
وكَثَّرْن أشْجَاني وقَلَّلْنَ مِنْ غَرْبي

فَيَـا رُبَّ يَوْمٍ قَـدْ شَـرِبْتُ بَمشْرَبٍ
شَفَيْتُ بِهِ غَم[1] الصَّدَى بَاردٍ غَرْبِ[2]

وكَمْ ليلةٍ قَـدْ بِتُّـهَـا غَـيْـرَ آثِمٍ
بَشَاجِـيَـةِ الحِـجْلَيْنِ مُـفْـعَـمَـةِ القَلْبِ

ألا تَرَاه قد أَرادَ تكثير أيَّامه ولياليه، فأخرج بعض ذلك بلفظ (رُبَّ) وبعضه بلفظ (كم) ورَأى الأمْـرَيْن سـواءً[3]؟ فإنْ قال قائل: إنْ كـانت (رُبَّ) في أصْل وضْـعِـهَـا وحَـقِيـقَـتِـهـا للتَّـقْليل نقِـيْـضَـةَ (كَمْ)، فَمَا الوجْه في اسْتِعمالِهمْ إيَّاها في مَواضِعِ التَّكثيرِ[4] الَّتي لا تَليقُ إلا بـ (كَمْ)؟

فالجواب: أن ذلك لأغْراضٍ يقْصِدونَها[5]؛ فَمنْها: أنّ المفْتَخر يزْعُم أنَّ الشَّيْءِ الَّذي يكثُر وجُودُه منْه يَقِلّ وجودُه من غيره، وذلكَ أبلغُ في الامْتداح والفَخْر من أن يكثرُ من غيره كَكَثْرته منْه، فاسْتُعيرتْ لَفْظة التَّقْليل في مَوْضعِ التَّكثير إشْعاراً بهذا المعنى، كما اسْتُعيرتْ ألفاظُ الذمِّ في مَوْضعِ المدْح، فقيل: أخْزاه[6] اللَّه ما أفصَحَه!، ولَعَنهُ[7] ما أشْعَره! إشْعاراً بأنَّ الممدوحَ قدْ حَصَل في مَرْتبة مَن // يُشتَمُ حَسَداً له على فَضْله؛ لأنَّ الفاضِلَ هوالَّذي يُحْسَدُ ويوقَع في عِرْضه، والنَّاقص لا يُلتفتُ إليه، وقد صرَّحَ الشَّاعرُ بهذا في قوله[8]: [٢٦/ب]

---

(١) في ب: «غيم».
(٢) في ب: «عذب».
(٣) «وبعضه....سواء»: مطموس في ب.
(٤) الكلمة مطموسة في ب.
(٥) الكلمة مطموسة في ب.
(٦) في م: «خزاه». ومعنى أخزاه الله: كسره وأهانه وأذلّه، والخِزْي: الهلاك والذُلُّ. الفاخر / ٩.
(٧) الفاخر / ٨.
(٨) البيت بلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٠٢.

[السريع]

ولاَ خَلَوْتُ الدَّهرَ من حَاسِدٍ
فإنَّمَا الفَاضِلُ مَن يُحْسَدُ

ولذلك قالَ بعضُ العَربِ[١] «السيِّد مَن إذا أقْبلَ هبْناهُ، وإذا أدْبرَ عبْناهُ». وكذلكَ تُسْتَعار ألفاظُ المدْحِ في موْضعِ الذمِّ فيكونُ ذلك أشدَّ على المذْمُومِ من[٢] لفْظِ الذمِّ بعينه؛ لأنَّ في ذلكَ مع الذَّمِّ نَوْعاً من الهُزْءِ، كَقَوْلهمْ للأحْمَقِ: يا عَاقلُ، وللجَاهلِ: يا عالمُ! وقَدْ ذَكَرْنا ذَلكَ فيْما تقدَّم؛ فكَذَلكَ إذا اسْتُعيْرت[٣] لفْظَةُ التَّقْليلِ مكانَ التَّكثير[٤] [كانَ أبْلغَ في المدْحِ والفَخْرِ؛ لأنه يَصيرُ المعْنَى ما ذَكَرْناهُ من أنَّ الشَّيء الَّذي يكثُر منه يَقِلُّ من غَيْرِه، فيكونُ][٥] أبلغَ منْ لفظِ التَّكثيرِ المحْض ولَوْ وقَع هَهُنا.

وكذلكَ يْستَعيرون[٦] (كَمْ) في مَوْضعِ التَّقْليل على وَجْه الهُزْءِ ويقولون: كَمْ بَطَلٍ قَتَلَ زيدٌ! وكَمْ ضَيْفٍ قَرَى[٧]! وهُوْ لم يقْتُل بَطَلاً ولم يَقْرِ ضيفاً، فيكونُ أبلغَ من قولهم: جَبانٌ، وهو بَخيل. ويدل على أن هَذَا غَرَضُهم في ذكْر (رُبَّ) في هذا الموْضعِ أنَّهُم قَدْ صَرَّحُوا[٨] بهِ في مَوَاضعَ كَثيرةٍ من أَشْعَارِهمْ، كَقَوْلِ سَالمِ بنِ وَابصة[٩]:

[البسيط]

ومَوْقفٍ مثْلِ حَدِّ السَّيْفِ قُمْتُ به
أَحْمِي الذِّمارَ وتَرْميني به الحَدَقُ[١٠]

---

(١) القول في بهجة المجالس ٨٣٨/١.
(٢) الكلمة مطموسة في الأصل.
(٣) طمس بعضها في الأصل.
(٤) في م: «والتكثير المحض».
(٥) ما بين حاصرتين ليس في م.
(٦) في ب: «يعتبرون».
(٧) طمس بعض الكلمة.
(٨) في م: خرجوا به في مواضع كثيرة.
(٩) في الأصل: «واصبة». وقد مر التعريف به. والبيتان في: حماسة أبي تمام رقم ٢٤٤، وشرحها للأعلم برقم ٢٢٧، ص٤١٩، وبشرح المرزوقي: ٧١٠ و٧١١. وبشرح الخطيب ٢: ٢٣٦.
(١٠) الموقف: المشهد الصعب. الذمار: الحرمة.

فَـمَـا زَلقْتُ ومَـا أبْلَيْتُ فَـاحِـشَـةً
إذا الرِّجَـالُ عَلى أمْـثَـالِهِم زَلقـوا[1]

ألا تراهُ يفْتَخِرُ[2] بأنّ هَذَا الموقفَ يكثُر منه معَ قلّةِ وجُودهِ منْ غَيرِه[3]؟

ومثلُه قَوْلُ الآخَرِ[4]:

[البسيط]

يا رُبَّ لَيْلة هَوْلٍ قَـدْ سَـرَيْتُ بِهَـا
إذا تَضَـجَّع عَنْهـا العَـاثِرُ[5] الوكِلُ

وكَذَلكَ قَوْلُ العجَّاجِ[6]:

[الرجز]

ومَـهْـمَـهٍ هَالك مَن تَعَـرَّجَـا
هَـائلـةٍ أهْـوالُـهُ مَـنْ أدْلَـجَـا
إذا رِداءُ لَيْلـهِ تَـرَجْـرَجَـا
عَلَوْتُ أخْشَاهُ[7] إذا مَا أجْبَجَا[8]

ونَظيرُ هذا [في][9] أنَّ له نسبتَيْن مخْتَلِفَتَيْن، نسبةَ كَثْرةٍ إلى المفْتَخِر ونسبةَ إلى [قِلّةٍ][10] إلى مَنْ يَعْجِز عنْه فَيأتي [تارةً[11] على نسْبة الكَثْرة بلفْظِ (كَمْ) و] تارةً

(١) في الأصل: «زلقُ»، والتصحيح عن شرح الحماسة للأعلم: ٤١٩. والزلق: السقوط.

(٢) في ب: «ألا ترى أنه».

(٣) أقول: فسَّر الأعلم الموقف هنا بمشهد صعب قام فيه سالم بن وابصة خطيباً أو ذابًّا عن حرمة، فجعله كحد السيف شدّةً ومضاء، لا أنه جرى منه ذلك كثيراً. شرح الحماسة: ٤١٩.

(٤) لم أقف على قائله، وهو في إيضاح شواهد الإيضاح/٣٠٣. تضجَّع: تقاعس. الوكِل: البليد.

(٥) في ب: «العاجز».

(٦) ديوانه، ق ٣٣، ب ٥٨ – ٦٢، ج ٢، ص٤٥.

(٧) في ب: «أحشاء».

(٨) في م: «أحنجا». أجبج: انتفخ بطنه. أخشاه: أخْوفه.

(٩) زيادة من ب، م.

(١٠) زيادة من ب، وهي مطموسة في الأصل.

(١١) (تارة.... كم و): ساقط من م وهو في الأصل، و(ب).

على نِسْبةِ القِلَّة بلفْظ (رُبَّ) أنَّهم إذا سَمَّوا رجُلاً بالعبّاس، والحارث، والحَسَن، ونَحْوه من هذه الصِّفات، فرُبّما أَقَرُّوا فيها الألفَ واللام[1] مُرَاعاةً لمذْهَب الصِّفة الَّتي انتقلتْ عنها ورُبَّما حَذَفوا الألفَ واللام مُرَاعاةً لمذهب العلم الَّذي صَارَتْ إليه فتكونُ // [٢٧/أ] [لها][2] نسْبَتان مختلفتان تأتي بإحداهما[3] تارةً، وبالأخْرى[4] تارة[5].

ونظيرُ اجْتِمَاع الكَثْرة والقِلَّة في هذا البَاب لِغَرضٍ منَ الأغْراض، اجْتماعُ اليَقين والشَكِّ في نحْو قولهمْ: (قَدْ عَلمْتُ: أزيدٌ في الدار أم عَمْرو؟) وهذا كلام طريف[6] على ظَاهره؛ لأنَّ الَّذي يَدّعي العِلمَ لا يَسْتفهم، والَّذي يسْتفهم لا يدَّعي العِلْم. وإنَّما تأويلُه أنِّي[7] عَلِمْتُ حَقيقة ما يَسْتَفْهم عنه غَيري[8]؛ فهَذا وجْه من وجُوه التَّقْليلِ في هَذه الأشْياء.

وقَدْ يدخُلها معْنى التَّقْليلِ عَلَى وجْهٍ آخرَ، وهو أنَّ القَائل قَد يقُولُ: (رُبَّ عالمٍ لَقيتُ)، وهو قَدْ لَقِي كَثيراً منَ العُلَماء، ولَكنّه يُقلِّل مَنْ لَقيَه تَوَاضُعاً ويكونُ أبلغ من التَّكْثير؛ لأنَّ الإنسان إذا حَقَّر نَفْسَه تَوَاضُعَاً ثم امتُحِنَ[9] فوُجدَ أعظمَ مما يَقُولُ جَلَّ قَدْرُه، وإذا عَظَّم نفْسَه وأنْزلَها فَوْق مَنْزلتِهَا، ثُمَّ امتُحِنَ فوُجدَ دونَ ذلكَ هانَ عَلى مَنْ كانَ يُعَظِّمه، فهذا وجْهٌ من التَّقْليل الَّذي يُسْتعمل في هذه المسْألة الَّتي مَعَانيها مَعَاني الكَثْرة.

وقَدْ يدخُلها التَّقْليل عَلَى معْنى ثالثٍ[10]، وهو قَوْل الرَّجُلِ لصَاحِبه[11]: لا

---

(١) وهي التي يقال لها: للمح الصفة.

(٢) ساقطة من م.

(٣) في م: «إحداهما».

(٤) في م: «والأخرى».

(٥) انظر: رصف المباني: ١٦٥، وارتشاف الضرب: ٩٦٧، ومغني اللبيب: ٧٤ و٧٥. قال المالقي: «فهذان الموضعان سمع فيهما الحذف والإثبات».

(٦) في ب: «ظريف».

(٧) في م: «وقد».

(٨) في م: «غيره عنه».

(٩) في م: «افتخر».

(١٠) مطموسة في ب.

(١١) في الأصل: «صاحبه».

تُعَادِني فَرِبّما نَدِمتَ. وهَذَا مَوْضِعٌ ينْبغي أنْ يكثر فيهِ النَّدامة ولَيْس بموضعِ تَقْليلٍ، وإنَّما تأويلُه أنَّ الندَامةَ على هَذا لَوْ كَانت[1] قليلةً لوَجبَ أن يُتَجنَّب[2] ما يُؤدِّي إليها، فكيفَ وهي كَثيرة؟ فَصَار[3] لفْظُ التَّقْليلِ[4] هَهُنا أَبْلَغَ من التَّصْريحِ بلفْظِ التَّكثيرِ. وعلى هذا تأَوَّلَ النَّحْويونَ قولَ اللّه تَعَالى: ﴿**رُبَمَا**[5] **يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**﴾ [الحجر ١٥: ٢]. وعَلَى نَحْو هذا أَيْضاً يُتَأَوَّلُ أَيْضاً قَوْلُ امْرئِ القَيْسِ:

[الطويل]

أَلا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهــنَّ صَالِــحٍ

وقَوْلُ أَبي كَبيرٍ الهُذَليّ:

[الكامل]

رُبَ[6] هَيْضَلٍ لَجِبٍ[7] لَقِيْتُ بهَيْضَلِ

إنَّ اسْتِعارةَ لفْظةِ التَّقْليلِ ههنا إشَارةٌ إلى أنَّ قَليلَ هذا فيه فَخْرٌ لقائِله[8] فكيفَ كثيره؟!

وأمّا قَوْلُ أَبي عَطَاء السِّنْديِّ في رِثائه[9] عَمْروَ بنَ هُبَيرةَ الفزاريِّ:

---

(١) الكلمة مطموسة في ب.

(٢) في ب: «تتجنب».

(٣) مطموسة في ب.

(٤) ليست في م.

(٥) قرأ بالتخفيف عاصم ونافع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (رُبَّما) بالتشديد. وروى ابن مجاهد عن علي بن نصر أنه قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرؤها على الوجهين جميعاً خفيفاً وثقيلاً. السبعة/ ٣٦٥، وحجة القراءات/ ٣٨٠، والكشف عن وجوه القراءات وعللها٢/ ٢٩.

(٦) في الأصل: «ربَّ» وبذلك يختل الوزن.

(٧) سقط من الأصل، والتكملة من الديوان.

(٨) في م: «لفاعله».

(٩) في ب: «يرثي».

[الطويل]

فـإنْ تُمْسِ مَـهْـجُـورَ الفِناءِ فَـرُبَّمَـا
أَقَـامَ بـه بَعْـدَ الوُفُـودِ وفُـودُ

فقد يُتَأوَّلُ على هَذَا المعْنى، ويحتمل أنْ يريدَ أنَّ مدَّة حَيَاته الَّتي كَثُرْت عَلَيه فيها الوُفودُ كانتْ قَليلةً، فَعَلى نَحْو هذه التَّأويلات يَتَأوَّل[١] النَّحْويُّون الَّذين أَصّلوا أنّ (ربَّ) لِتَقْليلِ هذه الأَشْياء الَّتي ظَاهِرُها / / التَّكثيرُ. [٢٧/ب]

ومَنْ قال: إنَّها في هذه المواَضع[٢] للتَّكثير تَلقَّى الكَلامَ على ظَاهِره، ولم يدقق الكلامَ فيها هذا التَّدقيقَ، ولم يقْسمْها إلى الحقيقة والمجَاز كما فعلنا نحْن، والحمدُ لله كما[٣] هُو أَهْلُه، [وصلَّى اللَّه على مُحَمَّدٍ النَّبِّي الكريمِ وآله وسَلَّمَ][٤].

---

(١) في م: «تأوَّل».

(٢) في م: «في هذا الموضع إنها........».

(٣) في م: «لما».

(٤) «وصلَّى...... وسلَّم»: ليست في ب، م.

الرسالة الرابعة

في الوقف على الولاية

في قوله تعالى: ﴿الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾

بسم اللّه الرحمن الرَّحيم

صلَّى اللّه على النبي الكريم وآله وسلّم

مسألة(١) أخرى:

كُتِبَ إلى الفَقيهِ النَّحْويّ أبي مُحَمدٍ عبدِاللّه بنِ مُحَمدِ بن السِّيدِ البَطَلْيوسِيّ، رَحِمَهُ اللّه:

ما تَقُولُ – يرْحَمُكَ اللّهُ – في قَوْلِ اللّهِ تَعَالى: ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا(٢) هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ(٣)

---

(١) في ج: «سأل سائل فقال: الجواب يرحمك الله في رجلين تنازعا في مسألة من القرآن وهو قوله تعالى: (وما كان منتصرا)...».

(٢) طمس أكثر الكلمة في الأصل.

(٣) وردت قراءتان في هذا الموضع، ولكل قراءة منهما دلالة مختلفة، القراءة الأولى: (الوَلاية)، بفتح الواو في هذا الموضع وفي قوله تعالى: ﴿..... وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال ٨: ٧٢]. وهي بمعنى الصلة والموالاة والنُّصرة. وهي قراءة نافع وابن عاصم في روايتي أبي بكر وحفص. السبعة/ ٣٩٢، وانظر: معاني القراءات ٢/ ١١١، والتيسير/ ١٤٣، وإعراب القرآن ٣/ ٤٥٩، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٦٣، وحجة القراءات/ ٤١٨، ٤١٩، والمحرّر الوجيز ٩/ ٣١٨، والتذكرة ٢/ ٥١٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٩، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ١٥/ ١٢٧، والبحر المحيط ٦/ ١٣٠، والدر المصون ٧/ ٤٩٩، ونظم الدرر/ ١٥ ٦٦.

والثانية (الوِلاية)، بكسر الواو، على معنى الرئاسة والزعامة والسلطان، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف. السبعة/ ٣٩٢، والتيسير/ ١٤٣، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٦٣، والتذكرة ٢/ ٥١٠، وحجة القراءات/ ٤٢٨، ٤١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥٩، والمحرر الوجيز ٩/ ٣١٨، والبحر المحيط ٦/ ١٣٠، والدر المصون ٧/ ٤٩٩. وأنكر النحاس هذا المعنى وذهب أبوعمرو والأصمعي إلى أنّ كسر الواو لحْن؛ ذلك أنَّ بناء (فِعَالة) لا يكون إلا في الدلالة على صناعة أو معنى تلبّس به صاحبه. إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥٩، وانظر: البحر المحيط ٦/ ١٣٠، والدر المصون ٧/ ٤٩٩. وانظر في هذا البناء: الكتاب ٤/ ١١.

وذهب بعضهم إلى أنهما مصدران بمعنى واحد. معاني القراءات ٢/ ١١٢ وحجة القراءات/ ٤١٨ و٤١٩، والتبيان ٢/ ٨٤٩، ونظم الدرر ١٥/ ٦٦. وليونس بن حبيب قول طريف يكشف دلالة القراءتين، قال: «ما كان لله – جلَّ ذكره – فهو (وَلاية) بالفتح من الوَلاية في الدين، وما كان من وِلاية الأمر فهو بالكسر، يقول: هو والٍ متمكن الولاية، وهو وليّ بيّن الوَلاية». الكشف ٢/ ٦٣. وقال مكي: «والاختيار الفتح؛ لأنَّ عليه الأكثر». الكشف ٢/ ٦٣.

لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف ١٨: ٤٣ - ٤٤] هلْ يجُوزُ الوَقْفُ على (الوَلاية) على قِراءة من قرأ: (للّهِ الحقُّ) برفْعِ القَافِ(١)، أم لا؟ وتَبْيين المانِع منْه وما مَوْضِعُ (هنالك) من الإعراب؟ وبأي شيء يتعلّق؟ وكذلك قوله: (للّه)

وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ مجْرورٍ لا بُدَّ له من التعلُّق إما بظاهر فعل وإما بفعل مضمر، بين لنا ذلك [بياناً شافياً](٢)، يعظم لك أجرك، [ويجزل ذخرك، الجواب...»](٣)؟ فقالَ - رحِمَه اللّه -: لا أحْفظُ عن أحَدٍ من السَّلف أنه أجَاز الوقفَ على (الوَلايَة)؛ لأنَّهُمْ رأَوْها مُتَعلّقةً بما بعدها، مُحْتَاجةً إليه، الا تَرَى أن المعْنى: هنالكَ وَلاية اللّهِ الحقِّ لعبدِه؟ فهي مُفْتقرةٌ إلى ذكر اللّه - تعالى - لأنَّ الوَلايَة تكُونُ لله

(١) في ج «الحق». وقراءة الرفع هي قراءة أبي عمرو والكسائي، وحُمَيدْ والأعمش وابن ليلى وابن مناذر واليزيدي وابن عيسى الأصبهاني على جهة النعتية لـ(الولاية)، كأنَّ المعنى: هنالك الولايةُ الحقُّ لله، أو على الإستئناف والقطع تقليلاً للتنبيه على أن فزعهم في مثل هذه الأزمات إلى الله دون غيره دليل قاطع على أنّ الله هو الحق وغيره باطل. معاني القراءات ٢ /١١٢، والسبعة في القراءات /٣٩٢، والحجة في القراءات السبع /٢٢٥، وحجة القراءات /٤١٩، والمحرّر الوجيز ٩ /٣١٨، والكشف عن وجوه القراءات ٢ /٦٣، والجامع لأحكام القرآن ١٥ /١٢٧، والبحر المحيط ٦ /١٣١، والدر المصون ٧ /٥٠٠، وقرأها أُبيّ: (هنالك الولايةُ الحقُّ لله) على النعتية لـ(الولاية) مع تقديمها على لفظ الجلالة. البحر المحيط ٦ /١٣١. ونظم الدرر ١٥ /٦٦. وقراءة أهل المدينة وحمزة (الحقِّ) بالكسر، صفة لله عزَّ وجلَّ، على أن الحق مصدر وصفَ به على نحو الوصف بالعَدْل والسلام، والدليل على ذلك سياق آيات أُخر، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [النور ٢٤: ٢٥]، وقوله أيضاً: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام ٦: ٦٢]، والخفض هو الاختيار لأنّ الجماعة عليه. معاني القراءات ٢ /١١٢، والحجة في القراءات السبع /٢٢٥، وحجة القراءات /٤١٠، وإعراب القرآن ٢ /٤٥٨، والكشف عن وجوه القراءات ٢ /٦٣، والمحرر الوجيز ٩ /٣١٨، والجامع لأحكام القرآن ١٠ /٤١١، والبحر المحيط ٦ /١٣١، والدر المصون ٧ /٥٠٠، ونظم الدرر ١٥ /٦٦. وقرأ أبو حَيوة، وزيد بن علي، وعمرو بن عبيد، وابن أبي عبْلة، وأبو السّمال، ويعقوب: (الحقَّ) بالنصب على أنه مصدر مؤكد، والتقدير: هنالك أحق الحقّ. قال الزجاج في التعليق على هذا الوجه: «ولا أعلم أحداً قرأ بها». معاني القرآن وإعرابه ٣ /٢٨٩. وانظر: المحرَّر الوجيز ٩ /٣١٨. وقد حسَّن الزمخشري هذه القراءة لأنها قراءة شيخه عمرو بن عُبَيد المعتزلي. وأنكر أبوحيان عليه ذلك فقال: «....إلا أنَّ أهل السنَّة يطعنون عليه وعلى اتباعه». انظر رأي الزمخشري في الكشاف ٢ /٤٨٦. وانظر رأي أبي حيَّان في البحر ٦ /١٣١.

(٢) في ج: «إيضاحاً...».

(٣) سقطت بعض الكلمات من الأصل، وفي ج: «الجواب».

ولغَيرِ(١) اللَّه، والوقْفُ على المَوْصُوف(٢) دون صفته قبيحٌ(٣).

وقَدْ تأمَّلْتُ الوَقْفَ على (الوَلاية) فَرَأَيْتهُ يسْتحِيلُ من وجْهٍ ولا يَسْتحيلُ(٤) من وجهٍ. أمَّا(٥) مَنْ وقَفَ على قوله: (هُنَالكَ) [فالوقْفُ على الوَلايةِ في هَذا الوَجْه لا يجوزُ البتَّةَ. وأمَّا من وَقَفَ على قوله: (مُنْتصِراً) وجَعَل ما بَعْدهَ مُسْتأنفاً](٦) فالوقف على هذا غَيرُ مُمتنعٍ، وإنْ كانَ غَيرَ مُخْتارٍ(٧)، وينْبغي أنْ يُجْعلَ من الوَقْف الَّذي يُسَمِّيه القرَّاءُ حَسَناً وصَالحاً، وإنْ لم يَكُنْ تامّاً(٨) ولا كافياً(٩). وهذا النَّوْعُ من الوَقْفِ

---

(١) في ج «وغير».

(٢) مطموسة في الأصل والسياق يقتضيها.

(٣) الوقف القبيح: هو الوقف الَّذي لا يُعْرَف المراد منه، كالوقف على (بسم)، و(مالك)، و(ربّ)، والابتداء بـ(الله) و(يوم الدين)، وهذا الوقف يضيع المراد من الإضافة، ويسمَّى هذا بوقف الضرورة لأن النفس انقطع عنده، وهو منهيٌّ عنه، ومن انقطع نفسهُ يستحبّ له أن يعود إلى ما قبله ليصله بما بعده. المكتفى /١١١ وما بعدها.

(٤) طمس بعضها.

(٥) في ج «فأمَّا».

(٦) زيادة من ج.

(٧) لا يحسن الوقف على هنالك في حالتين:

أ - إذا جعل (الحق) نعتاً لله، والتقدير: لله ذي الحقّ.

ب- إذا ألغي الظرف (هنالك) وأصبح العامل هو الاستقرار وقد قام الجار والمجرور (لله) مقامه. ويحسن الوقوف على هنالك في حال جعل العامل في هنالك، وقيل ما قبله، أي (منتصراً)، وقيل: إن (هنالك) تمام المعنى وبذلك يكون العامل فيه (منتصراً)، وقال النحاس: «والأحسن من هذا أن يكون (هنالك) مبتدأ، أي في تلك الحال تتبيَّن نصرة الله جلَّ وعزّ وليه». إعراب القرآن ٢/٤٥٩.

(٢) الوقف الحسن ويسمَّى الصالح: هو الوقف الَّذي لا يحسن الابتداء بما بعده للارتباط اللفظي والمعنوي بينه وبين ما يسبقه، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ١: ٢ - ٣] فالوقف على (الحمد لله) حسن، إذ المعنى مفهوم، ولكن لا يحسن الابتداء بـ(ربِّ العالمين)، (الرحمن الرحيم) لأنها كلها مخفوضة، فهي تابعة لما قبلها، فالوقف عليها قبيح. المكتفى / ١١٠. وانظر: غرائب القرآن ١/٤٠، ٤١.

(٨) هو الوقف الَّذي يحسن القطع عليه والابتداء بالذي بعده لعدم تعلّق الموقوف عليه بشيء بعده، ويكون أكثر هذا النوع في الفواصل ورؤوس الآيات. المكتفى /١٠٧. وانظر: غرائب القرآن ١/٤٠، ٤١.

(٩) هو ما يحسن الوقوف عليه والابتداء بما يليه لأنه يرتبط به ارتباطاً معنوياً لا لفظياً، نحو قوله تعالى:=

[٢٨/أ] أجازه بعض القرّاء، ومَعْناهُ عندهم أنْ يُوقَفَ / / على الكَلمةِ - وإنْ كانَ لا يَصحّ أن يُبتَدأ بما بَعْدَها[١] - كالوقْف على الموْصُوفِ دونَ الصِّفة[٢]، والمؤكَّد دونَ التأْكيد، ولهذا[٣] اسْتحَبَّ جَمَاعةٌ من القرّاء الوقْفَ عند رُؤُوس الآيات، وإن كانت الآيةُ مُتَعلِّقةً بما بعدها، وَوَقَفوا على قَوْله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾[٤] [نوح ٧١ : ١٠] وهوكَلامٌ ناقصٌ؛ لأنَّ قوله: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح ٧١ : ١١] جوابٌ لقَولِه: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ[٥] كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح ٧١ : ١٠] فيكونُ الوَقْفُ على (الوَلاية) من هَذا النَّوع. ولِصاحِب هذا[٦] الرأيِ أنْ يقولَ: إنَّ الموصُوفَ إنَّما يَقْبُحُ الوَقْفُ عليه دونَ صفَتِه، إذا كانَ مُحْتاجاً إليها في البَيَان، وإن[٧] كَانَ قائماً بنَفْسه غَيْرَ مُفْتَقرٍ إلى الصِّفة جاز السُّكوتُ عليه، ولَيَسْت (الولاية) مفْتقرةً إلى أنْ تُوصَفَ بأنَّها حقٌّ؛ لأنَّ ولايةَ اللّه تَعالى حَقٌّ وُصِفَتْ بالحقِّ أم[٨] لم تُوْصفْ. ولوكَانت الوَلايةُ - ههنا - مُفْتقرةً إلى وصفها بالحقِّ لما جاز خَفْضُ (الحقِّ)، وممكنٌ أن يُجْعلَ للّه تفْسيراً، كأنَّه لمّا قال: هُنَالكَ الوَلايةُ، قالَ قائل: لمن؟ فقالَ المجيبُ: للّه، وهذا كُلُّه توجيهٌ لمذْهبِ مَنْ أجَازَ الوقْفَ على الوَلاية[٩] ظَهَر ليَّ من غَيْر أنْ أراهُ لمنْ تقدَّم.

= ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إذ يصحُّ الوقوفُ على أُمَّهاتكم، وكل كلام قام بنفسه واستغنى بعامل ومعمول فيه فالوقف عليه كاف، ويسمّى أيضاً مفهوماً. المكتفى / ١٠٩. وانظر: غرائب القرآن ١ / ٤٠، و٤١.

(١) في الأصل: «بعده».

(٢) في ج: «صفته». أقول: منع السَّجاوندي هذا النوع من الوقف إلا عند الضرورة لانقطاع النفس. كتاب الوقف والابتدا / ١١٣.

(٣) في ج: «ولأجل هذا».

(٤) كتاب الوقف والابتدا للسَّجاوندي / ٤٥٨، وغرائب القرآن ٢٨ / ٥٤.

(٥) «إنه كان غفاراً»: ليست في ج.

(٦) ليست في الأصل.

(٧) في ج: «وإذا».

(٨) في ج: «أو».

(٩) طمست الهمزة من أولها.

وأمَّا إعْرابُ الآية؛ فإنَّ (الوَلاية) تَرْتفعُ بالابْتداء على مَذْهب[(١)] سِيْبَويه، وبالاسْتقرار على مَذْهب الأخْفَش[(٢)]، فإذا كَانَتْ مبْتدأً[(٣)] كانَ الخَبُر (هُنَالكَ)[(٤)]، وإنْ شئْتَ كَانَ (للَّه)[(٥)]. فإن اعتَقدتَ أنَّ (هنالكَ) هو الخَبَرُ، كانَ موضعُه رَفعاً، وإنْ كان ظَرْفاً لِتَضَمّنه الخبرَ المرفوعَ والعَاملُ فيه الاسْتقرارُ[(٦)]، ويكون (للَّه) في موْضعِ نصْبٍ على الحَال[(٧)]، والعامل في هذه الحال ما تَضَمّنته الولاية من معْنى الفعْل، و(هُنَالك) بما تَضَمَّنه من مَعْنى الاسْتقْرار.

وإن قلت[(٨)]: (للَّه)[(٩)] هو الخَبرُ، كانَ موضعُ المجرور (رَفْعاً) لِتَضَمّنه الخبرَ المرفوعَ، وكانَ (هُنَالكَ) مَنْصوب الموْضع على الظَّرْف المتَضمّنِ لمعْنى الحَال[(١٠)]، كَمَا تقول: رأيتُ زَيْداً خَلْفَكَ، وَخَلْفَك[(١١)] - وإن كَان ظرفاً - متَضمنٌ معْنَى الحَال، والعَاملُ في الحال ما تَضَمّنه قولُه: (للَّه) من الاسْتقْرار، ومن رفع (الوَلايةَ) بالاسْتقْرار، وهو مَذْهبُ الأخْفَش[(١٢)]، فَلا مَوْضعَ // لـ(هُنَالكَ) من الإعْراب؛ لأنَّه ناب[(١٣)] مَنَابَ الفعْل الَّذي [٢٨/ب]

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٩، ١٣٦، ٤١٨.

(٢) المراد بذلك أن إعراب (الولاية) يكون فاعلاً بالاستقرار الَّذي دلَّ عليه الظرف (هنالك)، والتقدير: استقرّت الولاية لله. ويكون تعلّق (لله) بالاستقرار أو بالظرف نفسه لأنه قام مقام العامل، أو بالولاية نفسها، أو بمحذوف حال من (الولاية)، والأخفش يذهب إلى أنَّ الظرف يرفع الفاعل من غير اعتماد، وهو أحد قولي الأخفش من غير إيجاب. والثاني: جواز ارتفاعه بالابتداء أيضاً. انظر في ذلك: الإنصاف /٥١، وشرح الكافية ١/ ١/ ٢٨.

(٣) في ج: « مبتدأة ».

(٤) التبيان ٢/ ٨٤٩، والدر المصون ٧/ ٤٩٨.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٩، والدر المصون ٧/ ٤٩٨.

(٦) الدر المصون ٧/ ٤٩٨.

(٧) المصدر السابق.

(٨) في ج: « جعلت ».

(٩) التبيان ٢/ ٨٤٩.

(١٠) التبيان ٢/ ٨٤٩.

(١١) في ج: « فخلفك ».

(١٢) أي على أنها فاعل للظرف قبلها، وتقديره: استقرت الولاية لله، وهذا على أحد قولي الأخفش؛ فقد أجاز أن يرفع الظرف الفاعل من غير اعتماد على استفهام أو غيره. انظر: الإنصاف/ ٥١، وشرح الكافية ١/ ١/ ٢٨، والدرّ المصون ٧/ ٤٩٨.

(١٣) لأنه ناب: مطموستان في ج.

يرتفعُ به فاعلُه، ويكونُ (للَّه) في مَوْضِعٍ نَصْبٍ على الحَال أيضاً[1].

ومَنْ أجَازَ الوَقْفَ على (هُنَالك)[2] فالعَاملُ فيه قَولُهُ: (مُنْتصراً)، وهو مَذْهَبٌ غير مُخْتار؛ ولأبي عَمْرو الدَّاني[3] في هذا المَوْضِعِ كَلام مُشْكلٌ؛ لأنَّه ذَكَر في كتاب (المكْتَفَى في مَعْرفة الوقْف)[4] قولَ من جَعَل العَاملَ في (هُنَالكَ) (منْتصراً)، ثمَّ قال: «والأَوْجَهُ أنْ يكونَ (هُنَالك) مبْتداً»[5]. وهَذَا كَلام يُوْهِمُ من سَمِعَه أنه مُبْتدأٌ مُسْنَدٌ إليه ما بَعْدَه[6]، وذلكَ غَيْر صَحيحٍ، وإنَّما أراد أنه كَلامٌ مُسْتأنفٌ مُنْقطعٌ مما قَبْله. فإنْ قالَ قائلٌ: فإذا جَازَ أن يكونَ (للَّه) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحَال[7] جَازَ الوقْفُ على الوَلاية؛ لأنَّ (الحَالَ)[8] فَضْلة يُجوزُ السُّكوتُ دُوْنَها [ففي هذا – لعمري][9] حُجَّةٌ يتعلَّق بها[10] صَاحِبُ هذا القَول. ولكنْ ليسَ معْنى قَوْلِ النَّحْويِّينَ: إنَّ الحالَ فَضْلة[11]، أنَّها مُسْتغْنَى عَنْها في كُلِّ مَوْضِعٍ، ألا تَرَى أنَّ من الأحْوال ما

---

(١) ويجوز تعلقه بالظرف نفسه لأنه قائم مقام الفعل، أوبنفس الولاية، أو بالاستقرار، على رأي الأخفش المذكور في الحاشية السابقة. انظر: الدرّ المصون ٧/٤٩٨.

(٢) وبه قال ابن قتيبة الدينوري فيما نقله عنه أبوعمرو الداني على أن المعنى: ولم يكن يصل أيضاً إلى نصرة نفسه هنالك، والعامل فيه منتصراً، ويكون لله هو الخبر. المكتفى /٢٤٠، وعلى هذا يكون الوقف على (هنالك) حسناً. انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٤٣.

(٣) هو عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، أبوعمرو: ولد في قرطبة، ورحل إلى المشرق في طلب العلم، ثم عاد إلى الأندلس واستقر في (دانية) وفيها توفي سنة ٤٤٠هـ وعمره اثنتان وسبعون سنة. من آثاره المشهورة: المحكم في نقط المصاحف، والتيسير، والمكتفى، وكلها مطبوعة. الأعلام ٤/ ٢٠٦.

(٤) اسم الكتاب: (المكتفى في الوقف والابتدا)، صدر بتحقيق جايد زيدان مخلف، عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العراق ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/٤٣، والمكتفى /٢٤٠، والدرّ المصون ٧/٤٩٩ ونسبه إلى الزجاج، وليس في معانيه. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥٩.

(٦) مطموسة في ج.

(٧) التبيان ٢/٨٤٩.

(٨) مطموسة في الأصل.

(٩) زيادة عن ج.

(١٠) هذا هو الوجه الثالث الَّذي ذكره السمين في الدر المصون ٧/٤٩٩.

(١١) طمس بعضها.

يَسُدّ(١) مَسَدَّ الخَبر الَّذي لا بُدَّ منه في نحْو: ضَرْبي زَيْداً قائماً. وكذلكَ [نجدُ](٢) من الفَضَلات ما لايَسُوغُ سقُوطُه من الكَلام، كَقَوله تعالى: ﴿ولَمْ [يكُن](٣) لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص ١١٢: ٤]، و(له) لا تَسْتغني الآيةُ عنه، وإنْ لم يكنْ خَبَراً ولا جُزْءاً(٤) منْه(٥).

وإنَّما أرادَ النَّحْويون بقولهم: إنَّ الحالَ فَضْلة(٦)؛ أنَّها لا ينْعقدُ بها وحْدَها خبرٌ مُفيدٌ مُسْتقلٌ بنفسه، وإنَّما تَنْعقدُ فائدةُ الخَبر(٧) بغْيرها دونَها أو بها مقْترنةً مع غَيْرها. أما أن تكونَ هي وحْدَها خَبَراً يَسْتقلُّ به كَلامٌ فلا، وفي(٨) هذا المَوْضعِ نَظَر أكثرُ من هَذا، ليسَ هَذا موضَعه، ولله الحَمْدُ(٩).

كَملت(١٠) المسْألةُ والحمْدُ للَّه رَبِّ العَالَمين، وصلَّى اللَّه على مُحَمَّدٍ خاتمِ النَّبيِّين وآلِه الطيِّبين. ومما أنشده الفَقيهُ(١١) النَّحْوي ابنُ مُحَمدٍ البَطْلَيوسِيّ(١٢) لنفسه:

---

(١) طمس بعضها.

(٢) زيادة عن ج.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) طمس أكثر الكلمة.

(٥) في ج: «من الخبر».

(٦) يراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الجملة لا يستغني عنه الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾ [النساء ٣: ١٤٢] تعرب (كسالى) حالاً، وهي مما لا يستغني عنها الكلام. شرح التصريح ١/٣٦٦.

(٧) مطموسة والسياق يقتضيها.

(٨) مطموسة في ج.

(٩) في ج: «والحمد لله كثيراً».

(١٠) «كملت... شرر» ليس في ب، ج.

(١١) طمس أكثر الكلمة في الأصل.

(١٢) الأبيات من قصيدة يعزّي فيها ذا الوزارتين أبا عيسى بن لبُّون في أخيه، وهي في مجموعه الشعري، صنعة د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد، مج٦، ع١، ص١٠٦، ١٩٧٧م، وتخريجها ثمة.

[الكامل]

قـــالتْ: أرَى لَيلَ الشَّـــبَـــاب بَدَتْ
للشَّـــيْب فِـــيْـــهُ أَنْجُمٌ زهُرُ
فَـأَجَـبْـتُـهـا لا تُكْثِـري عَـجَـبـاً
منْ شَـــيْـــبَـــة لم يَحْنِهَـــا كِـــبَـــرُ
لكنْ طَـوَيتُ من الهُـــمُـــوم لَظَـىً
أضْـــحَى لَهَـــا في عَـــارِضي شَـــرَرُ

الرسالة الخامسة

في تحقيق المثال المشهور: ضربَ زيدٌ عمراً

[٢٩/أ]

//بِسْمِ اللّه الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ
صلَّى اللّه على مُحَمَّدٍ(١) النَّبيِّ الكريم

قال الفَقيهُ الأسْتاذُ المحدِّثُ(٢)، أبو محمدٍ عبدُاللّه بن مُحَمد بن السِّيد البَطَلْيوسيّ:

سَأَلتَ - سدَّدكَ اللّهُ إلى الغرضِ الأقْصَد، وحَمَلكَ على السَّنَنِ الأحْمدِ عَنْ قولنا: ضَرَبَ زيْدٌ عَمْراً(٣) وقلتَ: ما العَاملُ في زَيْدٍ؟ وما العَاملُ في عَمْرو؟ وهل عَاملُهُما واحدٌ؟ أم العَاملُ في أَحَدهمَا غيرُ العَامل في الآخَرِ؟ وما هَذَا الكَلامُ؟ أحقيقةٌ أم مَجَاز؟ فإنْ كانَ حقيقةً فكيفَ هو؟ وإن كان مَجَازاً فَمِنْ كَمْ وَجْهاً(٤) دَخَلَهُ المجازُ؟ أمِنْ وجهٍ واحدٍ أمْ من أكْثرَ منْ ذلكَ؟ وقلت: ما مَعْنى قَوْلنا: زَيْدٌ فاعِل بـ «ضَرَبَ»، وعَمْرو مفعولٌ بهِ؟ فإنْ كنْتم تُريدُونَ أنَّ للفعلِ تَأْثيراً في الفَاعِلِ فَكَيفَ يصحُّ ذلكَ والأَمْرُ في الحقيقةِ بعَكْسِ ما زَعَمْتُمُوه(٥)؛ لأنَّ الفَاعِل هو الموجِدُ للفِعْل والمحدثُ لهُ. وإن كَان لا تأثيرَ(٦) للفِعْل في فَاعِلهِ فَبأيِّ شَيْءٍ ارْتفعَ الفاعِلُ؟ وقلت: أَتزْعُمُون أنَّ زَيْداً يَرْتفعُ باخْتراعِهِ الضَّربَ وإحْداثِه إيَّاهُ أمْ بإسناد الفعلِ إليه؟ وكَيفَ تَرْتيبُ هذه المسْألةِ وما أشْبَهَهَا على رأي البَصْريِّين والكوفيينَ؟ وما الأحْكَامُ الَّتي يخْتَصّ بها (زَيْد) دونَ (عَمْرو)؟ وقد أَجَبْتُكَ - أرْشَدك اللّهُ - إلى ما سَأَلْتَني عنْه، وجَلَوت الحقيقةَ منه، واستوفيتُ فيها من القَوْل ما رَجَوْتُ أنْ يوافقَ مُرادَك، ويُطَابق اعْتِقَادَك، وما العَوْن إلا باللّه - عزَّ وَجلَّ -.

---

(١) في ب: «... محمد وآله».

(٢) «الفقيه الأستاذ المحدِّث»: ليس في ب.

(٣) الكتاب ١ / ٨٠ و٨١.

(٤) ليست في ب.

(٥) في ب: «ذكرتموه».

(٦) في الأصل: «لا تأثيراً».

(فَصْلٌ)

أمَّا ارتفاعُ (زيدٍ) من قولنا: ضَرَب زيدٌ عَمْراً؛ فلا خلاف بين البَصْرِيِّين والكُوفيِّينَ فيما عَلِمتُه أنَّه بالفعل نفْسه، وأمَّا انْتصابُ (عَمْرٍو)؛ ففيه أَرْبعةُ أقوال:

أمَّا سيبويه وأصْحَابهُ؛ فَذَهَبوا إلى أنَّ النَّاصِبَ له[1] الفعْلُ نفسُه[2]، وأمَّا هِشَامٌ الكوفيّ[3] فَذَهبَ إلى أنَّ النَّاصِبَ له الفَاعلُ نَفْسُه[4]، وأمَّا الفَرَّاء فَذَهبَ إلى أنَّ العَامِلَ فيه مجْموعُ الفِعْل والفَاعِل[5]، وأنَّه لا يَصحُّ أنْ ينْتصبَ بأَحَدِهما دونَ الآخرِ. وَذَهبَ [خلف][6] الأَحْمرُ[7] ومَنْ رأى رَأْيَه [إلى][8] أنَّ الناصب له المعنى[9].

---

(١) سقطت في التصوير، والتكملة عن ب.

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٧، والإنصاف ١ / ٧٨، وحجة البصريين أن الإجماع معقود على أن للفعل تأثيراً في العمل، والفاعل لا تأثير له، لأنه اسم، والأسماء لا تعمل. وذهب الكوفيون إلى أن الناصب لوكان الفعل وحده لوجب أنْ يليه المفعول به ولا يفصل بينهما، فلما جاز الفصل دلَّ ذلك على أن الفعل والفاعل هما العامل فيه. الإنصاف ١ / ٨٠.

(٣) أبو عبدالله الكوفي: كان أحد أعيان أصحاب الكسائي، ألف عدة كتب منها: مختصر النحو وكتاب الحدود، وكتاب القياس، وكلها مفقودة. توفي سنة٢٠٩هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٤) الإنصاف ١ / ٧٨، والخصائص ١ / ١٠٣، وشرح الكافية ١/١/٣٩٣ و٣٩٤. وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٦٦ بلا عزو، والمساعد ١ / ٤٢٦، وشرح التصريح ١ / ٣٠٩. وانظر: هشام بن معاوية الضرير/ ٢٠٥. وحجة هشام أنَّه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع، نحو: ضرب زيد. وانظر الردود على هذا الرأي في: هشام بن معاوية الضرير/ ٢٠٥ و٢٠٦.

(٥) الإنصاف ١ / ٧٨، وهو قول الكوفيين عامة، وحجَّتهم أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً وتقديراً، والفعل والفاعل كالشيء الواحد. انظر أدلتهم على ذلك في: الإنصاف ١ / ٧٩ و٨٠.
وقال ابن عصفور: «وذلك فاسد، بدليل أنه لوكان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع، وهو أن يتقدَّم على العامل أويتأخَّر عنه. وأيضاً فإنه يؤدِّي إلى إعمال عاملين في معمول واحد». شرح الجمل ١ / ١٦٦.

(٦) زيادة عن ب.

(٧) هو خلف بن حيَّان، أبو محرز، ويعرف بالأحمر: راوية وعالم في الشعر، كان أستاذاً للأصمعي، وكان يعرف بوضعه الشعر على ألسنة الشعراء، توفي سنة ١٨٠هـ. ترجمته في: الأعلام ٢ / ٣١٠.

(٨) ساقطة من الأصل، وهي ضرورية للسياق.

(٩) التذييل والتكميل ٢ /١٥٥ / أ [نقلا عن: هشام بن معاوية الضرير /٢٠٥، ح٤]، وهو مردود بأن المفعول به يرفع فيما لم يسمَّ فاعله، ومعنى المفعولية باق فيه، وبأنه يجب نصب الاسم في (مات=

والَّذي يُعْتَمدُ عليه من هذه الأقْوال الأرْبعة هو قولُ سِيْبَويه، وسائرُ الأقْوال إمَّا راجعٌ إليه، وإمَّا سَاقطٌ[١] فَلا يُعَرَّج // عليه. فَممَّا يَدُلُّ على أنَّ[٢] النَّاصبَ له هو الفعْلُ [٢٩/ب] اتّفَاقُ النَّحْويِّين على تَسْمية (عمرٍو) في هذه المسْألة ونَظيرتها مَفْعولاً به؛ ذلك أنَّ فعلَ زيدٍ الضَّربَ وَقَع[٣] به؛ لأنَّ (عَمْراً) ليْسَ بمفْعولٍ لـ (زيدٍ) على الحقيقَة. وإنَّما المفْعولُ على الحقيقَة (الضَّربُ) ولأَجْل هذا سُمِّي[٤] حَدَثاً؛ لأنَّ الفَاعلَ أحْدثَه، ولأجْل هذا سُمِّي الضَّربُ مفْعولاً مُطْلقاً. فإذا كَان (عمرو) إنَّما صَارَ مَفْعولاً بمباشرةِ فعْلِ زَيْدٍ إيَّاه ووقوعه به صَحَّ أنَّ فعْل (زَيْدٍ) هو النَّاصبُ لهُ، لا زَيْدٌ.

وأمَّا قولُ هِشامٍ: إنّ الفَاعلَ الَّذي هو [زَيْد هو][٥] العَاملُ في (عَمْرو) دونَ الفعْلِ؛ فإنَّما قال ذلك من قِبَلِ أنَّ الاعْتمادَ إنَّما هو الفَاعلُ لأنه الموْجدُ للضَّرْبِ والمحدثُ له، فلمَّا كانَ كَذلكَ صَار الضَّرْبُ وعَمْرو معاً مفْعولَين لـ (زيدٍ)، إلاَّ أنَّ الضَّربَ مفْعول لـ (زَيْدٍ) لا واسطة بينَه وبينَه، وعَمْرو مَفْعول لـ (زيد) بواسطة الضَّربِ. وهذا الَّذي اعْتَقَدَهُ هِشَامٌ، وإن كانَ صَحيحاً من طَريقِ المعْنَى، فإنَّه لا يوجبُ أنْ يكونَ (زَيْدٌ) هو النَّاصب لـ (عَمْروٍ) على مَقَاييس النَّحْويِّين، بل هو خَارج عَنْ قوانينهم غيرُ مُستمرٍّ على أُصُولهم، وهو مُنْتَقَضٌ عليه من وُجُوهٍ:

أَحَدُها: أن النَّحْويِّين لا يُريدونَ بقولهم: (فَاعِل)[٦] في صِنَاعة النَّحْو الفَاعلَ الحقيقيَّ، وإنّما الفَاعلُ عنْدهم ما أُسْندَ إليه الحديثُ قبْلَه، وحُدِّثَ به عنْه، سَواءً كَانَ مُخْترِعَاً للفعْل أو غَيرَ مخْتَرِعٍ، ألا تَرَاهُم يَقُولونَ[٧]: مَاتَ زيدٌ، ومَرِضَ عَمْرو، ولم

= زيدٌ) لأنَّ معنى المفعولية فيه، فلما ارتفع ما لم يسمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية دلَّ على فساد ما ذهب إليه خلف.

(١) طمس بعض الكلمة.

(٢) في ب: «أن الفعل هو الناصب له».

(٣) في ب: «ووقع به».

(٤) في ب: «يسمَّى».

(٥) زيادة عن ب.

(٦) ليست في ب.

(٧) طمس في الأصل، والتكملة عن ب.

يفْعَلا شَيْئاً في الحَقِيقَةِ فَيرفَعُونَهما ويُسَمونَهما فَاعلَين، كَمَا يُقَال: أماتَ اللَّهُ زَيْداً، وأَمْرضَ اللَّهُ عَمْراً.

ووَجْه ثانٍ: وهو أنَّ النَّحْويِّين متّفقونَ على أن أصْل العَمَل إنَّما هو للأفْعَال والحروف، وأنَّ الأسْمَاءَ لا حظَّ لَهَا في العَمَل(١). وإنَّما يَعْمَلُ من الأَسْماء ما ضَارعَ(٢) الفعْلَ الَّذي في أوَّله إحْدى الزَّوائد الأَرْبع في قَولِ جُمهورِ النَّحْويِّين(٣)، أوما كانَ بمنْزلة الفعْلِ الماضي في قَوْل الكِسائيّ وحْده(٤)، والمصَادر المقدَّرة(٥) بـ(أنْ) والفعْل، والصفاتُ المشبَّهة بأسْماءِ الفاعلين والمفعولين، وأسماءُ الأفْعَال، نحو: نَزالِ، وتَراكِ، وشتَّانَ، وهيهاتَ. وأمَّا(٦) الأسْماء الجامِدةُ التي لا مَعْنى(٧) للفعْل فيها، خاصَّةً الأعلام منها، نحْو (زيدٍ) و(عَمْروٍ) فلا تَعْمل شيئاً عنْد أَحَدٍ(٨)/ / من النَّحْويِّين. [٣٠/أ]

وقد رَأىَ قومٌ من النَّحْويِّين أنَّ الاسْمَ لا يعْملُ شَيئاً في غَيْره وإنْ كانَ مُشْتقّاً من الفعلِ، جَارياً عليه، وزَعَمُوا أنَّ (زيداً) في قولنا (هذا ضاربٌ زيداً غَداً) إنَّما ينْتَصِبُ بفعْلٍ مُضْمرٍ(٩) دلَّ عليه (ضَاربٌ). وزَعَم قوم أنَّ (ضَارباً) ونَحْوه من أَسْماءِ الفَاعلين إذا انْتَصَبَ ما بعدَه؛ فإنَّما هو فعلٌ لا اسْمٌ، وإنَّما يكُونُ اسْماً عنْدهم إذا أَضَفْتَه إلى ما بعده فقلتَ: هذا ضَاربُ زيدٍ. وقولنا في الأَسْماءِ الجَوامِد: إنَّها لا تَعْملُ، إنَّما نُريدُ بذلكَ أنَّها لا تنْصِبُ مَفْعولاً به ولا مَفْعولاً فيه. فأمَّا الرَّفع فَقَد جَاء في بعْضِها كقولهم: مررتُ برجلٍ

(١) الإنصاف ١ / ٨٠، وشرح الجمل ١ / ٥٥٠.

(٢) طمس في الأصل، والتكملة عن ب.

(٣) المسائل البغداديات / ٥٤١ (مسألة ٥٦)، وشرح الجمل ١ / ٥٥٠.

(٤) بل تابعه هشام الضرير وابن مضاء القرطبي. انظر: البحر المحيط / ١٠٩، و٧ / ٢٨، ومنهج السالك ٢ / ٣٢٥، والمساعد ٢ / ١٩٧، وشرح التصريح ٢ / ٦٦. وانظر أدلتهم في كتاب: هشام بن معاوية الضرير / ٢٥٦ و٢٥٧.

(٥) طمس بعض الكلمة في الأصل، والتكملة عن ب.

(٦) في ب: «فأمَّا».

(٧) طمس في الأصل، والتكملة عن ب.

(٨) طمس بعض الكلمة، والتكملة عن ب.

(٩) المسائل البصريات ١ / ٥٤١ (مسألة ٥٦)، وهو قول ابن السرَّاج.

مئة إبلُه، وخزٌّ ثوبُه. وقد جاء منها ما يَعْملُ في التَّمْييز، نحو: خَمَسَةَ عَشرَ درْهَماً، وهذا إنَّما جَاءَ في غَيرِ الأعْلامِ؛ لأنَّها ضَارعَتِ الصِّفاتِ بما فيها من التَّنْكير والعُمُوم.

فأمَّا الأعْلامُ فلم يأتِ منها شَيٌّ يرفعُ ولا يَنْصبُ، ولوكَان ما توهَّمَهُ هشامٌ صَحيحاً لجازَ لجميع الأسماء أنْ يعْمَلَ إذا كَانَ فاعلاً من طريقِ المعْنَى، وذلكَ غَيْرُ جائزٍ باتّفاقٍ. وهذا الَّذي ذَكَرْناه ممَّا يَدُلُّ على أنَّ الأشياء عنْدَ النَّحْويِّين ليستْ على مَوْضعها عند أهل النَّظَر من المتَكلِّمينَ، وأنَّ لكلِّ صِناعةٍ سَبيلاً يجبُ ألا يَتَعَدَّاها مَنْ أراد تَعلُّمَ تلك الصِّناعةِ، وإلاَّ فَسَدتْ عليه المعاني بإدْخاله في تلكَ الصِّناعة ما لَيْسَ منْها. ألا تَرَى أنَّ النَّحْويِّين قد جَعَلوا في هذا الَّذي ذَكَرْناه الأفْعالَ أصلاً والأسماء فرعاً محمولاً عليه، وذلك بعكْس ما عليه الأمرُ في الحقيقة.

وقد ردَّ أبو علي الفَسَوي[1] قول هشام بأنْ قال: «الدَّليلُ على أنَّ انْتصابَ (عَمْروٍ) من قولنا: (ضَربَ زيدٌ عَمْراً) بالفِعْل أنَّ المفْعولَ يخْتلفُ في تصرفُّه بحَسَبِ الفعلِ[2]؛ فإذا كانَ الفعلُ متصرِّفاً تَصَرَّفَ المفعولُ، وإذا لم يكُنِ الفعْل مُتَصَرِّفاً لم يَتَصَرَّف المفْعولُ. فلوكانَ انْتصابُه بالفَاعلِ - كما قالَ هِشَامٌ - لم يخْتلفْ بحَسَبِ اخْتلاف الفِعلِ، وكانَ يكون في جَميع المواضعِ على وَجْهٍ واحد». قال أبو علي: «ولوكَانَ العَاملُ فيه الفَاعلَ لوجَبَ أن يعْملَ فيه غيرَ مُسْندٍ إليه الفِعْل [وقدْ كَانَ العَاملَ فيه][3] قال أبو علي: «فإنْ قالْ هِشَام إنَّمَا يعْمَلُ فيه إذا كَانَ بهَذا الوصْفِ، قيل له: فأجزْ أنْ تنصِبَ بالابْتداء، نَحْو: زيدٌ ذاهبٌ عَمْراً؛ لأنَّه مثْلُ الفَاعلِ في أنه يُحَدّثُ عنه، // [30/ب] [فإذا لم يَجُزَ انْتصَابُه بالمبْتَدأ مع أنَّه يُحدثُ عنه][4] كَمَا يحدث عن الفَاعلِ دلَّ على أنَّه لا يَجُوزَ انْتصابُه بالفَاعلِ.

(1) في ب: «الفارسي»، وهو أبو علي الفارسي، الحسن بن عبدالغفار، شيخ ابن جني، ولد سنة 288هـ وتوفي سنة 377هـ. ترجمته في: البلغة/ 57، وانظر: بغية الوعاة 1/ 502، ومعجم المؤلفين 3/ 222.

(2) التذييل والتكميل 2/ 154 ب - 155/ أ [نقلاً عن: هشام بن معاوية الضرير: حياته، وآراؤه، ومنهجه، ص6]. وانظر الأصول 1/ 174.

(3) زيادة عن ب.

(4) زيادة عن ب.

(فَصْلٌ)

وأمَّا قَوْلُ الفَرَّاء: إنَّ العَاملَ في (عَمْرو) من قَولنا: ضَرَب زَيْدٌ عَمْراً مَجْموع الفِعْلِ والفَاعِلِ مَعَاً، فإنَّما قال ذلك فيما نَرَى - واللَّه أعْلَمُ - لأنَّه تَأمَّل الفِعلِ والفَاعِلِ فوجدَ كلَّ واحدٍ منهما مُفْتَقراً[١] إلى صَاحِبه، فالفعْلُ مُفْتقرٌ إلى فَاعلِه؛ لأنَّه هو الَّذي أوْجدَه وأَحْدَثَه، والفَاعلُ مفتقرٌ إلى فِعْله؛ لأنَّه به يَصحُّ تأثيرُه في المفْعولِ. ولو لم يكنْ للفَاعلِ فِعْلٌ لم يَصحَّ له تَأْثيرٌ، ولا صَحَّ أنْ يُسَمَّى فَاعلاً. فلمَّا وجدَ الحَالُ على ما وصْفْنَاهُ جعل العاملِ في المفْعولِ مَجْموعهُما، إذْ كانَ لا يَصحُّ نَصْبُ المفْعولِ إلا باقْترانهمَا.

ونظيرُ هذا من آراءِ البَصْريِّين[٢] رَأْي مَنْ رَأَى منهم أنَّ الابْتداءَ والمُبْتَدأَ جَميعاً يرفعانِ الخَبَر حين كانَ الخَبرُ لا يَصحُّ إلا بتقدُّمهِمَا جَميعاً، وهذا الَّذي قالَه الفرَّاءُ راجعٌ عنْدنَا إلى قَوْل سيبَوَيه. ألا تَرَى أنَّ سيبَوَيْه لا يُنْكرُ أنَّ الفعْلَ والفَاعلَ كلّ واحدٍ منْهما مُفْتقرٌ إلى صَاحِبه[٣]، وإن كانَ يعْتقدُ مع ذلك أنَّ الفعْلَ وَحْدَه هو العَاملِ في المفعول؟ قال أبو علي الفَسَوي: «وممَّا يُفْسدُ قولَ الفرَّاء إجازة النَّحْويِّينَ: (ضَربَ زيداً عمروٌ) فيقدِّمون المفْعولَ على الفَاعلِ. فلوكَانَ العَاملُ في عَمْرو مجموعَ الفعْلِ[٤] والفاعلِ لم يجزْ ذلك؛ لأنَّك كُنْتَ تُعْملِ العَاملِ قَبْل أنْ يَتمَّ. ويَدُلُّ على فَسَاده أيضاً أنَّ الفَاعلِ[٥] والفعْلِ جُمْلةٌ والجمْلةُ معْنَى، فلو كانت الجمْلةُ هي العَاملةَ لم يجزْ: زيداً ضَربَ عمرو؛ لأنَّ العَاملِ المعْنَويَّ لا يتقدَّم مَعْمُولُه عليه، إلا أن يكُون ظَرْفاً، فَصَحَّ أن النَّاصِبَ له الفعْلُ، كَمَا قالَ سيْبويه.

---

(١) طمس أكثرها.

(٢) شرح المفصَّل ١ / ٨٥. وقد ضعَّف ابن يعيش هذا الرأي؛ لأن فيه إضافة العمل إلى الأسماء، والأسماء لا تعمل. وذهب إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، وهو العامل في الخبر أيضاً، إلا أنه يعمل في المبتدأ بلا واسطة ويعمل في الخبر بواسطة المبتدأ.

(٣) طمس بعضها، والتكملة عن ب.

(٤) طمس بعضها، والتكملة عن ب.

(٥) في ب: «الفعل والفاعل».

(فَصْلٌ)(١)

وأمَّا قَوْلُ الأحْمرِ ومَنْ رَأى رَأْيه: إنَّ (عَمْراً) مِنْ قولنا: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) ينْتَصِب(٢) بالمعْنَى؛ فإنَّه أضْعفُ الأقْوَال وأوْهَاهَا؛ لأنَّ المعَانيَ لا تنْصبُ عنْدَنا، إنَّما ترفَع المعاني وذلكَ في موْضِعَيْنِ من الكَلام، أَحَدُهُما: الابْتداءُ، والآخَرُ: الفعْلُ المضَارعُ. وقد تَنْصبُ المعاني المفعولَ فيه على وجْهٍ آخرَ غير الوجْه الأوّلِ(٣)، وهي الظُّروفُ والأحْوالُ. وأمَّا المفْعولُ به؛ فلا يجُوزُ ذلك عنْد البَصْريِّين. قال أبو علي: « ويُبَيِّن فَسَادَ قول الأحْمر أنَّ الفَاعلَ يرْتَفِعُ إذا أَسْندتَ // الفعْلَ إليه حَدَثَ المعْنى في الحقيقة أو لم [٣١/أ] يحْدُثْ. ألا تَرَى أنَّكَ تقُول: قامَ زَيْدٌ في حَالِ الصِّدْقِ والكَذبِ. وكذلك تقولُ: لم يقمْ زيدٌ فيرتَفعُ وإنْ كانَ لم يَفْعَل في المعْنى شَيْئاً. وتقول: لم يضْرب زَيْدٌ عَمْراً، فتنصبُ عَمْراً وإنْ كانَ زيدٌ لم يَفْعلْ به في المعْنى شَيْئاً، فَبَطَل مَا قَاله وصَحَّ قول سيبويه». هذا قولُ الفَسَويّ. وقول الأحْمرِ عنْدي ينحُو نَحْوَ قولِ هشامٍ وقد تقدَّم ذكْره، وغَرَضُ كلٍّ واحدٍ منْهما قريبٌ مِنْ غَرَضَ الآخرِ.

(فَصْلٌ)

[وأمَّا](٤) سؤالكَ الثَّاني، وهو قَوْلُك: إذا قُلْنا: ضَرب زيدٌ عَمْراً، فَهَل هَذَا الكلامُ حَقيْقَةٌ أم مَجاز؟ فاقول: إنَّه مَجَازٌ لا حَقيْقةٌ، وإن المجازَ يدخلُه من خمْسة أوْجهٍ لا من وجْهٍ واحدٍ؛ فَمنْها: أنَّ (زَيْداً) يجوزُ أنْ يُباشرَ ضَرْبَ عَمْرو بنَفْسه، ويجُوز أن يأمرَ غيْره بضَرْبه فَيُنْسَبَ الضَّرْبُ إليه؛ لأنه أمَرَ به، وإنْ كانَ غيرُه هو الَّذي تَولاَّه دونَه. كما يُقَالُ: ضَرَبَ السُّلْطانُ فُلاناً ألْفَ سَوْط، أي: أَمرَ بضَرْبه، وقَطَع السُّلْطانُ يَدَ فلان؛ أي أَمَرَ بذلك. وهذا النَّوْعُ من المجَاز لا يَخْتَصُّ هذه المسألة وَحْدَهَا، بل هو جَائزٌ في كلِّ فعْل حُدِّثَ به عن الفَاعلِ، ولأَجْلِ هَذَا احْتيجَ إلى وَضْع التَّوكيدِ في الكَلامِ، تقول: كَتَبَ

---

(١) طمس بعضها، والتكملة عن ب.

(٢) طمس بعضها، والتكملة عن ب.

(٣) طمس بعضها، والتكملة عن ب.

(٤) زيادة عن ب.

زَيْدٌ، فَيَجُوز أنْ يُباشر الكِتَابةَ بِيَده، ويجُوزُ أنْ يُكْتَبَ عنه بأمره. فإذا أَرَدْتَ رفْعَ المجازَ قلت: كَتبَ زيدٌ بنَفْسه، وكذلكَ قولُه تَعَالى: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ[1]﴾ [النحل ١٦ : ٢٦] ولَيْس هنالكَ إِتْيانٌ في الحقيقة؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالى لا يُوصَفُ بالانتقال، لأنَّ الانتقالَ للمحدَثات، جَلَّ عن قَولِ[2] الجَاهلينَ، وإنَّما مَعْناه: فَعَل في البُنيان فعْلاً فهو إتْيانُ فعْلٍ لا إتيانُ ذات.

وممَّا يرفَعُ به المجازَ عندنا المصادُر إذا أكِّدتْ بها الأفْعَالُ، كَقَولنا: ضَرَبْتُ ضَرْباً، وقَتَلتُ قَتْلاً؛ ولأَجْل ما ذَكَرْناهُ اسْتدلَّ أهْلُ السُّنَّة – رحمَهمُ اللَّهُ – على أنَّ تُكْليمَ اللَّه لموسى – عليه السلام – حَقيْقةٌ لا مَجَازَ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء ٤ : ١٦٤].

فإنْ قال قائلٌ من المعْتزلة المخالفينَ لَنَا في هذا: قد جَاءَ في الشِّعْر ما ينقُضُ عليكمْ هذه الدَّعْوى، وهو قول الشاعر[3]:

[الطويل]

بَكَى الخَــــزُّ من رَوْحٍ وأَنْكَر جَـــارَه
وعَجَّتْ عَجيْجاً من جُذَامَ المطَارِفُ[4]

[٣١/ب] الجوابُ عنْه من وجْهَيْن: أحَدُهُما: أنّ الشَّاعر قَصَدَ المبَالغةَ / / في الهَجْو فَجَعَلَ عَجيجَ المطَارفِ كالحَقيقة لذلكَ، كَمَا يقُولُ القَائلُ: زَيْدٌ كالحمَارِ، فَيَقولُ له الآخَرُ: هو الحِمَار بعَيْنه، وقد عَلم أنَّه ليسَ الحمارَ بعينه في الحقيقة، ولكنَّه جَعَله إيَّاهُ مُبَالغةً.

وكذلكَ يَقُولون: هَنْدٌ القَمَرُ، وزَيْدٌ الأَسَدُ، فيُسْقطُون الحَرْفَ الدالَّ على المَاثلةِ والمشابهةِ ويَجْعلونَ الأوَّل الثَّانيَ مُبَالغةً، فَهذَا أَحَدُ الجوَابَيْن.

---

(١) ساقطة من ب، وتتمة الآية: «السَّقْفُ».

(٢) في ب: «صفة».

(٣) بل هي حميدة بنت النعمان بن بشير. والبيت في الاقتضاب / ١١٧، ٣٠٦، وسمط اللآلي / ١٨٠، والمخصص ١٧ / ٤٠، ومعجم الأدباء / ١٢٢٨، والكتاب ٣ / ٢٤٨ بلا نسبة، والمقتضب ٣ / ٣٦٤، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج / ٧٥.

(٤) في الكتاب ٣ / ٢٤٨: «نبا الخز». رَوْح بن زنباع زوج حميدة بنت النعمان، وكان روح سيد جذام، وكان والياً على فلسطين أيام يزيد بن معاوية، وهو أحد الدعاة إلى بيعته. جذام: قبيلة رَوْح. المطارف: جمع مُطْرَف، وهو ثوب من خز في طرفه أعلام.

والجوابُ الثَّاني : أنَّ هَذَا البَيْتَ لو لمْ نَجدْ له تَأْويلاً لم نَعْتَدَّ به حُجَّة؛ لأنَّ الشَّاعرَ يجوزُ له على وَجْهِ الضَّرورةِ ما لا يَجُوُز في الكَلامِ.

(فَصْلٌ)

وأمَّا المجازُ(١) الثَّاني الَّذي في قَوْلنا: ضَرَب زيدٌ عَمْراً؛ فَهُو أنَّ (ضَرَبَ) لَفْظَةٌ موضوعةٌ في اللُّغة ليُعَبَّر بها عن نَوْعِ الضَّربِ كُلِّه، ألاَ تَرَى أنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وضَرَبَ الزيدان، وضَرَبَ الزَّيدون فيُعبَّر بها عن النَّوع كلِّه؟! ومَعْلومٌ أنَّ زيداً لم يُوقعْ بعَمْرو نَوْعَ الضَّرب كلِّه، وإنَّما أَوْقعَ به جُزْءاً منْه، فبانَ بهَذا أنَّه عُمُومٌ وضعَ مَوْضعَ خُصُوصٍ، وهذا النَّوع من المجاز أيْضاً مطَّردٌ في جَميع الأفعالِ. ألا ترى أنَّكَ تقُولُ: أكلْتُ خُبْزاً، أوشَربتُ ماءً، وقد عُلِمَ أنَّكَ لمْ تفْعل جَميعَ الأكْلِ ولا جَميعَ الشُّرْبِ. ويبيِّن ذلك قَوْلُ الشاعر(٢):

[الطويل]

لَعمْري لَقَد أَحْبَبْتكَ الحُبَّ كلَّه(٣)

فَأَتى(٤) بالتَّوْكيدِ ليرفَعَ المجَازَ الَّذي وَقَع(٥) في الحُبِّ.

وكذلكِ قَوْلُ الآخرِ(٦):

[الطويل]

وقَدْ يجْمَعُ اللَّهُ الشَّتيتَين بَعْدمَا
يَظُنَّان كُلَّ الظنِّ ألا تَلاقِيَا

(١) سقط بعضها.

(٢) هو ابن المعتز.

(٣) صدر بيت لابن المعتز، وتتمته: .... وزدتك حباً لم يك قطُّ يعرفُ

وهو في ديوانه :ق٤٤١ ،ب٢ ،ج٢ /٢٠٨ .

(٤) في الأصل: «فاتا».

(٥) سقطت الواو.

(٦) البيت لمجنون ليلى، وهو في: ديوانه / ٢٩٣، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٢، وشرح التصريح ١ / ٣٢٨، وهو بلا نسبة في: الخصائص ٢ / ٤٤٨، وشرح الأشموني ٢ / ١١٣، واللسان (شتت).

(فَصْلٌ)

وأمَّا المجازُ الثَّالث في قَولنا: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً؛ فهو أنَّ الضَّرْبَ لم يَقَع بجميع أجزاءِ عَمْرو، وإنَّما وَقَع ببعضه فَنُسبَ الفعل إلى جُمْلَته. ويَدُلُّك على ذَلكَ تأكيدُهم إيَّاهُ بما يَرْفَع المجازَ عنْه، وهو ما حَكَاهُ سِيْبَوَيْه من قَوْلِهم[1]: ضُرِبَ زيدٌ ظَهرُه وبَطْنُهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبَطْنُ. وهَذَا النَّوْع الثَّالثُ من المجاز أَيْضاً مُسْتمرٌّ في جَميعِ المفْعولات، فإنَّ الفعْلَ إذا وَقَع عليها جازَ أنْ يَسْتَوْعِبَ جميعها، وجَازَ أنْ يخْتَصَّ بعْضَها[2]. ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ: أكَلتُ الخُبزَ وشَربتُ الماءَ وقد عُلِمَ أنَّكَ لم تَسْتَوعبْ كُلَّ نوعِ الخُبزِ بالأَكْلِ ولا جَميع نَوْعِ الماءِ بالشّرب. وقد يَقَع مثْلُ هَذَا في الظُّروف // [٣٢/أ] تقول: صُمْتُ اليومَ، وخَرَجْتُ اليومَ، فَتَجْعَلُ (اليَوْم) ظَرفاً للصِّيامِ والخُروج، والصّيام قد اسْتوعبَ جَميعَ ساعاتِ اليوم، والخُروجُ لم يَسْتوعبْها؛ لأنَّه إنَّما وَقَع في بَعْض النَّهارِ.

(فَصْلٌ)

وأمَّا المجازُ الرَّابع في قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، فقولنا: إنَّ زَيْداً فاعلٌ بـ(ضَرَبَ)، ولَسْنا نريدُ بالفَاعلِ في صِناعة النَّحْو أنْ يكونَ مُحْدِثاً للفعْل ومُخْتَرعاً لهُ كَمَا ذَكَرْنا فيما تقدَّم، وإنَّما نُريدُ أنَّ الفِعْلَ يُسْنَدُ إليه ويُحَدّثُ به عنْه سَواءً أخْتَرَعَهُ أو لم يخْتَرِعْهُ، فلذلكَ نَقُولُ: ماتَ زيدٌ، ومَرِضَ عَمْرو، ولم يَقُمْ أخوكَ.

(فَصْلٌ)

وأما المجازُ الخَامسُ؛ فَقَولنا: إنَّ عَمْراً مَفْعول لـ(زَيْد) ولَيْسَ بمفْعولٍ له في الحقيْقة؛ لأنَّ (زَيْداً) لم يفْعَل (عَمْراً) ولا أحْدثَه، وإنَّما فَعَلَ فعْلاً أوْقَعهُ به، ولذلك سُمِّي مَفْعولاً به ولم يُسَمَّ مَفْعولاً على الإطْلاقِ، فَهَذا ما في هذه المسْألة من المجَاز الَّذي سَأَلتَ عَنْه، وفيْها أيضاً ما يُشْبه هَذَا وإنْ لمْ يكُنْ مثلَه، ونَحْن نذكُرُه في الفصلِ الَّذي يلي هَذَا، إنْ شَاءَ اللَّهُ.

---

(١) الكتاب ١ / ١٥٩. قال سيبويه: «وإن شئت نصبت، تقول: ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ومطرنا السهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه، فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل، وقلب على الظهر والبطن... والعامل فيه الفعل».

(٢) طمس بعض الكلمة في الأصل، والتكملة عن ب.

(فَصْلٌ)

وأما سُؤَالكَ الثَّالثُ وهوَ قولكَ: إذا قلتَ: ضربَ زَيْدٌ عَمْراً، فَهَلْ لـ (ضَربَ) تأثيرٌ في (زيد) أم ليسَ لهُ فيهِ تأثيرٌ؟ فإنْ قلتَ: له فيه تأثيرٌ؛ فَهَذا عَكْسُ مَا عَلَيْه الأمْرُ في الحقيقة؛ لأن الفَاعلَ هو المحدثُ للفعْل. وإنْ قلتَ: إنَّ (ضَرَبَ) لا تَأْثيرَ له في (زيدٍ) فَبأيِّ شَيْءِ ارْتَفَعَ؟ فإنَّ هَذَا سُؤالُ مَنْ لا دُرْبَةَ لَهُ بأَغْراض النَّحْويِّين ومَقَاصِدهِمْ؛ وذلكَ أنَّ غَرَضَ النَّحْويِّينَ في قَوْلهِمْ: زيدٌ فَاعلٌ بالضَّرب، إنَّما يريدونَ أنَّه فاعلٌ بإحْداثه لهذا النَّوع من الفعل، وبإسْناده إليه حَسَبَ اخْتلافِهِمْ في السَّبَب الَّذي به يَرْتَفعُ الفَاعلُ من إسْناد الحَديث إليه أو اخْتَراعه للفعْل على ما تَقَدَّم من قَوْلنا، كما يَرْتفع المبْتَدأُ بإسْنَادكَ الحديث إليه، ولا يُريدونَ أنَّ للفعْلِ تَأْثيراً في فَاعِله في الحَقيْقة، وإنَّما يؤثِّر الفعْلُ في اللَّفظ الَّذي يُعبَّر به عن الفَاعل لا في المعْنَى الواقع تَحْتَه. وكَذلكَ جَميعُ صناعة النَّحْو إنَّما تُفيد المتَعلِّم لَها حُكْمَ الألْفاظ الَّتي يُعبَّر بها عن المعَاني لا حُكْمَ المعَاني في أنْفسها. ألا تَرَى أنَّك تقول: مَاتَ زَيْدٌ، فيكون (زَيْدٌ) فاعلاً من طَريق اللَّفظ، وإنْ كانَ مَفْعُولاً منْ طَريق المعْنى؟ // [٣٢/ب] وكذلكَ تَقُول: ذكرتُ زَيْداً، ومَرَرْتُ به، فتؤثر العَوَاملُ في لَفْظ (زَيْدٍ) بالنَّصْب والخفْضِ، والمعْنَى الواقعُ تحته لا تأثيرَ للعَوامل فيه. كذلكَ تَقُولُ: سبَّحَ زَيْدٌ ربَّه، وعَظَّم عَمْرو خَالقَه، وتَقُولُ في إعْرابه: زَيْدٌ وعَمْرو فَاعلان، وربَّه وخالقَه مَفْعولان، عَكْسُ مَا عَلَى المعْنى، فَصَحَّ بهذا كلِّه أنَّ الإعْرابَ حُكْمٌ لفظيٌّ لا مَعْنويٌّ(١).

وقَدْ تجدُ المعاني أيضاً مُطَابقةً الألفاظَ الَّتي يُعَبَّر بها عَنْها، ألا ترى أنَّا نقُولُ: قامَ زيدٌ، فيكونُ المعْنى الواقعُ تحتَ هذه اللفْظةِ فاعلاً كما أنَّ اللفْظَةَ الَّتي عُبِّرَ بها عَنْهُ كذلك.

---

(١) يجعل ابن جني العوامل المعنوية هي الأقوى، ويذهب إلى أن كل العوامل في الأصل عائدة إلى المعنى، وفي ذلك يقول: «وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل مُسَبّب عن لفظٍ يصحَبُه، كمررت بزيدٍ... وبعض يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء...». الخصائص ١/١٠٩.

وأكّد الدلائي هذه الفكرة عندما جعل تأثير العامل في المعمول إنّما مردُّه إلى العلائق التركيبية، فقال: «العامل ما أثّر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي». نتائج التحصيل ١/٣٠٦.

وتقولُ: ضَربْتُ زيداً فيكونُ المعْنَى في نفْسه الَّذي هو مفْعولٌ به قَدْ وَصَلَ إليهِ التأثيرُ من المعْنَى الَّذي هو فَاعِل، كما وَصَل تأثيرُ أَحَدهما إلى الآخرِ منْ طريقِ اللفْظ المعبَّر به عَنْهما. وليْسَ هَذَا قَادحاً فيما قَدَّمْنا؛ لأنَّ غَرَضَنَا منْ ذلكَ كلِّه أنْ نَعْلمَ حُكْمَ الألفاظِ وكيفَ نوقعُها عَلَى المعَاني ونُعَبِّرُ بها عنْها.

وقَدْ يؤثِّر الفَاعِل في نَفْسِه، وإنْ كانَ قَصْدُه التَّأْثيرَ في غَيْره؛ فإنَّ (زَيْداً) ربَّما ضَرَب عَمْراً فألمتْ يدُهُ، وربَّما أرادَ أنْ يرميه بسَهْم فَعَاد سَهْمُه عليه فَقَتَلَهُ، وقد يؤثِّر المفْعولُ في الفَاعِلِ في وَقْتِ تأثيرِ الفَاعِلِ فيه.

ولَيْسَ مُرَادُ النَّحْوِيِّينَ في هذه المسْألةِ شَيْئاً منْ هَذين الوَجْهَيْن الأخيْرَيْن، وإنَّما مُرَادُهم ما قدَّمنَاه، وإنَّما ذَكَرنَا هذا ليَتمَّ القَوْلُ في هَذَا المعْنَى لا لِنُجيزَ جَميعَ هذهِ الوجوه في المسْألةِ الَّتي سَأَلْ عَنْها، فاعْلَمْ ذلك.

(فَصْلٌ)

وأمَّا سُؤالكَ عن الفَاعلِ منْ قولنا: ضَرَب زيدٌ عَمْراً، أيرتفعُ باخْتراعه للفعْل أمْ بإسْنادِ الحديْث إليه؟ فكلا القَوْلَين قدْ قَالَه النَّحْويونَ. والصَّحيحُ عنْدنا القَوْلُ الثَّاني، وهو أنَّ الفَاعِلَ إنَّما يَرْفَعُه إسْناد الحَديثِ إلَيْه عَلَى نَحْوِ ما يَرْتفعُ المبْتَدَأ؛ فإنَّهما في الارْتفاعِ بإسْنادك الحديثَ إليهما سَوَاءٌ، وإنْ كانَا يفْتَرِقَان في أنَّ عَامل[1] المبْتَدأ مَعْنوي وعامل الفعْل لفْظِيٌّ[2]، وأنَّ حَديثَ الفَاعلِ المسْنَد إليه مُتَقدِّم عليه، وغير ذلك مما يَنْفصلان به، وَهَذَا رَأْي أبي علي الفَسَوي ونَظيره مِمَّن تعقَّبَ كَلامَ النَّحْوِيِّينَ وحرَّرهُ[3].

ومِمَّا يَدُلُّ على ذَلك قَوْلنا: مَاتَ زَيْدٌ ومَرِضَ عَمْرو، ولم يقُمْ أَخُوكَ، وتَسْمية كُلِّ واحدٍ من هذه الأَسْماءِ فَاعلاً في صِناعة النَّحْوِ، ولمْ يَفْعَلْ واحِدٌ منْهم[4] شيئاً في الحقيْقةِ. ويدلكَ على ذَلكَ حَذْفُكَ الفَاعِلَ وإقامتُك المفْعولَ / / مقَامَه في قولك: ضُرِبَ [٣٣/أ]

---

(١) طمس أكثر الكلمة.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٠، ٢٧٨، ٣٥٩، والخصائص ١/ ١٠٩، وشرح المفصل ١/ ٧٢، ٧٤، ٨٣، ٨٥.

(٣) طمس بعض الكلمة.

(٤) طمس بعض الكلمة.

عَمْرو. فلوكان الفاعل إنَّمَا يَرْفَعُه إحْداثُه للفعْل واخْتراعُه لم يَجُزْ ذلكَ كلُّه على(١) رأي أبي علي. والكَلامُ فيه يطُول إذا ذَكرنَا حُجَجَ مَنْ قَالَ بالقَوْل الأوَّل ونَقَضْنَاها عَلَيْهم فَنَحْنُ نتركُه؛ لأنَّ في ما ذَكَرْنَاهُ كِفايةً في هَذَا الموضِع، إنْ شَاءَ اللَّهُ.

(فَصلٌ)

وأمَّا السُّؤال الرابعُ، وهو قولكَ: كَيْفَ يَتَرَتَّبُ الكَلامُ في هذه المسْألة؟ فإنَّ هذه المسْألة لها ثلاث مراتب؛ فأَحْسنها أنْ تَقُولَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، فَتُقَدِّم الفعلَ، ثمَّ الفَاعِل، ثم المفعولَ. والرُّتْبةُ الثَّانيةُ أَنْ تقولَ: ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ، فَتُقدِّم الفعلَ على الفاعلِ ثم المفعولِ. والرُّتْبةُ الثالثةُ أن تقدم المفْعولَ على الفِعْل والفَاعِل مَعَاً فتقولَ: عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ، وهي أضْعَفُ المراتب الثَّلاث. وإنَّما كَانَ تَقْديم الفعْل أوَّلاً؛ لأنَّك بَنَيْتَ الكَلامَ عليه، وكان تَقْدِيمَ الفَاعِل على المفْعول أوَّلاً؛ لأنَّه المعْتَمدُ عليه في إسْناد الحَديث إليه؛ ولأنَّ الفعْل لا يسْتَغْني عن فاعل وقد يستغني عن المفْعول. وأيضا فإنَّ الفَاعل قد يَسْتَتِرُ في الفعل فلا يظهر نحوقولهمْ: زَيْدٌ قَامَ، ويَتَغَيَّر له آخرُ الفعْل في قَوْلكَ: قُمْتُ وضَرَبْتُ، ولا يَتَغَيَّر آخرُ الفعْل للمفْعُول في قولك: ضَربكَ وقَتَلكَ. وقَدْ يَقَع حَشْواً في الفعْل في قولك: يَضْرِبان، ويَضْربون، فلمَّا كانَ كَذلكَ قَبُحَ أنْ يُفَرِّق بينَ الفعْل والفَاعِلِ بالمفْعول أوغَيْرِه؛ لأنَّهما قَدْ حَلاَّ مَحَلَّ الشَّيْءِ الواحدِ. وقد جَاءَ الفَصْل بين الفعْلِ والفاعِل مع ذلك في الكَلام الفَصيح، فمنه ما لا يَجُوز فيه إلا الفَصْل لِعللٍ توجبُ ذلكَ، كَقَوْلك: ضَرَبَ زَيْداً غلامُهُ، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة ٢: ١٢٤]. فالفاعلُ – ههنا – لا يَجُوزُ فيه إلا التَّأْخيرُ؛ لأنَّه قَدْ اتَّصَل به ضَميرٌ يَعُودُ إلى المفعول، فإنْ قدَّمتَ الفَاعِل هُنَا على ما تقتضيه الرتْبةُ كُنْتَ قَدْ قدَّمتَ المضْمرَ على الظَّاهرِ وذلكَ لا يَجُوزُ إلا في الشِّعْر كَقَوْله(٢):

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هو للنابغة الذبياني في ديوانه / ٢١٤، والخصائص ١ / ٢٩٤. وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه / ١٢٤، وشرح التصريح ١ / ٢٨٣، وخزانة الأدب ١ / ١٣٤، والدرر اللوامع ١ / ٤٤، وينسب أيضاً إلى عبدالله بن همارق. وهو بلا نسبة في: الأمالي الشجرية ١ / ١٠٢، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٢١، وشرح الأشموني ٢ / ٥٩، وهمع الهوامع ١ / ٦٦.

[الطويل]

جَـــزَى رَبُّه عَنِّي عَـــدِيَّ بنَ حَـــاتِمٍ

جَــزَاءَ الكِلاَبِ العَــاوِيَاتِ وقَــدْ فَــعَلْ

وقَدْ ذَهَب قَوْمٌ من النَّحْويين إلى أنَّ (الهَاءَ) في (ربِّه) تَعُودُ على الجَزاء؛ أيْ جزى رَب الجزاء، ودلَّ (جَزَاء) عليه، كما تَقُولُ[1]: «مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرّاً له»، فَتُضْمر الكَذبَ لدلالةِ (كَذَبَ) عليه. وعلى هَذَا تَقُول: ضَرَبْتُه زَيْداً، تريد: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ[2] زيداً، [٣٣/ب] فَلا // ضرورةَ في البيت على هَذَا التَّأويل. وقد يُفرَّق بين الفعْل والفَاعل بما فيه تأْكيدُ الكَلامِ؛ كَقَولكَ: قامَ – واللَّهِ – زيدٌ. وعَلَى ذلكَ ما أنْشَدَه ابنُ جِنِّي مِنْ قول الشَّاعر[3]:

[الطويل]

وقَـدْ أَدْرَكَـتْني – والحَـوَادثُ جَـمَّـةٌ –

أَسِنَّةُ قَــومٍ لا ضِــعَــافٍ ولا عُــزْلِ

وقَدْ يفْصَلُ بينَهُما بما لا تأْكيدَ فيه وذلكَ كلُّه مَجَاز واتِّسَاعٌ. وإنَّما صَارَ قولُك: عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ أَضْعَفَ الرتب الثَّلاث؛ لأنَّكَ قَدَّمتَ (المفْعول) على (الفعْل) الَّذي بُنيَ عليه الكَلامُ، وعلى الفَاعلِ الَّذي حُكْمُه التَّقْديم لفْظاً، كما أنَّه مُتَقدِّم مَعنىً. ويدلُّكَ على ضَعْفه جَوَازُ الرَّفْع فيه بالابْتداءِ إذا تَقَدَّم، وإن كانَ لا ضَميرَ في الخبر يَعُودُ عليه، وامْتناعُ ذلكَ فيه إذا تأخَّرَ نَحْو ما أنشَدَ[4] سِيبويه[5] من قَوْلِ أبي

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٩١، والأصول ١ / ٧٩، وشرح الحماسة / ٤٥٥، ١٥٧٧، ١٥٩٩، والأمالي الشجرية ١ / ٨٢، و٢ / ٣٨٥، ومفتاح العلوم / ٢٩٦، وخزانة الأدب ١ / ١٢٠، ٨ / ١٢٠. وهو قول للعرب، تقديره: كان الكذب شرّاً له، إلا أنه استغني بأنّ المخاطب قد علم أنه الكذب لتقدم الفعل (كذب) في أول الكلام، فصار الضمير (هو) زائداً. الكتاب ٢ / ٣٩١.

(٢) في الأصل: «ضربا».

(٣) نسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني دارم، ونسبه ابن حبيب لجديرة بن زيد، ونسبه أبو عبيدة إلى حويرث بن بدر، ويقال له حويرثة أيضاً وهو في: النقائض / ٣٠٩، والخصائص ١ / ٣٣١، ٣٣٦، والأمالي الشجرية ١ / ٣٢٨، ومغني اللبيب / ٤٣٢، وشرح شواهد مغني اللبيب / ٢٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦ / ٨٣، ٢٠٦، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٨، ولسان العرب (هيم).

(٤) في الأصل: «نشد».

(٥) الكتاب ١ / ٨٥، ١٢٧، ١٣٧.

النَّجْمِ العجلي(١):

[الرجز]

قَــدْ أَصْــبَــحَتْ أمُّ الخِــيَــارِ تَدَّعِي
عَـلَـيَّ ذَنْبـــــــاً كُـلُّـه لَـمْ أَصْـنـعِ

فرفع (كلّه) بالابتْداءِ من غَير ضرورةٍ دَعَته إلى ذلك، ولو نَصَبه لم ينكسرِ الشِّعرُ، وكانَ النَّصبُ الوجهَ؛ لأنَّ الفِعْل الَّذي بَعْده لا ضَميرَ فيه يشْغَلُه عن العَملِ في كل، ومثلُه كثيرٌ.

وقد حُكيَ عن الكُوفيِّين أنَّهم قَالوا: الرُّتْبةُ أنْ يُقَالَ: زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً، وهذا ليسَ بصَحيحٍ؛ لأنك إذا قدّمت (زَيْداً) صارَ مبتدأ، وإنَّما كَلامُنا عن الفَاعل، فإذا أردتَ الابتداء فللكَلامِ أَيْضَاً ثلاث مَراتبَ، أحْسنُها أنْ تقولَ: زيد ضَرَبَ عَمْراً، كَمَا قَالوا، يلي ذلكَ أنْ تقولَ: زَيْدٌ عَمْراً ضَرَبَ. وبعد ذَلكَ أن تقول: عَمْراً زَيْدٌ ضربَ، وهَذَه المرتبةُ أضْعَفُ المراتِب الثَّلاثِ من وجْهَين: أحَدهما: أنَّك إذا أخَّرتَ (زَيْداً) وحكْمه التَّقْديمُ؛ لأنَّ الكَلام مبْنيٌّ عليه، وهو فَاعِل في المعْنَى، وإنْ كَانَ مُبْتدأً في اللفْظِ فحُكْمُه أن يتقدَّمَ على المفْعولِ، كَمَا يَتَقَدّمُ الفاعلُ.

والوجْهُ الثَّاني: أنَّ عَمْراً من صلة الخبر وتمامِه؛ فإذا قدّمته على المبْتَدأ وأخَّرتَ الفعْلَ كانَ بعضُ الخبر مُقَدَّماً وبعضُه مؤَخَّراً، وهو مَعَ هذا جائزٌ، يدلك على جَوازِه، ما أنشَده الفارِسيّ من قَوْل الشمَّاخ(٢):

[الوافر]

---

(١) البيت في ديوانه/١٣٢، والكتاب ١/٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ونوادر أبي زيد/١٩، والأمالي الشجرية ١/٩، ١٣٩، ٢/٧٢، والمفصل/٢٣، والمقاصد النحوية٤/٢٢٤، وشرح التصريح ٢/١٧٩، وخزانة الأدب ١/١٧٣، والدرر اللوامع ١/٧٠،٧٣. والبيت بلا نسبة في: الأصول ١/٢٧٠، والخصائص ١/٢٩٢، والحجة لابن خالويه/١٤٠، والمقتضب ٤/٢٥٢، وهمع الهوامع ١/٥٤، ٩٧.

(٢) ديوان الشمّاخ/٣١٩، والإيضاح/٥٢، والأغفال ١/٧٩، والإنصاف/٤٧، والأضداد لابن الأنباري/٢٠٦، ومعجم ما استعجم/٨٩٧، وسمط اللآلي/٦٦٣، واللسان (طول)، وهو بلا نسبة في شرح المفصّل ٣/١٠١.

كِـــــــلا يَـوْمَـيْ طُـوالـةَ وصْـلُ أَرْوى
ظُـــنُـــونٌ إنَّ مُـــطَّـــرحَ الـــظـــنـــون

[٣٤/أ] فَقَدَّم (كِلا) وهو صلة (ظُنُون) الَّذي هو خَبرُ المبْتدأ، فَصَار المبتدأُ / / الَّذي هو (الوصْل) مُتَوسِّطاً بين جُزْأَي خَبَره. فإنْ قلْتَ: منْ أينَ فرَّ أبو علي منْ أنْ يكونَ ظَرْفاً للوصْل دُونَ أنْ يكُونَ ظَرْفاً لـ(ظُنونٌ)، فلا يُحْتَاج إلى ما ذكره من كون المبتدأ متوسِّطاً بينَ جُزْأَي خَبَره، وذلكَ مُمْكنٌ فيه شَائعٌ؟

فالجوابُ أنَّ الوَصْلَ مَصْدر والمصْدَرُ في مثل هذا يُقدَّر بـ(أنْ) الخفيفة والفعْل، فَلَوْ جَعل (كلا) ظَرْفاً للوصْلِ كانَ قَدْ قَدّم الصِّلة على الموْصُولِ، وذلكَ خَطأٌ. وأيْضاً فإنَّ الشَّاعرَ لم يُردْ أنَّ الوَصْل وَقَعَ في كلا اليَوْمَيْن، وإنَّما وقَعَت فيهما الظنَّة، فَقَد صحَّ بما ذَكَرْناهُ ما قالهُ الكوفيونَ، إنَّما يكون ترتيبُ هذه المسألة إذا كَان (زَيدٌ) مُبْتدأ لا فَاعلاً، لأن الفَاعلَ لا يَتَقَدَّم على فعْله. على أن الكُوفيين قَدْ أجَازوا تقديمَ الفَاعلِ في الشِّعر، وأنْشَدُوا[١]:

[الرجز]

ما للْجمَــــالِ مَشْيُـها وئيْـــداً

وقالوا: التَّقْدير: وئيْداً مَشْيُها، وذلكَ خطأٌ عندَ البَصْريِّين.

وَزَعَم بعضُهم أنّ (وَئيداً) حَالٌ تَسُدُّ[٢] مَسَدَّ خَبرِ المبْتدأ، وشبَّهه[٣] بقولهمْ: ضَرْبي زَيداً قائماً، وهو أيْضاً غير صَحيح؛ لأنَّه ليسَ مثله. وقيل: وَئيداً حَالٌ من المشْيِ والخبرُ مَحْذوفٌ كأنّه قَال: مَشْيُها وَئيداً وَاقِعٌ، أوكَائنٌ، وهَذا أقربُ إلى الجَواز. ومَنْ خَفَضَ (مَشْيها) جعَله بَدَلاً من (الجمَالَ)، ومنْ نَصبه فَعَلَى المصْدرِ، وإنَّما

(١) ينسب البيت مع آخر للزبّاء، وهو في: الأغاني ١٦/ ٣٢٠، وشواهد التوضيح/ ١١١، وأوضح المسالك ٢/ ٧٨، وشرح شواهد مغني اللبيب / ٣٠٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦، وشرح التصريح ١/ ٢٧١، والدرر اللوامع ١/ ١٤١، واللسان (واد)، ونسبه العيني في المقاصد النحوية ٢/ ٤٤٨، والمبرد في الكامل ١/ ٢٩٠ إلى قصير صاحب جذيمة. وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٣ مع بيت آخر، وفي ٢/ ٤٢٤ منفرداً، وخزانة الأدب ٣/ ٢٧٢.

(٢) في ب: «يسدّ».

(٣) في ب: «شبهه».

فَسّرنَاهُ على مذاهب الكُوفيِّينَ. ومما تَأوَّله الكُوفيّونَ على تَقْديمِ الفَاعِل للضَّرورةِ على فِعْلِه قَولُ عَلْقَمة(١):

[الطويل]

فَظَلَّ لَنَا يَومٌ لَذيذٌ بِنِعْمَةٍ(٢)

فَقِلْ في مَقِيلٍ نَحْسُه مُتَغيبُ

تأوَّلهُ الكُوفيونَ على مَعْنى في مَقيلٍ متغَيِّبٍ نَحْسُه.

ومن النَّحْويِّينَ مَنْ يقُولُ: أرادَ (ياء) النِّسْبةِ فَخَفَّفها كَمَا قالَ النَّابغةُ(٣):

[الكامل]

وبذاك خَبَّرنَا الغُرابُ(٤) الأَسْودي

أرادَ الأَسْوديّ؛ وذلكَ أنّ الصِّفات تُزادُ فيها ياءُ النِّسْبةِ مُبَالغةً في الوَصْفِ، فيقال(٥): أَحْمرُ وأَحْمريّ، ورَجُلٌ ضيَّاطٌ وضَيَّاطيّ، وأَنْشَدَ ابنُ جِنِّي(٦):

[الرجز]

قَدْ عَلِقَتْ أَحْمرَ ضَيَّاطيَّا

وقَدْ يزيدونَها في أسْماءِ الفَاعِلين، وإنْ لم تكنْ صِفاتٍ، كقول العجّاج(٧):

[الرجز]

والدَّهْرُ بالإنْسَان دَوَّارِيُّ

أي: دوَّارٌ.

---

(١) لم أقف عليه في ديوانه.

(٢) في ب: «نعيمه».

(٣) البيت في ديوان النابغة (صنعة ابن السكيت)، ص٢٩، ولم أجده بهذه الرواية.

(٤) في ب: «الغداف».

(٥) الأمالي الشجرية ١/ ٤١. وانظر: شرح الحماسة للتبريزي ٤/ ١٥٥، وشرح المفصل ١/ ٤٥٦، وخزانة الأدب ٦/ ٥٤٠.

(٦) البيت لسلمة بن الخرشب، وهو في مجالس ثعلب/ ٣٠٩ مع بيتين آخرين، وروايته: «قد زوّجت أحمر ضياطيّاً»، وهو في سر صناعة الإعراب/ ٣٢٣ وروايته: «قد علقت...». الضياطيّ: الّذي يلزم المنزل.

(٧) ديوان العجاج، ق٢٥، ب٤، ج١، ص٤٨٠، والخصائص ٣/ ١٠٤، ٢٠٥، والأمالي الشجرية ١/ ٤١، دواريّ: دائر، والياء زائدة لتوكيد المبالغة بالوصف.

وذَهَبَ بعضُهم في بيتِ عَلْقمةَ إلى أنَّه أرادَ نَحْسُه مُتَغيِّب عنّي، ثُمّ حَذفَ حَرْفَ الجرِّ كَحذْفِهْم إيّاه في قوله:

[البسيط]

أمرتُكَ الخيرَ(١).

[البسيط]

و:

أَسْتغفرُ اللّهَ ذنباً(٢).

[٣٤/ب] فلمّا حَذَف (عَنْ) ذَهَبتْ نون/ / الوقايةِ الَّتي تُزَاد في (منِّي) و(عنِّي)، و(ضَربني)، ونحوِ ذلكَ فبقيتْ ياءُ الضَّمير مفردةً فانكَسَر من أَجْلها آخرُ الاسْم كما تقولُ: هذا ثَوْبي، وجاءَ غُلامي. وإلى نَحْو هذا ذَهَب أبو إسْحَاقَ، ولكنَّه لم يوضحه هذا الإيضَاحَ.

وزَعَم قَوْم: أن النَّحْسَ مُرْتفع بـ(المقِيل) على حَدِّ قولك: مَرَرْت بقائمٍ غلامُه ظريفٌ، وهذا يُحْكى عن عليّ بن سُلَيْمانَ الأخفش(٣)، وهذا القول خطأ؛ لأنّ

(١) صدر بيت مختلف في نسبته، وتتمته:

«....... فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب».

وهو في ديوان خفاف بن ندبة السلمي، ق٣٤، ب١٠، ص١٢٦، وشعراء إسلاميون/ ٥٢٩، وديوان عمرو بن معدي كرب، ق٥، ب١٠، ص٦٣، ونسبه الهجري في التعليقات والنوادر ٢/ ٥٢٦، والبغدادي في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩ إلى أعشى طرود. وهو في الكتاب ١/ ٣٧، والأمالي الشجرية ١/ ٣٦٥، ٢/ ٢٤٠، وشرح المفصل ٢/ ٤٤، و٨/ ٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ٧٢. النَّشب: جمع المال. وذكر أن الهجري رواه: «ذا نسب»، ولم أجده كذلك في كتابه التعليقات والنوادر. ونقل البغدادي عن اللخمي والوقشي أنه الصحيح، لأنه لا معنى لإعادة ذكر المال، والمراد: تركتك غنياً حسيباً.

(٢) صدر بيت تتمته:

«......... لست محصيه رب العباد إليه القول والعمل».

وهو بلا نسبة في: الكتاب ١/ ٣٧، ومعاني القرآن ٢/ ٣١٤، والمقتضب ٢/ ٣٢١، ٣٣١، والأصول ١/ ١٢٦، والخصائص ٣/ ٣٤٧، والمخصَّص ١٤/ ٧١، وشرح المفصل ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١، واللسان (غفر).

(٣) هو علي بن سليمان بن الفضل، ويعرف بالأخفش الصغير، وهو أحد الثلاثة المشهورين بهذا اللقب، قرأ على ثعلب والمبرد وغيرهما، من آثاره: شرح كتاب سيبويه، والأنواء، والمهذَّب، وتفسير رسالة كتاب سيبويه، وغيرها. توفي سنة ٣١٥هـ ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين/ ٤٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

(المقيل) ههنا لا يَخْلو مِنْ أنْ يكونَ مَكَاناً، أو زَمَاناً، أو مَصْدراً، فإن كانَ مَكَاناً، أو زَمَاناً لم يَصِحَّ أنْ يَرْتَفعَ به (نَحْسُه)؛ لأنّ أسْماء الأمْكنَة والأزمنة لا تَعْمَلُ شَيْئاً، وإنّما تَعْمَلُ المصادرُ[1]. وإنْ جعلتَ (المقيل) مَصْدراً فسَدَ المعْنَى، وأوْجَبْتَ أنَّ النَّحْس ثابتٌ حَاضِرٌ فيه، والشَّاعر إنَّما أرادَ أنه لا نَحْسَ فيه.

(فَصْلٌ)

وأما السُّؤال الخَامسُ، وهو قَوْلُك: ما الأحْكَامُ الَّتي يَخْتَصُّ بها (زيدٌ) دون (عَمْرٍو) في هذه المسْألة؟ فالجوابُ عنْه: أنَّ كلَّ فاعِلٍ في هذه المسْألة وغيرِها يَخْتصُّ بعَشرة أحْكَامٍ دونَ المفْعول، فمِنْها: أنْ يليَ الفِعْلَ، ومنها أنْ لا يتَقَدَّم عليه، ومنها أن يَسْتَتِرَ في الفِعْلِ إذا تَقَدّم ذكرُه. ومنْها أنْ يُسكّن آخرُ الفِعْل الماضي إذا كَانَ مُضْمراً، نحو: ضَرَبْتُ، وقتلْتُ. ومنها: أن يَكُونَ واحِداً ولا يَكُونَ أكثرَ منْ واحدٍ إلا على سبيل الاشْتراك.

أما الأسْماء المختلفةُ الألْفاظ فيكونُ اشتراكُها بحروف العَطْف، وأمَّا الأسْماءُ المتَّفقةُ الألفاظ فيكونُ اشتراكُها بالتَّثْنية والجَمْع سَواءً كانَ الجَمْع مُسَلَّماً أو مُكسَّراً. فالمسلَّم نَحْو قولكَ: جاء الزَّيدونَ، والمُكَسَّر نحو: جاءَ الرِّجَالُ. ولا يَجُوز[2] أنْ تقولَ جاءَ زيدٌ عمروٌ، فَتَجْعل للفعلِ[3] فاعلَيْن فَصَاعداً على وجْه الاشْتراك، كَمَا[4] تَجْعلُ للفِعْلِ مفعولَين وثلاثةً وأكْثر من ذلك على غَيْر وجه الاشْتراك، نحو قولك: علمتُ زيداً عَمْراً أخَاك ونحْو ذلك. ومنها أنّ الفعل مفْتَقِرٌ إلى الفَاعِل لا يَخْلوُ منَ المفْعولِ ولا يفْتَقِرُ إليه. ومنها أنّ الفَاعِل قَدْ يفرِّق بين الفِعْل وإعْرابه؛ وذلك في الأفْعَال المضَارعة إذا قلت: يقومانِ، وتَقُومانِ، ألا تَرَى أنَّ النُّونَ هي إعْرابُ الفِعْل وقَدْ وقعتْ بينَ الضَّمير

---

(١) قال سيبويه: (هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله، ومعناه؛ وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيداً... ومن ضربِ زيدٌ عَمراً...). الكتاب ١/١٨٩ وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/٦٤٣.

(٢) في ب: «لا يصح».

(٣) في ب: «للفعلين».

(٤) «كما.... الاشتراك»: ليس في ب.

[٣٥/أ] الَّذي هو فاعل. ومنْها / / أنَّ الفعْل يقْترنُ بالفَاعل وحْدَه فيقومُ منْهُما كَلامٌ مُفيْدٌ، نَحْو: قامَ زَيْد، ولا يكونُ كَلام مُفيْدٌ منْ فعْلٍ ومَفْعولٍ حتَّى يكونَ هُنَاك فاعلٌ ظاهرٌ أو مضْمَرٌ. ومنها أنّ العَطْف لا يَحْسُنُ عليه إذا كانَ مُضْمراً حتّى يُؤكّد في نَحْو: قمتَ أَنتَ وزيدٌ، وخرجتُ أَنا وعَمْرو. ومنْها أنَّ التَّعجُّبَ إنَّما يكونُ من الفَاعلِ ولا يكونُ من المفْعولِ به، ألا تَرَى أنّ فعْل التَّعجُّبَ إنَّما يكونُ من الفَاعلِ ولا يكونُ من المفْعولِ؟ ألا تَرَى أنَّ فعْلَ التعجُّبَ مَنْقول بالهَمْزة ولا يُنْقَلُ الفعْل إلا عن الفَاعَل، نَحْو: قَامَ زَيْدٌ، وأَقَمْتُه، وخَرج عَمْرُو، وأخرجْتُهُ؟

قَالَ(١) أَبو مُحَمَّد - رَحِمَه اللَّهُ -: فهذا ما عنْدي منَ الجَواب عَمَّا سَأَلْتَ عنه، والحمدُ لِلَّه عَلَى ما منَّ به وأنْعم، وصَلّى اللَّهُ على محمَّد وآلهِ وسلَّم وشرَّف وكرَّم(٢).
[تمَّت المسألة والحمْدُ لِلَّه عَلَى ذَلكَ كَثيراً](٣).

(١) «قال... الله»: ليس في ب.

(٢) ليس في ب.

(٣) زيادة عن ب.

الرسالة السادسة

في قوله تعالى: ﴿ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾

بِسْمِ(١) اللَّه الرَّحْمن الرَّحيم

صلَّى اللَّهُ على محمَّد النبيِّ الكريمِ وآله وسَلَّمَ

قالَ الفقيهُ(٢) الأستاذُ أبو محمَّد - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

سألتَ عنِ الضَّميرَيْن من قوله تَعَالى: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ [يوسف ١٢: ٤٢] وقلتَ على مَنْ يعُودان؟ وفي عَوْدتهِمَا وجْهَان: أحَدُهما: أنَّهُما يَعُودان على يوسفَ(٣)، صلّى اللَّهُ عليهِ وسَلَّمَ، كَذلكَ رُوِيَ عن مجاهد(٤)، والحَسَن البَصْريّ(٥)، والمعْنَى عنْدهما: فأنْسَى الشَّيْطانُ يوسفَ أنْ يذكُر ربَّه تَعَالَى، ويرغَبَ إليه، حتَّى قال للنَّاجي من الفئتين: اذْكُرْني عنْدَ ربِّكَ(٦)، فَعَاقَبهُ اللَّهُ - تعَالَى - بأنْ لَبِثَ في السِّجْنِ بضْعَ سنينَ. ومما يُحْتَجُّ به لهذا القَوْل ما رَوَاه إسْماعيلُ بنُ إبراهيمَ عنْه، قالَ نبيُّ اللَّه - صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم -(٧): «لَوْلا كَلِمةُ يوسُفَ ما لبثَ في السَّجْنِ ما لَبِثَ». والوَجْهُ

---

(١) «بسم... رحمه الله»: ليس في ب، وج.

(٢) في ب: «قال الشيخ - رضي الله عنه -».

(٣) الجامع لأحكام القرآن الكريم ٩/١٩٥، والبحر المحيط ٥/٣١١، والدر المصون ٦/٥٠٠، وضعّفه السمين. قال أبوحيان: «وقيل الضمير في (أنساه) عائد على يوسف، ورتبوا على ذلك أخباراً لا تليق نسبتها إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام». وانظر الجامع لأحكام القرآن ٩/١٩٦.

(٤) مجاهد بن جبر، أبوالحجَّاج المكي: إمام في التفسير، روى عن ابن عباس وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، وروى عن أبي هريرة وعائشة وابن عمر، توفي سنة ١٠٢هـ. ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٤٦٦، وسير أعلام النبلاء ٤/٤٤٩-٤٥٧.

(٥) هو الحسن بن أبي الحسن بن يَسار، أبو سعيد البصريّ، روى عن النعمان بن بشير، وجابر، والمغيرة ابن شعبة، وعن خلق من التابعين، وروى عنه خلق كثير، وعرف بالفقه والفصاحة والأمانة والعبادة والتنسّك، توفي سنة ١١٠هـ. ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/١٥٦، وسير أعلام النبلاء ٤/٤٤٩-٤٥٧.

(٦) ومعنى: «ذكر ربه»: ذكر يوسف لربه. وإنساء الشيطان له بما يوسوس إليه. البحر المحيط ٥/٣١١.

(٧) الحديث بهذا السند في: تفسير الطبري ٢/٤٩٧، وصحيح ابن حبَّان ٢/٧٨٢، ومجمع الزاوئد ٧/١٢٢، وفتح الباري ٦/٥٠٧، والجامع لأحكام القرآن ٩/١٩٦، وهو جزء من حديث في الجامع الصغير ٢/١٤٩ (الحديث رقم ٥٣٩٢).

الآخَرُ أنَّهما يَعُودان على الَّذي ظنَّ أنه نَاجٍ من الفتَيَيْن[1]، فيكونُ المعْنَى: أنّ يُوسُف قال للفَتَى الَّذي ظَنَّ أنّه نَاجٍ: ذكِّر الملكَ بأَمْري، ويعني بالربّ - على هذا - الملكَ[2]، وهذا القول أَصَحُّ القولَيْن، لقوله - عزّ وجلّ بعد ذلك -: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف ١٢: ٤٥]؛ أي بَعْدَ حِيْنٍ.

وقرأ ابنُ عبَّاس[3]: (بَعْدَ أَمَهٍ)، بالهَاء وفتْح الهَمْزة والميم وتخْفيفهما، ومعناه: بعد نسْيانٍ، فهذا يَدُلُّ على أن يُوسُفَ - صلَّى اللَّه عليه وسَلَّمَ[4] - // سَأَلَ النَّاجي من الفتيين أنْ يَذْكُر ربَّه بأمْره، فَنسي[5] تذكيره بأمْره، ثم تذكَّر بعْدَ ذلكَ. وإنْ لمْ يكن التَّأْويلُ على هذا فَلا وجْه لذكْر تَذكّر الفَتَى بعْدَ النِّسْيان. والذِّكْرُ على هذا التَّأْويلِ يَحْتملُ وجْهَيْن: أَحَدُهما: أنْ يكونَ بمعْنَى التَّذْكير، أو[6] الإِذْكار، كما تُوْضَعُ المصَادرُ بعضُها مكانَ بَعْضٍ في نَحْو قوله: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح ٧١: ١٧] فَوَضَعَ النَّباتَ مَوْضِعَ الإِنْباتِ، وقال: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ [عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا][7]﴾ [البقرة ٢: ٢٣٦] بوضْعه [مَتَاعاً][8] موْضِعَ التَّمتيع. والثَّاني: أنْ يكونَ مصْدر ذكرتُه ذِكْراً، ويكونَ التَّقْديرُ: فأنْسَاه الشَّيْطانُ ذكْره عِنْد ربِّه، فَأَضَافَ الذكْرَ إلى الربّ، وهو في

[٣٥/ب]

(١) الجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٩٦، والبحر المحيط ٥/ ٣١١، والدر المصون ٦/ ٥٠٠.

(٢) الربّ: السيِّد والمالك. اللسان والتاج (ربب).

(٣) وهي قراءة زيد والضحَّاك وقتادة وأبي رجاء وشبيل بن عزرة الضبعي وربيعة بن عمر، وابن عمر ومجاهد وعكرمة. وقرأ عكرمة ومجاهد وشبيل بن عزرة: (بَعْد أَمْه) بسكون الميم مصدر (أَمَه) على غير قياس. البحر المحيط ٥/ ٣١٤، والدر المصون ٦/ ٥٠٨. وقرأ الأشهب العقيلي: (بَعْد إِمَّةٍ) بكسر الهمز، أي بعد نعمة. البحر ٥/ ٣١٤، والدر المصون ٦/ ٥٠٧. وانظر شواذ ابن خالويه/ ٦٤، والمحتسب ١/ ٣٤٤.

(٤) «صلى... سلم»: ليست في ج.

(٥) «فنسي... أمره»: ليست ج.

(٦) في ب: «والإذكار».

(٧) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل. وفي الأصل: «متاعاً حسناً» وهو جزء من آية في سورة هود، الآية/ ٣.

(٨) ساقطة من ب، وفي الأصل: «فوضعه».

الحَقيقة مضَافٌ إلى ضمير يوسُفُ [عليه السَّلامُ][(١)]، وجَازَ ذلكَ لما بيْنَهما من الملابَسة والاتِّصال. ونظيرُه قول اللّه – عزّ وجَلّ –: ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾[(٢)] [إبراهيم ١٤: ١٤] ولا مقام لله – تعالى – ولا هو من صفاته، وإنَّما المقَامُ للعَبْد بينَ يَدَيْه. وإنَّما المعْنَى: مَقَامُه عِنْدي[(٣)]، أو بَيْن[(٤)] – يَديّ، فأَضَافَ المقَامَ إلى شَيْء والمرادُ غيرُه. ومثلُه قَوْلُ زُهَيْر[(٥)]:

[البسيط]

وفَــارَقَــتْكَ بـرَهْنٍ لا فَـكَاكَ لـهُ
يومَ الوَدَاعِ فـأَمْـسَى رَهْنُهَـا غَـلِقَـا

هكذا رَواهُ السُّكّريُّ[(٦)]، فأَضَافَ الرَّهْنَ إليها، وإنَّما هُوَ لِعَاشقِهَا والمرادُ فَأَمْسَى رهْنُكَ عنْدها، ومثْلُه ما أنْشَدَهُ الأخْفَشُ[(٧)]:

[الوافر]

فَلَسْتُ مُـسلِّمَـاً مـا دمْتُ حَـيَّـاً
عَلَى زَيْدٍ بتَـسْليمِ الأَمِـيْـرِ

وقَالَ: أرادَ بتَسْليْمي على الأمير، فإنْ قلتَ: كَيْفَ تَصنَعُ بقَوْلِ النَّبيِّ – صَلَّى اللّهُ عَليهِ وسَلَّمَ[(٨)]–: «لولا كَلِمَةُ يوسُفَ ما لَبِثَ [في السِّجْنِ مَالَبِثَ]»[(٩)]، وأن مُقَامَه في

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من ج.

(٢) في (مقامي) ثلاثة أوجه، أولها: أن المراد مكان وقوف العبد بين يدي الحساب، فهو كقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ [الرحمن ٥٥: ٤٦]، وهو قول منسوب إلى الزجاج ولم يرد في معانيه.

والثاني: أنه مصدر أضيف إلى الفاعل؛ والمراد: قيامي عليه بالحفظ. وهو قول نسبه السمين إلى الفراء، وليس في معانيه أيضاً.

والثالث: أنه اسم مقحم، قال السمين: «وهو بعيد؛ إذ الأسماء لا تقحم». البحر المحيط ٥/٤١١ والدر المصون ٧/٧٧ و٧٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن الكريم ٩/٣٤٨.

(٤) في ب: «وبين».

(٥) البيت في ديوان زهير/٣٨، ق٢، ب٢. (صنعة ثعلب).

(٦) في ج: «السكوني».

(٧) لم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش.

(٨) «صلّى .... سلّم»: ليست في ب.

(٩) ما بين حاصرتين ليس في الأصل و«ب».

السِّجْنِ بضْعَ سنينَ إنَّما كَانَ مُعَاقَبةً له حينَ نَسيَ ذكْرَ ربِّه، ولم يفْزَعْ إلى ذكْرِ اللَّه - تَعَالَى - عَلَى مَاقَالَهُ مُجاهِدٌ والحَسَنُ؟ فالجوابُ: أنَّ عَوْدَة الضَّميرَيْن على النَّاجي من الفئتين لا يمنَعُ منْ أنْ يكونَ لبْثه في السِّجْنِ ما لَبِثَ عقَاباً من اللَّه - تعَالَى - ويكون اللَّه - عزَّ وجلَّ - لم يُلْهِمِ الفَتَى النَّاجيَ لذكْرِ ربِّه قصَّته إلاَّ بَعْد تلكَ المدَّة][(١)].

وليْسَ في حَديث النَّبيِّ - صلَّى اللَّه عليه وسَلَّمَ - ما يمْنَعُ منْ هَذا، ولا فيه بَيَانُ أنَّ الشَّيطانَ أنْسَى يوسفَ دُون أنْ يكونَ أنْسىَ الفَتَى النَّاجيَ، وإنَّما أرادَ - صَلَّى اللَّه عليه - بقوله: «لَوْلا كَلمةُ يوسُفَ» قولَه للفتَى: اذْكرْني عنْدَ ربِّك، فذكَر أنَّ العقابَ أصَابهُ من أجل هذه الكَلمة. وليْسَ في حَديثه ما يقْطَعُ بأنَّ // الشَّيْطانَ أنْسَى يُوسُف دُونَ أنْ يكونَ أنْسَى الفَتَى. فَهَذا ما عنْدي من الجَواب[(٢)] عمَّا سَألتَ عنْه، واللَّهُ الموفِّق[(٣)] للصَّواب[(٤)] برحْمته. كَملت المسْألةُ، والحمْدُ للَّه حقَّ حَمده، وصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبيِّه الكريمِ وعبْده. [٣٦/أ]

(١) مابين حاصرتين ساقط من الأصل، والتكملة عن ج.

(٢) في ج: «من جواب مسألتك».

(٣) في ج: «وبالله التوفيق» وفي ب: «وبالله التوفيق لا رب غيره».

(٤) «للصواب... وعبده»: ليس في ج.

الرسالة السابعة

في تحقيق الدواءِ المعروف بـ «حَبّ الملوك»

بِسْمِ اللَّه الرَّحْمنِ الرَّحيم

صَلَّى اللَّهُ عَلَى محمَّد النَّبيِّ الكريمِ وآلِهِ وسَلَّمَ

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد - رحِمَهُ اللَّهُ ونضّر وَجْهَه[1] -:

سَأَلْتَني - أدامَ اللَّهُ عِزَّتكَ[2]، وحَرَسَ من النَّوائب حَوْزَتَكَ - عن قَوْلِ النَّاس لِهَذا الحَبِّ المشْهورِ: حَبّ المُلوكِ، وذكرتَ أنَّ بعْضَ أهْلِ[3] الأَدَب نَازعَك فيه، وأبَى إلا فَتْحَ الميم، وَزَعَم أن ضَمّها خَطَأ؛ لأنَّ هَذَا الحَبَّ لا يَخْتصُّ بالمُلوكِ دُونَ غَيْرِهم منَ النَّاسِ، فلا معْنى لإضافته إلَيْهم. وما الخَطَأ - أعزَّك اللَّهُ - إلا مَا قَالَ؛ لأنَّه قَدْ جمع بين الغَلَطِ في الاشْتقاق، والغَلطِ في الإعْراب مَعاً.

أمَّا الخَطَأ في الاشْتقاقِ فإنَّهُ إذا فَتح الميمَ كَانَ اسْمَ مفْعولٍ من لاكَ[4] الشَّيءَ يَلُوكُهُ، سُمِّي بذلكَ لأنَّه يُلاكُ، وهذا غَيْر صَحيحٍ؛ لأنَّ اللّوْك إنَّما يُسْتَعْمَلُ فيما يُمضَغُ ويُدارُ في الفَمّ مرةً بعدَ مرَّة[5]، وليستْ هذه الصفةُ موجودةً في هذا الحَبّ. وكذلك قالَ صاحِبُ كتاب (العين): اللَّوْكُ: مَضْغُ الشَّيءِ الصُّلْب، وإدارتُه في الفَمِّ، وأَنْشَدَ[6]:

[الطويل]

وَلَوْكَهُمُ جَزْلَ الحَصَى بِشِفَاهِهِمْ
كَأَنَّ عَلَى[7] أَكْتافِهِمْ عَلَقاً صَخْرا[8]

(١) في ب: «قال الشيخ - رضي الله عنه».

(٢) في ب: «أعزَّك الله».

(٣) طمس بعض الكلمة.

(٤) اللَّوْك: المضغ والعلك. الصحاح، واللسان، والتاج (لوك).

(٥) التاج (لوك) ٢٧/ ٣٢٥.

(٦) العين ٥/ ٤٠٦، ومختصر كتاب العين/ ٨١٦، وتهذيب اللغة ١٠/ ٣٧٢، واللسان، التاج (لوك).

(٧) ساقطة من الأصل، والسياق يقتضيها.

(٨) البيت مجهول القائل وهو في العين ٥/ ٤٠٦ (لوك) ومختصره للزبيدي (لوك)، واللسان، التاج (لوك). وروايته:
«...... فِلقاً صَخْرا».

وقالَ أبو العبَّاسِ المبردُ في (الكامل)[١]: «يُرْوى أنَّ أُحَيْحَةَ بن الجُلاح الأَنْصاريَّ – وكان يُبَخَّل – إذا هَبَّت الصَّبا طَلَع من أُطُمه[٢]، فَنظَر إلى ناحيةِ هُبُوبِها، ثم يقول: «هبِّي هُبُوبَك قَدْ أَعْدَدتُ لكِ ثَلاثمئةٍ وستِّين صَاعَاً من عَجْوةٍ، أَدْفع إلى الوَليدِ منها خَمْس تَمَراتٍ، فَيَردّ عليَّ منْها ثَلاثاً؛ أي لِصَلابتها بَعْدَ جَهْد ما تَلَوَّك منهنّ اثْنتَيْن!!».

وحكى ابن القوطيَّة[٣] في (الأفعال): لاكَ[٤] الشيء لَوْكاً مضغه وفيه صَلابةٌ.

[٣٦/ب] وقال ذو الرِّمة[٥] //:

[الطويل]

كَأنَّ عَلَى أَنْيابِهَا كلّ سُدْفَةٍ
صِيَاحَ البَوازي من صَرِيفِ اللَّوائِكِ

وصَفَ إبِلاً تَحُكُّ بَعْضَ أَنْيابِها بِبَعْضٍ فَتُصِرّ[٦]، أيّ: تُصَوِّت، وشبَّه صَوْت أنْيابِها إذا لاكَتْ بعضَها بِبَعْضٍ بِصِيَاح البُزَاة.

وقال أبو تمّامٍ الطائيُّ في[٧] الخَيْلِ[٨]:

---

(١) الكامل / ٩٦٠ – وأُحيحة بن الجُلاح بن الحُرَيْش الأوسي، أبو عمرو: شاعر داهية، كان سيد الأوس في الجاهلية، وكان مرابياً غنياً، توفي سنة ١٣٠ قبل الهجرة. ترجمته في: خزانة الأدب ٣ /٣٥٧–٣٥٩، والأعلام: ١/ ٢٧٧. والأُحَيْحَة الغيظ، والجُلاح: السيل الجُرَاف.

(٢) الأُطْم والأُطُم: الحصن المبني من الحجارة، والبيت المربع المسطح، وجمعه آطام وأُطوم.

(٣) ابن القوطية: هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، أبو بكر، المعروف بابن القوطية: من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب. أصله من إشبيلية، ومولده ووفاته بقرطبة سنة ٣٦٧هـ، من آثاره كتاب الأفعال، والمقصوروالممدود. ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ١٩٨.

(٤) الكلمة في ب.

(٥) ديوان ذي الرمة/ ١٧١٩، ق٦٨، ب١٧ – السُّدْفة: بقعة من سواد الليل. الصريف: إصدار الصوت نتيجة احتكاك الأسنان ببعضها. اللوائك: المراد بها الأنياب لأنها يلاك بها؛ أي يمضغ.

(٦) في ب: «فتصرف».

(٧) في ب: «يصف الخيل».

(٨) ديوان أبي تمام/ ق١٤٤، ب٤١، ج٣، ص٢٢٩ وروايته:
«في مكرٍّ.......... وهي مقوَّرة».

[الخفيف]

في مَـقَـام تَلوكُـهـا الحَـرْبُ فـيـه
وهْي مـفْـقُـودةٌ تَلوكُ الشَّكيْـمَـا

والشَّكِيْمةُ: الحَدِيدة التي تُدْخل في فم الفَرسِ من اللِّجام. فهذا كلُّه يبيِّنُ لَكَ أنَّه لا وجْه لوصْفِ الحَبِّ بأنه يُلاكُ.

وأما الخَطَأ من جِهةِ الإعْرابِ فلأنَّه إذا فَتَح الميمَ صَار (المَلوكُ) صفةً من الصِّفات فلزم[1] أن يقُول: الحبُّ المَلوكُ، فإذا قال: حَبّ المَلوكِ أضافَ الموصوفَ إلى صفتِه. فإن قال: قد حُكِيَ عن العَرَب أشْياءُ أضيفَتْ فيها الموصوفاتُ إلى صِفَاتِها، نَحْوَ قولهم: صلاةُ الأُولى، ومَسْجدُ الجامعِ[2]، فَمَا الَّذي يمنَع أنْ يَجْعل من هَذا الباب؟ قيلَ له: يَمْنَعُ من ذلكَ شيئان: أحدُهما: أنَّ هذا البابَ موقوفٌ على السَّمَاع لا يجُوزُ القياسُ عليه؛ فلو صَحَّتْ عنْدنا روايةٌ، أو وَرَدَ سَمَاعٌ، بفَتْح الميم لجعلناهُ منْ هَذَا النَّوعِ. فإذا عَدِمْنَا السَّماعَ حَمَلْناهُ على ما يَسْتَعْمِلُ الجُمْهورُ، ولم نَعْدلْ عنه إلى شَيْءٍ فاسدٍ في القِياسِ؛ لأنّ إضافةَ الموصوفِ إلى صفته خَطَأٌ.

والثـاني: أنَّا – إنْ جَـعَلْنَاهُ من هَذا البَـابِ على ما أرادَهُ هَذَا المخالفُ لنا – لَزِمَنا أنْ نَجْعلَ (المَلوك) صِفةً لموصوفٍ مَحْذوفٍ، وتقديره: حَبّ الطَّعامِ المَلوك، ونَحْو ذلك؛ لئلا تلزمُنا إضافةُ الموْصوفِ إلى صِفَته كَمَا قَالَ النَّحْويونَ في قَوْلهم: صَلاةُ الأُولَى، ومَسْجدُ الجامعِ، أنّ تقديره: صَلاةُ السَّاعةِ الأُولَى منْ زَوالِ الشَّمْسِ، ومَسْجدُ اليَوْمِ الجَامعِ[3]. وإذا قدَّرنَا هذا التَّقْدير لَزِمنا أنْ نُطَالبَ بالعِلّة الَّتي لها أضيفَ هذا الحَبّ إلى

(1) في ب: «فلزمه».

(2) الأصول 2/ 82. قال ابن السّراج: «... فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته، لأن معناه النعت وحده، الصلاة الأولى والمسجد الجامع، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع، وهو قبيح بإقامة النعت مقام المنعوت، ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة، لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه». وانظر اللباب 1/ 391، وخزانة الأدب 1/ 118، 11/ 172، 4/ 359.

(3) قدّره ابن السّراج: «هذا مسجد الوقت الجامع». الأصول 2/ 82.

الطَّعام المَلوكِ دونَ غَيرِه من أنواع [الحُبوبِ](١)، ولزمَ هذا المخالفَ من تَخْصيصه هذا الحَبّ بالإضافةِ إلى طَعام الملوكِ دونَ سائر الحُبوب، مثلُ الَّذي ألْزمنا في إضافته إلى المُلوك دونَ سائرِ النَّاس، فَقَد فرَّ من شَيْء وَوَقَعَ في مِثْله معَ ارْتكاب القِياسِ الفاسد، ومُخَالفةِ السَّمَاعِ، ولَزمه مَعَ هذا كلّه أنْ يُقَالَ: ما وَجْه إضافته إلى الطَّعام الملوك، ولَيْسَ هذا الحبُّ مما يُلاكُ؟

[٣٧/أ] فإنْ قالَ قائلٌ: فَمَا الوَجْه / / في إضافته إلى المُلوك دُونْ غَيْرِهِمْ ولَيْسَ مخْتَصّاً بهم؟

فالجوابُ عنْ هَذَا من وجْهَيْن: أَحَدُهُما: أنّ هَذَا السُّؤالَ لا يَلْزمُ؛ لأنّ العَرَبَ تُسَمِّي الشَّيْءَ باسمٍ مُشْتقٍّ من مَعْنَى موجودٍ فيه ولا يُسمَّى غيرهُ بذلك الاسم، وإنْ وجِدَ فيه ذلكَ المعْنَى، لأنَّ ذَلكَ يؤدِّي إلى أن تَصيرَ الأَشْياءُ الكثيرةُ شَيْئاً واحداً فَيرتفع البيانُ، ألا تراهُمْ قد سَمّوا بعضَ النُّجوم (سِمَاكاً)(٢) لسُموكه، وهو ارتفاعُهُ، وسَمَّوا بعضَها (دَبَراناً)(٣)؛ لأنَّه يَدبُر الثُّريّا، ولا يَلْزَم من ذلكَ أنْ يُقَالَ لكلِّ شَيْء دَبَر شَيْئاً (دَبَران)، وهذا كثيرٌ جداً يقفُ عَلَيه مَنْ صَرَف اهْتبالهُ إليه.

والوجْه الثاني: أنّه غَيْر ممتنعِ أنْ يكونَ بعضُ الملوك - فيما مَضَى من الزَّمان - مولَعاً بِهَذا الحَبّ، مؤْثراً له على غَيْره، فنُسبَ إلى الملوكِ من أجْله، ولزمَهُ هذا الاسمُ وعُرِفَ به، كما قيل في (شَقائقِ النُّعْمانِ)(٤)، فنُسبتْ إلى النُّعْمان بنِ المنذرِ [اللَّخميِّ](٥)،

---

(١) طمست في الأصل، والتكملة عن ب.

(٢) السِّماك: ما سُمك به الشيء، أي رُفع حائطاً كان أو سقفاً، جمعه: سُمُك. والسِّماكان: نجمان أولهما: الأعزل، والثاني: الرامح، والأعزل من جهة الشمال، وليس في أيامه برد ولا ريح، وهو من منازل القمر، والرامح: ليس من منازل القمر وليس له نور، وهو في جهة الجنوب. التاج (سمك).

(٣) الدَّبران: نجم بين الثريا والجوزاء، من منازل القمر، سمي بذلك لأنه يدبر الثريّا. التاج (دبر).

(٤) النُّعمان: الدمُ وإليه تضاف الشقائق، وهو نبات أحمر يدعى (الشَّقِر) لشدة حمرته، وقيل: هو منسوب إلى النعمان بن المنذر لأنه حماه. تاج العروس (نعم).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة عن ب، والنعمان هو: النعمان بن الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو اللخمي: ملك الحيرة بعد عمه المنذر بن المنذر مدَّة أربع سنوات، واستعان به ملك الفرس قُباذ الأول على فتح مدينة الرها فأعانه، فحاصر المدينة، وتوفي وهو يحاصرها، سنة (٥٠٤ م). ترجمته في: المحبَّر / ٣٥٩، والأعلام ٨ / ٣٥.

لأنَّه رَأَى منْها رَوْضَةً فأعْجَبَتْهُ فَجَعلها حِمَىً لا يُقْربُ، فعُرِفَ به إلى يَوْمنا هَذَا وقَدْ يُسَمَّى الشَّيْءُ باسْمٍ ما لِعلّةٍ توجِبُ ذلكَ في بعْضِ الأوقات، ثمَّ ترتفعُ العِلَّةُ ويبْقَى الاسْم، كما قَالوا في (رَمَضانَ): إنَّه سُمِّي بذلكَ لشدَّة الرَّمضَاء[1] فيه، وأَنَّ جُمَادى سُمِّي بذلك لجُمودِ الماءِ فيه[2]، وأنَّ (المحرَّم)[3] سُمِّي بذلكَ لتحْريم القتالِ فيه، ثم ارْتَفعتِ الأَسْبابُ الَّتي وَقَعَت التَّسْميةُ من أَجْلهَا، وَبقيت الأسْماءُ، وهَذَا كَثيرٌ. فَقَدْ تبيَّن لكَ[4] بما أَوردناهُ ضَعْفُ قَوْلِ هَذَا المخالفِ للجُمهورِ، وأَنَّه اخْتارَ ما لَيْس بمختارٍ ولا مَشْهورٍ، وباللَّه التَّوفيقُ، وهو[5] حَسْبنا ونعْمَ الوكيلُ.

كَملتِ المسْأَلةُ، والحمْدُ للَّهِ رَبِّ الحمْدِ والنِّعمِ.

---

(١) الرَّمضاء: الأرض، والرَّمَضُ: شدة الحرّ، وشهر رمضان مأخوذ من رمِضَ الصائم إذا حرَّ جوفه من شدة العطش، وجمعه رمضانات، ورَمَاضين. الأيام والليالي والشهور /٤٣، اللسان، والتاج (رمض).

(٢) الأيام والليالي والشهور /٤٣، واللسان، والتاج (جمد). قال الفراء: «والشهور كلها مذكَّرة، ... إلا جماديين فإنَّها مؤنثة، لأنَّ جُمَادى جاءت على بنية فُعَالى، وفُعَالى لا تكون إلا للمؤنث، تقول: هذه جُمَادى الأولى، وهذه جُمَادى الآخرة». الأيام والليالي والشهور /٤٢، ٤٣.

(٣) الأيام والليالي والشهور /٤١، اللسان، والتاج (حرم)، يجمع محرَّم على محارم ومحاريم، ومحرّمات.

(٤) «لك»: ليست في ب.

(٥) «وهو... النعم».



الرسالة الثامنة*

رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان

* نشرت هذه الرسالة في مجلة الدراسات اللغوية، مج٧، ع١، ٢٠٠٥م.



بِسْمِ(١) اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحمَّدٍ النَّبيِّ الكريمِ وآلِهِ وسَلَّمَ

جوابُ الفقيهِ الأسْتاذِ أَبي محمَّد بن السِّيدِ البَطَلْيَوسيّ – رَحِمَه اللَّهُ – على سؤالٍ من سَأَلَ(٢) عن الفَرْقِ بين النَّعْتِ(٣) وعَطْفِ البَيَانِ(٤) والبَدَلِ(٥) // وتمييزِ كلِ واحدٍ منهم [٣٧/ب] من(٦) صَاحبِه بِخَواصِّه اللازمةِ له(٧)، ولِمَ لمْ يجُزْ في النَّعْتِ أنْ توصَفَ النَّكرةُ بالمعْرفةِ ولا المعرفةُ بالنَّكرةِ، وجازَ ذلكَ في البَدَلِ؟ وهلْ هو جَائزٌ في عَطْفِ البَيَانِ أم لا؟ ولِمَ لمْ

---

(١) «بسم... سال»: ليس في ب.

(٢) في ب: «كتب إلى الشيخ – رضي الله عنه – [ما] جوابك – أيدك الله بتوفيقه ولا عدا بك عن الحقّ واتباع طريقه – عن...».

(٣) النَّعت لغة: الوصف، واصطلاحاً: هو التابع لما قبله، المشتق من المصدر؛ أي الدال على الحدث وصاحبه... أو المؤوَّل به، وهو ما أشبهه في المعنى، كأسماء الإشارة غير المكانية، وذي... والمنسوب. شرح الحدود النحوية: ٣٧٣. والنعت مصطلح كوفي، ويقابله عند البصريين الصفة والوصف. همع الهوامع ٢: ١٩.

(٤) العطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد تركه، يقال: عطف الفارس على قِرْنه: إذا التفت إليه. واصطلاحاً: هو تابع لما قبله موضح له إن كان معرفة، أو مخصِّص له إنْ كان نكرة، جامد غير مؤوَّل بمشتق. شرح الحدود النحوية: ٣٧٥. وعطف البيان مصطلح بصري، يقابله عند الكوفيين مصطلح الترجمة. وذهب الأنباريّ إلى أنَّ عطف البيان يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون. أسرار العربية: ٢٩٧. وانظر: الأشباه والنظائر: ٢: ٢٤٣. أقول: وقد أخرجه الزجاجي من التوابع ولم يعده فيها. انظر: الجمل ١٣.

(٥) البدل لغة: العِوَض، وبدل الشيء: غيره والخَلَف منه وما يغني غناءَه. اللسان (بدل). والبدل اصطلاحاً: هو التابع المقصود بالحكم من غير واسطة. والبدل: مصطلح بصري، وله عند الكوفيين أسماء مختلفة فقد نقل الأخفش عنهم أنهم يسمّونه ترجمة وتبييناً، وسمّاه الأخفش: التبيان. وذهب ابن كيسان إلى أنهم يسمونه تكريراً لما فيه من تكرار الاسم الأول بمعناه دون لفظه. انظر: معاني الفراء ١: ٧، وارتشاف الضرب ١٩٦٢، والتصريح ٣: ٦٣١.

(٦) في ب: «عن».

(٧) في ب: «فقد طال خوضنا في ذلك».

يجُزْ أيْضَاً وصْفُ المضْمَر وجَازَ البَدَلُ منه؟ وهل يَجُوزُ أنْ يُعْطَف على المضْمَر عَطْفَ بَيَانٍ أم لا؟ ولِمَ لَمْ يجُزْ في المعَارِف أنْ توصَفَ المعْرِفةُ بما هو أخَصُّ منْها وأكْثرُ تعْريفاً، وجَازَ ذلكَ في نعْت النَّكرةِ، نَحْوَ: مَررْتُ برجُلٍ كَاتب [بيِّن لَنَا – يَرْحَمُكَ اللَّه – وجْهَ الحقيقة فيما سَألتكَ عنْه تبيينَ من بلغ في العلم مَبْلغَكَ، يُعْظِم اللَّهُ أجْرَكَ، ويُجْزِلْ عليه ذُخْرَكَ، فَأجَابَ](١): وقفْت على سُؤَالكَ – وفَّقنا اللَّه وإيَّاكَ لما يُرْضيه، وجَعلنا ممَّن يَتَحَرَّى الصَّواب فيما يقُولُه ويأتيه. وقد أجبْتُكَ على كلِّ فصلٍ بما رأيتُ أنه يوافقُ مرادَك ويطابقُ اعْتقَادَك. وسَتَقِفُ مِنْ جَوابي هَذَا عَلَى أَشْياءَ لا تَجدُها في كُتُبِ أَصْحابِ هذه الصِّناعة، وإنْ كُنْتُ إنَّما سَلَكْتُ على منْهجهِمْ، واهْتَدَيْت بأمْثلتهم، وأنَا أحْمَدُ اللَّهَ على ما مَنَح منْ آلائه، وأسْألهُ العَوْنَ على شُكْرِ ما خوَّلَ من نَعْمائه، لا ربَّ غيرُه.

أما سُؤالُك عن الفَرْق بين النَّعت(٢) وعَطْفِ البَيان(٣) والبَدَل(٤)، وتمييز كلِّ واحدٍ منْهم(٥) من صَاحبَيْه(٦)؛ فإنَّ هذه التَّوابعَ الثَّلاثةَ يمتازُ كلُّ واحدٍ منْها من صَاحَبْيه(٧) بفُصُولٍ تَخُصُّهُ، وهي معَ ذَلكَ مُشْتَركَةٌ في أَشْياءَ تَعُمُّها(٨)، وأنَا أذْكُر ما تَنْفَصِلُ به وما تَشْتَرِكُ فيه، وباللَّه أَسْتَعينُ.

---

(١) زيادة عن ب.

(٢) يراد من النعت تحلية المنعوت بحال خاصة به لا توجد في مشاركه في اسمه، وذلك بغية الفصل بينهما من جهة، والإيضاح والبيان عن طريق ذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب، ولا توجد في مشاركه في الاسم من جهة أخرى. ولهذا منع النحاة أن تقع الجملة الإنشائية نعتاً؛ لأنها ليست خاصة بحال ثابتة للمنعوت. انظر: المقتضب ١: ١٢٦، وشرح المفصل ٣: ٥٣، والبحر المحيط ٣: ٣٤٢.

(٣) سُمِّي عطفاً بذلك؛ لأنَّ فيه رجوعاً من المتكلم إلى الاسم الأول وإيضاحاً له بذكر الثاني. وقُيِّد العطف بالبيان، لأنَّ فيه تكراراً للأول بالمرادف لا باللفظ لزيادة الإيضاح والبيان، فكأنك عطفت الشيء على نفسه. التصريح ٣ : ٥٣٧.

(٤) يراد من البدل رفع اللَّبس من جهة، وتكرار الحكم وإثباته من جهة ثانية. اللمع: ١٧٢، وشرح المفصَّل ٣: ٦٤.

(٥) في ب: «منهما».

(٦) في ب: «صاحبه».

(٧) في ب: «صاحبه».

(٨) في ب: «يعمها».

أما النَّعْتُ والبَدَلُ فإنَّهما يَنْفَصِلان منْ سَبْعَةِ أَوْجهٍ: أَحَدُها: أنَّ النَّعْتَ سَبيلُه أنْ يكُونَ بالصِّفاتِ المشْتَقَّةِ منَ الأفْعَالِ، أو ما هُو في حُكْمِ المشْتَقِّ(١)، جَاريةً كَانَت الصِّفاتُ على أَفعَالِها أو غَيْرَ جَاريةٍ، والبَدَلُ حُكْمُه أنْ يَكُونَ بالأسْماءِ الجامدةِ والمصَادرِ(٢).

والثَّاني: أنَّ النَّعتَ يجْري على المنْعوتِ في تَعْريفه وتَنْكيرِه(٣)، والبَدَلُ لا يلزَمُ فيه ذلكَ.

[و](٤) الثَّالثُ: أنَّ النَّعْتَ جُزءٌ منَ المنْعُوتِ؛ أَعْني أنَّهُ صِفَةٌ منْ جُمْلةِ صِفَاتِه الَّتي

---

(١) هذا هو مذهب الجمهور؛ ذلك أنَّ الأصل في المشتق الا يلي العَواملَ، وأنْ يكون تابعاً. انظر: البسيط ١ : ٣٨٧، والملخَّص: ٥٦٢، والأشباه والنظائر ٢ : ٤٨٤.

وقد خالف ابن الحاجب ذلك فلم يجعل الاشتقاق شرطاً، ولم يعمد إلى التأويل في غير المشتق، لأنّه عنده عدول عن الأصل من غير ضرورة. قال: «ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهَّم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق». شرح الكافية ١/٢/٩٧٣، وانظر: شرح الحدود النحوية: ٣٧٣.

وضعَّف سيبويه النعت بالجوامد، نحو: هذا رجلٌ أسدٌ؛ لأنه لا يوصف بالجواهر، وتقديره عنده على مجاز الحذف في المضاف، وتقديره عنده: هذا رجلٌ مثل أسدٍ، ومِثْل بمعنى مماثل. شرح المفصل ٣ : ٤٩، وشرح الكافية ١/٢/٩٧٣

(٢) في ب: «أو المصادر». أقول: يرجع هذا إلى أنَّهم يجعلون البدل على نية تكرار العامل، وسيبويه لا يقول بتكرار العامل في البدل، ويرى أن العامل في البدل والمبدل منه واحد، وهذا يعني أن سيبويه لا يجعل البدل من جملة أخرى غير جملة المبدل منه، ووافقه المبرد والسيرافي وابن مالك والرضي، وحجتهم أن البدل إيضاح للمبدل منه فكيف يكون من جملة ثانية؟ انظر: شرح المفصل ٣ : ٧٧، وشرح الكافية ١ : ٢٧٧، وهمع الهوامع ٢ : ١١٥، وانظر: الكتاب ١ : ٧٥ - ٧٦ (١ / ١٥٠).

وقد خالف كل من الاخفش والرماني وأبي علي الفارسي سيبويه في ذلك، وجعلوا العامل في البدل من جنس الأوّل. انظر: شرح المفصل ٣ : ٦٧، والتصريح ٢ : ١٣٢، وهمع الهوامع ٢ : ١١٥.

(٣) يتبع النعت المنعوت في عشرة أشياء: حركات الإعراب الثلاث، والتعريف والتنكير، والتذكير والتانيث، والإفراد والتثنية والجمع. شرح المفصَّل ٣ : ٥٤، والبسيط ١ : ٣٩٤، وثمار الصناعة: ٤٦٣.

أقول: وهذا إنما يكون في النعت الحقيقي، أما في النعت السببي فإنَّ النعت يتفق مع منعوته في الإعراب، والتعريف، والتنكير.

(٤) زيادة من ب. وفي الأصل: «الثالث».

يُوصَفُ بها(١)، والبَدَلُ ليسَ بجُزْءٍ في كُلِّ مَوْضعٍ(٢)، بلْ قَدْ يكُونُ جُزْءاً منه، كَقَولكَ: (ضُرِبَ زيدٌ رأسُه)، وقد يَكُونُ هو إيَّاه، كقولك: (جاءني أخوكَ زيدٌ). وقد يكون حَدَثاً منْ أحْداثه(٣)، كقولك: (أعْجَبني زيدٌ حُسْنُه) وقد يكونُ اسْماً مُصَاحِباً لَهُ صُحْبةً عَرَضيَّةً(٤) يمكنُ زوالُها وانْفصَالُها منه كقولك: (سُلِبَ زيدٌ ثوبُه).

[٣٨/أ] والرابع: أنَّ البَدَلَ // يَجْري مَجْرى جُمْلةٍ أُخْرى ذَهَبتْ بها الجُمْلةُ الأُولَى، وتُقدَّر فيه إعَادَةُ(٥) العامِلِ، والنَّعْتُ(٦) لا يَجْري مَجْرى جُمْلةٍ أُخْرى، ولا تقَدر معهُ [إعادة](٧) العاملِ ولكنْ هو الاوَّلُ بعينِه، ومن جُمْلته.

والدليل على أنَّ البَدَلَ يجْري مَجْرى جُمْلةٍ أخْرى [ظهورُ العاملِ مَعَه في نَحْو قَوْله – عزَّ وجلَّ – ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف ٧: ٧٥]، وفي](٨) نَحْوِ قَوْل الشاعر(٩):

---

(١) قال ابن السرَّاج: «فالصفة مع موصوفها بمنزلة الشيء الواحد». الأصول ٢: ٢٢٥ وانظر: الحجة ١: ١٤٨، وإصلاح الخلل: ٧٢.

(٢) ذلك أنه قد يكون بدل كل من كل، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدلاً مبايناً. والسهيليّ يردّ بدل بعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل من الكل، ويرى أن من سنن العرب أن تتكلَّم بالعام وهي تقصد خاصاً، وتحذف مضافاً وتنويه. انظر: توضيح المقاصد ٣: ٢٥٠ – ٢٥١.

(٣) أي وصفاً من أوصافه سواء أكان ملازماً له كالحسن والقبح، أو منفكاً عنه كالكلام ونحوه.

(٤) «ليست في ب».

(٥) في ب: «ولاتقدَّرمعه إعادة العامل».

(٦) والعلَّة في ذلك أن النعت جزء من المنعوت. انظر: إصلاح الخلل: ٧٢.

(٧) زيادة عن ب.

(٨) مابين حاصرتين زيادة عن ب.

(٩) البيت لسَبْرة الأسدي، ونسب إلى هند بنت معبد بن نضلة، وهو في: أسماء المغتالين: ١٥١، والبيان والتبيين ١: ١٠٨، وأمالي القالي ٢: ٢٨٨، وسمط اللآلئ ٢: ٩٣٢ – ٩٣٣، ومعجم ما استعجم: ٩٩٦، والحلل: ١٠٧ وشروح سقط الزند: ١٧١٦، وخزانة الأدب ١١: ٢٦٩ – ٢٧٠. وعمرو بن مسعدة، وخالد بن نضلة الأسديَّان؛ قتلهما المنذر بن ماء السماء، وأقام على قبريهما=

[الطويل]

ألا بكَرَ النَّاعي بِخَيـرَيْ بني أَسَدْ
بعمروِ بنِ مَسْعودٍ وبالسيِّدِ الصَّمَدْ

والخامس: أنَّ النَّعتَ يكون بما هو من المنْعوتِ وبما هوَ منْ سَببه(١)، كقولك: (مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ)، فَتصِفُه بصفَةٍ هيَ لهُ، و« مررْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه) فَتَصِفُه بصفَةٍ هيَ لِسَببه، ولا يُبْدَلُ من الاسْم إلا ما هُوَ هُو(٢)، أو جُزءٌ منْهُ، أو مُصَاحِبٌ لهُ، ولا يُبْدَلُ منهُ ما هو لِسَبَبِه(٣). ألا تَرَى أنَّك تَقُول: (ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ)، ولا يجوز: (ضُرِبَ زيدٌ رأسُ أبيه)؟!

والسادس: أنَّ البَدَلَ قَدْ يكُون منْه ما يَجْري مَجْرى الغَلَطِ، ولا يكونُ ذلك في النَّعْتِ؟

والسابع: أنَّ النَّعتَ قدْ يكُونُ منهُ ما يُرادُ به المدْحُ، أو الذَّمُّ(٤)، أو التَّرحُّمُ، ولا يكونُ

= منارتين كان يغرِّيهما بالدماء حتى سُمّيا بالغريَّين. السيِّد الصَّمد: السيد الَّذي لا أحد فوقه، سُمِّي بذلك لأن الناس تصمُد إليه عند الحاجة؛ أي: تلجأ. انظر قصَّتهما في: أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام (ضمن نوادر المخطوطات، ص١٥٠ – ١٥١).

(١) في ب: «سبيله». ويسمَّى هذ النعت بالنعت السببي والمراد بالسبب الاتصال. وقد عرَّفه سيبويه بأنه «ما تجري فيه على الاسم الأوَّل صفة ما كان من سببه، نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، أو صفة ما التبس به نحو: مررتُ برجلٍ مخالطه داءٌ، أو صفة ما التبس بشيء من سببه نحو: مررت برجلٍ ضارب أباه رجل». الكتاب ١: ٢٢٦. وانظر: التبصرة ١: ١٧٨، وشرح المفصل ٣: ٥٤، والفروق لابن بري: ٨٥، والأشباه والنظائر ٢: ٤٨٥.

(٢) الكلمة ليست في ب.

(٣) إصلاح الخلل: ٧٣، والفروق لابن بري: ٨٥.

(٤) يشترط في قطع النعت عن النعتية شرطان؛ الأول: أن يكون النعت ثانياً أو ثالثاً فأكثر. والثاني: أن يتضمَّن معنى المدح أو الذم. وإن لم يتحقق هذان الشرطان فالإتباع على النعتية واجب. ثمار الصناعة: ٤٦٦، وشرح المقدمة المحسبة ٢: ٤١٧ وما بعدها.

وخالف ابن بابشاذ فذهب إلى تضعيف النعت وحسَّن الإتباع لا إلى امتناع الأول ووجوب الثاني. شرح المقدمة المحسبة ٢: ٤١٨.

وفرَّق بعض المتأخرين في ذلك بين المنعوت إذا كان نكرة أو معرفة. انظر: المساعد ٢: ٤١٦ – ٤١٧، والتصريح ٢: ١١٧.

ذلكَ في البَدَلِ(١).

فهذه سَبْعةُ فُصُولٍ ينْفصِلُ بها النَّعْتُ منَ البَدَلِ(٢).

وأمَّا النَّعْتُ وعَطْفُ البَيَانِ(٣)؛ فإنَّهُما ينْفَصِلانِ منْ ثَلاثةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُها: أنَّ النَّعت يكونُ بالصِّفاتِ(٤) – كَمَا قدَّمنا – وعَطَفُ البَيَانِ يكُونُ بالأسْماءِ الجوامدِ كالبَدَلِ(٥).

---

(١) إصلاح الخلل: ٧٤، والأشباه والنظائر ٢: ٤٨٤.

(٢) زاد ابن برِّي على ما ذكره ابن السِّيد من فوارق بين النعت والبدل ثلاثة فوارق، هي:

أ: أن النعت يسدُّ مسدَّه الجمل والظروف، فهو يوصف بالجمل وأشباهها. انظر: الفروق لابن برِّي: ٨٥، وشرح المقدمة المحسبة ٢: ٤١٧، وشرح المفصل ٣: ٥٢ – ٥٤، وإصلاح الخلل: ٧٤.

وذهب ابن جني والزمخشري وابن مالك إلى إبدال الجملة من المفرد، ومنع الورَّاق ذلك. انظر: المحتسب ٢: ١٦٥، والكشاف ٣: ٣، وشرح التسهيل ٣: ٣٣٩ – ٣٤٠، والأشباه والنظائر ٤: ٩٤، وحاشية الصبان ٣: ١٣٢.

ب: أن النعت يتبع المنعوت في الإعراب لفظاً ومحلاً، والبدل لا يجوز فيه ذلك. تقول: ما جاءني من أحد إلاّ زيدٍ على اللفظ، وإلا زيدٌ، على المحلِّ، ولا يجوز في البدل إلا الرفع على المحلّ. انظر: المقتضب ٣: ٢٨١، وشرح الجمل ١: ٥٥٥، وشرح التسهيل ٣: ١٢٠.

ج: أنّ البدل لا يجري على الاسم في إعرابه، والنعت بعكس ذلك. فإذا قيل: ما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ لا يُعْبأ به، فإن لفظة (شيء) بدل من خبر (ما) المنصوب (شيئاً) ولا يجوز نصبه؛ ذلك أنّ (إلا) ألغت عمل (ما) فعادت الجملة (ما زيد إلا شيء لا يعبأ به). وأجاز كل من ابن بري والصفَّار، وابن الحاجب إبدال المرفوع من المنصوب في العبارة السابقة، وأنكر أبو حيان هذا المذهب ووهَّم القائلين به. انظر: ارتشاف الضرب ٢: ١٠٥– ١٠٦.

(٣) قال في ثمار الصناعة في تعريف عطف البيان: «أن تعطف على الاسم فتبيِّنه في الكنية، أو على الكنية فتبينها بالاسم... وقيل: كل اسمين لا يُعْرف أحدهما إلا بالآخر. وقد يكون الأوّل اسم إشارة، كقولك: هذا زيد أخوك، إذا جعلت الأخ خبراً». ثمار الصناعة: ٤٧١.

ولم يفرد سيبويه باباً خاصاً بعطف البيان؛ ذلك أنه عالجه في أبواب متفرقة، منها ثلاثة أبواب خاصَّة بالتوابع، وأربعة أبواب من غيرها. انظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٦٣ وما بعدها.

(٤) انظر: ص١٩٩، ج١.

(٥) قال ابن السرَّاج: «وإنما سمِّي عطف البيان ولم يقل: إنه نعت، لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً». الأصول ٢: ٤٥. وانظر: الأشباه والنظائر ٢: ٤٨٤.

والثَّـانـي : أنَّ النَّعْتَ يَكُونُ بالمعَـارفِ والنَّكِراتِ[1]، وعَطْفُ البَـيـانِ لا يَكُونُ إلا بالمعارِفِ[2].

والثَّالثُ: أنَّ النَّعْتَ يَكُونُ بما هو للمَنْعُوتِ[3]، وبما هو من سببه - كما قدَّمنا - وعطفُ البَيَانِ هوَ المعطوفُ عليه بعينه.

وأمَّا البَـدَلُ وعَطْفُ البَيَـانِ فينْفَـصِلانِ[4] منْ أَرْبَعـةِ أوجُه: أحَدُها: أنَّ البَـدَلَ قَدْ يَكُونُ هو المبْدَلَ منْه بعينه، وقَدْ يَكُونُ جُزْءاً منْه، وقَدْ يَكُونُ اسْمَاً مُصَاحِباً له، وقَدْ يَكُون حَدَثاً من أحْداثِه، كما قَدَّمْنَا، وعَطْفُ البَيَانِ هو المعْطُوفُ عليهِ أَبَداً.

---

(١) تنعت النكرة بالنكرة والمعرفة بالمعرفة ولا يجوز التداخل بينهما، فلا يجوز وصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة عندهم معدودة في النكرات، ولذلك اشترطوا لنعت المعرفة بالجملة الإتيان بالموصول. شرح المفصل ٣ : ٥٤، والجمل: ١٣. وانظر: شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٢١، وشرح المفصَّل ٣: ٧٢ - ٧٣، وتوضيح المقاصد ٣ : ١٨٦ - ١٨٩.

(٢) ذهب البصريون إلى امتناع عطف البيان في النكرات، وأجازه الكوفيون في القبيلين. الحلل: ١٠٤، وأوضح المسالك٣ : ٣١٠.

(٣) الأصول ٢ : ٢٤، والحلل: ١٠٨.

(٤) ذهب ابن السرَّاج إلى أن الفرق بين عطف البيان والبدل أنَّ عطف البيان تقديره النعت التابع للأوّل، وأن البدل تقديره أن يوضع موضع الأوّل. الأصول ٢ : ٤٦.

وعُرف عن الرضي قوله المشهور: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكل وبين عطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان». شرح الكافية ق١ مج٢ : ١٠٧٤.

أقول: صحيح أنَّ سيبويه لم يذكر عطف البيان بهذا الاصطلاح، إلا أنه ذكره بلفظ العطف مطلقاً؛ ذلك أنه يلحظ الترابط بين الاسمين وظيفياً، والاشتراك بينهما دلالياً، وأن الثاني رجوع إلى الأوَّل. فسيبويه لم يرد عطف النسق حتماً، عندما قال: «يا زيدُ الطويلُ ذا الجمَّة، إذا جعلته وصفاً للطويل. وإن حملته على (زيد) نصبت. فإذا قلت: يا هذا الرجلُ فأردت أن تعطف (ذا الجمة) على هذا جاز فيه النصب...» ولست أراه يقصد هنا إلا عطف البيان؛ ذلك أنَّ العطف غير مقصود لعدم وجود حرف العطف. انظر: الكتاب ١ : ٣٦٠، والأشباه ٤ : ٤٨١.

ثمَّ إنَّ تفرقة النحاة بين البدل وعطف البيان مردها إلى التشبث بالناحية اللفظية من جهة، والإلحاح على فكرة العامل من جهة ثانية. انظر: الارتباط ١٨٨.

والثَّـانـي : أنَّ البَـدلَ يَكُونُ بالمعَـارفِ والنَّكراتِ [والأَسْـمـاءِ الظَّاهرةِ والأَسْـمـاءِ المضْمَرةِ][1]، وعَطْفُ البَيَانِ لا يَكُونُ إلا بالأَسْماءِ المعارِفِ الظَّاهِرة[2].

والثَّـالث : أنَّ البَـدلَ - كـمـا قلنا - يُقـدَّرُ مَـعَـهُ إعَـادةُ العَـامِلِ[3]، وكـأنَّه منْ جُـمْلةٍ أُخْرى، وعَـطْفُ البَيَانِ لا يُقَدَّرُ فيهِ ذلكَ[4]، بل هو في هَذَا الوجْهِ كالنَّعْتِ.

---

(١) زيادة عن ب.

(٢) انظر الحاشية (٤) ص٢٠٣ . وقد أجاز ابن مالك، والسيوطي جواز عطف البيان في النكرات وجعلا منه قوله تعالى: ﴿ توقد من شجرة مباركة زيتونة ﴾ فـ (زيتونة) عطف بيان على (شجرة) . انظر: شرح ابن عقيل ٢ : ١٧٢ - ١٧٣ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٢١ ، والتصريح ٣ : ٥٤٠ . وسبق إلى إجازة ذلك كل من أبي علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وتابعهم على ذلك ابن هشام. انظر: الكشاف ٢ : ٢٩٧ ، والبحر المحيط ٣ : ٥٧٢ ، وشرح التسهيل ٣ : ٣٢٦ ، وأوضح المسالك ٣ : ٣٠٩ ، ومغني اللبيب: ٧٤٣ ، والدر المصون ٤ : ٤٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٣ : ١٨٥ ، وهمع الهوامع ٥ : ١٩٢ .

أقول: لعلَّ البصريين انطلقوا في منعهم ذلك من دلالة عطف البيان، فهو عندهم للبيان، والنكرة لا تبيان فيها، ومن أمثلة سيبويه في المسألة؛ فقد جاءت كل أمثلته معارف. والراجح وقوع عطف البيان في المعارف والنكرات، فتكون له وظيفتان، الأولى: التوضيح في المعرفة. والثانية: التخصيص في النكرة والحد من دائرة شمولها؛ ذلك أنَّ عطف البيان يكون اسما ثانياً للذات المذكورة أوّلاً، فيكون كل من النعت وعطف البيان محددين للذات لكن مع اختلاف في المحدِّد في كل منهما، وفق ما تشير إليه العلاقتان الآتيتان: النعت = اسم ذات + صفة من صفاتها = تحديد للذات.

عطف البيان = اسم ذات + اسم آخر للذات = تحديد الذات. المحيط ٢ : ٢٥٦ .

(٣) أنكر ابن يعيش أن يكون العامل في البدل والمبدل منه واحداً، لأنَّ ذلك يؤدي إلى محال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان. شرح المفصل ٣ : ٦٧ - ٦٨ .

واستدلَّ المانعون لذلك بظهور العامل في بعض المواضع، ومنه قوله تعالى: ﴿ **قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ** ﴾ [الأعراف ٧ : ٧٥] فـ (لمنْ آمن) بدل من (الذين) بدل بعض من كل. انظر: شرح المفصل ٣ : ٧٣ .

(٤) لم يشر سيبويه إلى العامل في عطف البيان، وجعل غيره العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه. شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٢١ ، والحلل ١٠٨ ، وإصلاح الخلل: ٧٣ ، ٧٦ ، وشرح المفصل ٣ : ٦٤ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٤٨٥ . وانظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٦٤ .

وذهب الدينوري إلى أن عطف البيان لا ينفصل عند سيبويه عن البدل؛ ذلك أنَّ البدل إعلام=

[٣٨/ب] والرَّابعُ: أنَّ البَدلَ يجيء منهُ ما يرادُ به الغَلطُ، وعَطْفُ البَيَانِ لا غَلطَ / / فيه؛ فهذه وجوهُ الانْفِصَالِ بينَ هذه التوابعِ الثلاثة.

وأمَّا وجوهُ الاشْتراك؛ فإنَّها كلَّها تشْتَرك في أنَّ الغَرضَ فيها البَيَانُ، والزِّيادةُ في الإيْضَاحِ(١)، وفي أنَّها جَاريةٌ على الأسْماء التي قبلَها في إعْرابِها. وفي العَربيَّةِ مَواضِعُ تشْتَرِكُ فيها الثَّلاثةُ كلُّها، وفيها مَواضعُ يَشْتَرِكُ فيها بَعْضُها. فَمِنَ المواضِعِ التي تشْتَرك فيها كُلُّها قولُكَ: (رأَيتُ زَيْداً أبا عَمْروٍ)؛ فإنَّ (أبا عَمْروٍ) هَهُنا(٢) يَصْلُح أنْ يقال فيه: إنَّهُ نعتٌ، ويَصْلُح أنْ يُقَالَ فيهِ: إنَّهُ بَدَلٌ، ويصلُح أنْ يُقَالَ فيه: إنَّه عَطْفُ بيانٍ.

وأمَّا المواضِعُ الَّتي يَشْتَركُ فيها النَّعتُ وعَطْف البَيَانِ [فَنَحْو](٣)، قولكَ: بَعَثْتُ إليكَ بالثَّوْبِ الخزِّ، وبالبابِ السَّاجِ(٤).

وأمَّا المَواضِعُ التي يَشْتَرك فيها البَدَلُ وعَطْفُ البَيَانِ، فَنَحْو قَوْلك: (رأَيْت أبا عَمْروٍ زَيْداً)(٥)، ومنْ هَذهِ المَواضِعِ ما يَشْتَرِكُ فيه التَّوكيدُ(٦) وعَطْف البيان وهُوَ المَوْضعُ الَّذي

= السامع بمجموعَي الاسم على جهة البيان من غير نية طرح الأوَّل من الاسمين. والدينوري في ذلك مقلِّد في رأيه هذا ابن بابشاذ وناقل عنه، فقد قال: «... وأما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم عن طريق البيان من غير أنْ يُنْوى بالأوَّل الطرح عند سيبويه دون غيره». شرح المقدمة المحسبة ٢: ٤٢٣. وانظر: حاشية محقق ثمار الصناعة ص٤٧١.

(١) لا تقتصر وظيفة الإيضاح ورفع الإبهام على البدل والنعت وعطف البيان، بل يدخل في ذلك الحال والتمييز أيضاً.

(٢) في ب: «هنا».

(٣) ساقطة من الأصل، والتكملة عن (ب).

(٤) الحلل: ١٠٤ ففي (الخزِّ، والساج) يجوز النعت وعطف البيان. والخزّ: الثياب. والساج: ضرب من الشجر.

(٥) في ب: «وزيداً»، ولعله وهم من الناسخ.

(٦) لم يضع سيبويه حداً للتوكيد وسمَّاه صفة في مواضع كثيرة من كتابه. الكتاب ١: ٢٢٣، ١: ٢٩٠، ٢٩٣. وحدَّه النحاة بأنه (تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره). شرح الحدود النحوية: ٣٧٦، وهمع الهوامع ٢: ١٢٢.

والتوكيد نوعان، لفظي: وفائدته التقوية ورفع التوهم والغلط وغيرهما. ومعنوي: وفائدته رفع=

يُكَرَّر فيه الاسْمُ كقولك: (رَأَيْتُ[1] زَيْداً زَيْداً)، و(لَقِيتُ عَمْراً عَمْراً)[2].

وأمَّا المواضعُ الَّتي ينْفَرِدُ بها البَدَلُ، والمواضعِ الَّتي ينْفَرِدُ بها النَّعْتُ، فلا حَاجةَ لنا إلى ذِكْرِها [لشُهْرتِهَا][3]. وأمَّا المواضعُ الَّتي يَنْفَرِدُ بها عَطْفُ البَيَان، ومنْ أَجْلِهَا احْتِيجَ إليهِ في صِنَاعةِ النَّحْوِ؛ فَنَذكُرها لغَرابتها عند النَّحْويين، وهي ثلاثة مَواضعَ:

أَحدها: بابُ النداءِ، والآخَرُ: بَابُ المبْهَمات. والثَّالث: بابُ اسْمِ الفَاعِل. أمَّا بابُ النداء[4]؛ فهو قَوْلُك: (يا حارثاً زيداً)، ومنه قول رؤبة[5]:

[الرجز]

إنِّي – وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً –
لقَائلٌ يا نَصرُ نصراً[6] نَصْراً

= توهّم الإضافة، أو الخصوص مما ظاهره العموم.

(1) «رأيت... لقيت»: مطموسة في ب.

(2) يطلق سيبويه على التوكيد اللفظي مصطلح التكرير أو التثنية، ولم يذكره باسم التوكيد اللفظي. انظر: الكتاب 1: 277، 315. وانظر: التوابع في كتاب سيبويه: 53.

(3) زيادة عن ب.

(4) قال ابن برِّي: «واعلم أنه يبين الفرق بين البدل وعطف البيان بياناً شافياً في النداء». الفروق النحوية: 110.

ويراد بذلك أن يكون عطف البيان أو البدل تابعاً للمنادى، ففي قولنا: يا أخانا زيداً، لو كان (زيداً) بدلاً من (أخانا) لوجب أن يقال: يا أخانا زيدُ، ولا يجوز فيه النصب ولا التنوين؛ لأن (المنادى) مضاف، والتابع مفرد علم، والمفرد العلم المنادى لا يكون إلا مبنياً على الضم.

ويأتي تابع المنادى إذا كان عطف بيان على صورتين، الأولى: أن يكون عطف البيان مضافاً، وهنا يجب فيه النصب، نحو: يا هذا ذا الجمَّة. وهو عند سيبويه محمول على وجوب النصب في النعت المضاف إذا كان تابعاً للمنادى، نحو: يا زيدُ ذا الجمة. الكتاب 1: 306.

(5) البيتان في: ملحق ديوان رؤبة: 174، والكتاب 2: 185، والمقتضب 4: 209، والأصول 1: 334، والخصائص 1: 340، وشرح المفصَّل 3: 72، وشرح الكافية: 1/ 1/ 430، وشرح شواهد المغني: 812، والدرر اللوامع 1: 205، وخزانة الأدب 2: 219، والسطر: سطر المصحف. ونصر الأول: نصر بن سيَّار أمير خراسان، والثاني: توكيد الأول، والثالث: حاجب نصر بن سيَّار.

(6) نقل سيبويه أنَّ بعضهم يروي البيت برفع (نصر) الثانية مع تنوينها. الكتاب 2: 185.

فَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُمَا مَعاً عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى مَوْضِعِ (نَصْرٍ) الأوَّلِ. ومَنْ رَفَعَ (نَصْراً) الثَّانيَ ونوَّنَهُ جَعَلَه عَطْفَ بَيَانٍ(1) عَلَى اللفْظِ، وجَعَلَ (نَصْراً) الثَّالثَ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى المَوْضعِ. هذا رأيُ سِيْبويهِ(2) والأَصْمَعِيِّ وأَبي عُبَيْدة. وفي هَذَا البَيْتِ قَوْلان(3) آخَرانِ ليسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهما. ومن هَذَا البَابِ قَوْلُ الآخرِ(4):

[الطويل]

فَيَا أَخَوينا عَبدَ شَمْسٍ ونوفلاً
أُعيذُكما باللَّهِ لا تُحدثا حَرْبَا

وقَدْ روي: «عبدُ شمس ونوفلٌ» [بالرَّفْعِ](5) عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدأ(6).

(1) في ب: «البيان».

(2) انظر: الكتاب 2: 185 – 186.

(3) يتحصَّل من ذلك أنّ في البيت أربعة أوجه، الوجهان الأولان هما اللذان ذكرهما ابن السيد، وهما:
– ضم الأول مع رفع الثاني على عطف البيان على اللفظ، وجعله الرضي توكيداً لفظياً.
– ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل، أو توكيداً، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو مصدراً بمعنى الدعاء، أو مصدراً نائباً عن فعله.
وقد ضعَّف الرضيُّ هذين الرأيين، محتجاً بأنَّ البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه إلا التأكيد. شرح الكافية 1 / 1 / 431.
أما الوجهان الآخران، فهما:
– ضمّ الأول وضم الثاني على الإبدال من الأوَّل.
– نصب الأوّل وجر الثاني على إضافة الأوَّل إلى الثاني.
انظر: المقتضب 4: 210، ح 1.

(4) البيت لطالب بن أبي طالب القرشي، وهو في: السيرة النبوية 2: 391، وروايته: «... فدى لكما لا تحدثا بيننا حربا...». والجمل: 106، والحماسة الشجرية 1: 61، والحلل: 105، والتبيان في تعيين عطف البيان: 78، وشرح شواهد مغني اللبيب 3: 87. والشاهد فيه عدم جواز الإبدال في (عبد شمس ونوفلاً)؛ ذلك أنَّ أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان، والبدل المجموع لا أحدهما، فلا يصحّ تقدير حرف، وكلاهما تابع للمنصوب لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف، وبناء المفرد على الضم والرواية بنصبهما. انظر: التبيان: 78.

(5) زيادة عن ب.

(6) الحلل: 106.

وأمَّا بَابُ المبْهَمَاتِ(١) فَنَحْو قَوْلِهِمْ: (مَرَرتُ بِهَذا الرَّجُلِ) و(لَقيتُ هَذَا الغُلامَ)، والنَّحْوِيّون يَتَسامَحُونَ في هَذَا ويُسَمّونَه نَعْتاً، وإنَّما هو في الحَقيقَة عَطْفُ بيانٍ.

[٣٩/أ] وأما بابُ اسْمِ // الفَاعِلِ؛ فَنَحْو قَوْلِكَ: (هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ زَيْدٍ)(٢) بخفْض (زيدٍ) على عَطْفِ البَيَانِ، ولا يَصْلُحُ(٣) أنْ يَكُون بَدلاً؛ لأنَّ البَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدَلِ منه. ولو قلْتَ: (هَذَا الضَّاربُ زيدٍ) لم يَجُزْ؛ لأنَّ ما فيه الألفُ واللامُ لا يُضَافُ إلى مَا لَيْسَ فيه ألفٌ ولامٌ(٤)، وأنْشَدَ سِيْبَويهِ للمرَّارِ الأَسَديّ(٥):

[الوافر]

أنا ابنُ التَّاركِ البَكْريِّ بِشْرٍ(٦)
عَلَيهِ الطَّيرُ ترقبُهُ وُقُوعَا

---

(١) المراد بها أسماء الإشارة. جاء في الكتاب ٢: ٩٠: «فهذه الأسماء المبهمة إذا فسَّرتها تصير بمنزلة (أيّ)، كأنك إذا أردت أنْ تفسِّرها لم يجز لك أن تقف عليها. وإذا قلت: يا هذا ذا الجُمَّة؛ لأنَّ «ذا الجمَّة» لا توصف به الأسماء المبهمة، وإنّما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم... فالأسماء المبهمة توصَفُ بالألف واللام ليس إلاّ،... ولا تفسَّر بما يفسَّر به غيرها إلا عطفاً».

(٢) ذلك أن الاسم الفاعل المقترن بـ(ال) لا يضاف إلى المجرَّد منها إلا إذا ثنِّي أو جمع جمعاً سالماً تقول: الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ. الحلل: ١٠٦.

(٣) في ب: «طولا يصح».

(٤) العلَّة في ذلك أنَّ النحاة يذهبون إلى أنَّ البدل على نية تكرار العامل، فإذا جُعِلَ بدلاً يكون تقديره: هذا الضارب زيد، وإضافة الوصف المعرف بـ(ال) إلى المجرد منها من أصولهم المرفوضة. وإذا جُعِل عطف بيانٍ فلا لبْس في ذلك، لأنَّه ليس على نية تكرار العامل.
انظر: شرح المفصَّل ٣: ٧٣، وشرح الجمل ١: ٢٩٥، وشرح التسهيل ٣: ٣٢٧.

(٥) البيت في ديوان المرَّار الفقعسي: ١٦٩، ولم أقف عليه في مجموعَيْ شعر قبيلة بني أسد، وهو في الكتاب ١: ١٨٢، والأصول ١: ١٣٥، والمفصَّل: ٥٩، وشرح المفصَّل ٣: ٧٢، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٨، وهمع الهوامع ٢: ١٢٢ من غير نسبة، والمقاصد النحوية ٤: ١٢١، وخزانة الأدب ٢: ١٩٣، ٣٦٤،٣٨٣. بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد قتله رجل من بني أسد. ترقُبه الطير: تنتظر موته للانقضاض عليه. وقوع: جمع واقع، وهو المنقضُّ من الطير.
ووجه الاستشهاد فيه: إضافة (البكري) إلى (التارك) تشبيهاً بـ(الحسن الوجه) لاقترانه باللام. قال سيبويه: «وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله. وقال المرَّار الأسديّ: [البيت]».

(٦) نسب كل من ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) وابن يعيش (ت ٦٤٩هـ)، والرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) إلى المبرِّد أنه لا يجيز في (بشرٍ) إلاّ النصب؛ لأنَّ خفضه إنَّما يكون على البدل، والبدل لا=

وقَدْ رَدَّه أبو العَبَّاس المبرِّدُ ومنْ رَأَى رأيَه على سِيْبَويه، وقَالُوا: لا يَصِحُّ إلا على النَّصْبِ، والخَفْضُ خَطَأٌ، وتوهَّمُوا أنَّ سِيْبَويه أجَازَه عَلَى جِهةِ البَدَلِ. وإنَّما أجازَهُ سِيْبويه عَلَى عَطْفِ البَيَان الَّذي ذَكَرْناهُ، فَلا يلزَمُه ما اعْتَرَضُوا به. فَهَذه هي المواضِعُ الَّتي يَخْتَصُّ بها عَطْفُ البَيَان دونَ سائرِ التَّوابعِ. وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ عَطْفُ البَيَان في ردِّ الأعْلام على الكُنى، وَرَدِّ الكُنَى عَلَى الأعْلامِ(١)؛ كَقَوْلكَ: (رَأيتُ أَبا بَكْرٍ(٢) زَيْداً) و(رَأيتُ زَيْداً أَبا بَكْرٍ)؛ وسُمِّي عَطْفَ بيانٍ؛ لأنَّك عَطَفْت عَلَى الأوَّل فبيَّنتَه؛ لأنَّ مَعْنى العَطْفِ الرُّجُوعُ إلى الشَّيْءِ بعدَ الزَّوالِ عنْهُ(٣). والفَرْقُ الَّذي بينَه وبين العَطْفِ الَّذي بالحُروفِ، أنَّكَ في عَطْفِ البَيَانِ(٤) تَعْطفُ الشَّيءَ على نَفْسِه، وفي

= يكون إلا بإيقاع الثاني موقع الأوَّل، وإذا وضعت (بشراً) موضع الأول لم يكن فيه إلا النصب. قال الرضيّ: «قال المبرد: لا يتبع مجرور ذي اللام إلا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه، فينشد:

أنا ابن التارك البكري بشراً

بنصب (بشراً) لا غير حملاً على محل البكري». شرح الكافية ١/٢/٩١١. وانظر أيضاً ١ / ١ / ١٠٩٤، وخزانة الادب ٤: ٤٨٤.

ونقل ابن السرَّاج عن الفراء إجازته إضافة المجرَّد من (الـ) إلى المقترن بها، ورواية الجر على ذلك، وجعله مقيساً. الأصول ٢: ١٤، وانظر: شرح الكافية ١ / ١ / ١٠٩٤.

ونقل ابن يعيش والرضي عن المبرد إنكاره رواية الجر. شرح المفصَّل ٣: ٧٣، وشرح الكافية ١ / ١ / ١٠٩٤.

أقول: ولم أقف على البيت في آثار المبرد المعتمدة.

(١) انظر: ثمار الصناعة: ٤٧١.

(٢) سقطت من المتن وكتبت في الهامش.

(٣) انظر ح ٢، ص١٩٧.

(٤) ذهب الدكتور مهدي المخزومي - رحمه الله - إلى إنكار جعل العطف بالحرف من التوابع، لاشتراك ما بعد الحرف وما قبله في الحكم. وأنكر أن يكون عطف البيان عطفاً؛ لأنَّ العطف التشريك، وليس فيه تشريك. في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ص١٩٣.

أقول: إن العطف بمعناه اللغوي لم يرد بمعنى التشريك، وإنَّما هو بمعنى الارتداد والانحناء والثّني. والاقتصار في العطف على المعطوف بالحرف اعتداد باللفظ من دون المعنى وقسر للمصطلح على انتباذ الأرضية اللغوية، فعطف البيان سُمِّي بذلك لارتباط وظيفي، الا وهو الارتباط بما قبله تبياناً وتوضيحاً. ثم إنَّ التابعيَّة تعني التوافق الوظيفي بين السابق واللاحق، فإذا كان ما بعد الواو مشاركاً لما قبله في أداء وظيفة الإسناد، فعطف البيان تابع لما قبله في الكشف والبيان.

عَطْفِ الحُروفِ تَعْطفُ الشَّيءَ عَلَى غَيْرِه(١).

فإنْ قَال قائلٌ: فإذَا كَان معْنَى العَطْفِ هو الرُّجوع، فكيفَ سُمِّي اشْتراكُ الاسْم الثَّاني معَ الأوَّلِ بالواو، وغيرها منْ أخواتِها عَطْفاً(٢)؟ فالجَوابُ: أنَّ حَرفَ الاشْتراكِ في نَحْو: (قَام زَيْدٌ وعَمْروٌ) يَنُوبُ مَنَابَ العاملِ، والأصْلُ: (قامَ زَيْدٌ وقَامَ عَمْرو). وينفَردُ كلُّ واحدٍ منْهما بقيامٍ يخْتَصُّ به؛ لأنَّه لا يَصِحُّ وقُوعُ فِعْلٍ واحدٍ منْ فاعلَيْن(٣)، غير أنَّهم قَصَدوا الاخْتصَارَ، فحَذَفُوا العَامِلَ الثَّانيَ اجْتزاءً بالأوَّل، وجَعَلوا (عَمْراً) شَريكاً لـ (زيد) في الفِعْلِ الأوَّلِ نفْسه ليفهَم السَّامع أنَّ لكلٍّ واحدٍ منْهُما فعْلاً يخُصُّهُ، فكأنَّهُم عَطَفوا على الأوَّل فَجعَلوا لهُ شَريكاً في الفِعْل، بعْدَ أنْ كانوا قدْ خَصُّوه به وأَفْردوهُ، كما عَطَفُوا عليه في الوجْهِ الأوَّل، فبيَّنوه وأَوْضَحُوهُ، وهَذَا هو الفَرْقُ بين العَطْفَين.

فإنْ قَال قَائلٌ: هَذَا المعْنَى مَوْجُودٌ في النَّعْت(٤) والبَدَل(٥)، فهلاَّ سمَّيتُموهُ(٦) عَطْفَ بيانٍ؟ فالجَوابُ عنْ هَذَا منْ وجْهَيْن: أَحَدهما: أنَّ الشَّيء إذا سُمِّي باسْمٍ مُشْتَقٍ من مَعْنَى مَوْجُودٍ فيه فَلَيسَ يَلْزمُ أنْ // يُسَمَّى كلُّ مَنْ وجدَ فيه ذلكَ المعْنَى بذلك [٣٩/ب] الاسْم في اللغةِ العَرَبِّية، ألَا تَرَاهُم سَمَّوا النَّجْم (سِمَاكاً)(٧) لسُمُوكه وارْتفاعه ولا يلزمُ

(١) لأنَّ من أصولهم امتناع عطف الشيء على نفسه.

(٢) في النسخة الخطية «عطف»، ولعله سهو من الناسخ.

(٣) إلا إذا كانت صيغة الفعل تقتضي اشتراك اثنين أو أكثر في فعل واحد، واقتسامه معنى ولفظاً، نحو: تَفاعَلَ، وافْتَعَل.

(٤) الغرض من النعت التفريق بين المشتركين في الاسم، وهذا التفريق يحصل عن طريق المعاني القائمة بالذوات، والمراد بالمعاني المصادر. شرح المفصل ٣ : ٤٧.
ويرتبط النعت بمنعوته بعلاقة متينة بدليل امتناع عطف النعت على منعوته بالواو، ذلك أنَّ العطف يوجب المغايرة لاستحالة عطف الشيء على نفسه، ومن هنا جعل النحاة وجود الواو في بدء الجملة مانعاً من جعلها جملة نعتية. انظر: الارتباط والربط: ١٨٥.

(٥) والغرض من البدل تفسير الأول بالثاني بعد إبهامه؛ ذلك أن الإبهام أولاً ثم التفسير أشدُّ وقعاً وتأثيراً في النفس. انظر: شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧.

(٦) في ب: «سميتم ذلك».

(٧) السِّماكان: نجمان نيِّران يقال لهما الأعزلُ والرامحُ ويكون طلوع السماك الأعزل مع الفجر في تشرين الأول، وهو علامة على حلول الشتاء. التاج (سمك).

منْ ذَلكَ أَنْ يُسَمَّى كُلُّ مرْتَفعٍ سِمَاكاً؟

وكَذلكَ سَمَّوا (الدَّبَرانَ)[1]؛ لأنَّه يَدْبُرُ (الثّريَّا)، ولم يَلْزم من ذلكَ أَنْ يُسمَّى كلُّ من يَدبر شَيْئاً (دَبَراناً)، وهَذَا كَثير تُغْني شُهْرَتُه عن القَوْلِ فيه.

والجواب الثَّاني: أنَّ النَّعْتَ، والبَدَلَ، وعَطْفَ[2] البَيَانِ، أَغْراضُها مُخْتلفةٌ، فجُعِل لكلٍّ واحدٍ منها اسمٌ يَدُلُّ على الغَرَضِ المرادِ منه. فالغَرضُ في النَّعْتِ تَخْصيصُ النَّكِرةِ[3]، وإزالَةُ الاشْتراكِ[4] الَّذي يعْرِضُ في المعْرفةِ[5]، أو المدْحُ

(١) الدَّبَرَان: نجم بين الثريّا والجوزاء، ويقال له: التابع والتّويبع، وهو منزل للقمر، سُمِّي دَبَراناً لأنه يدبر الثريَّا... وقد لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشيء بعينه. التاج (دبر).

(٢) في ب: «والعطف».

(٣) يقصد بالتخصيص: إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه أو هو تمييز أفراد البعض من الجملة بحكم اختصّ به. الكليات ٢: ٥٥، ٢٩١. وقد نقل الزركشي عن الجويني أن أهل اللغة يقصدون بالنعت التخصيص. البحر المحيط ٣: ٣٤١ ,وانظر: المفصل: ١١٤، وشرحه ٣: ٤٧، ٥٣.

(٤) المراد بالاشتراك هو الاشتراك في النكرة في الجنس، نحو: رجل، وفرس، والاشتراك العارض في المعرفة. شرح المفصل ٣: ٤٧، وشرح الكافية ١: ٢٤.

وهذا المعنى لا يجوز أن يراد في صفات الله – تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً – ولكن المراد بها إعلام السامع من أمر الموصوف أموراً كان جاهلاً بها، ففي قولنا: الله العالم القادر، السميع، ليس المراد بها فصله عن المشارك، ولكن المراد الثناء عليه بهذه النعوت.

أقول: ليس التخصيص مقصوراً على النعت، فقد ذكر ابن الحاجب أن المقصد في بدل بعض من كل هو التخصيص، وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]. وأنكر ذلك الصفيُّ الهندي لأنه يذهب إلى أن المبدل منه كالمطروح، فلم يتحقق فيه معنى الإخراج، والتخصيص لا بد فيه من الإخراج. قال الزركشي: «وهذا أحد المذاهب فيه، والأكثرون على أنه ليس في نية الطرح». البحر المحيط ٣: ٣٥٠.

(٥) خالف في ذلك ابن الزملكاني (ت ٧٢٧هـ) فذهب إلى أنَّ النعت إذا دخل على اسم الجنس المعرَّف بالألف واللام كان للتخصيص لا للتوضيح؛ لأن المعنى بها خاص، ثم يأتي النعت مبيناً مقصد المتكلّم.

وقد ترتب على ذلك في الفقه أن قائلاً لو قال: والله لا أشرب الماء البارد، فشرب ماء حاراً لم يكن حانثاً، وإذا قال: والله لا كلَّمتُ زيداً الراكبَ، فكلَّمه جالساً، يكون حانثاً؛ ذلك أن الصفة لم تفده تخصيصاً. البحر المحيط ٣ / ٣٤٢.

وقال الزركشي: «وظاهر تصرُّف أصحابنا أن الصفة إذا وقعت للنكرة فهي للتخصيص خلافاً لأبي حنيفة فإنها للتوضيح». البحر المحيط ٣: ٣٤٢.

أو الذمّ(١). وهذا المعْنَى إنَّما يكونُ بذكْر صِفَةٍ من صِفَاتِ الاسْمِ داخلةٍ فيه أو خَارجةٍ عنه، فكانَ النَّعْتُ أَلْيقَ الأَسْماءِ بهذا المعْنَى؛ لأنَّ العَرَبَ تقولُ: نَعَتُّ الشَّيْءَ أَنْعتُه نَعْتاً، إذا ميَّزتُه ببعضِ صِفاتِه، قال الراجز:

[الرجز]

ومَهْمَهَيْن قَذَفَين مَرْتَيْنْ

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التّرسَيْنْ(٢)

جبْتُهُما بالنَّعْت لا بالنَّعْتَين

أي: وُصِفا لي مرَّةً واحِدة فلم أَحْتجْ إلى أن يُوصفا لي مَرَّةً ثانية.

وقال الرَّاعي(٣):

[الطويل]

وأَرْضٍ إذا أَمْسَتْ تَشَابَهُ بِيْدُها

عَلَى نَعْتِ نَعَّاتٍ أَتَى الليْلُ دُونَها

وأَمَّا البَدَلُ فَلَه ثَلاثةُ أغْراضٍ؛ أَمَّا بَدَلُ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ وهُمَا لمعْنًى واحِدٍ؛ فالغَرَضُ منه إعْلامُ المخَاطَب بمجْموعِ الاسْمَيْن(٤) احْتياطاً في البَيَانِ؛ فإنْ فُهِمَ المرادُ بأَحَدِهمَا كانَ

---

(١) وقد يأتي النعت لمجرَّد التأكيد، نحو: أمسِ الدابر، والميّت العابر. ولا يراد بالتوكيد هنا التابع اللفظي، لكن المراد أنَّ معنى العابر تحصَّل مما في المنعوت فأصبح ذكر النعت كالتكرار من غير زيادة في المعنى. شرح المفصَّل ٣: ٤٨.

(٢) نسب البيت الثاني في الكتاب ٢/٤٨، و٣/٦٢٢ إلى خطام المجاشعيّ، والرجز في: الأمالي الشجرية ١/١٢، ٢/٢٠٣، وشرح المفصل ٤/١٥٦، وقلائد الفرائد ٤/٨٩، وخزانة الأدب ٣/٣٧٤، والدرر اللوامع ١/ ١٥، ٢٦، ونسب فيها إلى هميان بن قُحافة السَّعدي.
والرجز بلا نسبة في: التكملة: ١٣٢، والمخصَّص ٩: ٧، والمفصَّل: ٨٨، وشرح الأشموني ٣: ٧٤، وهمع الهوامع ١: ٤٠، ٥١ – المَهْمهان: مثنى المهْمَه، وهو الفلاة التي لا ماء فيها ولا أنيس. اللسان (مهه).

(٣) في ديوان الراعي النميري ص٩١ قصيدة على البحر والروي وليس فيها هذا البيت.

(٤) لأنَّ البدل والمبدل منه في هذا النَّوع اسمان لمسمًّى واحد، مترادفان عليه، إلا أنَّ الثاني أكثر شهرة عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه، وكان الأول توطئة لذكر الثاني. انظر: شرح المفصل ٣: ٧٤، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٧٦.

الآخَر تأْكيْداً في البَيَان، وإنْ لم يُفهَمْ بأَحَدِهمَا فُهِمَ بالآخر(١).

وأمَّا بَدَلُ الاشْتِمال(٢)؛ فالغَرَضُ فيه ذكْرُ بعْضِ ما يشْتَمِلُ عليه الكلامُ الأوّل إيْضَاحَاً للمُراد، كَقَولك: سُلِبَ زيدٌ، فَيَحْتَمِلُ أن يقعَ السَّلْبُ بثَوْبه وبغَيْرِه من أَسْبابه، ثم تَقُول: ثوبُه أو نَعْلُه، تَبْييناً لما تريد. وهذه الوجوهُ الثَّلاثةُ يُقَدَّر فيها ارْتِفَاعُ الأوّلِ وحُلولُ الثَّاني مَحَلَّه(٣)، فَكَانَ البَدَل [أَلْيَقَ](٤) الأسْماء به ليُبيِن عن مَعْناه؛ لأنَّ العَرَب تقول: أَبْدَلتُ الشَّيءِ من الشَّيء إذا // عَوَّضتَه منْه. وتقُولُ: خُذْ هَذَا بَدَلاً منْ هَذَا؛ أي: عوَضَاً. [٤٠/أ]

وأَمَّا بَدَلُ البَعْض من الكُلِّ، فإنَّ الغَرَضَ فيه تَخْصِيصُ(٥) ما يَجُوزُ أنْ يكُونَ عَامَّاً لأنَّك إذا قُلْتَ: لَقِيْتُ القَوْمَ جَازَ أنْ تُريدَ جَميْعَهُم، وجَازَ أَنْ تُريدَ بعْضَهم فإذا قلت: أَكْثرَهم أو بَعْضَهم، أَزَلْتَ العُمُوم وحَقَّقت الخصوص.

وأمَّا قَولُك: لمَ جَازَ أنْ تُبْدَل النَّكرةُ منَ المعْرفة، والمعْرفةُ من النَّكرة، ولم يَجُزْ مثلُ ذلك في النَّعْت؟ فإنَّما امْتَنَع ذلكَ منَ النَّعْتِ لعِلَّتَيْن: إحْدَاهُمَا: أنَّ المَنْعُوتَ في أكْثَرِ مواضِعِه لا يَبينُ إلا بالنَّعْت.

---

(١) خصَّ الرضيّ ذكر البدل والمبدل منه في هذا النوع من البدل بأمور ثلاثة هي:

أ – أن يكون الأوَّل أكثر شهرة ويكون الثاني متصفاً بصفة، نحو: مررت بزيدٍ رجلٍ صالح.

ب – أن يكون الثاني متصفاً بصفة والثاني أكثر شهرة، نحو: مررت بزيدٍ، ومررت رجلٍ صالحٍ بزيدٍ.

ت – تفسير الأول بالثاني بعد إبهامه. شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٦. وانظر: شرح المفصل ٣: ٧٤.

(٢) المقصود بالاشتمال تضمُّن الثاني للأوّل فيفهم من مضمون الكلام أنَّ المراد غير المبدل منه. قال ابن يعيش: «وعِبْرة الاشتمال أن تصحَّ العبارة بلفظه عن ذلك الشيء، فيجوز أن تقول: سُلِبَ زيدٌ وأنت تريد ثوبَه، وأعجبني زيدٌ وأنت تريد علمَه وأدبَه ونحوهما من المعاني» شرح المفصل ٣: ٦٤.

(٣) المراد بارتفاع الأول وحلول الثاني محلَّه أن للبدل استقلالاً قائماً بنفسه وليس تبييناً للأول على نحو ما يبيِّن النعتُ منعوتَه. البحر المحيط ٣: ٣٥٠.

ولذكر المبدل منه في أنواع البدل إلا بدلَ الغلط فائدةٌ لم تكن لولا ذكره، وفيه صَوْن لكلام الله – عزَّ وجلَّ – وكلام النبي ﷺ وفصحاء العرب من اللغو. والقول: إنَّ عدم القصدية في المبدل منه هو خلاف الظاهر، ذلك أنه هو المنسوب إليه في البنية الظاهرة للعبارة. انظر: شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٥.

(٤) زيادة عن ب وج.

(٥) انظر: البحر المحيط ٣: ٣٥٠.

فلمَّا كَانَ كَذلكَ صَارَ هو والنَّعْتُ كالشَّيْءِ الوَاحد(1)، ولا يَصْلُحُ أنْ يكُونَ شَيءٌ وَاحدٌ مَعْرفةً نَكرةً في حَالٍ واحدةٍ منْ جهةٍ واحدةٍ.

والعلَّةُ الثَّانيةُ أنَّ المعْرفةَ لما كَانتْ خَاصَّةً أشْبَهت المفْرَدَ، والنَّكرةُ لـمَّا كَانتْ عامَّةً أشْبهتِ الجمْعَ؛ فَمن حَيْثُ لم يَجُزْ أنْ يُنعتَ جَمْعٌ بمفْردٍ، ولا مفْردٌ بجَمْعٍ، لم يَجُزْ أنْ تُنْعتَ مَعْرفةٌ بنكرةٍ، ولا نَكرةٌ بمعْرفةٍ(2)، والبَدَلُ لَيْسَ مع المبْدَلِ(3) كالشَّيءِ الوَاحدِ، وإنَّما يُقدَّرُ تَقْديرَ جُمْلةٍ ثَانيةٍ. والدَّليلُ(4) على ذَلكَ جَوازُ إعَادةِ العَاملِ مَعَه فيما قدَّمنا ذكْرَه، فلم يَسْتحلْ فيه منْ أجلِ ما اسْتحالَ في النَّعْتِ.

وأمَّا سُؤَالُك: هل يَجُوزُ في عَطْفِ البَيَانِ ما جَازَ في البَدَلِ من حَمْلِ المعْرفَةِ على النَّكرةِ، وحَمْلِ النَّكرةِ عَلَى المعْرفةِ(5)؟ فقَدْ أعْلَمْتُكَ فيْما تَقَدَّم من كَلامي(6) أنَّ

---

(1) الارتباط بين النعت ومنعوته ارتباط وثيق، ومن هنا امتنع الفصل بينهما إلا بجمل اعتراضية فيها تقوية للكلام، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَّوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] . وامتنع كذلك عطف النعت على منعوته بالواو، لاستحالة عطف الشيء على نفسه؛ ذلك أنَّ العطف يقتضي المغايرة. انظر: دلائل الإعجاز: ٢٦٠، وشرح المفصل ٣ : ٥٨.

يقول عبد القاهر في ذلك: «واعلم انه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه عن واصل يصله ورابط يربطه وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به... كما لا تكون الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكَّد». دلائل الإعجاز: ٢٢٧. وانظر: الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٨٥.

(2) انظر: الكتاب ١ : ٣٦١، ٢ : ١٧، ٢٢٩، والجمل: ١٣ – ١٥، ولكن نقل سيبويه عن الخليل إجازته وصف النكرة بالمعرفة إذا كان ذلك من باب التشبيه. الكتاب ١ : ٣٦١.

والعلة في ذلك ان الاسم إنَّما يوصف بما هو دونه في التعريف، أو بما يساويه لأمرين: الأول: أنَّ الصفة تتمة للموصوف وزيادة بيان له. والثاني: أنَّ الصفة إنّما هي خبر في الحقيقة، ومن هنا وجب ان تكون أعمَّ من الموصوف قياساً على الخبر الَّذي يجب أن يكون أكثر عموماً من المخبر عنه. ومن هنا منعوا وصف المعارف بالجمل؛ لأنَّ الجمل نكرات، فإذا أريد وصف معرفة بجملة جيء بالاسم الموصول.

(3) «والبدلُ ليس مع المبدل»: ليست في ب.

(4) الكلمة مطموسة في ب.

(5) قال الزجاج: «ولو قلت: جاءني زيدٌ راكبٌ، على أن تجعل (راكباً) نعتاً لـ(زيد) لم يجز؛ لأنَّ (زيداً) معرفة، و(راكب) نكرة. ولكن إن جعلته بدلاً جاز، وإن جعلته حالاً فنصبته كان أجود». الجمل ١٤ – ١٥.

(6) مطموسة في ب.

عَطْفَ البَيَان إنما يُسْتعْمَلُ في المعارِفِ الجامِدة الظَّاهرة خَاصَّةً عنْد جُمْهورِ النَّحْويِّين. على أنَّ قَوْماً من النَّحْويِّين قد سَمَّوا ردَّ الأجْناسِ المنكورات على الأسْماءِ في نَحْو قولكَ: مَرَرْتُ بثَوْبٍ خزٍّ وبابٍ سَاجٍ، عَطْفَ بَيَان(١).

ورأيتُ أَبا عليٍّ الفارسيَّ قد قَالَ في قوله تَعالَى: ﴿زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور ٢٤: ٣٥]: إنَّ (زيتُونةً) عَطْفُ بَيَانٍ(٢)، وهَذا غَلَطٌ منهُ. والدَّليلُ على أنَّه غَلَطٌ منه شَيْئان: أَحدُهُما: أنَّ الفارِسيَّ قَدْ نَصَّ في الإِيْضَاحِ(٣) على أنَّ عَطْفَ البَيَانِ إِنَّمَا يكُونُ في الأسْماءِ المعَارفِ الجامِدةِ، وهذا يُنَاقِض ما قَالَهُ في (زَيْتونةٍ).

والثَّاني: أنَّ الغَرضَ في عَطْفِ البَيَانِ تَبْيينُ الاسْمِ الَّذي يَجْري عليه وإِيضَاحُه(٤)؛ لذلكَ سَمَّاهُ النَّحْويُّون عَطْفَ بَيَانٍ، والنَّكرةُ لا يَصحّ أنْ يبيَّنَ بها غَيْرُها؛ لأنَّه لا يُبَيَّن مَجْهولٌ بمجْهولٍ، إنَّما يُبيَّن المجْهولُ بالمعْروف(٥).

فإنْ قالَ قَائلٌ: فَقَدْ وَجَدْناكُم تُبيِّنونَ المجْهولَ بالمجهولِ في قَوْلكمْ: «مَرَرْتُ برجلٍ

---

(١) انظر: الحلل: ١٠٤، ففي (خزٍّ، وساجٍ) يجوز جعلهما نعتين، ويجوز جعلهما عطف بيان. وانظر: المقتصد ٢: ٩٢٧، وارتشاف الضرب ١٩٤٣.

(٢) لم أقف على ذلك في آثاره، ولكن نُقل عنه إجازته مجيء عطف البيان في النكرات، وهو قول الكوفيين، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري. والبصريون لا يجيزون ذلك لأنهم شرطوا في عطف البيان أن يكون معرفة لمعرفة. انظر: البحر المحيط ٦: ٤٥٤، والتصريح ٣: ٥٤، وهمع الهوامع ٥: ١٩٢.

وجعل ابن مالك الحاجة إلى عطف البيان داعية إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشد؛ لأنَّ النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبيِّنها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الحال. شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

(٣) لم ينصَّ الفارسيُّ على ذلك باللفظ، ولكنَّ الأمثلة التي أوردها يفهم منها ذلك، قال في التمثيل لعطف البيان: «... وذلك نحو: رأيتُ أبا عبدالله زيداً، وضربتُ صاحبَك بكراً؛ فزيد وبكر قد بيَّنا الأوّل». الإيضاح: ٢١٩.

(٤) قال الفارسي في حدّه: «وعطف البيان أنْ يجري الاسم الَّذي ليس بحليةٍ ولا فعل، ولا نسبٍ على الاسم الَّذي قبله فيبيّنه». الإيضاح: ٢١٩، والمقتصد: ٩٢٧.

(٥) رُدَّ ذلك بأنَّ بعض النكرات أخصُّ من بعض، والأعم يبيَّن بالأخص. حاشية الصبان ٣: ٨٦.

[٤٠/ب] ظَريفٍ»، وَوَجَدْنَاكُمْ[١] تُبيِّنون المعْروفَ بالمجهول في قَوْلِكُمْ: (مَرَرْتُ [بزيد][٢] // رَجُلٍ[٣] صَالحٍ)، وهَذَا عَكْسُ القِيَاسِ». فالجَوابُ أنَّ (ظَريفاً) من قَولك: (مَرَرْتُ برجُلٍ ظَريفٍ[٤]) لم يُعرِّفْ رجُلاً حتَّى يَصيرَ بحَيثُ تُوْضَعُ عليه اليَدُ[٥]، وإنَّما أَفَادتْه الصِّفَةُ نَوْعاً مِنَ التَّخْصِيصِ. والدَّليلُ عَلَى ذَلكَ أنَّ مَنْ جَهِلَ رَجُلاً يعْرِفُه وأُخْبِرَ أنَّه ظَريفٌ لم يُفِدْهُ ذلكَ مَعْرِفةَ[٦] رجُلٍ بعَيْنِه، فَقَدْ سَقَطَ هذا الاعْتِراضُ.

وأمَّا قولُنا: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ رجُلٍ صالحٍ)[٧]؛ فَلَيسَ غَرَضُ المخبِرِ أنْ يُعَرِّفَ (زَيْداً) عندَ من يَجْهلُه، فَيَلْزم هذا الاعْتِراضُ.

والدَّليلُ على ذَلكَ أنَّ مَنْ جَهِلَ (زَيْداً) وُخبِّر بأنَّه رَجُلٌ صَالحٌ لم يكُنْ في ذَلكَ ما يعرِّفه به، فَثَبتَ بهذا أنَّ القَائلَ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ رجُلٍ صَالحٍ) لَيْسَ غَرَضُه تَعْريفَ (زَيْدٍ) وإنَّمَا غَرَضُهُ أن يُثْني على زَيْدٍ بأنَّه رجُل صَالحٌ، أو يكونَ المخاطَبُ قد عَلِمَ (زَيْداً) ولم يَعْلَمْ أنَّه رجُلٌ صَالحٌ، أو عَلِمَ رجُلاً صَالحاً ولم يَعْلَمْ بأنَّه (زَيْدُ)، فَأَفَادَه المخْبِرُ بذلك.

---

(١) «ووجدناكم... صالح»: ليس في ب.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: «برجل».

(٤) في ب: «صالح».

(٥) في ب: «توضع اليد عليه».

(٦) ليست في ب.

(٧) يشترط في إبدال النكرة من المعرفة وصف النكرة في بدل كل من كل فقط. وأجاز الفارسيُّ ترك ذلك إذا استفيد من البدل ما ليس موجوداً في المبدل منه وأيَّده الرضيّ، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] فـ(طوى) ليس اسماً للوادي، ولكنه مثل: حُطَم وخُتَع. قال الرضيّ: «وهو الحق». شرح الكافية ١/٢/١٠٨٣.
ونقل البغداديُّ عن ابن جني أنّ البغداديين يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن يَكونا من لفظ واحد، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].
وردَّ الأخفش ذلك بقول شُمَير بن الحارث الضبيّ:

فــلا وأبيكِ خــيرٌ منك إني ... ليؤذيني التحمحمُ والصهيلُ

فإذا أفادت النكرة ما أفاده الأوَّل امتنع الإبدال؛ لأنه لا إبهام بعد التفسير. خزانة الأدب ٥: ١٧٩ - ١٨٠، وانظر: شرح المفصَّل ٣: ٦٨، وشرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٧، ١٠٨٤، و(خيرٍ) بالجر بدل من (أبيك)، وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

وأمَّا سُؤَالُكَ عن وَصْفِ المضْمَر فإنَّ المضْمَرَ [1] لا يُوْصَف [2] ولا يُوْصَفُ به [3]. أَمَّا امتناعُه منْ أنْ يُوْصَفَ فَلِثَلاث عِلَلٍ: إحداها: أنَّ المضْمَرَ [4] لا يُضْمَرُ إلا بَعْد أَنْ يَعْرِفَه المخَاطَبُ [5]، فَلَمَّا كَانَ كَذلكَ اسْتَغْنَى عن [6] النَّعْت.

والعلَّة الثَّانيـة أنَّ المنْعوتَ لما كانَ لا يَبين في أكْثرِ المواضعِ إلا بالنَّعْت، صَارَ مع نَعْتـه كـالشَّيْء الواحـد [7]، فكَمَـا لا يجـوز أنْ يكُونَ الشَّيءُ مُظْهَراً مُـضْـمـراً [8] في حَـالٍ وَاحدةٍ، فكَذلك لا يجُوز أن يكُونَ الموْصُوفُ مُضْمَراً وصفَتُه اسْماً [9] ظاهراً. يَدُلُّ على صِحَّة هذا أنَّ العَرَبَ يقُولونَ: (مَرَرْتُ به هو) [10]، و(قُمْتُ أنَا) فَيُـؤَكِّدونَ المضْمَرَ بالمضْمَرِ لما كَانَ مُشَاكلاً لَهُ.

---

(١) «المضمر... أن المضمر»: مطموس في ب.

(٢) فلا يجوز أن تقول: ضربتُهُ الكريمَ، أو: مررت به العاقلِ على النعتية؛ لأنَّ الاسم لا يُضْمَرُ إلا بعد تقدُّم ذكره وتعريفه، ومن هنا كان مستغنياً عن النعتية إلا أن العبارتين جائزتان على البدلية. انظر: الكتاب ١: ٢٢٢، والمقتضب ٤: ٢٨١ - ٢٨٤، والجمل: ١٦، وشرح المفصَّل ٣: ٥٦.

(٣) الكتاب ٢: ٨٧ - ٨٨، ٣٨٦، والجمل: ١٦، وشرح المفصَّل ٣: ٥٦. والعلَّة في ذلك أن الأكثر في النعت أن يكون بالمشتق، والمضمرات جوامد لا اشتقاق لها.

وأنكر الدكتور مهدي المخزومي - رحمه الله - جعل الاشتقاق شرطاً في النعت، وهو في ذلك يتابع ابن الحاجب. شرح الكافية: ٥٧، وانظر رأي المخزومي في: النحو العربي، قواعد وتطبيق: ١٨٩.

(٤) «إحداها أن المضمر» مطموس في ب.

(٥) وتكون معرفته بتقدّم ذكره، أو دلالة الحال عليه؛ لذلك استغنى عن الوصف، وبذلك اعتلَّ من جعل المضمر أوَّل المعارف. ثمار الصناعة: ١٥٧ - ١٥٨. وانظر حديثاً عن وصف المعارف في: الكتاب ١: ٢٢٠ - ٢٢٣، و٢/ ١١، والمقتضب ٤/ ٢٨١ - ٢٨٤، والإيضاح العضدي: ٢١٨ - ٢١٩، وشرح المفصَّل ٣: ٥٦ - ٥٧.

(٦) مطموسة في الأصل.

(٧) الأصول ٢: ٢٢٥. ومن هنا كان القياس ألا يحذف النعت أو المنعوت؛ لأنَّ الإيضاح لا يكون إلا بهما مجتمعَيْن، فإذا حذف أحدهما انتقض غرض البيان. وحذف المنعوت وإبقاء النعت لا يكون إلا بقرينة حالية أو مقالية، وأكثر حذفه إنما يكون في الشعر لأنه موضع ضرورة. شرح المفصَّل ٣: ٥٨ - ٥٩.

(٨) في ب: «مضمراً مظهراً».

(٩) ليست في ب.

(١٠) الكتاب ٢: ٣٨٥، وفيه: «مررت به هو هو».

والعلَّة الثَّالثَة: أنَّ المضْمَرَ أشْبهَ حُروفَ المعَاني؛ لأنَّه لا يُعْقَلُ حتَّى يَتَقدَّم ما يَعُودُ عليه، فضَارَع الحرفَ الَّذي مَعْناه في غَيْره، فلم يَجُزْ أنْ يوصَفَ كَمَا لا تُوصَفُ الحُروفُ.

فإنْ قُلْتَ: فَيَلْزمُكَ على هَذَا ألا تَصِفَ شَيْئاً من المبْنيَّات لأنَّها كُلَّها مُضَارعةٌ للحروف. فالجَوابُ: أنَّ المضْمَرَ أشَدُّ المبْنيَّات[1] شَبَهاً بالحروف؛ فَلشدَّة تَوَغُّله في شَبَهِهَا لم يكُنْ حكْمُهُ حُكْمَ غَيْرِه. والدَّليلُ على شدَّة توغُّله في شَبَه الحروف أنَّك تجدُ من الضَّمائرِ ما هو على حَرْفٍ واحدٍ[2]، ولا تجدُ ذَلكَ في غَيْرهما، وتجدُ المضْمرَ قد يَتَعدَّى من الاسْميَّة في بَعْضِ المواضعِ ويَصيرُ حَرْفاً مَحْضاً، نَحْو (التَّاء) في (أنْتَ)[3]، والكاف في (ذَلكَ) وفي قولهم: (النَّجاءَكَ)[4] ونَحْو ذلكَ. وأمَّا // امْتناعُ المضْمَر [41/أ] من أنْ يوصَفَ به[5]؛ فَلأنَّ النَّعْتَ لا يَخْلو من أنْ يرادَ به رَفْعُ الإشْكالِ، أو المدْحُ، أو الذَّمُّ، والمضْمر لا يَصِحُّ فيه شَيءٌ من ذَلكَ. ألا تَرَى أنَّك إذا قُلْتَ: جَاءَني زَيْدٌ، فَأَشْكلَ عَلَى المخاطَب والْتَبسَ[6] بغَيْرِه، فَلَيْس[7] في قَوْلِكَ: (هُوَ)[8] ما يَجْعلُهُ مَعْروفاً عنْدَه.

---

(1) ينعت اسم الإشارة باسم الجنس المقترن بالألف واللام، نحو: مررت بهذا الرجل. الكتاب 2: 7، والإيضاح العضدي: 279.

(2) كالتاء في (قمتُ).

(3) عند من يرى أن الضمير هو (أن)، والتاء حرف دال على الخطاب. انظر: الكتاب 1: 125، وشرح المفصَّل 3: 95. والتعليقة 1: 38 – 39.

(4) قول للعرب استشهد به سيبويه على أنَّ الكاف اللاحقة رويدَك والنجاءَك للتوكيد والتخصيص، وليست ضميراً. قال: «وإنَّما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً. ولو كانت اسماً لكان (النجاءك) محالاً؛ لأنه لا يضاف الاسم الَّذي فيه الألف واللام». الكتاب 1: 245. وانظر 1: 244. والتعليقة 1: 39، وشرح المفصَّل 3: 92، 95.

(5) قال سيبويه: «اعلم أنَّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر؛ كراهية أن يصفوا كما كرهوا أن يكون (أجمعون) و(نفسه) معطوفاً على النكرة في قولهم: مررت برجلٍ نفسه ومررت بقومٍ أجمعين». الكتاب 2: 386.

(6) في الأصل: «وأشكل».

(7) «فليس... تذمَّه» ك ليس في ب.

(8) ذلك أنّ (هو) ضمير دالٌّ على مطلق الغيبة.

وكَذلك إنْ أردتَ أنْ تمدَحَه أَوْ تَذُمَّه فَلَيْس في قَوْلكَ: (هو) مَعْنى يُمْدَحُ به، ولا مَعْنًى يُذَمّ به، فَبَطَل الوصْفُ به لذلكَ.

فإنْ قالَ قائلٌ: فَكَيْفَ جَازَ أنْ يُبدلَ من المضْمَرِ(١) وقَدْ قُلْتم: إنَّه في نِهَايةِ البَيَان، فيقال: مررتُ به زيدٍ؟ فالجوابُ عن هَذَا من وجُوه: منها: أنَّ البَدلَ مع المبدَلِ منه كالشَّيءِ الوَاحِدِ(٢) فَيَسْتَحيلُ فيه ما يستحيل في النَّعْت، إنَّما يُقدَّر تَقْديرَ جُمْلَة(٣) أخْرى. ومنْها: أنّه(٤) [لَيْس](٥) كُلّ بَدَلٍ تَقْصدُ به رفْعَ إشْكَالٍ يَعْرِضُ في المبدَلِ منه، بل من المبْدَلِ ما يُرادُ به التّأكيدُ، وإنْ كَانَ ما قَبلَهُ غَنيّاً عنه(٦)، كقوله تَعالَى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى ٤٢ : ٥٢ – ٥٣]. ألا تَرَى أنَّه لَوْ لم يذكر (الصِّراطَ) الأَوّلَ لمْ يَشكَّ أَحَدٌ في أنَّ الصِّراطَ المسْتقيمَ هو صراطُ اللّه؟ وقَدْ نصَّ سِيبويه على أنَّ من البَدَلِ(٧) ما الغَرَضُ فيه التَّأْكيدُ(٨)، فإذا لم يَلْزمْ في كُلِّ بَدَلٍ أن يكونَ رافِعاً للإشْكَالِ لم يَلْزمْ ما سَأَلَ عنه هَذَا السَّائلُ.

---

(١) الكتاب ١ : ١٦٣، ٢ : ٣٨٦ – ٣٨٧، والجمل: ٢٣، والحلل: ١٠٩. قال سيبويه: «واعلم أنه قبيح أن تقول: مررتُ بهِ وبزيدٍ هما». الكتاب ٢ : ٣٨٧. ومن الشواهد التي ساقها سيبويه على هذا النوع من البدل قول الأعشى:

وكأنّه لَهِقُ السَّراة كأنَّه ... ما حاجبَيْه معيَّن بسوادِ

والمراد (كأنّ حاجبيه) فأبدل (حاجبيه) من الهاء في (كأنه) و(ما) زائدة. الكتاب ١ : ١٦٣.

(٢) مطموسة في ب.

(٣) في الأصل: «كلمة».

(٤) في الأصل: «أنَّ».

(٥) زيادة عن ب.

(٦) قال الرضيّ: «... قد يفيد بعض الأبدال معنى ألفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد نحو: ضُربَ زيدٌ ظهرُه وبطنه... وهو بدل بعض منَ الكل، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى (كلّه)، فيجوز الرفع على البدلية والتأكيد ومنه مُطِرنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطِرنا زرعُنا وضَرْعنا، ومُطِرَ قومك ليلُهم ونهارهم، فهذه الثلاثة الثلاثة في الأصل بدل اشتمال وجرت مجرى التأكيد، إذ المعنى: مُطِرتْ أماكنُنا كلها». شرح الكافية ١ /٢ / ١٠٦٢.

(٧) في الأصل: «المبدل».

(٨) قال: «... وإيَّاه بدل، وإنما ذكرتهما توكيداً، كقوله جلَّ ذكره: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، ص٧٣] إلا أن (إيَّاه) بدل، والنفس وصف، كأنك قلت: رأيت الرجلَ زيداً=

ويَزِيدُ هَذَا عنْدكَ وضُوحاً ما أجَازَه النَّحْويّونَ من إبْدالِ المضْمَرِ من المضْمَرِ(١)، كَقَولِهمْ: (لَقِيْتُه إيَّاه)، فَلَوْ كَانَ المرادُ بِكلِّ بَدَلٍ رفعُ الإشْكالِ لم يَجُز هذا؛ لأنَّ الهَاءَ في قَوْلك: (لَقِيْتُه) إن كانَتْ مَجْهولةً عندَ السَّامِعِ فَلَيْس في ذكْرِكَ إيَّاه ما يَجْعلُها مَعْرِفةً لديه.

ومنْ ذلكَ أنَّ قَوْلَ النَّحْويِّينَ: إنَّ المضْمَرَ امْتَنَع وصْفُهُ؛ لأنَّه في غَايةِ البَيَانِ(٢)، لَيْس المرادُ به أنَّ كلَّ مَضْمرٍ بهذهِ الصِّفةِ؛ لأنَّا نجدُ منَ المضْمَراتِ ما هو مَجْهولٌ، كَقَولكَ: (وجَدتُ في الدَّار رَجُلاً فجالَسْتُه). فَهَذا الضَّمير ونَحْوه ليسَ بمعْروفٍ. وإنَّما سَمَّاهُ النَّحْويّون مَعْرفةً؛ لأنَّ السَّامعَ يَعْلمُ أنَّه يعُودُ إلى الرَّجُل المذْكُورِ في أوَّل الكَلامِ دونَ غيره(٣)، فإذا كانَ كَذلكَ ثَبتَ أنَّهم إنَّما أَرَادوا بهَذَا التَّعليلِ أنَّ بَعْضَ المضْمَراتِ لما كانَ في غَايةِ البَيَانِ، فاسْتَغْنَى عن النَّعْتِ حُملَ سائر المضْمَراتِ عليه، ولهذا نَظَائر في صِنَاعة النَّحْوِ، ومَعَ هَذَا فَلَو كَانَ/ / كُلُّ ضَميرٍ في غَايةَ البَيَانِ على مَا تَوَهَّمَهُ المتوهّم لوجَدْنا لِقَولهم: «مَررْتُ به زَيْدٍ» وَجْهاً يَصحُّ فيه البَدَل؛ وذلكَ أنْ يَجْري ذِكْرُ (زَيْدٍ) في [٤١/ب]

= نفسَه، و(زيد) بدل». الكتاب ٢: ٣٨٨.

(١) قال سيبويه: «فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمرٍ قلت: رأيتك إيَّاك، ورأيته إيَّاه. فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلتَ أنتَ، وفعل هو، فـ(أنت) و(هو) وأخواتهما نظائر (إيَّاه) في النصب». الكتاب ٢: ٣٨٦.

وعلّق الرضيّ على جعل (أنت) في قولهم: ضربتُك أنت، توكيداً، و(إيَّاك) في (ضربتك إيَّاك)، بدلاً من المضمر، فقال: «وهذا عجيب؛ فإنّ المعنيين واحد، وهو تكرار الأوَّل بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي». شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٥٨.

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (بك) في مثل (مررتُ بك بك) بدل من الأول: فقال الرضي: «وهذا أعجب من الأول إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنى، فهو تأكيد لا بدل، وهو شبيه بقوله في باب المنادى: إنَّ الثاني في: يا زيدُ زيدُ، بدل، وجميع ذلك تأكيد لفظي». شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٥٨. وانظر المسألة في: الكتاب ١: ٣٩٣، والمقتضب ٤: ٢٩٦، وشرح المفصَّل ٣: ٦٩ – ٧٠، ٣: ٤٣، والإيضاح في شرح المفصَّل ١: ٤٥٣.

(٢) «في غاية البيان» مطموستان في ب.

(٣) لأنه لا يكون إضمار إلا بتقدم ذكر أو دلالة حال. انظر ح ٣، ص ١٣٩.

مَجْلسٍ فيقولَ قَائلٌ: «مررْتُ به»، فيُضْمره لما جَرى منْ ذِكْره، ثمَّ يَتوقَّعُ أنْ يُظَنَّ به(١) أنه أرادَ غَيْره، فَيَذْكُر اسْمَه رفْعاً للإشْكال، وهذا وجْهٌ صَحيحٌ لا يُنْكرهُ مُنْكرٌ.

ومما يؤيِّد بُطْلانَ هَذَا الاعْتـراضِ أيضَـاً - وإنْ كَـانَ بعْضُ مَا ذَكـرناهُ يكْفي - أنَّه لا يَصحُّ إلا في بَدَلِ الشَّيْءِ من الشَّيْء(٢) وهُمَا لِعَينٍ وَاحدةٍ. فأمَّا بَدلُ البَعْضِ من الكُلِّ، وبَدَلُ الاشْتمالِ، وبَدَلُ الغَلَط(٣)، فلا يَصحُّ اعْتراضُه في شَيْءٍ منْ ذلكَ(٤).

ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُه وَجْهَه، وَجَدتَ في (الهَاءِ) منَ الاحْتياج إلى البَيَان - وإن كانَتْ مَعْرفةً عنْدَ المخَاطَب - مثْلَ الَّذي تجدُ في الاسْمِ الظَّاهرِ إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْداً وَجْهَه، وكَذَلكَ تَجدُ قَوْلَكَ: (انْتَفَعْتُ به عِلْمه) مُحْتاجاً إلى البَيَانِ كاحْتياجِ قَوْلكَ: (انْتَفَعْتُ بزيدٍ عِلْمه).

وقَد اخْتلفَ النَّحْويُّون في ضَميرِ المتَكلِّم وضَميرِ المخَاطَب: هَلْ يَجُوز إبدالُ الظَّاهرِ منْهُمـا(٥) عَلَى إبْدالِ الشَّيْءِ من الشيءِ وهُمَـا لِعَيْن واحِدةٍ فَيُقَالَ: (ضَرَبْتُكَ زَيْداً)

---

(١) ليست في ب.

(٢) يسميه ابن قيم الجوزية بدل الموافق من الموافق. بدائع الفوائد ٤ : ٢٦٠.

(٣) زاد السيوطي نوعاً خامساً من البدل، وهو بدل كل من بعض، وجعل من ذلك قول الشاعر:

رحِـمَ اللهُ أعظُماً دفنوهـا ... بسجستانَ طلحةَ الطَّلحات

على أنَّ (طلحة) بدل من (أعظم)، وهي بعضه. الهمع ٢ : ١٢٧. ورد الشنقيطي عليه فجعله بدل كل من كل. الدرر اللوامع ٢ : ١٦٣، ص٢٦.

(٤) لأنَّ ذات البدل في الأنواع الثلاثة الأخيرة ليست ذات المبدل منه، فهي بعكس بدل الكل، إذ ذات البدل فيه هي ذات المبدل منه.

(٥) أنكر البصريون هذا النوع من البدل وأثبته الأخفش والكوفيون مستدلِّين بقول الشاعر:

بكمْ قريشٍ كُفينا كلَّ معضلةٍ ... وأمَّ نهج الهدى من كان ضليلا

على أنَّ (قريشاً) بدل من ضمير المخاطب (بكم). شرح شذور الذهب: ٥٢٦، وتوضيح المقاصد ٣ : ٢٦٠، ومنهج السالك ٢ : ٤٣٨، وحاشية الصبان ٣ : ١٢٩، وأجاز قطرب في الاستثناء، ما ضربتكم إلا زيداً.

وشرط النحاة لهذا النوع من البدل ثلاثة شروط، هي:

- أن يكون بدل كل من كل مفيداً الشمول، وإلا امتنع وقوعه.
- أن يكون بدل بعض من كل.
- أن يكون بدل اشتمال.

و(ضَرَبْتَني أَخَاك)؟ فكَانَ الأخْفَشُ(١) يُجيزُ ذَلكَ ويَحْتَجّ بقوله تعالى: ﴿ **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ** ﴾ [الأنعام ٦ : ١٢]، وهَذَا خَطَأٌ عنْد النَّحْويِّين، لأنَّ ضمير المتكَلِّم في نِهَاية البَيَان، وكَذَلكَ ضَميرُ المخَاطَب فلا يَصِحُّ فيه البَدَلُ. فإن احْتَجَّ الأَخْفَشُ بأنَّ من البَدَلِ ما يُرادُ منه التَّأكيدُ على ما قدَّمنَاهُ لم يَصِحَّ ذلكَ في هذا الموضعِ؛ لأنَّه إذا أبْدلَ الظَّاهر من ضَميرِ المتكلِّم وضَميرِ المخَاطَب فَقَدْ حَلَّ الظَّاهرُ محلَّهما، ولا تُسْتَعْملُ الأسْماءُ الظَّاهرة في إخْبار المتكَلِّم عن نفْسه ولا في الخِطاب. ألا تَرَى أنَّك تَقُول عن نَفْسكَ: قُمْتُ، ولا يَصِحُّ أن تقُولَ للمُخاطب: قامَ زيدٌ وأنْتَ تُريدُ: (قُمْتَ)؛ لأنَّك تُوهِمُ أنَّك تُخْبرُه عن غَيْره.

ولم يخْتلفِ النَّحويّونَ في جَوازِ البَدلِ من ضَميرِ المتكَلِّمِ والمخَاطَب إذا كانَ بدلَ بعْضٍ من كُلٍّ وبدلَ اشْتمالٍ، كَقَولكَ: ضَرَبْتَني وجْهي، وسَلَبْتُك ثوبَكَ(٢) وأَنْشَد سيبويه:

[الوافر]

ذَرِيْني(٣) إنَّ أَمْــرَكِ لنْ يُطَاعَــا
وَمَا أَلْفَيْتني حلمِي مضَاعَا(٤)

[٤٢/أ] وأمَّا سُؤَالكَ: هَلْ يجوز أنْ يعطَفَ على المضْمَرِ عَطْفَ بَيَانٍ؟ فإنّي لمْ أرَ في // ذلكَ لأحَدٍ من النَّحْويّين قَوْلاً، والقِيَاس عنْدي ألا يجُوزَ؛ لأنَّهم قد جَعَلُوا عَطْفَ البَيَانِ بمنْزلةِ النَّعْت، فَيَجِبُ أنْ يَجريَ في الامْتناعِ من الجِوازِ مَجْرَاهُ.

---

(١) انظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

(٢) انظر: ح ٤، ص٢٧ من التحقيق.

(٣) في ب: « وذريني » والبيت لعدي بن زيد العبادي وهو في: ديوانه: ٣٥، ومعاني القرآن للفراء ٢ : ٤٢٤، وشرح أبيات سيبويه: ٩٢، وخزانة الأدب ٢ : ٣٦٨.
ونُسب إلى عدي وإلى رجل من بجيلة في: تحصيل عين الذهب ١ : ٧٧ – ٧٨، والأصول ٢ : ٤٠، وقلائد الفرائد ٤ : ١٩٢.
وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢ : ٧٣، والتمام في شرح أشعار هذيل: ٢١، وشرح المفصل ٣ : ٦٥، وشواهد التوضيح: ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠١، وهمع الهوامع ٢ : ١٧٢. والشاهد فيه إبدال الاسم الظاهر (حلمي) من ضمير المتكلم (الياء) في (ألفيتني).

(٤) في ب: « وذريني »، وبه يختل الوزن.

وأمَّا سُؤالُك: لمَ لمْ يجُزْ أن توصَفَ المعرفةُ بما هو أَخصُّ منْها وأكْثرُ تَعْريفاً(١)، وجاز ذلكَ في النَّكرةِ؟ فإنَّما ذلكَ؛ لأنَّ الغَرضَ في صفةِ المعْرفةِ خِلافُ الغَرَضِ في صفةِ النَّكرةِ، فلاختلاف الغَرضين اخْتَلَفَتْ حَالتا الصِّفتَيْن.

أما الغَرَضُ في صِفَةِ المعْرفةِ، فإنَّما هُو إزالةُ الاشْتراك(٢) العَارضِ فيها، أوالمدْحُ(٣) أو الذمُّ؛ فلم يجُزْ أنْ تكونَ أَخصَّ منْ مَوْصُوفِها لثلاثِ عِلَلٍ: إحْداها: أن المعرفَةَ لا يعْرضُ(٤) الشَّكُّ لجميعِ المخاطَبين(٥) بها، ولو كانَتْ كَذلك لم تُسمَّ معْرفةً، وإنما يَعْرض فيها الشَّك عنْد بعْضِ من يُخاطَبُ بها فهي غَنيةٌ عن الوَصْفِ في أكْثر أَحْوالها. وأمَّا الصفة فهي مجْهولة عنْدَ كُلِّ مَنْ يَسْمَعُها حتَّى يذْكُر مَوْصُوفَها الَّذي يُخَصِّصُها. فلمَّا كَان مَوْصُوفُها غَنياً في أكْثرِ أحْوالهِ وهي مفْتَقِرةٌ إليه في جَميعِ أحْوالِها، صارَ مَوْصُوفُها أَخصَّ منها.

أَلا تَرَى أنَّ (العَاقِلَ) و(الظَّريفَ) و(الكَريمَ) ونَحْوها، صفاتٌ عامَّة يوصَفُ بهَا كل مَن وُجِدَ فيه عَقْلٌ، أو ظَرْفٌ، أو كَرَمٌ؛ فإذا ذَكَرَ المخبِرُ شَيْئاً منْها لم يعْلمِ السَّامعُ مَنِ المقْصودُ بتلكَ الصِّفَةِ؟ فإذا قال: زَيدٌ العَاقِلُ، أو عَمْروٌ الظَّريفُ، أو جَعْفرٌ الكَريمُ، صَارتْ هذه الصِّفاتُ مخْتَصَّةً بهؤلاءِ المذْكُورينَ دون غَيْرهم ممَّن يَجُوزُ أنْ يوصَفَ بها.

ولم يوضَعْ (زَيْد) ونحْوُه من الأعْلام في أَصْل وضْعه ليُسمَّى(٦) به كُلُّ مَنْ هوعلى صُورَتهِ، كما وُضِعَ (العَاقِلُ) ونحْوُه من الصِّفاتِ ليُوصَفَ به كُلّ مَنْ وجدتْ فيه تلك الصِّفة، فقد بانَ بهذا أنَّ الموْصُوفَ أَخصُّ من الصِّفَةِ، وأنَّ الصِّفَةَ أَعَمُّ منْه، أَعْني ما تَقدَّم ذكْرُه منَ المعَارف.

والعلَّة الثانيةُ: أنَّ صِفَةَ المعْرفةِ إنَّما المرادُ منْها الزِّيادةُ في البَيَانِ، والزِّيادةُ جُزْءٌ من

(١) الجمل: ١٣، وشرح المفصل ٣: ٧٢.

(٢) انظر: ح٥٤، ص٢١١.

(٣) في ب: «والمدح».

(٤) في ب: «لايعترض».

(٥) في ب: «المخاطبة».

(٦) في ب: «ليتسمَّى».

المزيد، فَيَلْزمُ من ذلكَ أن يكُونَ حَظُّ المزيد فيه منَ البَيان أكْثَر من حَظّ الزِّيادة.

والعِلّة الثَّالثةُ – وبها يَنبغي أنْ تُعَلَّل الصِّفَاتُ الَّتي يُقْصدُ بها المدْحُ أو الذَّمُّ –: أنَّ صفةَ المعْرفة بعْضُ ما يشْتَمل عليه الموْصُوفُ من الصِّفات.

ألا تَرَى أنَّك إذا قُلْت: جاءَني زَيْدٌ العَاقلُ، و(زَيْد) يَشْتَملُ على صفَاتٍ كَثيرةٍ[1] والعَاقلُ[2] واحدة منها // تخصِّصُه إذا ذُكرَتْ كَمَا يُخَصِّص (العَاقلُ)، فكَان حظُّ (زَيْدٍ) من التَّخْصيصِ لهذا الاعْتبارِ أضْعافَ حظِّ (العَاقل)؛ ولهذا قَال سيْبويه وغَيْرُه من البَصْريِّينَ: «إنَّ العَلَم كَأنَّه مَجْموعُ صفَاتٍ كَثيرةٍ»[3] يريدونَ بذَلكَ أنَّ (زَيْداً) و[نحوه][4] لو لَمْ يكُنْ له اسْمٌ علمٌ يخُصُّه ثم احْتَاجَ المخبرُ إلى الإخْبار عنْه لاحْتَاجَ أنْ يقولَ: جَاءَني الرَّجُلُ الطَّويلُ صَاحبُ الثَّوْبِ الأبْيضِ ابنُ الرَّجُل الفُلاني السَّاكن في مَوْضعِ كذا، فَيَذْكُرَ عِشْرين صِفَةً ونحوها حتَّى يفْهَمَ السَّامعُ عنه، وربَّما لم يَفْهَم السَّامعُ وعَجزَ المخبر عن تَعْديد صفَات المخبَر عَنْه، فاخْتصر ذلك كلَّه بأنْ سُمِّي (زَيْداً) أو (عَمْراً) فَنَابَ هذا الاسْمُ العَلَمُ في الإخْبارِ عنه مَنَاب تلكَ الصِّفات الكَثيرةِ.

[٤٢/ب]

فإنْ عَرَض بعْد ذلكَ شَيءٌ من الإشْكَالِ عنْد بعْضِ المخاطَبين زادَ المخبرُ عنه صِفَةً أو صِفَتَيْن من صِفَاته الَّتي اشْتَمل عَلَيْها فَيَكونُ ذلك أخَفّ وأيْسرَ من تَعْديد الصِّفَات، فلهذه العِللِ الثَّلاثِ لَزِمَ أن يكونَ المَوْصُوفُ إذا كَانَ مَعْرفةً أخَصَّ من صِفَته.

فأمَّا النَّكرة فالغَرَضُ في وَصْفها تَقْريبُها من المعْرفة، فَلَمْ تَخْلُ صِفَتُها من أَحَد ثلاثة أَشْياءَ: إما أنْ تَكُونَ أعمَّ منها، وإمَّا أنْ تكُون مُسَاويةً لها، وإمَّا أنْ تكُونَ أَخَصَّ منْها[5]. فَلَو كانتْ صِفَتُها أعَمَّ منْها كَانَ ذلكَ مُبْعداً لَهَا من المعْرِفةِ لا مُقَرِّباً، وهذا

(١) في الأصل: «كثيرة أحدها.....».

(٢) سقطت من متن الأصل وكتبت في الحاشية.

(٣) الكلمة مطموسة في الأصل، والتكملة عن ب.

(٤) مطموسة في الأصل، والتكملة من ب.

(٥) نقل أبو حيان عن الحوفي أن يكون (ذلك) في قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف ٧: ٢٦] نعتاً لـ (لباس التقوى) لذهابه إلى أن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إليه وقال: «وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً». البحر المحيط ٤: ٢٨٣. وانظر: المقتضب ٤: ٢٨٢، والأشباه والنظائر ٢: ٤٧٥.

نَقْضِ الغرض. وإن كانتْ صِفَتُها مُسَاوِيةً لَهَا في العُمُوم عَرِيتْ من الإفَادة، وكانَ تركُ الصِّفةَ وذكْرِها سَواءً، فَلَزمَ أَنْ يكُونَ أَخصَّ منْها اضْطراراً.

ويُبَيِّن هذا أنَّك لو قُلْتَ لصَاحِبكَ: اذْهَبْ فَجِئْني برجُلٍ، لَخَرجَ وأَتَاك بأوَّل رَجُلٍ يَجِدُه. فإنْ قُلْتَ له: جِئْني برجُل ظَرِيفٍ، لمْ يجِئْكَ بكلِّ من يَجِدُه من الرِّجالِ، وتَعَذرُ وجوده عَلَيه أَشَدُّ مِنْ تَعَذُّر وجُودِ الأَوَّل. فإنْ قلتَ له: جِئْني برجُلٍ ظَرِيفٍ عَاقلٍ، كانَ أشَدَّ تَعَذُّراً وأقلَّ لوجُودِه؛ ولِهذا قالَ المتكلمونَ: «الزِّيادةُ في الحَدّ نُقْصانٌ من المحْدودِ». وفي هذا المعنى يقُول بعْضَ المحدَثينَ:

[الطويل]

يُسَرُّ الفتى بالحَيْن يجْلُبُ راحَةً
وأيَّامُه تمْضِي كَمَا انْتَثَر العِقْدُ
ويَنْقصُ مِنْه كلّ وقَتٍ يزيدُه
كما نَقَصَ المحْدودُ حينَ نَما الحَدُّ

[٤٣/أ] // قال أبو محمَّد - رَحِمَه اللّهُ -: فَهَذا ما عِنْدي من الجَوابِ عن سُؤَالكَ، والحَمْدُ لِلَّه كَثيراً، وصلَّى اللّهُ على محمَّدٍ بكرةً وأَصِيلا، وسَلَّم تَسْليماً.

كَمُلتِ المسْألة بحَمْدِ اللّهِ تَعَالى وعَوْنهِ لا رَبَّ سِواه ولا مَعْبودَ إلا إيَّاه.

الرسالة التاسعة

في تحقيق معنى بعض الأبيات

بسم اللّه الرحمن الرحيم

صلّى اللّه علَى محمد النبي الكَريم وآله وسَلَّم

قالَ الفَقيهُ الأستَاذُ أبو مُحَمَّد عبدُاللّه بن السِّيد البَطَلْيُوسي – رحمَهُ اللّهُ –:

سَأَلْتَني – أراكَ اللّهُ سُؤْلك، ولقاكَ مَأمولكَ – عن أبياتٍ من الشعر ذكرتَ أن التنازُعَ وَقَع هُنَاك في إعرابِهَا ومَعَانيهَا، وقد راجَعْتُكَ بِمَا عنْدي فيها.

أمَّا قَوْلُ النَابغَة الذبيَانِي(١):

[الوافر]

وأَضْحَى سَاطِعاً بجبَال حِسْمَى
دُقَاقُ التُّرْب مُحْتَزِمَ القَتَامِ

وَسُؤالُك عَنْ مَعْنى هَذَا البَيْت، ونَصْب (محتزم)، أو رَفْعِه فإنّ ابن الأعْرابي فَسَّره فقالَ: «مَعْنَاهُ: وأضحى الغُبارُ سَاطعاً رقيقاً بجبال حَسْمَى وهي الَّتي احْتَزمتْ بالقَتَام، وأَخْرَجَ (مُحْتَزِماً) قَطْعاً من (حِسْمَى)، ورفع (الدقَاقَ) بأضْحَى، و(حِسْمَى) هو الَّذي احتَزَم به «القتامُ». وهذا نَصٌّ جَليٌّ من كَلامِ ابن الأعْرابيٍّ عَلَى أنَّ: مُحْتَزِمَ القَتامِ مَنْصوبٌ لا مَرْفُوع.

وذكر الطُّوسِيُّ أنّ الأصمعيَّ، وأبا عَمْرو رَوَيا:

وأضْحَى عاقِلاً(٢) بجِبال حِسْمَى
....

(١) البيت في ديوانه، بصنعة ابن السكيت/١٦٥، وروايته: «وأصبح عاقلاً ...»، وهو في ديوانه بصنعة الأعلم، القسم الثاني، ق٢٤، ب٣١، ص١٣٦، بالرواية التي أثبتها ابن السيد. وهو كذلك في معجم البلدان (حِسْمَى) ٢/٢٥٩. حِسْمَى: اسم يطلق على جبال وأراض كانت لجذام. وقيل هي أرض طيبة تنبت جميع النباتات، وفيها جبال كثيرة ملس الجوانب... ولا يكاد القتام يفارقها. معجم البلدان ٢/٢٥٩ (حِسْمَى). الدُّقاق: التراب اللين، وفتات كل شيء دقَّ. محتزِم: من الحزم، وهو شدّ الوسط بالحبل، ومنه الحزام للدابة. القَتَام: الغبار.

(٢) عاقلاً: امتنع وتحرَّن فلا يقدر عليه احد من أعدائه.

فَذكَر أنَّهما خَالَفاه في صَدْر هَذَا البَيت، ولم يذْكرْ أنَّهما خَالفَاه في غَيْرِ ذلكَ.

وهَذَا الَّذي قاله ابنُ الأعْرابيّ من أنّ (مُحْتزِماً) نُصبَ عَلى القَطْع من (حِسْمَى) مذْهبٌ كُوفيٌّ مشْهورٌ عنهم، ومَعْنى القَطْع[1] عنْدهم أنَّ أصْلَ هذا وما أشْبَهَهُ أن يكونَ صفةً بالألفِ واللام، ثم تُحْذَفَ الألفُ واللامُ منْه فيُنصَب، وتقديرُ البَيْتِ على هذا الرأي: وأضْحَى دُقَاقُ التُّرب سَاطعاً بِجبال حِسْمَى المحْتَزِمِ بالقتام، فَكَانَ (المحتَزِمُ) صِفةً لـ(حِسْمَى)، ثمّ قُطِعَ الألفُ واللام ونُصِبَ، وهكذا قالوا في قول امْرئِ القَيْس:

[الطويل]

وعَالَينَ قِنْواناً من البُسْر أحْمَرا[2]

بأنَّه أرادَ: من البُسْرِ الأحْمَرِ، ثم قَطعَ الألِفَ واللام منْه ونَصَبَ[3]، وهذا ونحْوُه يسميه البَصريون حَالاً.

[٤٣/ب] وفي // تَحْقيقِ مَذْهبِ الفَريقَيْن في هذا الكَلام طُولٌ ليس هَذَا مَوْضعَه؛ لأنَّه يخْرِجُنا عن غَرَضِنا الَّذي نحْنُ بصَدده. و(سَاطعاً) خَبَرُ (أضْحَى)، و(دُقَاقُ) اسْمُها، وإن جَعَلْتَ (أضْحَى) ههنا تامَّة، لا خَبَر لهَا كَانَ انتصابُ (ساطِعٍ) على الحال من الدُّقاق.

وأمّا سُؤَالكَ عن (مُحْتَزِم): هل يجُوز رفعُه فإنّي لا أعْلَمُ أحَداً رواهُ مَرْفُوعاً، وإنّما الرِّوايةُ ما قَدَّمتُه. ورفْعُه – مع ما فيه من عَدَمِ الرِّواية – بعيدٌ جداً، ومُخْرِجٌ للكَلامِ إلى معْنى غَيْرِ المعْنَى الَّذي قَصَدَهُ الشَّاعرُ وفَسَّره به الرُّواةُ؛ لأنَّ الَّذي يرفَعُه لا يخْلو من أَحَدِ

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٥/ ٣٤، ٣٦، ٤٠–٤٤.

(٢) عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه، ق٤، ب٧، ج١، ص٤١٣، وصدره:

فأثَّتْ أعاليه وآدتْ أصُوله　　　　..................

ورواية العجز: «ومال بقنوانٍ ....». والقِنوان والقِنْيان: عذق النخلة.

(٣) قال سيبويه: «... وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً البتّة، لو قلت: مررت بزيدٍ القائمُ، كان قبيحاً إذا أردت قائماً». الكتاب ٢/ ٥٨. وانظر: ٢/ ١٥٠، الإنصاف/ ٤٦٥، وخزانة الأدب ٥/ ٤١–٤٨. وأقول: يكون القطع إلى النصب على التعظيم والمدح أو الشّتم، ويجوز قطعه على الاستئناف، على أنه خبر مبتدأ محذوف. والقطع أبلغ من الإتباع وأذهب في الثناء. انظر: الخزانة ٥/ ٤٤.

وجَهْين: إما أنْ يجْعَلَه صِفَةً للدُّقاقِ، وإما أن يَجْعَلَه بَدَلاً منه، وكِلا الأَمْرَينِ لا يَصِحُّ؛ لأنَّه يصِيرُ المعْنَى إذا دُقَاقِ التراب احْتَزمَ بالقَتَام، ولَيْس المرادُ هذا، وإنَّما المرادُ أنّ (حِسْمَى) احْتَزم بالقَتَام واشْتَمل به لكَثْرةِ ما أَحَاطَ به منه، وهذا الَّذي فَسَّره به الأَصْمعيُّ وابنُ الأعْرابيّ.

وفي انْتِصَابِ (مُحْتَزم) عَلَى الحَال - في قَوْلِ البَصْريِّين - سُؤُال مِنْ وجْهَيْن: أَحَدُهما: أنْ يُقالَ: كَيْفَ انْتَصَب على الحَالِ وهو مُضَاف إلى المعْرفة[1]؟. والثَّاني: أنّ المعروفَ في العَرَبيَّة أنَّ العَامِلَ في الحال هو العامل في صَاحِبِها[2]، والعَامِلُ في (حِسْمَى) الإِضَافَةُ، ولا يَصِحُّ لهذهِ الإِضَافة أنْ تَعْمَلَ في (مُحْتَزم)، لأنه يَصيرُ المعْنى أنّ الجبالَ إنَّما هي مُضَافة إلى (حِسْمَى) في حَال احْتزامه بالقَتام دُون سَائِر أَحْواله، وهذا غيرُ صَحيحٍ. ومن أَجْل هذا الإلزامِ عَدَل الكُوفيُّون عن نَصْبه على الحَالِ إلى نَصْبه بالقَطْع في ما أَحْسِب.

وإنّما ينْبغي - على ما يقْتَضِيه مَعْنى البَيْت - أنْ يكونَ العَامِلُ في (مُحْتَزم) (سَاطِعاً)، أو (أضْحَى) في قَول مَنْ جعَلَها تامّةً. وأمَّا مَنْ جعَلها ناقصَةً ففي ذلك نَظَرٌ؛ لأنّ (كَانَ)[3] الناقصةَ وأخواتِها - عنْد حُذّاق النَّحْويِّينَ - لا تَعْمَلُ في الفَضَلات.

فأمَّا السُّؤالُ الأوَّل فإنَّ الجَوابَ عنْه أن يُقَالَ: إنّ إضَافَة (مُحتزم) إلى (القَتامِ) إضَافةٌ غير صَحيْحَةٍ يُنْوى بها الانْفِصَالُ، والمضَافُ إليه مَنْصوبٌ في المعْنَى، كما أنّ إضَافةَ (وارد) إلى (الثَّمدِ) من قولِ النَّابِغَة[4]:

[البسيط]

إلى حَمَامِ شِرَاعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

(١) لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة. انظر: الكتاب ١/ ٤٤، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٩.

(٢) الكتاب ١/ ٤٤، وشرح المفصل ٢/ ٥٨، والأشباه والنظائر ١/ ٤١٣.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٨.

(٤) ديوانه/ ٨٤، (ط. ابن عاشور)، والرواية فيه:

واحكُم كحكم فتاة الحي إذا نظرت　　　....................

شراع: متّجه. الثَّمَد: الماء القليل.

غيـر صحيحـةٍ. و(الثَّمَـدُ) منْصُوبٌ في المعْنَى؛ فلذلكَ صَـارَ (مُحْتَـزم) حَـالاً من (حِسْمَى)، و(وَارِد) صفة لـ(حمَامٍ) حين لم تكُنْ إضافتُه مَحْضَةً(١).

وأمّا السُّؤال الثَّاني فَسُؤال عويصٌ، وفي الجواب عنه غُمُوضٌ مُحْتاجٌ إلى تلْخيصٍ، والجوابُ عَنْه: أنّ العَاملِ فيه (أَضْحَى) أو (سَاطِعاً) – وإنْ/ / كَانَ كُلٌّ واحدٍ منهما لم [٤٤/أ] يعْمَلْ في حِسْمَى لَفْظاً؛ لأنه عَاملٌ فيه مَعْنَى – لأنَّ الشَّاعر لو قَالَ: وأضْحَى (حِسْمَى) مُحْتَزِم القَتَام، سَاطِعاً عليه دُقاقُ التّربِ، أو قال: سَاطِعاً عليه دُقاقُ التُّربِ، أو قال: سَاطعاً عليه دُقاق التُّربِ في حَال احْتزامه بالقَتَام لأدّى ذلك المعْنى بعَينه. ونظيرُه من الأحْوالِ المحْمُولةِ على المعَاني قَوْلُ النَّابغة الجَعْدِيِّ(٢):

[المتقارب]

كَـأنّ حَـوامِـيَـهُ مُـدْبِراً
خُضِـبْنَ وإنْ كَـانَ لم يُخْضَبِ

ألا تَرَى أنَّ (مُدْبِراً) حَالٌ من الهَاءِ، والعَاملَ في الهَاءِ الإضَافةُ؟ ولا يَصِحُّ لِهذه الإضافة أنْ تَعْمَل في (مُدْبِرٍ)؛ لأنَّه يَصيرُ المعْنَى أنّ حَوامِيَهُ ليستْ مضافةً إليه إلا في حَال إدْبارٍ، وهَذَا غَيْر صَحِيحٍ. وإنَّما العَاملُ فيه مَعنْى التَّشْبيه؛ لأنَّ التَّشْبيهَ إذا عَمِل في (حَوامِيه) فَقَدْ عَمِل [في الحال](٣)، فَكَأنَّه قَالَ: كَأنَّه (مُدْبِراً) مَخْضوبُ الحَوامي. ونَحْو هَذَا من الأخْبارِ الَّتي ليستْ بأحوالٍ قَوْلُ الشَّاعرِ:

[الطويل]

(١) تنقسم الإضافة قسمين: الأول: الإضافة اللفظية، كإضافة الصفة إلى معمولها، نحو: هو ضاربُ زيدٍ، وتسمّى الإضافة المحضة، ويكون فيها المعنى موافقاً للفظ. والثاني: الإضافة المعنوية، فإذا كان المضاف إليه معرفة اكتسب المضاف التعريف، وإذا كان نكرة اكتسب تخصيصاً. وتكون الإضافة المحضة على معنى حرفين من حروف الجر، هما: مِنْ، واللام. فإذا كانت الإضافة بمعنى (مِنْ) كان معناها بيان النوع، وإذا كانت بمعنى (اللام) كان معناها الملك والاختصاص. انظر: الأصول ٢/٥، وشرح المفصل ٢/١١٨ و١١٩، واللباب ١/٣٨٨، ٣٩٠، والأشباه والنظائر ١/١٩٧، ٢/٢٠٨، ٢١٧، ٢١٨، وخزانة الأدب ٨/١٧٣، ٩/١١٠، ٣/١١٠، ٤/٢٥٠، ٥/٢٦ و٢٧.

(٢) شعر النابغة الجعدي/ ٢٠، ق٢، ب٢٤، والشعر والشعراء/٧٨، والمعاني الكبير ١/١٦٦– الحوامي: ما فوق الحافر، مفردها: حامية.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

لَعَلِّيَ إنْ مَـالَتْ بيَ الرِّيْحُ مَـيْلَةً

عَلَى ابنِ أبي زَبّانَ أنْ يَتَنَدَّمَـا(١)

فَأَخْبَر عن اسْمِ (لَعَلَّ) بقَوْله: (أَنْ يَتَنَدَّمَ)، وليسَ فيه ضَميرٌ يعُودُ إليه؛ لأنّ الضَّميرَ إنَّما يرْجِعُ إلى ابنِ أبي زبّانَ، وجَاز ذلكَ حَمْلاً على المعْنَى، لأنَّه لو قالَ: لعلَّ ابنَ أبي زبّانَ أن يَتَندَّم إنْ مَالتْ بي الرِّيحُ مَيلةً عليه لأدّى ذلكَ المعْنَى بعْينِه. ونَحْوُه من الأحْوالِ المحمولةِ على المعَاني دونَ مَوْضوعِ الألْفَاظِ قَوْلُ امرئ القَيْس(٢):

[الطويل]

خَـرَجْتُ بِهَـا تَـمْشِي تَـجُـرُّ وراءَنا

فقولهُ: (تَمْشِي) في موْضعِ الحالِ من البَاءِ والهَاءِ، كأنَّه قَالَ: ماشِيَيْن.

وقدْ قالَ النَّحْويُّون: إنه لا يَعْمَلُ في الحَال عَاملان، وإذا صيَّرتَ (تَمْشِي) حَالاً من الباءِ والهاءِ أعْملتَ فيها (خَرَجَ) وحَرْفَ الجرِّ، فَصَار بمنزلة قولكَ: (خَرَجَ زيدٌ ومَرَرْتُ بعَمْرٍو راكبَيْن)، وهذا لا يَجُوز، وإنما جَاز ذلك هَهنا حَمْلاً على المعْنَى؛ لأنّ الباءَ تنوبُ منابَ هَمْزة النَّقْلِ فَصَار قوله: (خَرَجْتُ بها) بمنزلة أَخْرَجْتُها، وإذا صَار مَعْناهُ إلى هذا التقدير كَانَ العَاملُ واحداً، وهذا كثيرٌ جداً.

وأمّا قولُك: إنَّ الأعْلَمَ - رَحِمهُ اللّهُ - رواهُ مَرْفوعاً فلا أَعْلَم من أين ادَّعَيْتَ ذلك عليه، ولم يُصَرِّح فيه برفع ولا نَصْبٍ، وإنما قالَ قَولاً ينْحُو نَحْوَ ما حَكَيْناهْ عن ابنِ الأعْرابيّ، وإن كَانَ قَوْلُه: (وحِسْمَى مُحْتزمُ القَتامِ) قد أَوْهمَك أنَّه خَبرُ مُبْتَدأ مضْمرٍ فليسَ كذلك. إنّما / / جَعَلَها جُمْلةً في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحَال كأنَّه قالَ: وأضْحَى دقاقُ التّربِ سَاطِعاً بجبَالِ حِسْمَى وحِسْمَى مُحْتزم القَتامِ؛ أيْ وحِسْمَى هذه حَالُهُ. [٤٤/ب]

وأما قَوْل زهير:

[السريع]

---

(١) البيت لثابت قُطْنة، وهو في: معاني القرآن للفراء ١ / ١٥٠، والصاحبي / ٣٥٩، وتفسير الطبري ٥ / ٧٧، واللامات / ١٤٧.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس وعجزه: على إثْرنا أذْيال مِرْطٍ مُرحَّلِ

ديوانه / ١٤، والدرر ١ / ٢٠١، وشرح شواهد الشافية / ٢٨٦، وشرح شواهد المغني / ٣٠٤، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٤.

يَحْـفَظْكَ[1] ما وقّى الأكـارمَ من
حُـوْبٍ تُسَبُّ به ومنْ غَـدْرِ[2]

فإنَّ فيه روايتَيْن ذكَرهُمَا الشَّنْتَمَريّ: إحْدَاهُمَا: (وَقّى الأكَارمَ[3])، بنَصْبِ (الأكَارمِ) وفَتْح الواوِ من (وَقّى) وتَشْديدِ القَاف. والثَّانيةُ: (ما وُقِّي الأكارمُ)، برفْعِ (الأكَارمُ) وضَمِّ الواوِ من (وُقِّي) وكَسْرِ الكَاف وتخْفيفها، وهذه الرِّوايةُ الثَّانيةُ هي الَّتي أُولعَ جُمْهورُ النَّاس بها، وكِلا الرِّوايتَين جَائِزَةٌ، والأُوْلى هي المخْتارَةُ، ومن أجْل ذلكَ لا أكادُ أُعرِّجُ على الثَّانية.

وإنّما صَارت الأُولَى هي المخْتَارة لما فيْها من مُطَابقة بعْضِ الألْفَاظ لبعضٍ، وألْفاظُ البيْتِ – على الرِّوايةِ الثَّانيـة – لا يُطَابقُ بَعْضُها بَعْضاً، وفيها مَجَاز، وحَمْل[4] على المعْنَى دونَ مَوْضعِ الألْفَاظِ، وذلكَ مَعْدومٌ في الرِّوايةِ الأُوْلَى. ألا تَرَى أنَّ مَعْنى البَيْتِ وتَقْديرَ ألْفَاظه على الرِّوايةِ الأُوْلَى: ويحفَظْكَ من الحُوْبِ والغَدْر ما حَفظَ الأكَارمَ قبْلكَ، فَجَاءَ بالفعْلَيْن مَعاً على صِيْغةِ فعْلِ الفَاعلِ، وكانَ يجبُ في الرِّوايةِ الثَّانية أنْ يَقُولَ: وتُوقَّى من الحُوْبِ والغَدْرِ ما وقِّي الأكَارمُ، فيأتيَ بالفعْلَيْن على صِيْغةِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لتتلاءمَ الألْفاظُ وتَتَشاكَلَ، فلمَّا جاءَ بالفعْلِ الأوَّلِ على صِيْغةِ فعْلِ الفَاعلِ، وبالثَّاني على صِيْغةِ فعْلِ ما لم يُسَمَّ[5] فاعلُه فتَنَافَرَت الألْفَاظُ، واحْتاجَ البَيْتُ إلى تأويلٍ يَصْرِفُ ألفاظَه إلى التَّلاؤمِ والتَّشاكُلِ. ووجْه الصِّيغةَ في ذَلك أنْ يُقَالَ: ويَقيكَ: تَضَمَّن المعْنَى أنه قَدْ وُقيَ ذلك، فدلّتْ صيغَةُ فعْلِ الفَاعلِ على ما تَضَمّنه الكَلامُ من صِيْغةِ فعْلِ المفْعول، كما أنّ القَائلَ إذا قال: ضَربَ زَيْدٌ عَمْراً فَقَدْ تَضمَّن معْنَى ضُربَ عَمْرو، وهذا عكْس قِرَاءَةِ[6] من قَرأ: ﴿**يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ**﴾ [النور ٢٤: ٣٦]؛ لأنَّ المفْعولَ

---

(١) طمس بعض الكلمة.

(٢) البيت في ديوانه /٩٢ (صنعة ثعلب) و/١١٤ (صنعة الأعلم)، الحوب: الإثم، ورواية الأصل: «ويقيك».

(٣) شعر زهير بن أبي سلمى/ ١١٤ (صنعة الأعلم)، وضبطت بتشديد القاف المكسورة.

(٤) طمس بعض الكلمة.

(٥) في الأصل: «يسمَّى»

(٦) هذه قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم، وقرأ الباقون (يسبِّح) بالبناء للفاعل. السبعة/ ٤٥٦،=

في هَذه القِراءَة قَدْ تَضَمَّن فِعْلَ الفَاعِل، وبيتُ زُهَيْر خِلافُ ذلك.

وأمّا قَوْل زُهَيْر:

[الوافر]

وكَـانَتْ تَـشْـتكي الأضْـغَـانَ منـهـا
لَـجُـونُ الخَبّ واللجِجُ الحَـرُونُ(١)

فإنَّ هَذَا البَيْتَ رَواهُ السُّكَّرِيُّ:

وكَـانَـتْ تُـشْـتكَى الأضْـغَـانُ(٢)

....

[٤٥/أ] بضمِّ التاء وفتح الكَافِ / / ورَفْع (الأضْغان) على صِيغةِ ما لمْ يُسمَّ فاعلُه، وفسَّرهُ تَفْسيراً يَدُلُّ على ذَلك؛ لأنَّه قالَ: يَقُولُ: أَرْبَابُها يشْكُون الأضْغَانَ، فَجَعل الشَّكْوَى لأصْحابِ الخَيلِ لا للخَيلِ(٣). ومَعْنى ذَلكَ أنّ هَذه الخَيْل كانَ فيها الْتِواءٌ عَلَى أَصْحَابها لِنَشَاطِها؛ لأنَّها تَذْهب بهم حَيْث لا يُريدُون وتجمَحُ، فلا يَسْتَطيعُونَ على إمْسَاكِها إلا بِجُهْد، ويَتَعذَّر عليهم إلجامُها ورُكُوبُها، كَمَا قَالَ في قَصيدته الأخْرى(٤):

[الطويل]

فَـبِـتْنَا عُـراةً عنْدَ رأسِ جَـوَادِنَا
يُزَاوِلُنَا عنْ نَـفْـسِـهِ ونُزَاوِلُهُ

= والتيسير/١٦٢، والحجة ٤/١١٢، ١١٣، والنشر ٢/٣٣٢.

أقول: من قرأ (يسبِّح) بالبناء للمعلوم، فـ(رجال) فاعله، ومن قرأ (يسبَّح) بالبناءِ للمعلوم، فـ(رجال) مرفوع بفعل مضمر، والوقف على (الآصال)، وكأنما قيل من يسبِّح؟ فقال: رجال؛ أي: يسبِّحه رجالٌ.

(١) ديوان زهير/١٥١– الضِّغن: الحقد والعداوة. واللجون: الثقيل البطيء، والخَبُّ: شبه اللجون. اللجِج: السَّيِّء الخلق. الحرون: الصعب الانقياد.

(٢) وهي رواية الأعلم أيضاً. ديوان زهير، صنعة الأعلم، ص١٥١.

(٣) ساقطة من المتن وكتبت في الهامش.

(٤) ديوانه/٤٦. نزاوله: نعالجه بالمدافعة ويعالجنا. القَذَال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا. الخصائل: جمع خصيلة، وهي كل لحمة في عَصَبَة.

وَنَضْــرِبُه حَــتَّى اطْمَــأنَّ قَــذَالُهُ
ولَمْ يَطْمــئِنَّ قَلْبُــه وخَــصَــائلُه

فلمَّا كانَتْ بهَذه الصِّفةِ من النَّشَاطِ صَارتْ كأنَّ في صُدُورها أضْغَاناً على أصْحَابها، فَوَصَفَ زُهَيْر أنَّها كَانَتْ في أوَّلِ أمْرِها على هَذه الصِّفات، وأنَّهم لم يَزالوا يَرْكَبُونَها لكُلِّ صَارِخٍ يَسْتَغيثُ، ويروِّضُونَها بكَثْرةِ الرَّكْضِ والرّكُوبِ حتَّى أزالتْ أضْغَانَها، ولانتْ عَرائكُها، وذَهَب مَا فيْها من الالْتواءِ والإعْراضِ.

وتَقْديرُ البَيْت على مَذْهَب الكُوفيِّين: وكانَتْ تَشْتكي أضْغانُها فَأقامَ الألفَ واللامَ مقَامَ الضَّمير على حَدِّ قولهم: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسنِ الوجْه[1]، أي: عَلَى مَعْنى وَجْهُه. وفي قَوْله تَعَالى: ﴿**مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ**﴾ [ص٣٨ : ٥٠] أنّ المعْنَى مُفَتّحة أبْوابُها[2] فَقَسَّم ونوَّع فَقَال: اللُّجونُ الخبّ ومنها اللجج الحرونُ، فَيَرْتَفعُ (اللجُونُ) بالابتداء، وخَبَره في قوله: (منْها). واللجج مُبْتَدأ [ثان][3] وخَبَره مَحْذوفٌ، أراد: ومنْها اللَّجَجُ الحَرُونُ، وعَطَفَ[4] جُمْلةً على جُمْلَةٍ. ولا بُدَّ مِنْ تَقْديرِ (منْها) مَرَّة ثانيةً لأنّه تَقْسيمٌ وتَنْويعٌ، فإنْ لم تُضْمر (منها) مرَّة ثانيةً كَانَ التَّقْسيمُ ناقصاً. ونظيرُه قَوْلُ اللّهِ – عزَّ

---

(١) الكتاب ١/٤٢٤، و٢/٣٠. وما ذكره ابن السّيد أحد الوجوه الجائزة في إضافة الصفة المشبّهة باسم الفاعل إلى المعرف بـ(أل). ويجوز في (الوجه) النصب على التشبيه بالمفعول به أو التمييز. ويجوز فيه أيضاً الرفع على الفاعلية والعائد محذوف، تقديره: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ منه، وحذف للعلم به، وعلى البدلية من الضمير المستتر في (حسن)، وهو بدل اشتمال. أو أنّ (الألف واللام) بدل من الهاء، وهذا ضعيف جداً. انظر: شرح المفصل ٦/٨٥، واللباب ١/٤٤٥ و٤٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٥، وقد أوصل الوجوه الجائزة إلى ستة وثلاثين وجهاً.

(٢) بحذف الضمير وإقامة (الـ) مقامه، وهو قول الفراء، وهو مردود؛ لأن (الـ) حرف والضمير اسم، فلا يقوم مقامه. انظر: الجواهر/٣٢٣–٣٢٧، ٣٣١، ٩١١، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٠٧ و٤٠٨، والخصائص ٢/٤١٤، وإيضاح المشكلات /١١٤٩، والبحر المحيط ٧/٤٠٧ و٤٠٨، ومغني اللبيب / ٦٥٩. وانظر في نيابة (الـ) عن الضمير: شرح المفصل ٦/٨٩، والجنى الداني/ ١٩٨ و١٩٩، ومغني اللبيب/ ٧٧.

(٣) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ج.

(٤) طمس أكثر الكلمة في الأصل.

وجَلَّ -: ﴿مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هود ١١ : ١٠٠] تَقْدِيرُهُ: ومنْها حَصِيْدٌ، فَهْو عَطْفُ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ.

ونَحْوُهُ قَوْل الكُمَيْتِ:

[الطويل]

لَنَا رَاعِيَا سَوْءٍ مُضِيْعانِ منْهُمَا
أبو جَعْدَةَ العَادِي وعَرْفَاءُ جَيْأَلُ(١)

والتَّقْدِيرُ: ومنْها عَرْفَاءُ جَيْأَلُ.

وأمَّا على أُصُول البَصْرِيِّين فَلَه تَقْدِيران: أَحَدهما: أنْ يريد: وكانَتْ تَشْتَكِي الأَضْغانُ منْها اللجون الخبَّ، وحَذَفوا (منها)، قالُوا في (مَرَرْت برجُلٍ حَسنِ الوَجْه): إنَّ معْناه: الوَجْهُ منْه. وفي الآية المذكُورة أنّ المعْنَى مُفَتَّحَةً لهم الأبوابُ منْها، فَحَذف الضَّميرَيْن من الموضعَيْن لما في الكَلام عَلَيْه من الدَّلِيلِ. وقولُه: (منْها اللَّجون) مُبْتدأ وخَبَر، كَما قالَ الكُوفيّونَ لا خِلافَ/ / بَيْنَهم في ذلك. والتَّقْديرُ الآخَر: ألا تُضْمرَ [٤٥/ب] (منها) ولكن تجعل (منها) المذكورة في البيت هي الَّتي يعود منها الضمير فتكون (منْها) على هذا متَّصلةً بالأضْغَان، وتَكُونُ الجمْلةُ الأُولَى قَدْ تَمَّتْ في قَوْله: (منها) ويَجْعل (اللجونُ) وما بَعْده بَدلاً من الأضْغَانِ، ولا يَصِحُّ هذا البَدَلُ إلا على تَقْديرِ مُضَافٍ مَحْذوفٍ، كأنَّه قالَ: أضْغانُ اللجونِ، فَحَذفَ المضَافَ وأقَامَ المضَافَ إليهِ مقَامَه، فيكونُ مثْل قَوْل امرِئِ القَيْسِ(٢):

[الطويل]

....
بِنَاظِرةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْــرةَ مُطْفِلِ

---

(١) لم أقف عليه في ديوانه، وهو في اللسان (عرف). العَرْفاء: الضَّبُع لطول عُرْفها وكثرة شعرها. الجيأل: الضخم من كل شيء.

(٢) عجز بيت لامرئ القيس، وصدره: (تصدُّ وتبدي عن أسيل وتتقي ......). وهو في ديوانه/ ٦٣، وخزانة الأدب ٤ / ٢٤٤ . وفي هذا البيت إشكال، ففي قوله: تصدّ وتبدي، اختلف في العامل منهما، فالكوفيّون يذهبون إلى إعمال الأول، والبصريون يعملون الثاني.

في قَوْلِ مَنْ جَعَلَ النَّاظِرَةَ هَهنا (العَيْن)؛ لأنّ تَقْديره على هَذَا القَوْل: بنَاظِرةٍ نَاظرة مُطْفلٍ، على إِبْدالِ (نَاظرةٍ) الثَّانيةِ مِنْ نَاظرةٍ الأُوَلى(١)، فَمَنْ حَذَفَ (النَّاظِرةَ) وأقامَ [المضاف إليه] مُقَامَها، صَارَ (مُطْفِل)(٢) بَدَلاً من (نَاظِرة) لحلوله محلَّ ما كَانَ بَدَلاً منْها، ومثلُه قولُ الآخر(٣):

[الخفيف]

نضَّــرَ اللّه أعْظُمَــاً دَفَنُوها

بِسَجِسْتَـانَ طَلْحـةَ الطَّلَحـات

في رواية من روى (طَلْحة) بالنصب؛ لأنه أبدلها من (أعظُم)، ولا يَصِحُّ ذلكَ إلا على حَذْفِ مُضَافٍ، كأنَّه قالَ: أعْظُم طَلْحـةَ، ثمَّ حَذَفَ(٤). وإنَّما احْتِيج إلى هَذه الصَّنْعة لأنّ الكُلّ لا يُبْدَلُ من البَعْض(٥)، وإنّما يُبْدَل البَعْضُ من الكُلّ، وكَذَلكَ احْتِيجَ في إبْدالِ (اللّجون) من (الأَضغان) للصَّنْعة المذْكُورة.

وإِذْ كَانَ لا يَصِحُّ البَدَلُ على ظَاهرِ الكَلام فَهَذا في روايةِ مَنْ رَوَى: تُشْتكَى – على ما لم يُسمَّ فاعِله – ورواه قَوْم: تشْتكي الأضْغَانَ بالنَّصْب وفَتْح التَّاء مِنْ (تَشْتَكِي) وكَسْر الكَاف، فالشَّكْوَى – على هذه الرِّوايةِ – للخَيْل لا لأَصْحَابها، فيكونُ الكَلامُ قد تمّ في قَوْله: «وكانَتْ تَشْتكي الأضغان»، ثمّ ابْتَدأَ منْها فَقَالَ: منْها كَذَا، ومنْها كَذا، على نَحْو ما ذَكَرْناهُ من التَّنْويعِ والتَّقْسيم.

---

(١) انظر: ديوان امرئ القيس بشرح محمد الحضرمي (ت ٦٠٩هـ)، ففيه تفصيل في المسألة.

(٢) ساقط من الأصل، والتكملة عن ج. وفي ج: «المطفل» بدلاً من المضاف.

(٣) في ج: «قول الشاعر». والبيت لعُبَيْدالله بن قيس الرُّقيات في ديوانه ق٥، ب١، ص٢٠، وديوان امرئ القيس/٦٣، والحيوان ١/٣٣٢، شرح المفصَّل ١/٤٧، وخزانة الأدب ٣/٩٩٢، واللسان (طلح). وهو بلا نسبة في: المقتضب: ٢/١٨٨، والتكملة /٥٨، والإنصاف /٢٧، والاقتضاب /٤٣٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٧، والمخصّص ١٧/٧٩، واللسان (نضر).

(٤) وهو قول ضعيف؛ لأن العرب إذا حالتْ بين المضاف والمضاف إليه لا تنوِّن، وهو كثير في الشعر، ومنه:

كما خُطَّ الكتابُ بكفّ يوماً يهـوديٍّ يقـاربُ أو يزيدُ

انظر ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي، ص٣٦، ٦٤.

(٥) انظر الحاشية ٣، ص٢٢١ من هذا الكتاب.

فإنْ قيلَ: كَيفَ وَصَفَ الخيْل بأنّها تشْتكي أَضْغاناً؟ وما هذه الأضْغانُ التّي تشْتكيْها؟ فإنَّ ذَلكَ يحْتَملُ مَعْنَيَيْن: أَحَدُهُما: أنْ يكونَ أرادَ بالأضْغانِ ما فيْها من الحِرَان، واللَّجَاجِ، والعُسْر، والأمُور الَّتي ذَكَرْنَاهَا؛ لأنّ الصِّفَات المذمومةَ تجْري مَجْرَى الأمْراض والأدْواءِ والعُيُوب. ألاَ تَرَى أنّ العَرَبَ يَقُولون للمُتَكبِّر الَّذي لا يَلْتفتُ عَجَباً وزَهْواً: (أصْيَدُ)؟ وإنَّمَا الأَصْيَدُ في الحقيقة البَعير الَّذي لا يَقْدر أنْ يَثْني عُنُقَه، ولا يلتفتُ لداءٍ يُصُيبه، فَأَجْرَوا الزَّهْوَ، والتكَبُّر مُجْرى الدّاء[1].

وكذلكَ قَوْلُ الشّاعرِ[2]:

[المنسرح]

[٤٦/أ] //ما بَرِحَ التَّيْمُ يَعْتَزون وزُرْ
قُ الخَطِّ تَشْفي السَّقيمَ من سَقَمهْ

أنه أرادَ [أنَّ][3] الرِّماح تُزيلُ نَخْوة المتَكبِّر وإعْجَابه بنفْسه، فهذا وَجْهٌ. والمعْنَى الآخَرُ: أنَّ أَصْحابَ هذه الخَيْل كَانُوا يَصْرفونَها، ويعْتبُون عَلَيْها لما فيْها من العُسْرة والأَدْواءِ. وكأنّهُم مُضطَغنون عليها، وهي مُضْطَغنة عليهم، فلم تَزَلِ الحُروبُ تُروِّضُها حتَّى ذَهَب عُسْرُها والْتواؤها، وصَارَتْ إلى ما يُوافقُ أَصْحَابَها، وصَارَ أَصْحابُها إلى ما يُوافقُها، فَذَهَبَتْ أَضْغَانُها عليهم، وأضْغَانُهم عليها.

قَالَ أبو محمَّدٍ - رَحِمَه اللَّهُ -: فَهَذا مَا حَضَرَني من القَوْلِ في جَوابِ ما سَأَلتَ عنه، وللَّهِ الحمْدُ على جَزيل نِعَمِه، وصلَّى اللَّه على مُحَمّد وآله.

(١) اللسان، والتاج (صيد).

(٢) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ١/٣٣٣.

(٣) زيادة من ج.

الرسالة العاشرة

في تحقيق بعض الأمثال والأبيات

بِسْمِ(١) اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ
صلَّى اللّه على مُحمَّدٍ وآلهِ وسَلَّم تَسْليماً

قالَ الشَّيخُ الجليلُ أبو محمَّد عَبْداللّه بن مُحَمَّد بن السِّيْد البَطَلْيُوسيّ - رحمَه اللّه -: سَألْتَني - أبْقاكَ اللّه - عن قَوْلِهم في الأمْثال: دُهْدرَّيْن سَعْدَ القَيْن(٢)، وعن قَوْلِهِمْ: هو يَضْرِبُ أخْمَاساً لأسْدَاسٍ، وعن: قَوْل عَارقٍ الطَّائيِّ(٣):

[الطويل]

أيُوْعِــــدُني والرَّمْلُ بَيْني وبَيْنَه
تأمَّلْ رُوَيْداً مَــا أُمَــامَــةُ من هِنْد

فأمّا قولُهم: دُهْدريْن سَعْدَ القَيْن فَقَد اخْتَلفت الرواةُ في حقيقة لَفْظه، وحَقيقة معْناهُ(٤)، وحَقيقة إعْرابه، وكَثُرَ فيه التَّخْليطُ، فَرَواهُ قَوْمٌ: دُهْدرّيْن سَعدَ القَيْن، هذه روايةُ الأَصْمعيّ. وكانَ يقُول: لا(٥) أدْري ما أَصْلُه(٦). ورُوي عنه برفع (سَعْدٍ) و(القَيْن)، وبرفع (سَعْدٍ) وإضافته إلى (القَيْن)، ودهدرين متَّصل غير مُنْفصلٍ، ورواه قومٌ دُهْ منفصلاً من دَرَّين.

وكَانَ أبو زيادٍ الكِلابي(٧) يقولُ: دُهْ درَّيْه - بالهاء - و(دُهْ) مُنْفصِلٌ من (دُرَّيه)،

(١) «بسم ... رحمه الله»: ليس في ج.

(٢) المثل في: جمهرة الأمثال ١/ ٤٤٨، برقم ٧٨٥، وفصل المقال/ ٩٦ و٩٧، ومجمع الأمثال ١/ ١٨٧، والمستقصى/ ٢١٢، واللسان (دهدر)، ومعجم الأمثال ٢/ ١١٤٥.

(٣) هو قيس بن جروة بن سيف الأجئيّ الطائيّ: شاعر جاهلي، اشتهر بلقبه «عارق» لبيت من شعره:

لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم		لأنتحين للعظم ذو أنا عارقُهْ

وكان من سكان أجأ أحد جبلي طيِّئ، في الشمال الغربي من نجد وإليه نسبته. اختار أبو تمام من شعره في عدة مواضع من الحماسة. وكان معاصراً لعمرو بن هند ملك الحيرة، توفي نحو ٥٠ ق.هـ. ترجمته في خزانة الأدب ٧/ ٤٤٠. والبيت في نوادر أبي زيد/ ٢٦٦، واللسان (أمم) وروايته: «أأبشُرُه مالي ويُحترُ رفده ....» وهو في (أمم) بالرواية التي أثبتها ابن السيد أيضاً، و(عرق).

(٤) «حقيقة معناه»: ليس في ج.

(٥) مطموسة في ج.

(٦) في جمهرة الأمثال ١/ ٤٤٨: «ولا نعرف أصله».

(٧) من الأعراب البداة، كان عارفاً بالأدب، أصله من بادية العراق، ثم دخل بغداد زمن المهدي=

كَذَا رَواه أَبو عُبَيْدٍ القَاسِمُ عنه،وَرَواهُ ابْنُ الأَعْرابي : دُهْدُر بنُ[1] سَعْد، وَرواهُ أبو عُبَيْدةَ مَعْمَر بن المثَنّى في كِتاب الأمْثَالِ : دُهْدُرَّيْن وسَعْدَ القَيْنِ، وفَسَّرهُ فَقَالَ: تَرَكُوا تَنْوين (سَعْدٍ) اسْتِخْفافاً[2]، ونَصَبوا (دُهْدرّين) على إِضمار فعْلٍ ينْصبُه[3]، // وهَذَا [٤٦/ب] تَفْسير يحْتَاج إِلى تَفْسير آخَرَ. وذَكَر أنّ بعْضَهم رَواه : دُهْدرّيْن سَعْدِ القَيْنِ، بحَذْفِ التَّنْوينِ[4]، وخَفْضِ (سَعْدٍ) وتَرْكِ[5] تَنْوينه[6].

ورواهُ يَعْقُوبُ[7] في كِتابِ (الأمْثالِ)[8]: دُهْدُرّيْن سَاعِدَ القَيْن، وقال : يريدُ سَعْدَ القَيْنِ[9]، ذَكَر ذلك الأَصْمعيُّ، عن خَلف الأحْمر أنّه سَمِعَ أَعْرابياً يَرْويه كَذَلك.

وقـالَ أبو زَيْدٍ الأَنْصَـاري[10] : « يُقَـالُ للرَّجُل يُهـزأُ منه : دُهْدُرَّيْن وَطُرْطُبَّـيْن »، ودُهْدُرَّيْن، ودهْدرِّي؛ فَهَذا جَميْع ما وَقَع إِلينا الاخْتِلافُ في حَقيقةِ لفْظه.

فأَمَّا القَوْلُ في حَقيقةِ معْناهُ وحَقيقةِ إِعْرابه فإِنّي لم أرَ فيه لأحَد قَوْلاً شَافياً يُسْرَدُ[11] عنه ويُخْبِر بالجَليَّةِ منه، وأنا أتكلَّم في مَعْناه بما يقْتَضيه، وأبين ما لم أَجدْ لهم بَيَاناً فيه، إِنْ شَاءَ اللَّه.

= العباسي، وبقي فيها حتى مات سنة ٢٠٠ هـ. ترجمته في : الأعلام ٨ / ١٨٤.

(١) جمهرة الأمثال ١ / ٤٤٨.

(٢) « تركوا ... استخفافاً » : مطموس في ج.

(٣) جمهرة الأمثال ١ / ٤٤٩ .وفيه : «على ضمير فعل».

(٤) في ج : « النون ».

(٥) مطموسة في ج.

(٦) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت: لغوي ونحوي عارف باللغة والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين، توفي سنة ٢٤٤هـ، من أهم كتبه: إصلاح المنطق، والقلب والإبدال، وكتاب الألفاظ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢ / ٣٤٩، ترجمة رقم (٢١٥٩)

(٧) من كتب ابن السكيت المفقودة، ذكره ياقوت في جملة آثاره. معجم الأدباء/ ٢٨٤١، ترجمة رقم (١٢٤٩). وانظر: ابن السكيت اللغوي / ٩٩.

(٨) «وقال ... القين» : ليس في ج.

(٩) نوادر أبي زيد / ٥٠، وجمهرة الأمثال ١ / ٤٤٩، واللسان والتاج (طرطب) عن أبي زيد.

(١٠) في ج : « يسرو» .

أَمَّا مَنْ رَوَى (دُهْدُرَّيْن) سعْدَ القَيْن فالوَجْهُ فيه أنْ يَكُونَ (دُهْدُرَّيْن) كَلمة واحدة؛ لأنَّ أَبا عُبَيْدةَ مَعْمَر بنَ المثنّى قَدْ صرّح فيه بأنَّها تَثْنِيةٌ؛ لأنَّ[1] أَهْلَ اللغة قدْ حَكَوا[2] أنّه يُقالُ للْبَاطِل: (دُهْدُرَّيْن)، بالرَّاءِ، و(دُهْدُن) بالنّون، وأنْشَدوا[3]:

[الرجز]

لأَجْـــعَلَنْ لابنةِ عُـــثْمٍ فنًّا[4]
حَـــتّى يَكُونَ مَـــهْـــرُها دُهْدُنَّا

وإعرابه – على هَذا – أنه اسمٌ للفعْل بمنزلة (هَيْهاتَ) و(سُرْعَانَ)، كذلكَ حَكَى ابنُ جنِّي عن الفَارسيِّ، ومعناه: بَطَل سَعْد القَين، فـ(سَعْد): فاعل بـ(دُهْدُرَّيْن) مُرْتَفعٌ به، كَـمَـا كَـان يرْتَفِع بالفِـعْل الّذي نَابَ عنْه، وهُو مُـضَـاف إلى القَـيْن. والمرادُ بالسَّـعْـد: السَّعادةُ، هَذَا على رِوَاية من خَفْض (القَـيْن)، ومَعْناه أن (القَـيْن) كَـانَ من عَاداته أنْ ينْزل في الحَيّ فَيشيعَ أنَّه مُتَحَفِّز[5] للحَرْب، غيرُ مقِيْمٍ؛ ليُبادرَ إليه بالعَمَل. فكَانَ[6] لَهُ[7] في كَذبِه سَعَادةٌ، فلمَّا عُلمَ بكَذبِه بَطَلَ سَعْدُه، ولم ينْتفعْ بكَذبِه؛ ولذلكَ قَالُوا: إذا سَمِعتَ بسُرى القَيْن فإنّه مُصبِّحٌ. ومَنْ رَفَع (القَيْنَ) جعَله صِفَةً لـ(سَعْدٍ)، وجعَل (سَعْداً) اسمَ رَجُلٍ قَينٍ، وقدّر في الكَلام مُضَافاً مَحْذوفاً، كأنَّه قَالَ: بَطَل كَذبُ سَعْد القَيْن، أو قَولُ[8]: سَعْد القَيْن. وكانَ يجبُ على هذا أن يُنوّن (سَعْداً) ولكنَّه حَذَفَ التَّنْوينِ اسْتِخْفَافاً لالْتقاء السَّاكِنَيْن[9]، كَمَا قَرأ بعْضُ القرَّاء: (قل: هُو اللَّهُ أحد[10]

(1) في ج: «ولأنَّ».

(2) في ج: «ذكروا».

(3) البيت بلا نسبة في: نوادر أبي زيد / 50. والفن: نوع من الخصومة.

(4) في ج: «منا».

(5) في ج: «منحفز في الحركة».

(6) في ج: «فكانت».

(7) زيادة من ج.

(8) في الأصل: «أقول».

(9) الكتاب 1 / 169، والأمالي الشجرية 2 / 163.

(10) وهذه قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وأبي السمال وأبي عمرو فيما رواه عنه ويونس ومحبوب والأصمعي وعبيد وهارون وعبد الوارث=

اللّهُ)، وكَما أنْشَدَ سيبويه(١):

[المتقارب]

....

ولا ذَاكِـــرَ اللّهَ إلا قَليــــلا(٢)

ويجوزُ في رِواية مـن رَفع (سَعْداً) و(القَيْـنَ) أنْ يكُـون المعْـنَى: اكْـذِبْ كذْبَتَيْـن يا سَعْدَ القَيْن، فَيكون (دُهْدُرَّيْن) اسْماً وقَـعَ مَوقِـعَ// المصْدَر، كما وَقَعتِ (الحَافِرة) في قوله: [٤٧/أ]

[الوافر]

أَحَــافِــرةً على صَلَعٍ وشَــيْبٍ

مَــعَــاذَ اللّه مِنْ سَــفَعٍ وعَــارِ

موْقِعَ الرُّجوُع الّذي هو مَصْدر صَحِيحٌ، كأنّه قَالَ: أأَرْجِعْ إلى الصِّبا رُجُوعَاً بَعْدَما(٣) شِبْتُ وصَلِعْتُ؟ ويْرتفعُ (سَعْدٌ) على أنّه مُنَادَى مفردٌ، و(القَيْنُ) صفتُهُ.

وأمَّا مَنْ رَوى (دُهْ دَرَّيْن) بفَصْل (دُهْ) عن (دَرَّيْن)(٤)، فَقَالوا: معْنَى (دَه) بالغْ في

= وعمر وعثمان والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر. السبعة /٧٠١، ومعجم القراءات ١٠/٦٣٧، وانظر الإحالات ثمة.

وكان أبو عمرو يستحب الوقوف على (أحد) وهو وقف جائز، لاحتمال أن ما بعدها جملة أخرى أو خبران آخران. وفي الوصل وجهان: التنوين مع الكسر، والثاني حذف التنوين لاجتماع الساكنين. غرائب القرآن ٣٠/٢١٧.

(١) الكتاب ١/١٦٩.

(٢) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه /١٢٣، والمقتضب ٢/٢١٣، وكتاب الشعر/١١٤، وسر صناعة الإعراب /٥٣٤، والمنصف ٢/٢١٣، وشرح المفصل ٢/٥، وشرح شواهد مغني اللبيب/٣١٦، وخزانة الأدب ١/١٣٧، ٤/٥٥٤. والبيت بلا نسبة في: مجاز القرآن: ١/٣٠٧، والمقتضب ١/١٩، والأمالي الشجرية ٢/١٦٤، وشرح ديوان امرئ القيس للحضرمي /٦٣.

قال سيبويه: «لم يحذف النون استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رمى القومُ، وهذا اضطرار». الكتاب ١/١٦٩.

(٣) «الصبا... بعدما»: مطموسة في ج.

(٤) ارتشاف الضرب /٢٣٠٣، والقاموس المحيط (دُهْدُرَّيْن).

الدّهاءِ والكَذِبِ، و(دَرَّين) من دَرَّ الشَّيْء، يَدِرُّ، إذا تَتَابَع[1] فَأَرادُوا بتَثْنيته المبَالَغَة في الدر، كَقَولهم: لَبَّيك، وسَعْدَيك، ودَوَالَيْك؛ فإعْرابُه على هَذَا القَول أنّ (دُهْ)[2] أمرٌ، و(درَّين) مَنْصوبٌ على المصْدر المحمول على المعنى، وسعد اسم رجل، وهو منادى مُفْردٌ، و(القَيْن) في هَذَا القَوْل مَرْفوعٌ على الصِّفة لَهُ كَأنَّه قَالَ: بَالغْ مُبَالغتَيْن في الكَذب يا سَعْدَ القَيْنِ. ويَجُوزُ في هَذَا القَوْل نَصْبُ (القَيْن) عَلَى أنْ يكُونَ صِفَةً على المَوْضِع، كَمَا تَقُولُ: يا زَيْدُ الطَّويلُ والطَّويلَ. ويجبُ أنْ يكُون (دُه) عَلَى هَذَا الرأي مَقْلوباً، لأنّ الدّهاءَ مُعْتلُّ اللامِ، و(دُهْ) لا يكُونُ إلاّ مُعْتَلّ العَيْن، فَلاَ يَسْتَقيم أنْ يكونَ منه إلا على القَلْب[3].

وأمّا مَنْ رَواهُ (دُهْدرَّيْه) - بالهَاء - فَيَكونُ معْناهُ[4] إذا فَصَلَ (دَهْ) من (دَريْه) بالغْ في الكَذب مبالغَتَيْه يا سَعْدَ القَيْن، أي المبَالغَتَيْن المعْروفتَيْن للكَذب، فالهَاءُ في (دُرَّيه) عائدةٌ على الكَذب، وإنْ لم يَتَقدَّم له ذكْر؛ لأنّ (دُه) قَدْ دَلَّ عليه، كما قَالُوا: (مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرّاً له) وتكونُ هذه التَّثْنيةُ يُرادُ بهَا الجَمْعُ والتَّرْديدُ، ولا يُرادُ بها حَقيْقَةُ التَّثْنية، كما قَالُوا: (لبَّيكَ). ومَنْ رَوَاهُ متَّصلاً كانَ اسْماً للفعْل عَلَى ما تَقَدَّم.

وأمّا مَنْ رَوَى (دُهْدرَّي سَعْد القَيْن) فَحَذفَ النُّونَ من (دُهْدرَّيْن) وخَفَضَ (سَعْداً) و(القَيْن)؛ فَلَيْس عَلَى هذه الرّواية اسْماً للفعْل؛ لأنّ أسْماءَ الأفْعَال لا تُضَاف كَمَا لا تُضَافُ الأفْعَالُ، وإنَّما هو مَصْدر مثنًّى أُضيفَ إلى (سَعْد) والعَامل فيه فعْل مُضْمرٌ، كَأنَّه قَالَ: اكْذبْ كِذبتَيْ سَعْد القَيْن، و(سَعْدُ) اسْم رجُلٍ، و(القَيْن) صفَة له، وحُذفَ التَّنْوينُ من (سَعْدٍ) لالتقاء السَّاكنَيْن، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فيما تَقَدَّم.

وأمّا رواية أبن الأعْرابي (دُهْدُر بن سَعْد) فالأظْهَرُ في هذه الرِّواية أنْ يكُونَ (دُهدر)[5] اسمَ رجُل معروفٍ بالكَذب؛ فإذا كَذَب رَجُلٌ شُبِّهَ به فقيلَ: (دُهْدر بن

---

(١) القاموس المحيط (دُهْدُرَيْن).

(٢) دُه: فعل أمر من الدهاء، ثم قدِّمت لامه إلى موضع عينه فصار (دُوه)، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. ارتشاف الضرب ٣/ ٢٣٠٣، والقاموس المحيط (دُهْدرَّيْن).

(٣) القاموس المحيط (دُهْدرَّيْن).

(٤) مطموسة في ج.

(٥) في ج: « دهدرين ».

[٤٧/ب] سَعْـدٍ)، أيْ: هَذَا دُهْدرٌ / / بن سَعْد؛ أي: هذا مثْلُه، ومنزلٌ منزلَتَـهُ، كَمَا قَالوا: أبو يُوسُف أبو حنيفةَ. وإنَّما قلتُ هذا؛ لأنّ ابْنَ الأعْرابيِّ رواه برفْع ابنٍ. ويجُوز عَلَى هَذه الرواية أنْ يكونَ (الدُّهْدُرّ) الكَذبَ بعَيْنه، وَوصَفُوه بالبُنوَّة مبالغةً، كما قالوا: الضلال بن فَهْلَلٍ، والضَّلال بن ثَهْلَل، كأنَّهم أرادوا بذكْر البُنوَّة أنه مَعْروفٌ بالكَذب والبَاطلِ، أو كأنّه كَذب تولَّدَ من كَذبٍ، كما قَالُوا للخُبْز: جَابرُ بنُ حَبّة؛ لتولّده منَ الحَبّ.

وأَمَّا روايةُ أبي عُبَيْدة مَعْمرِ بن المثنَّى (دُهْدرَّين وسَعْد القَيْن) بعطْف (سَعْد) على (دُهْدرَّين) ونَصْب (سَعْـد) و(القَيْن) فـإنّ أبا عُـبَـيْـدة قَـالَ: تَرَكُـوا تَنْوينَ (سَـعْـدٍ) اسْتخْفَافاً، ونَصبوا (دُهْدرَّين) على إضْمَار فعْلٍ، ولمْ يمثل الفعْل النَّاصب له. والـوَجْهُ في هذه الرِّواية أنْ يكُون (دُهْدرَّين)] اسمَ رجُلٍ كَـذَّابٍ سُـمِّيَ بالتَّـثْنيـة، كَـرَجُل سُـمِّي (زَيْدين) أو (عمرَيْن)، وكأنَّهُم فَعلوا ذلكَ قَصْداً إلى المبالَغَة في وصْفه بالكَذب؛ لأنّ (الدُّهدرّ): الكَذبُ، كَمَا سَمَّوا (الضَّبعَ) حَضَاجرَ[١]، مُبَالغةً في وَصْفها بعظَم البَطْن، لأنّ حَضَاجَر جَمْع حضْجرٍ، وهو العَظيمُ البَطْن[٢]. و(سَعْد) أيضاً اسْمُ رَجُل قينٍ كَذاب، و(القَيْنُ) صفَةٌ لـ(سَعْدٍ)، وحَذَفُوا التَّنْوينَ من (سَعْد) لالتقاء السَّاكنَيْن كَمَا مَضَى.

وأمّا قوله: إنه انتَصَب بفعْلٍ مُضْمرٍ، فالوَجْهُ فيه أنَّ الرَّجُل إذا كَذَبَ فَقالَ: ما مَعَه دُهْدَرَين وسَعْد القَيْن، فكأنه قَالَ لمن حَضَر: عَاينوا دُهْدَرَين وسَعْد القَيْن، فإنَّهُمَا حَضَرا بحُضورِ هَذَا الكذَّابِ، فَهَذَا مَا عنْدي في هَذَا المثَل.

وأمَاَ قولهُم في الرَّجل الَّذي يَسْتَعْملُ المكْرَ والخديعَةَ: (هو يَضْربُ أخْمَاساً لأسْداسٍ)[٣]

---

(١) اسم للضبع أو لولدها، وهو معرفة لا ينصرف؛ لأنه اسم لواحد على صيغة الجمع.

(٢) القاموس المحيط (حضجر).

(٣) الأمثال / ٨٢، وجمهرة الأمثال ٢ / ٤ برواية: «ضَرْب أخماسٍ لأسداسٍ»، وهو في مجمع الأمثال ١ / ٤١٨، والمستقصى ٢ / ١٤٥، وفصل المقال / ١٠٥، واللسان، والقاموس، والتاج (خمس). الخِمس: ورود الإبل الماء في اليوم الخامس. والأسداس: جمع سِدْس، وهو ورودها في اليوم السادس. ويضرب هذا المثل للذي لا يعرف المكر والحيلة وأصله أوراد الإبل؛ ذلك أن الرجل يُظهر أن وردَه سِدس وإنما يريد الخمس، قال سابق البربري:

إذا أراد امرؤ مكراً جنى عِللاً　　　وظلَّ يضرب أخماساً لأسداسِ

العقد الفريد ٣ / ٨٩، والمستقصى ٢ / ١٤٦.

ففيه قَوْلان: قَال ابن الأعْرابيّ: «كانَ شيْخٌ في إبلٍ ومَعَه أولادُهُ الرِّجالُ(١) قَدْ طَالَتْ غُرْبتهم(٢) عن أَهْلِهِمْ، فَقَالَ لَهُم ذاتَ يَوْمٍ: ارعَوْا إبلَكُم ربْعاً فَرعَوْها ربْعاً نحْوَ طَريقِ أَهْلِهم. فَقَالوا: لو(٣) رَعَيْنَاهَا خِمْساً فَزادوا يَوْماً قبل أَهَاليْهم(٤)، فَقَالَ: ارعَوْها خِمْساً، فَقَالوا له: لو رَعَيْناهَا سِدْساً، فَفَطِنَ الشَّيخُ فقال: ما أنتم إلا ضَرْبُ أخْمَاسٍ لأسْدَاسٍ، ما هِمَّتُكُم وشَأْنُكم رعْيُها، وإنَّما هِمَّتُكُم(٥) أهلكُم، فضُربَ مَثَلاً للذي يراوغُ صاحبه ويريهِ أنَّهُ يطيْعُه؛ وأنّه مَعَه، وهو في أمْرٍ آخَرَ»(٦). وقَالَ غيرُ ابن الأعرابيّ: أَصْلُه أنَّ الرَّجُل كَانَ(٧) إذا أرادَ سَفَراً بَعيْداً عن أَهْله عوَّد إبله أن تَشْربَ خِمْساً ثم سِدْساً، لتَعْتَادَ الصَّبْرَ عن الماءِ في السفَر، فَضربَ ذلك مثلاً // للمكْرِ والخَديعَة؛ لأن الماكرَ ينْقُلُ صَاحبَه من حَالٍ إلى حَالٍ لأمْرٍ ينْضَوي عليه كما تُنْقَلُ الإبَل من خِمسٍ إلى سِدْسٍ لأمْر يُرادُ بها. ومَعْنى (يَضْربُ) هُنَا يجْعل ويُصيِّر، كَمَا قَالَ - عزّ وجلّ -: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [آل عمران ٣: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ﴾ [النحل ١٦: ٧٤]، واللام في قَولهمْ (لأسْدَاسٍ) لامُ العِلَّةِ والسَّبَبِ؛ كأنّ المعْنَى أنه يُعَوِّدُ الإبلَ الأخْمَاسَ ليُدرِجَها [بذَلكَ](٨) إلى الأسْدَاسِ. [٤٨/أ]

وأمّا قَوْلُ عَارقٍ الطّائِيّ(٩):

---

(١) في ج: «أولاد رجال».

(٢) في ج: «عزبتهم».

(٣) ليست في ج.

(٤) في ج: «أهلهم».

(٥) في ج: «همكم».

(٦) قصة المثل بإيجاز في جمهرة الأمثال ٢ / ٥.

(٧) ليست في ب.

(٨) زيادة عن ج.

(٩) البيت لجروة بن قيس الطائي، وهو في: الفصوص ١ / ٤١، والرواية فيه:

أيحترني رِفداً وأبثر ماله   تبيَّن قريباً ما أمامة من هندِ

والبيت أيضاً في شرح الحماسة / ١٤٤٦.

[الطويل]

....

تأمَّلْ(١) رُوَيْداً ما أُمامَةُ من هِنْد

فإنَّ صَاعِداً(٢) اللغويَّ ذَكَر أنَّ (هِنْداً) مِئَتَان من الإبِل، و(أُمَامةُ) ثلاثُمئة(٣)، ولا أحْفَظُ هَذَا(٤) عن غَيْره. وذَكرَ أبو عُمَر المطرِّزُ(٥) أنَّهما جَبَلان. واللَّهُ(٦) الموفِّق والمرْشِدُ لا ربَّ سِوَاهُ، ولا مَعْبودَ إلاّ إيّاه.

---

(١) في ج: «تأملت».

(٢) لغوي وأديب، أخذ عن السيرافي، وأبي علي الفارسي، والخطابي. دخل الأندلس زمن هشام بن الحكم، واتصل بالمنصور بن أبي عامر، توفي سنة ٤١٧ هـ، وترك جملة من الآثار أهمها كتاب (الفصوص)، وهو مطبوع في المغرب، بتحقيق د. عبد الهادي التازي سعود، سنة١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م. ترجمة صاعد في: معجم الأدباء/ ١٤٣٩-١٤٤٣، والعبر ٣/ ١٢٤، والوافي ١٦/ ٢٢٦، وبغية الوعاة ٢/ ٧ (ترجمة رقم ١٣٠٢).

(٣) اللسان (أم).

(٤) طمس بعض الكلمة.

(٥) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرز، أبو الفتح: نحوي خوارزمي الأصل، قرأ على الزمخشري، وكان معتزلياً، بارعاً في اللغة والنحو والفقه الحنفي، من آثاره: شرح غريب مقامات الحريري وهو مطبوع، والمغرب وهو مطبوع أيضاً، ومختصر المصباح في النحو، وغيرها. توفي في خوارزم سنة ٦١٠هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٣١١، وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٠.

(٦) «والله... إيّاه»: ليس في ج.

الرسالة الحادية عشر

في تحقيق بعض الأبيات

بِسْمِ[1] اللَّه الرَّحْمنِ الرَّحيم
صلَّى اللَّه على محمَّدٍ وآلهِ وسلَّمَ تَسْليماً

قَال الفَقيهُ الأسْتاذُ أبو محمَّدٍ – رَحِمهُ اللَّه[2] –:

سَألتَ[3]. – أيَّدكَ اللَّه – عن قَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

[الوافر]

ولا ثَوْبُ البَـــقَـــاءِ بثَـــوْبِ عـــزٍّ
فَـــيُطْوَى عَنْ أخي الخَنَعِ اليَـــرَاعِ

بَعْد قَوْله:

[الوافر]

فَصَـبْراً في مَجَال الموْتِ صَبْراً
فَـــمَـــا نَيْلُ الخلُودِ بمسْـــتَطَاعِ

[فَقَالَ – أعزَّه اللَّهُ –]: تَأْويلُه[5]: أنَّه[6] أمرَ نفسَه بالإقْدامِ، ونَهاهَا عن الإحْجَامِ، فَقَال [لَها][7]: لا تَسْتَوْحِشي من قِصَرِ عُمْرِ الشُّجَاعِ وطُولِ عُمْرِ الجَبَان، فَتَرْغَبي في الجُبن حَسَداً للجَبَان عَلَى طُولِ بَقَائه، فإنَّ البَقَاءَ ليْسَ[8] بثَوْبِ[9] عزٍّ فَيُعْطاهُ الجَبَان، ويُحْرَمُه الشُّجاعُ[10]، ولكنّه ثَوْبُ ذلَّةٍ وصَغَارٍ لما يَلْحق الجَبَانَ من الخِزْي في فِراره والعَارِ، فلِذَلكَ يُعْطَاهُ الجَبَانُ، ويُحْرَمهُ الشُّجَاعُ. والعَرَب تَصِفُ[11] الشُّجَاعَ بِقِصَرِ

(١) «بسم... قوله»: ليس في ج.
(٢) «بسم... رحمه الله»: ليس في ب.
(٣) في ب: «سئل الشيخ – رضي الله عنه ...».
(٤) هو قطري بن الفُجاءة، والبيتان في: شعر الخوارج، ق١٠٦، ص١٠٨، ب٣، ٤، من مقطوعة في سبعة أبيات.
(٥) في ب: «وتأويله».
(٦) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ب، وج.
(٧) زيادة عن ب.
(٨) طمس بعض الكلمة في الأصل، والتكملة عن ب، وج.
(٩) مطموسة في ج.
(١٠) في ب: «فيعطاه الشجاع ويحرمه الجبان».
(١١) طمس بعض الكلمة في الأصل، والتكملة عن ب، وج.

العُمْر، والجَبَانَ بطُولِ العُمْر، وذلكَ كَثيرٌ في الشِّعرِ القَديمِ والمحدَثِ[1]، قَالَ السَّمَوْأَلُ[2] [ابنُ عادياءَ][3]:

[الطويل]

يُقَــرِّبُ حُبُّ الموْتِ آجَــالَنا لَنا
وتَكْرَهُهُ آجَــالُهُم فَــتَطُولُ

وقَالَ أبو تمام[4]:

[البسيط]

فِيْمَ الشَّماتةُ إعْلاناً بأُسْدِ وَغَىً
أَفْناهُم الصَّبْرُ إذ أبْقاكم الجَزعُ

وقد ذكَر أبو الطِّيِّبِ أنّ البَقَاء على غَيْرِ الاخْتيارِ لَيْسَ ممَّا يُرْغَبُ [فيه][5] فقال[6]:

[البسيط]

وما الحَياةُ[7] ونَفْسي بَعْدَ ما عَلمتْ
أنَّ الحَيَاة كَمَا لا تشْتَهَى طَبَعُ

وقَالَ الدِّيمرتي[8]:

[٤٨/ب] يقال: النَّاسُ قد اسْتَوَوْا في المَمَات، غَنيُّهم، وعَديمُهُمْ، وقويُّهُمْ، وضَعيفُهم // لا يزدادُ واحدٌ[9] منهم سَاعةً في أَجَله، وليْس البَقَاء والعُمْر كالعزِّ الَّذي لا يُدْركه الشجاع والقويّ، ولا يُدْرِكُهُ الجَبَانُ ولا الضَّعِيفُ. [والحَمْدُ للّه كَثيراً كَمَا هو أَهْلُه][10].

كَمُلَت المسْأَلةُ.

---

(١) طمست الواو منها.

(٢) حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي، حماسية رقم ١٥، ص١١٥، ب٩، وبشرح الخطيب التبريزي ١/٥٨.

(٣) زيادة عن ب.

(٤) البيت في ديوانه ٤/٩١.

(٥) زيادة عن ب و ج.

(٦) ديوان المتنبي ٢/٣٣١. الطبع: الصدئ.

(٧) في ب: «الحين».

(٨) لعله القاسم بن محمد الديمرتي الأصبهاني، نحوي ولغوي، له: تفسير الحماسة. معجم الأدباء/٢٢٢٩.

(٩) في ب، و ج: «أحد».

(١٠) زيادة عن ب.

الرسالة الثانية عشرة

في بيان مسألة وقع النزاع فيها بين المصنف وابن الصائغ

بِسْمِ[1] اللَّه الرَّحْمنِ الرَّحيم
صلَّى اللَّه على محمَّدٍ وآلِه وسلَّم

قالَ الفَقيهُ الأسْتاذُ أبو محمَّد عبدُاللّه بن محمَّد بن السّيدِ البَطَلْيوسي – رَحِمهُ اللّهُ –:

جَمَعَني مَجْلس مع رَجُلٍ مِن أهْلِ الأدَب، يُعْرَف[2] بابنِ الصَّائغ[3]، فَنَازعَني في مسْألةٍ من مَسْائلِ النَّحْوِ، ثمّ دبّتِ الأيّامُ، ودَرَجَتِ اللّيالي وأنا لا أُعيرُها فكْري، ولا أُخْطِرُها على بَالي، ثمّ اتّصل بي أنّ قَوْماً، يَتَعصّبون له ويُقَرّظونه، يَعْتقدون أنّي[4] أنا المخطئُ فيها دُونَه، فَرأيتُ أنْ أذكُرَ ما جَرَى بيْنَنَا فيها من الكَلام، وأزيدَ ما لمْ أذْكُرْه وقتَ المنازعةِ والخصَام، ليعلم المزْجَى البضَاعة، في هذه الصِّناعَة، وباللّه التّوْفيقُ.

كانَ مُبْتَدأ الأمْرِ أنّ هَذَا الرجُلَ المذْكُور قالَ لي: إنّ قَوْماً مِنْ نَحْوِيِّي (سَرَقُسْطَة)[5] – حَرَسَها اللّهُ[6] – اخْتَلفُوا في قَوْلِ كُثيِّر[7]:

[الطويل]

وأنتِ الّتي حَبّبتِ كُلَّ قَصيْرةٍ
إليّ، وما تَدْري بذَاكَ القَصَائرُ[8]

---

(١) «بسم ... رحمه الله»: ليس في ب.

(٢) «يعرف بابن الصائغ»: ليست في نسخة الأشباه والنظائر.

(٣) في ب: «بأبي بكر بن الصائغ» وهو أبو بكر بن باجّة بن الصائغ، كان وزيراً لابن تيفلوت صاحب المرّية، وأحد الأعيان وأصحاب العلم والبيان، عارفاً بعلوم الأوائل، وكان يشبَّه بابن سينا في المشرق، توفي سنة ٥٢٣ هـ، أو ٥٢٥ هـ، أو ٥٣٣هـ. ترجمته في: المغرب ٢/١١٩، ومعجم الأدباء/ ٢١٦٤ – ٢١٦٥، ووفيات الأعيان ٧/١٨ – ٢٨، وشذرات الذهب /٦ ١٦٩.

(٤) في ب: «أنني».

(٥) مدينة مشهورة من مدن الأندلس، تقع على نهر كبير، شهرت بصناعة نوع من الثياب المعروفة بالسرقسطية، وتسمّى السمّور، وشهرت بفواكهها العذبة. معجم البلدان ٣/٢١٢ (سرقسطة).

(٦) «حرسها الله»: ليست في نسخة الأشباه والنظائر.

(٧) البيتان في ديوان كثير/ ٣٦٩ / ب ١٢، ق٧٢، وإصلاح المنطق ١٨٤، ٢٧٤، والمعاني الكبير/ ٥٠٥، وتحرير التحبير/ ٣٣٩، وشرح المفصل ١/٧٩٦، وتثقيف اللسان/ ٣٥٨، والأول منهما في: همع الهوامع ١/٨٦، والمخصص ١٦/١٣٩، والثاني بلا نسبة في همع الهوامع ١/١٠٢.

(٨) اللسان والتاج (قصر). قصائر: جمع قصيرة وامرأة قصيرة وقصورة ومقصورة: محبوسة محجوبة.

عَنيتُ قَصيراتِ الحِجَالِ ولم أُرِدْ

قِصارَ الخُطا، شرّ النساء البحاترُ(١)

فَقالَ بعضُهم: (البَحَاتِرُ): مُبْتدأٌ، و(شرّ النِّساء): خَبَره، وأنْكَرتُ أنا هَذَا القَوْلَ، وقلتُ: لا يجوزُ إلا أن يكونَ (البَحَاتِرُ) هو المُبْتَدأَ و(شرّ النّساءِ) الخبرَ، فقلتُ له: الَّذي قلتَ - أعزَّك اللَّهُ - هو الوجْهُ المختَارُ، وما قَاله النَّحْويُّ الَّذي حَكَيتَ عنْهُ جَائزٌ، غَيْرُ ممتنعٍ. فقالَ: وكيفَ يَصِحّ ما قَالَ؟ وهلْ غَرَض الشَّاعر إلا أنْ يُخْبِرَ أنَّ (البَحَاتِرَ) شرّ النِّساءِ؟ وجَعَل يُكْثِرُ من الموضوعِ والمحمولِ(٢)، ويوردُ الألفاظَ المنطقيّةَ الَّتي يسْتَعْمِلها أَهْلُ البُرْهَان. فقُلْتُ له: أنْتَ - أعزَّكَ اللَّهُ - تريدُ أنْ تُدْخِلَ صناعةَ المَنْطِقِ في صِنَاعةِ النَّحْوِ، وصِنَاعةُ النَّحْوِ تُسْتَعْمَلُ فيها مَجَازاتٌ ومسامَحَاتٌ لايَسْتَعْمِلها أَهْلُ المَنْطق، وقَدْ قالَ أَهلُ الفَلْسفَةِ: يَجِبُ أن تُحْمَلَ كُلُّ صِنَاعةٍ على القَوانينِ المتَعَارَفَةِ بين أهْلِها، وكانُوا يَرَوْنَ أنّ إِدْخَالَ بعْضِ الصِّناعَاتِ في بَعْضٍ إنّما // يَكُونُ من جَهْلِ المتَكلِّم، أو عن قَصْدٍ [٤٩/أ] منه للمُغَالَطةِ واستراحة بالانْتقالِ من صِنَاعةٍ إلى أُخْرى إذا ضَاقَتْ عليه طُرُقُ الكَلامِ.

وصِنَاعَةُ النَّحْوِ قد تكُونُ فيها الألْفَاظُ مُطَابقةً للمَعَاني، وقَدْ تَكُونُ مَخَالفَةً لها إذا فَهِمَ السَّامِعُ المرادَ فَيَقعُ الإسْنَاد في اللَّفظ إلى شَيْءٍ، وهُو في المعْنَى مُسْنَدٌ إلى شَيْءٍ آخرَ، إذا عَلِمَ المخَاطَبُ غَرَضَ المتَكلِّمِ، وكانَت الفائدةُ في كلا(٤) الحالَيْنِ واحِدةً، فيجيزُ النَّحْويّونَ في صِناعَتِهِمْ(٥)؟: (أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْداً)(٦) وَيَروْن أنّ فائدتَه كَفَائدةِ قَوْلِهِمْ:

---

(١) قصيرات الحجال: النساء المقصورات في الحجال، وهي جمع حجلة، والمراد بها خدر المرأة. البحاتر: جمع بحتر، وهو القصير المجتمع الخلق.

(٢) في ب: «المحمول والموضوع».

(٣) في الأصل: «كلى».

(٤) قال سيبويه: «هذا باب المفعول الَّذي تعدّاه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: كُسي عبدُ الله الثوبَ..... وإن شئت قدّمت وأخّرت فقلت: كسيَ الثوبَ زيدٌ، وأعطي المال عبد الله». الكتاب ١/ ٤٢، وانظر: المقتضب ٤/ ٥١.

(٥) ينقسم الفعل الَّذي يتعدّى إلى مفعولين قسمين، أولهما: ما دخل على المبتدأ والخبر بعد استيفائه الفاعل معاً، فكان المفعول الثاني هو الأول في المعنى، وذلك نحو: ظننت وما إليها. والثاني: ما كان المفعول الثاني غير الأول، نحو: أعطى، ومنح، ..... فإذا بني هذا الضرب للمجهول جاز الإسناد فيه إلى المفعول الأول أو الثاني، نحو: أعطي زيدٌ درهماً، وأعطي درهمٌ زيداً، والأولى إقامة الأول منهما مقام الفاعل، لأنه فاعل في المعنى. شرح المفصل ٧/ ٧٧. وانظر: المقتضب ٤/ ٥٩.

أُعْطِي زيدٌ دِرهَماً فيُسْنِدونَ(١) الإعْطاءَ إلى الدِّرْهَمِ في اللَّفْظِ، وهو مُسْنَد في المعْنَى إلى زَيْد(٢). وكَذَلكَ يُجيزونَ: ضُرِبَ بزيدٍ الضَّرْبُ(٣)، وخُرِج بزيدٍ اليومُ، ووُلِدَ لزيدٍ ستّون عاماً(٤) وقد عُلِمَ أنَّ الضَّرْب لا يُضْرَبُ، واليومَ لا يُخرجُ، وأنَّ السّتّين عاماً لا تولدُ، فَهذه(٥) الأَلْفاظُ [كُلُّها](٦) غير مُطَابقةٍ للمَعَاني؛ لأنّ الإسْنادَ وَقَع فيها إلى شَيْءٍ آخَرَ، اتّكَالاً على فَهْمِ السَّامع، ولَيْس هذا بضَرورة شَاعرٍ، بل هو كَلامُ العَربِ الفَصيح المتعارف بَيْنَهما في مُحَاوَراتهما ،وهذا أَشْهرُ عنْدَ النَّحْوِيّينَ من أَنْ يُحْتاجَ فيه إلى بَيَانٍ.

ومـمَّا يُبيِّن هَذَا أنّ النَّحْويين قَدْ قالوا: إذا اجْتَمعتْ مَعْرفتَان فأيهما شئْتَ الاسْمُ، وأيهما(٧) شئْتَ الخَبَرَ(٨)، فتقول :كانَ زيدٌ أخاك، وكانَ أخُوك زَيْداً. فإنْ قالَ قائلٌ: الفائدةُ فيْهما مُخْتلفةٌ، لأنَّه إذا قال: كانَ زَيدٌ أَخَاك أَفَادَنا بالأُخُـوَّة(٩)، وإذا قَالَ: (كَانَ أَخُوكَ زَيْداً أفادَنَا أنَّه زَيْدٌ)(١٠)، // فالجوَابُ أنّ هَذَا جَائزٌ صَحيْحٌ لا يُنازِعُ فيه مُنَازعٌ، [٤٩/ب]

(١) في ب والأشباه: «يسندون».

(٢) قال ابن يعيش: «فأما أعطي درهم زيداً فحسن لأن الدرهم لا يأخذ زيداً فإن رفع فلا تتوهم انّه آخذٌ لزيد». شرح المفصل ٧/٧٧، وشرح الأشموني ٢/٦٨.

(٣) المقتضب ٤/٥١، وشرح المفصل ٧/٧٣.

(٤) قال سيبويه: «ومن ذلك أن تقول: كم ولدَ له؟ فيقول: ستون عاماً، فالمعنى: ولد له الأولادُ وولد ستون عاماً، ولكنه اتّسع وأوجز». الكتاب ١/٢١١ (ط. هارون)، وانظر أيضاً ١/٢٢٣، والمقتضب ٣/١٠٥.

(٥) «فهذه... للمعاني» ساقطة من المسائل والأشباه.

(٦) زيادة عن ب.

(٧) في الأشباه: «أيتهما»، وهي كذلك في بعض نسخ المسائل والأجوبة في الموضعين.

(٨) إذا كان الاسمان معرفتين وكان المخاطب يعلم واحداً منهما فالمعلوم عند المخاطب هو الاسم والآخر هو الخبر. فإذا كان يعلمهما إلا أنه يجهل انتساب أحدهما إلى الآخر وكان أحدهما أكثر تعريفاً من الآخر، فالأكثر تعريفاً هو الاسم وهذا هو المختار، نحو كان زيدٌ القائم، مع أنه يجوز – على قلّة – كان القائم زيداً. وإذا تساويا في التعريف فأنت بالخيار، تقول: كان زيد أخاك وكان أخوك زيداً. الكتاب ١/٤٩، ٥٠، والمقتضب ٤/٨٩، والمفصل ١/٩٧، والإيضاح ١/ ٩٧ و٩٨، ومغني اللبيب/ ٥٩٠.

(٩) في الأشباه: «الأخوّة».

(١٠) انظر شرح المفصل ٧/٩٥، ومغني اللبيب/٥٠٣.

ويَجُوز أيضاً أنْ يُقالَ: كَانَ أخُوكَ زَيْداً والمرادُ: كَانَ زَيْدٌ أخَاكَ، فيقَع الإسْنادُ في اللَّفْظ إلى الأَخِ وهو في المعْنَى إلى زيد، والدَّليلُ على ذَلكَ أنَّ القرّاء قرؤُوا[1] ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ [النمل ٢٧ : ٥٦] برفْعِ (الجواب) ونَصْبه. فتارةً يجْعلونَ الجَوابَ الاسْمَ والقَولَ الخبرَ، وتارةً يجْعَلُون القَوْلَ هو الاسْمَ والجوابَ الخبرَ. وليس يَشُكّ أحدٌ في أنّ الغَرَضَ في كِلْتَا[2] القراءَتَيْن واحدٌ، وأنَّ الإخْبَارَ – في الحقيقة – إنّما هو عن الجوابِ، وكَذلكَ قوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾ [الحشر ٥٩ : ١٧] قرئ برفع (العاقبة) ونَصْبها[3]، ولا فَرْقَ بين الأمْرَيْن عنْد أَحَدٍ من البَصْريين والكُوفيينَ، وكَذلكَ قالَ[4] الفَرَزدقُ[5]:

[الطويل]

لَقَدْ شَهِدتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرَها
قُتَيْبَةَ إلا عَضُّها بالأباهم

يُنْشَدُ برفع (النَّصرِ) ونَصْب (العَضِّ) وبرفْعِ (العَضّ) ونَصْبِ (النَّصْرِ)، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة.

---

(١) قراءة النصب هي قراءة الجمهور، وقراءة الرفع في (جواب) هي قراءة الحسن. المحتسب ٢/١٤١، والكشاف ٣/٣٧٤، وإعراب القراءات الشواذ ٢/١١٥، وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٨، والبحر المحيط ٧/٨٦، ١٤٨. قال سيبويه: «... فأنْ محمولة على كان، كأنه قال: فما كان جوابَ قومه إلا قول كذا وكذا. وإن شئت رفعت فكانت أنْ منصوبة». الكتاب ٣/١٥٤ (١/٤٧٦ ط. بولاق).
وانظر: المقتضب ٤/٨٩ و٩٠، قال «وإنْ شئت رفعت الأول». وانظر أيضاً مغني اللبيب /٥٩١.

(٢) في الأصل: «كلتى».

(٣) قرأ الجمهور «عاقبتَهما» بالنصب على أنها خبر كان، واسمها المصدر المؤوّل من أنّ وما بعدها. وقرأ الحسن وعمرو بن عُبَيد وسليم بن أرْقم وهارون والعنبريّ «عاقبتُهما» بالرفع اسماً لـ(كان) والخبر: أنهما في النار. معجم القراءات ٩/٤٠٣.

(٤) في ب: «قول».

(٥) البيت في ديوان الفرزدق ٢/٣٣١، والمقتضب ٤/٩٠ بلا نسبة، وروايته: «... بالأباهم»، وهو في: الروض الأنف ١/ ٥٠، والأشباه والنظائر ٣/١٧٥– قتيبة: هو قتيبة بن مسلم الباهلي. الأباهم: جمع إبهام، وهي الإصبع العظمى، والأصل في جمعها: الأباهيم.

وكَذَلكَ قَوْلُ الآخَرِ[1] :

[الطويل]

وقَـدْ عَـلِمَ الأَقْـوَامُ مَـا كَـانَ دَاؤُها
بثَـهْـلانَ إلا الخِـزْيَ مِمَّن يقُـوْدُها

يُنْشَـدُ برَفْعِ (الدَّاء) ونَصْبِ (الخِزْي)، ونَصْب (الدَّاءِ) ورَفْع (الخِزْي)، والفـائدةُ فيـها جَمـيْعاً واحدةٌ. وإنَّما تَساوى ذَلكَ؛ لأنَّ المبْتدأ هُو الخَبر. وممَّا يُبَين ذَلكَ بَيَاناً واضِحاً أنّ القَائِلَ إذا قَالَ: شرُّ النَّاسِ الفَاسِقُ، أو: الفَاسِقُ شَرُّ النَّاسِ، فَقَدْ أَفَادنَا في كلا الحالين فائدةً واحِدةً.

وكذلك إذا قال: (أبوكَ خَيْرُ النَّاسِ) فَائدته[2] كَفَائدة قوله: (خَيْرُ النَّاسِ أبوكَ)، لا يُمْكِن أَحَداً أنْ يجْعلَ بيْنَهما فُرقاً[3]. ويشْهَدُ لذلكَ قَوْلُ زُهَيْر[4]:

[الوافر]

وإمّـــا أنْ يَقُـــولُوا قَـــدْ أَبَيْنَا
فَـشَـرٌّ[6] مَـوَاطِنِ الحَـسَبِ الإباءُ

(١) ينسب البيت إلى كثير عزَّة وإلى غيره، وليس في ديوان كثيِّر: وهو في: الكتاب ١/ ٥٠، والمحتسب ٢/ ١١٦، وشرح المفصل ٧/ ٩٦، والأشباه والنظائر ٣/ ١٧٥، وهمع الهوامع ١/ ١٧٦ بلا نسبة، والدر اللوامع ١/ ١٥٣. ثَهْلان: جبل ضخم بالعالية، وقيل: هو جبل في بلاد بني نُمَير، وقيل: لبني عامر بن صعصعة. معجم البلدان ٢/ ٨٨ (ثَهْلان).

(٢) طمس بعضها.

(٣) الصواب أنَّ ثمَّة فرقاً بين التركيبين، ففي العبارة الأولى إخبار عن انحصار الخيرية في الأب، فيكون له مشارك في ذلك؛ لأنه أخبر عن الخاص بالعام. وأما العبارة الثانية (أبوك خير الناس) فينفي أن يكون له مشارك في الخيرية لأنه أخبر بالخاص عن العام.

(٤) ديوان زهير/ ٧٤، والمخصّص ١٦/ ٢٦، والأشباه ٣/ ١٧٦. يريد: شرّ مواطن الحسب أن يعطي شيئاً.

(٥) انظر شروط اقتران خبر المبتدأ بالفاء في: الكتاب ١/ ١٣٨-١٤٠، والمقتضب ٣/ ١٩٥، والهمع ١/ ١٠٢. وسيبويه لا يرى زيادة هذه الفاء في الخبر، والأخفش يجيز ذلك مطلقاً، سواء أكان الخبر استفهاماً، أم أمراً، أو نهياً فقد حكى: «أخوك فوجد» ولكن الفراء والأعلم وجماعة أجازوا ذلك بشرط كون الخبر أمراً أو نهياً. وذهب ابن برهان إلى أن الفاء تزاد عند البصريين عدا سيبويه، مغني اللبيب/ ٢١٩، ٢٢٠.

فَهَذا البَيْتُ أشْبهُ الأشْياءِ ببَيْتِ كُثَيِّر، وقَدْ جَعَلَ زهيرٌ فيه (شَرّاً) هو المبْتَدأ، و(الإِباء) هو الخَبَر، وإنّما غَرَضُه أنّ يخْبِر أنَّ (الإِبَاءَ) هو شَرّ مَواطنِ الحَسَب. ولا يجُوزُ لزَاعمٍ أن يزْعُم أنّ (الإِباءَ) هو المبْتَدأ، و(شرٌّ) خَبَرُه، لأنّ الفَاء لا يَجُوزُ دُخُولُها على خَبَر المبْتَدأ إلا أنْ يَتَضَمَّنَ المبْتَدأ معْنَى الشَّرط، ألا تَرى أنَّه لا يَجُوزُ[1]: زيدٌ فَقَائمٌ؟ وكَذلكَ مَنْ رواه: وشَرُّ مَواطنِ – بالواو– لأنَّ الواوَ لا تَدْخُلَ على الأَخْبارِ، لا يَجُوز: زَيْدٌ وقائمٌ.

ومما يُبَين لكَ تَسَاوي الأمْرَيْن عندَ النَّحْويِّين بَابُ الإِخْبَار بـ «الَّذي» وبالألفِ واللامِ[2]، فَمَنْ تَأَمَّل قَوْلَ النَّحْويِيِّن فيه رَأَى ما قُلْنا نَصّاً، لأنَّ القَائلِ إذا سَأَل فقال: أَخْبرني عن (زَيْد) منْ قَوْلنا: قامَ زَيْدٌ، فَجَوابُه – عنْدَ النَّحْويِّين أجْمعين – أنْ يقال: الَّذي[3] قَامَ زَيْدٌ، أو القَائمُ زَيْدٌ[4]. ألا تَرَى أن المجيبَ قَدْ جَعَل (زَيْداً) خَبَراً، وإنَّما

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة عن الأشباه ٣/ ١٧٦.

(٢) ويسمى هذا بالسَّبْك، ومرادهم منه التدريب في الأحكام النحوية. انظر تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب / ٥٤، ٥٥، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٩٢، وشرح المفصل ٣/ ١٥٦ وما بعدها، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٩.

(٣) يؤدي الاسم الموصول (الذي) الوظيفتين اللتين تؤديهما (الـ)، وهما: التعريف العهدي، والتعريف الجنسي. قال الجرجاني: «.... والقول المبين في ذلك أن يقال: إنه إنّما اجْتُلبت – يريد الَّذي – حتى إذا كان قد عرف رجل بقصته وأمرٍ جرى له، فتخصص بتلك القصة، وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه ذكر الذي». دلائل الإعجاز / ٢٠٠، فقرة (٢٢٣). وانظر: المقتضب ٢/ ١٤٣، و٣/ ١٩٦، ٤/ ١٤٦.

أقول: ولتعريف المبتدأ بالموصولية دواع كثيرة، منها: جهل المخاطب بغير الصلة من الأحوال التي يختصّ بها المسند إليه، وزيادة التقرير، والتفخيم والتهويل، والتشويق إلى الخبر.... انظر في ذلك: شروح التلخيص ١/ ٣٠٢.

(٤) ثمَّة فرق بين قولنا: القائم زيدٌ، وقولنا: زيدٌ القائم، ففي (زيد القائم)، يكون المعنى أنَّ هناك انطلاقاً قد كان وعرفه السَّامع إلا أنه لم يقف على صاحبه، فإذا قيل: المنطلق زيد أزيل الشك الَّذي علق في ذهن السامع وقطع بأن القيام من زيد لا من غيره.

أما في العبارة الأولى (القائم زيد) فالمعنى أن قائماً بعيداً عنك، ولم تتثبت منه، ولم تعلم أزيدٌ هو أم غيره، فقال لك صاحبك: المنطلق، أي هذا الشخص الَّذي تراه من بعيد هو زيد، ففي العبارة=

سَأَلَه[1] السَّائِلُ أَنْ يُخبر عَنْه، ولـمْ يَسْأله أنْ يُخْبرَ به فَلَو جَاءَ الجوابُ على حَدِّ السُّؤالِ لَقَال: زَيْدٌ الَّذي قَامَ، وزَيْدٌ القائمُ. وبابُ الإخْبـار كُلّه مُطَّرد عَلَى هَـذَا. وإنَّما جَازَ ذلك – عِنْدَهم – لأنّ الفائدةَ في قَوْلك: الَّذي قَامَ زَيدٌ، كالفَائدة في قَوْلكَ: زَيدٌ هو[2] الَّذي قَامَ. وكَذلكَ الفَائدةُ في قَوْلك: زَيْدٌ القَائمُ[3] كَالفَائدة في قَوْلكَ: القَائمُ زَيْدٌ، ولولا أنّ الأمرَيْن – عِنْدَهم – سَواءٌ لما جَازَ هذا.

ومن أَطْرفِ ما في هذا الأَمْر أنَّ جَماعةً من النَّحْويِّين لا يُجيزونَ تَقْديمَ خَبرِ المبْتَدأ عليه إذا كَانَ مَعْرفةً فلا يُجيزونَ أن يُقَالَ: أَخُوكَ زَيْدٌ، والمرادُ // : زَيْدٌ أخوك[4]، [٥٠/أ] واحتجُّوا بشَيْئين:

أَحَدُهُمَا[5]: أنَّ المعْرفَتَيْن مُتَكَافئتَان، ليستْ إِحْدَاهما أَحقَّ بأنْ يُسْنَدَ إليها من الأُخْرَى[6]، ولَيْس ذلك بمنْزلةِ المعرفةِ النَّكرةِ إذا اجْتَمَعَتَا.

= الأولى الإخبار عن الشخص، أما في العبارة الثانية فعن الحدث. انظر: دلائل الإعجاز / ١٨٦، والإيضاح ١ / ٩٨ –٩٨، ونهاية الإيجاز / ٤٤، ومعاني النحو ١ / ١٥٤ و ١٥٥.

(١) في الأشباه ٣ / ١٧٧: «سال».

(٢) ساقطة من الأشباه ٣ / ١٧٧.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز / ١٨٦، ومعاني النحو ١ / ١٥٦ وما بعدها.

(٤) ذهب ابن الخبَّاز إلى التفريق بين العبارتين من وجهين: أولهما: أن قولنا: زيدٌ أخوك فيه تعريف بالقرابة، وقولنا: أخوك زيد تعريف بالاسم. والثاني: أن قولنا: زيد أخوك لا ينفي وجود أخ آخر له، لأنه أخبر بالعام عن الخاص، وأن قولنا: أخوك زيد ينفي أن يكون له أخ آخر؛ لأنه أخبر بالخاص عن العام، وإلى هذا يشير الفقهاء في قولهم: زيد صديقي وصديقي زيد. الأشباه والنظائر ٢ / ١٣٦، ومعاني النحو ١ / ١٥٦.

(٥) في ب: «إحداهما».

(٦) الواجب أن يكون الخبر ما يراد إثباته، ولذلك لما قال عبد الملك بن مروان لعامله: كان عقوبتُك عزلَك كان معاقَباً ومعزولاً، ولو قال: كان عزلك عقوبتك، كان معاقباً فقط. شرح التصريح ١ / ١٧٢، ومعاني النحو ١ / ١٥٦. ثم إن المشهور أن يحكم بابتدائية المقدَّم في مسائل ثلاث، منها: أن يكونا معرفتين متساويتين في الرتبة، نحو: الله ربُّنا، أو مختلفين في الرتبة نحو: زيدٌ الفاضل والفاضل زيد. وأجيز جعل أي منهما مبتدأ أو خبراً مطلقاً. وأجيز أن يكون المشتق خبراً ولو كان مقدّماً. مغني اللبيب / ٥٨٨.

والحجَّة الأُخْرى: أنَّه يَقَعُ الإشْكَالُ فلا يَعْلَمُ السَّامِعُ أيّهما المسْنَدُ وأيّهما المسْنَدُ إليه، فلمَّا عَرَض فيها الإشْكَال لمْ يجز التَّقْديمُ والتَّأخيرُ، وكان ذلك بمنزلة الفاعلِ والمفعولِ إذا وقَعَ الإشْكالُ فيهما لم يَجُزْ تقديمُ المفْعولِ، كَقَوْلكَ: ضَرَبَ موسى عيسى، وهذا قويٌّ جداً، غَيْر أنَّ النَّحْويين كلَّهم لَمْ يتَّفقوا عليه؛ فَعَلى مَذْهبِ هَؤلاءِ لا يَجُوز أنْ يكُونَ (شرُّ النِّساءِ) خَبَراً مُقدَّماً بوجْهٍ من الوجُوه. فإنْ كَان هؤلاءِ القَوْمُ يُريدونَ صِنَاعةَ النَّحْو فهذا ما تُوجِبُه صِنَاعةُ النَّحْو، وإنْ كَانُوا يُريدونَ صِنَاعَة المنْطق فَقَد قالَ جَميعُ أَهْلِ المنْطِق، لا أَحْفَظُ في ذلك خِلافاً بيْنَهم: إنَّ في القَضَايا(١) المنْطقيَّة قَضَايا تَنْعكسُ فَيَصيرُ موْضُوعُها(٢) مَحْمولاً(٣)، ومحْمولها موْضوعاً، والفَائدةُ في كِلتا(٤) الحالَتَيْن(٥) واحِدةٌ، وصِدْقُها، وكَيْفيَّتها مَحْفُوظَان عليها. قَالُوا: فإذَا انْعكَسَتْ(٦) ولمْ يُحفَظ الصِّدْق والكَيْفيَّة سُمِّي ذَلكَ انْقَلابَ القَضيَّة لا انْعكَاسَها.

ومثالُ المنْعَكِس من القَضَايا قولنا: لا إنَسانٌ واحدٌ حَجرٌ(٧)، ثم نَعْكسُ فنقول: لا حجرٌ واحِدٌ إنْسَانٌ؛ [فَهذهِ قَضِيَّة] قد انْعكَسَ مَوْضُوعُها مَحْمولاً ومحْمُولُها مَوْضُوعاً

---

(١) القضيَّة: وتسمَّى أيضاً الخبر والتصديق، وهي قول يصحُّ أن يقال لقائله: إنه صادق أو كاذب، وتنقسم القضية إلى: حَمْليَّة وشرطية؛ فالحملية نحو: الحيوان جسم. والشرطية نحو: إن كانَ زيد حاضراً فأنا مسافر. كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٣٢٥، وتلخيص كتاب أرسطو طاليس/ ٤٧.

(٢) الموضوع هو المحكوم عليه في القضية الحمليَّة. كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٤٩٠، ١٦٧٠.

(٣) المحمول هو المحكوم به في القضية الحملية، ويسمَّى في القضية الشرطيَّة مقدَّماً. كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٤٩٠، ١٦٧٠.

(٤) في الأصل وج «كِلْتَيْ».

(٥) في الأشباه ٣/١٧٨: «الحالين».

(٦) العكس في القضية: تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مع المحافظة على الصدق والكيفية؛ أي الإيجاب والسلب، ويقصد بتبديل الطرفين التبديل الَّذي يغير المعنى. كشاف اصطلاحات الفنون /١٢٠٣.

(٧) في الأشباه ٣/١٧٨: «بحجر».

والفائدةُ في الأمرين جَميْعاً واحدةٌ. ومنَ القَضَايا الَّتي لا تَنْعَكِسُ قَولُنا كل إنْسَانٍ حَيَوان][1] فهذه قَضِيَّة صَادِقَةٌ، إن صَيَّرنَا موضُوعَها مَحْمُولاً، ومَحْمولَها موْضُوعاً، وقلنا: كُلُّ حَيَوانٍ إنْسانٌ، عَادتْ قضيةً كَاذبةً، فَهَذا يُسَمّونه انْقِلاباً لا انْعكَاساً.

وإنَّما[2] ذكَرْنا هَذَا – وإنْ كَانَ لامدْخلَ له في صِنَاعة النَّحْو– ليعْرِفَ هَؤلاءِ القَومُ أنَّ صِنَاعةَ المنْطِق قد نَاسَبتْ صِناعةَ النَّحْوِ في هَذَا المعْنَى بعْضَ المنَاسَبة، ولم يكُنْ غَرضُ الصِّناعتَيْن واحداً، وباللَّه التَّوفيقُ.

تَمَّت[3] المسْألةُ، والحمْدُ للَّه حقَّ حَمْده، وصَلّى اللَّه على مُحَمَّد وآله وسَلَّم.

---

(1) «قد... حيوان»: زيادة عن الأشباه ٣ / ١٧٩.

(2) «وإنما... واحداً»: ليس في الأشباه ٣ / ١٧٩.

(3) «تمت... وسلم» ليس في ب، ج، والأشباه ٣ / ١٧٩.

الرسالة الثالثة عشرة

في تحقيق أن لفظ أمهات جمع ما هي؟

[٥٠/ب] //بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ

صلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّدٍ النبيِّ الكريمِ وآلِهِ

قال[١] الفقيهُ الأستاذُ أبو محمَّدِ بن السِّيدِ البَطَلْيوسِيّ – رحِمَه اللَّه – مُجَاوِباً لمنْ سألهُ عن لَفْظةِ (أُمَّهاتٍ) جَمْع ما هي[٢]؟ فإنْ كانتْ جَمْعَ (أمٍّ) فلأيِّ شَيءٍ دَخَلتِ الهاءُ فيها؟ وإن كانَ فيها لغةٌ أُخْرى، فجُمعتْ هَذَا الجَمَع فبيِّنهُ؛ لأنَّ مُتوهِّماً توهَّم أنَّ واحِدتَها (أُمَّهةٌ) مثل (حُمَّرةٌ) ودَخَلها التَّعليلُ، فَهَلْ ذلكَ صَحيحٌ أم لا؟ وهَلْ يُؤْتَى هذا الجمْعُ في بني آدمَ والبَهائم أو في أَحَدِهما، وكَذلكَ (أمٌّ)؟ وإنْ قيل: إن الهَاء زائدةٌ فلمَ زِيدتْ؟ وهلْ لهـا أُخْتٌ في اللُّغة [أم لا؟ بيِّنهُ لنا مُوفَّقاً مأجُوراً، إنْ شَاءَ اللَّه][٣] [فَقَالَ – أعزَّه اللَّه –]: الَّذي ذَهبَ إليه جُمْهورُ النَّحْويِّين والعُلَماء بالتَّصْريف منْهم أنَّ الهَاءَ في (أمَّهَات)[٤] زائدةٌ، ووزنُها عنْدَهم (فُعْلَهَاتٌ)[٥] وأمَّا الوَاحِدةُ منْها فالمشْهورُ أنْ يُقَالَ: أمٌّ، وأمَّةٌ، ولا يَكادُ يُقَالَ: أُمَّهةٌ. والغالِبُ عَلَى (أمَّةٍ) – بالتَّأنيث – أنْ تُسْتَعْمل في النِّداء كَقَوْلِهم: يا أمَّتي[٦] لا تَفْعلي، وتاءُ التَّأنيثِ فيه معاقِبَةٌ ياءَ الإضَافة، لا تجْتَمعُ مَعَها، وقَدْ جاءتْ في الشِّعر مُسْتعملةً في غَيْرِ النِّداءِ، أَنْشدَ الطُّوسِيُّ[٧]:

[الطويل]

---

(١) في ب: «كتب إلى الشيخ – رضي الله عنه –: جوابك – وصلك الله توفيقك – في (أمهات جمع ما هي». وفي ج: «سأل سائل فقال: جوابك – وصل الله توفيقك وأبقى نفعك في لفظة...».

(٢) زيادة عن ب، وج.

(٣) زيادة عن ب. وفي ج: «فالجواب».

(٤) قال في المنصف ١ /٢٦: «ألا ترى أنَّهم حكموا بزيادة الهاء في أمَّهات وإن كانت في حَشْو الكلمة إلا أنّ الهاء في (أمهات) تلي الطرف فهي من موضع الزيادة أقرب».

وانظر: سر صناعة الإعراب/٥٦٤.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع / ٢٤٣.

(٦) في ب: «أمة».

(٧) لم أقف عليه.

تَقَـيَّلْتُـهـا مِنْ أُمَّـةٍ لكَ طَالما
تُنُوزِعَ في الأسْواقِ عنْها خُـمَارُها

وقد حَكَى اللغويونَ (أمَّهةٌ) – بالهَاءِ – وأنْشَدوا[١]:

[المنسرح]

أُمَّـهـتي خِنْدفُ وإلْيَـاسُ أَبِي

ووزنُها – عنْدَهم – (فُعْلَهة).

وذَهبَ بعضُ النَّحْويين إلى أنَّ الهَاءَ في (أُمَّهَاتٍ) و(أُمَّهَةٍ) أصْليَّة، وذكرَ ابنُ جنِّي أنهُ مذْهبُ أبي بَكْر بن السَّراج، ووزنُها عنْدَهم (فُعْلَهَةٌ) بمنزلة (تُرَّهَةٌ) و(أُبَّهَة)، ويُقَوي ذلكَ أنَّ صاحبَ كِتَاب (العَيْن)[٢] حكَى (تَأَمَّهْتُه أمّاً) ووزنه (تَفَعَّلْتُه). وجُمْهور النَّحْويين مُخَالفون لهذا الرأي، ومُعْتَقِدون أنَّ (أُمّاً) و(أُمَّاتٍ) الأصْل، وأنَّ الهاءَ زيدَتْ فَرْقاً بينَ منَ يَعقلْ وما لا يَعْقل، فيقولونَ في من يَعْقلُ: (أمَّهاتٌ) وفيما لا يَعْقل: (أمَّاتٌ)[٣]. قال اللَّه عزَّ وجلَّ –: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة ٥٨: ٢]. وقالَ[٤] الرَّاعي يَصِفُ إبلاً[٥]:

[الكامل]

كـانتْ نَجَـائِبُ مُنْذرٍ ومُحَـرّقٍ
أُمَّـاتِهنَّ وطَرْقُـهُنَّ مَـحِـيْـلا

(١) الرجز لقصيّ بن كلاب، وهو في جمهرة اللغة ٣/٢٦٧، وسمط اللآلي/ ٩٥٠، وشرح الملوكي/٢٠٣، والمقاصد النحوية ٤/٥٦٥، شرح شواهد الشافية/ ٣٠١، وخزانة الأدب ٣/٣٠٦، والدرر اللوامع ١/ ٥. وهو بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب/٥٦٣ – ٥٦٤، والمحتسب ٢/٢٢٤، والمفصّل/٢٠٠، وشرح المفصّل ١٠/٣ و٤، والممتع في التصريف/٢١٧. وشرح التصريح ٢/ ٣٦٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٣، ولسان العرب (أمه). خندف امرأة إلياس بن مضر.

(٢) عدَّ ابن عصفور الفعل (تأمَّهت) مما انفرد به الخليل بن أحمد الَّذي «كثيراً ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخذ به» الممتع/٢١٨.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١/١٧٣. وقال الرضي «وقد يجيء العكس». شرح الشافية ٢/٣٨٣. وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٩٣.

(٤) في ب: «قال».

(٥) البيت في شعره/٤٨، ب٩.

[٥١/أ] هَذَا هو الأكْثَر في الاسْتِعمالِ، وقَدْ جَاءَ عَكْسُ ذَلكَ، قَالَ ذو الرِّمّة(١): //

[الطويل]

سِوَى ما أَصَابَ الذِّئبُ منْه وسُرْبةٍ
أَطَافتْ به منْ أُمَّـهَـاتِ الجَـوازِلِ

يعني القَطَا. وقال جَرير(٢):

[الوافر]

لَقَـدْ وَلَدَ الأُخَـيْطِلَ أمٌّ سَـوْءٍ
مُـقَلَّدةً منَ الأمَّـاتِ عَـارَا

و لَيْس في حكَاية صَاحب كِتاب العَيْن(٣) (تَأمَّهْتُ).

أما دَليلٌ على أنَّ الهَاءَ أصْلٌ فمنْ وجْهَين:

أَحدُهما: أنَّ كتابَ (العَيْن) كِتابٌ مَطْعونٌ عليه، مَعيب عنْد كُبراءِ البَصْريِّين لا يَرونَه حُجَّةً فيْما يَنْفردُ به، ولا يُوْجَد في غَيْره، لأنَّ فيه خَطأً كَثيراً في التَّصْريف يُخَالفُ مَذْهبَ الخَليل(٤)، ولو كانَ الكِتَابُ تأليف الخليل – كَمَا زَعَموا – لم يكنْ مُخَالفاً لما رواهُ سِيبْويه وغيرهُ من أصْحَابه.

والوجْهُ الثَّاني: أنَّه لو صَحَّ قولُهم: تَأَمَّهتُ أُمًّا، لمْ يَدُلَّ ذلك على أنَّ الهَاءَ أصليَّة؛ لأنَّا قَدْ وجدنا العَرَب ربَّما صَرَّفوا من الكَلمة المزيد فيها فعْلاً فَحَذَفوا الزِّيادةَ، كَقَولِهمْ في تَصْريفِ الفعْل من(٥) الشَّمال: (شَمَلت الريحُ)، وربَّما تَركُوا الزيادةَ في الفعْل على حَالها، كَقَوْلِهم في تَصْريف الفعْل من (القَلَنْسُوة): تَقَلْنسَ الرَّجُلُ، ومن (المِسْكين) تَمَسْكنَ، فَتَركوا الميمَ والنُّونَ – وهُمَا زائدَتَان–، فَوَزْنُ (تَقَلْنَس) تَفَعْنل ووزن

(١) ديوان ذي الرمة /١٣٤٦، ق٤٥، ب٢٨. يريد: شربن بماء أبقيت من ماء آجن سوى ما أصاب الذئب منه، أي شيئاً من أصابة الذئب لم يذهب كله. السرْبة: الجماعة من القطا والحمام. الجوازل: جمع جَوْزل، وهو الفرخ.

(٢) البيت في ديوانه، ق٤٢، ب ٤٢، ص٢٨٣، ورواية عجزه: «على باب استها صُلُبٌ وشامُ».

(٣) الكلمة ساقطة من ج.

(٤) انظر في ذلك: الممتع/٢١٨.

(٥) «من... الريح»: ساقط من ب.

(تَمَسْكن) تَمَفْعَل[١] فإن كانَ هَذَا مَعْلوماً منْ مَذَاهبهم لم يُنْكَر أنْ يكُونَ (تأمَّهتُ) منْ هَذَا البَاب، فَتكُونَ الهَاءُ زائدة كَزيادتها في (أمَّهة)، ويكونَ وزْنُ (تأمَّهْتُ) تفعَّلتُ. فإنْ قالَ قائل: مايُنْكَرُ من أن تكون (أمَّهةٌ) هي الأصْل ووزنها (فُعَّلَة) وتكون (أمٌّ) مَحْذوفةً منْها فَيكُونَ بمنزلة (شَفَةَ، وشيَةٌ، وعِضَة)[٢] في أنَّ الهَاءَ مَحْذوفةٌ منها، وأصْلُها: (شَفَهةٌ، وشِيهة، وعِضَهة)؟ فالجَواب :أنَّ هَذَا يَبْطلُ من وُجُوه، منها:

- أنَّ هَذَا التَّوهُّم – لو كَانَ صَحيْحًا – لكانت الميمُ منْ (أمٌّ) مُخفَّفةً ولم تكُنْ مُشَدَّدة؛ لأنَّ تشْديدَ الميم يوجبُ أنْ يكُونَ وزنُ (أمٌّ) (فُعْلاً) [ولامُ الفعْل منها ميم]، ولامُ الفعل من (أمَّهة)، على هَذَا الرأي هَاءٌ، ودلَّ هَذَا على أنَّ (أمّاً) لَيْست مَحْذوفةً من (أمَّهة). ويشْهَدُ بصِحَّة ذَلكَ قولُهم: أمٌّ بيِّنة الأُمُومة[٣]، وما كُنْتُ أُمّاً، ولَقَدْ أَمَمْتُ؛ فهذا كُلُّه يَدُلُّ على أنَّ الميمَ مِنْ (أمٌّ) مُضَاعَفَةٌ كالميم في (سُمّ) و(هَمّ).

- ومنْها: أنَّ الحروفَ الزَّوائدَ[٤] الَّتي الهَاءُ // أَحَدُها إنَّما سَمَّاها النَّحْويّون حُروفَ الزِّيادة ولم يُسَمُّوها حروفَ الحَذْف، وإنْ كَان منْها ما يُحْذَفُ في بعْضِ المَوَاضِع؛ لأنَّ الغالبَ عليها أنْ تُزادَ لا أنْ تُحْذفَ، فَنسبتْ إلى الزِّيادة الَّتي هي أَغْلبُ عليها. فإذا جَاءَ منْها حَرْفٌ يحْتَملُ الزِّيادةَ والحذْفَ، لَزمَ أن يُحْكَم بالزِّيادة الَّتي هي البابُ فيه حتَّى يقُومَ دَليلٌ على الحذْفِ الذي هو أقلُّ حَالَيْه. هَذَا هُو محْضُ القِياسِ وطَريقُه. [٥١/ب]

- ومنها: أنَّ الذينَ تَكلَّموا في الاشْتقاق لا نَعْلم أَحَداً منهم جَعَل (الأُمّ) مُشْتقةً من (أَمِهَ، يأمَهُ)، وإنَّمَا قَالَ بَعْضُهم: إنَّها مُشْتقَّة من (أمّ يؤمُّ) إذا قَصَدَ، سُمِّيت

---

(١) جعل ابن جني هذا البناء شاذاً فقال «ونظيره – يريد في الشذوذ – قولهم: تقلْنَس في معنى تقلَّس، ومثاله (تفعنل). ونظير هذا الشذوذ قولهم: تمدْرَعَ وتمسكن إنما هي من الشاذ، ومثالهما: تمفعل، ألا ترى أن عثمان قال: إنَّ اللغة الجيدة عندهم تدرَّع؟». المنصف ١ / ١٠٧.

(٢) «في... عضة»: ليست في ب وج.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٦٤، وانظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر/ ١٠٤، وشرح الملوكي/ ٢٠٣.

(٤) في الأصل: «حروف الزوائد».

بذلك لأنَّ وَلَدها يَؤُمُّها ويَتْبَعُها(١). وقالَ بعضُهُم: سُمِّيتْ أمًّا لأنَّها أَصْلُ الوَلَدِ، وأمّ كُلِّ شَيْءٍ: أَصْلُه كَمَا قَالوا لـ (مكَّة): أمُّ القُرى، وقَالوا لفاتحة الكتاب: أمُّ الكِتابِ، وقالوا للَّوْحِ المحفُوظِ الَّذي كَتَبَ اللَّه - تعَالَى - فيه كُلَّ شَيءٍ: أمُّ الكتابِ، ويقالُ: فلانٌ أمُّ القوم، وأبو القَوْم إذا كَان مَفْزَعاً لَهُم وأَصْلاً يرْجِعونَ إِليه، ويعْتَصِمونَ به. قال ابن مُقْبل يمدَحُ عُثْمانَ بن عَفَّانَ - رَضِي اللَّهُ عنه -:

[الطويل]

ومَلْجَأُ مَهْروئين يُلْفَى به الحَيَا
إذا صرَّحتْ كَحْلٌ هو الأمُّ والأَبُ(٢)

يقال: هَرَأه البَرْدُ إذا أَضرَّ به. وقد سَمَّى اللَّه - تعالى - النَّارَ أمَّ الكُفَّار لأنَّها مَجْمَعُ الكُفَّار ومَقَرُّهم، فَقَال: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة ١٠١: ٩] وقالَ العَجَّاج(٣):

[الرجز]

مَا عِنْدهمْ من الكِتَابِ أمُّ

أيْ: أَصْلٌ يَرْجِعُون إليه. فهذا كُلُّهُ يدلُّ على أنَّ أصْلَ الكَلِمةِ عِنْدَهم (الأُمّ) دُونَ (الأُمَّهَة).

وأمَّا قَوْلُك: هل لِزيادة هذهِ الهَاءِ نَظيرٌ في كَلامِ العَرَبِ؟ فإنَّ الهَاءَ المزيدَةَ(٤) نَوْعَانِ:

---

(١) جاء في اللسان (أم): «... كانت لها أمَّة تؤمُّها»، أي تكون لها كالأم واستأمَّها وتأمَّها: اتخذها أماً».

(٢) ديوانه: ق٣، ب١٥، ص١٥، ورواية عجزه: «إذا حلَّفت...» المهروؤون: الذين آذاهم البرد. الحيا: المطر. كَحْل: اسم السنة المجدبة، جلَّفت: استأصلت ما عندهم من أرزاق.

(٣) ديوان العجاج ٢/١٣٢، ق٣٥، ب٢٨، وروايته: «ما فيهم...». الأمُّ: الأصل. وأمَّه: أصاب أمَّ رأسه.

(٤) يوافق المبرد سيبويه في أنَّ الهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف. ونسب إليه ابن جني وابن يعيش وابن عصفور وأبو حيان أنه لا يجعل الهاء من حروف الزيادة. انظر: الكتاب ٤/٢٣٦، والمقتضب ١/١٥٦، ٣/١٦٩، وسر صناعة الإعراب ٦٢، ٥٦٣، وشرح الملوكي/ ١٠٥، ٢٠١، ٢٠٥، والممتع/ ٢٠٤، وارتشاف الضرب/ ٢١٨.

نوعٌ متَّفقٌ على زِيَادته، ونَوْعٌ مُخْتلَف فيه؛ فَمِنَ المتّفَقِ عَلَيْه زيادةُ الهَاءِ في النُدْبَةِ[(١)]، كَقَوْلهم: وازَيْدَاه، وفي الإِنْكَار كَقَولهم: أَزَيْدُنِيهْ، وفي الوَقْف[(٢)]، كَقَوله - تَعَالى -: ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴾ [الحاقة ٦٩: ٢٨ - ٢٩]، وقَوْل الرَّاجز[(٣)]:

[مجزوء الكامل]

ويَقُلْن: شَيْبٌ قدْ عَلاكَ، وقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهْ

أي: نَعَمْ[(٤)].

ومن المَواضِعِ المُخْتلفِ فيْها قولُهم: رَجُلٌ هِجْرَعٌ[(٥)] للطَّويلِ، وهِبْلَعٌ[(٦)] للكَثير المالِ، وامرأةٌ هِرْكَوْلَة[(٧)] للعَظِيمة الوَرِكَيْن، فإِنَّ الأَخْفَشَ[(٨)] ذَهَب إِلى أَنَّ هذه الهَاءات زَوَائدُ، وجَعَل (الهِجْرَعَ) مُشْتَقّاً من الجَرْع وهُوَ // رَمْلٌ مُسْتطِيلٌ، وجعل (الهِبْلَعَ) [٥٢/أ]

(١) الكتاب ١/٣٢١، والمقتضب ٤/ ٢٦٨، وشرح الملوكي /٢٠٠. وهذه الهاء تلحق الألف في الوقف لخفاء الألف، فتبيَّن بالهاء، وتبيَّن بها الحركة، وهي تحذف في الوصل. انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر /١٠٤.

(٢) انظر الحاشيتين السابقتين.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيدالله بن قيس الرُّقيَّات في: ديوانه ق١٢، ب٢، ص/٦٦، والأصول ٢/٣٨٣، والمسائل البغداديات /٤٢٩، والأزهية /٢٦٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٦٥ مع بيت آخر، ورصف المباني ١١٩، والجنى الداني /٣٩٩، وشرح شواهد مغني اللبيب /٤٧، وخزانة الأدب ٤/٤٨٥. وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣/١٥١ مع بيت آخر، و ٤/١٦٢، والحجَّة لابن خالويه /٢٤٣، وسمط اللآلئ /٩٣٩، والمفصَّل /١٦٣، وشرحه ٣/١٣٠.

(٤) قال سيبويه: «وأما قول العرب في الجواب: إنَّهْ، فهو بمنزلة أجَلْ. وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى، وهي بمنزلة أجل». الكتاب ٣/١٥١، وانظر: ٤/ ١٦٢ أيضاً.

(٥) الكتاب ٢/٩، ٣٣٥، ٣٥٣، ٣٤٢، والمقتضب ١/ ٦٦، ٢٥٦، ٢/ ١٠٧، ١٠٨، والمنصف ١/٢٥ و٢٦، وسر صناعة الإعراب ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٦٥٩، ٦٩٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٩٤، وشرح الملوكي /٢٠٤ وسفر السعادة /٤٩٩، والممتع /٢١٩، وشرح الشافية ٢/٣٨٥.

(٦) الكتاب ٢/ ٣٣٥، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر /١٠٤، وسر صناعة الإعراب /٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، وشرح الملوكي /١٩٨، ٢٠٤، - الْهِبلَع: الواسع الحنجرة.

(٧) هو رأي الخليل ووزنها عنده: هِفْعَوْلة. ورأيه في شرح الشافية للرضي ٢/٣٨٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٦٤، والمنصف ١/٢٥، وارتشاف الضرب /٢١٩.

(٨) شرح الملوكي /٢٠٥، الممتع١ /٢١٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٩.

مُشْتَقّاً من البَلْع، والهِرْكَوْلَةُ(١) التي تَرْكُلُ في مَشْيِها.

والَّذي عليه أكْثرُ النَّاسِ أنَّ الهَاءَ في هَذه الألفاظِ أَصْلٌ، ويؤيِّد ذلكَ أنَّ أبا العبَّاسِ ثَعْلباً حَكَى(٢): «هَذَا أهْجَرُمن هَذَا، أي: أَطْولُ منه» وأمَّا قولُهم: أَهْرقْتُ(٣) الماءَ فإنَّ الهاءَ فيه زائدةٌ عنْد جُمْهورِ أَهْلِ التَّصْريفِ، وزَعَموا أنَّها زيدَتْ عِوَضاً من ذَهَابِ عين الفعْلِ؛ لأنَّ الأصْلَ: أَرْيقْتُ، وأَرْوقتُ، على الخلافِ في ذلك(٤).

وزَعَم بعضُ ضُعَفاء النَّحْويِّين أنَّها أَصْلٌ، وحَمَلَهمْ على ذلكَ قَولُهمْ في مَعْناه: هَرَقْتُ، وكَذَلك قَال ابنُ قُتَيْبةَ(٥) في بَعْضِ كَلامه؛ لأنَّه أَدْخَلَ هذه الكَلمةَ بابَ (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ)، وهذا غَلَطٌ(٦)، وإنَّما الهَاءُ في (هَرَقْتُ) بَدَلٌ من الهَمْزةِ في أَرَقْتُ. ويَدُلُّ على أنَّ (أَهْرقتُ) لَيْس وزنُه (أَفْعَلْتُ) كما قَال هَؤلاءِ الجاهلونَ بالتَّصريفِ قولُهم في اسْم الفَاعِلِ منه: مُهَرِيق - بالياء - وفي اسْم الفَاعِلِ: مُهَراق - بالألف - ولو

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر / ٣١٤: «وعلى فِعْلَوْلة، نحو: هِرْكولة للضخمة». وفي القاموس المحيط (هركل): «الهُرَكِلَة - كعُلَبِطة، وسِبَحلَة - والهِرْكولة كبرذونة. والهِرْكيل - كقنديل -: الحسنة الجسم والخلق والمشية.... والهَرْكلة: مشية في اختيال. وكبِرْذونه: المرتجَّة الأرداف».

(٢) شرح الملوكي / ٢٠٥.

(٣) قال الجوهري: «أهراق يُهَريق إهرياقاً فهو مهريق، والشيء مُهْراق ومُهَرَاق أيضاً بالتحريك، وهذا شاذ، ونظيره اسطاع يسطيع اسطياعاً». الصحاح (هرق). وانظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر / ١٠٤ وكتاب الأفعال له أيضاً ٣ / ٣٣٩، وفيه: «أهراق يُهْريق إهراقاً». وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٩٣، وجعل ابن الحاجب إدخال الهمزة على الهاء غير فصيح. ولسان العرب، تاج العروس (هرق).

(٤) قال ابن القطاع: «... وقيل: إنَّ الهاء في هرقت مبدلة من همزة فيكون حينئذ رباعياً مستقبله أريقه، وقالوا: أهريقه».

(٥) أدب الكاتب / ٤٣٥، وما جاء على فَعَلْت وأفْعلت بمعنى واحد / ٧٥.

(٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب ٢ / ٢٤٢ و٢٤٣. قال ابن السِّيد: «والصحيح أنَّ هرقت وأهرقت: فعلان رباعيان معتلان، أصلهما أرقْت، فمن قال: هرقت فالهاء عنده بدل من همزة أفعلت، كما قالوا: أرحت الماشية وهَرَحتها... ومن قال: أهرقت، فالهاء -عنده- عوض من ذهاب حركة عين الفعل ونقلها إلى الفاء، لأن الأصل: أَرْيقت وأرْوقت... ثم نقلت حركة الواو أو الياء إلى الراء، فانقلبت حركة العلة ألفاً لانفتاح ما قبله، ثم حذف لسكونه وسكون القاف». وانظر: خزانة الأدب ٩ / ٦٥٠، وتاج العروس (هرق).

كان (أهْرقْت) : (أَفْعَلْتُ) لَقَالوا : مُهْرِق ومُهْرَق، كما يُقَالُ في أكرمْتُ : مُكْرِمٌ ومُكْرَم، ولم يكُنْ للياءِ والألف فيْها مَدْخَلٌ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أنَّ أَصْلَها (مُرِيقٌ) و(مُرَاقٌ)، وهَذَا بيِّن جِداً. قالَ العُدَيلُ بن الفرْخ العِجْلي(١) :

[الطويل]

فكُنْتُ كَمُهْرِيق الَّذي في سِقَائه

لِرقــراقِ آلٍ فَــوْقَ رابِيَـــة صَلْدِ

وقَال آخَرُ(٢) :

[الخفيف]

مــا غَنَاءُ الحِــذَارِ والإشْــفَــاق

و شَــآبيبُ دَمْـعك الـمُــهْــراق

فَهَذَا ما حَضَرني في جَوابِ ما سَأَلْتَ عنْه، واللَّهُ الموفِّقُ للصَّواب بِمنّه، لا رَبَّ سِوَاهُ، ولا مَعْبودَ إلاَّ إيَّاهُ.

---

(١) شعراء أمويون، ق٦، ب١٣، ص٢٩٦، والاقتضاب ٢ / ٢٤٣، واللسان، والتاج (هرق).

(٢) البيت من قصيدة تنسب إلى وعلة الجرمي، وإلى عمرو بن كلثوم المعروف بالعتَّابي، وهي في : بهجة المجالس ١ / ٣٢٩. الشؤبوب : الدُّفعة من المطر وغيره.

الرسالة الرابعة عشرة
في قوله تعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾

بسْمِ(1) اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ
صلَّى اللّهُ على مُحَمَّدٍ النَّبيِّ الكريمِ

قالَ الفقيهُ الأستاذُ أبو مُحَمد عَبْدُاللّه بن محَمَّد بن السِّيد - رَحْمةُ اللّه عليه - مُجَاوبا على سُؤال مَنْ سَأَلَهُ عن قَوْل اللّه - تَعَالى وجلّ -: ﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ(2) إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ(3) وَلَهُ أُخْتٌ(4) فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ** ﴾ [النساء 4: 176]. ما النُّكْتَةُ في الضَّمير الَّذي في (كانَتَا اثْنتين) وهو ضَميرُ التَّثْنية، وليْسَ في الآية إلا // وَاحدٌ يقَعُ عليه الضَّميرُ؟ [52/ب]

ذَهَبَ الأخْفَشُ(5) سَعيْدُ بن مَسْعدَةَ إلى أنَّ الضَّميرَ إنَّما يُثَنَّى - وإنْ كَانَ لم يَتَقدَّم اسمُ شَيْءٍ يعُود عليه - حَمْلاً على المعْنَى كأنَّه قالَ: فإنْ كان مَنْ تَركَ اثنين، فثنّى الضَّميرَ على مَعْنى (مَنْ)(6)، وهَذَا كلامٌ غَيرُ بيِّن، وتَلْخيصُ تَأويله أنْ يُقَالَ: إنَّ الضَّميرَ في (كانتا) يَعُودُ على الكَلالة، والكَلالةُ: اسمٌ مفردٌ يقعُ على الوَاحد، والاثْنَين، والجميع، والمذكّر والمؤنّث بلَفظٍ واحدٍ، فيجُوزُ في الضَّمير العَائد عليها أن يُفْرَدَ. ألا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ مَنْ في الدارْ يحبّانك، ومَنْ في الدار يحبّونَك، ومَنْ في الدَّار يحبّك، ومَنْ في الدار تحبَّانك، ومَنْ في الدار يحببنك فتثني الضَّميرَ وتجمَعُه وتؤنثه حَمْلاً على مَعْنَى (مَنْ)؟ ولكَ أنْ تُذكّر الضَّميرَ أبداً وتفرده حَمْلاً على لَفْظِها، وكذلكَ القَوْلُ في الكَلالة؛ ولأَجْلِ

---

(1) «بسم الله... سأله» ليس في ج، وفيها: «سأل سائل».

(2) الكلالة: مَنْ لا ولد له ولا والد، وما لم يكن من النسب لحّاً، أو من تكلّل نسبه بنسبك كابن العم وشبهه، أو هي الأخوة للأم، أو بنو العم الأباعد، أو هي من العَصَبة من ورث معه الإخوة للأم. القاموس المحيط (كلل).

(3) المراد بالولد في الآية الابن؛ لأنه هو الَّذي يسقط الأخت، وأما البنت فلا تسقطها. غرائب الفرقان 6/26.

(4) يراد بالأخت هنا الأخت من الأب والأم أو من الأب. غرائب الفرقان 6/26.

(5) لم أقف عليه في معاني القرآن، وهو في مشكل إعراب القرآن 1/ 216، ومجالس العلماء /76، ومجمع البيان 2/ 148، والبيان 1/ 280، وإيضاح المشكلات 1/ 333، والبحر المحيط 3/ 408، والإيضاح /121، ودرَّة الغواص/ 36 و37.

(6) ذكر أبو حيَّان أن في الضمير تقديرين: الأوَّل: أنه لا يعود على الأختين ولكنه يعود على الوارثين، وتكون هناك صفة محذوفة، أو اثنتين بصفته هو الخبر، والتقدير: فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات فلهما الثلثان... والثاني: أن يكون الضمير عائداً على الأختين، وخبر (كان) محذوفاً لدلالة المعنى عليه، وإن كان حذفه قليلاً، و(اثنتين): حال مؤكدة. البحر 3/408، والدر المصون 4/175.

هَذَا الَّذي قُلْنَا جَازَ أنْ يُخْبَرَ عن الضَّمير بِقْوله: (اثْنَتَيْن).

وقَدْ أَجْمَعَ النَّحْوِيُّون على أنَّه لا يَجُوز: إنَّ الزيدَيْن كانَا اثْنَيْن؛ لأنَّ ما تَقدَّم من تَثْنية الضَّمير وزيدٍ قد أَفَادَ أنَّهما اثْنَان، فَصَار الخبرَ لَغْواً لا فَائدةَ فيه، وسَبيلُ الخبرِ أنْ تكونَ فيه فائدةٌ ليستْ في الاسْم المخبر عَنْه، وإنَّما حَسُن في الآية لما ذَكَرْنَاه منْ أنَّه كَلامٌ حُمِلَ على المعْنَى، ولم يَتَقدَّم لَنَا شَيْءٌ يعُودُ الضَّميُر من (كانَتَا) إليه، فَصَار بمنْزلةِ قَولِ القائلِ: انظُر مَنْ في الدَّار، فإنْ كانَ واحداً فَدَعْهُ، وإن كَانا اثنين وكانوا أكْثَر فأَخْرِجْهمْ منها. فيحسُن هَذا في هذا الموْضعِ من حَيْثُ كانت التَّثْنيةُ مَعْنويَّة لا لَفْظيَّةً، ولمْ يمتنعْ كما يمتنع قولك: إنَّ الزيدين كانا اثنين من حَيْثُ كَانَ الضَّميرُ يعُود إلى تَثْنيةٍ لَفْظيَّةٍ.

وقدْ قالَ أبو علي الفَارسيُّ(١): «إنَّما جاز ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء ٤ : ١٧٦]. من حَيْثُ كان يفيد العَددَ مُجرَّداً من الصِّغر والكِبرِ» وهذا كَلامٌ غَيْر واضحٍ، وما قَدَّمناه أَوْضَح. ويَدُلُّ على اسْتِجَازتِهمْ في الأمور المعْنَويَّة ما لا يَسْتَجيزونَه في اللَّفظ قَوْلُ اللَّه – تعالى –: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة ٢ : ١١١] فَجَعلَ اسم (كان) مُفْرداً حَمْلاً على لَفْظِها(٢)، وخَبرها جَمْعاً حَمْلاً على مَعْناها.

[٥٣/أ]

ولو حُمِلَ الاسْمُ والخَبَر مَعَاً على مَعْنَاها / لَقَالَ: إلا مَنْ كَانَ هوداً أو نَصَارى صَارتْ هذه الآيةُ العَزيزةُ بمنْزلةِ قَولِ القَائلِ: لا يَدْخُلُ الدَّارَ إلا مَنْ كَانَ غَافلين، وهَذه مَسْألة لم يُجزْها ابنُ السَّرَّاج(٣) وجَماعةٌ من النَّحْويِّين، قَالُوا لا يَجُوزُ إلاَّ أنْ يُحْمَل الاسْمُ والخَبرُ مَعَاً على اللفظ، فيقال: إلا مَنْ كان غَافلاً، ويُحْمَلا مَعَاً على المعْنَى فيقال: إلاَّ مَن كَانوا غَافلين. وقد جَاءَ في كِتَاب اللَّه – تَعَالى – بخلاف ما قَالوا(٤). هذا ما حضرني من جَواب مَسْألَتِكَ، وباللَّه التَّوفيقُ. تمَّت المسْألةُ والحَمْدُ للَّه.

---

(١) الإيضاح / ١٢٥ بتصرُّف يسير، وهو بلا عزو في: إيضاح المشكلات ١ / ٣٣٣، وهو معنى قول المازني في مجالس العلماء / ٧٦.

(٢) طمس بعض الكلمة في الأصل المخطوط.

(٣) الأصول ٢ /٣٥٨.

(٤) في ج: «قالوا».

الرسالة الخامسة عشرة
في تحقيق قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾

بِسْمِ(١) اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ
صلَّى اللَّهُ على مُحَمَّدٍ النَّبيِّ الكَريمِ وآلهِ وسَلَّمَ

قالَ الفقيهُ الأسْتاذُ أبو مُحَمد عَبْدالله بن السِّيد البطليوسي - رحمه الله -:

سَأَلتَ(٢) - أَعْلَى اللَّهُ قَدْركَ، وحَرَسَ من النَّوائبِ طَوْرَكَ، ونوَّرَ بالعِلْم صَدْركَ - عن قوْلِ اللَّهِ - عزَّ وجَلَّ -: ﴿**اللَّهُ نُورُ(٣) السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ(٤) فِيهَا مِصْبَاحٌ(٥) الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ(٦)**﴾ [النور ٢٤: ٣٥] إلى آخرِ الآية، وذَكَرت أنَّكَ لَمْ تَرَ فيها لِلْمفسِّرين قولاً يُزيلُ الحَيْرَةَ، ويكْشِفُ الغُمَّة. وأئمَّتُنا المتَقدِّمون - رَضِيَ اللَّهُ عنْهم - وإنْ كَانُوا لمْ يُوَضِّحُوها كُلَّ الإيْضَاح، ولمْ يفْصِحُوا عَنْ معناها غَايةَ الإفْصَاحِ، لَقَد نَهَجوا لنا السَّبيلَ إلى مَعْرفة معْنَاها، ونبَّهوا بِيَسير كَلامهمْ عَلَى لُطْفِ غَرَضِها وبُعْد مَرْمَاهَا، ونَحْن نَقُولُ فيها بحَوْل اللَّه قَوْلاً يُعْربُ عَنْها، ويَشْرَحُ المبْهَم منْها، فإن(٧)

(١) «بسم... وسلَّم»: ليس في ب، ج.

(٢) «قال الشيخ - رضي الله عنه - سالت»، و«نور بالعلم صدرك»: ليستا في ب.

(٣) ذكر في تفسير الآية أقوال ثلاثة، هي:

- أنها على حذف المضاف، والتقدير: ذو نور، لأنه قال: مثل نوره، ويهدي الله لنوره مَنْ يشاء والمضاف مغاير للمضاف إليه.
- أن معناها: الله مُنوِّر السَّماوات كقراءة من قرأ: (الله نوَّر السماوات)، وهي قراءة يزيد عن طريق ابن عبلة وابن مشيا. ومعنى النور هنا: الهداية والحق، وقيل: النور هم الملائكة والأنبياء والعلماء، وهو يروى عن أبيّ بن كعب، والحسن، وأبي العالية. وقيل: بل هو التدبير للكون كما يوصف الرئيس المدبر بأنه نور البلد.
- قيل: هو نظمه إيَّاهما على الوجه الأصلح وقد يعبر عن النور بالنظام. غرائب القرآن ١٨ / ١٠٦ و١٠٧.

(٤) المشكاة: قيل: هي الكوَّة بلغة الأحباش، وقيل: المشكاة عربية من كلام العرب وبه قال الفراء، ومنه المشكاة للزق الصغير. معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٣، وغرائب القرآن ١٨ / ١٠٦.

(٥) المصباح: السراج الضخم الثاقب، والسرُّ في قوله تعالى: (المصباح في زجاجة): أن النور في الزجاج أبين منه في أي شيء آخر، وضوؤه يزيد في الزجاج. معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٣ و٤٤.

(٦) زيادة عن ب.

(٧) في الأصل: «وإنَّ».

المجسِّمة(١) من أَهْلِ مِلَّتنا قَدْ اغْتَرُّوا بظَاهِرِ قَوْله - عَزّ وجَلّ -: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ فَحَمَلَهم الجَهْلُ بحقيقَةِ مَعْنَاهُ على أَنْ زَعَمُوا أَنَّ ربَّهم نورٌ ونَسُوا قَوْله عزّ من قائلٍ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى ٤٢ : ١١] وقَدْ كَذَّبَهمُ(٢) اللَّهُ - تَعَالَى - في دَعْوَاهُم هَذهِ لقَوْلهِ في عَقِبِ الآية: ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور ٢٤ : ٣٥] فَأَخْبَرنَا نصَّاً بأنَّ جَميع ما ذَكَرَه في الآيةِ منَ النور، والمِشْكاةِ، والمصْباحِ، والزُّجاجة، والشَّجَرةِ والزَّيْتونة أمثالٌ مَضْروبةٌ يَعْقلُها عن اللَّه - تَعَالى - مَنْ وفِّقَ لفهمِهَا، وكُشفتْ له الحُجُب عن مَكْنون// عِلْمِها، كَمَا قالَ [٥٣/ب] اللَّهُ(٣) - تَعَالَى -: ﴿وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت ٢٩ : ٤٣] وبحقٍّ ما قيل: لو سَكَتَ مَنْ لا يَعْلم لَسَقطَ الخلافُ.

وإنَّمَا مَعْنَى قَوْل اللَّه - تَعَالى -: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [النور ٢٤ : ٣٥] اللَّه هادي السَّماواتِ والأَرْضِ، فَشَبَّه الهُدى بالنُّورِ، كَمَا شَبَّه الكُفْر بالظُّلمات(٤) في قَوْله: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾ [النور ٢٤ : ٤٠] واخْتَلفُوا في الضَّميرِ من قَوْله: (مَثَلُ نُوْرِه) على مَنْ يعُود(٥)؟ فَذَهَب قومٌ إلى أنَّه يَعُودُ على اللَّه [تَعَالَى](٦)، وذَهَبَ

(١) المجسِّمة: فرقة ترى أن الله - تعالى عن قولهم - جسم على الحقيقة، وأنه مركَّب من لحم ودمٍ، ومن هؤلاء: مقاتل بن سليمان. وقيل: إنه نور يتلألأ كالسبيكة البيضاء وطوله سبعة أشبار من شبر نفسه. ومنهم من يبالغ فيرى أنه على صورة إنسان شاب، أمرد، جعد، وقيل: هو شيخ أسمط الرأس واللحية، تعالى الله علّواً كبيراً. كشّاف اصطلاحات الفنون ١٤٧٣.

(٢) في ب: «أكذبهم».

(٣) ليس في ب.

(٤) غرائب القرآن ١٨/ ١٠٩.

(٥) ذكر الزجاج ثلاثة احتمالات في معنى (النور) فرأى أنه قد يكون بمعنى التدبير، وأن يراد به القرآن الكريم بدليل قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، وأن يقصد به النبيُّ الكريم ﷺ لأنه المرشد الناقل عن الله ما هو نير بيِّن. معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٣. وانظر في ذلك أيضاً: غرائب القرآن ١٨/ ١٠٦.

(٦) زيادة عن ب.

آخَرون عَلَى أنَّه يعُودُ عَلَى النَّبي ﷺ(١). وقَالَ آخَرونَ: بل يعُودُ عَلَى المؤْمنِ(٢)، واحتجوا بقراءة أُبَيّ بن كَعْبٍ(٣): (مَثَلُ نورِ المؤْمنِ) وأَحْسَنُ هَذه الأَقْوالِ أنْ يكُونَ عائداً عَلَى اللَّه - تَعَالى - لتقدُّم ذِكْره في الآية، ولم يَتَقَدَّم للنبيّ ﷺ ولا للمؤمنِ ذكر فيعُودَ الضَّمير إليه: وأَحْسِب أنَّ(٤) الَّذين جَعَلوا الضَّمير عَائداً عَلَى النَّبي ﷺ أو عَلَى المؤمن إِنَّما كَرهُوا عَوْدتَه عَلَى اللَّه - تَعَالَى - لِئَلا يُشَبِّهوا نورَ اللَّه الَّذي لا يُحَدّ لعظمته وجلاله بنور المصْباح في صِغَره وقلَّته. وليسَ الأمْرُ عَلَى ما توهَّمُوا؛ لأنَّ المعْنَى: مَثَلُ نُورِه الَّذي يضَعُه في قَلْب المؤْمنِ كَمَثَل المصْبَاحِ في المشْكَاة، والمشْكَاةُ: الكُوَّةُ بلسانِ الحَبَشة(٥)، فَشَبَّه الهُدَى بالنُّور لأنَّه يُزيلُ ظُلْمة الجَهْل كَمَا يُزيلُ النُّور ظُلْمة اللَّيْلِ، وشبَّه قَلْب المؤْمن بالزُّجَاجَة، وصَدْرَهُ بالمشْكَاة؛ لأنَّ الوَعْظَ والتَّذْكيرَ يقوِّيان الإيمانَ والهُدَى في قُلُوب المؤْمنينَ فيصيرانِ مَادَّة للهُدَى، كَمَا يَكُونُ الزَّيتُ مادَّة للمْصبَاحِ وشُبِّه النَّبيُّ ﷺ بالزَّيتونة؛ لأنَّ الهُدَى انْبعث من قِبَله(٦) كانْبعاثِ الزَّيتِ من الزَّيْتونة. وجَعَل الزَّيتونةَ لا شَرْقيَّةً ولا غَرْبيَّةً؛ لأنَّ مَبْعثَه ﷺ كَانَ بمكَّةَ، وهي بين المشْرِقِ والمغْرِب؛ فَهَذَا تمثيلٌ خَرجَ على أحْسنِ وجُوه التَّمْثيلِ، وتَشْبيهٌ جَرى على أَبْرعِ مَجَارِي التَّشْبيه، بخلافِ ما توهمتهُ المجسِّمةُ، نَعُوذُ باللَّه من عَدَم التَّوفيق.

وقَوْلُه - عَزَّ من قَائلٍ -: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ كَلامٌ خَرجَ مخْرَج مَجَاري

---

(١) في ب: «عليه السلام»، وفي ج: «صلَّى الله عليه».

(٢) ذكر ابن الأنباري أنه لا يجوز جعل الضمير عائداً على الله - تعالى - لأنَّ نوره لا يُحدّ. إيضاح الوقف والابتداء /ج٢، ص ٧٩٧. وينظر: القطع والائتناف ١٥٧ / أ، والجامع لأحكام القرآن ١٢ /٢٥٧، وتفسير ابن كثير ٣ /٢٩٠.

(٣) أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد، صحابي أنصاري، كان عارفاً بالقراءة والكتابة، وحبراً من أحبار اليهود، وعند إسلامه أصبح من كتاب الوحي، وشهد بدراً والخندق مع رسول الله ﷺ، توفي سنة ٢١ للهجرة. ترجمته في: الأعلام ١ / ٨٢.

(٤) ليست في ب.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٣، وغرائب القرآن ١٨ / ١٠٦ و ١٠٧.

(٦) في الأصل: «قلبه».

كَلامِ العَرَبِ الَّذي تَسْتَعْمِلُه في أَلْفَاظِهـا، وتَقْديرُ الكَلام: مَثَلُ نُورِه كَمِصْبَاحٍ في مِشْكَاةٍ(١)؛ لأنَّ النورَ لم يشَبّه بالمشْكَاة، إنَّما شُبِّهَ/ / بالمصْبَاحِ فوقعَ التَّشْبيهُ عَلَى المشْكَاة في اللَّفْظِ، وهو وَاقعٌ على المصْبَاح في المعْنَى. وهَذَا نَحْوٌ مِمَّا حَكَاهُ سِيْبويه من قَوْلِ العَرَبِ(٢): «مَا رَأَيْتُ كاليوم رَجُلاً». والمعْنى: ما رأيتُ كَرُجل أراهُ اليَوْمَ رَجُلاً، فأَوْقَعُوا التَّشْبيهَ عَلَى اليَوْمِ في اللَّفْظ، والمرادُ به الرَّجُل في المعْنى. وتحقيقُ تَقْديرِه: ما رأيتُ كَرَجُلِ اليَومِ، فَحُذِفَ المضَافُ وأُقيم المضَافُ إليه مُقَامَه، ومثْلُه قَوْلُ النَّابغة(٣): [٥٤/أ]

[البسيط]

تَحِيْدُ مِنْ أَسْتنٍ سُوْءٍ أَسَافِلُهُ
مَشْيَ الإِمَاءِ الغَوادي تَحْمِلُ الحُزَمَا

فَأَوقَعَ التَّشْبيهَ على (مَشْيِ الإِمَاءِ) والمرادُ به الإِمَاءُ أنفُسُها.

وقَوْلُهُ – تَعَالَى – ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [النور ٢٤: ٣٥] قَالَ الفَارسيُّ: «مِنْ دُهْنِ شَجَرةٍ»، فَحَذَفَ المضَافَ. قَالَ: و(زَيْتونةٍ) عطفُ بَيانٍ عَلَى الشَّجَرةِ. وقَالَ غَيْره:

---

(١) زعم بعضهم ان في الكلام قلباً، وأنَّ المراد: (المصباح في مشكاة). قال الحسن النيسابوري: «والصحيح أنه لا حاجة إليه، لأنَّ هذا تشبيه مركَّب... وأمَّا الإمام الغزالي... فإنه يقول: المشكاة، والزجاجة، والمصباح، والشجرة والزيت عبارة عن المراتب الخمس الإنسانية... وأما الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا فإنه نزل الأمثلة الخمسة على مراتب إدراكات النفس الإنسانية. فالمشكاة هي العقل الهيولاني.... والزجاجة هي العقل بالملكة، وهي قوة النفس حين حصل لها البديهيات.....» غرائب القرآن ١٨ / ١١٥ و١١٥.

(٢) الكتاب ١ / ٢٢٤، ٢٤٨، والمقتضب ٢ / ١٤٩. والتقدير فيه ما رأيت كرجلٍ أراه اليوم رجلاً، فحذفوا (كرجل) لكثرة دوران العبارة على ألسنتهم حتى صارت بمنزلة المثل. ومثل ذلك حذفهم الفعل في قول القطامي:

فكرَّت تبتغيه فوافقته على دمه ومصرعه السِّباعا

فأضمر (وافقت) لتقدم ذكرها في الأول. انظر أمثلة على ذلك في الكتاب ١ / ٢٢٤، ٢٨٤ و٢٨٥.

(٣) ديوان النابغة: ق١٣، ب٢٣، ص١١١، ولسان العرب (ستن)، والرواية فيهما: (مثل الإماء). تحيد: تنفر وتبتعد. الأستن: أصول الشجر البالي، مفرده: أستنةٌ. وقيل: الأستن: شجر يفشو في منابته ويكثر، وإذا نظر إليه الناظر من بعد حسبه أشخاصاً. اللسان (ستن).

زَيْتونةٌ بدلٌ من الشَّجَرةِ. وقولُه تَعالَى: ﴿لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور ٢٤: ٣٥] صِفتَان مَنْفيَّتان، كَقَوْلِه: مَرَرْتُ برجُلٍ لا قَائمٍ ولا قاعدٍ(١).

وقال المفسِّرون: إنَّما جَعَلَها لا شَرْقيَّةً ولا غَرْبيَّةً؛ لأنَّه أنْعمُ لَها وأَحْسَنُ لنَبَاتِها، تَقُولُ العَرَبُ(٢): «لا خَيْرَ في شَجَرة في مَقْناة» وهي المكَانُ الَّذي لا تُصيبُه الشَّمْس، «ولا خيرَ في مَضْحَاة»، وهي المكان الَّذي لا يُصيبه الظلُّ، وإنَّما صَلاحُ النَّبْتِ بأنْ تُصيبَهُ الشَّمْسُ تَارةً، ويُصيبَه الظِلُّ تَارةً.

وقَالَ الفَارِسيّ: (قولُه: لا شَرْقيَّةٍ ولا غَرْبيَّةٍ) أي: هي شَرْقيَّةٌ غَرْبيَّةٌ، كَأنَّ نِسْبتَها إلى كلِّ واحدٍ من الشَّرْقِ والغَرْب(٣) مِثْلُ نِسْبتَها إلى الآخَر، لا يَغْلبُ عليها أَحَدُهُما(٤). وإذا كَانَ كَذَلكَ كَانَ أَشَدَّ لاعْتدالِ زَيْتِها، وبِحَسَبِ اعْتدالِه يكونُ صَفَاؤه وإشْراقُ المصْباح إذا أُسرِجَ به.

وقَوْلُه: (يَكَادُ زيتُها يُضِيءُ)؛ أي: يَكَادُ يُضيء دونَ أن يُسرَج به مِصْباحٌ من شِدَّة صَفَائه. والوقْفُ عنْدَ قَوْله: (ولوْ لَمْ تَمْسسْهُ نَارٌ)(٥)، ثم ابْتَدأَ فَقَال: (نُورٌ على نُورٍ)؛ يعني نورَ المصْبَاحِ عَلَى نُورِ الزُّجاجةِ والدُّهْنِ.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٩، ٣/ ٧٦، والمقتضب ٢/ ٣٠، ٣/ ٦.

(٢) رواه النيسابوري على أنه من حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا خيرَ في شجرة في مقناة، ولا نبات في مقثأة، ولا خير في مضحى». انظر: غرائب القرآن ١٨/ ١٠٩.

(٣) في ب: «المشرق والمغرب».

(٤) جاء في غرائب القرآن ١٨/ ١٠٩: «ومعنى (لا شرقيَّة ولا غربية) أنّ منبتها في أكثر الشام، وزيتونها أجود الزيتون، والشام قريب من وسط العمارة ليس على الطرف الشرقي من الربع المسكون ولا على الطرف الغربي منه. وعن الحسن: أراد شجرة الزيتون في الجنة، إذْ لو كانت من شجر الدنيا لكانت إما شرقية أو غربية. وضُعِّف بأن المثل إنما يضرب بما يشاهد، وأنهم ما شاهدوا شجرة الجنة. وقيل: أراد أنها شجرة ملفوفة بالأشجار أو بأوراقها فلا تصيبها الشمس. وعن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وقتادة، وهو اختيار الفراء والزجاج: المراد أنها ليست مما تطلع عليه الشمس في وقت شروقها أو غروبها فقط، بل تصيبها بالغداة والعشي جميعاً لأنها في موضع مكشوف، فيكون فيه دليل على كمال النضج الموجب لصفاء الزيت». وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٥.

(٥) ذهب ابن الأنباري إلى أنه وقف حسن. إيضاح الوقف ٢/ ٧٩٧ ومنار الهدى / ٢٧٨.

وقَوْله – عَزَّ وجلَّ –: ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[١] شبَّهَ الزُّجَاجَة بالكَوْكَبِ لشدَّةِ صَفائِها وبَيَاضِها، وإنَّما وَصَفها بِهَذه الصِّفة لأنَّه شَبَّه بها قَلْبَ المؤْمن الَّذي قَدْ مَلأهُ نُورُ الهُدَى فأشْرقَ وأنَارَ. وهَذَا نَظيرُ الحَديث [المأثور][٢]: «الإيمان[٣] يَبْدأُ في القَلْب لُمظَةً[٤] [بَيْضَاءَ][٥] أي لَمْعة بَيْضَاء[٦]، فكلَّما ازدادَ العَبْدُ من العَمَلِ والطَّاعة ازدادتْ تلكَ اللُّمْظَة، وإذا غَلبتْ على القَلْبِ فَذلكَ الَّذي لا تَضُرّه فتنةٌ، وإنَّ

---

(١) في (دُرِّي) قراءات كثيرة، قرأ ابن كثير: (دُرِّيٌّ)، بضم الدال وتشديد الراء المكسورة وتشديد الياء من دون همز. وقرأ نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم كذلك. أما أبو عمرو فقد قرأها (دِرِّيء) بكسر الدال مع الهمز. وقرأ حمزة وعاصم في رواية أبي بكر (دُرِّيء) بالهمز مع ضم الدال. وقرأ الكسائي كقراءة عمرو، بكسر الدال مع الهمز. السبعة في القراءات /٤٥٥ و٤٥٦، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٢٢ و٣٢٣.

وقرأ زيد بن علي، والضحَّاك، وقتادة: (دَرِّي) بفتح الدال من دون همز، وقرأ الزهري: (دِرِّي) بالكسر من دون همز أيضاً. مختصر الشواذ لابن خالويه /١٠٢، والبحر المحيط ٦ /٤٥٦، والدر المصون ٥/ ٢٢٠.

و قال الفراء: «ولا تعرف جهةُ ضم أوّله وهمزه، ولا يكون في الكلام (فُعِّيل) إلا أعجمياً». معاني القرآن ٢/ ٢٥٢.

وقد ردَّ الفارسي على ذلك، وأبطل إنكار الزجاج الهمز مع ضم الدال، وذهب إلى أنه بناء معروف وهو أنه (فُعِّيل) من الدر الَّذي هو الدَّفْع، وهو صفة، ونظيره من الأسماء غير الصفة قولهم: المُرِّيق للعصفر، وهو اسم، حدَّثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب. وقالوا: كوكب دُرِّيءٌ، وهو صفة». الكتاب ٤/ ٢٦٨. وقال أبو علي: «هكذا قرأته على أبي بكر بالهمز في دُرِّيء». الأغفال ٢/ ٤٨٩، والمسائل البغداديات /٤٩٧ (المسألة ٥٧).

(٢) زيادة عن ب.

(٣) في ب: «إنَّ الإيمان».

(٤) لم أقف عليه في مظان الحديث التي بين يديَّ، وهو في: النهاية في غريب الحديث (لمظ) ٤/ ٢٧١، واللسان والتاج بلفظ «النفاق في القلب لمظَة سوداء، والإيمان لمظَة بيضاء، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللُّمْظَة».

(٥) زيادة عن ب.

(٦) «لمعة بيضاء» :ليس في ب.

[٥٤/ب] الكُفْرَ يَبْدأ في القَلْبِ طَمْسةً(١)، فَكُلَّما اقْترَفَ/ / العَبْدُ من المعْصيةِ ازْدادتْ تلْكَ اللُّمْظَةُ(٢)، فإذا غَلَبتْ على القَلْبِ فَذَلكَ المطْبوعُ على قَلْبه [الَّذي](٣) لا تَنْفَعُ فيه مَوْعظةٌ، ولا يَهْتدي أبَداً، نَعُوذ باللّه منْ ذلكَ. هَذَا آخِرُ مَا عِنْدي مِنَ القَوْل في هَذه الآيةِ، وأنَا أَشْكُر اللّهَ عَلَى ما وفَّق إليه وألْهَمَ، وصَلَّى اللّهَ عَلَى نَبيِّنا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلهِ وسَلّمَ، وشَرَّفَ، وكَرَّم.

(١) في ب: «لُمظة بيضاء». الطَّمْس: استئصال أثر الشيء ومحوه. اللسان (طمس).

(٢) اللَّمْظَة: البياض، وفَرَس ألمظ: في شفتيه بياض. اللسان (لمظ).

(٣) «هذا... وكرَّم»: ليس في ب.

الرسالة السادسة عشرة
في قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ
صلَّى اللَّهُ على مُحَمَّدٍ النَّبيِّ الكَريمِ وآلِه(١)

قَالَ الفَقيهُ(٢) الأُسْتَاذُ أبو مُحَمَّدٍ – رَحِمَه اللَّهُ –:

سَأَلتَ – سَدَّدنَا اللَّه وإيّاكَ إلى الصَّوابِ، وَوَفَّقنا إلى فَهْمِ ما تَضَمَّنه مُحْكَمُ الكتاب – عن قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ **شَهِدَ(٣) اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴾ [آل عمران ٣ : ١٨] وقلت: بأيِّ شَيْءٍ انْتَصبَ (قَائماً)؟ وما العَاملُ فيه؟ وأينَ خَبرُ التَّبرئةِ منْ هذه الآيةِ؟ وذَكَرتَ أنَّ بعْضَ المنْتَحلينَ لصِنَاعةِ النَّحْوِ أَنْكَرَ قَوْلَنا: إنَّ قَائماً – هَهُنا – مَنْصُوبٌ على الحَالِ، وزَعمَ أنه كُفرٌ منْ قائله.

وإنَّما ذَكَرَ(٤) ذَلكَ – فيما يَرَى – لأنَّ الحَالَ – فيما ذَكَر النَّحْويُّونَ – مُنْتقلةٌ وفَضْلَةٌ في الكَلامِ. والقَيَامُ بالقسْط صفَةٌ للَّه – تَعَالَى – لم يزلْ مَوْصُوفاً بها ولا يَزالُ، ولا يَصحُّ فيها الانْتقالُ. ونَحْن نَرْبأُ بأنْفُسنا أنْ نكُونَ ممَّن يَجْهَلُ ما يُوصَفُ به اللَّهُ تَعَالَى مما لا يَجُوزُ أنْ يَغيبَ عنَّا هذا المقْدارُ من علْمِ اللسانِ. وإنَّما أُوتيَ(٥) هَذَا المعْترضُ منْ قلَّة بَصَرِه بهذه الصِّنَاعة، وسُوءِ فَهْمه لبَابِ الحَالِ، وقَدْ أَجَبْتُكَ عن ذلك فيما فيه كفَايةٌ وإقْناعٌ، وباللَّه أَسْتعينُ، وعَليه أَتَوكَّلُ.

أَمَا خَبَر التَّبْرئة في هَذه الآية فَمحْذوفٌ، تقْديرهُ عندَ البَصْريِّينَ: لا إِلَهَ في الوُجُودِ(٦)

(١) «بسم... آله»: ليس في ب.

(٢) في ب: «قال الشيخ – رضي الله عنه –...». وتبدأ المسألة في ج بـ«سألت».

(٣) قراءة العامة: (شَهد) بالبناء للمعلوم، وقرأ أبو الشعثاء: (شُهِدَ) بالبناء للمجهول، ولفظ الجلالة نائب فاعل. وعليه تكون جملة (لا إله إلا هو) في محل رفع على البدلية من لفظ الجلالة، وهو بدل اشتمال. البحر المحيط ٢/٤٠٣، ومختصر في شواذ القراءات /١٩، والدر المصون ٣/ ٧٢.

(٤) في ب: «قال».

(٥) في ب: «أتي».

(٧) هذا رأي أبي علي الفارسي والزمخشري، وهو في: المقتصد ٢/٨٠٠، وشرح المفصَّل /٢ ٩٠.=

إلا هو، [أو لا إله مَوْجُود إلا هو][1] ونَحْو ذلكَ من التَّقدير، وخَبرُ التَّبرئة قَدْ يُحْذفُ إذا كانَ في الكَلام دَليْلٌ[2] عليه، كَقَولِهِمْ: (لا بَأْسَ)[3] ويُريدُون: لا بَأْسَ عليك. وكَقَول عَبْد يغوثَ الحارثيّ[4]:

[الطويل]

فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ
نَدامَاي مِنْ نَجْران ألاَّ تَلاقِيَا[5]

أَرادَ أنْ[6] لا تَلاقِيَ[7] لَنَا.

[٥٥/أ] وقولهُ: (هُوَ) بَدَلٌ من مَوْضِعِ (لا) وما عَمِلتْ فيه؛ لأنَّ التَّبرئةَ // وما تَعْمَلُ فيه[8] في مَوْضع رَفْع على الابْتداءِ[9]، وهي في ذلك بمَنْزلةِ (إنَّ) وما تَعْمَلُ فيه. فإنْ قيل:

= وقدره في رأي ثان له بـ(لنا)، وهو في المقتصد أيضاً ٢/ ٨٠٠.

أقول: أنكر الرازي تقدير الخبر بـ(في الوجود) خبراً يخصصه، فلا يظل النفي على عمومه المراد منه، فلا يكون إقراراً بالوحدانية على الإطلاق. التفسير الكبير ٢/ ١٩٣ و١٩٤، ١٥٦.

(١) زيادة عن ب.

(٢) في ب: «دليلاً».

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٩.

(٤) في ب: «المازني»، وهو تحريف.

(٥) العقد الفريد ٥/ ٢٢٩، واللسان (عرض)، وشرح المفصَّل ١/ ١٢٨، وشرح التصريح ٢/ ١٦٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٦، وتحصيل عين الذهب ١/ ٣١٢، وهو بلا نسبة في ١/ ٣١٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨، والمفصل/ ٢١، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، وشرح الأشموني ٣/ ١٤٠، ويروى لمالك بن الريب. تحصيل عين الذهب ١/ ٣١٢.

(٦) في ب: «أنَّه».

(٧) «أراد أنْ لا تلاقي»: مطموس في الأصل.

(٨) يعود الحكم على موضع (لا) التبرئة وما دخلت عليه بالرفع على الابتداء إلى أمرين: الأول: أنَّها وما بعدها في حكم المركَّب والمركَّب له حكم المفرد في موضع الإعراب. والثاني: أن الكلام قبل دخولها خبري، فإذا دخلت (لا) بقيت الخبرية ونفي الخبر فحسب، وهو من قبلُ مثبت. اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٣٣.

(٩) طمس أكثر الكلمة.

فما الَّذي يَمْنعُ من أنْ يكُونَ (هو) خَبَر التَّبرئةِ فلا يحْتَاجَ إلى تَكَلُّفِ هَذا الإضْمارِ؟

فالجوابُ أنَّ ذَلكَ خَطَأ من ثَلاثة أوْجُه:

أَحَدُها: أنّ (لا) هَذه لا تَعْمَلُ إلاّ في النَّكِراتِ[١]، فإنْ جَعَلتَ (هو) خَبَرها أعْملْتَها في المعْرفةِ، وذلكَ لا يجُوزُ.

والثَّاني: أنَّ ما بعد (لا) مُوجَبٌ، و(لا)[٢] لا تعْمل في الموجَبِ، وإنَّما[٣] تَعْمل في المنْفيّ.

والثَّالث: أنَّك إنْ جَعلْتَ (هو) خَبرَ التبرئة كُنْتَ قَدْ جَعَلتَ الأسم نكرةً والخبرَ معْرفةً، وهَذَا عَكْسُ ما تُوجبُهُ صِنَاعةُ النَّحْوِ؛ لأنَّ الحكم في العَربيَّة إذا اجْتَمعتْ معرفةٌ ونَكرةٌ أنْ تكُونَ المعْرِفةُ هي الاسْمَ، والنَّكرة هي[٤] الخبرَ؛ فلذلكَ جَعَل النَّحْويُّونَ الخبرَ في نَحْو هذا مَحْذوفاً[٥]. وأمَّا قَوْله تَعَالَى: ﴿**قَائِمًا بِالْقِسْطِ**﴾[٦]؛ فإنَّه لا

---

(١) الكتاب ٢ / ٧٥، ٢٩٣، والمقتضب ٤ / ٣٥٧، ٣٦٢، واللباب ١ / ٢٢٧، والجنى الداني / ٢٩٣.

(٢) ليست في ب.

(٣) في ب: «إنَّما».

(٤) ليست في ب.

(٥) في تقدير خبر (لا) عدة أوجه، هي:

أ – الخبر محذوف، و(إلا الله) بدل من موضع (لا) مع اسمها أو موضع اسمها قبل دخولها.

ب – أن خبرها محذوف و(إلا هو) بدل من الضمير المستتر فيه، وهو اختيار أبي حيَّان في النهر الماد ١ / ٢٣٠.

ج – أن الخبر محذوف و(إلا هو) صفة (لا إله) على الموضع موضع لا مع اسمها.

د – أن يكون الاستثناء مفرَّغاً و(إله) اسم (لا) بني معها، و(إلا هو) خبر. وهذا مردود من وجهين، أولهما: أن (لا) تعمل في النكرات فحسب، فإذا أعرب (إلا هو) خبراً عملت في المعرفة. وثانيهما أنها لا تعمل في الموجب.

هـ – أقول: يجب حذف خبر (لا) التبرئة إذا دلَّ عليه دليل عند الطائيين والتميميين. والحجازيون يوجبون حذفه، فإذا لم يدلَّ عليه دليل امتنع حذفه. وقد أنكر ابن مالك واللَّورقي على الزمخشري والجزولي نسبة التزام تميم بحذف خبر (لا) مطلقاً.

انظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٥٣٥ – ٥٣٨، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠٢ – ٢٠٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٣٣١.

(٦) قرأ عبد الله بن مسعود: «القائمُ بالقسط» و«قائمٌ». الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٤٣، والبحر المحيط ٢ / ٤٠٣، والدر المصون ٢ / ٤٥، وروح المعاني ٣ / ١٠٦، ومعجم القراءات ٢ / ٤٦٢.

يخْلُو من أَحَد ثلاثة[1] أوْجُه: إمّا أنْ يكُونَ منْصُوباً على المدْحِ والتَّعْظيمِ، وإمّا أنْ يكُونَ منْصُوباً على الحَالِ، وإمَّا أنْ يكونَ منْصُوباً عَلَى النَّعتِ لـ (إلهَ) المنصوب بالتَّبرئة.

فأمَّا نصبُه على المدْح[2] والتَّعْظيم فَوَاضحٌ يُغْني وضُوحُه عن القَوْل فيه. وأمَّا نَصْبُه على الصِّفة[3] لـ (إله) فإنَّ ذلكَ خَطَأٌ؛ لأنَّ المرادَ بالنَّفي هَهنُا العُمُومُ والاسْتغراق، فإذا جَعَلتَ (قَائماً) صِفَة لـ (إله) صَار التَّقديرُ: لا إلهَ قَائماً بالقسْط إلاَّ هُو، فَرَجَعَ النَّفيُ خُصُوصاً، وزالَ ما فيه من العُمومِ، وجَازَ أن يكُونَ ثَمَّة[4] إلهٌ آخرُ غَيْرُ قائمٌ بالقسْط، كَمَا أنَّك إذا قُلْتَ: لا رَجُلَ ظَريفاً في الدَّار إلاَّ زَيْدٌ، فإنَّما نَفيتَ الرِّجالَ الظُّرفاءَ خَاصَّةً، وجازَ أن يكُونَ هُناكَ رَجُلٌ آخرُ غيرُ ظَريفٍ، وهذا كُفْرٌ صَريحٌ، نَعُوذُ باللَّهِ منه.

---

(١) الحقيقة أنَّ في نصبه أربعة أوجه لا ثلاثة، هي:

أ- النصب على الحال.

ب- النصب على المدح والتعظيم.

ج- النصب على النعت لاسم (لا) النافية.

د- النصب على القطع، إذ الأصل فيه القائم نعتاً لله، والتقدير: شهد الله القائمُ بالقسط، فعندما نكِّر امتنع إتباعه للمعرفة قبله فقطع على النصب، وهو قول الفراء وحده، ونسب إلى عامة الكوفيين. معاني القرآن ١ / ٢٠٠، والجامع لأحكام القرآن ٤ / ٤٣، والبحر المحيط ٢ / ٤٠٥، والدر المصون ٣ / ٨٠.

(٢) الكشاف ١ / ٤١٧، والبحر المحيط ٢ / ٤٠٥. وقد خلط الزمخشري بين النصب على المدح والنصب على الاختصاص، فجعل من ذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ، وإنّا معشر الأنبياء لا نورَثُ، وذهب إلى أنهما يجوز مجيئهما نكرة ومعرفة. والصواب أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبْهماً، ولا يكون إلا معرَّفاً بالألف واللام، أو العلمية، أو الإضافة أو لفظ أيّ، ولا يكون إلا بعد ضميرٍ مختصٍّ به أو مشارك فيه وربما أتى بعد ضمير مخاطب. البحر المحيط ٢ / ٤٠٥، والدر المصون ٣ / ٨٠. وقد اعتذر السمين الحلبي لتخليط الزمخشري بأن مراده بالمنصوب على الاختصاص المنصوب على إضمار فعل لائقٍ، سواء أكان من الاختصاص المبَّوب له في النحو أم لا. الدر المصون ٣ / ٨٠.

(٣) وهو قول الزمخشري في الكشاف ١ / ٤١٧. وقال: «وهو أوجه من انتصابه من فاعل (شهد)».

(٤) في ب: «ثمَّ».

وأما نَصْبُه على الحَالِ فلا[1] يخْلُو من أَحَدِ أرْبعة أوْجه[2]: إما أَنْ يكُونَ حَالاً من اسْم اللَّه تَعالى[3]، وإمَّا أنْ يكُونَ حَالاً من المضْمَرِ في خَبرِ التَّبرئة[4] المقدَّر.

فإنْ جَعَلتَه حَالاً من اسْم (اللّه) تعَالَى فالعَاملُ فيه (شَهِدَ)[5] تَقْديرُهُ: شَهِدَ اللَّهُ في حَالِ قيامه بالقِسْط أنَّه لا إلهَ إلا هو، وشَهِدت الملائكةُ وأُولو العِلْم، ولَيْس هَذَا قَبيحاً من أَجْلِ أنَّك قَدْ ذَكَرْتَ أَسْماءً كثيرةً وجئْتَ بالحَالِ من بَعْضِها دونَ بَعْضٍ: قَال ابنُ جنِّي: «ألا تَرَى أنَّك لو قُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً وعَمْرٌو، وخَالدٌ، فَجَعَلتَ الحَالَ من// بعْضِهم دونَ بعْضٍ لجَازَ باتّفاق». [٥٥/ب] وإذا جَعَلتَ (قَائماً) حَالاً من (هو) فالعَاملُ في الحَالِ معْنَى النَّفي؛ لأنَّ الأحْوالَ تعْمَلُ فيها المعَاني كَمَا تعْملُ في الظُّروف[6]، فيكُونُ التَّقدير: شَهِدَ اللّه أنَّ الرُّبوبيَّة لَيستْ إلاَّ له في حَالِ قيامه بالقِسْطِ، فَهذَان الوجْهان صَحيْحَان.

فأمَّا كونُه حَالاً من الضَّميرِ المنْصُوب بـ(أنَّ)، ومن الضَّمير الَّذي في خَبرِ التَّبرئة المحْذوف فكلاهما خَطَأ لا يجُوزُ. أمَّا امْتناعُه منْ أن يكُونَ حَالاً من الضَّميرِ المنْصُوب بـ(أنَّ) فَلعلَّتين: إحْدَاهُما: أنَّ (أنّ) المفْتوحةَ تُقَدَّر هي وما عَملتْ فيه بتَقْدير المصْدَرِ، وما بَعْدَها من اسْمها وخَبرِها صِلَة لها، فإنْ جَعلتَ (قَائماً) حَالاً من اسْمها كَانَ دَاخلاً في الصِّلةِ فتكونُ قَدْ فرَّقتَ بين الصِّلة والموْصولِ بما لَيْسَ من الصِّلة، وذلكَ مُسْتَحيلٌ.

---

(١) في ب: «فإنه».

(٢) يبدو أن ابن السيد سها عن ذكر الوجه الرابع، وهو: أن يكون حالاً من الضمير المنصوب بـ(أنَّ).

(٣) الكشاف ١/٤١٧، والجامع لأحكام القرآن ٤/٤٣، والبحر المحيط ٢/٤٠٥، والدر المصون ٣/٧٥، وهي حال مؤكدة – وأنكر أبو حيان جعلها حالاً مؤكدة – كما – رأى الزمخشري – لأن (قائماً بالقسط) ليس بمعنى (شَهِد)، وليس مؤكداً لمضمون الجملة السابقة.
واعتذر السمين للزمخشري وردَّ على أبي حيان، وذهب إلى أن الحال قسمان: مؤكدة ومبيِّنة، ولا يجوز أن تكون مبيِّنة هنا؛ لأن الأخيرة تكون منتقلة، وهذا غير جائز؛ لأن عدل الله لا يتغيَّر. فإذا قيل: هناك حال ثالثة وهي اللازمة، فإنّ كل لازمة مؤكدة، فلا فرق بين قوله لازمة ومؤكدة. الدر المصون ٣/٧٥ و٧٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٠، والكشاف ١/ ٤١٧، والدر المصون ٣/ ٧٧.

(٥) الكشاف ١/٤١٧، والبحر المحيط ٢/٤٠٥، والدر المصون /٣ ٧٥.

(٦) اللباب ١/٢٨٩، وشرح المفصَّل ٢/٥٦، ومغني اللبيب /٤٩٠، وهمع الهوامع ١/٢٤٢.

والعلةُ الثَّانيـةُ: أنَّكَ إنْ جعلْتـهُ حَالاً من اسْمِ (أنَّ) لَزِمَ أنْ تُعْمل (أنَّ) في الحَالِ، و(أنَّ) لا تَعملُ في الأحْوالِ شيئاً ولا في الظروفِ. فإنْ قلتَ: قَدْ قالَ النَّابغةُ(١):

[البسيط]

كأنَّهُ خَارِجَاً مِنْ جَنْبِ صفْحتِهِ

فَنَصبَ على الحَالِ من اسْمِ (كأنَّ) وجَعَلَ العَاملَ فيهَا ما في (كأنَّ) من مَعْنى التَّشْبيه، فَهَلاً أجَزتَ مثلَ ذلك في (أنَّ)؟ فالجَوابُ: أنَّ ذلكَ إنَّما يَجُوزُ – عند البَصْريِّين – في (كأنَّ) و(ليتَ) و(لعلَّ) خاصَّةً؛ لأنَّ هَذه الأحْرفَ الثَّلاثةَ أبْطَلتْ مَعْنى الابْتداءِ مِّما يَدْخُل عليه، وأحْدثت في الكَلامِ مَعْنَى التَّمنِّي، والتَّرجِّي، والتَّشبيه، فأشْبهت الأفْعالَ(٢).

فإنْ قيل: فـ(أنَّ) المفتوحةُ تدْخلُ على الجُمْلةِ فيصيرُ بها إلى تَأويلِ المصْدَرِ، ألا تَرَى أنك تَقُولُ: بَلَغني أنَّك قَائم، فيكُونُ مَعْناهُ: بلغني قيامُك، فَهَلاً أعْملتَ في الحَالِ ما فيها من تأويل المصدَرِ؟ فالجوابُ: أنَّ ذلكَ خَطأٌ؛ لأنَّ المصْدَرَ الَّذي تُقَدَّر به (أنَّ) المفْتوحةُ إنما ينْسَبكُ منْها ومنْ صلَتِها الَّتي هي اسْمُها وخَبَرُها، فإذا جَعَلتَ (قَائماً) حَالاً من اسْمِ (كأنَّ) دَاخلاً في صلَتها فَيَلْزمُك منْ ذَلكَ أنَّك تُعملُ الاسْمَ في نَفْسه، وذلكَ مُحَالٌ؛ فَلهذا الَّذي ذَكَرْناهُ اسْتَحالَ أنْ ينْتَصبَ (قَائماً) عَلَى الحَالِ من اسْمِ (أنَّ)؟

وأمَّا امْتناعُه منْ أنْ يكُونَ حَالاً من الضَّميرِ المقَدَّر في خَبرِ التَّبرئة المحْذوفِ فمنْ أجْلِ أنَّ المرادَ بالنَّفي العُمومُ والاسْتغراقُ على ما قَدَّمْنا، فإذا جَعَلْتَه حَالاً من المضْمَرِ الَّذي في الخَبرِ المحْذوفِ صَارَ التَّقديرُ: لا إلهَ موْجُودٌ في حَالِ(٣) قيامه بالقسْط إلا هو، فَيصيرُ النَّفْي وَاقعاً على الآلهةِ القَائمينَ بالقِسْطِ / / وعلى(٤) غيْرِهم ويُوهِمُ هَذَا الكَلامُ أن [٥٦/أ]

(١) ديوانه / ١١، ق١، ب١٦. وتتمته:

.... سفُّود شَرْبٍ نَسوْه عند مفتادِ

السفُّود: السيخ الَّذي تسلك فيه قطع اللحم عند الشواء. الشَّرْب: الجماعة التي تشرب. المفتأد: مكان الشوي والطبخ.

(٢) شرح المفصَّل ٢ / ٥٦.

(٣): «موجود في حال»: الكلمتان مطموستان في الأصل.

(٤) طمس في الأصل وساقط من ب، واستكملته اعتماداً على السياق.

[اللّه] (١) غيرُ قائمٍ بالقسْط [كما أنّكَ] (٢) إذا قُلتَ: [لا رَجُلَ] (٣) مَوْجودٌ سَخيّاً إلا زَيْدٌ قائماً [فإنَّمَا نفيتَ] (٤) الرِّجال الأسْخياءَ خاصَّة [دُونَ غَيْرهم] (٥) وهَذَا كُفْرٌ، نَعُوذُ باللّه من مثْله، فَصَحَّ بجَميع ما قدَّمْناهُ أنَّ قائماً لا يَصحُّ أنْ يكُونَ حالاً (٦) إلا من اسْم اللّه تَعَالَى، أو من ضَميره، والحَالُ منْتقلةٌ (٧) وفَضْلة في الكَلام، وهَذه الصِّفةُ لم يزلِ اللّهُ تَعَالى مَوْصُوفاً بها ولا يزالُ. فالجَوابُ: أنَّهُ لَيْسَ كلُّ حَالٍ مُنْتقلةً، ولا فَضْلةً في الكَلامِ كَمَا زَعَم هَذَا الزَّاعِمُ، بَلْ من الأحْوال ما لا يَصحُّ انْتقالُه، ولا يجُوزُ أنْ يكونَ فَضْلةً، ألا تَرَى أنَّ النَّحْوِيِّينَ قَدْ أَطْلقُوا الحَالَ على أشْياءَ من القُرآنِ وغَيْرِه لا يَصحُّ فيها الانتقالُ؟ كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة ٢: ٩١] ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي (٨) مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام ٦: ١٥٣] والحقّ لا يُفَارقُ التَّصْديقَ، وصِرَاطُ اللّه - تَعَالَى - لا تُفَارقُه الاسْتقامةُ؟

وقَالُوا في قَوْله تَعَالَى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [البقرة ٢: ١٣٣]: حَالٌ. وقَالُوا في قَوْلِ اللّه - تَعَالَى- ﴿الٓمٓ * اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران ٣: ١ - ٣]: إنَّها جُمْلةٌ في مَوْضِع الحَالِ منَ (اللّه) - تَعَالَى - كأنَّه قَالَ: اللّهُ الحيُّ القيُّومُ نزَّل عليك الكتابَ مُتَوحِّداً في الرُّبوبيَّة. وأجَازوا أيضاً أنْ يكُونَ في مَوْضع الحَالِ منَ الضَّمير في (نَزَّلَ)، وكذلكَ قَوْلُ

---

(١) بياض في الأصل وليس في ب، واستكملته من ج.

(٢) بياض قدر كلمتين في الأصل والتكملة من ب، وج.

(٣) مطموس قدر كلمة في الأصل والتكملة عن ب، وج.

(٤) بياض قدر كلمة في الأصل والتكملة عن ب، وج.

(٥) بياض قدر كلمة في الأصل والتكملة عن ب، وج.

(٦) مطموس في الأصل وج، والتكملة عن ب.

(٧) يراد بالانتقال في الحال أنها ليست صفة ثابتة، ففي قولنا: جاء زيد راكباً، ليس (راكباً) صفة دائمة لصاحبها، فقد ينتقل عنها إلى غيرها، وليس في ذكر هذه الحال تأكيد لما أخبر به، وإنما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر. ففي الجملة (جاء زيد راكباً) إخبار بالمجيء من جهة، وبالركوب من جهة، ولكن (الركوب) وقع على سبيل الفضلة لاستيفاء الاسم قبله ما يستحقه من الإخبار بالفعل.

(٨) طمس بعض الكلمة في الأصل المخطوط.

العرب: «هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً»[١] و«أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتوتاً»[٢]، ونَحْو ذلكَ مِمَّا يكثرُ إذا تَتبَّعناهُ.

فإنْ قالَ قائلٌ: فكَيفَ يَصحُّ أن تُسمَّى هَذه الأشْياءُ أَحْوالاً وهي غَيْرُ مُنْتقلةٍ، والكَلامُ مُحْتاجٌ إليها؟ فالجوابُ عن ذَلكَ من وجُوهٍ كُلّها مُقْنِعٌ:

أَحَدُهَا: أنَّ الحَالَ شَبِيهَةٌ بالصِّفة[٣]، والصِّفة ضَرْبان: ضَرْب يحْتاجُ إليه المَوْصوفُ، ولا بُدَّ لَهُ منه، وذَلكَ إذا الْتَبسَ بغَيره، وضَرْبٌ لا يحْتاجُ إليه، وإنَّما يُذْكَرُ للمَدْحِ، أو للذمِّ، أو للتّرحُّم، فوجَبَ أنْ يكونَ الحَالُ كذلك.

ومنها: أنَّ الشَّيْءَ إذا وُجد فيه بَعْضُ خَواصِّ نَوْعه ولم يُوْجَدْ فيه بَعْضُها لم يُخْرجْه من نوْعه نُقْصانُ ما نَقصَ منها، ألا تَرَى أنَّ الاسْمَ له خَواصُّ تَخُصُّه مثْل التَّنوين، ودخُول الألفِ واللام عليه، والنَّعْتِ، والتَّصْغيرِ، والنّداء، ولا يَلْزمُ أنْ تُوجَدَ هذه الخواصُّ كلُّها في جَميعِ الأسْماءِ. ولكنْ حَيثُما وُجدتْ كُلُّها أو بَعْضُها // حُكمَ له[٤] بأنَّه اسْمٌ. [٥٦/ب] وكذلكَ الأحْوالُ في هَذهِ المواضِع فيْها أكْثَر خَواص الحَالِ، وشُرُوطُها مَوْجُودةٌ، فلا يُخْرجها عن حُكْم الحَالِ نُقصَانُ ما نَقصَها منْها[٥]، كَمَا لا يُخْرجُ (مَنْ) و(ما) ونَحْوهُما عن حُكْمِ الأسْماءِ نُقْصانُ ما نَقصَها منْ خَواصِّ الأسْماءِ.

ومنْها: أنَّ النَّحْويِّين لم يُريْدوا بقَولهمْ: إنَّ الحَالَ فَضْلة في الكَلامِ أنَّ الحَالَ مُسْتغْنى عَنْها في كُلِّ مَوْضعٍ على ما يَتوهَّمُه مَنْ لا درَايةَ له بهذهِ الصِّناعة، وإنَّما مَعْنَى ذلكَ أنَّها تَأْتي على وَجْهَيْن: إمَّا أنْ يكُون اعْتمادُ الكَلام على سواهَا والفَائدةُ مُنْعقدةٌ بغَيرها، وإمَّا أن تقْترنَ بكلامٍ آخرَ تَقعُ الفَائِدةُ بهما مَعاً، ولا تَقعُ الفَائِدةُ بها مُجرَّدةً. وإنَّما كَانَ

---

(١) الكتاب ٢/ ٧٢، ١١٣.

(٢) الأصول ٢/ ٣٦٠ و٣٦١، وشرح المفصل ١/ ٩٥. السَّويق، والصويق لغة فيه: ما يُتَّخذ من الحنطة والشعير. والّلت: الدّقّ.

(٣) الحال صفة من جهة المعنى؛ ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات كالاشتقاق. والفرق بين الحال والصفة أنَّ الصفة تفرق بين اسمين يشتركان في اللفظ، والحال زيادة في الخبر. شرح المفصل ٢/ ٥٧.

(٤) ليست في ب.

(٥) في ب: «منه».

ذَلكَ لأنَّها لا تُرْفعُ، ولا يُسْند إليها حَديثٌ. واعْتمادُ كُلِّ جُمْلةٍ مُفيدةٍ إنَّما هو على الاسْمِ المرْفوعِ الَّذي يُسْندُ إليه الحَديثُ، أَوْ ما هُو في تأْويل المرْفوعِ. ولا تَنْعَقدُ جُمْلةٌ مُفيدةٌ بشَيْء من المنْصُوباتِ والمجْروراتِ حَتّى يكَون فيْها مَرْفوع أَوْ ما هو في تَأْويلِ المرْفوعِ، كَقَولنا: ما جَاءَني منْ أحَدٍ، وإنَّ زَيْداً قَائمٌ. فَتَأَملْ هَذَا الموضعَ فإنَّه يَكْشِفُ عنْك الحَيْرةَ في أمْر الحَالِ، وفيه لُطْفٌ وغُمُوضٌ.

وأمَّا القِيامُ الَّذي وصَفَ به اللَّه – تَعَالَى – نَفْسَه في هَذهِ الآيةِ فَلَيْس يُرادُ به المثُول والانْتصَاب؛ لأنَّ هَذا من صِفَةِ الأجْسام – تَعَالَى اللَّه عن ذَلكَ – وإنَّما المرادُ بالقِيامِ[١] – هَهُنا – بالأمْر: المحَافَظَةُ عليه، يقال: فُلانٌ يقُومُ بأمْرِ فُلان؛ أيْ يعْتني به ويَهْتَبِل شأْنَه. ومنْه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ**﴾ [النساء: ٣٤] أيْ: مُتكفِّلون[٢] بأُمورهِنَّ، ومَعْنيّون بشُؤُونهنَّ. ومنْهُ قَوْلُ الأَعْشَى:

[المتقارب]

يقُومُ على الرَّغْمِ في قَومِه
فيعفُو إذا شَاءَ أو يْنتقمْ[٣]

هَذَا آخر ما عِنْدي في القَوْل في هَذه الآية، ولِلَّهِ الحمْدُ على ما سَوَّغ من نِعَمِه، وصلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسلَّم تَسْلِيماً[٤].

---

(١) في ب: «ههنا القيام».

(٢) في الأصل: «متكلفون»، وهو تحريف.

(٣) ديوانه ق٤، ب٣٤، ص٨٩ – الرغم: القَهْرُ.

(٤) «وسلَّم تسليماً»: ليس في ج.

الرسالة السابعة عشرة
في تحقيق أقوال الحكماء:
إن ترتيب الموجودات عن السبب الأول

[٥٧/ب]

// بسْم اللّه الرَّحْمنِ الرَّحيم(١)

وهو حسبي(٢)

قالَ الفَقيهُ(٣) ابن السِّيد البـ[طَلْيُوسيّ رَحْمَةُ اللّه عليه](٤): سَأَلْتَني – أبانَ اللّهُ لَكَ الخَفيَّات، وعَصَمَك من الشُّبُهات، وأَمَدَّك بنُورٍ منَ العَقْل، يَجْلو عن عَيْن بَصيرتكَ ظُلَمَ الجَهْل، حتَّى تَرَى بعَيْن لُبِّكَ مَراتبَ المعْقُولات، كَمَا رَأَيْتَ بعَين جسمكَ مَراتبَ المحسُوسَات – عن مَعْنى قَوْل الحُكَمَاء: إنَّ تَرتُّبَ(٥) الموْجُودات عن السَّبَب الأَوّل يَحْكي دائرةً وَهْميَّة تَبْدأُ منْ نُقْطةٍ وتَرْجعُ إِلَيْـها ومَرْجعُها في صُورة الإنْسَان، وعَنْ قَولهمْ: إنّ الإنْسَانَ تَبْلُغُ ذاتُه بعْد مماته إلى حَيْث يبلُغُ علْمُه في حَيَاته، وأنَّ علْمَه أَيْضاً(٦) يَحْكي دائرةً وهْميَّة، وعَن قَوْلهم: إنَّ في قُوَّة العَقْل الجزئيّ أنْ يتصَوَّر في صُوْرة(٧) العَقْل الكُليّ، وعن قَوْلهم: إنَّ العَدَد دوائرُ وهْميَّة: دائرةُ(٨) الآحَاد، ودائرةُ العَشَرات، ودائرةُ المئينَ(٩)، ودائرةُ الآلاف(١٠) فمَا زادَ، وعن قَولهم: إنَّ صفَات البَاري – تَعَالَى – لا يَصحّ أنْ يوصَفَ بهَا إلا(١١) عَلَى طَريق السَّلْب، وعن قَوْلهم: إنَّ البَارئَ – تَعَالَى – لا يَعْرفُ إلا(١٢) نفسه، وما البُرْهانُ عَلَى بَقَاءِ النَّفْس النَّاطقة بعْدَ

(١) مطموسة في الأصل

(٢) زيادة عن ح.

(٣) طمس أكثر الكلمة في الأصل.

(٤) مطموسة في الأصل

(٥) في ح: «ترتيب».

(٦) في ح: «وإن علمه يحكي أيضاً».

(٧) في ح: «بصورة».

(٨) في ح: «كدائرة».

(٩) في ح: «المئات».

(١٠) في ح: «الألوف».

(١١) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(١٢) المصدر السابق.

الموْتِ؟ وهي – أعَزَّك اللَّهُ – مَطَالبُ ضَيِّقةُ المسَالك، وكَثِيراً ما تُفْضِي(١) بسَالكِهَا إلى المهَالِكِ، وسأَقُول فِيْهَا ما انْتَهى إليه عِلْمِي، وأحَاطَ به فَهْمِي، وباللَّهُ أعْتَصِمُ من الخَطأ(٢) والزَّلل، وإيَّاه أَسْأَلُ التَّوْفيقَ إلى الصَّوابِ في القَوْل والعَمَل، [لا رَبَّ غيرُه](٣).

الباب الأول

(في شَرْح قَوْلهم: إنَّ ترتُّبَ(٤) المْجودات عن السَّبَبِ الأوَّل يحكِي دائرة وَهْمِيَّةً مَرْجِعُها إلى مَبْدئِها في(٥) صُورةِ الإنْسان)

أقولُ(٦) – وباللَّه أعْتَصِمُ – مُخْبِراً عن مَقَاصِدِهم وأغْراضِهِم(٧)، وإنْ(٨) كُنْتُ أسْتَعْمِلُ(٩) – على جِهَةِ التَّقْرِيب أَلْفَاظاً غَيْرَ أَلْفَاظِهِمْ–: إنَّ البَارِئَ – تَعَالَى – هو(١٠) الَّذي يُسمُّونَه السَّببَ(١١) الأوَّلَ، ويُسَمّونَه العلةَ الأُولَى، ويُسَمّونه علَّة العِلَلِ(١٢)، لـمَّا(١٣) كانَ هو الَّذي أفاضَ الموْجُوداتِ، وأعْطَى كلَّ موْجُودٍ منها قِسْطَهُ

(١) في ح: «تقضي».

(٢) في الأصل (الخطاء).

(٣) زيادة عن ح.

(٤) في ح: «ترتيب».

(٥) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(٦) في ح: «فأقول».

(٧) في ح: «أغراضهم ومقاصدهم».

(٨) الواو مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(٩) في ح: «استعملت».

(١٠) في ح: «فهو».

(١١) السَّبب: ما يتوسَّل به إلى مطلوب، وينقسم إلى: سبب تام، وهو الَّذي يوجَد المسَّبب بوجوده فقط، وسبب غير تام، وهو الَّذي يتوقف وجود المسبَّب عليه، لكن يوجد المسبَّب بوجوده فقط. ويعرفه الحكماء بأنه المبدأ وما يحتاج إليه الشيء إما في ماهيَّته أو وجوده وهو مرادف العلة. كشاف اصطلاحات/ ٩٢٤.

(١٢) في ح: «يسمونه السبب الأول والعلة الأولى وعلة العلل».

(١٣) ساقط من الأصل، والتكملة عن ح.

من الوُجُودِ، ولـمَّا لـمْ يجُزْ في الحِكْمَةِ أنْ تكُونَ كُلُّها في مَرْتبةٍ واحدةٍ، صَارَ بعضُها أرْفَعَ مِنْ بَعْضٍ(١)، وبَعْضُها أحَطَّ من بَعْضٍ، وصَارَ وجُودُ أقْربِها [مَرْتبةً](٢) منْه وسَاطةً(٣) لوجودِ / / [أبْعَدِها فلا يُوجَدُ أبعَدُها منه إلا بوجود أقْربِها منه وتوسُّطِه، ولَسْتُ أُريدُ بذكْرِ القُرْبِ والبُعْدِ إثباتَ مَكَانٍ](٤)؛ لأنَّ الباري – عزَّ وجلّ(٥)– [لا يُوصَفُ بالمكان وكَذَلكَ كُلّ](٦) مَعْقولٍ لا مادَّةَ لَهُ. وإنَّما أريدُ بذكْرِ القُرْبِ و[البُعْدِ مَرَاتِبَها في الـ](٧) وجُودِ. وأقربُ ما يمثَّل به وجُودُ الموْجُوداتِ عنْه – تَعَالَى – وجودُ الأعْدادِ عن الوَاحِدِ، وإنْ كانَ البَاري – تَعَالَى – لا يجُوز أنْ يشبَّه بشَيْءٍ، وكَذَلكَ صِفَاتُه وأفْعَالُه، ولكنه على جِهةِ التَّقْريبِ؛ فَكَما أنَّ الثلاثةَ لا تُوْجَدُ عن الوَاحِدِ إلا بتوسُّطِ [وجُودِ](٨) الاثْنَين، كذلكَ الأرْبعة لا تُوجَدُ إلا بتوسُّط وجود الثَّلاثةِ والاثْنَيْن، ولا تُوْجَدُ الخَمْسَةُ إلاَّ بتوسُّطِ [وجودِ](٩) الأرْبَعةِ والثَّلاثةِ والاثْنَيْنِ، وكذلكَ سائرُ الأعْدادِ؛ ولهَذَا صَارَ وجودُ كُلِّ عَدَدٍ(١٠) علَّة لوجودِ ما بعْدَهُ مع كَوْنِ الوَاحِدِ علَّةً لوجُودِ جَميعها؛ إذا كَانَ لا يَصِحُّ وجودُ الأَبْعدِ إلاَّ بوساطةِ(١١) وجُودِ الأَقْربِ، فكَذَلكَ يمثّل بالتَّقريبِ وجُودُ الموجوداتِ عن الباري – تعالى – لا عَلَى الحقيقة. ومَعْلومٌ أنَّ الشَّيْءَ لا يُشَبَّهُ بغَيْرِه من جَميعِ جِهاتِه، وإنَّما يُشبَّه به في بَعْضِ مَعَانيه وصِفَاتِه. فلمَّا كَانَ وجُودُ الموْجُوداتِ عنه –

[٥٧/ب]

---

(١) طمس بعضها في الأصل.

(٢) زيادة عن ح.

(٣) في ح: «علة».

(٤) ما بين حاصرتين مطموس في الأصل والتكملة عن ح.

(٥) في ح: «تعالى».

(٦) ما بين حاصرتين مطموس في الأصل، والتكملة عن ح.

(٧) المصدر السابق.

(٨) زيادة عن ح.

(٩) زيادة عن ح.

(١٠) في ح: «واحد».

(١١) ليست في ح.

تَعَالَى – عَلَى هَذه الصِّفَة، كَانَ كَمَالُ(١) كُلِّ موْجودٍ على قَدْرِ مَرْتبته منه في الوجُود، فكانَ أكْملُها وجُوداً أقلَّها نَقْصاً في الوُجُود، فَكَان أكْملُها في المَرْتبة الاثْنَيْن تَمْثيلاً وتَقْريباً –كَمَا قَدَّمنا – من العَدد(٢) في ذلكَ، ثم الثَّالث أنْقصُ من الثَّاني، ثمّ الرابعُ أنْقَصُ من الثَّالث، وهَكَذا لم تَزل الموجُوداتُ تَنْقصُ مَرْتبةً مرتبةً على قَدْر بُعْدها من المَرْتَبة الأُولَى، حتَّى انْتَهَتْ إلى أنْقَصِها مرتبةً الَّذي لا أنقَص منه، إذ كَانَتْ مَرَاتبُ الموجُودَات مُتَنَاهيةً، وكان إثْباتُ ما لا نِهَايةَ لَهُ بالفِعْل منَ المُحَال قَطْعاً(٣)، إنَّمَا(٤) يصحّ إثْبَاتُه بالقُوَّة(٥) والإمْكَان. ثُمَّ تَنْعكسُ المَوْجُوداتُ مُتَصَاعدَةً من أَدْنَاها مَرْتبةً إلى أعْلاها، إلى أَنْ تنتْهي إلى أكْمَل المراتِب الَّتي جُعلَ(٦) لَهَا بالطَّبْع أنْ تَبْلُغَها، وتَسْلُكَ في تَصَاعُدها المسْلَكَ الَّذي سَلَكْته في تَسَافُلهَا؛ أَعْني ألا تَصْعَد إلى المَرْتبة الثَّانية إلا بَعْد الأُولَى، ولا إلى(٧) الرَّابعة إلاَّ بعْدَ الثَّالثة؛ بَيَانُ ذَلكَ أنَّ البارئَ – تَعَالَى – له المَرْتَبَةُ الأُولَى من الوُجُودِ، وهُو متَّوحِّد بوجُوده، لا يَشْرَكُهُ في وُجُوده شَيْء، كما لا

(١) يطلق الكمال على معنيين، هما:

أولاً– الحاصل بالفعل سواء أكان مسبوقاً بالقوَّة أم لا، وسواء أكان دفعاً كما في الكون أم تدريجاً كما في الحركة، وسواء أكان لائقاً بما حصل فيه أم لا.

ثانياً– الحاصل بالفعل اللائق بما حصل فيه، وهذا المعنى أخصُّ من المعنى السابق لأنه قُيِّد باللياقة. وبهذا المعنى قيل: الكمالُ ما يتمُّ به الشيء في ذاته وهو الكمال الأول، أو في صفاته وهو الكمال الثاني، وهو اللاحق الشيء بعد تقوُّمه كالعلم وغيره من الفضائل. كشاف اصطلاحات الفنون /١٣٨٣.

(٢) في ح: «لما قدمناه من العذر».

(٣) طمس بعض الكلمة في المخطوط، وهي ليست في ح.

(٤) في ح: «وإنمت».

(٥) تطلق القوَّة على عدة معان، منها: مبدأ الفعل مطلقاً سواء كان الفعل مختلفاً أو غير مختلف، بشعور وإرادة أم لا، وهي أربعة أقسام: قوة فلكية، وأخرى عنصرية، وثالثة نباتية، ورابعة حيوانية. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٣٤٢ و ١٣٤٣.

(٦) في ح: «حصلت».

(٧) ليس في ح.

[٥٨/أ] يَشْرَكُهُ / / في(١) شَيءٍ من صفاته(٢)، وأوَّل موجود أوجدَه وأبدعه - تَعَالَى - الموجوداتُ التي يسمونها(٣) الثَّواني، ويسمُّونها العقولَ المجرَّدةَ(٤) عن المادَّة، وهي تِسْعةٌ، عَلَى عَدَدِ الآحاد التِّسْعة، ترتَّبتْ في الوجود عنْه كَمَراتبِ الأعْداد أوَّلُ، وثان(٥)، وثالثٌ، إلى التاسع الَّذي هو نهايتُها، كما صَارَ التَّاسعُ من العَددِ نهايةَ الآحاد.

وأوَّل هذه الثواني(٦) بالنسْبة(٧) إلى البارئ - تَعَالَى - في مَرْتبة الاثنَيْن على وَجْه التَّقْريب، وبالنسْبةِ إلى الموْجُوداتِ المبْدَعاتِ في مَرْتبةِ الواحدِ؛ لأنَّ البارِئ - تَعَالى - بَائِنٌ عن الموجُودات غير موصوفٍ بشيء من صفاتها، وكلّ واحدٍ من هذه(٨) التِّسْعة موجودٌ عن الباري- تَعَالى - بتوسُّط وجُودِ كلٍّ واحدٍ من هذه التِّسْعة، [ثم تَلي مرتبةَ هذه الثَّواني التِّسعة](٩) في الوجُود مَرْتبةُ العَقْلِ الموكَّل بعَالمِ العَنَاصر، وهو الَّذي يُسَمُّونه العَقْل الفَعَّال(١٠) وهو يُوَافِقُ الموْجُوداتِ الثَّوانيَ التِّسْعةَ في أنَّه عَقْل مُجَرَّدٌ من

---

(١) من هنا وقع تخليط في ترتيب أوراق المخطوط.

(٢) في ح: «شيء في صفاته».

(٣) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(٤) يسمِّي الحكماء هذا الجوهر المجرَّد في ذاته، والمستغني في فاعليته عن آلات جسمانية، عقلاً، ويسمِّيه أهل الشرع مَلَكاً. وقيل: القول بأن العقول المجرَّدة هي الملائكة تستُّرٌ بالإسلام؛ لأن الملائكة أجسام لطيفة نورانية قادرة على أفعال شاقَّة، متشكلة بأشكال مختلفة، ولهم أجنحة وحواس، والعقول عندهم مجردة من المادة. كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٤.

(٥) في الأصل «وثاني».

(٦) قال الحكماء: «الصادر الأوَّل من الباري تعالى هو العقل الكلي، وله ثلاثة اعتبارات: وجوده في نفسه، ووجوبه بالغير، وإمكانه لذاته، فيصدر عنه؛ أي عن العقل الكلي بكل اعتبار أمرٌ، فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل ثانٍ، وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفسٌ، وباعتبار إمكانه يصدرجسم، وهو فلك الأفلاك». كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٥.

(٧) في ح: «وأول هذه النسبة».

(٨) في ح: «الأفلاك».

(٩) زيادة عن ح.

(١٠) العقل الفعَّال: هو جبرائيل - عليه السلام - في اصطلاح أهل الشرع، وهو المؤثر في هيولى العالم السفلي المفيض للصور والنفوس والأغراض على العناصر والمركّبات بسبب ما يحصل لها من الاستعدادات=

المادَّة مثلَها، وإنَّما فَصَلوهُ منْها وجَعَلُوا لها[1] مَرْتبةً عَاشرةً على حِدَةَ لوجهَيْن: أحدهما: أنَّ الثَّوانيَ التِّسْعةَ مُوكّلةٌ بالأفْلاك التِّسْعة، والعَقْل الفَعَّال[2] موكَّلٌ بعالمِ العَنَاصر[3]. والوجْه الثَّاني: أنَّ هذا العَقْلَ الفَعَّال تَسْري قوَّتُه في الأجْرام النَّاطقة التي دونَ فَلَك القَمَر، كَمَا يَسْري نورُ الشَّمْس وعنه يَحْصُل النُّطْقُ في كلِّ مكوَّنٍ مُشْعِرٍ لقَبولِ القُوَّةِ النَّاطقة، وكل ما تَجَوْهَر من الموجوداتِ الطبيعيَّة فهو به مُلْحَقٌ[4]، وهذا المعنى ليس بموجُودٍ في الثَّواني.

وذكروا أنّ فَيْضَ العُقول المجرَّدة عن المادَّة انْقطعَ عن العَقْل الفَعَّال، وليس بعد مرتبته إلاَّ مرتبة النّفس الناطقة[5]. وإنَّما وجَبَ أن يَنْقطعَ فيضُ العُقُول المجرَّدة عنْدَه؛ لأنَّه اجْتَمَعَتْ فيه قُوى العُقُول التِّسْعة كلّها فَصَار مَبْدأً لما دُونَه من الموجُودات، كما اجْتَمَعَتْ قُوى الآحَاد التِّسْعةِ من العَدَد في العَشَرة فَصَارتْ بذلكَ مَبْدأً لما بعدها[6] من العَشَرات، ولذلك جَعَلوا هذا العقْل المجرَّدَ عن المادَّة في مَرْتبة العَشَرة [من العَدَد][7]، ألا تَرَى أن العَشَرة في مَرْتبة الوَاحد، والعِشْرين في مَرْتبة الاثنين، والثلاثين في مَرْتبةِ الثَّلاثة، حتَّى تصيرَ التسعون في مرتبة التِّسْعة، فينتهي وجودُ العَشَرات في التِّسْعين وتصير المائة في مَرْتبة الواحِدِ. وسنزيدُ هذا بَيَاناً عندَ ذِكْرنا دوائرَ الأعداد[8] الوهْمَّية،

= المسببة من الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية وأوضاعها. كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٥، ١١٩٧.

(١) في ح: «له».

(٢) إذا كان بين العقل وبين الواجب واسطة فهو العقل غير الفعَّال، وإذا لم يكن بينه وبين الواجب واسطة وكان مبدأ الحوادث العنصرية فهو العقل الفعَّال. الكليات ٣ / ٢١٨.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٥.

(٤) في ح: «فبمرتبته يلحق».

(٥) النفس الناطقة وتسمَّى النفس الإنسانية أيضاً، وهي المدرك للأمور الكلية والجزئية ويفعل الأفعال الفكرية والحدسية ولهذه النفس قوى تختصّ بها وتسمَّى القوة العقلية. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧١٤ و١٧١٧.

(٦) في ح: «عداها».

(٧) زيادة من ح.

(٨) في ح: «العدد».

إنْ شاءَ اللَّه [تَعَالَى](١).

[٥٨/ب] / / ثم(٢) تَلي مرتبةَ العَقْل الفَعَّال في الوجُود مرتبةُ النَّفْس(٣)، وهي موافقةٌ للعُقولِ المجرَّدةِ من المادَّة في أنَّها ليستْ بجِسْمٍ، كما أنَّ تلْكَ لَيْستْ أَجْسَاماً، وهي مُخَالفةٌ لها في أنَّها توجَدُ مع الجسْم وتَقْترنُ(٤) به فأكْسَبَها ذلك كَدَراً وظُلْمةً؛ ولذلكَ صَارتْ نفسُ الإنْسانِ تجهلُ ذاتَها ولا تَراهَا حتَّى تَسْتضيءَ بنورِ العقل، وهي في ذَلك بمنزلةِ رَجُلٍ حصل في ظُلمةٍ فَهُو لا يَرَى جِسْمه ولا غَيْره، فإذا أضاءَ له الجوّ وسَرَى في عَينَيْه نورُ الشَّمْس رأَى حِينَئذ جَسَده وما حَوْلَه مِن الجُسْمان(٥) كَذلك النَّفْس تمنَعُها ظلْمةُ الجَهْل منْ رؤية ذاتِها ورؤيةِ الصُّور العَقليَّة المجرَّدة؛ فإذا أفاضَ عليها العَقْلُ نُورَه رأتْ ذاتَها وغَيْرَها من المعْقُولاتِ، ولَهَا مَراتبُ كَثيرةٌ كَمَا كَانَ(٦) للعُقولِ المجرَّدةِ المذكورةِ مراتبُ؛ فَمن الحُكَماء مَنْ رأى أنَّ مَرَاتبها(٧) اثنتا عَشرة: تِسْعٌ للأفلاك(٨)، وثلاثٌ لما تحت فَلَك القَمر، وهي: النفْسُ النَّباتيَّة، والنَّفْسُ الحيوانيَّةُ، والنفسُ النَّاطقةُ.

ومنْهم مَنْ جعَلها خَمْس عَشْرة مَرْتبةً: تسْع للأفلاكِ، وخَمْسٌ لما دون فَلَكِ القَمَر،

---

(١) زيادة عن ح.

(٢) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(٣) النفس: من المشترك اللفظي، والمراد بها عند الحكماء الجوهر المفارق عن المادة في ذاته دون فعله، وهذه تنقسم قسمين هما: النفس الفلكية والنفس الإنسانية. وتطلق أيضاً على ما ليس مجرداً، بل هو قوة مادية، وهي قسمان أيضاً: نفس نباتية ونفس حيوانية. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧١٣.

(٤) في ح: «تقرن».

(٥) في ح: «المجسمات».

(٦) في ح: «كما أن».

(٧) النفس النباتية، ويشملها مصطلح النفس الأرضية أيضاً، وهي كل أول لجسم طبيعي آلي من حيث يتولَّد ويتغذى وينمو. ولهذه النفس قوى منها محذوفة ومنها خادمة، ويطلق عليها اسم القوى الطبيعية. كشاف اصطلاحات الفنون ١٧١٤، ١٧١٧.

(٨) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧١٦.

وهي: النفس النَّباتيَّة[1] وهي أدناها مَرْتبةً، وفَوقَها النَّفْسُ الحيوانيَّة[2]، وفوقَها النفْس الناطِقةُ، وفوقَها النَّفْس الفلسفيَّة، وفوقَها النَّفْس النَّبويَّة، فهذه[3] أربعَ عشرة مَرْتبةً، والخامسةَ عشرةَ مرتبةُ النفس الكُليَّة، ونحْن نذْكر خواصَّ كلٍّ واحدةٍ من هذه النُّفُوسِ، وفُصولها لتتبيَّنَ صِحَّة هذا التَّقْسيم إذا فرَغْنا منْ هذا الباب، إنْ شَاءَ اللَّه [تَعَالى][4].

ونَرجعُ إلى ما كُنَّا فيه من مَراتبِ الموْجُودات، فنقولُ: إن الَّذي يَلي مرَتْبةَ النفْسِ في[5] الوجُودِ مَرْتبةُ الصُّورة[6]، ثمَّ يلي مَرْتبة الصُّورةِ مَرْتبة الجوهَرِ الحاملِ للصُّورة [وإنَّما جُعلَتْ مَرْتبة الصُّورة قَبْل مَرْتبة الجوْهَر الحامِل للصُّورة][7] لوجْهَين: أحدهما: أنَّا بَدأنا[8] من أَعْلى مَرَاتب الموجُوداتِ مُنْحدرين إلى أَدْناها، فكانتِ الصُّورةُ على هذا التَّرتيب قبلَ الجوْهَر الحَامل[9] لهـا، ولو بَدأْنَا مِنْ أَدْنى مَـرَاتب[10] الموجُوداتِ مُتَصَاعِدين إلى أَعْلاها لكانَ الجَوْهرُ الحَامِلُ للصُّورةِ قَبْلَ الصُّورةِ في الرُّتْبةِ[11]،

---

(1) طمس بعضها في الأصل.

(2) النفس الحيوانية: كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية، ويتحرَّك بالإرادة. وقيدت بالحركة الإرادية حتى تخرج من النفس النباتية والإنسانية والفلكية، وتبطل النفس عند فيضان النفس الحيوانية. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧١٤.

(3) في ح: «فهي»

(4) زيادة عن ح.

(5) «النفس في»: ليست في ح.

(6) الصورة: ما يتميَّز به الشيء مطلقاً سواء أكان في الخارج فيسمى صورة خارجية، أو في الذهن ويسمى صورة ذهنية. كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٠٠.

(7) زيادة عن ح.

(8) في ح: «لأننا ابتدأنا».

(9) في ح: «الجوهر الَّذي هو الحامل».

(10) ليست في ح.

(11) في ح: «المرتبة».

وهذا(١) الجوْهَر الحَاملُ للصُّورةِ صنْفان: أَرْفعُهُما: الجَوْهرُ الَّذي يحمِلُ [صورةَ الأفلاكِ وما فيها، وأَدْناهُما: الجَوْهَر الَّذي يَحْمل](٢) الصُّورةَ التي كانتْ(٣) تحتَ فَلَكِ القَمرِ، وهذا(٤) الجَوْهَر الحامِل للصُّورةِ هي الموجُوداتُ الَّتي دونَ فَلَكِ القَمَرِ يُسَمّونه / / الهَيُولى(٥). [٥٩/أ]

وإنَّما فُصلَ هذا الجوهرُ من الجوهرِ الحَامِلِ لصُورِ الأفْلاكِ وما فيها من الكَواكِبِ – وإنْ كَانا قد اتّفَقَا في أنَّ كُلَّ واحدٍ منْهما جَوْهر حاملٌ للصُّورِ – لأنَّ صُوَرَ(٦) الأفلاكِ والكواكب ثابتةٌ في مَوْضوعَاتِها، وهذا الجَوْهَرُ الآخَرُ صُورة غيرُ ثابتةٍ، لأنه يلبَسُ الصُّورةَ تارةً ويَخْلَعُها تارةً، وهو(٧) مُسْتحيل مُتَغَيّر بجُمْلَته، وذلك إنَّمَا يَتَغيَّرُ ويَسْتحيلُ بالمكَانِ وما فيهِ من اخْتلاف النِّسَب.

[وهذه الهَيُولى عنْدهم أَحَطُّ الموجُودات وأَنْقَصُها مَرْتبةً، ومنها تَبْدَأ الموجُوداتُ](٨) الطَّبيعيَّة بالترقِّي صَاعدةً نحْوَ أَعْلى مَرَاتبها، بعَكْس حَالِها حين انحَدَرتْ إلى أَدْنى مَرَاتبِهَا، وإنَّما يَكُونُ كَدَورانِ(٩) الأفلاكِ حَوْلَها وإيابهَا

---

(١) في ح: «ولهذا».

(٢) ساقط من الأصل والتكملة عن ح.

(٣) ليست في ح.

(٤) في ح: «فهذا».

(٥) الهَيولى: شيء قابل للصورة مطلقاً من دون تخصيص بصورة معينة، وتسمى المادَّة أيضاً، ويسميها المتكلمون حقائق الأشياء، وهي عند الفلاسفة ماهيات الأشياء. وتنقسم أربعة أقسام، هي: الهيولى الأولى: وهي جوهر غير جسم. والثانية: الهيولى الثانية: وهي جسم قام به صورة كالأجسام بالنسبة إلى صورها النوعيَّة. الثالثة: الهيولى الثالثة: وهي الأجسام مع الصورة النوعية التي صارت محلاً لصور أخرى. الرابعة: الهيولى الرابعة: وهي أن يكون الجسم مع الصورتين محلاً للصورة، كالأعضاء لصورة البدن. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧٤٧ و١٧٤٨.

(٦) في ح: «صورة».

(٧) في ح: «فهو».

(٨) زيادة عن ح.

(٩) في ح: «وإنما كان ذلك لدوران».

للصُّوَر(١) الَّتي كانتْ فيها بالقُوَّة، ثم تَخْرجُ بدورانِ الأفْلاكِ إلى الفِعْل كَمَا شَاءَ بَارئُها لا إله إلا هو. فأوَّلُ صُورةٍ لبستْها الهَيْولى صُورة الأرْكان الأرْبعة الَّتي هي(٢): الأرضُ، والماءُ، والهَواء، والنَّارُ، فكان(٣) ذَلكَ أوَّلَ كَمَالٍ لحقَها، ثمَّ لَبِسَتْ(٤) صورةَ المعادن بوسَاطة صُورِ(٥) الأرْكان، ثُمَّ صُور النَّباتِ بوساطةِ صورِ المعادنِ وصُورِ الأرْكَانِ، ثم صُور الحَيَوان غيرِ النَّاطق بوسَاطةِ صُورِ النبات وصورالمعادن وصور الأركان، ثمَّ صور الإنسان الَّذي هو حيوان ناطق بتوسُّطِ صُور(٦) الحَيَوان غيرِ الناطقِ وصُور النَّبات وصُور المعَادن وصُور الأرْكَان، فكانتْ صُورةُ الإنْسَانِ أكْملَ الصورِ الطبيعيَّة، ولا مَرْتبة بَعْدها إلا أنْ يَتَجوهَر الإنسانُ بالمعارف فيلحقَ بمرتبةِ المعْقولاتِ المجرَّدةِ من الهَيُولَى والمادَّة الشَّبيهةِ بالهَيُولى؛ أعْني مَوضُوعَ صُورِ الأَفْلاكِ وما فيها، فإذا حَصَل بالتَّجَوْهُر في مَرْتبةِ المعْقُولات حَصَل في المرتَبةِ الَّتي منْها انْحطَّت النَّفْسُ النَّاطقَةُ إلى الإيْهام(٧)، وهي مَرْتبةُ العَقْل الفَعَّال فصَارت الموجُودات لِهذا(٨) الاعْتبارِ كَدائرةٍ اسْتدارتْ حتّى الْتقَى طَرَفاها وصَارَ الإنْسانُ آخرَ الدائرةِ الَّذي يرجعُ على أوَّلها.

إلا أنَّ الإنْسانَ عِنْدهم لا يَلْحق عند تَجَوْهُرِه بأوَّل الثَّواني الَّذي هو أَعْلاها مرتبةً، وإنَّما أقْصى كَمَالهِ أنْ يلحقَ بالمرتبةِ العَاشِرةِ، وهي مرتبة العَقْل الفعَّالِ.

---

(١) في ح: «وإلباسها للصورة»

(٢) في ح: «وهي».

(٣) في ح: «وكان».

(٤) في ح: «لبس».

(٥) في ح: «بواسطة صورة... صورة... بواسطة صورة... صورة... صورة... بواسطة صورة... صورة... صورة... صورة... صورة».

(٦) في ح: «صورة».

(٧) في ح: «الإجرام».

(٨) في ح: «بهذا».

وهذا(١) مَذْهبُ أَرسْطُطَاليس(٢)، وأفْلاطونَ(٣)، وسُقْراط(٤)، وغيرهمْ من مشَاهيرِ الفَلاسفةِ وزعَمائهم القَائلين بالتوحيد. أما فَلاسفةُ المجوسِ فزَعَمُوا أنّ العُقُول المفارقةَ(٥) // [٥٩/ب] للمادَّة يَترَقَّى(٦) بَعْضُها إلى مَرْتبةِ بعْضٍ حتَّى يَصيرَ أعْلاها في مَرْتبةِ البَارئ – عزَّ وجَلَّ – تَعَالى اللَّه عَمَّا يقُولُ الجاهلونَ عُلوًّاً كَبيراً. وهَذَا القَوْل كُفْرٌ مَحْضٌ(٧) عندَ أَرسْطُطَاليس وجَميع مَنْ ذكَرْناهُ؛ لأنَّه يُوجِبُ اسْتحالةَ البَاري تَعَالى عَنْ قَوْلِهمْ.

فإنْ قالَ قائلٌ: فَكَيفَ صَارَ كَافِراً(٨)؟ وإنَّما ألحقَ(٩) بمرتبةِ العَقْل الفَعَّال على رَأْي أَرُسْطُو، وهي المرْتَبةُ العَاشِرةُ، وإنّما(١٠) كَانَ حُكْمُه – إذْ كَانَ كالدَّائرةِ – أنْ يَرْجعَ إلى الثَّاني(١١) الَّذي هُو أوَّل مَوْجُود بدأ مِنْه الفَيْضُ(١٢)؟

---

(١) في ح: «فهذا».

(٢) أرسططاليس: ويقال له (أرسطو) فيلسوف وخطيب وطبيب، ولد سنة ٣٨٤ ق. م، وكان معلم الإسكندر المقدوني، وله إليه رسائل في تدبر الحكم، غلبت عليه الفلسفة وخلف كتباً كثيرةً، منها: السماع الطبيعي، والعالم الكبير، وكتاب الربوبية، وغيرها. توفي سنة ٣٢٢ ق. م. ترجمته في: طبقات الأطباء والحكماء/ ٢٥.

(٣) أفلاطون: فيلسوف يوناني وطبيب، ولد سنة ٤٤٧ ق. م، خلف كتباً كثيراً في الفلسفة والسياسة وغيرها، منها: كتاب النواميس، وكتاب السياسة، توفي سنة ٣٤٧ ق. م. ترجمته في: طبقات الأطباء والحكماء /٢٣.

(٤) سقراط: فيلسوف وحكيم يوناني، غلبت عليه الفلسفة والنُّسك والتألّه، كان أستاذاً لأفلاطون، وكان يعظم الحكمة فلا يستودعها الصحف، ولد سنة ٤٧٠ ق. م، وتوفي سنة ٣٩٩ ق.م. ترجمته في: طبقات الأطباء والحكماء / ٣٠.

(٥) المفارق: هو الممكن الَّذي لا يكون متحيِّزاً ولا حالاً في المتحيز، ويسمَّى المجرَّد أيضاً. والمفارق: الغائب عن الحس. كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٦٠٥ و١٦٠٦.

(٦) في ح: «تترقى».

(٧) في ح: «بخت».

(٨) في ح: «كالدائرة».

(٩) في ح: «نحن».

(١٠) في ح: «وأيضاً».

(١١) في ح: «الباري».

(١٢) الفَيض هو فعل فاعل يفعل دائماً لغير عوض أو غرض، ولا يكون هذا الفاعل إلا دائم الوجود.=

فالجَوابُ عَنْ هَذا مِنْ وَجْهَيْن:

أحدُهما: أنَّ العَقْل الفعَّالَ هو في المرتْبةِ العَاشِرة عِنْدَهم، وهو آخرُ المعقولات المفارقة عندَ انحدار الوجُودِ، وهو أوَّلُها عنْد تَصَاعُد الأشْياء، فإذا بَلغَ العَقْلُ الإنْسانيُّ تلكَ المرْتبةَ كانَ بمنزلة رجُوع آخرِ طَرَفَي الدَّائرةِ عَلَى الآخر.

والوجْه الثَّاني: أنَّ العَقْلَ الإنْسانيَّ لَيسَ مَبْدؤه منَ الثَّواني - عنْدَهم - إنَّما مَبْدؤه من العَقْل الفعَّال، فإذا عَادَ إليْه كَانَ بمنزلةِ الدَّائرة.

وقدْ وَجَب عَلَيْنا أنْ نَصِلَ بهذا البَاب ذكرَ خَواص النُّفُوسِ الخَمْس الَّتي قَدَّمنا ذكرهَا ليتبيَّنَ الفرقُ بيْنها إذْ كَانتِ الخاصَّة(١) قد تَقُوم مَقَام الفَصْل الجْوهريّ فيما يَتَعَذَّرُ تحدْيده(٢).

خواصّ النفسِ النَّباتيَّة وتُسَمَّى الشَّهْوانيَّة

خَـوَاصُّ هَذه النّفس: النزاعُ إلى الغـذاء وطَلَبُـه، والالتـذاذُ بوجـوده إذا وجـدتْه، والاستضرارُ بفـقْده إذا فَقَدتْه، واسْتدعاءُ الموافِق من الأَغْذِيَة، ودَفعُ المخَالفِ، وحِفْظُ الشَّيء بشَخْصه ونوعه.

أَما حفْظ شَخْصه فإنه يكونُ بالغذاء. وأما حفظُ نوعه فبالتَّوليد، ويُسمَّى هذا الحفْظُ التَّقويم الطَّبيعيَّ، ولَهـا الهيَاكلُ غَير اللحميَّة، والأعْضاءُ المتَشَابهةُ [الأجْزاء](٣)، ولها سَبْعُ قوى(٤): جَاذبةٌ، وممسكةٌ، وهاضِمةٌ، ومغذِّيةٌ، ودافعةٌ(٥)، ومُنَمِّيةٌ، ومُصَوِّرة.

= ويستعمله الصوفيَّة بمعنى ما يفيده التجلِّي الإلهي. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٩٣ و١٣٩٤.

(١) يطلق لفظ الخاصَّة على ما يختصّ بالشيء بالنسبة إلى كل ما يغايره كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان. ويطلق أيضاً على ما يخصُّ الشيء بالقياس إلى بعض ما يغايره كالمشي بالنسبة إلى الإنسان والتاء في (الخاصة) للنقل إلى الاسمية، وليست للتأنيث. كشاف اصطلاحات الفنون / ٧٣٣ و٧٣٤، والكليات ٢ / ٢٩١.

(٢) في ح: «فما نتعدى سدده».

(٣) زيادة عن ح.

(٤) في ح: «ولها من القوى».

(٥) في ح: «دافعة، وغاذية».

ولها من الشُّعور والإحْساس: تمييزُ الجهاتِ السّتِّ، وإرسالُ العروقِ نَحْوَ المواضع النَّديَّة، وتوجيهُ الفُروع والأغْصانِ(1) نَحْوَ المواضِعِ المتَّسعةِ(2)، والانحرافُ عن المواضِعِ الضّيِّقةِ.

(خواصُّ النفْس الحيوانيَّة، وتُسَمَّى العَصبيَّة(3))

[60/أ] خواصُّ هذه النفس(4): شَهْوةُ النّكَاح، وشَهْوةُ الانْتقامِ، وشَهْوةُ الرئاسةِ// والغَلَبة، ولها الهَيَاكلُ اللحميَّة الدَّمويَّة. وقد يُوجدُ من هَياكلِها ما لا دمَ له. ولها الأعْضَاء الآليَّةُ، والحركةُ الإراديَّة(5) الاخْتياريَّة، ولها الحواسّ الخمْسُ، ومنْها ما يَنْقُصُه بَعْضُ الحواسِّ، ولها اللذَّةُ والألَم، ويُوْجَدُ لبعضها التَّخيُّلُ(6) والوَهْمُ(7).

(خواصُّ النَّفْس الإنسانيَّة، وهي(8) النَّاطقةُ)

خواصُّ هذه النَّفسِ الرويّة، والفِكْر(9) ومَحَبَّة العِلْم والمعْرفة، ولها الهَيَاكلُ المنتصبةُ، والعَمَل باليَدَيْن(10).

(خواصُّ النفس الحكميَّة الفَلْسفيَّة)

خواصُّ هذهِ النَّفْس مَحَبَّة العلومِ النَّظريةِ(11) الَّتي لا يُرادُ منْها أكْثر من الوقوفِ على

---

(1) في ح: «والأعصاب».

(2) في ح: «المنبعثة»

(3) في ح: «الغضبية».

(4) «خواص هذه النفس». مطموسة في الأصل، واستكملتها اعتماداً على السياق.

(5) ليست في ح.

(6) التخيُّل هو إدراك الحس المشترك المصور، ويعرف أيضاً بحركة النفس في المحسوسات بواسطة المتصرِّفة. كشاف اصطلاحات الفنون / 399 و400.

(7) الوهم هو القوة الوهمية من الحواس الباطنة، ويطلق على الاعتقاد المرجوح. كشاف اصطلاحات الفنون / 1808.

(8) في ح: «وتسمى».

(9) الفكر هو حركة النفس في المعقولات بواسطة القوة المتصرِّفة، وهو من خواص الإنسان بالنسبة إلى باقي الحيوانات لا مطلقاً. كشاف اصطلاحات الفنون / 1284 و1285.

(10) في ح: «العمل بالقدر».

(11) في ح: «الفلسفية».

حَقَائقِهَا فقط، والحرْصِ على مَعْرفة أَسْبابِ الأشْياءِ وعِلَلِها، والاسْتدلالِ بظواهرِ الأمورِ[1] على بواطنها، ومعرفةِ مَراتبِ الموْجُودات في الوجود، وكيفَ انبعثتْ عن البَاري – عزَّ وجلَّ –[2]؟ وكيفَ انْبعثت بَعْضُها من[3] بَعْض بما سوَّى فيها من وَحْدَانيَّة اللَّه – تَعَالى – التي حَصَلَتْ لكلِّ موجودٍ ذاتٌ يَنْفصلُ بها من ذاتِ موجودٍ آخَر؟ وبها يكونُ وجودُ الصُّور في الهَيُولَى وفي الموْضُوع الشبيهِ بالهَيولَى، وهو الجوْهَرُ الحامِل[4] لصُوَرِ الأفْلاكِ والكواكِبِ. وهل العِلمُ قَديمٌ أو مُحْدَثٌ؟ وما الفَرْقُ بين الأزليّ[5] والمحدَث؟ وما الفرقُ بين الأزليّ المطْلَق والأزليّ المضَاف؟ وما الفَرْقُ بين المبْدَعِ والمكوَّنِ؟ وكيفَ صَار المبدَعُ وَاسِطةً بين الأزليّ والمكوّن؟ وهل خَالقُ العَالمِ واحدٌ أو أكثرُ مِنْ واحدٍ؟ وإقامةُ البَراهينِ على أنَّه لا يَصِحُّ أنْ يكونَ إلا واحداً لا يُشْبِهُ شَيْئاً[6] ولا يُشْبِهُهُ شَيْء. وما الحكمَةُ في وُجُود الأشْياءِ على ما[7] هي عَلَيْه؟ وما المكوّن منها وما المبدَع؟ وما الفَرقُ بين الفَاعِل على الحقيقةِ والفَاعِل على المجاز والفَاعلِ [على][8] المطْلَقِ[9]، [وما الحِكْمةُ][10] في دورانِ الأفْلاكِ حركةً مُسْتديرةً غيرَ مُسْتقيمة؟ وما الواجِبُ وما[11] الممكنُ وما الممتنعُ؟ وكيفَ صَارَ ما فوقَ الأربعةِ الأرْكانِ من حيِّزِ الواجبِ وما تحتَ الأرْكانِ من حَيِّزِ الممْكنِ؟ وما الموجُوداتُ الَّتي أوتيتْ كَمَالهَا في

---

(١) في ح: «الصور».

(٢) في ح: «البارئ تعالى».

(٣) في ح: «عن».

(٤) في ح: «الحاصل».

(٥) الأزلي ما لا يكون مسبوقاً بالعدم. كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٤٣.

(٦) في الأصل: «شياء».

(٧) ساقطة في الأصل والسياق يقتضيها.

(٨) زيادة عن ح.

(٩) في ح: «الإطلاق».

(١٠) زيادة عن ح.

(١١) ليست في ح.

جَواهرِهَا وأفْعَالِها؟، [وما الموجُوداتُ الَّتي لم تؤتَ كَمالَها لا في جَوَاهِرِهَا ولا في أفْعالِها][(١)] فَهُمَا طَرفَان؟ وما[(٢)] الموجُوداتُ الَّتي أُوتيتْ كَما لَها من جَواهرِهَا ولم تؤتَ كَمَالَها في أفْعَالِها // فَصَارتْ متوسطةً بين الطَّرفَيْن؟ ولِمَ سكنَ الصِّنْفُ الأوَّلُ فلم تكنْ به حَركَةٌ وتحرَّكَ الصِّنْفان الآخَران؟ وما الحكمةُ في وجُود[(٣)] النَّواميسِ والنُّبوات في عالَمِ الكَوْنِ والفَسَاد؟ وما الفَرْقُ بين النُّبوَّة والسِّحرِ والكَهانة والفَلسفة؟ وكيفَ تَفيضُ قوَّة الوَحْي على الأنْبياء؟ وما الفَرْقُ بين الإنْسانِ الَّذي يُوْحَى إليه والذي لا يُوْحَى إليه؟ ولِمَ صَارَ الإنْسانُ مأموراً مَنْهيَّاً دونَ غَيرِه؟ ولِمَ سُمِّي[(٤)] العَالمِ إنْسَاناً كبيراً؟ وما السِّياسةُ؟ وكَمْ أنواعُها؟ [٦٠/ب]

فَهذه الأمورُ كلُّها منْ خَاصَّة النفسِ الفَلْسفيَّة على جهة التصور، وبعضُها على جهة التّصديقِ من غَيْرِ تَصورٍ ولكنْ ليستْ كلُّ نفس تَتَعاطى الفَلْسفةَ يَتَهَيَّأ[(٥)] لها أنْ تَعرفَ ذلكَ كُلَّه، ولكنْ تَعْرف[(٦)] بعضَهُ. وإنما تَتَهيَّأ مَعْرفةُ هذه الأُمور على كَمَالها للنفْس التَّي اتَّفقَ لَهَا في فِطْرتها [وكَوْنها إنْ فُطرتْ، وفيها][(٧)] استعدادٌ لقبولِ ذلكَ، وكانتْ هاجرةً للذَّات، مميتةً للشَّهوات، زاهدةً في الدِّينارِ[(٨)] والدِّرْهَم، مُحبَّةً للخَيْرِ وأَهْله، مُبْغضةً للشرِّ وأهْله، مُرتبطةً بالنَّواميس، مُكْتسبةً للفضَائلِ، مطَّرحةً للرَّذائلِ، قَد[(٩)] اجْتَمعَ لها العلْمُ والعَمَلُ؛ فَهَذا هو الفيلسوفُ الحقّ عنْد أَرُسْطو، وأفلاطونَ، وزعماءِ الفَلاسفةِ. ومَنْ[(١٠)] لم يَكُنْ[(١١)] عنْدهُم بهذه[(١٢)] الصِّفة فليسَ بفيلسوفٍ،

---

(١) زيادة عن ح.
(٢) «ما» ليست في ح.
(٣) ليست في ح.
(٤) في ح: «يسمى».
(٥) في ح: «تتهيأ».
(٦) في ح: «يعرف».
(٧) ليست في ح.
(٨) مطموسة في الأصل، وهي مفهومة من السياق.
(٩) في ح: «وقد».
(١٠) في ح: «فمن».
(١١) في ح: «تكن».
(١٢) في ح: «هذه».

ولذلكَ قالَ أَرُسْطو(١): لَيْس الغَرَضُ أَنْ نعلم فقطْ، وإنَّمَا الغَرَضُ أنْ نعلَمَ ونعملَ، ونكونَ(٢) أَخْياراً فُضَلاءَ مُرْتبطينَ بالنَّواميس، وقَالَ: اقْتُلوا مَنْ لا دينَ له. وقَالَ أفلاطونَ: مَنْ أرادَ قراءةَ الفلسفة فلْيُطهِّرْ أخْلاقَهُ من الرَّذائل؛ فإنَّه لا يتعلَّمُ الفلسفةَ الطَّاهرة مَنْ كَانَ نَجِساً(٣)، كَمَا لا يمكنُ أحَداً(٤) أن يَرَى وَجْهه في مَاءٍ كَدِرٍ، ومرآةٍ صَدِئةٍ.

(خواص النفس النبويَّة)

خَواصّ هذه النَّفْسِ الشريفةِ تلقِّي الوَحْي(٥) والإلْهامِ(٦)، والاتّصالُ بالعَقْلِ الفَعَّال، وتقويم سَائرِ النُّفوسِ المنْحَرفةِ عن الحقِّ، وتَشْديدُ الإنْسانِ حَتّى يَفْعل ما يَنْبغي على الوجْه الَّذي يَنْبغي مِنْ أجْلِ ما يَنْبغي في الوَقْتِ الَّذي يَنْبغي، وإكْمال الفطَرِ النَّاقصة بوضْع السُّنن والوَعْظ والتَّذْكير والتَّرغيبِ والتَّرهيب، والإخْبار بالأشْياءِ الَّتي ليسَتْ(٧) في قُوى النَّفْس // الفَلْسفيَّة أنْ تَعْلمَها؛ لأنَّ النَّفْسَ الفَلْسفيَّة إنَّما تَتَعاطى النَّظرَ في الكُليَّات(٨) خَاصة، ولذلكَ قالَ أفْلاطونُ: «نَحنُ عَاجزون عَنْ فَهْم ما جَاءتْ به الشَّرائعُ وإنَّما نَعْلَم منْ ذلكَ قَليلاً(٩)، ونَجْهلُ كَثيراً ولذلكَ كَانَ أَرُسْطو يأمُرنَا(١٠) بالتَّسليمِ لما [٦١/أ]

---

(١) في ح: «ارسطاطاليس».

(٢) في ح: «تكونوا».

(٣) في ح: «رذلاً».

(٤) في ح: «أحد».

(٥) الوحي: هو الإعلام في خفاء، وقيل: هو الإعلام بسرعة. وقيل: الوحي أصله التفهُّم، وكلّ ما فهم به شيء من الإشارة والإلهام والكتب فهو وحي. كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٧٧٦.

(٦) الإلهام: الإعلام مطلقاً، وشرعاً: إلقاء معنى في القلب بطريق الفيض؛ أي بلا اكتساب وفكر. كشاف اصطلاحات الفنون/ ٢٥٦ و ٢٥٧.

(٧) في الأصل: «ليس».

(٨) الكليات هي المفاهيم التي لا يمنع نفس تصوُّرها من وقوع شركة كثيرين فيها، وتقابلها الجزئية الحقيقية. والكليات أيضاً هي كون المفهوم كلياً حقيقياً أو إضافياً، ويطلق هذا المصطلح على القضية الحملية التي حكم فيها على جميع أفراد الموضوع. كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٣٨٠ و١٣٨١.

(٩) في ح: «يسيراً».

(١٠) في ح: «يأمر».

جاءتْ به الشَّرائعُ، ويأمرنا[1] بتأديب مَنْ تَعرَّضَ لتَعْليل أوامرِها ونَوَاهِيْها، وتَعَاطي الخوضِ فيها» وهذه النَّفْسُ أَشْرفُ النُّفوس الَّتي في عَالم الأرْكان وأعْلاها، وهي السَّائسَةُ المدبِّرةُ لسَائر[2] النُّفوسِ، ولا يتّفقُ أنْ توجَدَ هذه النفسُ الشَّريفةُ إلا في ذوي الفِطَر الكاملة، وهذه النَّفْسُ لا تحتاجُ إلى[3] اكْتساب المعَارفِ والعُلوم بالمقَاييسِ[4] والمقدَّمات، كما تحتاجُ إلى النَّفْسِ[5] الفَلْسفيَّة؛ لأنَّ المقَاييسَ العِلْميَّة إنَّما هي قَوَانينُ وَضَعها ذَوو الفِطَر الكَامِلة، تَسْديداً وتقويماً لذوي الفطر الناقصة. فإذا اتَّفق للإنسان في أَصْل مَوْلده أن يُعْطى[6] فِطْرةً كَامِلة اسْتَغْنَى عن تلكَ المقَاييسِ ووجَدَ الأمورَ العَقليَّة كأنَّهَا مُصوَّرة في نَفْسه.

وكما أنَّا نجد في الفطْرة الإنْسانية فِطَراً في نِهاية النَّقْصِ، قريبةً من فِطَر البَهائم، كذلكَ لا مَحَالةَ أنّ لَهَا[7] فِطَراً في نِهَاية الكَمَال، قريبةً من فِطَر الملائكة، فتكونُ هذه الفطرُ لا تحتاجُ [إلى تَقويم بالمقَاييسِ العَمَليَّة كما لا تحتاجُ الملائكةُ][8]، بل يَكْفيها أقلُّ إشَارةٍ وأيْسرُ عِبَارةٍ، ويكونُ اللّهُ - تَبَارك وتَعَالى - قد أَكْملَ هَذه الفطْرة في أصْل خِلْقتها لِتَسوسَ[9] العالمَ بوسَاطَتِها، وهذا يُوجبُ أنْ تكونَ النُّبوَّة إلْهَاماً غَيْر[10] اكْتِسابٍ.

(خواصُّ[11] النَّفْسِ الكليّة)

مَرْتبةُ هذه النَّفْس الكليَّة عند مَنْ أثبتَهَا منَ الفَلاسفةِ تحتَ أفقِ العَقْل الفَعَّال،

---

(١) في ح: «يأمر».

(٢) في ح: «لسياسة».

(٣) في ح: «في».

(٤) في ح: «إلى المقاييس».

(٥) في ح: «كما تحتاجه النفوس».

(٦) في ح: «فإذا كان الإنسان في أصل مولده فطر».

(٧) في ح: «لا محالة نجد فيها».

(٨) زيادة عن ح.

(٩) في ح: «ليسوس».

(١٠) في ح: «لا».

(١١) في ح: «خاصية».

فالعَقْلُ[1] مُحيطٌ بها من جَميع جِهاتِها، وهي مُحيطةٌ بكُرَةِ الأفْلاك[2]، ولَهَا – كَما[3] زَعَمُوا – دائرتَان وخَطٌّ مُسْتَقيمٌ؛ فالدَّائرةُ الأُولَى متَّصلةٌ بالفَلَك المحيطِ وهو طرفُها الأعْلَى، والدائرةُ الثَّانيةُ هي الطَّرفُ الأَدْنى، ومكانُها مَرْكزُ الأرض. وهذا تَقْريبٌ؛ لأنَّ الجواهر المعقُولةَ[4] لا تُوصَفُ بالأمْكنة ولا[5] الجهات[6] السِّتِّ.

وزَعَموا أنَّ بين طَرفِها الأعْلى وطَرفِها الأَدْنى خَطّاً يَصِلُ بين الدَّائرتَيْن يُسَمّونَه: سُلَّمَ المعراجِ[7]، وبه يتَّصِلُ الوَحْي بالأنفُسِ // الجزئية الطَّاهِرة، وتنزلُ الملائكةُ وتَصْعدُ [٦١/ب] الأَرْواحُ الزَّاكيةُ[8] إلى العَالمِ الأَعْلى ولَهُم فيها كَلامٌ طويلٌ اقتصرْنَا منْه على هذه الجملةِ؛ لأنَ غَرَضَنا في هذا الكِتاب غيرُ ذلكَ.

البابُ الثَّاني

في شَرْح قولهم: إنَّ علْم الإنْسانِ يَحْكي دائرةً وهميَّة وأنَّ ذَاته تبلُغ بَعْد مَمَاته إلى حَيْث يبلُغُ عِلْمُه في حياته

قَدْ تأمَّلتُ – أرْشَدَنا اللّه وإيَّاكَ إلى صَوابِ[9] القَوْلِ والعَمَلِ، وعَصَمَنا من الخَطأ والزَّللِ – هَذا الَّذي قَالوهُ، واعتبرْت ما ذَكَروهُ، فَوَجَدْتُه يَحْتَملُ تأويلَيْن: أَحَدُهما:

---

(١) في ح: «والعقل».

(٢) الفلك في تعريف علم الهيئة: كرة متحركة بذاتها على الاستدارة دائماً. والأفلاك كلية وجزئية، فالكلية ما ليس لها أجزاء لأفلاك أخرى، والجزئية: ما كانت أجزاء لأفلاك أخرى... وكل فلك من الأفلاك ترتبط به نفس.. والأفلاك الكلية تسعة، وهي: فلك الأفلاك، وفلك البروج، والأفلاك السبعة للسيارات. أما الأفلاك الجزئية فعدتها ستة عشر فلكاً، منها: تداوير، وثمانية خارج المركز. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٨٧ – ١٢٨٩.

(٣) في ح: «فيما».

(٤) في ح: «العقلية».

(٥) ليست في ح.

(٦) في ح: «الوجهات».

(٧) في ح: «المعارج».

(٨) في ح: «الزكية».

(٩) في ح: «الصواب في».

أنَّ الإنْسانَ يَفْتتحُ(١) نَظَرهُ بشَيْءٍ لا مادَّةَ لهُ، وينْتهي نَظَرهُ(٢) إلى شَيْءٍ لا مادَّةَ له، فيكون مرْجعُ علمِه ونظرِه إلى مثْل مَبْدئه(٣). كما أنَّ مَبْدأ(٤) صورةِ الإنْسَانِ من شَيْءٍ لا مَادَّة لهُ وغايتُه أن يعُود شَيْئاً(٥) لا مادَّةَ لهُ ولَسْتُ أعْني مَبْدأ(٦) صورةِ جسْمِه الَّتي هي شَكْل هَيُولاه؛ لأنَّ هذه مبدؤها المادَّة، وإنما أعْني مَبْدأ صُورته(٧) الناطقة التي صَار بها(٨) الإنْسانُ إنْسَاناً، وانفْصَل عن الحيوانِ الَّذي لا نُطْقَ له؛ لأنَّ هذه الصُّورة مبدؤها من العَقْل [الفَعّال](٩) ومرْجعُها إليه. وشرْحُ هذه الجمْلة(١٠): أنَّ(١١) مَبْدأ علْمِ الإنْسانِ الأَعْدادُ(١٢) الَّتي لا يحتاج في تَفَهُّمِها(١٣) إلى مادَّة، ثمَّ يَتَرقَّى منها إلى النَّظرِ في الأعْظامِ(١٤) الَّتي يحْتاجُ في تَفَهُّمِهَا إلى المادَّة(١٥)،

---

(١) في ح: «يفتح».

(٢) ليست في ح.

(٣) في ح: «فيكون مرجع نظره عليه إلى مبتدئه».

(٤) ليست في ح.

(٥) في ح: «يعود إلى شيء».

(٦) في ح: «بمبتدئه».

(٧) بياض في الأصل، واستكملته اعتماداً على السياق.

(٨) في ح: «التي بها صار».

(٩) زيادة عن ح.

(١٠) في ح: «وسنشرح هذه الجمليات».

(١١) ليست في ح.

(١٢) الأعداد مفردها عدد، وهو الكميَّة، والألفاظ الدالَّة على الكمية بحسب الوضع هي أسماء الأعداد. كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٦٧.

(١٣) في ح: «تفهيمها».

(١٤) الأعظام: مفردها عُظْم، ويطلق – عند المنجِّمين – على قدر من الأقدار المتزايدة، ويطلق – عند المهندسين – على قسم الكميَّة المتَّصلة، وأقسامها: الخط، والسطح، والجسم، والمكان، والزمان، وهي التي تسمَّى أعظاماً. كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٢.

(١٥) في ح: «إلى تفهيم المادة».

غير أنَّ [ما](١) يُحتاجُ في بَعْضِها من المادَّة أقلُّ مما يحتَاج إليه في بَعضٍ؛ لأنَّ مَبْدأ(٢) الأعْظامِ النُّقْطةُ الَّتي هي مَبْدأ(٣) الخطِّ ولا بُعْدَ لَها(٤)، ثم الخَطّ الَّذي هو مَبْدأ السَّطْحِ، ثم السَّطْحُ الَّذي هو مَبْدأ الجسْم، وهَذه يُحْتاجُ في تَفَهّمِها(٥) إلى مادَّة يَسيْرةٍ، فإذا انْتَهَى النظَرُ في الجسْم اسْتَغْرقَ في المادَّة وحَصَل بنظَرِه(٦) في العلْم الطَّبيعيّ، ثمّ يَبْدأ يَنْسلخُ من المادَّة قليلاً قَليلاً عَلَى تَدرّجٍ(٧)، كَمَا تَرَقّى إليها قليلاً عند نظره في النقطة، والخط، والسطحِ فلا يزال كذلك حتَّى يفارق المادَّة قليلاً؛ وذلك أنَّه إذا نَظَر في العَناصِر(٨) والمعَادن(٩)، فإنَّما يَنْظُر في أَجْسامٍ مَحْضةٍ(١٠) لَيْس فيها مَبْدأٌ غيرُ مَبْدأ الطَّبيعة، فإذا صَارَ إلى النَّظَرِ في النَّبات وَجَد فيه مَبْدأً من مَبَادئ النَّفْسِ.

وتُسَمَّى هذه النَّفْس النَّفْسَ النباتيَّة، فيكونُ قَد(١١) ابتدأ بالانْسلاخِ من المادَّة قليلاً قليلاً(١٢) // فإذا صَارَ إلى النَّظَر في الحيَوانِ غيرِ النَّاطِقِ وَجَدَ أَمْر(١٣) النَّفْسِ فيه أَقْوى، [٦٢/أ]

---

(١) ساقطة من الأصل والتكملة من ح.

(٢) في ح: «فإنّ أقل».

(٣) في ح: «مبتدأ».

(٤) في الأصل: «ولا بعدلها».

(٥) في ح: «تحتاج في تفهيمه».

(٦) في ح: «وجعل ينظره».

(٧) في ح: «تدريج».

(٨) العُنْصر: جسم بسيط فيه مبدأ ميل مستقيم وهو الميل الَّذي يكون إلى جانب المركز والمحيط، والمراد بالبسيط ما ليس مركَّباً من أجسام ذات طبائع مختلفة بحسب الحقيقة والعناصر الأربعة هي: النار، والهواء، والأرض، والماء. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٣٩.

(٩) المعادن: مفردها مَعْدن، ويقصد به المركَّب التام غير المتحقق النمو. وقسَّمها الحكماء أرواحاً وأجساداً، وأحجاراً. فالأرواح هي: النوشادر، والكبريت، والزرنيخ، والزيبق. والأجساد هي: الذهب، الفضة، والرَّصاص، والأسرب، والحديد، والنحاس، والخارصيني. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٥٧٩.

(١٠) في ح: «محيطة».

(١١) في ح: «مطموسة في الأصل».

(١٢) ليست في ح.

(١٣) في ح: «أثر».

وتسَمَّى هذه النَّفْسُ[النَّفْسَ](١) الحيوانيَّة، فيكونُ قد انْسلَخَ من المادَّة أكثرَ. فإذا صَارَ إلى النَّظَر في الحيوانِ النَّاطقِ وجَدَ فيه أمرَ النفْسِ(٢) أقْوى، ووَجدَ منه مَبْدأ(٣) آخرَ غير النفْسِ الحيوانيَّة(٤)، وهو الاسْتعدادُ لقبولِ الأُمور المعْقولاتِ. ثمَّ يَشْرعُ(٥) بالنَّظرِ في أُمورِ(٦) النَّفْس فيصير مُتَوسِّطاً بين الأُمورِ العقليَّة المجرَّدةِ من(٧) المادَّة وبين الأُمورِ الجسمانيَّة ذواتِ الموادِّ. فإذا أَمْعنَ [في النَّظَرِ](٨) في أَمْرِ النَّفْسِ [النَّاطقةِ](٩) لاحتْ إليه(١٠) المبادئُ العَقْليَّة التي لَيْستْ بمادَّةٍ، فيكونُ قد(١١) انْسلَخَ من المادَّة كلِّها، وحَصَل في أوَّل مَراتبِ العلْم الإلهيِّ. ثم يَشْرع(١٢) بالنَّظرِ في الأُمورِ العَقْليَّة المفارقةِ للمادَّة، فأوَّل مَعْقولٍ يصادفهُ باعْتباره عنْد صُعُوده العَقْلُ الفَعالُ، فإذا أكْمَلَ النَّظَر فيه وعَلِمَ مرْتَبتَه من المعْقُولاتِ المفَارقةِ، وأنَّه في المرْتبة العَاشرة صَعدَ بالاعتبارِ للمادَّة إلى النَّظَرِ في التَّاسعِ(١٣)، ثم إلى الثَّامنِ، ثمَّ إلى السَّابعِ، ثم إلى السَّادس، حتَّى يَصيرَ بفكره إلى المعْقول الأوَّل الَّذي هو(١٤) في مَرْتبة الواحدِ، فيجدهُ بدايةَ(١٥) الموْجُوداتِ

(١) زيادة عن ح..

(٢) في ح: «وجد أثر النفس فيه».

(٣) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(٤)ساقطة من الأصل، والتكملة عن ح..

(٥) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(٦) في ح: «أمر».

(٧) في ح: «عن».

(٨) ليست في ح.

(٩) زيادة عن ح.

(١٠) في ح: «له».

(١١) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(١٢) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(١٣) في ح: «التاسعة... الثامنة... السابعة... السادسة».

(١٤) في ح: «المعقولات الأول التي هي».

(١٥) في ح: «فيجد نهاية».

الَّذي أفادَ كلَّ شيءِ الوجُودَ، وكلُّ موْجُودٍ مفتقرٌ إليه، مقتَبَسُ الوُجُودِ منه، فيكون قد انْسَلَخ من النَّظَر في الثّواني التِّسعةِ والعَقْلِ الفعَّال. وهذهِ هي الَّتي تُسَمَّى بالملائكة[1] المقرَّبينَ، والكَروبيين[2]، فيكونُ[3] قد انْتَهَى باعْتِبَاره وفكْرِه إلى البَاري[4] - تَعَالى - فَيَشْرع حِينئذٍ بالنَّظَر[5] في صِفَاته، وما يَجُوز أنْ يُوْصَفَ به وما لا يَجُوزُ، وكيف انْبعثت الموجُوداتُ عنه؟ وعلى أيَّة جهةٍ يَصِحُّ أنْ يُقَالَ: إنَّه فَاعلُها وعلَّتها حتَّى لا يَلْحقَه نَقْصٌ؟[6] وكَيْفَ دبَّر عَالَمُ الأفْلاكِ بتَوسُّط الثَّواني والعَقْلِ الفعّالِ في[7] دَورانِ الأفْلاكِ حَوْلَ الأرْكَان[8] الأرْبَعةِ فيقَعُ في العِلْمِ السِّياسيِّ والنَّواميس، ولا يزالُ[9] يَنْحَدرُ حتَّى يَرْجعَ[10] إلى الأشْخَاصِ المحسُوسَةِ الَّتي منْها بدأ بالنَّظَرِ عِنْد صُعُودِه بالاعْتبارِ.

فشبَّهت الحكَماءُ رتْبَةَ هذا النَّظرِ والاعْتبارِ بالدَّائرة، لأنَّه يَنْظُر في الموجُوداتِ عند انْحِدارِه[11] غَيرَ النَّظر الَّذي يَنْظُر بها في حين صُعُودِه[12]. كما يَبْدأ خطّ الدائرة من نُقْطة، ثمَّ يعود إليها // على غَيرِ الجِهةِ الَّتي ذَهَبَ منها. ويُسَمَّى[13] النَّظَر الأوَّلُ: [٦٢/ب]

(١) في ح: «الملائكة».

(٢) هم سادة الملائكة منهم: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وقيل: «هم أقرب الملائكة إلى حملة العرش»، اللسان (كرب).

(٣) في ح: «فيكون».

(٤) في ح: «البارئ».

(٥) في ح: «النظر».

(٦) «وعلى....... نقص»: ليست في ح.

(٧) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(٨) جمع رُكْن، وهي أجسام بسيطة تشكل أجزاء أوَّلية للمواليد الثلاثة: الحيوان، والنبات، والمعدن. والركْن ما لا وجود للشيء إلا به. الكليات ٢ / ٣٩٦، وكشاف اصطلاحات الفنون / ٨٧٢.

(٩) في ح: «زال».

(١٠) في ح: «يصل».

(١١) في ح: «النزول».

(١٢) في ح: «غير نظره الَّذي نظره حين الصعود».

(١٣) في ح: «ويسمى النظر الأول النظر الإنساني والطريق إلى الله تعالى».

الإنْسانيّ، والنَّظرُ الثَّاني: الإلهيّ. ويُسَمُّونَ النَّظَرَ الأوَّلَ: الطَّريقَ إلى اللّه – تعَالى – فَكَما أنَّ مَبْدأ(١) الإنْسان منْ مَعْقولٍ ومُنْتَهاه إلى مَعْقولٍ، وهو فيما بين الطَّرفَيْنِ مَحْسُوسٌ فَكَذلكَ علْمُه يَبْدأُ(٢) من مَعْقول وينْتهي إلى مَعْقولٍ بينَهما العلْمُ المحسوسُ(٣)، فيكونُ منْتَهَى علْم الإنْسانِ هو(٤) مُنْتهى ذاته، فَيَصِلُ إلى عَالَمِ العَقْلِ في حَيَاته الأولَى بِعِلْمه ونَظره، وفي حَياته الثَّانية بذاته وجَوهره. فَهَذا هو المرادُ بقولِ مَنْ قال: إنَّ ذاتَ الإنْسان تَصلُ(٥) بعد مماته إلى حَيْث وَصَل عِلْمُه في حَياته، إلا أنَّه لا يَتَجاوز(٦) مرتبةَ العَقْل الفَعَّال، وهي المرْتبةُ العَاشِرةُ من مَرْتبة السَّبب الأوَّل.

وقالَ بعضُهم: إنَّ غايتَه أنْ يلحَقَ بمَرْتبةِ النَّفْسِ الكُليَّة، ومَرْتبتُها دونَ مرتبةِ العقْلِ الفعَّالِ – كَما ذَكَرْنا فيما تَقدَّم – فَهَذا ما ظَهَر إلي(٧) في شَرحِ كَلامِهم الَّذي سألتَ عنْه. و[ثَبتَ](٨) ههنا وجْهٌ آخرُ، وهو أنّ كُلَّ مَوْجودٍ يوصَفُ بالنَّظَرِ(٩)؛ فإنَّ تجوهُرَه لا يَكْمُل إلا بأنْ يُعقلَ السَّببُ الأوَّل(١٠) الَّذي منه انْبَثَقَتْ(١١) الموجوداتُ، إلا أنّ كلَّ موجودٍ تَبْعُد مرتبتُه من مَرْتبته لا يمكنُ(١٢) أنْ يَعْقلَه حتَّى يَعْقلَ ما بينَهُ وبَيْنَه من الموجودات السَّابقة له بالمرتبة. فالموجُود الثَّاني الَّذي هو أقْربُ الموجُودات إليه بالمرْتبةِ(١٣) لا يَحْتاج في تَكْميلِ جَوْهرِه إلى وَاسطةٍ. وأما الموجُود الثَّالثُ فإنَّه لا يُعْقَلُ

(١) في ح: «مبتدأه يكون».

(٢) في الأصل «يبداء».

(٣) في ح: «وما بينهما العلوم المحسوسة».

(٤) ليست في ح.

(٥) في ح: «متصل».

(٦) في ح: «يجاوز».

(٧) ليست في ح.

(٨) زيادة عن ح.

(٩) في ح: «بالنطق».

(١٠) هو الله عزَّ وجل، لأنه سبب الوجود كله.

(١١) في ح: «انبعثت».

(١٢) في ح: «يمكنه».

(١٣) «فالموجود........ بالرتبة»: ليست في ح.

الأوَّل إلا بتوسُّطِ الثَّاني، فكذلكَ[١] الموجُود[٢] الرابعُ لا يمكنُ أنْ يعقله[٣] إلا بتوسُّط الثَّاني والثَّالث، وكذلكَ ما بعْدَ ذلكَ. ولا[٤] يَحْتاج مَوْجودٌ من هذهِ المْوجُودات غيرِ النَّاطقة في كَمالِ تجوْهرِه[٥] إلى أنْ يَعْقل ما دونَه في مَرْتبته[٦] إلاَّ الإنسان وحدَه، فإنه يحتاجُ في كَمالِ تجوهرِه إلى أنْ يَعْقل ما فَوْقَه وما دُونَه[٧]؛ ولذلكَ احْتاجَ في كَمالِ تجوهرِه إلى أن يَعْقل جَميعَ الموجُودات. والعلَّة في ذلك أنَّ مَرْتبتَه من الوجود الفائضِ من[٨] السَّببِ الأوَّلِ - تَعَالى - آخرُ المراتب؛ لأنه إنَّما يكُونُ بَعْدَ تَقدُّم الحيوانِ غيرِ النأَطق، والنَّبات، والمعَادنِ، والأَرْكانِ، والهَيُولَى، فصارتْ هذه الأشْياءُ أسْبقَ منه [بالمرْتبةِ إلى الوجُودِ][٩] - وإنْ كانَ هو أفْضَلَ منْها - لأنَّ النَّفْسَ النَّاطقَة / / صُورةٌ في [٦٣/أ] النفس الحيوانية، والنفس الحيوانية صورة في النفس النباتيَّة، والنفس النباتية صورة في المعادنِ، والمعادنُ صُورةٌ في الأرْكان الأرْبعة، والأرْكانُ الأرْبعةُ صورةٌ في الهَيولى. فلمَّا كانتْ هذه الأشْياءُ كُلُّها قَبْلَه في رُتْبةِ الوُجُود، وكانَ لا سَبيلَ له إلى أنْ يَعْقلَ السَّببَ الأوَّلَ حتَّى يَعْقلَ ما بينَه وبين الموجُودات، احْتاجَ إلى أن يَعْقلَ ما دونَه كَمَا احْتاجَ إلى أنْ يعْقلَ ما فَوْقَه. ولما[١٠] كانت الموجوداتُ الفَائضةُ منَ السَّببِ [الأَول][١١] شكلُها شكلُ دائرةٍ آخرُها الإنْسانُ - كَمَا ذَكَرْنا في البَابِ الأوَّل - احْتاجَ الإنْسانُ إذا سَلكَ[١٢]

(١) في ح: «وكذلك».

(٢) ليست في ح.

(٣) في ح: «يعقل».

(٤) في ح: «فلا».

(٥) في ح: «تكميل تجوهرها».

(٦) في ح: «المرتبة».

(٧) في ح: «ما دونه في مرتبة الشرف ومرتبة العقل كما يحتاج أن يعقل ما فوقه».

(٨) في ح: «عن».

(٩) زيادة عن ح.

(١٠) في ح: «فلما».

(١١) زيادة عن ح.

(١٢) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

عَلَى رُتْبة(١) وجوده أنْ يعكسَ الدائرةَ عندَ الاعْتبارِ فَيَنْحَطَّ من مرْتبته في الوُجُود إلى مَرْتبةِ الحيَوانِ غَيرِ النَّاطقِ الَّتي هي أَدْنى المراتبِ إليه، ثم إلى(٢) النبات، ثم إلى(٣) المعادن، ثُمَّ إلى الأَرْكَان، ثم إلى الهَيولى. فإذا بَلغَ إلى الهَيولى كانَ(٤) قد(٥) وَصَلَ إلى أحطِّ المراتبِ في الموجُودات(٦) فَيَبْدأُ(٧) بالصُّعودِ منها نَحْو المبدأ الأَعْلَى، فيكونُ إلى الصُّورة أولُّ صُعُوده(٨)، ثم إلى النَّفْسِ، ثم إلى العَقْل الفعَّال، ثمَّ إلى الثَّواني التِّسعة [التي تُسَمَّى الملائكةَ المقرَّبين](٩) ثمَّ إلى البَاري – تَعَالَى –. غَيرَ أنَّه إذا وَصَلَ(١٠) إلى مرتبةِ العَقْل الفعَّال وَقَفَ(١١) [ولم يحْتَج في كَمَالِهَا إلى أنْ يَتَخطَّى العَقْلَ الفعّال](١٢)؛ لأن قوَّتَه(١٣) الناطقة منه بدأت وإليه تعود. وإنَّما يحتاج إلى معرفة ما فوقَ العَقْلِ لتَكْمُلَ ذاتُه وجَوْهَرُه، لا لتكْمُل دَائرةُ علْمه ونَظَره.

ونحن نُكْمل هذا البَابَ بأن نديرَ دائرةً نُمثِّل بهَا(١٤) ما ذَكَرْناه، ونقسمَها تسعةَ أقْسَامٍ عَلَى مَراتبِ الآحادِ(١٥) التسْعة، ونجعلَ(١٦) مبْدأَها العَقْلَ الفعَّالَ، وَنتْلوَهُ بما

(١) في ح: «سلك من مرتبة».

(٢) ليست في ح.

(٣) ليست في ح.

(٤) ليست في ح.

(٥) في ح: «فقد».

(٦) في المتن: «في الموجود»، وصححت في الهامش، وهي في ح: «أحط الموجودات مرتبة».

(٧) في ح: «ثم يبدأ».

(٨) في ح: «فيكون أولَّ صعوده إلى الصورة».

(٩) زيادة عن ح.

(١٠) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(١١) في ح: «كملت الدائرة».

(١٢) زيادة عن ح.

(١٣) في ح: «القوة».

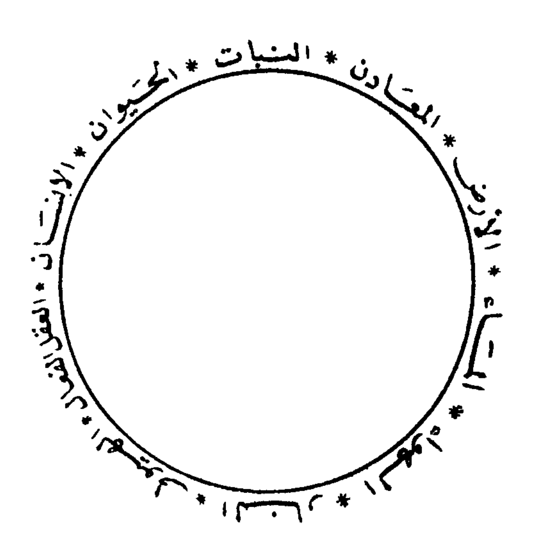
(١٤) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(١٥) في ح: «آحاد».

(١٦) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

يتَّصِلُ بمرْتَبتِـه في الوجُودِ، ثمَّ ما يَلي ذلكَ(١) مُنْحَدِراً أو صَاعداً حتَّى يَنْعطِف آخر الموجُوداتِ عليه، ولا نذكر في هَذه الدَّائرةِ شَيْئاً مما فوقَ العَقْل الفَعَّالِ، ليَتبَّينَ لمن رآها أنَّ الإِنْسَانَ مرْجِعُه(٢) إلى العَقْل الفَعَّالِ، وهذهِ صُورةُ الدَّائرةِ(٣).

الدائرة(٤)



(١) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(٢) طمس بعض الكلمة في الأصل.

(٣) في ح: «وهذه صورتها».

(٤) صورة الدائرة ليست في المخطوط الأصل، وهي عن ح.

(البابُ الثَّالثُ)

(في شَرْحِ قولهم: إنَّ في قدرةِ(١) العَقْلِ الجُزئيِّ أنْ يَتَصوَّر بصورةِ العَقْلِ الكُلِّي)

هَذَا(٢) - أوْضحَ اللَّهُ لكَ الخَفِيَّات، وأعانَكَ على فَهْم أسرارِ الموجُودات - فَرْعٌ لَطِيفٌ تحتَه(٣) مَعْنًى شَرِيفٌ. ومُرادُهم بهَذا أنَّ الإنْسانَ مُهيَّأٌ(٤) بفِطْرته / / إذا فَاضَ [٦٣/ب] عليه نورُ العَقْلِ فَخَرجَتْ قوَّتُهُ النَّاطقة إلى الفعْل لأنْ يَتَصوَّر جَميعَ الموجُودات، فَيَتَحَصَّل(٥) في عَقْله الجزئيِّ الصُّور الَّتي هي العَقْلُ الكُلِّيُّ؛ وذَلكَ أنَّ البَارِي - تَعَالى - لما أبْدعَ العَقْلَ الكُلِّيّ أفَاضَ عليه صُورةَ الأشْياءِ الَّتي شَاءَ إيجَادهَا(٦) دُفعةً أيضاً بلا زَمَانٍ ولا حَركَةٍ، وأَفَاضَها(٧) العَقْلُ الكُلِّيُّ عَلَى النَّفْسِ الكُلِّيَّةُ دُفْعةً أيْضاً بلا زَمَانٍ، وَوَسَاطَتُه حَركَةُ الفَلَك إذْ لم تكُنْ(٨) في قوَّة الهَيُولَى أنْ تقْبَلَها كُلَّها دُفْعةً، وإنَّما تَقْبلُها عَلَى المعَاقَبة. وخَلَقَ اللَّهُ - تَباركَ وتَعَالى(٩) - الإنسانَ آخِرَ المخْلوقَات، وجَمَع في خِلْقته جَميعَ ما في العَالَمِ، فَصَار مُخْتَصَراً منه؛ ولذلكَ سُمِّي العالَمَ الأصْغرَ(١٠).

وقيل: إنَّه مُخْتصرٌ من اللّوْحِ المحفُوظِ(١١)، وجَعَلَهُ حَدّاً بين عَالَم الحِسِّ وعَالَم العَقْلِ،

---

(١) في ح: «قوة».

(٢) طمس بعض الكلمة في الأصل.

(٣) في ح: «تحت».

(٤) في ح: «تهيأ».

(٥) في ح: «فحصل».

(٦) في ح: «اتخاذها».

(٧) في ح: «وأفاضتها النفس الكلية على الهيولى بالزمان وواسطة حركة الفلك».

(٨) في ح: «يكن».

(٩) في ح: «عزّ وجلّ».

(١٠) «فصار..... الأصغر»: ليست في ح.

(١١) قال التهانوي: «اللوح المحفوظ هو - عند الجمهور وأهل الشرع - جسْم فوق السماء السابعة كتب فيه ما كان وما سيكون إلى يوم القيامة... وعند الحكماء هو العقل الفعَّال المنتقش بصور الكائنات على ما هي عليه، منه فيطبع العلوم في عقول الناس... وفي شرح المقاصد أن اللوح العقل الأول،=

فهو آخرُ المَوْجُودات الطَّبيعيَّة، وأوَّلُ الموجُودات العَقْليَّة. وهو مُعَرَّضٌ لأنْ يَعْلو فَيَلْحَق بالعالم[1] الأَعْلَى، أو[2] يَسْفُلَ فيَلْحقَ بالعَالَم الأدْنَى. وقَدْ قُلْتُ في ذلكَ[3]:

[الخفيف]

أنت وُسْطَى[4] ما بَيْن ضِدّين يا إنْـ
سَـانُ رُكِّـبْتَ في هَيْـولَى
إنْ عَصَيتَ [الهوَى][5] عَلَوتَ عُلواً
أو أطَعْتَ الهَوَى سَفُلْتَ سُفولا

فمِنْ أَجْلِ أنَّه جَمَع في خَلْقِه[6] جَميعَ ما في العَالَم الأكْبرِ صَارَ مُهَيَّأً بفطْرته الفَاضلة، مُسْتَعداً بقوَّته العَاقلة، لأنْ يَتَصوَّر جَميعَ ما في العَالَم الأكْبر. وبيانُ ذلكَ أنَّ مُدْرَكَات الإنْسان صِنْفَان: مَحْسوساتٌ ومَعْقولاتٌ؛ فالأَشْخَاصُ هُنَّ[7] مُحْسوسَاتٌ، وأنْواعُها وأجْناسُها ومَبَادئه هُنَّ مَعْقُولاتٌ[8] وله إدْراكَان: إدراكٌ بالحسِّ للأشْياء المحسُوسَة، وإدْراكٌ بالعَقْل للأشْياء المعْقُولات[9]؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ إنَّما يُدْرَكُ بشَكْله، فإدْراكُهُ المحسوسات يُسَمَّى كَمَالَه الأوَّلَ وحَيَاتَه الأولَى، وإدْراكُهُ المعْقُولات يُسَمَّى كَمَالَه الثَّانيَ وحَيَاتَه الأُخْرى[10]، فإذا كَانَ العَالَمُ كُلّه صِنْفَين: مَحْسُوسٌ

= ولعلَّ المراد الأول بالنسبة إلينا، وهو العقل الفعال بعينه... وأما عند متأخري الفلاسفة... فاللوح المحفوظ هو النفس الكليَّة للفلك الأعظم يرتسم فيها الكائنات ارتسام المعلوم في العالم».
كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٤١٦، والكليات ٤/ ١٧٥.

(١) في ح: «بالملأ».
(٢) في ح: «و».
(٣) البيتان ليسا في مجموعه الشعري.
(٤) في ح: «وسط».
(٥) زيادة عن ح.
(٦) في ح: «خلقته».
(٧) في ح: «هي».
(٨) في ح: «ومبادئها هي معقولاتها».
(٩) في ح: «المعقولة».
(١٠) في ح: «الأخيرة».

ومَعْقُول(١)، وكانَ كَمَالُ تَجَوْهُرِ(٢) الإنْسانِ بإدْراكِهِمَا مَعاً، وكانَ مُهَيَّاً بفطْرته لذلكَ صَارَ الإنْسَانُ إذا أدْرَكَ المحسُوسَاتِ والمعْقُولاتِ قدْ تَصَوَّر بصُورةِ العَالَمِ الأكْبَرِ، فالإنْسَانُ - إذَنْ(٣)- يَسْتحقّ أن يُسَمَّى عَالماً صَغيراً من جهتين:

إحْدَاهُمَا: خلْقةٌ لا عَمَلَ لُه فيْها. والثَّانية: اكْتِسَابٌ(٤) يكْتَسِبُه. إلا أنَّ سَعَادتَه إنَّما هي بالاكْتِسَابِ وحُصُول العَقْلِ المسْتَفَاد.

[٦٤/أ] وأمَّا / / الخلْقة(٥) فإنَّما هي هَيْئةٌ واسْتعدادٌ جُعِل مُعرَّضاً بهمَا لنَيْل السَّعَادة، إنْ فَهِمَ ذاتَه وعَلِمَ مَرْتَبَتَه من العَالم، أيّ مَرْتبة [تَحْصيل؟ هي نَجَا وسَعِدَ، وإنْ جَهِلَ ذَاته ولم يعرف أيّ مَرْتبةٍ](٦) كونه(٧) آخرَ الموجُوداتِ هَلَكَ وطَالَ شَقَاؤُهْ. ولذلكَ قَالَ النَّبي ﷺ: «النَّاسُ نيامٌ فإذا مَاتوا انْتَبهوا»(٨) وقال: «أَعْلَمُكُمْ بنفسه أَعْلَمُكُمْ بربّه». وقال لعليّ - رضي اللَّه عنه - «تَعرَّف إلى اللَّه [تَعالَى](٩) بعَقْلكَ إذا تَعرَّف النَّاسُ إليه بأعْمالِهم». ولهذا الَّذي قدَّمناه صَارَ العَالَم خَمْسةَ أصْنافٍ من الوُجُودِ سوى وجُوده في علْم البارئ تَعالَى: وجُودٌ في العَقْل الفَعَّال، ووجُودٌ في النَّفْس الكُلية، ووجُودٌ في الهَيُولَى، ووجود في قوَّة الإنْسان المتَخيِّلة، ووجُودٌ في قُوَّته النَّاطقة، إذا حَصَل له العَقْلُ المسْتَفَادُ، فَيَصيرُ بهذا الاعتبارِ كالدَّائرةِ الَّتي تَبْدأُ من نُقْطةٍ وتَعُودُ إليها؛ لأنَّ مَبْدأهُ أنْ يكونَ صُورةً مُجرَّدةً في العَقْل، ونَهايته أنْ يَصيرَ صُورةً مُجرَّدةً في العَقْل، وعنْد ذلكَ يَتَصَوَّر العَقْلُ الجزئيُّ بصُورة العَقْلِ الكُليّ، ويَصيرُ الإنْسَانُ موضُوعاً بصُورةِ العَالَم، يحْمِلُ صُورةً في ذاتهِ، كما تَحْمِلُ الهَيُولَى الصُّورةَ.

---

(١) في ح: «محسوساً ومعقولاً».

(٢) في ح: «جوهر».

(٣) في ح: «إذاً».

(٤) في ح: «لاكتساب».

(٥) في ح: «خلقته».

(٦) في ح: «مالغرض بكونه».

(٧) في ح: «بكونه».

(٨) بل هو قول علي، كرَّم الله وجهه. انظر: كشف الخفاء ٢/ ٤٣٢، والأسرار المرفوعة/٣٦٨.

(٩) زيادة عن ح.

فالإنْسانُ – إذا اعْتبرَ به المعْتبرُ – أغْربُ المخْلُوقات صَنْعةً، وأكْثرُها أُعْجُوبةً؛ ولهذا قالتِ الحكماء: «إنَّ العَرَضَ[1] في وجُوده كَمَالُ الحِكْمَة؛ لأنَّه انْتظَمَ بفطْرته[2] طَرَفَي العَالَمِ؛ وصَارَ واسِطةً[3] بيْنَهُما، وكَمَالُ الطَّرفَيْن بالواسطة الَّتي تنْتظمُهما». أرادوا بذلكَ أنَّ البَاري – جَلَّ جلالُه – لمَّا خَلَق جوْهَراً مَعْقُولاً وجَوْهَراً مَحْسُوساً، كانَ كَمَالُ الخِلقة[4] في أنْ خَلَق جَوْهَراً ثالثاً يَصِلُ بين الجَوْهَرَيْن، وينظِمُ[5] الطَّبيْعَتَيْن، فَصَار الإنْسانُ حَدَّاً بين عالَم العَقْل وعَالَم الحِسِّ، وصَارَ من جِهة صُورْته الطَّبيعيَّة في أَعْلَى مَرَاتب الصُّوَرِ [الطَّبيعية، ومن جهة صُورْته العَقْليَّة في أَدْنى مراتب الصُّور][6] العَقْليَّات[7].

وفي كُتُب بَني إِسْرائيل أنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ عَلَى التُّخُوم بينَ الطَّبيعةِ المائيّة والطَّبيعةِ الَّتي ليستْ بمائيةٍ. ويَدُلُّ أيْضاً على أنَّه واسطةٌ بطَبْعه أنَّه من قسم الممْكن، والممْكنُ بطبيعته واسِطةٌ بين الوَاجِبِ والممْتَنِع. وقدْ قلْتُ في ذلكَ على سَبيل الوَعْظِ[8]:

[من الطويل]

تَتِيْهُ وقَدْ أيْقَنْتَ أنَّك ممكنٌ
فَكَيفَ لو اسْتيقَنْتَ أنَّك واجبُ؟!

وهَلْ لَكَ عَنْ عَدْنٍ إذا متّ أو لَظًى
مَحِيصٌ تُرَجِّي أو عنِ اللَّه حاجبُ[9]//

[٦٤/ب]

(١) في ح: «الغرض».

(٢) في ح: «بقطريه».

(٣) ليست في ح.

(٤) في ح: «الحكمة».

(٥) في ح: «فينظم».

(٦) زيادة عن ح.

(٧) في ح: «العقلية».

(٨) البيتان في مجموعه الشعري / ٩٧.

(٩) في الأصل: «واجب».

ومَعْنَى كَوْنِ الإنْسَانِ من الممْكنِ أنَّه صُورَةٌ من الصُّوَرِ الَّتي مَوْضُوعُها الهَيُولَى، وبالهَيُولَى قامتْ طبَيعةُ المْكنِ؛ لأنَّها تلْبَسُ الصُّورةَ تارةً، وتَخْلَعُها تارةً. وتكونُ فيها الصوَر تارةً بالقوَّة وتارةً بالفعل، ولولا الهَيُولَى لَبَطَلَتْ طَبيعةُ الممْكنِ، ولم يوجدْ للأشياءِ إلا عُنْصران: واجبٌ وممتَنعٌ.

البَابُ الرَّابعُ

في شَرْح قَوْلهم: إنَّ العَدَدَ دوائرُ[1] وهْمِيَّة

اعلمْ أنَّ الواحِدَ أَصْلُ العَدَدِ وَمَبْدؤهُ، وهُو غَايةٌ[2] لوجُودِ العَدَدِ وليْسَ بعدَدٍ، وكلُّ عَدَدٍ مَنْسوبٌ إليه، ومنْعَطفٌ عليه انْعطافَ آخرِ الدَّائرة على أوَّلها. وللأَعْدادِ إليه نِسْبَتَان: إحْداهما: نِسْبة تضْعيفٍ وتكْثيرٍ، والثَّانيةُ: نسْبة تجزئةٍ وتَقْليلٍ. فأمَّا نسْبَةُ التَّكْثير فَقَولُنا[3]: واحدٌ، واثْنان، وثَلاثَةٌ، وأرْبعةٌ، وخَمْسةٌ، فَمَا[4] زادَ. وأمَّا نسْبةُ التَّقْليلِ فهيَ نِسْبةُ الكُسُورِ، كَقَولكَ: نصْفٌ، وربُعٌ، وخُمْسٌ، وثُلُثٌ[5]، ونَحو ذلك. والنّصْف أوَّلُ مَراتبِ التَّجْزئة والتَّقْليلِ، كما أنَّ الاثْنَيْنِ أوَّلُ مَراتبِ التَّضْعيفِ والتَّكْثير. وهو يَذْهب في كِلْتا الجهَتَيْن إلى غَيْر نهايةٍ، غَيْرَ أنَّ [التَّكْثيرَ يَبْتَدئ بأقلِّ الكَمِّيَّة ويذْهبُ في تَزيُّدٍ إلى غَيْر نِهَايةٍ و][6] التَّقْليلُ يبتدئُ منْ أقَلِّ[7] الكَمّيّة وهو النّصْفُ، ويَذْهَبُ في التَّجْزيءِ إلى غَيْر نهايةٍ. فإذا اعْتبرتَ بفكْرِكَ الأعْدادَ كلَّها والواحَد وَجَدْتَها ناشئةً منهُ وراجعةً إليه.

أمَّاَ نُشُوؤها منه فإنَّ قُوّة الَواحِد تَسْري[8] إلى الأَعْدادِ فَتَصُوغُها بواسطةٍ وبغَيْرِ

(١) في ح: «دائرة».

(٢) في ح: «علة».

(٣) في ح: «كقولنا».

(٤) في ح: «وما».

(٥) في ح: «نصف وثلث وربع وخمس».

(٦) زيادة عن ح.

(٧) في ح: «أكثر».

(٨) في ح: «يسري».

وَاسِطةٍ، والعَدَدُ الَّذي يَتولَّدُ منه بغَيْرِ واسِطةٍ هو الاثْنان. وأمَّا الثَّلاثةُ فَلا تُوْجَدُ من الواحِدِ إلا بتَوسُّط(١) الاثْنَيْن، وكذلك الأرْبعةُ لا توجَدُ منْه(٢) إلا بتَوسُّط(٣) الثَّلاثة والاثْنَيْن، وكذلكَ الخَمْسَةُ لا تُوْجَدُ إلا بتَوسُّط الأرْبعةِ والثَّلاثة والاثْنَيْن، وهكَذا(٤) كلُّ عَدَدٍ لا يُوْجَدُ من الوَاحِدِ إلاَّ بتَوسُّط ما بَيْنَه [وبينَ ذَاكَ](٥) من الأعْداد فيكونُ العَددُ الَّذي بَيْنَهُما هو الَّذي يُؤدِّي إلَيْه قُوْة الوَحْدانيَّة، فَيَصيرُ مَوْجُوداً بها، يَسْري إليه من تلكَ القُوَّة. فالاثْنَان يُؤدِّيان قُوَّةَ الواحِدِ إلى الثَّلاثة، والاثْنان والثَّلاثةُ يُؤدِّيان قوَّته إلى الأربعة، والاثنان والثلاثة والأربعة تؤدي قوَّته إلى // الخَمْسَة، وهَكَذا ما زَادَ بالغاً [٦٥/أ] ما بَلَغَ(٦). فَهَذه كَيْفيَّة نُشُوء(٧) العَدَدِ وتولُّده(٨) من الوَاحد. وأمَّا كَيْفيَّة انْعطَافه عليه كانْعطَاف(٩) أَحَدِ طَرَفَي الدَّائرة على الطَّرفِ الآخَرِ فإنَّ ذلكَ لا يَكُونُ إلا بَعْد تولد الأَعْداد منْه، واستيْفَائها(١٠) مَرَاتبَ الآحَاد التِّسعة الَّتي عَلَيها تَدُور مَرَاتبُ الأعْداد، وليستْ(١١) للعدَدِ بعْدَ التِّسْعة مَرْتبةٌ، ولكنْ كُلَّما بَلَغَ عَددٌ إلى مرتبة التِّسْعة انْعطَفَ إلى مرتبةِ الوَاحد، فصَارَ دائرةً وهْميَّة.

بَيانُ ذلكَ: أنَّ الواحدَ نَشَأ(١٢) منه الاثْنان، وتُؤدِّي الاثْنان قُوَّته إلى الثَّلاثة، [فيكونُ الثَّلاثةُ من الوَاحِد بواسطةِ الاثْنَيْن وكِلاهُمَا علَّةٌ لوُجُودِ الثَّلاثة](١٣) غَيْرَ أنَّ

---

(١) في ح: «بواسطة».

(٢) ليست في ح.

(٣) في ح: «بواسطة».

(٤) في ح: «وكذلك».

(٥) زيادة عن ح.

(٦) في ح: «بلغه».

(٧) في الأصل: «نشيء».

(٨) طمس أكثر الكلمة في الأصل.

(٩) في ح: «فانعطاف».

(١٠) في ح: «استبقائها».

(١١) في ح: «ليس».

(١٢) في الأصل: «نشاء»، في ح: «ينشأ».

(١٣) زيادة عن ح.

الاثْنَيْن عِلَّة[١] قَرِيبةٌ والوَاحدَ علَّةٌ بعيدةٌ، ثم تُؤدِّي الثَّلاثَة ما سَرَى إِلَيْها منْ قُوَّة الاثْنَيْن وقوَّة الواحدِ إلى الأرْبَعة، فتكونُ[٢] الأرْبَعة من الواحد بواسطة الثَّلاثَة والاثْنَيْن، فيكونُ[٣] لوجُود الأرْبَعة ثَلاثُ عِلَلٍ، ثمَّ يَسْتَمرّ الأمْرُ كَذَلكَ[٤] إلى[٥] أنَّ تكونَ التسْعةُ بما يَسْري إليْها منْ قوَّة الواحد بوساطة الثَّمانية، ومُنْتَهَى[٦] مراتبِ العَدَد التّسعُ[٧] عنْدَ وجُود التِّسْعة، فإذا تجاوزتْ قوَّةُ الواحدِ التِّسْعةَ كوَّنت[٨] العَشَرةَ بتجاوزِ قوَّة الواحدِ إِلَيْها معَ قُوَة التِّسْعة، واسْتدارَ العَدَدُ دوائرَ[٩] وهْميَّة إلى مَرْتبة الَواحدِ لكَمَالِ المراتبِ، فكانَتْ عشرةٌ كواحدٍ، وعشرون كاثْنَيْن، وثلاثُونَ كثَلاثة إلى أنْ يكونَ تِسْعُونَ كتِسْعةٍ، وتُسَمَّى هذه دَوائر العَشَرات، ثمَّ تزيدُ على التِّسْعين تسْعةً لتقومَ[١٠] طبيعةُ العَشَرة الَّتي بها يَصِحُّ وجودُ المئة، فيصيرُ العَدَدُ تسْعةً وتسْعينَ، فإذا تجاوزتْ قوَّة الواحدِ السَّاريةُ في الأعْداد التِّسْعةَ والتِّسْعينَ قامَتْ طبيعةُ المئة بما انْتَهى إِلَيْها من قوَّة الواحدِ، وقوى[١١] التِّسْعةِ والتِّسْعين واسْتدارَ العَدَدُ اسْتدارَةً وهْميَّة إلى مَرْتبة الواحد فتكونُ مئةٌ كواحدٍ، ومئتانِ كاثْنَيْن، وثلاثُ مئةٍ كَثَلاثة، وأربَعُ مئة كأرْبَعة إلى أن تصيرَ تسْعُ مئةٍ كتِسْعةٍ، وتُسَمَّى هذه دوائرِ المئين. فإذا بَلغَ العَدَدُ تِسْع مئةٍ كَمُلتْ مراتبُ

---

(١) العلَّة اسم العارض الَّذي يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار أو هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه. كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٢٠٦. التعريفات/ ١٥٦، والكليات ٣/ ١٨٦.

(٢) في ح: «فيكون».

(٣) في ح: «فتكون».

(٤) في ح: «هكذا».

(٥) طمس أكثر الكلمة في الأصل.

(٦) في ح: «تنتهي».

(٧) في ح: «التسعة».

(٨) في ح: «تكونت».

(٩) في ح: «استدارة».

(١٠) في ح: «لتقويم».

(١١) في ح: «وقوة».

الآحادِ التِّسعةِ، فتزيدُ(١) عَلَيها تسعةً وتسعين لتقوم(٢) بها طبيعةُ المئة، فيجتمعُ لديكَ تسْع مائةٍ وتسعةٌ(٣) وتسعونَ. فإذا تجاوزتْ قوَّة الوَاحد السَّاريةُ في الأعداد هَذَا العَدَدَ تكونُ(٤) الألْفُ بما سَرَى إليه // من قُوَّة الوَاحِد وقُوَى الأعْداد الَّتي بيْنَه وبيْنَه(٥)، واسْتَدارَ العَدَدُ اسْتِدارةً وهْميَّةً فَرَجَعَ(٦) إلى مَرْتبة الوَاحِدِ فيكونُ ألفٌ كَوَاحِدٍ، وألفانِ كاثْنَيْن، وثلاثةُ آلافٍ كَثَلاثةٍ إلى أنْ تَصيرَ تِسْعةُ آلافٍ كتِسْعةٍ، وتُسَمَّى هذه دوائرَ الآلاف(٧). وهكذا أبَداً تَنْمي(٨) الأعْدادُ بما يسْري إليها من قُوَّة الواحِدِ بوسَاطة(٩) الأعْداد الَّتي قَبْلها، ويكون كلُّ عَدَدٍ سَبَق وجُوْدُه علَّةً(١٠) لما تأخَّرَ وجُودُه، فيكونُ لما بَعُدَتْ مرتبتُه عن مرتبةِ الوَاحِد علَلٌ كَثيرةٌ، كلُّ واحدٍ منها علَّةٌ لوجُودِه، ويصيرُ الوَاحِد علَّة العِلَلِ وسَبَبَ الأسْباب. وكلَّما كَمُلتْ مراتبُ الآحَادِ التِّسعةِ اسْتَدارَ العَدَدُ إلى مَرْتبةِ الوَاحِدِ فَصَارتْ منْه دوائرُ وهْميَّةٌ، وعَلَى مِقْدار بُعْدِ ذَلكَ العَددِ من الوَاحِدِ يكُونُ عِظَمُ دائرته وصِغَرُها، فاعْتَبِرْ ذلكَ تجدْه عَلَى ما قُلْناهُ.

[٦٥/ب]

ولأَهْلِ الهِنْد وغَيرهِمْ في هذهِ الدَّوائرِ العَدَديَّة رمُوزٌ وأَلْغازٌ طُوِيَ عَن النَّاسِ عِلْمُها، إذْ

(١) في ح: «تزيد».
(٢) في ح: «لتقويم».
(٣) ليست في ح.
(٤) في ح: «تكونت».
(٥) في ح: «وبينها».
(٦) في ح: «ورجع».
(٧) في ح: «الألف».
(٨) في ح: «تسمى».
(٩) في ح: «بواسطة».
(١٠) ثمَّة فروق بين العلة والشرط، منها: انَّ العلَّة مطَّردة فإذا وجدت وجد الحكم، ولكن الشرط قد لا يطرد، فالحياة شرط للعلم، ولكن قد لا يوجد معها العلم. ومنها أن العلة موجودة في الخارج باتفاق، والشرط قد يكون عدمياً، من ذلك: انتفاء أضداد العلم بالنسبة إلى وجوده، فلا معنى للشرط إلا ما يتوقف عليه المشروط في وجوده. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢١٤.

كَانَتْ أذْهانُ الجُمْهورِ[١] تَنبْو عن فصِّها[٢] وعُقُولهم تُقَصِّر عن عِلْمِها، ويَرَوْنَ أنَّ في مَعْرفةِ نُشُوءِ[٣] العَدَدِ من الوَاحِدِ ونسْبتهِ إليه وانْعطَافه عليه، وكَمَال مَرَاتبِ الأعْداد التِّسْعة عَلَيه مَعْرفة العَالَم[٤] وكَيْفَ وجدَ عن البَاري – تَعَالَى –. قَالُوا: ولَيْس يمكِنُ الإنْسانَ[٥] أن يَعْلَمَ حُدُوثَ المَوْجُودات وانبعاثها[٦] عن البَاري – تَعَالَى – بطريقٍ أقربَ من طَريقِ العَدَدِ. وقد عَلِمَ البَاري – جَلَّ جَلالُه – أنَّ العُقَلاءَ المسْتَعدِّين بفِطَرتِهم الشَّريفة لِقَبول الحِكْمة سَيُفَكِّرونَ في حُدُوثِ المَوْجُودات عَنْه، فَلا[٧] يَقْدرون على تَصَوُّر ذلك؛ لأنَّ الإنْسَانَ لا يمكنُه أنْ يَتَصَوَّر حُدُوثَ شَيْءٍ إلاَّ من هَيُولَى، وفي زَمَانٍ، وفي مَكَانٍ، و[٨]بحَرَكةٍ وآلاتٍ وأدَواتٍ. ووجودُ المَوْجُودات عن البَاري – تَعَالَى – ليسَ هَكَذا[٩]؛ لأنَّ [هَذه][١٠] الأشْياءَ كُلَّها مُحْدَثة مُبْدَعَةٌ، حَدُثتْ[١١] كُلُّها مَعاً، فَجَعلَ البَاري – عَزَّ وجَلَّ – لمعْرفَة ذلكَ طَريقاً أسْهلَ منْ هذه الطَّريق، وهُو[١٢] الاعْتبارُ بنُشُوءِ[١٣] العَدَدِ عن الوَاحِد، فَكَمَا أنَّ الوَاحدَ علةٌ لوجُود العَدد ولَيْسَ من العَدد، فَكَذلكَ البَارئ – جَلّ جلالُه –[١٤] علَّةٌ لوجُودِ العَالَم، ولَيْسَ من العَالَم. وكَمَا أنَّ الوَاحِدَ لو تُوُهِّمَ ارتفاعُه وعَدَمُه لارْتَفعتِ الأعْدادُ كُلُّها، وعُدِمَتْ، فَكَذلكَ البَاري –

---

(١) في ح: «الناس».

(٢) فَصُّ الأمر: مَفْصِلُه.

(٣) في الأصل: «نشيء».

(٤) في ح: «عليه معرفته نشوء العالم».

(٥) في ح: «للإنسان».

(٦) زيادة عن ح.

(٧) في ح: «ولا».

(٨) الواو ليست في ح.

(٩) «وأدوات..... هكذا»: ليست في ح.

(١٠) زيادة عن ح.

(١١) في ح: «حديثة».

(١٢) في ح: «وهي».

(١٣) في ح: «بنشيء».

(١٤) زيادة عن ح.

[٦٦/أ] تَعَالَى -// لو(١) ارْتَفع وعُدمَ لم يَكُنْ شَيْءٌ مَوْجُوداً(٢) وكما أنَّ الأعْدادَ كُلَّها لو ارتفعتْ لم يُوْجب ارتِفَاعُها عَدَمَ الواحدِ، كذلكَ الموجُودات كُلّها لو ارتفعتْ(٣) لم يوجِبْ ذلكَ ارتفاعَ البارئِ - تعَالَى -، فَثَبتَ بهذا أنَّ البَارئَ - عَزَّ وجلَّ - غَنيٌّ عن العالَم والعَالم مُفْتقرٌ إليه. وكَمَا أنَّ وجُودَ الواحدِ وجُودٌ مُطْلق؛ أعني أنّه لا يَحْتَاجُ في وجُوده إلى غَيْره، ووجُودُ الأعداد كُلِّها وجُودٌ مُضَافٌ(٤)؛ [أعني أنَّها غَيْر مُسْتَقلةٍ بأنْفُسِها في وجُوْدها](٥) لأنَّ وجُودَها مُقْتَبس من وجُوده، فائِضٌ عَنْه، وكَمَا أنَّ الأعْدادَ كلَّها اكْتسبتِ الوُجُودَ منَ الواحدِ من غَير حَركةٍ ولا زَمَانٍ ولا مَكَانٍ، ولم يَحْتجِ الوَاحدُ في إيْجَادها إلى شَيْءٍ آخرَ غيرِ ذَاته، فكذلكَ حُدوثُ المَوْجُودات عَن البَاري - تَعَالَى - بغير حَركةٍ ولا زَمَانٍ، وبغَيْر مَكَانٍ، وبغَيْر أدَواتٍ، ومن غير أنْ يَحْتاجَ في إيْجَادها إلى شَيْءٍ غيرِه. وكَمَا أنَّ الوَاحدَ لا يُوْصَفُ بأنَّه تَقَدَّم(٦) الأعدادَ بالزَّمان، ولا يَبْطُلُ ذلكَ بأنْ تكُون(٧) الأعْداد مُحْدَثَةً عنْه، فَكَذلكَ لا يُوْصَفُ البَاري(٨) - سُبْحَانَه وتَعَالى(٩) بأنَّه تَقَدَّم العَالَم بالزَّمان، ولا يُبطِلُ ذَلكَ أنْ يكونَ العَالمُ مُحْدَثاً عَنْه لا يُوْصف(١٠). وكَمَا أنَّ الوَاحد لَمْ(١١) يَتَغيَّرْ عن الوَحْدانيَّة بكَثْرةِ ما حَدَثَ من الأعْداد عنْه، ولم يوجِبْ ذَلكَ تَكَثّراً في(١٢) ذاتهِ ولا اسْتِحَالة في جَوْهَرِه، فَكَذلك حُدُوثُ العَالَم عَلَى

---

(١) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(٢) في ح: «موجود».

(٣) في ح: «يوجب ذلك ارتفاع الواحد، فكذلك لو ارتفع جميع الموجودات».

(٤) طمس الحرف الأخير منها.

(٥) زيادة عن ح.

(٦) طمس بعض الكلمة.

(٧) في ح: «يكون».

(٨) في ح: «فكذلك الباري - سبحانه وتعالى - لا يوصف».

(٩) زيادة عن ح.

(١٠) «لا يوصف»: ليست في ح.

(١١) في ح: «لا».

(١٢) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

كثرته(١) لم يوجبْ تغيّر البَاري – تَعَالَى – عن وَحْدانيَّته، ولا تَكَثّراً في ذاته – تعَالَى اللَّه عن صِفاتِ النَّقْص –. وكما أنَّ الأعْداد تُوجَدُ عن الواحدِ بتوسُّط الآحادِ التِّسْعةِ وما يجْتَمعُ في العَشَرة من قُواها، كَذَلكَ وُجدتِ الموْجُوداتُ عن البَاري – تَعَالَى – بوساطةِ الثَّواني التِّسْعةِ وما اجْتَمع في المُوجودِ العَاشرِ من القُوى السَّاريةِ إليهِ من الثَّواني، وما فَاضَ عليه من قُوَّة الوَحْدانيَّة بوسَاطَتها(٢).

وكذلكَ إذا اعْتَبَر المعْتَبر وفَكَّر المفكِّر وَجدَ كُلَّ شَيْءٍ من الموْجُوداتِ، إنَّما حَصَلَ(٣) مَوْجُوداً بأنْ صَارتْ له ذَاتٌ يوجَدُ(٤) بها، وانْفَصَلَ عَنْ غَيْره(٥)، وتلكَ الوَحْدةُ التي بها قَدْ تَوحد(٦)، إنما سَرَتْ إليه من البَاري – تَعَالَى – بوسَاطة(٧) ما بيْنَه وبيْنَه من الموجُوداتِ، وتلْكَ الوحدة هي هُويَّتهُ(٨) وصُورتُه الَّتي بها قِوامُه، وتميَّزَ عمَّن سِواهُ، فَمَتَى فارقتْه تلْكَ / / الوَحْدة عُدمَ، فَسَرِيانُ الوَحْدةِ من البَاري – تَعَالَى – إلى الأشْياء(٩) هو الَّذي كَوَّنها واقْتَضَى وجُودَها(١٠) على مَرَاتبها، وصَيَّر بَعْضَها عِلَلاً لبَعْضٍ، وهو – تَعَالَى – علَّةُ وجُودِ الجَميعِ؛ ولذلكَ سمَّوهُ: علَّةَ العِلَل، والفَاعلَ المطْلقَ، والفاعلَ بالحقيقةِ لأنَّ فعْلَ غيرِه إنّما هو فِعْلٌ بالمجازِ وبالإضَافة، لأنَّه يَقْبَلُ الفِعْلَ عمَّا هو [٦٦/ب]

(١) في ح: «وكثرته».

(٢) في ح: «بواسطتها».

(٣) في ح: «يصير».

(٤) في ح: «يتوحد».

(٥) في ح: «وفصل يفصل من غيره».

(٦) في ح: «التي بها توحد».

(٧) في ح: «بواسطة».

(٨) الهويَّة: تطلق على التشخّص مع الماهية، وتطلق على الوجود الخارجي. وهي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق. التعريفات/ ٢٥٢، وكشاف اصطلاحات الفنون/ ١٧٤٦ و١٧٤٧.

(٩) في ح: «للأشياء».

(١٠) في ح: «وأفاض الوجود».

أَسْبقُ منهُ وجُوداً(١)، ويؤدِّي به(٢) إلى مَا بَعْدَه، فَهُو منْفَعِلٌ لما فَوْقَه، وفَاعِلٌ لما دُونَه(٣)، وهو مُنْفَعِلٍ بالحقيقة وفاعِلٌ بالمجازِ والإضَافة، فيكونُ مبدأُ الفَاعِلِ من فَاعِلٍ لا ينْفَعِلُ كَغَيْرِهِ البتَّة ومنْتهاها إلى منْفَعِلٍ لا يفْعَلُ البتَّةَ، وما بيْنَهُما فاعل فيما دونَه، مُنْفعلٌ لما فَوْقَه؛ ولما ذَكَرْنَاه في هذا البَابِ قالت الحكَمَاءُ: إنَّ البَاري – تَعَالَى – مع(٤) كلِّ شَيْء. وإنَّما(٥) أرادوا بذلكَ وجودَ آثارِ صَنْعته في المَوْجُودات وسَرَيانَ الوَحْدة منه، الَّتي بها تَكَوَّنت المُحْدَثاتُ، ولم يُريدوا بذلكَ أنه يَحُلُّ الأمْكِنَةَ(٦)، ويقَع تحتَ الأزْمِنة، أو يلْتَبِسُ بشَيْءٍ من العَالَم، تَقَدَّسَ عن ذَلكَ وعَلا عُلوّاً كَبيراً.

وقَد غلط قَوْمٌ من الفَلاسفةِ في هذا المَوْضِعِ غَلَطاً فاحِشاً فَزَعَموا أنَّ البَاري – تَعَالَى عن قَوْلِهم – صُورةٌ سيَّالَةٌ(٧) في العَالم؛ ولهذا قَالَ تَالس: إنَّ اللّه تَعَالى(٨) ناشِبٌ(٩) في الأشْياءِ. وقال زَيْنون: إن كُرةَ العَالم هو العَالم تَعَالى(١٠)، وأنَّ المَعْلولَ هو العلَّةُ. وإنَّما حَمَلَهم على هذه الآراءِ الفَاسدةِ ما رَأَوْه منْ سَرَيان الوَحْدةِ في المَوْجُودات، وأنَّ وجُودَ كل شَيْءٍ مُتعلِّق بوجُودِ البَاري تَعَالَى، وسَمعُوا مع ذلك(١١) قَوْلَ القُدَماءِ من الحكَماء: إنَّ اللّه – تَعَالَى – مَعَ(١٢) كُلِّ شَيْء، فَنَتجَ لَهُم منْ ذلكَ هَذَا(١٣) التَّوهُّمُ الخَبيثُ، ولم

(١) في ح: «وجوداً منه».

(٢) في ح: «ويؤديه».

(٣) في ح: «تحته».

(٤) في ح: «في».

(٥) في ح: «إنما».

(٦) في ح: «أنه بكل الأمكنة».

(٧) في ح: «تتهيأ له».

(٨) زيادة عن ح.

(٩) في ح: «ثابت».

(١٠) في ح: «أن كرة العالم هي الله».

(١١) زيادة عن ح.

(١٢) في ح: «في».

(١٣) ليست في ح.

يُفكِّروا في(١) أنَّ ذلكَ يقُودُهُم إلى المحَال، لأنَّه لو كَانَ كَذلكَ لكَانَ البَاري – تَعَالَى – مَحْمُولاً في غَيْره؛ لأنَّ كُلَّ صُوْرةٍ مُفْتَقرةٌ إلى مَوْضُوع يَحْملُها(٢)، ويلزَمُ من ذلكَ أن يكونَ العَالَم قَديماً، وتبْطُل دلائلُ الحدوث، ويلْزَمُ أن يكونَ البَاري – تَعَالَى – واقعاً تحتَ الأزْمنة مَحلاًّ(٣) في الأمْكنة، في اسْتحَالةٍ دائمةٍ؛ لأنَّ من شَأْن الهَيُولَى أن يلبَسَ الصُّورة تارةً ويخْلَعَها تارةً، وأنْ يكُونَ البَاري – تَعَالَى – شَخْصَاً تارةً(٤) وتارة نَوْعاً، وتارةً جِنْسَاً، وتارةً فاعلاً، وتارةً / / مُنْفَعِلاً(٥) وشبهُ هَذا من المحال(٦)، – و(٧) نعوذُ به [٦٧/أ] من الخِذْلان –، ومِثْلُ هؤلاءِ إنما يُذكَرونَ في سُخَفَاء الفَلاسفة لا في عُقَلائهم، وفي جُهَّالِهم لا في عُلَمَائِهم(٨). وقدْ(٩) أَجْمَع العَارِفُون باللّه – عزَّ وجلَّ – أنَّ اللّه – تَعَالَى –(١٠) مُبَاينٌ للعَالَم من جَميع الجِهات، لا [يُشْبُهه شَيءٌ](١١) ولايُشْبهُ شَيْئاً(١٢)، مُباينةً لا تقْتَضِي تحَيُّزاً في(١٣) مكانٍ وانْفصَالاً، وأنَّه موْجُودٌ مع(١٤) كل شَيْء وجوداً لا يقْتضي ممازجَةً أو(١٥) اتّصَالاً، بل صِفتُه مُبَاينةٌ، وصِفَتُه صِفَةٌ(١٦) لا

(١) ليست في ح.
(٢) في ح: «يحلها».
(٣) في ح: «محتملاً».
(٤) في ح: «تارة شخصاً».
(٥) في ح: «فصلاً».
(٦) في ح: «المحالات».
(٧) ليست في ح.
(٨) «إنما يذكرون في ....، وجهالهم...علمائهم»: في ح: «يعدون من ....، ومن حمقاهم ....».
(٩) في ح: «وأجمع».
(١٠) في ح: «بالله تعالى أنَّ الله عزَّ وجلَّ».
(١١) زيادة عن ح.
(١٢) في ح: «شيء».
(١٣) مطموسة في الأصل.
(١٤) في ح: «منه».
(١٥) في ح: «و».
(١٦) «بل صفتُه مباينةٌ، وصفتُه صفة لا ..»، في ح: «بل صفة جلية وصفية لا ..».

تحيطُ بها العُقولُ، وإنما يُعلم ذلك مما يَدلُّ عليه الدَّليلُ[1] من غَيْر تَصْويرٍ ولا تمثيلٍ، كَسَائر صِفَاته الَّتي تثْبتُ ولا تُكيَّفُ. وقَدْ ردَّ أَرُسْطُاليس[2] كُلَّ قَوْلٍ من هذه الأقْوالِ وأنْكَرَه، وضَلَّل قائلَه وكَفَّرهُ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: كَيْفَ أنْكرَ هذه الأقْوالَ[3] وكَفَّر مَنْ قَالَها، وهو قد قال في كِتَابه الموسومِ بـ(ما بعْدَ الطبِّيعة)[4] «إنَّ البَاري – تَعَالَى – علَّةُ العَالَمِ عَلَى مَعْنى أنَّه فَاعِلٌ له، وأنَّه غَايةٌ له، وأنَّه صُورَةٌ له[5]؟». فالجوابُ: أنَّه لم يُردْ ما توهَّمتَه[6]، وكيف يَصِحُّ أنْ ينكرَ شَيْئاً ويقُولَ بمثله، وقد صرَّحَ بأن البَاري – سُبْحَانَه[7] – لا يُوْصَفُ بالصّورة الشَّخْصيَّة ولا الصّورة النَّوْعيَّة، ولا بصفةٍ بها نَقْصٌ – تَعَالَى اللَّهُ[8] عَنْ ذلكَ – وأنَّه[9] مُباينٌ للأشْياءِ، غَيرُ موصوفٍ بصِفَاتِها؟ فثَبتَ بِهَذا أنَّه إنَّما[10] وصَفَه بأنَّه صُورةٌ للعَالَم بمعْنَى لا يَلْحقُه به نَقْصٌ – [تَعَالَى عنْ ذلكَ][11] – ولا شَبَه[12]، [وأنَّه مُبَاينٌ للأشْياءِ غيرُ مَوْصوفٍ بصِفَاتِها][13] كما يُسَمَّى حَيَّاً، وعَالماً، وقَادِراً، ونحوَ ذلك

(١) في ح: «تدل عليه الدلائل».

(٢) في ح: «أرسطو».

(٣) في ح: «الأقاويل».

(٤) لعله الكتاب المعروف بـ(العالم الكبير) أو (السماء والعالم). طبقات الأطباء والحكماء / ٢٥.

(٥) في ح: «توهمه».

(٦) في ح: «تدل عليه الدلائل».

(٧) في ح: «تعالى».

(٨) ليست في ح.

(٩) في ح: «وإنما».

(١٠) في ح: «بهذا أيضاً».

(١١) زيادة عن ح.

(١٢) ليست في ح.

(١٣) زيادة عن ح.

على مَعَانٍ [لا تُوْجِبُ شَبَهاً ولا تَقْتَضي نَقْصاً، وذلك على ثلاثة مَعانٍ](١): أَحَدُها: أنَّه لـمَّا لَمْ يكُنْ مَوْجودٌ في الحقيقةِ(٢) إلاّ البَاري تَعَالَى ومَصْنُوعَاته، ولمْ يكنْ له ضدٌّ ولا ندٌّ(٣)، وكانَ هو الموجُودَ عَلَى الإطْلاقِ، ووجُودُ(٤) مَصْنوعَاته مُقْتَبسٌ من وجُوده، حتَّى إنَّه لو تُوُهِّمَ ارتفاعُه – تَعَالَى – لارْتَفَع كُلُّ موْجُودٍ، وصَارَ وجُودُ(٥) العالَم كَلا وجُودٍ، إذْ لمْ يكُنْ له قوَامٌ بذَاته، وصَارَ كأنَّه مَوْجُودٌ واحدٌ(٦)، وصارَ كأنَّه صُورةٌ له إذْ كَانَ وجُوده(٧) به كَمَا يُوْجَدُ تَصُوّر(٨) بصُورته، وإنْ كانَ – تَعَالَى – لا يُوْصَفُ بالصُّورة.

وقد قَالَ أفْلاطونُ نَحْوَ هذا في كِتاب (طِيْماوسَ)؛ وذلكَ أنَّه قَالَ: «ما الشَّيْء الَّذي هو مَوْجُودٌ الدَّهرَ ولَيْس له تَكوُّن / / البتَّة؟ وما(٩) الشَّيءُ الَّذي يَتَكوَّن في(١٠) الدّهرِ [٦٧/ب] ولَيْس له البتَّة وجودٌ؟ فالأوَّلُ(١١): الأنْواعُ والأجْناسُ، والثاني(١٢): الأشْخَاصُ» فَجَعَلَ الأشْخاصَ الَّتي هي مَوْجُودةٌ عنْدَه(١٣) كأنَّها غَيرُ مَوْجُودةٍ؛ لأنَّها في سَيَلانٍ مُتَّصلٍ، واسْتِحَالةٍ دَائمةٍ، وأثبتَ الوجُودَ لأنْواعِها وأجْنَاسِها، وإنْ كانتْ غيرَ موجودةٍ بالحواسِّ عنْدَنَا لِثَبَاتِها على حَالٍ واحِدة(١٤) لا تَتَغيَّر عن طَبْعِها، فَهكَذا جعل

(١) زيادة عن ح.

(٢) في ح: «بالحقيقة».

(٣) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(٤) في ح: «فوجود».

(٥) طمست الواو من أول الكلمة.

(٦) في ح: «موجوداً واحداً».

(٧) في ح: «موجوداً».

(٨) في ح: «المصور».

(٩) ليست في ح.

(١٠) ليست في ح.

(١١) في ح: «أراد بالأول».

(١٢) في ح: «بالثاني».

(١٣) في ح: «عندنا».

(١٤) في ح: «واحد».

(أرسططاليس)(١) العالمَ حينَ(٢) كان لا قوامَ لَهُ بنفْسه كأنَّه غيرُ موجودٍ، وجَعَل الوجود(٣) إنَّمَا(٤) هو البَاري - عزَّ وجلَّ -(٥) وَحْده، وجَعلهُ كالصُّورة الَّتي لا يُوجَدُ المصوِّر إلاّ بها تَقْريباً لا حَقيْقَةً، حتَّى كانَ وجودُه سَبَباً لوجُودها، كَمَا تكُونُ الصُّورةُ سَبَباً لوجُود مُصَوِّرها. وتُسمِّي الصُّوفيَّةُ هَذَا(٦) الفَناءَ في التَّوحيد، ويَرَوْنَه أرْفَعَ مَراتِبه، فَهَذا أحَدُ المعَاني الَّتي بِها سُمِّي البَاري - تَعَالَى - صُورةً للأشْياء(٧). والمعْنَى الثَّاني: أنَّه - تَعَالَى - أفَاضَ مِنْ وَحْدته على كُلِّ مَوْجودٍ ما صَارتْ(٨) لَهُ به هُويَّةٌ يتَصَوَّر بها، فكُلُّ مَوْجُودٍ إنَّما يُوْجَد بتِلْك الوَحْدة الَّتي سَرَتْ منْه إليه بصُورته. والمعْنَى الثَّالثُ: أنَّ الصُّورة هي غَايةُ المصوِّر وكَمَالُه؛ لأنَّ الشَّيْء إذا كَانَ بالقُوَّة فهُو عَلَى كَمَاله الأوَّل، فإذا خَرَج إلى الفعْل كَانَ(٩) على كَمَاله الآخَر. وخُروجُهُ من القوَّة إلى الفعْلِ إنَّمَا هو بالصُّورة، فلمَّا كَان البَاري - تَعَالَى - هو الَّذي أخْرجَ العَالَم من القُوَّة إلى الفعْل؛ أعْني من العَدَم إلى الوُجُودَ صَارَ من هَذَا الوجْه كأنه صُورةٌ للعَالَم(١١)، وإنْ كانَ غيرَ صُورة(١٢) على الحقيقة. وسَتَرى كَلامَنا فيما بعْد هَذَا يزيدُ(١٣) هَذه المعَاني وضُوحاً، إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى(١٤).

(١) في ح: «أرسطو».

(٢) في ح: «حتى».

(٣) في ح: «الموجود».

(٤) ليست في ح.

(٥) المصدر السابق.

(٦) في ح: «ويسمي هذا الصوفية».

(٧) في ح: «الأشياء».

(٨) في ح: «صار».

(٩) المصدر السابق.

(١٠) في ح: «العالم».

(١١) في ح: «صورته».

(١٢) في ح: «بأزيد».

(١٣) زيادة عن ح.

الباب الخامسُ

في شَرحِ قولهم: إنَّ صفات(١) الباري - تَعَالى - لا يصحّ أنْ يُوصَفَ بها إلاّ على وجْهِ السّلب

اعْلمْ أنّ الصِّفات نوْعان: نَوْعٌ يوصَفُ به الموْصُوفُ لإزالة اشْتراكٍ(٢) يكُونُ(٣) بينه وبينَ موْصُوفٍ آخَرَ، كَقَولكَ: «جَاءَني زيدٌ»، والمخاطَبُ يْعرفُ رَجُلَيْن كُلّ واحدٍ منْهما يُسَمَّى بهذا الاسْم، أو رجَالاً(٤) كلٌّ واحدٍ منْهمْ لَهُ هذا الاسْمُ// يَحْتاج(٥) المخبرُ أن [٦٨/أ] يصفَه بصفةٍ يمتازُ عند المخاطَبِ ممَّن يُشَارِكُه في اسْمه. والنَّوعُ الآخَرُ: لا يرادُ به إزالةُ اشْتراكٍ(٦)، ولكنْ يُرادُ به مَدْحُ الموصُوفِ أو ذمُّه، والمخاطَبُ غَنيّ عنْ أنْ يُوصَفَ له المذكُور، كَقَوْلِ القَائِل: رأيتُ ابنَكَ النجيبَ، وليْس لمن يُخَاطبُه إلاّ ابنٌ واحدٌ، ونَحْو ذلكَ، وصفَاتُ البَاري - جَلَّ جَلالُه - كلُّها من هَذَا النَّوع الثَّاني(٧). [وهَذَا النَّوعُ](٨) إنَّما هو(٩) صفَاتٌ يمجّده بها الواصفُونَ، ويُثْني عليه بها المثْنُون. ولما كانَ الباري - جلَّ جَلالُه - بائناً عنْ جَميعِ الموْجُوداتِ(١٠) غيرَ مُشبَّهٍ بشيْءٍ(١١) من المخلوُقاتِ، صَارَ المثْني

---

(١) الصفات جمع صفة وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الَّذي يعرف بها. والصفات أنواع: منها الذاتية، وهي ما يوصف بها الله تعالى ولا يوصف بضدها. والصفات الفعلية، وهي ما جوز أن يوصف الله بضده، كالرحمة والرضا والسخط والغضب. والصفات الجمالية: وهي ما يتعلّق باللطف والرحمة. والصفات الجلالية: وهي ما يتعلق بالقهر والقوة والعظمة. التعريفات/ ١٣٦.

(٢) في ح: «الاشتراك».

(٣) ليست في ح.

(٤) في ح: «رجال».

(٥) في ح: «فيحتاج».

(٦) في ح: «الاشتراك».

(٧) ليست في ح.

(٨) زيادة عن ح.

(٩) في الأصل: «هي».

(١٠) في ح: «المحدثات».

(١١) في ح: «لشيء».

عليه مُقَصِّراً في ثَنَائه وإنْ اجْتَهدَ، غير بالغ ما يَسْتَوْجِبُه، وإنْ عظَّمَ ومَجَّدَ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ المدْحَ ثلاثةُ أنْواع: إفراطٌ(١)، واقْتصادٌ(٢)، وتقصيرٌ(٣)؛ فالإفْراطُ أنْ يرفَع المادحِ الممدوحَ إلى مَرْتبةٍ أرْفعَ من مَرْتبتهِ ومَنْزلةٍ أعْلى من مَنْزلته. والاقْتصادُ(٤): ألاّ يَتَجاوزَ به مَرْتبتَه ولا يَتخَطَّى منْزلتَهُ. والتَّقْصيرُ: أن يحطَّهُ عن(٥) مَرْتَبته، ولا يُوفيه حقَّ مَنْزلته. فالوَجْهَان الأوَّلانِ: مُحَالٌ في وصْفِ البَاري - تَعَالَى(٦) - لأنَّه لا يمكنُ المادحَ(٧) أن يمدحه بما يَسْتحقه ويسْتَوْجبُه؛ لأن(٨) مَرْتبته مَجْهولةُ الكُنْه، لا تُحيطُ بها العُقُول، ولَيْس فَوْق مَرْتبته مرتبةٌ أعْلى منْها فيرفعَ إليها، لأنَّه نهايةُ الأشْياء وغايتُها، فلَيْس في مَدْحِ المادحِ له إفْراطٌ ولا اقْتصادٌ، وكلُّ مَادحٍ مُقَصِّر في مدْحه، غيرُ واصِفٍ له بالواجب منْ حَقِّه لأنْ يَصفَه بصِفاتٍ المعْقُول منْها(٩) مَعَانٍ(١٠) مُخَالفَة لما هُوَ عليه. فإذا قَال: إنَّه حَيٌّ، وإنَّه عَالمٌ، وإنه سَميعٌ(١١)، وإنه بَصير(١٢)، فإنّما يَصِفُه بصِفَاتٍ إنْ حُملتْ على تَعلُّقه بجُزْء(١٣) منْها لَمْ يَلقْ به -عزَّ وجَلَّ- وأوجبتْ شبَهَهُ(١٤) بالمخْلوقاتِ، تَعَالَى عن ذلك؛ فلهذه العلَّة افْترقَ(١٥) النَّاسُ في وَصْفه - جَلَّ جَلالُه -

(١) الإفراط: يستعمل في مجاوزة الحدِّ من جانب الزيادة والكمال. التعريفات /٣٦.

(٢) الاقتصاد: هو ضد الإفراط، ويراد به التوسُّط في الأمر.

(٣) التقصير: وهو مقابل الإفراط، ويراد به تجاوز الحد من جانب النقصان والتقصير. التعريفات /٣٦.

(٤) مطموسة والتكملة عن ح.

(٥) مطموسة والتكملة عن ح.

(٦) في ح: «جلّ جلاله».

(٧) ليست في ح.

(٨) مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

(٩) في ح: «فيها».

(١٠) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(١١) «وإنَّه عالمٌ، وإنه سميعٌ»: ليست في ح.

(١٢) طمس بعضها.

(١٣) «على تعلقه بجزء»: في ح: «على ما نعقله نحن».

(١٤) في ح: «بل هذا رأي خبيث من الَّذي شبهوه».

(١٥) طمس بعضها.

فرقتين، فقالتْ فِرْقَةٌ: لا نُثْبِتُ له صِفَةً[1] على طَرِيقِ الإِيْجاب؛ لأنَّ ذلكَ يوجِبُ شَبَهَهُ بخَلْقِه، ولكنْ نَسْلُب عنْه أَضْدادَ هَذه الصِّفَاتِ، فلا[2] نَقُولُ عنْه[3]: عَالِمٌ، ولكنْ نقولُ: لَيْسَ بجاهلٍ[4]، ولا نقولُ: هو[5] قَادرٌ، ولكنْ [نقُول][6]: لَيْسَ بِعَاجزٍ، ولا نقُولُ: هو مَوْجُودٌ، لكنْ [نقُول][7]: لَيْسَ بمَعْدومٍ.

[٦٨/ب] وقالتْ فِرقةٌ ثانيةٌ: نُوجِبُ له الصِّفَاتِ // ونُتبعُها حَرْفَ السَّلْبِ لنزيلَ ما تُوهِّمَ فيه منَ التَّشْبِيهِ بالمخْلُوقينَ[8]، فَنَقُولُ: هو[9] حَيٌّ لا كَالأحْيَاءِ، وعَالمٌ لا كَالعُلَماءِ، ومَوْجُودٌ لا كالمَوْجُوداتِ. قَالوا: وإذا قلنا: هو حَيٌّ، ومَوْجُودٌ، وعَالِمٌ، وقَادرٌ[10]، ولم نذكُرْ حَرْفَ السَّلْبِ؛ فإنَّما نَتْرُكُ ذلكَ[11] اخْتِصَاراً، ولا بدَّ أنْ يَكُونَ مُضَمَّناً في الصِّفَةِ، وإنْ لم يكُنْ مُضَمَّناً فيها لم تَصِحّ[12].

فإنْ قالَ قائلٌ: مِنْ أينَ كَرِهتِ الفِرْقَةُ الأُولَى إِيْجابَ الصِّفَةِ وأبَوا أنْ يَصِفُوه إلا على وجْهِ السَّلْبِ، وقدْ عَلِمْنا أنَّ قَوْلَ القَائِلِ: «زيدٌ لَيْسَ بجَاهلٍ» يُفيدُ مَا يُفيدُه قولنا: «زَيْدٌ عَالمٌ»؟

فَالجوابُ: أنَّ القَوْلَ المنْفِيَّ لا يُوْجِبُ حُكْماً غَيْرَ حُكْمِ النَّفْيِ، ولَيْسَ يَحْصُل منه[13]

---

(١) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(٢) في ح: «ولا».

(٣) ليست في ح.

(٤) طمست بعض الكلمة.

(٥) ليست في ح.

(٦) زيادة عن ح.

(٧) المصدر السابق.

(٨) في ح: «الشبه للمخلوقات».

(٩) ليست في ح.

(١٠) في ح: «حي، وعالم، وقادر، وموجود».

(١١) في ح: «نتركه».

(١٢) في ح: «يصح».

(١٣) في ح: «فيه».

تَشْبيهٌ، ولا تمثيلٌ يقعُ بهما قِيَاسٌ كَمَا يَحْصُلُ من الإيجاب. ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ[1]: «زيدٌ غَيْرُ قائم»، و«عَمْرو غَيْر قائمٍ»، فَقَدْ نَفَيْت[2] عَنْهُما جَمِيْعاً القِيامَ ولَمْ تُوْجِبْ لَهُما اجْتماعاً في مَعْنى آخَرَ؛ لأنَّه[3] قدْ يَجُوز أن يكُون أَحَدهُمَا قاعداً والآخَرُ نائماً[4] ومُضْطَجعاً، وكلاهُما غَيْر قائمٍ. وكذلكَ أنَّا إذا نَفَيْنا عن نَفْسَيْن[5] البَيَاضَ لم نُوْجِبْ لَهُمَا اجْتِمَاعاً في لوْنٍ آخَرَ من حُمْرةٍ، أو صُفْرةٍ، أو سَوادٍ، أو غَيرِ ذلك. وكذلك لو شَهِدَ شَاهدان عِنْدَ حَاكِم بأنّ زَيْداً لم يَبعْ ضَيْعتَه من عَمْرو، لَمْ يكُنْ ذلكَ[7] موْجِباً أن عَمْراً لا يملكُهَا[6]؛ لأنَّ للمُلْكِ وُجُوهاً كَثيرةً غَيْرَ البَيْعِ؛ فَلَيْس في شَهَادَتِهما أكْثَر من نَفْي البَيْع، وهَذَا أمْرٌ متَّفَقٌ عليه في الأضْدادِ الَّتي بيْنَها وسَائِطُ. فأما الأضْدادُ الَّتي لَيْس بيْنَها[8] وسَائطُ؛ فَفيها خلافٌ؛ فَقَوْم يَرَوْنَ أنَّ القَائل إذَا قَالَ: «في الدَّارِ رَجُلان: أَحَدُهما لَيْس بحَيٍّ» فَقَدْ أوْجَبَ أنَّ الآخَرَ حَيٌّ. وقَوْمٌ يَرَوْن أنَّه لَمْ يوجبْ أكْثَرَ منْ مَوْتِ الَّذي نَفَى عنْهُ الحيَاة فَقَطْ. وكذَلكَ إذَا قَالَ[9]: «أَحَدُهُما حَيّ» فَقدْ أوجَبَ الموتَ للآخَرِ[10] عنْدَ[11] مَنْ رَأَى الرَّأي الأولَ، وليْسَ فيه إيجَابُ موْتِ الآخَرِ عَلَى رَأْي من رأى الرَّأْيَ الثَّاني، ولا حَاجَة بنا إلى ذِكْر مـا احْتَجَّ به كُلُّ واحِدٍ من الفَريقَيْن في هَذَا الموْضعِ؛ لأنَّ ذلكَ لَيْسَ مما قَصَدْناه، وإنَّما قَصدنا هَهُنا شَرْح مَعْنى قَوْلهمْ: إنَّ صِفاتِ البَاري، جَلَّ جَلاله، لا تَصِحُّ حتَّى يُقَرن بها حَرْفُ السَّلْبِ//. [٦٩/أ]

(١) في ح: «أنا إذا قلنا».

(٢) في ح: «فإنما نفينا».

(٣) في ح: «إلا أنه».

(٤) ليست في ح.

(٥) في ح: «جسمين».

(٦) زيادة عن ح.

(٧) في ح: «موجباً إلا أن يكون عمرو ملكها».

(٨) في ح: «بينهما».

(٩) في ح: «كان».

(١٠) في ح: «الآخر».

(١١) في ح: «على رأي».

بابُ ذِكرِ الشُّبْهَةِ(١)

الَّتي اغترَّ بها مَنْ زَعَم أن صِفاتِ اللَّه [تعالى عن قولهم](٢) مُحْدَثة، جَلَّ عنْ ذلكَ

اعْلَمْ(٣) – عَصَمَنَا اللَّهُ – وإيَّاكَ من الضَّلالة، وأرانا سُبُلَ العِلْم والجَهَالة(٤): الَّذي دَعَا(٥) هؤلاءِ القَوْمَ إلى هذا الاعْتقاد(٦) الخبيثِ أنَّهمُ رَأَوا أنَّ إثباتَ الصِّفات لا(٧) يَصِحّ(٨) إلا على وَجْهَيْن: أَحَدُهما: العَقْل والنَّظَر، والآخَرُ: السَّمْعُ والبَصَر(٩)، ولا طَريقَ إلى إثْباتِها إلا(١٠) منْ هَذَيْن الوجهَيْن [بوجُودِ المحدَثَات](١١)، وإنَّمَا يَصِحُّ كلُّ واحدٍ منْ هَذَيْن الوجهَيْن لوجُودِ المحدَثات(١٢)، فَلَمَّا كَانَ البَارئُ – تَعَالَى – في القِدَم قَبْلَ حُدُوثِ الأشْياء منْفَرداً بالوجُود، ولم يكُن هُنَاكَ موْجُودٌ يُسْتَدلّ عليه بآثاره ومَصْنوعاته، ويُخَاطِبُه(١٣) هو(١٤) – تَعَالَى – بمشْروعَاته، لمْ يكُنْ حينئذٍ مَوْصُوفاً بصفَةِ القِدَم كالمخاطبين(١٥) والمعْتَبرين، فلمَّا أحْدَثَ الموجُوداتِ وَقَع حينئذٍ الاسْتدلالُ بِه(١٦) ومُخاطبتُه للبَشَرِ(١٧) بأنَّه حَيّ، وبأنَّه عالمٌ، وبأنه قادرٌ، ونَحْوِ

---

(١) في ح: «التشبيه».

(٢) زيادة عن ح.

(٣) طمس بعضها في الأصل والتكملة عن ح.

(٤) في ح: «والهداية».

(٥) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(٦) في ح: «الرأي».

(٧) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(٨) في ح: «تصح».

(٩) في ح: «الخبر».

(١٠) في ح: «أكثر».

(١١) زيادة عن ح.

(١٢) «وإنما.... المحدثات»: ليست في ح.

(١٣) في ح: «ومخاطبته».

(١٤) ليست في ح.

(١٥) في ح: «لعدم المخاطبين».

(١٦) في ح: «عليه».

(١٧) في ح: «مخاطبة البشر».

ذلك، يُوصَفُ(١) حِيْنئذٍ بالصِّفَاتِ، وَوَصَفَ نفْسَه هُو بِها(٢)، فَصَارتِ الصِّفَاتُ مُحْدثَةً(٣) بحُدوثِ الموْجُودات.

ومَنْ لا يقرّ بالنبوات ولا يَعْترف(٤) بأنَّ اللَّهَ بَعَث بَشَراً، فالصِّفَاتُ عَلَى رَأْيه أُمُورٌ أَحْدثَها المخْلوقُون(٥)، ثمَّ اسْتَدلُّوا عليه بآثارِ مصْنُوعاته، واشتقُّوا(٦) لَهُ من أفْعَاله، وما تَقَرَّر في نُفُوسِهم من مَعْرفةِ صفَاتٍ وصَفُوهُ بها. فَيُقَال(٧) لمنْ قَالَ، هَذَا(٨) القَولُ الفاسِد: هَذا الَّذي قُلْتُموهُ [منْ معْرفةِ أنَّه صِفَاتٌ وصَفُوهُ بها](٩)، لا يُبْطل أنْ يكونَ مَوْصُوفاً بالصِّفات النفْسَانيَّة في الأَزلِ، فيكُون عالِماً، قَادراً، موْجُوداً(١٠)، وإنْ لمْ يكُنْ هُناكَ مَخْلوقٌ يَسْتَدلّ أو يُخَاطِب(١١)، ولَيْس من جِهةِ الشَّرطِ في(١٢) الصِّفات النفْسَانيّة ألا تَثْبُتَ لموْصُوفِها حتَّى يُوجَدَ مَنْ يَصفُه بها المخاطَبُ(١٣) بصحَّتها. وإنَّما حَدثَ العلمُ للعُلَماءِ(١٤) من الخَلْق باعْتبارِهمْ بمخاطبة اللَّهِ تَعَالَى(١٥) إيَّاهُمْ، بعْدَ أنْ كَانُوا جُهَّالاً بالصِّفات.

(١) طمس الحرف الأوَّل منها.

(٢) في ح: «ووصف هو بها نفسه».

(٣) طمس بعضها.

(٤) في ح: «يعرف».

(٥) في ح: «المخلوقات».

(٦) في ح: «لكنهم استدلوا عليه بآثاره، ومصنوعاته فاشتقوا».

(٧) في ح: «فنقول».

(٨) في ح: «بهذا».

(٩) زيادة عن ح.

(١٠) في ح: «مريداً».

(١١) في ح: «يستدل به أو مخاطب».

(١٢) في ح: «وليس من شروط».

(١٣) في ح: «ويخاطب».

(١٤) في ح: «للحكماء».

(١٥) زيادة عن ح.

وأمَّا الصِّفَاتُ نَفْسُها فَثَابتةٌ لَهُ – تَعَالَى – لا يُبْطِلُها جَهْلُ مَنْ جَهلها، كَمَا لا يُثبتُها عِلْمُ من عَلِمَها. ويَدُلُّ[١] عَلَى صِحَّة قَوْلنا وبُطْلان قَوْلهم: أنَّ الكاتبَ لا يُبْطِلُ كتابتَه عَدَمُ المكْتوب، وكَذلكَ البَاني لا يُبْطِلُ صِفَتَه بالبنيان عَدَمُ / / المبْنيّ، ولا يَلْزم إذا عَلِمْنا الشَّيء أنْ يكُون المعْلومُ والعِلْمُ[٢] معاً[٣] بالزَّمان، ولكنِ العَالِمَ قدْ يَعْلَمُ الشَّيْءَ الموجُودَ في وقْتِ عِلْمهِ، وقدْ يعْلَمُه بعْد مُضيِّه، ويَعْلَمُ أنَّه سيكُون في الوَقْتِ الَّذي يجبُ أنْ يكونَ فيه. [٦٩/ب]

ومنَ الدَّليلِ على فَسَاد ما قَالُوهُ أنَّ من صِفَاته – عزَّ وجلَّ – ما لا[٤] يَتَعَلَّق بالذَّات [وما لا يَتَعلّق بالشَّيْء][٥]، كَقَوْلنا: إنَّه شَيء[٦]، وإنَّه مَوْجُودٌ، وإنَّه حَيٌّ[٧]، فَيَجبُ عَلَى هذا الرَّأْي الفَاسد أنْ يكُونَ البَاري – تَعَالَى[٨]– كانَ في الأَزَل[٩] قَبْل خَلْقه للأشْياءِ غَيْر شَيْءٍ، وغَيْرَ مَوْجود وغَيْرَ حَيٍّ[١٠]، وهَذَا يُوْجبُ أنَّه كَانَ مَعْدُوماً، ويلْزمُهُم إنْ كانت الصِّفَاتُ مُحْدثةً معَ الأشْياء أن يُخْبرونا مَنْ أَحْدثَها لَهُ، فإنْ كَانَ هو الَّذي أحْدثَها لنفْسه فكَيْفَ يجْعلُ نَفْسَه مَوْجُوداً مَنْ هو مَعْدومٌ؟ وشَيْئاً مَنْ لَيْسَ بشَيْء؟، وحَيَّاً مَنْ لَيْسَ بحَيّ؟، وحَقّاً من لَيْس بحَقٍّ؟ وإنْ كَانَ غيرُه أحْدثَها له لَمْ يَخْلُ ذلكَ الغَيْر أنْ يكُون إلَهاً آخرَ غيرَه، أو يكونَ البَشَرُ هُمُ الَّذينَ أحْدثُوها لَهُ. فإنْ كَانَ

(١) في ح: «وقد دل».

(٢) في ح: «العلم والمعلوم».

(٣) بياض في الأصل والتكملة عن ح.

(٤) مطموس في الأصل والتكملة عن ح.

(٥) زيادة عن ح.

(٦) «كقولنا: إنه شيء»: ليست في ح.

(٧) في ح: «وأنه... وأنه... وأنه».

(٨) ليست في ح.

(٩) الأزل هو استمرار الوجود في أزمنة مقدَّرة غير متناهية في جانب الماضي دوام الوجود في الماضي، ويقابله الأبد: وهو الوجود في المستقبل، والأزل نفيُ الأوَّلية، وهو ماهية تقتضي اللامسبوقية بالغير. كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٤٣.

(١٠) في ح: «حق».

أَحْدَثَها له إلهٌ آخَرُ فَهُو أحقُّ بالعِبَادة منْهُ، وإنْ كَانَ أحْدَثَها البَشَرُ فَكَيْفَ يُحْدِثُونَها له وهو الَّذي أحْدَثَهم؟ وإنْ جَازَ للمَعْدوم أنْ يُحْدث موجُوداً(١) فَمَا الَّذي يُنْكَر منْ أنْ يكونَ العَالم هُوَ الَّذي أَحْدثَ نفْسَهُ؟ وكَيْفَ يُحْدثُ(٢) غَيْره مَنْ هو مُحْتاجٌ إلى أن(٣) يُحْدِثَ نفْسَه؟ وكيفَ يَصِحُّ أنْ يُوصَفَ بالأزَلِ مَنْ ذاته وصفَاتُه مُحْدَثات؟ فإنْ قَالَ قائل: «فإذا أثْبتُّم لَهُ – تَعَالَى – الصِّفات فَهَل يقُولُون(٤): إنَّها رَاجعةٌ إلى الذَّات بنفْسها(٥) أم إلى مَعَانٍ غَيْرِ الذَّات؟»، ففي هَذه المسْألة ثَلاثةُ أقْوالٍ:

أَحَدُها: أنَّها تَرْجعُ إلى مَعَانٍ غَيْرِ الذَّات، وهو(٦) قَوْل المجسِّمة(٧)، وهَذَا كفرٌ بحْتٌ، نعوذُ باللَّه منْهم(٨)؛ لأنَّهُمْ جَعَلوا البَاري – تَعَالَى – حامِلاً ومحْمولاً وجَوْهراً تَتَعلَّق به الصِّفاتُ والأعْراضُ – تَعَالَى اللَّه عنْ قولهم –.

والوجْهُ(٩) الثَّاني: أنَّها – على اخْتِلافها – تَرْجعُ إلى الذَّاتِ لا إلى مَعْنًى غَيْرها زائدٍ عليها بأنَّه عَالمٌ وأنَّه علْمٌ(١٠)، وأنَّه حَيَاة ذات واحدةٍ لا تَغَايُرَ فيها(١١)، وكَذَلكَ سَائرُ صِفَاتِ الذَّاتِ، وهَذَا قَوْلُ كُبَراء(١٢) الفَلاسِفة وزُعَمَائهم، وإليه ذَهَبَ الشَّافعيُّ(١٣)،

(١) ليست في ح.

(٢) زيادة عن ح.

(٣) في ح: «من».

(٤) في ح: «تقولون».

(٥) في ح: «بعينها».

(٦) «ففي هذه......... وهو»: ليست في ح.

(٧) ويقال المجسِّمية: فرقة تقول: عن الله جسم حقيقة، فقيل: هو مركب من لحم ودم، وهو قول مقاتل بن سليمان، وقيل هو نور يتلألأ كالسبيكة... تعالى الله عن ذلك. كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٤٧٣.

(٨) في ح: «منه».

(٩) في ح: «والقول».

(١٠) «وأنه علم»: ليست في ح.

(١١) في ح: «وأه حي ذاته واحدة لا تغير فيها».

(١٢) في ح: «أكثر».

(١٣) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الهاشمي القرشي، أبو عبدالله: أحد الأئمة الأربعة، وإليه ينسب المذهب الشافعي. ولد سنة ١٥٠هـ وتوفي سنة ٢٠٤هـ. ترجمته في: معجم الأدباء/ ٢٣٩٣ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ٥/ ١٠ وما بعدها.

[٧٠/أ] وداودُ(١)، وجَماعة من عُلَماء/ / المسْلمين.

وقالَ قَوْم: «لا نَقُولُ إنَّها(٢) هُوَ ولا إنَّها غَيْرُه»، فاعْتَرَضَ(٣) عليهم مَنْ قَالَ: «إنَّها(٤) غيرُ زائدةٍ على الذَّات بأنْ قَالُوا(٥): لَيْس يُعْقل شيئان ليْسَ أحَدُهُما الآخَر(٦) ولا هُوَ غَيْره». فاعتَرضَ عليهم أصحابُ هذا القَوْل وقَالوا: من أين اسْتَحالَ إثْباتُ شَيْئَين لَيْسَ أحَدُهما هو(٧) الآخرَ ولا هُو غَيْره؟ فإنْ قلتم: لأنَّ هذَا خلافُ المعْهُود قُلْنا لكُم: فكَيفَ جازَ لكم أنْ يكُونَ العالمُ هو العِلمَ، والحياةُ هو الحيَّ، والقَادرُ هو القدرةَ، وهَذَا كُلّه خلافُ المعْهُود؟ فإنْ جَازَ هَذَا جَازَ لنا(٨) إثْباتُ شَيْئَين لا يُقَالُ: إنَّ أحَدَهُمَا هو الآخَرُ ولا هُوَ غَيْره(٩) وإنْ كانَ خلافَ المعْهود؟ قَالوا: ونَسْأَلُكُم: هل يَجبُ إذا قَامَ الدَّليلُ على صِحَّة شَيْء(١٠) إثباتُ شَيْء حتَّى يكَونَ(١١) له نَظيرٌ من المعْهود أم لا؟ فإنْ أوْجَبْتمْ أنَّه لا يَصحُّ إثْباتُ شَيْء حَتَّى يكَونَ له نظير من المعْهود لَزمَكُمْ أنْ يبطُلَ(١٢) قولُكُم: إنَّ العِلمَ هو العَالم، والحَياةَ هو الحيّ على ما قدَّمناهُ، ولَزمَكُمْ ألا تُثْبتوا شَيْئاً لَيْس في زَمَان ولا مَكَان، ولا يُشْبه شَيْئاً ولا يُشْبِهُهُ شَيْء؛ لأنه كُلَّه خلاف المعْهود(١٣). وإنْ وَجَبَ أنْ يثبتَ الشَّيء إنْ دلَّ عليه الدَّليلُ من غَيْرِ أنْ يُوجَدَ له نَظيرٌ

---

(١) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري: إمام مجتهد تنسب إليه الظاهرية، وهو أول من جهر بالأخذ بظاهر النص والابتعاد عن التأويل والرأي والقياس، توفي سنة ٢٧٠هـ. وفيات الأعيان، ٢/٢٥٥، والأعلام ٢ / ٣٣٣.

(٢) في ح: «تقولوا أنها هي هو».

(٣) في ح: «فإن اعترض».

(٤) في ح: «أنها».

(٥) في ح: «قال».

(٦) في ح: «لايعقل شيئان أحدهما ليس هو الآخر».

(٧) زيادة عن ح.

(٨) في ح: «ولم يجز لنا».

(٩) الكلمة مطموسة في الأصل.

(١٠) في ح: «الشيء».

(١١) في ح: «أن يبطل إذا لم يكن».

(١٢) في ح: «بطلان».

(١٣) زيادة عن ح.

صَحَّ قولُنا: إنَّ صِفات البَاري – تَعَالَى وجَلَّ[(١)]– لا يُقَالُ: إنَّها هُو ولا يُقَال[(٢)]: إنَّها غَيره، كَمَا صَحَّ وَصْفُه بأشْياء يُخالفُ جَميعُها المعهودَ. قالوا: إنْ[(٣)] قالَ قائلٌ: فَمِنْ أينَ صَحَّحتُم قَوْلَكُم وأبْطلتُم قَوْلَ خُصُومِكُم من المعْتزلة: إنَّ اللَّهَ[(٤)] عَالمٌ بلا عِلْمٍ، قَادرٌ بلا قُدْرةٍ، ونَحْو ذلك، وقَد اسْتَوى قولُكم[(٥)] وقولُهم في أنَّه خِلافُ المعْهود؟ فالجَوابُ: إنَّا إنَّما قُلْنا: إنَّ قولَنا هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ قولَنا مَبْني على أَصْلٍ صَحيحٍ يَجُوز أنْ يوصَفَ اللَّه – تَعَالَى – به، وقولُهم مَبْنيٌّ على أَصْلٍ فَاسدٍ، وهو أنَّ صفات اللَّه تَعَالَى[(٦)] مُحْدَثَةٌ، وهو أَمْر يُبْطِلُه الشَّرْعُ[(٧)] والعَقْل. وأيْضَاً فإنَّ نُصوصَ الشَّرع تُصَحِّحُ قولَنا وتُبْطلُ قولَهم، فإنَّ[(٨)] اللَّه – تَعَالَى – قَدْ أثْبتَ لِنَفْسه عِلْمَاً في نَصِّ القُرآن، وتواترت الأخْبارُ عن النَّبيِّ[(٩)] – صَلَّى اللَّه عليهِ وسلَّم[(١٠)]– بأنَّ لهُ قُدْرةً وإرادةً ونَحْوَ ذَلكَ، مما لا تقْدرُ المعْتزلةُ على دفْعه. وإنَّما في قَوْلنا شُبْهةٌ عَرَضتْ وقَفْنا عنْدها؛ فإذا صَحَّ الأصْلُ لم تزل[(١١)] الشُّبْهة تَعْرضُ في الـ[تفْريع، وأمَّا قَوْلُهم فَفَاسدٌ الأَصْلِ والتَّفريع مَعَاً][(١٢)].

[٧٠/ب] / /وأمَّا صِفَاتُ الأفْعَال كَخَالق، ورازق؛ فالقَوْل فيها: إنَّ البَاري – تَعَالَى – لم يزل مَوْصُوفاً بها؛ لأنَّه يَسْتَحيل أنْ يكُون البَاري – تَعَالَى – في الأَزَلَ غَيْر خَالقٍ وغَيْر رازقٍ، ثم صَارَ كَذلكَ، وإنَّمَا المحدَثاتُ الخَلْقُ والرِّزْقُ والمخْلُوقُ والمرْزوقُ. فإنْ قِيلَ: هَذَا يُوْجِبُ

---

(١) ليست في ح.

(٢) زيادة عن ح.

(٣) في ح: «فإن».

(٤) في ح: (إنه».

(٥) في ح: «قولك».

(٦)زيادة عن ح.

(٧) في ح: «السماع».

(٨) في ح: «لأن».

(٩) طمست (الـ) من أول الكلمة.

(١٠) في ح: «عليه السلام».

(١١) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

(١٢) بياض في الأصل والتكملة عن ح.

عليكم تَقَدّم[1] العَالم، وأنَّه لم يَزَلْ مَوْجُوداً معَه. قُلْنا: لا يُوْجبُ[2] ذلكَ؛ لأنَّ الصِّفاتِ في اللغة يوصَفُ بها[3] مَنْ فَعَلَ فيما مَضَى، ومَنْ يَفْعل في الحَالِ، ومَنْ هو مُرِيدٌ أن يَفْعَل في المسْتَقْبل، فيُقَال[4]: إنَّه[5] ضَارب عَمْرو أَمْسِ وضَاربٌ عَمْراً الآنَ، وضَارِبٌ[6] عَمْراً غَداً، وهَذَا أشْهَرُ في اللغة العَرَبيَّةِ من أن يَحْتاج إلى شَاهِدٍ.

البَابُ السَّادسُ

في شَرْحِ قَوْلِهِمْ: إنَّ[7] البَاري - تَعَالَى - لا يَعْلَمُ[8] إلا نَفْسَه

هَذَا القَولُ – عَصَمَنا اللَّهُ وإيَّاكَ من الزَّلل – قدْ[9] أوهمَ كَثيراً من النَّاسِ أنهم أرادُوا به غيْرَ عالمٍ بغَيْره. واسْتَعظم قَوْمٌ منهم أنْ يَصِفُوهُ بهذا الصِّفة، فَزعَموا أنَّه عَالمٌ بالكُليَّات[10] غَيرُ عَالمٍ بالجُزئيَّات[11]. وزَعَمَ آخَرون أنَّه عَالمٌ بعلْمٍ[12] الكُلِّيات والجزْئيّاتِ بِعِلْمٍ كُليٍّ، وهَذَا القَوْل الثَّالثُ أقربُ أقْوالِهمْ إلى الحَقِّ، وإنْ كانَ فيه موْضِعٌ للتَّعقُّب.

وأمَّا القَوْلانِ[13] الآخَرانِ، فَقدِ اجْتَمَع فيْهِما الخَطأ الفَاحِشُ والجَهْل بصفاتِ البَاري –

---

(1) في ح: «القول بقدم».

(2) في ح: «يجب».

(3) في ح: «يوصف بها في اللغة».

(4) في ح: «يقال».

(5) في ح: «زيد».

(6) في ح: «فضارب».

(7) في ح: «أن».

(8) في ح: «يعرف».

(9) ليست في ح.

(10) الكلّيات: جمع كلّية مؤنث كلّي، وهو المفهوم الَّذي لا يمنع نفس تصوُّره من وقوع شركة كثيرين فيه. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٣٧٦.

(11) الجزئيات: جمع جزئية مؤنث جزء، وهو ما يمنع نفس تصوُّره من وقوع الشركة فيه، وجزئية الشيء هي بالنسبة إلى الكلي. التعريفات / ٨٠.

(12) «عالم بعلم»: في ح: «يعلم».

(13) في ح: «الأولان».

جَلّ جلالُه – وسُوْء التأوُّل(١) لكَلامِ القُدَماءِ من الفَلاسفة. ويجبُ عَلَينا أولاً أنْ نُبيِّن مَعْنى قَوْل الفَلاسفة المتَقدِّمين: إنَّ البَاري – تَعَالَى – لا يَعلَم إلا نفْسَه، وأنَّهم لم يُريْدوا بذلكَ أنَّه جَاهِلٌ بغَيْرِه، ونُوردُ(٢) منْ كَلامِهم ما يَدُلّ على بَراءَتِهم مما توهَّمهُ(٣) هَؤلاءِ عليهم، ثمّ نُنَاقضُهم بعْدَ ذلكَ فيما احْتجّوا به وباللّه التّوفيقُ.

(فصل)

أمَّا قَوْلُهم: إنَّ البَاري – تَعَالَى – لا يَعْلَم إلا نَفْسَه فيَحْتَمِل أرْبعةَ مَعَانٍ يَقْرُب بَعْضُها من بَعْضٍ: أَحَدُها أنَّ الوُجُودَ(٤) نَوْعَان: وجُودٌ مطْلَق ووجُود مُضَاف؛ فالوُجُودُ المطْلَق هو الَّذي لا يفْتقرُ إلى مُوْجِدٍ، ولا هُو مَعْلولٌ لعلَّة هي أقْدمُ منه. والوُجُودُ المضَافُ هو الَّذي يفْتَقر إلى مُوجِد يكُونُ(٥) علَّةً له. فالوُجُودُ المطْلَق / / هو(٦) الوجُود(٧) الَّذي يُوْصَفُ به البَاري – جَلّ جَلالُه – لأنَّه الموْجُود المطْلَق الَّذي لا علَّةَ(٨) لوجُوده. والوُجُودُ المضَافُ: هو الَّذي يُوصَفُ به سِواه من الموْجُودات؛ لأنَّ وجُودَ كلِّ موْجُودٍ(٩) مُقْتَبسٌ من وُجُودِه، وتابعٌ لَه، ومُتَعلِّق به(١٠)، حتّى إنَّه لو تُوهِّمَ ارْتفاعُ وجُوده – تَعَالَى – لارتفعَ وجودُ كُلِّ شَيْء، لأَجْل هذا(١١) شَبَّهوا وجُودَ الأَشْياءِ عنه بوجودِ نُورِ الشَّمْسِ [٧١/أ]

(١) في ح: «في صفات الله تعالى بسوء التأويل».

(٢) في ح: فنوردوه».

(٣) في ح: «توهم».

(٤) الوجود: ثبوت العين، أو ما به ينقسم الشيء إلى فاعل ومنفعل وإلى حادث وقديم، أو هو: ما يصحُّ أن يُعْلَم ويُخْبَر عنه. وينقسم الوجود إلى وجود عيني؛ أي خارجي، وإلى ذهني حقيقة أو لفظي وخطي مجازاً. كشاف اصطلاحات الفنون/ ١٧٦٦.

(٥) « موجود يكون »: الكلمتان مطموستان في الأصل.

(٦) مطموسة في الأصل.

(٧) زيادة عن ح.

(٨) مطموسة.

(٩) في ح: «شيء».

(١٠) مطموسة.

(١١) في ح: «ولأجل هذا».

عن الشَّـمْسِ؛ لأنَّ الشَّـمْسَ(١) إذا ذَهَبتْ ذَهَبَ نُورُها. ولمْ يُريدوا بهَـذا الكَلامِ تشْبيهَه(٢) بالشَّمْسِ على الحقيقةِ؛ لأنَّ البَاري – تَعَالَى عن أنْ يكُونَ له نَظير –، وإنَّما أرادوا بهَذا تمثيل(٣) افتقارِ الموْجُوداتِ إلى وجُودِه على جِهةِ التَّقْريبِ من الأفْهامِ، كما قالوا أيْضَاً: إنَّ وجُودَ الموْجُوداتِ عنهْ كَوُجُود الكَلام من المتكلِّم، [لا كـ](٤) وجُود الدَّار من البنَّاء؛ لأنَّ الدَّارَ يمكنُ أنْ تُوْجَدَ مَعَ عَدمِ البنَّاء(٥) ولا يمكن أن يوجَد شَيْء إلا بوجود البَاري – تَعَالَى –، فلمّا كَانَ البَاري – تَعَالَى – هو [المـ](٦) وجُود الصّحيحُ الوجُود، كانَ وجُودُ غَيْره لاحِقاً بوجُوده وتَابعَاً له، ولم يَكُنْ في الوُجُود إلاَّ هو في مَصْنُوعَاته(٧) صَارَ الوُجُود(٨) منْ هذه الجِهةِ كأنَّه مَوْجودٌ واحِدٌ(٩)، والمعْلومُ كأنَّه مَعْلومٌ واحِد، وصَارَ إذا عَلِمَ نَفْسَه فَقَدْ عَلِم كلَّ وجُودٍ تابعٍ لوجُوده.

والمعْنَى الثَّاني: أنَّ المعْقُولَ تَتْميمٌ للعَاقِل وتَتْميمٌ للجَوْهَر(١٠)، ولَولا ذلك ما احْتَاجَ(١١) إلى أنْ يَعْقِل(١٢) غَيْرَه، ولَيْس في(١٣) [كَثْرة](١٤) مَعْقولاتِ العَاقِل دليلٌ(١٥) على فَضْله، بل فيها دَلالَةٌ على شِدَّة نَقْصِه على قَدْرِ كَمَال الشَّيءِ في جَوْهرِه

(١) طمست (الـ) من الكلمة.
(٢) في ح: «تشبيهاً».
(٣) في ح: «المثل».
(٤) مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.
(٥) مطموسة في الأصل.
(٦) طمس بعض الكلمة.
(٧) في ح: «ومصنوعاته».
(٨) في ح: «الموجود».
(٩) زيادة عن ح.
(١٠) في ح: «بتتميم العاقل وتكميل تجوهره».
(١١) في ح: «احتجنا».
(١٢) في ح: «نعقل».
(١٣) ليست في ح.
(١٤) مطموسة في الأصل.
(١٥) في ح: «دليلا».

تَقِل مَعْقُولاته، وعلى قدْرِ نقْصه تكثُر مَعْقولاته؛ لأجْل هَذا صَار النَّقْصُ لازماً لكل موجُودٍ دونَ البَاري - تَعَالَى - [لأنَّها كلَّها لا تَنالُ الفَضِيلةَ والكَمَالَ إلا بعَقْلها الباري - جَلَّ جَلاله - فأقر بها][(١)] [منه][(٢)] وأكْمَلُها وأقلُّها نَقْصاً، لأنَّه لا يَحْتاجُ في كَمَالِ جَوْهَره إلى أكْثَرَ منْ عَقْله العِلَّة الأُولَى. وكُلَّما[(٣)] انْحَطّتْ مَراتبُ المَوْجُودات كَثُر نَقْصُها واحْتَاج كلُّ واحدٍ مِنْها في كَمَال جَوْهَره إلى أنْ يعْقلَ كُلَّ موجُودٍ قَبْلَه مع[(٤)] عقْله العِلَّة الأُولَى. ولا يمكنُه عَقْل العلَّة حتَّى يعْقلَ الوسَائطَ الَّتي بيْنَه وبينها، فلمّا كانَ البَاري - تَعَالَى - هو نِهاية الكَمال كَانَ[(٥)] غَنيَّاً عن أنْ يَعْقل غيره[(٦)]، // [٧١/ب] وكَانَ إذا[(٧)] عَقَل نفْسَه فقد عَقَل سواه[(٨)].

والمعْنَى الثَّالثُ: قَدْ ذكَرنَاهُ في باب شَرْح قولهمْ: إنَّ الأعَدادَ دوائرُ وَهْمِيَّة عنْدَ شرْح[(٩)] قَوْلِ أرُسْطو: إنَّ البَاري - تَعَالَى - علَّة الأشْياءِ على أنَّه فَاعِلٌ لها، وعلى أنَّه غايةٌ لها، وعلى أنَّه صُورَةٌ لها. وذكَرْنا أنَّه لم يُرِدِ الصُّورة الَّتي هي شَكْل وتَخْطيطٌ، ولا الصورة الَّتي هي النَّوعُ؛ لأنَّه يُوْصَفُ بالصُّورة، وقلنا: إنَّ مَعْنى ذلكَ أنَّ وجُودَ غيْره لما كَانَ مقْتَبَساً من وجُوده صَارَ من هذه الجهة كأنَّه صُورةٌ للمَوْجُودات، إذا كانَتْ إنما تُوجَد بوجُوده كَمَا يُوجَدُ المصورُ بصُورته، وصَارَ وجُودُها[(١٠)] كالجنْس الَّذي يَجْمَعُ الأَنْواعَ والأشْخاصَ، وإن كَانَ البَاري تَعَالَى يَتَنَزَّه عن أنْ يُوصَفَ بجِنْس أو نَوْعٍ أو شَخْصٍ،

---

(١) ليست في ح.

(٢) مطموسة. في الأصل، والتكملة عن ح.

(٣) في ح: «فكلما».

(٤) في ح: «في».

(٥) مطموسة.

(٦) بياض في الأصل والتكملة عن ح.

(٧) زيادة عن ح.

(٨) في ح: «ما سواه».

(٩) في ح: «شرحنا».

(١٠) في ح: «وجوده».

ولكنَّه تمثيلٌ(١) وتَقْريبٌ لا حَقيقةٌ، فيصيرُ المعْلومُ من هذه الجهة أَيْضاً(٢) واحداً.

والمعْنَى الرَّابع: أنَّ الإِنْسانَ لا يعْلم الأشْياءَ بذاته وجَوْهَره، ولو عَلمَها بذلك(٣) لكانتْ ذاتُه عَالمةً أبداً، ولمْ يَحْتج إلى اكْتِسَاب العِلْم، وإنَّما يعْلمُ الأشْياء بأُمُورٍ زائدةٍ على ذاته يتَّخذُها آلاتٍ يَتَوصَّلُ بها إلى نَيْلِ مَعْقُولاته، وهي الحَواسُّ الخَمْسُ. والمعْقُولاتُ الأُول الَّتي يجدُها مذْكُورة(٤) في نَفْسه ولا يَدْري منْ أينَ حَصَلتْ له، فَبهذَيْن الصنْفَيْن من الآلات يُتَوصَّل إلى اكْتَساب المعَارف(٥) التَّي يتَجَوْهَرُ(٦) بها، ويَحَصل لَه(٧) عَقْلٌ مستَفادٌ. والباري - تَعَالَى - لا يُوصَفُ بأنَّه يعْلَمُ الأشْياءَ بهذه الصِّفة - جَلَّ(٨) عن ذَلكَ - وإذا استَحال أنْ يَعْلَمَ الأشْياءَ على هَذَا السَّبيل(٩) صَحَّ أنَّ علمَه ذَاتيٌّ ليْسَ باكْتِسَابٍ. وإذا اسْتَحالَ أنْ يُوصَفَ بأنَّ علْمَه شَيْءٌ زائدٌ على ذاته كانتْ ذاتُه هي العلمَ بعَيْنه. وإذا لم يَصحَّ أنْ يُوصَفَ بأنَّه مفْتقرٌ إلى غَيْره بل كُل شَيْءٍ مُفْتقرٌ إليه صَحَّ أن العَالم والعِلْمَ والمعْلُوم منْه شَيْءٌ واحدٌ، بخلاف ما نَعْقلهُ منْ أنْفُسنا. وإذا ثَبتَ هَذَا بالدَّلائل الَّتي يظْهَر(١٠) إليها صَارَ إذا عَلمَ نَفْسَه فقَدْ عَلمَ كُلَّ شَيْءٍ.

(فَصْلٌ)

[٢٧/أ] مما يدُلّ على اعْتقادِ كُبَراء(١١) الفَلاسِفة وجِلَّتهمْ(١٢) أنَّ الباري - تَعَالَى - عَالمٌ / /

---

(١) في ح: «بتمثيل».

(٢) زيادة عن ح.

(٣) في ح: «علمها بذاته وجوهره».

(٤) في ح: «مركوزة».

(٥) في ح: «المعاني».

(٦) في ح: «تجوهر».

(٧) ليست في ح.

(٨) ليست في ح.

(٩) في ح: «هذه الصفة».

(١٠) في ح: «نضطر».

(١١) ليست في ح.

(١٢) في ح: «وذكرهم».

بكُلِّ شَيْء، لا يَغيبُ عنه مقْدارُ الذرَّة وما هو ألْطَفُ منها، وأنَّه عَالِمٌ بضَمائرِ النُّفُوسِ ووسَاوس الصُّدُور، مَع قَوْلهمْ: إنَّه لا يَعْرفُ إلاَّ نَفْسَه. قَوْلهم[1]: إنَّ الباري - تَعَالَى - مَوْجُودٌ[2] مع كُلِّ شَيْء، يُريدُون أنَّ الوَحْدة السَّاريَة منْه - تَعَالَى - بها حَصَل لكُلِّ موجُودٍ ذاتٌ ينْفَصلُ بها عن ذَات أُخْرى وبها يَهوي كُلّ مُنْهوٍ[3]، فكَيفَ يُتَوَهَّم[4] على مَنْ يعْتَقدُ هذا أنْ يقُولَ: إنَّ الباري - تَعَالَى - يجْهل شَيْئاً أو يَغيبُ عنه شَيْء؟ وهذا إثباتُ الشَّيء ونَقيضه مَعَاً؟

ومن ذَلكَ قولُهم: إنَّ البَاري - تَعَالَى - عَقْل مُتَجرِّدٌ عن المادَّة بخلاف ما يُوْصَفُ من أنَّه عَقْلٌ إذا كَانَ لا يُشْبه شَيْئاً ولا يُشْبهُهُ شَيْءٌ[5]. وإذَا كَانَ عنْدَهم عَقْلاً مُتَجرِّداً من[6] المادَّة لَمْ يخْفَ عنه شَيْء؛ لأنَّ المانعَ لنا منْ إدْراك الأشْياء إنَّما هو المادَّةُ.

ومنْ ذلكَ قولُهم: إنَّ العَاقلَ والعَقْلَ والمعْقُولَ منْه شَيْء وَاحد، وكَذلكَ العَالِم والعِلْمُ والمعْلومُ منْه[7] شَيْء وَاحد، فَذَاتُه - عِنْدهم - عَقْل وعِلْمٌ، فكَيْفَ يُتَوهَّم على من ذاتُه عَقْلٌ وعِلْمٌ أنْ يَغيبَ عنْه شَيْء.

ومن ذلك قولُهم: إنَّ الغَرَضَ في العلْم القُرْبُ من اللَّه - تَعَالَى - في الصِّفَات، وقولهُم في حَدِّ الفَلْسَفة: «إنَّ مَعْناها التَّشبّه باللَّه - تَعَالَى -»[8] بمقدار طَاقة الإنْسَان، فَصَحَّ[9] بِهذَا أنَّه - تَعَالَى - العَالِمُ[10] على الإطْلاق، وأنَّ علْمَهُ هو العلْمُ على الإطْلاق.

ومنْ ذلك قَوْلُ أَفْلاطون في كِتَاب (طِيْمَاوسَ) حين[11] تكلَّمَ في العَوالِم العَاليةِ

---

(١) في ح: «فقولهم».

(٢) ليست في ح.

(٣) في ح: «يتهيأ كل متهيء».

(٤) في ح: «يتم».

(٥) في ح: «لا يشبهه شيء، ولا يشبه شيء».

(٦) في ح: «مجرداً عن».

(٧) زيادة عن ح.

(٨) كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٨٧. قال التهانوي: «والفلسفة الأولى هي العلم الإلهي».

(٩) في ح: «فيصح».

(١٠) في ح: «عالم».

(١١) في ح: «حيث».

فَذَكَر فضْلَها، ثمَّ قالَ: «وهَذَا ليْسَ لَنَا(١) في عَالمنا هَذَا، بَلْ لَو(٢) عَسَى أنَّا في العَوالِمِ العَاليةِ، إذا نَحْنُ تَهذَّبنا، فَجُزْنا الأَفْلاكَ السَّبْعةَ وحَرَكَاتِها بتَطَلُّعنا، وجُزْنا عَالم النَّفْسِ بتَهْذيبنا(٣) حتَّى نَحُلَّ في عَالَم العَقْل الَّذي لا تَخْفَى عليه خَافيةٌ، ولا تجوزُه صُورَةٌ، وليْسَ فيه زَمانٌ ولا مَكانٌ ولا حَركَةٌ ولا كَيْفيَّةٌ، ولا هَيولَى، بل الأشْياءُ فيه حَقَائقُ مُجرَّدةَ مكْشوفةٌ، ليْسَ فيه قُوَّة، بل الصُّورة فيه ثَابتةٌ وراجعَةٌ على نَفْسِها وغَيْرِها(٤) لما فيه من مُطَالَعة البَاري – عزَّ وجلّ – لها».

وقالَ في مَوْضعٍ آخَرَ: «وهو أنْ ينْفي عنْ نَفْسه أنْ يتوهَّمَ عليه القَول بأزلية(٥) العالَمِ وإنما نريد(٦) // بقَوْلنا: إنَّ العَالَم لَمْ يَزَلْ، أنَّ العَوالمَ قَدْ كَانَتْ مُصَوَّراتٍ عِند البَاري – عزَّ وجلّ(٧) – مُتَمثِّلات بالقُوَّة قَبْل كَوْنها، وذَلكَ أنَّ الباري – تَعَالَى – لَمْ يزلْ مُتطلِّعاً إليها، نَاظراً إلى ذَاته، عَارفاً بوَحْدَانيته، فَتَرداده(٨) على ذَاته بالمعْرفَة هو عَالمُ العَقْل المطابقِ لَهُ، فيه الصُّوَر مَحْضَةٌ». وهَذَا الكَلامُ – وإنْ كَانَ فيه ما يَحْتاجُ إلى التَّعَقُّب – فَقَدْ صَحَّ منه أنَّ مذْهَبه أنَّ البَاري – جَلَّ جَلالُه(٩) – عالِمٌ بالأشْياءِ قَبْل كَوْنها، بخلافِ ما يُتَوهَّمُ عليه. [٧٢/ب]

ومما يَدُلُّ على ذَلكَ أيْضاً من مذْهبه(١٠) قولُه في النَّواميسِ: «بَلْ هي شَيْءٌ(١١) أَعْونُ على صَلاحِ أمرِ كُلِّ واحدٍ من النَّاس وأَمْرِ جَمَاعَتِهم من أنْ يَعْلَموا ويَعْتَقِدوا ثلاثةَ

---

(١) زيادة عن ح.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في ح: «فهذبنا».

(٤) في ح: «أنفسها وذواتها».

(٥) مطموس في الأصل، والتكملة عن ح.

(٦) المصدر السابق.

(٧) في ح: «تعالى».

(٨) في ح: «غير زائد».

(٩) في ح: «تعالى».

(١٠) «من مذهبه»: ليست في ح.

(١١) في ح: «ما من شيء».

آراءٍ، ولا أضرَّ من أن يجهلوها ويعتقدوا خلافها:

أَحَدُها: أنْ يعْلَموا أنَّ للأشْياء صَانعاً. والثَّاني: أن يعلموا أنّه لا يُغْفلُ شَيْئاً ولا يفُوتُه شَيْء، بل كُلُّ الأشْياءِ تحْتَ[1] علْمه وتحتَ عنَايته وتَدْبيره. والثَّالثُ: أنَّه لا يُرْضيه ولا يَقْبَلُ من أَحَدٍ أنْ يُخْطِئ خَطيئةً يَتَعَمَّدُها على أنْ يُقيمَ بإزائها قُرْباناً إليه فَيَغْفر له، بل إنَّما يَقْبَلُ قُرْبانَه إذا عَمِل عَمَلاً صَالحاً»، ثُمَّ قال: «وهَذه مَعَانٍ إنَّما مَعْدنها ومَوْضِعُ تَعَلُّمهَا منْ علْم الأمُور الإلهيَّة، وهو يُسَمَّى باليُونَانيَّة (نَاولينَا)[2]».

ومما يَدلُّ على ذَلك منْ مَذَاهبهمْ اعْتَقادُهم وتَصْريحُهُم بأنَّ العَالَم إنْسانٌ كَبيرٌ، كما أنَّ الإنْسَانَ عَالَمٌ صَغيرٌ، فكَما أنَّ المحسُوسَات تَصلُ إلى النَّفْس الجزئيَّة بتوسُّع الحَواسِّ الجِسْمانيَّة بلا زَمَانٍ فَتَنْطَبع صُوَرُها في العَقْل الجزْئيّ الهَيُولانيّ، فَكَذَلك في العَالَم الَّذي هو الإنْسَانُ الكَبيرُ[3] أشْياءُ هي بمنزلة[4] الحَواسِّ النَّفْسيَّة الكُليَّة الَّتي هي نَفْسُ الإنْسان الأكْبر، يَتَّصل بها من قَبْلها أحوالُ العالَم بلا زمانٍ. وإذا اتَّصَلَتْ بالنَّفْس الكُليَّة اتَّصَلَتْ بالعَقْل الكُليّ كاتصالها بالعَقْلِ الجزئيّ، وإذا اتَّصَلَتْ بالعَقْل الكُليّ اتَّصَلَتْ بالبَاري - جَلَّ[5] وتَعَالَى - لأنَّ العَقْل الكُليّ لا واسطَة بينه وبين اللَّه - تَعَالَى -. فَهذه جُمَل من كَلامهم تَدُلّ مَنْ تأمَّلهَا على بَراءَتهم من سُوء تأويلِ مَنْ نَسَب إليهم القَوْلَ بأنَّ[6] البَاري لا يَعْلم الأشْياءَ ولا يَعْلم إلا نَفْسَهُ[7].

(فصل)

وقد احْتَجَّ من زَعَم أنَّ[8] اللَّه - تَعَالَى - لا يَعْلَم الأشْياءَ [بأنْ قَالَ: «إنَّما

(١) في ح: «في».

(٢) في ح: «أثولوجيا».

(٣) في ح: «إنسان كبير». وقد طمست (الـ) في الأصل.

(٤) في ح: «تماثل».

(٥) «جلّ و»: ليست في ح.

(٦) في ح: «قولهم أن».

(٧) «ولا يعلم إلا نفسه»: زيادة عن ح.

(٨) طمس بعض الكلمة في الأصل.

[٧٣/أ] اسْتَحالَ](١) أنْ يُوصَفَ بأنَّه يَعْلَم / / الأشْياءَ؛ لأنَّ العِلْم(٢) بالأشْياء يُحْتاجُ فيه إلى إدراك الحواسِّ وتقديم المقَدِّمات الَّتي بها يُتَوصَّلُ إلى مَعْرفة الكُليَّات من الجزْئيَّات، وفيه كَمَالُ العَالم، ويُحْتاجُ فيه إلى تَصُوّر وتَخَيُّل. والبَاري - سُبْحانه - جَلَّ(٣) عن أنْ يُوصَفَ بأنَّ يَتصوَّر شَيْئاً أو يَتخَيَّله، أو أنَّه(٤) ذُو حَواسَّ يَتوصَّل بها إلى مَعْرفة شَيْءٍ، أو يَحْتاجُ إلى مُقدمات، وأنَّ غَيْره يُفيدُه كَمَالاً في ذَاته. بل هُو مُفيدٌ الكَمالَ لكُلِّ كَاملٍ على مِقْدار مَرْتَبته، وهو غَنِيٌّ عن غَيره، وغَيْرهُ مفْتقرٌ إليه. فَفِي وصْفِنا له بأنَّه يَعْلَمُ غَيْره نَقْصٌ له لا كَمَالٌ».

جَوَابُنا(٥) عنْ هَذَا أن نَقُول لَهُم: هَلْ تَزْعُمونَ أنَّ البَاري - تَعَالَى - يُشْبه البَشَر في ذاته وصِفاته، أمْ هو مُخَالفٌ لَهُم؟ فإنْ زَعَمُوا أنَّه مُشْبهٌ لهم بالذَّات والصِّفات أو في بعْضِ ذَلكَ، لَزمَ(٦) أنْ يَلْحَقَه من النَّقْص ما يَلْحَقُ البَشَرَ، وأنْ يلزَمه منَ الحدُوث ما يَلْزَمُ سَائرَ الأشْياء. وإنْ قَالُوا: إنَّه مُخَالف للبَشَر، لا يُشْبهُ شَيْئاً ولا يُشْبههُ شَيْء، قُلْنَا لهم: فمنْ أينَ قِسْتُم عِلْمَه على عِلْمكُمْ(٧)، وأوْجَبْتُم أنَّه إنْ كَانَ عَالماً لَزمَ أنْ يَعْلَمَ باسْتنْباطٍ ومقَدِّمات، واحْتاجَ إلى حَواسَّ؟، وما تُنْكرونَ أنْ يكُونَ يَعْلَم الأشْياءَ بنَوْعٍ آخرَ من العِلْم لا يُكيِّفُ، ولا يُشْبه عِلْمَ البَشَر؟ وما الَّذي تُبْطلونَ به هَذَا؟ فإنْ قَالُوا: لا يُعْقَلُ عِلْمٌ إلاَّ بهذه الطُّرق لزمَهم تَشْبيهُ البَاري -تَعَالَى(٨)- بمخْلُوقَاته، وقُلْنا لَهُم: منْ أينَ زَعَمْتُم أنَّه عَالمٌ، وأنَّه عِلْمٌ، وأنَّه مَعْلُومٌ، شَيْء واحدٌ لا تَغَايرَ فيه؟ وكَذلكَ إنَّه عَاقلٌ، وإنه عَقْلٌ، وإنَّه معْقُولٌ، شَيْء واحدٌ من صِفَاته، وهَذَا غَيْرُ مَعْقولٍ فيما نعْهدُه من

(١) طمس في الأصل والتكملة عن ح.

(٢) في ح: «العالم».

(٣) في ح: «تعالى يجل».

(٤) زيادة عن ح.

(٥) في ح: «وجوابنا».

(٦) في ح: «لزمهم».

(٧) في ح: «علمهم».

(٨) في ح: «عزّ وجلّ».

أنْفُسنا؟ ويُقَال لَهُم كَذلكَ: لا نَعْقِلُ مَوْجُوداً إلاَّ أنْ يَكُونَ جَوْهَراً حَامِلاً للأعْراض، أو عَرَضاً مَحْمُولاً في جَوْهر، فاحْكُموا عَلى البَاري - تَعَالَى وجَلَّ(١) - أنّه جَوْهَرٌ من جِنْسِ الجَواهِرِ المعْقُولةِ ولا فَرْقَ.

ويُقَالُ لمن زَعَم منهم أنّه يَعْلَم الكُليَّات ولا يَعْلَمُ الجزئيَّاتِ: منْ أَيْن فَرَّقتُمْ بين الأمْرَين؟ فإنْ قَالُوا: لأنَّ الجزئيَّات تَدْخُل تحتَ الزَّمانِ وتَتَغيَّر بتَغيُّره، ويَحْتَاجُ(٢) في مَعْرفتِها إلى الحَواسِّ الخَمْس، والكُلّيات الّتي هي الأنْواعُ والأجْنَاسُ لا تَدْخُل تحتَ الزَّمانِ ولا تَتَغيَّر بتغيُّره، ولا يُحْتَاجُ(٣) في مَعْرفتِها // إلى الحواسِّ الخَمْسِ(٤). [٧٣/ب]

وجَوَابُنا عَنْ هذا أنْ نَقُولَ: أَلَسْتُم تَعْلَمُون أنَّ الإنْسَانَ إنَّما يَعْلَمُ الكُليّاتِ بمشاهدةِ(٥) الجزئيَّات الواقعةِ تحتَ الزَّمان، والاسْتدلالُ عَليها بالمقَدِّماتِ الغَريزيَّات؟، فَهَل تَزْعُمون أنَّ اللّه - تَعَالَى - يُدْرِك الكُلّيّات بهذا السَّبيلِ؟ فإنْ قَالوا: نَعَم شبَّهُوهُ بالبَشَر، وقُلْنا لَهُم: إذا جَازَ عنْدكُم أنْ يشبه البَشَر في عِلْم الكُلّياتِ فَمَا الّذي يمنَعُه أن يُشْبِهَهُمْ(٦) في عِلْم الجزْئيَّات؟ وإنْ قَالُوا: لا يَجُوز أنْ يَعْلَمَ الكُلّيّاتِ على نَحْو ما يَعْلَمُه البَشَر؛ وإنَّمَا يعْلمُها بنوعٍ آخَرَ من العِلْمِ لا يُكيَّفُ ولا يُشْبُه عِلْمَ البَشَر. قلنا: فَمَا المانعُ أنْ يَعْلَم الجزئيَّات بهذا العِلْمِ(٧) ولا فَرْقَ.

وعُمْدةُ هَذَا البَابِ وغَيرهِ من الكلامِ في صِفَاتِ اللّهِ - تَعَالَى - أنْ تجعلَ أصْلَكَ أنَّ البَاري - سُبْحانَه(٨) - لا يُشْبه شَيْئاً ولا يُشْبِهُه شَيْء، وتجتهدَ في أنْ تَعْلَم هَذهِ الجُمْلةَ

---

(١) ليست في ح.

(٢) في ح: «تحتاج».

(٣) في ح: «تحتاج».

(٤) زيادة عن ح.

(٥) في الأصل: «بمشاهد».

(٦) في ح: «يشبهه».

(٧) «قلنا..... العلم»: زيادة عن ح.

(٨) ليست في ح.

بالبَراهين الواضحة. فإذا تقرَّرتْ في نفسك سَقطتْ عَنْكَ هَذه الوَسَاوِسُ كُلُّهَا؛ لأنَّ الذين غَلطوا في هَذه المعَاني إنَّمَا عَرضَ لَهُم الغَلَطُ(١)؛ لأنَّهُم يَقيْسُون اللَّه – تَعَالَى – بالبَشَر، ويُشبِّهون صفاته بصفَاتهم(٢).

وقد أَثْبتَتْ شَريعَتُنا الحَنيفيَّةُ الَّتي شَرَّفنا اللَّه – تَعَالَى – بها أنَّ اللَّه عَالمٌ بكَبير الأشْياءِ وصَغيرها، لا يَعْزُب(٣) عنْه مثْقالُ ذَرّةٍ في السَّماوات ولا في الأرض، وأنَّه يَعْلَمُ خائنةَ الأعْينِ وما تُخْفي الصُّدورُ، وما تَسْقُطُ من ورقةٍ إلا يعْلمُها، ولا حَبَّةٍ في ظُلُمات الأرْضِ ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إلا في كِتابٍ مُبينٍ. وهذه صفَةُ الكَمَال الَّتي تَليقُ باللَّه – تَعَالَى – لا مَا زَعَمَه هَؤلاءِ المبْطِلونَ. وقَدْ ذكَرنْا من كَلامِ الفَلاسِفةِ المتقدِّمين ما يُطَابقُ هَذا الَّذي وَرَد به شَرْعُنا(٤). وقَدْ قُلْتُ في ذَلكَ(٥):

[مخلّع البسيط]

يا وَاصِفَاً(٧) ربَّهُ بجَهْلٍ　　لمْ تُقَدِّرِ(٨) اللَّه حَقَّ قَدْرِهِ

كَيْفَ يَفُوتُ الإله علْمٌ(٩)　　بسِرِّ مَخْلوقِهِ وجَهْرِهِ؟

وَهْوَ مُحِيطٌ بكُلِّ شَيْءٍ　　وكلُّهَا(١٠) كَائنٌ بأمْرِهِ؟

(١) «لأن .... الغلط»: ليست في ح.

(٢) في ح: «بصفاته».

(٣) في ح: «يغيب».

(٤) في ح: «وردت به شريعتنا».

(٥) مجموعه الشعري ١٠١، والأبيات في: الحدائق العالية / ٦٠.

(٦) في الأصل: «وصفاً».

(٧) في ح: «علمه».

(٨) في ح: «يقدر».

(٩) في شعره المجموع: «وكله»، وكذلك في ح.

البَابُ السَّابعُ
(في إقامة البَراهين عَلَى أنَّ النَّفْسَ النَّاطِقةَ حَيَّةٌ بعْدَ مُفَارَقةِ الجَسَد)

النُّفُوسَ ثَلاثةٌ: نَباتيَّة، وحَيَوانيَّة، ونَاطقةٌ. فأمَّا النَّفْسُ النباتية والنفس الحيَوانيَّةُ فلا نَعْلم خِلافاً في عَدَمِها بعْدَ الجسْم، وإنَّمَا وقع الخلافُ في النَّفْسِ / / النَّاطِقة، وهي [٧٤/أ] العَاقلةُ المميِّزة. فَزعمَ قومٌ أنَّها تُعْدَم عنْد فِراقها الجِسْمَ، كَعَدم النَّباتيَّة والحيَوانيَّة. وقال قَومٌ: إنَّها بَاقيةٌ حَيَّةٌ لا عَدَمَ لها، وهو مَذْهبُ سُقْراطَ، وأَرُسْطُو، وأفْلاطُونَ، وسَائر[١] زَعَمَاءِ الفَلاسفة، وعلى ذَلكَ تَدُلُّ الشَّرائعُ كُلُّها، وأنا أذْكُر جُمْلةً من البَراهينِ الفَلْسفيَّة على بَقائها؛ لأنَّ الشَّرعيَّة لا تَليقُ بهذَا الموْضِع، وباللَّه التَّوفيقُ[٢].

بُرْهانٌ أوَّلُ[٣]: مَيْلُ الإنْسَان إلى الشَّهوات الطَّبيعيَّة، وانْغمَارُه في اللَّذات[٤] الجسَدية يمنَعُه من تَصُوُّر الحقَائق وقَبُول المعَارِف، ويُكْسِبُ ذهنَه بلادَةً. وإقْلالُهُ من ذلكَ يُفيدُ ذهْنَه حِدَّة، ويُعينُه على قَبول المعَارفِ وتَصَوُّر الحقَائق، فَدَلَّ ذلكَ على أنَّ المادَّةَ الطَّبيعيَّة آفةُ النَّفْس[٥] النَّاطقة، وأنَّها كُلَّما انْسَلخَتْ منْها كَانتْ أكْثرَ تمييزاً وأَصَحَّ[٦] مَعْرفةً، ويَنْتُج من هَذه المقَدّمات أنْ تكُونَ عنْدَ الموْتِ أَصَحَّ تمييزاً وأَبْصَر للحَقَائقِ، لانْسِلاخِها من جَميعِ المادَّة، ولا يَكُونُ التمييز والتصوّر إلا لحيٍّ، فالنفسُ إذاً حيَّةٌ بعد مَوْت[٧] الجسْم. وقدْ وافَقَ هَذا البُرْهانُ الفَلْسَفيُّ من نُصُوص شَرْعنا قَوْلَ اللَّه – تَعَالَى –: ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]؛ وقَوْلُ نبيِّنا – عَليه السَّلامُ –: «النَّاس نيامٌ فإذَا مَاتُوا انْتَبهُوا».

---

(١) «سقراط.... وسائر»: زيادة عن ح.

(٢) «وبالله التوفيق»: ليست في ح.

(٣) في ح: «البرهان الأول».

(٤) في ح: «والأهواء واللذات».

(٥) في ح: «إذابة الطبيعة للنفس».

(٦) في ح: «أوضح».

(٧) ليست في ح.

برهانٌ ثانٍ(١): كُلُّ مَوْجُودٍ بالفِعْل من الأشْياءِ الطَّبيعيَّة، فَقَدْ كَانَ موْجُوداً بالقُوَّة، وكُلُّ مَا كَانَ مَوْجُوداً بالقُوَّة ثمّ وُجِدَ بالفعل فمخْرَجُه(٢) إلى الوُجُود شَيْءٌ آخَرُ هو مَوْجُودٌ بالفعْل؛ كَالماء الَّذي هو بَاردٌ بالقُوَّة ويُخْرِجه إلى الحرارة بالفعْل النَّارُ الَّتي هي حَارَّةٌ بالفعْل. وهَذَا اضْطرارٌ إذ لا يَصِحُّ أنْ يوجدَ الشَّيْءُ نَفْسَه، ولا يَصِحُّ أيضاً أنْ يُخْرِجَه من الوُجُود بالقُوَّة إلى الوُجود بالفعْل ما هُو موجُودٌ بالقوَّة، لأنَّهُما(٣) قدْ تَسَاويَا في العَدَم، وكلُّ واحدٍ منْهُما مُفْتقرٌ إلى موْجودٍ(٤). وإذا اسْتَحَال الأمْرانِ صَحَّ أنْ مُخْرِجَ(٥) الشَّيء من القُوَّة إلى الفعْل لا يكُون إلا غيرُه، إلاّ مَوْجوداً بالفعْل. وإذا ثَبَتَ هذا قُلنا: إنَّ بَعْضَ الأجْسَامِ حيٌّ بالقُوَّة [لم يَصِرْ حَيّاً بالفعْل فَمُخْرِجُهُ إلى الحياة](٦) // جَوْهَرٌ آخرُ غَيْرُه حيٌّ بالفعْل، والجِسْمُ أيْضاً(٧) إنَّمَا يَصيرُ حَيّاً بمقارنَةِ النَّفْسِ له، فالنَّفْس إذاً حَيَّةٌ بالفِعْل، ومَنْ هو حَيٌّ بالفعْل لا يَعْدِمُ الحَيَاةَ، فالنَّفْسُ – إذاً – لا تَعْدم الحَياةَ. [٧٤/ب]

بُرْهانٌ ثالثٌ(٨): نُفُوسُنا النَّاطِقة إنَّما تَفْتَقِر إلى الحَواسِّ الجَسَديَّة ما دامتْ عاريَةً من الصوُر العَقْليَّة، فإذا حَصَلتْ فيها صُورَةٌ من الصُّورِ العَقْليَّة لم تحتجْ إلى اسْتعْمال الحاسَّة الَّتي كَانَتْ تَتَوصَّل بها إليها؛ فَدَلَّ ذلكَ على أنَّ للنَّفْس اسْتِقْلالاً بذَاتِها تَسْتَغني به عن الجسْم، وأنَّ أعْضَاء الجسْم إنَّمَا هي آلاتٌ تَلْتقط بها مَعَارِفَها، فَأَنْتجَ من ذلك أنَّ النَّفْسَ النَّاطِقة إذا تجوْهَرتْ بالمعَارِف(٩)، وحَصَل لَها العَقْلُ المسْتَفادُ، لمْ تحتَجْ إلى التَّعلُّقِ بالجسْمِ.

---

(١) في ح: «البرهان الثاني».

(٢) في ح: «يخرجه».

(٣) في ح: «فإنهما».

(٤) في ح: «موجد».

(٥) في الأصل: «يخرج».

(٦) طمس في الأصل والتكملة عن ح.

(٧) زيادة عن ح.

(٨) في ح: «البرهان الثالث».

(٩) ليست في ح.

بُرْهانٌ رابع(١): نُفُوسنا تجدُ الأشْياءَ الهَيُولانيَّة مُصوَّرةً في ذَاتها عنْدَ مَغيبِ الأشْياءِ المصوَّرة عن حَوَاسِّنا. وكَذلكَ نَرَى الأشْياءَ في حَال نَوْمنَا، وما تَراه نُفُوسُنا من ذلكَ في حَالَتي(٢) اليَقَظةَ والنَّومِ إنَّما هي صُورةٌ مُجَرَّدة من هَيَولاتها(٣)، فَثَبتَ بذَلكَ أنَّ الصُّورَ لها وجُودان: وُجُودٌ في الهَيُولَى، ووجُودٌ خُلقَ من(٤) الهَيُولَى، ولَوْلا ذَلكَ لم يُسْتنكَرْ وجودُ الإنْسانِ بعْدَ الموْت صُورةً مُجَرَّدة من الهَيُولَى، ولم يمنَعْ منْ ذلكَ مانعٌ.

بُرْهَانٌ خَامسٌ(٥): تجدُ الإنْسَانَ بالمشَاهَدة يَبْدأُ طفْلاً لا يَعْلَمُ شَيْئاً، ثمَّ لا يَزالُ كُلَّما نَشَأ يَترقَّى في المعَارِفِ وتكْثُر المعْقُولاتِ في نَفْسه، حتَّى يَصيرَ فَيْلسُوفاً حَكيْماً، فلا يَخْلُو ما يَسْتفيدُ(٦) من التَّمييز والمعْرفة أنْ يكُونَ من قِبَل جسْمه فَقَط، أو منْ قِبَلِ نفْسه فَقَط، أو منْ قبلهمَا مَعَاً. فإنْ كَانَ من قبَل جسْمه فَيَجبُ أنْ يكُونَ الإنْسانُ كلَّمَا(٧) ضَخُم جسْمُه وكَثُرتْ مَادَّته، كَانَ أقْعَدَ بقَبُول(٨) المعَارِف، وكُلَّما ضَؤُلَ وقلَّتْ مادَّتُه كانَ أبْعدَ عن قَبُولِ المعَارِف(٩)، ونحْنُ نجدُ الأمْرَ بعَكْسِ ذلك، لأنَّا نَرَى مَنْ به السُّلالُ(١٠) والذُّبولُ ينْقصُ جسْمُه كلَّ يَوْم، وذهْنُه بَاقٍ على كَمَاله إلى أنْ تُفَارقَه النَّفْس، فَبطَلَ(١١) بهَذا الدَّليلِ [أنْ يكُون ذَلكَ منْ قِبَل جسْمه، وبنَحْو هَذا الدَّليلِ يَبْطُلُ أن](١٢) يكُونَ من قِبَلِ نَفْسه // وجِسْمه مَعَاً. فإذَنْ(١٣) ما يَسْتفيدُه الإنْسَانُ(١٤) من [٧٥/أ]

---

(١) في ح: «البرهان الرابع».

(٢) في ح: «حالي».

(٣) في ح: «هيولاها».

(٤) في ح: «خلو عن».

(٥) في ح: «البرهان الخامس».

(٦) في ح: «يستفيده».

(٧) في ح: «مهما».

(٨) في ح: «أشد تهيؤاً لقبول».

(٩) «وكلما .... المعارف»: زيادة عن ح.

(١٠) في ح: «السّل».

(١١) في ح: «فيبطل».

(١٢) طمس في الأصل والتكملة عن ح.

(١٣) في ح: «فإذاً».

(١٤) زيادة عن ح.

التَّمييزِ والمعَارِفِ [إنَّمَا هُوَ من النَّفْس فَقَط، ولاحَظَّ في ذَلكَ للجِسْمِ أكْثَر من أنَّه آلةٌ لها بمنزلة الآلاتِ للصِّنَاعَة، ولا يَصِحُّ وجُودُ التَّمييزِ والمعَارِفِ](١) من مَواتٍ، وإنَّمَا يَصِحُّ وجُودُهُما من حَيٍّ؛ فالنَّفسُ إذَن حَيَّةٌ بالطَّبعِ؛ لأنَّ في طَبيعتِها قَبُول العُلُومِ والمعَارِف. والجسمُ مَوَاتٌ بالطَّبعْ؛ إذْ لَيْس في طَبْعه قَبُول شَيْء من ذَلكَ، فَبانَ بالبُرْهانِ أنَّ الإنْسانَ مُركَّبٌ من جَوْهَرَيْن:

أحَدُهما: حَيٌّ بالطَّبْع وهو النَّفْسُ، والآخرُ(٢) مَوَاتٌ بالطَّبْع وهو الجسْمُ. وأنَّهما لـمّا افْتَرَقَا عَرَض لكُلِّ واحدٍ منْهما عَرَض منْ قِبَلِ صَاحِبه، [فَعَرضَ للجِسْم الحيَاةُ الَّتي هي الحِسُّ من قِبَل النَّفْس، وعَرَضَ للنَّفْس(٣) الموْتُ الَّذي يُرادُ به الجهْلُ من قِبَل الجسْمِ](٤). فالنَّفْسُ – إذاً – حَيَّةٌ بالطَّبْعِ ميّتةٌ بالعَرَضِ، والجسْمُ ميِّتٌ بالطَّبْعِ حَيٌّ بالعَرَضِ. فإذا انْفَصَل كُلُّ واحدٍ منْهُما من صَاحِبه خَلُصَ للجِسْم الموتُ المحضُ الَّذي هو طَبْعُه، وفارقتْهُ الحَيَاة العَرَضيَّة الَّتي كَانَ اسْتَفادَها من النَّفْس، وخَلُصَ للنَّفْس الحياةُ المحضَةُ الَّتي هي طَبْعُها، وفارَقَها الموْتُ العَرَضيُّ الَّذي كَانَ عَرَضاً لَهَا من قَبْل اسْتغْراقها في الجِسْمِ.

بُرْهانٌ سَادسُ(٥): النَّفْسُ النَّاطقةُ تُناقضُ النَّفْسَ الحَيَوانيَّة؛ لأنَّها تَرْغَبُ في كَسْبِ الفَضَائل واطِّراحِ الرَّذائلِ، وتَزْهَدُ في اللذَّاتِ الجَسَديَّة وتَرْغَبُ في اللَّذاتِ العَقْليَّة. والنَّفسُ الحيَوانيَّة بضِدِّ ذلكَ؛ ولذلكَ سُمِّيت بهيْميَّة. فإنْ كَانَ لا بقَاءَ(٦) للنَّفْسِ النّاطقة بَعْدَ فِراقِ الجَسَد ولا لَها حَيَاةٌ أُخْرَى تجني فيها ثَمَرةَ ما تَسْعى فيه وتحضّ(٧) عَلَيْه، فالنَّفسُ الحيَوانيَّةُ [إذاً أشْرفُ من النَّاطقة، وما تَأْمُر به النَّفْسُ الحيَوانيَّة](٨) من

(١) زيادة عن ح.

(٢) في ح: «والثاني».

(٣) سقطت من المتن وكتبت في الهامش.

(٤) ليست في ح.

(٥) في ح: «البرهان السادس».

(٦) في ح: «لائقاً».

(٧) في ح: «تحرص».

(٨) زيادة عن ح.

اسْتِغْراقِها في الشَّهوات هو الصَّوابُ والعَقْل، وما تأْمُر به النَّفْسُ النَّاطِقةُ هو الخَطَأ والجَهْلُ، وهَذَا قلب للمعقول وعَكْسٌ لما تقتضيه الحكْمةُ.

بُرْهانٌ سَابعٌ[1]: كُلُّ شَيْءٍ مُركَّبٌ من بَسائطَ فإنَّه ينْحلّ إلى بَسَائطَ. والإنْسانُ مُركَّبٌ من سَبَبَيْن[2]: رُوحَانيّ وجِسْمَاني، ونحْن نرى الإنْسَان إذا مَاتَ لَحقَ جِسْمُه بجِسْمانيٍّ مِثْله، فَكَذَلك رُوْحَانيّته يَجبُ أنْ تَلْحَق برُوحَانيّ مثلها. وقَدْ صَحَّ – بما قدَّمناه في البَراهين السَّالفة – أنَّ ذلكَ الرُّوحَاني هو الَّذي يُفيدُ جِسْمَه الحَياةَ، وأنَّه حَيٌّ بالفعْل، فهو – إذْن – حَيٌّ بعْدَ مُفَارقة الجِسْم لا يَعْدم الحَياةَ[3].

[٧٥/ب] بُرْهانٌ ثامنٌ[4]: // مَعْنَى الحَياة الجسَديَّة عنْدَ[5] مُقَارنة النَّفْسِ للجِسْم واسْتعمالها إيَّاهُ، ومعْنَى الموْت: مُفَارقُةُ النَّفْس إيَّاهُ وترْكُها اسْتعْمَالَه.

وقالَ مَنْ زَعَم أنَّ النَّفْسَ هَالكَةٌ بهَلاك الجِسْمِ: «مَعْنَى الحياة أنْ تَكُونَ النَّفْسُ ذاتَ حِسٍّ، ومعْنَى الموْتِ أن تَعدمَ الحِسَّ». فَنَسْألهُم عنْ الحِسّ الموجُود للنَّفْس طُولَ مُقَاربتها للجِسْم[6]: هَلْ هو ذَاتيٌّ لَهَا أو عَرَضيٌّ فيها[7]؟ فإنْ كَانَ ذَاتياً لَها بَطَل أنْ تُعْدَم الحِسَّ بَعْد مُفَارَقَتها للجسم[8]، وإنْ كَانَ عَرَضيّاً فيها[9] فَلا يخْلُو منْ أنْ تكونَ اسْتفادتُه من الجِسم أو من جَوْهرٍ آخرَ مُصَاحبٍ لَهُ. فإنْ كَانَ الجِسْمُ هو الَّذي يُفيدُها الحِسّ وَجَب ألا يعْدم الجسم الحسَّ[10] إذا فَارقَتْه النَّفْسُ، وهَذَا خِلافُ ما نُشَاهِدُ[11]

---

(١) في ح: «البرهان السابع».
(٢) في ح: «شيئين».
(٣) «لا يعدم الحياة»: مطموس في الأصل والتكملة عن ح.
(٤) في ح: «الثامن».
(٥) في ح: «عندنا هو».
(٦) في ح: «مقارنتها للجسد».
(٧) ليست في ح.
(٨) في ح: «للجسد».
(٩) ليست في ح.
(١٠) زيادة عن ح.
(١١) في ح: «وهذا ضد ما نشاهده».

من حَالِها وحَالِ جِسْمِها، وإنْ كَانَت النَّفْسُ إنَّمَا تَسْتَفيدُ الحسَّ منْ جَوْهَرٍ آخَرَ رُوْحَانيٍّ متَّصِلٍ بها وَجَبَ أَنْ نَسَأَلَهم عنْ ذَلكَ الجوْهَر الآخَر: هَلْ هُو حَسَّاسٌ بذَاته أمْ بجَوْهرٍ آخَرَ أيضاً؟ ويَسْتمرُّ ذَلكَ إلى ما لا نهايةَ لَهُ، ومَا لا نَهايةَ له[1] بالعَقْل مُحَالٌ[2]، فَثَبتَ أَنَّ النَّفْسَ حَسَّاسةٌ بذَاتها وجَوْهَرِهَا. وما كَانَ حَسَّاساً بذَاته وجَوْهره بطَل أنْ يعْدمَ الحيَاةَ فالنَّفْسُ – إذَنْ[3] – حَيَّةٌ بعد فِراقِ الجِسْم. وقد اسْتَدلَّ الحكمَاءُ على بَقَاءِ النَّفْسِ النَّاطقة بأدلَّة كَثيرة غَيْر هَذه، وفيما ذَكَرْناهُ منْها مَقْنعٌ، وباللَّهِ التَّوفيقُ. كَملت المسْأَلَةُ الفَلْسفيَّة والحمْدُ للَّه كَثيراً[4].

---

(١) زيادة عن ح.

(٢) في الأصل: «فمحال».

(٣) في ح: «إذاً».

(٤) في ح: «تم الكتاب بحمد الله وعونه وتوفيقه والحمد لله وصلاته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه، انتهى».

الرسالة الثامنة عشرة
في تحقيق تصحيح عطف جملة التصليه
على جملة الحمدله

بسْمِ(١) اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ
صلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبيِّ محمَّدٍ وكرّم وآلهِ وسَلَّمَ

قالَ الفَقيهُ(٢) الأستاذُ أبو محمَّد عبدُاللَّهِ بن السِّيْد البَطَلْيُوسيّ(٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ(٤)-: سَألْتَني - قرَّرَ اللَّهُ لَديكَ الحقَّ ومَكَّنهُ، وجَعَلَكَ من الَّذين يسْتمعونَ القَولَ فيتَّبعونَ أحْسَنَه - عن قَوْلِ الكُتَّاب في صُدورِ كُتَبِهِمْ: بسْمِ اللَّه الرَّحمن الرَّحيم، وصَلَّى اللَّهُ على مُحَمَّدٍ، وذَكَرْتَ أنَّ قَوْماً من نَحْويّي زَمانِنَا [هذا](٥) يُنْكِرون عَطْفَ الصَّلاةِ على البَسْملةِ(٦) فكُنتُ(٧) أُخْبِرْتُ بذلك قَديماً // فَحسْبتُ أنَّهم إنَّما [٧٦/أ] يتَعلَّقون في إنْكارِهِ [في](٨) أنَّه(٩) أمرٌ لم تَردْ فيه سُنَّةٌ مأْثورةٌ، وأنّه شَيْء أَحْدَثَهُ الكُتَّابُ، حَتَّى أخْبَرني مُخْبرون أنَّه فاسِدٌ عندهمْ في الإعْرابِ، ولَيْسوا يُنْكرونَه من أَجْلِ أنه [شَيْء](١٠) مُحْدَثٌ عنْدَ الكُتَّابِ. وأَخْبَروني أنَّ الصَّوابَ - عنْدَهم - إسْقاطُ الواوِ، ورأيتُ ذلكَ(١٢) أيَضاً في رَسائلِ بعْضِهم، ورأيتُ بعضَهم يكتبُ في صُدور كُتبه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمن الرَّحيم، والصَّلواتُ(١٣) عَلَى نَبيِّه(١٤) الكَريم. وقَدْ تأمَّلتُ

---

(١) «بسم... وسلَّم»: ليس في ب.

(٢) في ب: «الشيخ».

(٣) «الأستاذ... البطليوسي»: ليس في ب.

(٤) في ب: «رضي الله عنه».

(٥) زيادة عن ب.

(٦) بياض في الأصل، وأكملته من ب، والأشباه والنظائر ٣/ ٥٥٦، فقد نقل السيوطي المسألة كاملة.

(٧) في ب: «وكنت»، وفي الأشباه ٣/ ٥٥٦: «وقد كنت».

(٨) زيادة من ب.

(٩) في ب: «في أنه»، وفي الأشباه ٣/ ٥٥٦: «بأنه».

(١٠) زيادة عن ب، والأشباه.

(١١) في ب، والأشباه: «ورأيت ذلك».

(١٢) في ب، والأشباه: «والصلاة».

(١٣) في ب: «رسوله».

الأمرَ الَّذي حَمَلَهُمْ على(١) إِنْكَارِهِ فلم أجدْ شَيْئاً يمكنُ أنْ يَتَعلَّقوا به إلاَّ أمْرَين:

أَحَدُهما: أنَّ المعطُوف حُكْمُه أنْ يكُونَ مُوَافِقاً للمَعْطوفِ عَلَيْه(٢) وهاتان جُمْلتان قد اخْتلفتَا، فَتَوهَّموا من أَجْلِ اخْتلافِهِما أنَّه لا يَصِحُّ عَطْفُ إِحْداهُما على الأُخْرى.

والثَّاني: أنَّ قولَنا: «بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ» جُمْلةٌ خَبريَّةٌ، وقولنا: وصَلَّى اللَّهُ على مُحمَّدٍ جُمْلةٌ معْناها الدُّعاءُ، فلمَّا اخْتلفتَا(٣) فكانت الأُولى إِخْباراً وكانت الثَّانيةُ دُعَاءً، وكَانَ من شَأْنِ واوِ العَطْفِ أنْ تُشْرِكَ الثَّاني مع الأوَّلِ لَفْظاً ومعْنًى(٤) لم يَصِحَّ عندَهم عَطْفُ هاتَيْن الجملَتَين بَعْضِهما على بَعْضٍ لاخْتلافِهما لَفْظاً ومَعْنًى. فإن كانت العلَّة الَّتي حَمَلَتْهم على إِنْكَار ذلكَ(٥) اخْتلافَ إعرابِ الجُمْلَتَيْن فإنَّ ذلكَ غيرُ صَحيحٍ، بل هو دَليلٌ على قلَّة نَظَر قائلِه؛ لأنَّ تَشَاكُلَ الإعْرابِ في العَطْفِ إِنَّما يُرَاعَى في الأسْماءِ المفردةِ المعْربةِ خَاصَّةً، وأما عَطْفُ الجُمَلِ على الجُمَلِ فإنَّه نَوْعان:

أَحَدُهما: أنْ تكونَ الجمْلتانِ مُتَشَاكلتَيْن في الإعْرابِ، كقولنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً خَارِجٌ، وكَانَ زَيْدٌ قَائِماً وعَمْروٌ خَارجاً، فَتَعْطف الاسْمَ على الاسْمِ والخَبَرَ عَلَى الخبرِ(٦). والنَّوْعُ الثَّاني لا يُرَاعَى فيه التَّشَاكُلُ في الإعْرابِ، كقولنا: قَامَ زَيْدٌ ومُحَمَّداً أكرمتُه، ومَرَرْتُ بعَبْدِاللَّه وأمَّا خالدٌ فَلَمْ أَلْقَه. وفي هذا أبوابٌ قَدْ نصَّ عليها سِيْبويهِ وجميعُ البَصْريِّين والكوفيين، لا أعلَمُ بَينَهُمْ خِلافاً في ذلكَ، وذلكُ كَثيرٌ في القرآن

---

(١) «الذي حملهم على إنكاره»: ليست في ب، والأشباه.

(٢) لأنَّ المعطوف تابع للمعطوف عليه، وحكم التابع أن يوافق متبوعه في الإعراب وغيره. قال الفارسي: «وصفة حرف العطف أن يشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله». الإيضاح / ٢٢١.

(٣) في ب: «التقتا».

(٤) تنقسم حروف العطف في اقتضاء التشريك لفظاً ومعنى إلى نوعين: الأول: ما يقتضي التشريك مطلقاً، وهي الواو، والفاء، وثمَّ، وحتَّى، وما يقتضي التشريك مقيَّداً، وهو (أو)، و(أمْ)؛ لأن الشرط فيهما ألاَّ يقتضيا إضراباً. والثاني: ما يوجب التشريك لفظاً لا معنى، وهو: بلْ، ولكنْ، ولا، وليس. أوضح المسالك ٣ / ٣١٥.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) في الأشباه ٣ / ٥٥٧: «فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر».

والكلامِ منثوره[1] والمنظومِ، كَقولهِ تَعالَى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء ٢: ١٦٢] وكقولِ خِرْنِقَ[2]:

[الكامل]

النَّازلينَ [بكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبين[3] مَعَاقِدَ الأُزُرِ][4]

[٧٦/ب] // وقَدْ ذُكِر[5] ذلكَ في المَوْضُوعاتِ المختصَراتِ[6] في النَّحْو، كـ (الجُمَل و[الكَافي])[7] لابن النَّحَّاس[8] وغيرِهما.

وإنْ كانُوا أنْكَروا ذلكَ من أجلِ أنَّ قولَنا: بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ جُمْلَةٌ خَبَريَّة وقولنا: وصلَّى اللَّهُ على مُحَمَّد جُمْلَةٌ مَعْناها الدُّعَاءُ، فاسْتحالَ عنْدهمْ عطْفُ الدُّعاءِ عَلَى الخبرِ، لا سيَّما ومن خَاصَّة الوَاوِ أنْ تَعْطفَ ما بَعْدَها على ما قَبْلَها لَفْظاً ومَعْنى[9]،

(١) في ب: «المنثور».

(٢) هي خِرنق بنت بدر بن هفان أخت طرفة بن العبد لأمه، كان أكثر شعرها في رثاء أخيها طرفة وزوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد، توفيت قبل البعثة بستين سنة، ولها ديوان مطبوع بتحقيق د. حسين نصار. ترجمتها في سمط اللآلي ٧٨٠/، وخزانة الأدب ٥/ ٥١ والأعلام ٢/ ٣٠٣. والبيت في ديوانها /٢٩، والكتاب ١/ ١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩، والأصول ٢/ ٤٠، والجمل/ ١٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ق١٨٢ /أ، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥، والأمالي الشجرية ١/ ٣٤٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١٦، والأشباه والنظائر ٣/ ٥٥٨، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠١. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥.

(٣) في الأشباه: «والطيبون».

(٤) بياض في الأصل، والتكملة عن ب.

(٥) في ب: «ذكرت».

(٦) في الأشباه: «في المختصرات الموضوعات».

(٧) بياض في الأصل، واستكملته عن ب، والأشباه ٣/ ٥٥٨.

(٨) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر المعروف بابن النحَّاس. أخذَ عن الزجَّاج، وكان في زمانه نظيرَ ابن الأنباريِّ ونِفْطويه. ترك كتباً كثيرة منها: إعرابُ القرآن، وهو مطبوع، واشتقاق أسماء الله الحسنى، ومعاني القرآن، وهما مطبوعان، والكافي، وغيرها. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠١ و٤٠٢، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة/ ٣٠.

(٩) في ب: «ومعنا».

وهاتانِ جُمْلتانِ قد اختلفَ لفظُهُما ومعْناهُما، فما اعْتَرضُوا به غَيْرُ صَحيحٍ أيضاً. وهذا الّذي قالوا يَفْسُد عَلَيْهم من وجُوهٍ كَثيرةٍ لا منْ وَجْهٍ واحدٍ:

فأولها: أنّا وَجَدْنا كُلَّ مَنْ صَنَّفَ كتَاباً من العُلماء[١] مُذْ بدأ النَّاسُ في التَّصْنيفات إلى زمانِنَا هَذا يُصَدّرون كُتُبَهمْ بأنْ يقُولُوا: الحمْدُ للَّه الّذي فَعَل كَذا وكَذَا، ثمَّ يقولونَ بإِثْر ذَلكَ: وصَلَّى اللّه على مُحمَّد، فَيعطفونَ الصَّلاةَ على التَّحْميد، ولا فرقَ بين عطْفهما على التَّحْميد وعطْفهما على البَسْمَلَة؛ لأَن كلْتا[٢] الجُمْلَتَيْن خَبَر. وليس هذا[٣] مُخْتَصّاً بكُتب الضُّعَفاءِ في العَربيَّةِ دونَ الأقْوياء، ولا بكُتبِ الجُهَّال دونَ العُلَماء، بل كُل[٤] ذلكَ مَوْجُودٌ في كُتُب الأئمَّة المتَقَدِّمينَ، والعلماءِ المبرِّزينَ، كالفَارِسيِّ وأبي[٥] العَبَّاس المبَرد، والمازنيّ، وغيرهم، فَلَوْ لَمْ يكنْ بأَيْدِينا دليلٌ ندْفَعُ به مَذْهَب هَؤلاء إلا هذا لَكَفَانا[٦] من غَيْرِه، فَتَأمَّلْ خُطْبَتيْ كِتَابِ (الإيضَاحِ)[٧] للفَارِسيِّ، وصَدْرَ (الكَامِل)[٨] لأبي العَبَّاس المبَرِّد، وصَدْرَ كتَاب سيْبَويه[٩] وغَيْرَ ذَلكَ [من الكُتُب][١٠]. وتأمَّلْ خُطَبَ الخُطَباء وكلام الفُصَحَاءِ فإنَّك تجدُهُمْ مُطْبقينَ على ما وَصَفْتُه لَكَ، فَهَذَا وجْه واضِحٌ يَدُل عَلَى فَسَاد ما قَالُوهُ.

ومنْها أنَّ قَولَنا: وصَلَّى اللّه على مُحَمَّد بإِثْر البَسْمَلة، مُنْصَرِفٌ إلى مَعْنَى الخَبَر -

---

(١) في الأشباه ٣/ ٥٥٨: «من صنف من العلماء كتاباً».

(٢) في الأصل، وب: «كلتي».

(٣) في الأشباه ٣/ ٥٥٩: «وهذا ليس».

(٤) ليست في ب، والأشباه ٣/ ٥٥٩.

(٥) في ب: «وأبو».

(٦) في الأصل: «لكفى».

(٧) في الإيضاح/ ٦٩ «بسم الله الرحمن الرحيم، وأحمد اللّه عزّت قدرته.... وأصلّي على النبيِّ محمد وآله أجمعين». وظاهر أنه ليس فيه ما أراد ابن السِّيد إثباته؛ ذلك أن العطف بالفعل (أصلي) على (أحمدُ)، ولعل ابن السيد كانت لديه نسخة أخرى غير هذه النسخة المعتمدة في التحقيق.

(٨) الكامل ١/ ١، وليس فيه ما ذكره ابن السيد أيضاً.

(٩) الكتاب ١/ ٣.

(١٠) زيادة عن ب.

وإنْ كَانَ دُعَاءً[١]- على[٢] تَأْويلات مُخْتلفة، أَحَدُها: أنْ يكُونَ تَقْديُره: أَبْدأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ، وأَقولُ: وصلَّى اللَّه على مُحَمَّد، فَتُضْمر[٣] القولَ وتعْطفهُ[٤] على (أبْدأ) مما[٥] يَصْرفُ الكَلامَ إلى الإِخْبار. والعَرَبُ تحذفُ ذكْر[٦] القَوْل حَذْفاً مطَّرداً تُغْني شُهْرتُه[٧] عن إيْراد أَمْثلة منه، كقوله تَعَالَى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ [يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ][٨] * سَلامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ / / ﴾ [الرعد ١٣: ٢٣ - ٢٤]، [أي: يَقُولونَ: سَلامٌ عَلَيْكُم][٩]، وكَذلَكَ[١٠] قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى][١١]﴾ [الزمر ٣٩: ٣] [أَيْ يقُولونَ: مَا نَعْبُدُهم][١٢] إلا ليقرِّبونا إلى اللَّه زُلْفَى. ويجُوز[١٣] أن يتأوَّلَ عَلَى مَعْنى: أَبْدأُ باسْم اللَّه وبالصَّلاة عَلَى مُحَمَّد، فيكونَ من الكَلامِ المحمُول على التَّأْويل، كما أجَازَ سِيْبويه[١٤]: «قلَّ رجُلٌ يقولُ ذلكَ إلا زَيْدٌ» لأنَّه في مَعْنى: ما أَحَدٌ يقولُ ذَلكَ إلاَّ زَيْدٌ. وهذا كَثيرٌ لا يَسْتَطيعُ أَحَدٌ من أَهْل هَذه الصِّناعة على دَفْعه. وإنْ شئتَ كَانَ التَّقْديرُ: أَبَدأ باسم[١٥] اللَّه، وأصلِّي على مُحَمَّد،

[٧٧/أ]

---

(١) «و إن كان دعاء»: ليست في الأشباه ٣/ ٥٥٩.

(٢) في الأشباه ٣/ ٥٥٩: «و لذلك»

(٣) في الأشباه ٣/ ٥٦٠: «فيضمر».

(٤) في الأشباه ٣/ ٥٦٠: «فيعطفه».

(٥) في الأشباه ٣/ ٥٦٠: «وذلك مما يصرف...».

(٦) ليست في الأشباه.

(٧) في الأشباه ٣/ ٥٦٠: «شهرته تغني».

(٨) ما بين حاصرتين مطموس في الأصل.

(٩) زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦٠.

(١٠) في الأصل: «كذلك».

(١١) زيادة عن ب.

(١٢) زيادة عن ب، والأشباه ٣/ ٥٦٠.

(١٣) وفي الأشباه: «والثاني»، وهو الصحيح، فقد ذكر الأول من قبل، وعلى هذا لا يوجد للثاني ذكر.

(١٤) الكتاب ٢/ ٣١٤، والخصائص ٢/ ١٢٤.

(١٥) في ب: «ببسم».

فَيكُون مَحْمولاً أيْضاً على المعْنَى. وهذه التَّأْويلاتُ الثَّلاثةُ تُصَيِّرُهُ - وإنْ كَانَ دُعاءً - إلى معْنَى الإِخْبارِ، فَهَذا وَجْهٌ آخَرُ صَحِيْحٌ.

ومنها: أنه لا يَسْتَحيلُ عَطْفُ قَولِنا: «وصلى اللّه على مُحَمَّد» على قَوْلنا: باسْم اللّه - وإنْ كَانَ دُعَاءً مَحْضاً مِنْ غير أنْ يُتَأَوَّلَ فيه تَأْويلَ الإِخْبارِ(١)، لأنَّا وَجَدْنا العَرَبَ يُوْقعُونَ الجُمَلَ المركَّبة تَرْكيبَ الدّعاءِ والأمْر والنَّهي والاسْتِفْهام الَّتي(٢) لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فيها: صِدْقٌ ولا كَذبٌ، مَوْقعَ الجُمَلِ(٣) الخَبَرِيَّة الَّتي يَجُوزُ فيها الصدْقُ والكَذبُ، وهَذَا أَشَدّ من عَطْفِ بَعْضِها على بَعْضٍ، كَنَحْوِ ما أَنْشَدُوهُ: [من قَولِ الجُمَيْح بنِ مُنْقذٍ](٤):

[البسيط]

ولَوْ أَصَابَتْ لَقَالتْ وهي صَادقَةٌ
إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشِّيبِ(٥)

فأوقع النَّهْي موقع خبر(إنَّ) وقال آخَرُ(٦):

---

(١) في الأشباه ٣/ ٥٦٠: «إخبار».

(٢) في ب: «والتي».

(٣) في ب: «الجملة».

(٤) زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦١. واسم الجميح: منقذ بن الطمَّاح، وهو أحد فرسان بني أسد المشهورين، قُتل يوم جَبَلة قبل البعثة المحمدية بخمس وأربعين سنة. ترجمته في: المفضليات (مفضلية ٣) ص١٥١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٩، وشرح شواهد مغني اللبيب/ ١٢٧، وسمط اللآلئ/ ٣٠، و٨٩٥، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٩ (شرح الشاهد ٨٤٤).

(٥) البيت من المفضلية الثالثة، من شرح اختيارات المفضل، ب٣، ج١، ص١٥٣. وهو في كتاب الشعر/ ٣٢٦، والأمالي الشجرية ١/ ٣٣٢ بلا نسبة، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٨ ورصف المباني/ ١٣٠ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦، الشاهد ٨٤٤. الرياضة: تهذيب النفس. والشاهد فيه: وقوع الجملة الطلبية (لا تنْصِبْك) خبراً لـ(إنَّ)، وفي ذلك خلاف؛ فمنهم من أجاز ومنهم مَنْ منع. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦ و٢٤٧.

(٦) نسب البيتان في نوادر أبي زيد: ٣٠، ٥٨ إلى بعض بني نهشل، وهما في: كتاب الشعر/ ٣٢٧ بتقديم الثاني على الأول في الاستشهاد، والأشباه والنظائر ٣/ ٥٦٢. والثاني منهما في: التسهيل/ ٥٢، وضرائر الشعر/ ٢٥٨، والمساعد ١/ ٢٥١، ومغني اللبيب ٥٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٢٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٣، والدرر اللوامع ١/ ٨٣. الماجدة:=

[الوافر]

ألا يا أمّ فَـــــارِعَ لا تَـلُـومِـي
عَلَى شَيْءٍ رَفَـعْـتُ به سَـمَـاعي
وكُــــوْني بالمكَارِمِ ذَكِّــــرِيْنِي
ودَلِّي دلّ مَــــاجِــــدَةٍ صَنَاعِ

فأوقَعَ الأمْرَ مَوْقعَ خَبرِ (كَانَ) .

وقالَ الرَّاجز(١) :

[الرجز]

فإنَّمَـا أنـتَ أَخٌ لا نَعْـدَمُهْ(٢)

فأوقعَ الجمْلَةَ الَّتي هي : (لا نَعْدَمُه) – ومَعْناها الدُّعاءُ – مَوْقعَ الصِّفَةِ للأخِ(٣) حَمْلاً على المعْنَى، كأنَّه قالَ: إنَّما أنْتَ أخٌ ندْعُو له بألا يُعْدَم. وليسَ يَسُوغ لمعْترضٍ عَلَيْنا أنْ يزْعُم أنَّ هـذا شَيْء خُصَّ بهِ الشِّعر، فإنَّ ذَلك قدْ جَـاءَ في القُرآنِ والكَلام الفَصِيحِ، فمِنْ ذلكَ قوْلُ اللَّهِ – تَعَالَى –: ﴿ **قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا** ﴾ [مريم ١٩ : ٧٥] . وأَجَازَ(٤) النَّحْوِيّون(٥) – بلا خِلافٍ بيْنَهُم(٦) – « زَيْدٌ اضْرِبْه »، و« عَمْرٌو لا تَشْتُمْهُ »، و« زيدٌ كَمْ مرةً رأيتَهُ؟ » و« عَبْدُاللَّهِ هل أكْرَمْتَهُ؟ » و« زَيْدٌ [جَزَاكَ(٧) اللَّهُ

= الكريمة. الصَّناع: الحاذقة في عملها. والشاهد في البيت الثاني: وقوع جملة خبر كان جملة طلبية. قال البغدادي: « وهذا مختصٌّ بالشعر ». الخزانة ٩ / ٢٦٦ . وفي البيت الأول شذوذ ترخيم (فارعة) فحذف التاء للترخيم والأصل ترخيم المنادى لا المضاف إليه.

(١) الراجز: هو أبو محمد الحذلميّ الفَقْعسيّ.

(٢) البيت رابع أبيات من أرجوزة أوردها ثعلب في مجالسه ١ / ١٩٥ منسوبة إلى أبي محمد الحذْلميّ، وهو في: طبقات الشعراء لابن المعتز/ ٦٥٦، وضرائر الشعر/ ٢٥٩، ومغني اللبيب/ ٦٤٧، والأشباه والنظائر ٣ / ٥٦٢ .

(٣) في ب: « الأخ ».

(٤) في ب: « فأجاز ».

(٥) الكتاب ١ / ١٣٨، والمقتضب ٤ / ١٢٨ .

(٦) في ب: « منهم ».

(٧) في ب: « جزاه ».

عَنْه(١) حُسْناً] ».

[٧٧/ب] وجَاءَ(٢) عن العَربِ عَطْفُ / / الفِعْل الماضِي عَلَى المسْتَقْبلِ، واسْمِ الفَاعِل على الفعْلِ المضَارِعِ، والفِعْلِ المضَارِعِ على اسْمِ الفَاعِلِ(٣)، كَقَوله تَعالَى: ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ﴾ [الحديد ٥٧ : ١٨]. وقالَ(٤) امرؤُ القَيْس:

[الطويل]

أَلا عِمْ صَبَاحَاً أيُّها الرَّبْعُ وانْطِقِ(٥)

فَعطفَ الأمْرَ على الدُّعاءِ، وهذا كَثيرٌ. وقد قالَ سيبويهِ في بابَ(٦) (ما ينْتصبُ فيه الاسْم لأنَّه لا سَبيلَ لَه إلاَّ أنْ يكُونَ صِفةً): «واعْلَم أنَّه لا يَجُوزُ مَنْ عَبْدَاللَّه وهذا زيدٌ الرجلين الصَّالحين؟ رفعتَ أو نَصَبْتَ؛ لأنَّك لا تُثني إلا على ما أثْبتَّه وعَلمْتَه، ولا يَجُوزُ أنْ تَخْلطَ مَنْ تَعلَمُ ومَنْ لا تَعْلَم فَتَجْعلَهما بمنزلةٍ واحدةٍ. وإنَّما الصِّفَة عَلَمٌ فيمَنْ قَدْ عَلِمْتَه»(٧)، فأبْطَل جوَازَ هذه المسْألة منْ جهَة جَمْع الصِّفتَيْن، ولمْ يُنْكرْها منْ أَجْلِ عَطْفِ الخبَرِ على الاسْتفْهامِ، ووافقَه جَميعُ النَّحْويِّينَ على هَذه المسْألة.

إنَّمَا كَانَ ذَلكَ؛ لأنَّ الجمَلَ لا يُرَاعَى فيها التَّشَاكُلُ في المعَاني ولا في الإعْرابِ. وقد اسْتَعْمَلَ بَديعُ الزَّمانِ(٨) عَطْفَ الدُّعاءِ على الخبَرِ في بعْضِ مَقَامَاتِه، وهُوُ قولُه(٩):

(١) في ب، والأشباه ٣/ ٥٦٣: «عني».

(٢) في الأشباه ٣/ ٥٦٣: «وقد جاء».

(٣) كررت كلمتا (الماضي) و(اسم) مرتين، ولعله سهو من الناسخ.

(٤) في الأصل: «قال».

(٥) صدر بيت عجزه:

.... وحدِّث حديث الركب إن شئت واصدقِ

وهو في ديوانه/ ٦٣٣، ق٤٥، ب١، ورواية الديوان: «ألا انعم».

(٦) الكتاب ٢/ ٥٧.

(٧) الكتاب ٢/ ٦٠.

(٨) هو أحمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد بديع الزمان الهمذاني: أديب فاضل، أخذ عن أحمد بن فارس، ولقيه الثعالبي وأخذ عنه، وكان معروفاً بحدة الذكاء، وقوة الحافظة، وجودة الأسلوب. توفي سنة٣٩٨هـ. ترجمته في معجم الأدباء١/ ٢٣٤-٢٥٣، ترجمة رقم ٧٨.

(٩) مقامات بديع الزمان، المقامة البغدادية/ ٥٩.

«فَقُلْتُ: ظَفِرْنَا واللّه بِصَيْدٍ، وحَيَّاكَ اللّهُ أبا زَيْدٍ»، وما نَعْلَم أحَداً أنكَرَ ذَلكَ عَلَيْه. وإذا كانَ التَّشَاكُل لا يُرَاعَى [في أكْثَر المفْرَدات كَانَ أجْدرَ ألاَّ يُرَاعَى](١) في الجمَل. ألا تَرَى(٢) أنَّ المعرَبَ يُعْطَفُ على المبْنِيِّ، والمبْنِيّ على المعْرب، وما يظهرُ فيه الإعْراب على ما لا يَظْهر فيه؟ وفي هَذا الموضع شَيْءٌ عَجيبٌ يجبُ أنْ يُوقَفَ عَلَيْه، وذَلكَ أنْ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ: إنّ(٣) الواوَ تعْطِفُ ما بَعْدَها على ما قَبْلَها لَفْظاً ومَعْنًى كَلامٌ خَرَجَ مَخْرجَ العُمُومِ وهو في الحقيقةِ خُصُوصٌ، وإنَّمَا تَعْطفُ الواوُ الاسْمَ على الاسْمِ في نوع الفعْلِ أو جنْسه لا في كَمِّيّته وكَيْفيِّته(٤). ألا تَرَى أنَّك إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زيداً وعَمْراً فَقَدْ(٥) يَجُوز أن تَضْرب(٦) زَيْداً ضَرْبَةً واحدَةً وعَمْراً ضربَتْين وثَلاثاً(٧) فَتَختلف الكَمِّيتَان [وكذلكَ يجُوزُ أنْ تَضْرِبَ زَيْداً جَالساً وعَمْراً قَائماً فَتَخْتَلفَ الكَيْفيَّتان](٨)، ويبيِّنُ ذلكَ قَولُ العَرَب: إيَّاكَ والأسَدَ(٩)، فَيَعْطفُونَ الأسَدَ على الضَّميرِ المخاطَب، والفعْلُ النَّاصِبُ لَهُما مُخْتلفُ المعْنَى(١٠)؛ لأنَّ المخاطَبَ مَخُوفٌ والأسَدَ مُخُوفٌ منْه،

(١) زيادة عن ب.

(٢) في الأشباه ٣/ ٥٦٤: «ألا ترى أن العرب...».

(٣) في الأشباه ٣/ ٥٦٤: «بأنَّ....».

(٤) في ب: «وكيفية الضرب»، ولعلَّها مقحمة.

(٥) في الأشباه ٣/م ٥٦٦٥: «فقد يجوز».

(٦) في الأصل: «يضرب».

(٧) في الأصل: «وثلثاً».

(٨) ساقط من الأصل، والتكملة عن ب.

(٩) شرح المفصل ٢/ ٢٥. قال ابن يعيش: «فإن قيل: كيف جاز أن يكون الأسد معطوفاً على إياك والعطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى؟.... فالجواب: أن البعد والقرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيداً بالإضافة إلى شيء وقريباً إلى شيء غيره، وههنا إذا تباعد عن الأسد فقد تباعد الأسد عنه فاشتركا في البعد».

(١٠) قال ابن يعيش: «وأمّا اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الأسد عليه؛ لأنَّ العامل قد يعمل في المفعولين وإن اختلف معناهما، ألا تراك تقول: أعطيت زيداً درهماً فيتعدى الفعل إليهما تعدِّياً واحداً وإن كان (زيد) آخذاً والدرهم مأخوذاً، فهما مختلفان من جهة المعنى، فكذلك ههنا إذا عطفت الأسد على إيَّاك شاركه في عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما، فالمخاطب حذر خائف، والأسد محذور منه مخوف». شرح المفصل ٢/ ٢٥.

فَجَازَ العَطْفُ، وإنِ اخْتلفَ نَوْعا التَّخْويف؛ لأنَّ جهةَ(١) التَّخْويفِ قد انْتَظَمتْ(٢).

[٧٨/أ] ونَحْوٌ منْهُ قولُهُ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا// أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس ١٠: ٧١]؛ لأنَّ الإجْماعَ على الأمْر هو العَزْمُ عَلَيْه، والجمْع الَّذي يُرادُ به ضَمُّ الأشْياءِ المفْترِقة، وإنِ اخْتلَف نَوْعاهُما فإنَّ لهُما جنْساً يَجْتمعانِ فيه. ألا تَرى أنَّهُما جَمْيعاً يَرْجِعانِ إلى مَعْنى الصَّيرورةِ والانجذَاب؟ ألا تَرى أنَّ مَنْ عزَم عَلَى شَيْءٍ(٣) فقَد انجذَبَ إليه وصَارَ، كَمَا أنَّ الأشْياءَ المفْترقةَ إذا جُمعَتْ انجذَبَ بعضُها إلى بَعْضٍ، وصَارَ كُلٌّ واحِدٍ منْهما إلى الآخرِ؟

وكَذلكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٤):

[مجزوء الكامل]

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحَا

ومَعْناه: وحَامِلاً رمُحاً؛ لأنَّ التقلُّد نَوْعٌ من الحَمْل؛ ولأَجْلِ هَذَا الَّذي ذَكَرْنَاهُ(٥) من حُكْمِ العَطْفِ بالواوِ قُلْنا في قَوْل اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾(٦) [المائدة ٥: ٦] في قِراءة [مَنْ](٧) خَفَضَ الأَرْجُلَ؛ لأَنّ(٨) الأَرْجُلَ تُغْسَلُ، والرُّؤوسَ تمسَحُ، ولم يُوجِبْ عَطْفُها على الرُّؤُوسِ أنْ تكُونَ ممسُوحَةً كَمَسْح

(١) في ب: «جنس».

(٢) في ب: «تنتظمهما».

(٣) في الأشباه ٣/ ٥٦٥: «الشيء».

(٤) البيت لعبد الله بن الزِّبعرى، وهو في: ديوانه/ ٣٢، والكامل/ ٤٣٢، ٤٧٧، و٨٣٦، والمخصص ٤/ ١٣٦، وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، و٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢. وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١، ٤٧٣، ٣/ ١٢٣، ومجاز القرآن ٢/ ٦٨، والمقتضب ٢/ ٥١، والإيضاح/ ١٩٥، والخصائص ٢/ ٤٣١، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٢١، وأمالي المرتضى ١/ ٥٤، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١١٤٧، وشرح المفصل ٢/ ٥٠، واللسان (زجج، قلد، مسح)، والأشباه والنظائر ٣/ ٥٦٦. تقلَّد السيف: حمله.

(٥) في ب: «ذكرنا».

(٦) زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦٦.

(٧) زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦٦.

(٨) في الأشباه ٣/ ٥٦٦.

الرُّؤُوسِ لأنَّ العَرَبَ تَسْتَعْمِلُ المسْحَ على مَعْنَيَيْن:

أَحَدُهما: النَّضْحُ، والآخَرُ: الغَسْلُ، حَكَى أبو زَيْدٍ: تَمسَّحْتُ للصَّلاةِ، أيْ تَوَضَّأْتُ، وقالَ الرّاجِزُ(١):

[الرجز]

أَشْلَيْتُ عَنْزِي ومَسَحْتُ قَعْبي

أراد: أنَّه غَسَلَهُ لِيَحْلبَ فيه، فَلَمَّا كَانَ المسْحُ نوعَيْن أوجبْنا لكُلِّ عُضْوٍ ما يليقُ به إِذْ كانتْ واوُ العَطْفِ -كَمَا قلتُ(٢)- إِنَّمَا تُوْجِبُ الاشْتِراكَ في نَوْعِ الفعْلِ أو جنْسه، لا في كَمِّيته ولا في كَيْفِيَّته؛ فالنَّضْحُ [والغَسْلُ](٣) قَدْ جَمَعَهُمَا جِنْسُ الطَّهارة، كما جَمَعَ تقلّد السّيفِ، وحَمْلَ الرُّمحِ جنْسُ التأهُّبِ للحَرْبِ والتَسَلّحُ، وهَكَذا قولنا: بِسْمِ اللّه الرَّحْمَنِ الرَّحيم، وصلَّى اللّه على مُحَمَّدٍ: إنْ(٤) كَانَ الإِخْبارُ والدُّعاء قَد اخْتلفَا فإنَّهُما قد اتّفقا في مَعْنى التَّقْدمةِ والاسْتِفْتاحِ، أو في مَعْنَى التَّبرُّكِ والاسْتِنجَاحِ(٥) فإنْ قال قائلٌ: قَدْ أنْكَر النَّحْويُّون أنْ يُقَالَ: ليتَ زَيْداً قائمٌ وعَمْروٌ، بالرَّفع عَطْفاً على مَوْضعِ (ليْتَ) وما عَملتْ فيه، وهلْ ذَلكَ من اخْتلاف(٦) الجمْلَتَيْن بأنَّ إحْدَاهُمَا تَصيرُ خَبَراً والثَّانية تمنيّاً؟ فالجوابُ: أنَّ هَذا الَّذي تَوَهَّمته لا يَصِحُّ مِنْ وجهَيْن:

أحدهما: أن إنْكَارَ النَّحْويِّين(٧) العَطفَ على خَبَرِ(٨) [لَيْتَ](٩) ليْسَ من أجْلِ ما

---

(١) هو أبو نخيلة الراجز، والرجز في اللسان والتاج (قعب) منسوباً إليه، وهو بلا نسبة في: إصلاح المنطق/ ٢٨٣.

(٢) في ب: «قلنا».

(٣) زيادة عن ب.

(٤) في الأشباه ٣/ ٥٦٧: (وإنْ....).

(٥) «أو... الاستنجاح»: ليس في ب.

(٦) في الأشباه ٣/ ٥٦٧: «وهل ذلك إلا من اختلاف».

(٧) طمست الكلمات في الأصل، واستكملتها اعتماداً على السياق وعلى نسخة الأشباه والنظائر ٣/ ٥٦٧.

(٨) في الأشباه٣/ ٥٦٧: «موضع».

(٩) ليست في الأصل، والزيادة عن ب.

ظننتَهُ، وإنَّمَا مَنَعُوهُ لأنَّ[1] (لَيْتَ) قد أَبْطلت الابْتداءَ، فلَمْ تبق لَهُ لفظاً ولا تَقْديراً، ولو كَان لـ (لَيْتَ) ومعْمولها مَوْضِعٌ وعُطِفُ (عَمْروٌ) عَلَيْه لم يكُنْ عَطْفَ خَبَرٍ على تمنٍّ؛ [لأنَّ التَّمنِّيَ كَانَ بعامِلِ اللفْظِ دونَ الموضعِ، لَوْ كَانَ هُنَاكَ مَوْضِعٌ][2] كَمَا توهَّمت[3]، وإنَّمَا كَانَ يكُونُ عطفَ خَبَرٍ عَلَى خَبَرٍ[4].

والوجه الثَّاني: أنَّ قولَنا: لَيتَ زَيداً قائمٌ وعَمْرو لا يُعَدّ جُمْلَتَيْن إنما يُعَدّ جُمْلَةً واحدةً؛ لأنَّ الجزءَ الَّذي كَان يُتَمِّم[5] الجمْلةَ الثَّانيةَ سَقَطَ اسْتغْنَاءً بخَبرِ الاسْمِ الأوَّل. ولو قلتَ: لَيْتَ زَيْداً قائمٌ ولَيْتَ عَمْراً قائمٌ لكَانَتَا جُمْلَتَيْن. وهَذَا[6] كَقَولِكَ: قامَ زيدٌ وقامَ عَمْروٌ، فَيَكُون الكَلامُ جُمْلَتَيْن، فإذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرو صَارَ جُمْلةً واحِدَةً. ويَدُلُّ عَلَى ذَلكَ أنَّ النَّحْويِّين يُجيزونَ: مَرَرْتُ برجُلٍ قَائمٍ زَيْدٌ وأَبوهُ، ولا يُجيزونَ: مررتُ برجُلٍ قائمٍ زَيْدٌ وقائمٍ أبوهُ؛ لأنَّ الكَلامَ الأوَّل جُمْلةٌ واحدة، فاكتُفيَ فيها[7] بضَميرٍ واحدٍ يعُودُ إلى الموْصُوف، والثَّانيةُ تجري مَجْرى جُمْلَتَيْن، فَلا بدَّ في كُلِّ واحدةٍ[8] منْهُما من ضَميرٍ. وكَذلكَ يُجيزونَ: زَيْدٌ قائمٌ[9] عَمْرو وأبوهُ، ولا يُجيزون: زَيْدٌ قائمٌ[10] عَمْرو وقامَ أبوهُ لتَعرِّي الجُمْلة الوَاحدة منْ ضَميرٍ يَعُودُ إلى المبْتدأ.

نجزت المسْألةُ، والحمْدُ للَّه حَقَّ حَمْدِه، وصَلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّدٍ وآله وسَلَّمَ، وشرَّفَ وكرَّمَ، وبِتَمَامِها تمَّ السِّفرُ[11].

---

(١) في ب: «من أنَّ».

(٢) زيادة عن ب.

(٣) في الأشباه ٣/ ٥٦٨: «توهَّمته»، وهي ليست في ب.

(٤) «وإنما...خبر»: ليس في ب.

(٥) في الأشباه ٣/ ٥٦٨: «يتمّ».

(٦) في ب: «وهكذا».

(٧) في ب: «منها».

(٨) في الأصل: «واحد».

(٩) في ب، والأشباه ٣/ ٥٦٩: «زيدٌ قام».

(١٠) في ب، والأشباه ٣/ ٥٦٩: (زيد قام».

(١١) في ب: «فهذا ماحضرني من الجواب عما سألت عنه، ولله الحمد على ما بصَّروفهَّم، وصلَّى الله على محمد وسلَّم».

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

– ابن السكِّيت اللغوي: محيي الدين توفيق إبراهيم، بغداد. ساعدت جامعة بغداد علي نشره.
– أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطَّاع الصقليّ (ت ٥١٥هـ)، تحقيق ودراسة أحمد محمد عبدالدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.
– أبنية كتاب سيبويه: أبو بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ)، حقَّقه د. أحمد راتب حموش، مجمع اللغة العربية، دمشق، ٢٠٠٢م.
– أبو العطاء السندي، حياته وشعره: صَنْعة قاسم راضي مهدي، مجلة المورد، مج٩، ع٢، ١٩٨٠م.
– أخبار أبي القاسم الزجاجي (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق د. عبدالحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
– أدب الكاتب: ابن قتيبة، حقَّقه د. محمد الدالي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
– ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٩هـ)، حققه د. محمد رجب النجار، راجعه د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
– الاستدراك على سيبويه: ابن الدهان (ت ٣٧٩هـ)، حققه د. جميل حنا حداد، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
– أسرار العربية: أبو البركات عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
– الأسرار المرفوعة: علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، حققه محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧١م.
– أسماء المغتالين: ابن حبيب (ت ٢٤٥هـ)، حققه عبدالسلام هارون ضمن نوادر المخطوطات، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، بيروت.
– الإشارات والتنبيهات: محمد بن علي الجرجاني (ت ٧٢٩هـ)، حقَّقه د. عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٧م.

- الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥م.
- الأشباه والنظائر: الخالديان، تحقيق السيد محمد يوسف، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- الأشتقاق: ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، حققه عبدالسلام هارون، مكتبة المثنى، ط٢، بغداد.
- إصلاح الخلل: ابن السّيد (ت٥٢١هـ)، حققه حمزة النشرتي، الرياض، ١٩٧٩م.
- إصلاح المنطق: ابن السكِّيت (ت ٢٤٤هـ)، حققه أحمد شاكر، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م.
- الأصول: ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، ط ١، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحاس (٣٣٨ هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الأغفال: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، حققه د. عبدالله الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- الإفصاح: أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)، حققه الأستاذ المرحوم سعيد الأفغاني، ط٣، ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الاقتضاب في شرح آداب الكتاب: أبو محمد بن السِّيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، حققه مصطفى السقَّا وحامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.
- الأمالي: أبو علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) دار الآفاق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الأمالي: هبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢هـ) حققها د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.
- الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ)، حققه د. عبدالمجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ١٩٨٠م.

- إنباه الرواة على أنباه النُّحَاة: القفطي (ت ٦٤٦هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- الأيام والليالي والشهور: الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الانتصار ممن عجز عن الاستبصار: ابن السيد (ت ٥٢١هـ)، حققه حامد عبدالمجيد، القاهرة، ١٩٥٥م.
- الإنصاف: ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، شرح محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- أوضح المسالك: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، حقَّقه محمد محيي الدين عبدالحميد (ت ١٩٧٣هـ)، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حققه د. كاظم بحر المرجان، ط٢، ١٩٩٦م، عالم الكتب، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) حققه د. موسى بناي العليلي، بغداد، بلا تاريخ.
- إيضاح الوقف والابتدا: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، مطابع النصر الحديثة، الرياض، بلا تاريخ.
- البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي (ت٧٩٤هـ)، حققه سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- بدائع الفوائد: ابن قيِّم الجوزيَّة (ت ٧٥١هـ). عني بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.
- البدل في الجملة العربية: د. حسين محمد حسن، ط١، ١٩٨٩م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

– البسيط في شرح جمل الزجَّاجي: ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
– بغية الوعاة: السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
– البُلْغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيرزأبادي (ت ٨١٧هـ)، حققه محمد المصري، ط١، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م.
– بهجة المجالس: القرطبي النمري، حققه د. محمد مرسي الخولي، دار الكتاب العربي، القاهرة.
– البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، تحقيق هاشم المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
– البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق د. طه عبدالحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، دون مكان للنشر، نسخة مصورة.
– تاريخ الأدب الأندلسي: د. إحسان عباس، نسخة مصورة، جامعة حمص، بلا تاريخ.
– تاريخ العلماء النحويين: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت ٤٤٢هـ)، حققه د. عبدالفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
– تاريخ الفكر الأندلسي: آنخل بالنثيا، ترجمة د. حسين مؤنس، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥م.
– تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدينوري، (ت ٢٧٦هـ)، شرح السيد أحمد صقر، ط٣، ١٩٨١م، المكتبة العلمية، بيروت.
– التبصرة: الصيمري (ت ق ٤هـ) حققه د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط١، ١٩٨٢م، دار الفكر، دمشق.
– التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ.
– التبيان في تعيين عطف البيان: شهاب الدين أبي العباس أحمد الأصبحي العُنَّابي

(ت ٧٧٦هـ)، تحقيق د. إبراهيم أبو عباة، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- تثقيف اللسان: ابن مكّي الصِّقلّي (ت ٥٠١هـ)، تحقيق عبدالعزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- تحصيل عين الذهب: الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، حققه د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التخمير: صدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، حققه د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٩هـ)، حققه د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التذكرة: ابن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، تحقيق د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط٢، ١٩٩١م.
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية: محمد العبيدي (ت ق ٨هـ)، تحقيق د. عبدالله الجبوري، النجف، العراق، ١٩٧٢م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حققه د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الإمامة، القاهرة، ١٩٩٠م.
- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- التكملة: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حققه كاظم بحر المرجان، العراق، ١٩٨١م.
- تلخيص كتاب أرسطاليس في العبارة: الوليد بن رشد، تحقيق د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
- التنبيهات على أغلاط الرواة: علي بن حمزة (ت ٣٧٥هـ)، حققه عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية للكتاب، ١٩٦٤م.

- التوابع في كتاب سيبويه: د. عدنان محمد سلمان، مطبعة وزارة التعليم العالي، الموصل، العراق، ١٩٩١م.
- توضيح المقاصد: المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة، ١٩٧٦م.
- التيسير: أبو عمرو الداني (ت ٤٤٠هـ) تصحيح أوتوبيرتزل، إستانبول، ١٩٣٠م.
- ثمار الصناعة: أبو عبدالله الحسين الدينوري (ت ق ٥هـ) حققه د. محمد بن خالد الفاضل، ط١، الرياض، ١٩٩٠م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- الجامع الصغير/ السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ) صحَّحه: أحمد عبدالعليم البردوني، نسخة مصورة عن دار الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- الجمل في النحو: الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) حققه د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري (ت ٥١٨هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، ط١، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- جمهرة أنساب العرب: ابن حزم، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.
- الجواهر: جامع العلوم الأصبهاني (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياريّ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣م.
- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: رتَّبه وضبطه مصطفى حسين أحمد، ط١، القاهرة، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.
- حجة القراءات: ابن زَنْجلة (ق ٤هـ)، حققه المرحوم سعيد الأفغاني، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الحجة: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق.

- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، حققه د. عبدالعال سالم مكرم، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٨٦م.
- الحلل: ابن السِّيد (ت ٥٢١هـ) تحقيق د. مصطفى إمام، القاهرة، ١٩٧٩م.
- حماسة البحتري: ضبطها لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، بيروت.
- الحماسة الشجرية: هبة الله بن الشجري، حققها الأستاذ المرحوم عبدالمعين الملوحي (ت ٢٠٠٦م) وأسماء الحمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠م.
- الحيوان: أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، حققه عبدالسلام هارون، منشورات المجمع الإسلامي، بيروت.
- خزانة الأدب: عبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٤هـ) حققه عبدالسلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب: عبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- الخصائص: أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٣هـ) حققه محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- الدرّ المصون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) تحقيق د. أحمد الخرَّاط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- درة الغواص: أبو القاسم الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٩٧٥م.
- الدرر اللوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان، القاهرة، ١٣٢٨هـ.
- دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ديوان أبي الأسود الدؤولي (ت ٦٩هـ)، صنعة السكَّري (ت ٢٩٠هـ)، حققه الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ديوان الأعشى (ت ٧هـ): شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، ط ٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

- ديوان أبي تمام الطائي، حققه محمد عبده عزام، القاهرة، دار المعارف.
- ديوان أبي الفتح البُسْتيّ: تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٩م.
- ديوان أبي فراس الحمداني: تحقيق د. محمد التونجي، المستشارية الإيرانية، دمشق.
- ديوان أشعار الأمير أبي العباس بن المعتز: حققه د. محمد بديع شريف، سلسلة ذخائر العرب، بلا تاريخ.
- ديوان بشار بن برد: حققه محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
- ديوان جرير (ت ١١٠هـ): حققه د. نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.
- ديوان الخِرْنق، تحقيق د. حسين نصار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ديوان ذي الرمة (ت ١١٧هـ)، شرحه: أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١هـ)، حققه د. عبدالقدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢م، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ديوان الراعي النُّميري (ت ٩٠هـ): حقَّقه راينهرت فايبرت، بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم آلوردالبروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ديوان زهير (برواية ثعلب)، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٤م، ونسخة أخرى، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان الشماخ بن ضرار، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ديوان خفاف بن ندبة السلمي: جمعه وحققه د. نوري حمود القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م. ونسخة أخرى ضمن: شعراء إسلاميون، ط٢، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات (ت ٧٥هـ)، حققه د. محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٨م.

- ديوان العجَّاج (ت ٩٠هـ)، صنعة أستاذنا د. عبدالحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ)، جمع وترتيب عبدالعزيزكرم، دار القلم، بيروت.
- ديوان عُمَارة بن عقيل: تحقيق شاكر العاشور، البصرة، ١٩٧٣م.
- ديوان عنترة: حققه محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٠م.
- ديوان الفرزدق: عني بجمعه عبدالله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.
- ديوان القطامي (ت ١٣٠هـ): حققه د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بغداد، ١٩٦٠م.
- ديوان كثير عزَّة: حققه د. إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ديوان الكميت (ت ١٢٦هـ) جمعه وحققه د. داود سلوم، بغداد، ١٩٧٠م.
- ديوان لبيد (ت ٤١هـ): حققه د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٨٤م.
- ديوان المتنبي بشرح الواحدي، عني به فريدرخ ديتريصي، برلين، ١٨٦١م، نسخة مصوَّرة.
- ديوان مجنون ليلي، جمع وتحقيق وشرح عبدالستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.
- ديوان النابغة الذبياني (ت ١٨ ق هـ)، حققه المرحوم د. شكري فيصل، دار الفكر ١٩٦٨م، بيروت. ونسخة أخرى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، سلسلة ذخائر العرب، ط٢، القاهرة، ١٩٨٥م.
- رسالة في قلب كافوريات المتنبي: عبدالرحمن حسام زاده الرومي (١٠٨١هـ)، تحقيق د. يوسف نجم، ط١، دار الأمانة، بيروت، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- رسائل ابن حزم، تحقيق د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٧٨م.
- الروض الأُنُف: السهيلي (ت ٥٨١هـ) مطبعة الجمالية بمصر، ١٣٣٢هـ.

- زهر الأكم: الحسن اليوسي، تحقيق قصي الحسين، ط١، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٩٥م.
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، حققه د. شوقي ضيف (١٤٢٦هـ)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٩٧.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، حققه د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- سِمْط اللآلي: أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ) حققه عبدالعزيز الميمني، ط٢، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- سير أعلام النبلاء: الذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين، مكتبة المؤيد، الرياض.
- السيرة النبوية: ابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وزميله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي عبدالحميد، بيروت.
- شرح أشعار الهذليين: السكري، حققه عبدالستار فراج، راجعه محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، بلا تاريخ.
- شرح الأشموني: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ.
- شرح التسهيل: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) حققه د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، ١٩٩٠م، دار هجر، القاهرة.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، القاهرة، بلا تاريخ، ونسخة أخرى دار الفكر، بلا تاريخ.
- شرح الجمل: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) حققه د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، ١٩٨٠م، بغداد.
- شرح الحدود النحوية: جمال الدين الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) حققه د. صالح بن حسين العايد، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

– شرح حماسة أبي تمام: أبو علي المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، نشره أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
– شرح ديوان الحماسة: الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، عالم الكتب، بيروت.
– شرح شواهد الشافية: عبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، حققه محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
– شرح شواهد المغني: السيوطي (ت ٩١١هـ) منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
– شرح الكافية: الرضي الأستراباذي (ت ٧٧٦هـ) حققه د. حسن الحفظي ويحيى بشير المصري، ط١، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٣م.
– شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق عبدالمنعم هريدي، دار الفكر، دمشق.
– شرح اللمع: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، حققه د. إبراهيم أبو عباة، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
– شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
– شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، حققه د. خالد عبدالكريم جمعة، ط١، الكويت، ١٩٧٦م.
– شرح الملوكي: ابن يعيش (٦٦٣هـ)، حققه د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
– شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نسخة مصوَّرة، بيروت.
– شرح هاشميات الكميت: أبو رياش القيسي (ت ٣٣٩هـ)، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٤م.
– الشعر والشعراء: ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق احمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
– شعراء أمويون: جمعه وحققه د. نوري حمودي القيسي، جامعة بغداد، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
– شعر ضبة وأخبارها: صنعة د. حسن أبو ياسين، جامعة الملك سعود، الرياض،

١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- شعر قيس بن زهير: جمعه عادل البياتي، النجف، ١٩٧٢م.
- شعر منصور الفقيه: جمعه د. عبدالمحسن القحطاني، دارالقلم، بيروت، ١٩٨١م.
- الصاحبي: ابن فارس، حققه السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الصحاح: الجوهري (ت ٣٩٩هـ)، حققه أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٦م.
- صحيح البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٨١م.
- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، حققه محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الصناعتين: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) حققه علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ١٩٧١م.
- الطبقات الكبرى: ابن سعد، دار صادر، بيروت.
- ظهر الإسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت.
- العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، حققه أحمد أمين وزميلاه، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- غرر الخصائص الواضحة: الوطواط، دار صعب، بيروت، بلا تاريخ.
- الفاخر: الضبي (ت ٢٩١هـ)، حققه عبدالحليم الطحاوي، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
- الفاضل: المبرد (ت ٢٨٥هـ) حققه عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٥هـ.
- الفروق: ابن بري (ت ٥٨٢هـ) حققه د. فراج الحمد، مجلة الدراسات اللغوية، مج٥، ع٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الفصوص: صاعد البغدادي (ت ٤١٧هـ)، حققه عبدالهادي التازي سعود، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- الفصول والغايات: أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، حققه محمود حسن زناتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.
- القاموس المحيط: الفيروزأبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- القطع والائتناف: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق د. أحمد خطَّاب العمر، مطبع العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- الكامل: المبرد (ت ٢٨٥هـ)، حققه د. محمد الدالي، ط١، ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الكتاب: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، حققه المرحوم عبدالسلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- الكتاب: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، حققه عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- كشف الخفاء: إسماعيل العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
- الكشاف: الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
- الكشف عن وجوه القراءات: مكي بن طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الكليات: أبو البقاء الكفوي: (ت ١٠٩٤هـ)، اعتنى به د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١م.
- اللباب: أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق د. غازي طليمات ود. عبدالإله نبهان، ط١، دار الفكر، بيروت، دمشق، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- كتاب الأفعال: ابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- كتاب الشعر: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، حققه المرحوم محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة د. محمد أحمد الدالي، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب: ابن منظور (ت ٧١١هـ)، مصر، دار المعارف.

– ما جاء على فَعَلْت وأفعلتُ بمعنى واحد: أبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، حققه ماجد الذهبي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة.
– ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق هدى قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الخامس والعشرون، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٩١م.
– مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، حققه د. فؤاد سزكين، ط٢، نسخة مصوَّرة، بيروت.
– مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، حققه عبدالسلام هارون، ط٢ مصورة، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.
– مجمع الأمثال: أبو هلال العسكري (ت ٥١٨هـ)، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النصر، بيروت، بلا تاريخ.
– المحب والمحبوب: السري الرفاء، تحقيق مصباح غلاونجي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.
– المحبَّر: ابن حبيب (ت٢٤٥هـ)، صححته د. إيلر شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
– المحتسب في وجوه القراءات: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، حققه علي النجدي ناصف ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
– المحرَّر الوجيز: أبو محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالله الأنصاري والسيد عبدالعال السيد إبراهيم، ط١، وزارة الأوقاف، قطر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
– المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، مكتبة الشرق العربي، بيروت.
– مختصر شواذ القراءات: ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، نشره برجستراسر، طبعة مصورة، مكتبة المتنبي، القاهرة.
– مختصر كتاب العين: الخطيب الإسكافي (ق ٤هـ)، حققه د. هادي حسن حمودي، ط١، سلطنة عمان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
– المخصّص: ابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م، ونسخة أخرى مصورة عن طبعة بولاق.
– مدارج السالكين: ابن قيِّم الجوزيَّة (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، حققه د. محمد الشاطر أحمد، ط١، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المسائل البغداديات: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، حققه صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- المسائل الشيرازيات: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) حققه محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
- المستقصى في الأمثال: الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- مسند أحمد بن حنبل، القاهرة، ١٣١٣هـ، وطبعة أخرى، المكتب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق ياسين السواس، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- معاني القراءات: أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق د. عيد مصطفى درويش ود. عوض القوزي، ط١، دار المعارف، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- معاني القرآن: الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق د. عبدالجليل شلبي، خرّج أحاديثه علي جمال الدين محمد، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م
- المعاني الكبير: ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- معاهد التنصيص: عبدالرحيم العباسي (ت ٩٦٣هـ)، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت.

- معجم الأدباء: ياقوت الحموي (٦٨٦هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي (ت ٦٨٦هـ)، دار صادر، بيروت.
- معجم شواهد النحو الشعرية: د. حنا جميل حدَّاد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- معجم القراءات: د. عبداللطيف الخطيب، ط١، دار سعد، دمشق، ٢٠٠٠م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (ت ١٩٨٧م)، دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.
- معجم ما استعجم: البكري (ت ٤٨٧هـ)، حققه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
- المغرب في حُلَى المغرب: علي بن سعيد المغربي، حققه د. شوقي ضيف، ١٩٧٨م، دار المعارف، القاهرة.
- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) حققه د. مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، دمشق.
- المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط٢، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ، ونسخة أخرى قدَّم لها محمد السعيدي، دار إحياء العلوم، ط١، ١٩٩٠م.
- المقاصد النحوية: العيني (ت ٨٥٥هـ) على هامش خزانة الأدب، ط. بولاق، ١٣٤٧هـ.
- مقامات بديع الزمان الهمذاني، قدم لها الشيخ محمد عبده، ط٤، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٧م.
- المقتضب: المبرد (ت ٢٨٥هـ) حققه المرحوم محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٨هـ.
- المقصور والممدود: ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ)، صححه محمد بدر النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٠٨م.
- المكتفى في الوقف والابتدا: أبو عمرو الداني (٤٤٠هـ)، دراسة وتحقيق جايد زيدان مخلف، ط١، وزارة الأوقاف، العراق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

– الملخَّص في ضبط قوانين العربية: ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، حققه د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، بلا دار نشر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
– المنصف: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٢م) وعبدالله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
– منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: أحمد بن محمد الأشموني، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
– منهج السالك: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٩هـ)، حققه سدني جليني، نيوهافن، ١٩٤٧م.
– نتائج التحصيل: المرابطي الدلائي (ت ١٠٩٠هـ) حققه محمد الصادق العربي، ليبيا.
– النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، أشرف على طبعه علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
– نظام الارتباط والربط: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان.
– نَظْم الدرر في تناسب الآيات والسور: أبو الحسن البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
– نفح الطيب: المقّري التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، حققه د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
– نوادر أبي زيد: حققه محمد عبدالقادر أحمد، ط١، دار الشروق، بيروت١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
– هداية الباري إلى ترتيب صحيح البخاري: رتبه عبدالرحيم، بيروت.
– هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ)، د. تركي العتيبي، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
– همع الهوامع: السيوطي (ت ٩١١هـ) دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
– وفيات الأعيان: ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
– الوقف والابتدا: أبو عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي (ت ٥٦٠هـ)، دراسة وتحقيق حسن هاشم درويش، ط١، دار المناهج، عمّان، الأردن، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

المخطوطات:

– التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٩هـ)، ج٢، نسخة مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة في الرياض، نسخة رقم ٧٣٢٣، عن دار الكتب والجزء الأول، تحقيق وليد محمد السراقبي، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.
– شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، ج٢، نسخة مصورة بدار الكتب القوميَّة، القاهرة، برقم (١٣٧).
– المسائل الشيرازيات: أبو علي الفارسي، مصوَّرتي عن نسخة شهيد علي.
– المسائل والأجوبة: نسخة مصورة عن نسخة دير الإسكوريال، وتحتفظ بها مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة في الرياض برقم (٦٠٣٩/ف)، ونسخة أخرى مصورة عن تشستربتي برقم (٣١٩٠)، ونسخة أخرى مصورة عن نسخة مكتبة تشستربتي، تحتفظ بها مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض برقم (٤٣٢٥).

المجلات:

– الدراسات اللغوية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج٥، ع٢، ١٤٢٤هـ.
– العرب: مركز حمد الجاسر الثقافي، ج٧ و٨، ١٤٢٣هـ.
– مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٤٧، ج١، ١٩٧٢م.
– المورد: وزارة الإعلام، العراق، مج٦، ع١، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ومج٩، ع٢، ١٩٨٠م.

الكشافات العامة

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأمثال

فهرس الشعر

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	عدد الأبيات	الصفحة
وما إن يقولوا	الإباءُ	زهير بن أبي سلمى	الوافر	١	٢٦١
وإني لمثرٍ	ثراءُ	المعري	الطويل	١	٥٤
ولجدْت	بكاءُ	أبو الطيب المتنبي	الكامل	١	١٢٤
أنت يا آد	أدماءُ	المعري	الخفيف	١	٥٣
هذه الشهب	إلماءُ	المعري	الخفيف	١	٥٣
أقلّي اللوم	أصابا	جرير	الوافر	١	٤٣
ألم تعلم	اجتلابًا	جرير	الوافر	١	١٠٦
وهلك الفتى	فيعجبًا	علي بن الغدير الغنوي	الطويل	١	٤٨
فيا أخوينا	حربًا	طالب بن أبي طالب القرشي	الطويل	١	٢٠٧
يا راعي	الذيبًا	المعري	البسيط	١	٥٧
وملجأ	والأبُ	ابن مقبل	الطويل	١	٢٧٣
وكأن الصباح	غرابُ	تميم بن المعز	الخفيف	١	٥٥
إليكم ذوي	وألببُ	الكميت	الطويل	١	١٠٣
تتيه	واجبُ	البطليوسي	الطويل	٢	٣٣٤
ويوم كيوم	تغربُ	أبو الطيب المتنبي	الطويل	١	١٣٢
وأسود	فرحيبُ	أبو الطيب المتنبي	الطويل	١	١٣٢
فلئن كنت	خطيبُ	مطيع بن إياس	الخفيف	١	٦٤
فظل لنا	متغيبُ	علقمة	الطويل	١	١٧٧

لا يبطرن	لعابهُ	أعشى باهلة	الرجز	١	١٢٧
ومن ذا الذي ترضى	معايبه	بشار بن برد	الطويل	١	٣٧
أمهتي	أبي	قصي بن كلاب	المنسرح	١	٢٧٠
بثينة من آل النساء	لعاتبِ	جميل بثينة	الطويل	١	١٠٣
كأن يبيس	مجربِ	طفيل الغنوي	الطويل	١	٧٣
فإن تكلف	غربي	عمارة بن عقيل	الطويل	٣	١٤٣
أقاتل حتى لا أرى	الكربِ	مالك بن كعب	الطويل	١	١٠٧
أمرتك الخير	نشبِ	....	البسيط	١	١٧٨
فظل الأكف	المخضبِ	علقمة	الطويل	١	٤٥
كأن حواميه	يخضبِ	النابغة الجعدي	المتقارب	١	٢٣٢
أشليتُ عنزي	قعبي	أبو نخيلة الراجز	الرجز	١	٣٨٧
يا رب ليل	كالكواكب	ابن السيد البطليوسي	الكامل	٦	٥٦
علينا لك	جيوبِ	أبو الطيب المتنبي	الطويل	٢	١٣٣
ولو أصابت	للشيبِ	الجميح بن منقذ	البسيط	١	٣٨٢
لبسنا رداء الليل	عشيبِ	أبو فراس	الطويل	١	٥٢
هجر العراق	بغرابه	المعري	الكامل	١	٥٧
فإن رأيت	تبكيتَا	المعري	البسيط	١	٧٠
ليست كنار	مصليتَا	المعري	البسيط	٢	١٣٥
سميتها	تموتُ	أبو فرعون	الرجز	١	٩٥
وذات عيال	خلجات	خوات بن جبير	الطويل	١	١٢٩
نضر الله	الطلحاتِ	عبيدالله بن قيس الرقيات	الخفيف	١	٢٣٨
لا يرهب	وأحدثا	المعري	البسيط	١	٧١
تحلى بأسنى	الشعثُ	المعري	الطويل	٣	٥٦
لم يستريحوا	الأجداثِ	المعري	الكامل	١	٧٢

أراني في الثلاثة	النَّبيثِ	المعري	الوافر	٢	٣٩
ترى	مُسَحَّجَا	العجاج	الرجز	١	١٠٧
ومهمه	أدلجا	العجاج	الرجز	٢	١٤٥
يا دار ميَّة	ثجَّاجِ	....	البسيط	١	٤١
عن لاعجٍ	العالجِ	المعري	الكامل	١	٥٩
يا ليت زوجك	ورمحا	عبدالله بن الزبعرى	مجزوء الكامل	١	٣٨٦
ويوشع	يوحا	المعري	الوافر	١	٧٥
كأن الركض	صريحا	المعري	الوافر	١	٧٣
ألستم خير	راحِ	جرير	الوافر	١	٧٧
وقال بأحكام	الرسخا	المعري	الطويل	١	٨٩
تشكيت	الصوارخُ	المعري	الطويل	٢	٦١
ألا بَكر	الصمدْ	....	الطويل	١	٢٠١
ما للجمال	وئيدا	الزباء	الرجز	١	١٧٨
أفوق البدر	ومسادُ	المعري	الوافر	١	٧٦
ولا خلوتُ	يحسدُ	....	السريع	١	١٤٤
يردٌّ يداً	راقدُ	أبو الطيب المتنبي	الطويل	١	٦١
يُسَر الفتى	العقدُ	....	الطويل	٢	٢٢٥
فإن يُمْسِ	وفودُ	أبو العطاء السندي	الطويل	١	١٤١، ١٤٨
وقد علم	يقودها	كثير عزة	الطويل	١	٢٦١
كأنه خارجاً	مفتأدِ	النابغة	البسيط	١	٢٩٨
ما اعتاد	معتادِ	القطامي	البسيط	١	١٠٦
وذوي ضباب	الإفنادِ	رجل من بني فقعس	الكامل	٢	١٤١
بخرق يطيل	المتعبدِ	المعري	الطويل	٣	٤٩
نعى الناعي	نجدِ	....	الوافر	٢	٧٦

ثلاثة أيام	والغدِ	المعري	الطويل	١	٤٨
ولم يثبت	تبلدِ	المعري	الطويل	١	٤٨
فكنت	صلدِ	العديل بن الفرخ العجلي	الطويل	١	٢٧٦
واحكم كحكم	الثمدِ	النابغة	البسيط	١	٢٣١
وسوداء	الندِّ	أبو الطيب	الطويل	١	١٣٨
أيوعدني	هندِ	عارق الطائي	الطويل	١	٢٤٣
أيحترني	هندِ	عارق الطائي	الطويل	١	٢٥٠
زرناه	يعهد	أبو الطيب المتنبي	الرجز	١	١٣٨
وبذاك خبرنا	الأسودي	النابغة	الكامل	١	١٧٧
وشامخ	الأصيد	أبو الطيب المتنبي	الرجز	١	١٣٨
إلى الحول	اعتذرْ	لبيد	الطويل	١	٩٩
يا لبينى أوقدي	حارا	عدي بن زيد العبادي	المديد	٣	١٣٤
لقد ولد	عارا	جرير	الوافر	١	٢٧١
غذاهن	مهارا	المعري	الطويل	١	٦٤
ولوكهم	صخرا	....	الطويل	١	١٨٩
فقلت له	نعذرا	امرؤ القيس	الطويل	١	٥١
إني وأسطارٍ	نصرا	رؤبة	الرجز	١	٢٠٦
فأثَّتْ أعاليه	أحمرا	امرؤ القيس	الطويل	١	٢٣٠
أنا الذي	الكفرهْ	علي بن أبي طالب	الرجز	١	٩٦
احذر عدوك	مرَّهْ	منصور الفقيه	مجزوء الكامل	٢	١٣٤
يا رب صقرٍ	والنسورا	الأغلب العجلي	الرجز	٣	١٣٧
كأن فؤاده	الحذارُ	بشار بن برد	الوافر	١	٧٠
تراها من يبيس	غرارُ	بشر بن أبي خازم الأسدي	الوافر	١	٧٣
تقيلتها	خمارُها	الطوسي	الطويل	١	٢٧٠
وأنت التي حببت	القصائرُ	كُثيرة عزة	الطويل	٢	٢٥٧

وموقفٍ مثل	الحدقُ	سالم بن وابصة	البسيط	٢	١٤٤
فنادى به	ويخرقُ	ذو الرمة	الطويل	١	٩٨
ما غناء	المهراقِ	....	الخفيف	١	٢٧٦
وذات غدائرٍ	للعناقِ	أبو الطيب المتنبي	الوافر	١	١٣٨
ألا عم صباحاً	واصدُقِ	امرؤ القيس	الطويل	١	٣٨٤
وقام طوال	المنطَّقِ	امرؤ القيس	الطويل	١	٧٥
لا تغترر	والملقِ	سالم بن وابصة	البسيط	٢	١٢٧
وفي الأحبابِ	اشتراكا	أبو الطيب المتنبي	الوافر	١	١٣٤
فبعداً	سالكا	المعري	الطويل	٢	٧٩
بكيت	يضحكُ	عمارة بن عقيل	المتقارب	١	١٢٤
والعيش	مشتركُ	المعري	البسيط	١	٦٨
يا ليت شعري	فلكُ	المعري	البسيط	٦	٨٥
كأن على	اللوائكِ	ذو الرمة	الطويل	١	١٩٠
فلا تحسبوا	الضحكِ	المعري	الطويل	١	١٢٤
جزى الله	فعلْ	أبو الأسود، أو غيره	الطويل	١	١٧٤
رُبَّ أمر أتاك	الأفعالا	أبو الطيب المتنبي	الخفيف	٢	٣٨
ذكي القلب	جلالا	المعري	الوافر	١	٦٢
بوقت	اختيالا	المعري	الوافر	١	٦٨
أنت وسطى	هيولَى	ابن السيد البطليوسي	الخفيف	٢	٣٣٢
كانت نجائب	مَحيلا	الراعي النميري	الكامل	١	٢٧٠
ولا ذاكر	قليلا	أبو الأسود الدؤلي	المتقارب	١	٢٤٦
لنا راعيا سوء	جيالُ	الكميت	الطويل	١	٢٣٧
بأشنب	متفالُ	المعري	الطويل	١	٦٠
طويت الصبا	وإسجالُ	المعري	الطويل	١	٦٠

رعت بأرض	نصالها	ذو الرمة	الطويل	١	٤٦
وأهل خباءٍ	آجلُه	زهير بن أبي سلمى	الطويل	١	١٢٩
ألا رُبَّ	جُلجلِ	امرؤ القيس	الطويل	١	١٤٧
وأبيض فياض	فواضلُه	زهير بن أبي سلمى	الطويل	١	١٢٨
من الزنج	متثاقلُ	المعري	الطويل	١	٥٢
خوصاً تدير	المقلُ	القطامي	البسيط	٢	٤٧
يا رُب ليلة	الوكلُ	....	البسيط	١	١٤٥
أبلغ ما يطلب	الزللُ	أبو الطيب المتنبي	المنسرح	١	٧٨
أستغفر الله	والعملُ	....	البسيط	١	١٧٨
فرحنا به	عواملُه	زهير بن أبي سلمى	الطويل	١	٧٥
ومخفقٍ	ولهلُه	رؤبة بن العجاج	مشطور الرجز	١	٤٤
فبتنا عراة	ونزاولُه	زهير بن أبي سلمى	الطويل	٢	٢٣٥
حذيفة ينميه	يطاولُهْ	زهير بن أبي سلمى	الطويل	١	١٢٨
يقربُ	فتطولُ	السموأل	الطويل	١	٢٥٤
تعالى الله	العقولُ	المعري	الوافر	٢	٦٦
بما قد أرى	حلولُ	طرفة بن العبد	الطويل	١	٦٣
وقد أغتدي	مائلُ	المعري	الطويل	١	٥٩
ويوم شهدناه	نوائلُه	....	الطويل	١	١٣٠
وسميته يحيى	سبيلُ	ابن كناسة الأسدي	الطويل	١	٩٥
فذكرني	بالِ	المعري	الطويل	١	٦٢
ولولا حفاظي	أبالي	المعري	الطويل	١	٤٠
رُبَّ رفدٍ	أقتالِ	الأعشى	الخفيف	١	١١٤
كأن دماء	مرجلِ	امرؤ القيس	الطويل	١	٧٤
ألا رُب يوم	جلجلِ	امرؤ القيس	الطويل	١	١١٤، ١٣٩

كشاف عام